الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة فرحات عبّاس سطيف-1-

كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة الدول المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب

من إعداد الطالب: بن عواق شرف الدين أمين

تحت إشراف: أ.د:قطاف ليلى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د: بلمهدي عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د: قطاف ليلى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د: بروش زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مناقشا
أ.د: رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
د: احسين عثماني	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	مناقشا
د: سكاك مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

كلمة شكر وتقدير

" اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدًا كثيرًا مباركًا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتني لإنجاز هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى..."

أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل، والإمتنان العظيم إلى البروفيسورة **ليلى قطاف**، على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما قدمته لي من توجيهات وارشادات ونصائح قيمة وآراء سديدة لإكماله.

كما أتقدم بالشكر إلى من ساعدني في هذا العمل وأخص بالذكر:

. الأستاذة الأفاضل: أ.د. داودي الطيب، د. دعاس عادل، د. كمال محلي، د. فيصل شياد، د. عادل لعجالي، د. محمد كنوش، د. سفيان دلفوف، د. منير رحماني، علي سفيان طالبي ... على توجيهاتهم القيمة التي وفرت عني الجهد الكثير في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني، من قريب أو من بعيد، على إنجاز هذا العمل.

إلى كل هولاء أقول لهم شكرًا، وجزاكم الله غنى خير الجزاء.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى من قال فيها خير الأنام ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما سئل، من أحق الناس بصحبتي يا رسول الله ؟ قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك.

إلى رمز الحنان والعطف والحب، إلى التي سهرت الليالي لكي أنام قرير العينين؛ أمي الحبيبة والغالية **خلاف حورية** حفظها الله وأطال في عمرها؛

إلى روح أبي الطاهرة- رحمة الله عليه وأسكنه الله فسيح جناته- **بن عواق علي**؛

إلى زوجتي **جيلاني أمينة** ورفيقة دربي، وكل أفراد عائلتها وأخص بالذكر الأخ كريم؛

إلى الإخوة والأخوات وإلى كل أفراد عائلاتهم ؛

إلى كل الأهل والأقارب وكل أفراد عائلاتهم ؛

إلى كل كتاكيت العائلة الكبيرة وأخص بالذكر **لجين وعلي بن عواق**؛

إلى كل أساتذتي من الإبتدائي إلى مرحلة الدراسات العليا في الجامعة، إلى كل من علمني حرفًا؛

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة وأخص بالذكر دفعة الماجستير لسنة 2009، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية؛

إلى كل عمال المتحف العمومي الوطني لولاية سطيف؛

إلى كل رفقائي وزملائي في العمل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف 1؛

إلى كل من أحبهم ويبادلونني نفس الشعور.

أخوكم في الله

شرف الدين أمين بن عواق

هيكل الدراسة

المقدمة العامة

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي حول التنافسية

الفصل الثاني: مقاربة نظرية حول رأس المال الفكري في ظل معطيات اقتصاد المعرفة

الفصل الثالث: تشخيص واقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

الفصل الرابع: تفسير العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية في الدول المغاربية

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهارس

الملخص:

هدف هذا البحث لتقديم دراسة نظرية واحصائية تفسر العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني وعمليات الاستثمار فيه ودورها في تحقيق القدرات التنافسية الوطنية للدول النامية عموماً والمغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) على وجه التحديد، ولأجل ذلك تم التطرق إلى الإطار النظري العام حول موضوعي التنافسية ورأس المال الفكري عبر مختلف المساهمات والأبحاث الفكرية المهتمة بذلك، بالإضافة إلى التطرق لتشخيص واقع عمليات الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية عبر عمليتي التعليم والتكوين المهني فيها.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود نوع من العلاقة ذات التأثير الايجابي بين مكونات رأس المال الفكري (رأس المال البشري، رأس المال العملياتي، رأس المال السوقي، رأس المال التجديدي) والجوانب المتعلقة بالتنافسية الوطنية (النمو الاقتصادي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أنشطة البحث والتطوير ...) على مستوى المؤسسات والدول. اما من الناحية الإحصائية فقد تمت معالجة هذا الموضوع انطلاقاً من قياس العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة لذلك.

خلص في الأخير هذا البحث إلى وجود علاقة إيجابية بين المؤشرات التي تعبر على مكونات رأس المال الفكري ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية، بالإضافة إلى تسجيل فروق في كل متغير من متغيرات الدراسة بين ماليزيا وهذه الدول. على ضوء ما سبق تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار في رأس المال الفكري له دور في تحقيق القدرات التنافسية للدول النامية عموماً والدول المغاربية الثلاث على وجه التحديد.

الكلمات المفتاحية:

رأس المال الفكري الوطني، التنافسية الوطنية، اقتصاد المعرفة، التعليم والتكوين المهني، البحث والتطوير، الابداع والابتكار، الاستثمار في رأس المال الفكري.

Abstract:

This *study provides* theoretical and statistical evidence explaining the relationship between the components of national intellectual capital and its investment processes, supporting its key *role* played in achieving, generally the national competitiveness in developing countries and especially, in the three Maghreb countries(Algeria, Tunisia, Morocco).

The theoretical framework was presented according to leading contributions and intellectual researches concerning the subjects of competitiveness and intellectual capital, in where this study also examined the real aspect of investments in intellectual capital in the Maghreb countries, According to the indicators of education and professional training.

This study concluded that there is somewhat a relationship with a positive influence between the components of intellectual capital (human capital, operational capital, market capital, innovative capital) and aspects related to national competitiveness (Economic growth, Overall productivity of the production factors, R & D activities, ...) in firms and state level. With a statistical overview, this topic was addressed by measuring the relationship and differences between the variables of the study using the appropriate statistical tools.

The study concluded that there is a positive relationship between the indicators that demonstrate the components of intellectual capital and the competitiveness index in the Maghreb countries, with differences recorded in each variable of study between Malaysia and these countries.

Finally, the present research results that the investment in intellectual capital has a role in achieving the competitiveness of developing countries in general and the three Maghreb countries in particular.

Keywords :

National intellectual capital, national competitiveness, knowledge economy, education, research and development, creativity and innovation, investment in intellectual capital.

Résumé:

Le but de ce travail est de présenter une analyse théorique et empirique afin d'expliquer la relation entre les composants du capital intellectuel national et l'investstisement dans celui-ci. Et son rôle dans la réalisation des capacités compétitives nationales des pays en voix de développement, notament les pays du Maghreb (Algerie, Tunisie, Maroc).

Ainsi, nous avons fait une revue de littérature dans ce domaine, et un état des lieux des opérations d'investissements dans le capital intellectuel dans les pays du Maghreb à travers les processus de l'enseignement et la formation professionelle.

Dans la partie théorique, cette étude présente une analyse théorique sur la base de la littérature précédente qui montre, en général, la présence d'une relation positive entre les composants du capital intellectuel et les aspects liés à la compétitivité nationale (la croissance économique, la macro-productivité des facteurs de production, la recherche et le développement) au niveau des entreprises et des pays.

Dans la partie empirique, nous avons mesuré statistiquement la rolation entre les différentes variables de l'étude.

Enfin, cette recherche confirme la présence d'une relation positive entre les indicateurs qui mesurent le capital intellectuel et l'indicateur dans les pays du Maghreb d'une part. D'autre part, des disparités sont observées dans les variables d'étude entre la malaisie et les pays des Maghreb.

Ainsi, le résultat principal de notre étude montre que le capital intellectuel joue un rôle dans la réalisation des capacités compétitives des pays en question.

Mots clés:

Le capital intellectuel national, la compétitivité nationale, L'économie de la connaissance, l'enseignement et la formaton professionnelle, Recherche- développement, La créativité et l'innovation, L'investissement dans le capital intellectuel.

المقدمة العامة

احتل موضوع القدرة التنافسية منذ ظهوره إلى مطلع الالفية الثالثة حيزاً وفضاءاً واسعاً في الادبيات الاقتصادية والندوات العلمية على الصعيد المحلي والدولي، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى ادراج مفاهيمه وتكريس أبعاده ومتطلباته ضمن استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وخططها الاقتصادية، سعياً منها لمواجهة التطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي ظهرت في شكل اندماجات وتكتلات اقتصادية، وانفتاح وتحرير الأسواق الدولية، خاصة في ظل ظهور ما يعرف بالعولمة الاقتصادية وتأثيراتها على بيئة الاعمال الدولية والمحلية، والتي فرضتها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية على غرار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوسع دائرة تطبيق مفاهيم ومتطلبات الاقتصاد على المعرفة في الساحة الدولية، نجد أن مفهوم القدرة التنافسية لاسيما على المستوى الكلي بقي يعرف العديد من الغموض والمشكلات سواء من ناحية المفهوم والدلالة أو من ناحية العمل والتطبيق، وهو الأمر الذي يستوجب على كل دولة متقدمة كانت أو نامية اتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة التي تتوافق مع هذا التوجه الاقتصادي العالمي، أين أصبحت فيه مفاهيم التنافسية عنصر مهم وجوهري لا يمكن لأية دولة تجاهله، بالنظر إلى دورها الأساسي في بناء وتطوير ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة ودعم تطبيقها على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك تحقيق وتعزيز القدرات التنافسية الوطنية، وما لذلك من آثار على الجوانب الاجتماعية ورفع مداخيل المواطنين ومستويات معيشتهم.

يعتبر رأس المال الفكري في المقابل أحد الوسائل والأدوات الفعالة التي تستجيب لتلك المتطلبات والتغيرات التي صاحبت ظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية والتغيرات الحاصلة في بيئة الاعمال الدولية، حيث تستطيع الدول والمؤسسات من خلاله تجاوز الصعوبات والمعوقات الداخلية والخارجية، بفعل الطاقات والقدرات الابتكارية والإبداعية التي يمتلكها، وذلك عبر سعيها الحثيث لاكتشافه والاستثمار فيه والمحافظة عليه وتثمينه، من منطلق توظيفه لاكتسابها لقدرات ومزايا تنافسية تسهل عليها عملية التكيف مع البيئة الدولية التي تمتاز بالمنافسة الشديدة وغير العادلة في آن واحد، فضلا على وجود تغيرات سريعة والمتزامنة مع التطور غير المسبوق للوسائل التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال.

أصبح لزاماً على كل الدول النامية عموماً والمغاربية على وجه التحديد في ظل كل هذه الظروف الاقتصادية الدولية، السعي لتحقيق القدرات التنافسية لمنتجاتها من السلع والخدمات في السوق المحلي والعالمي، استناداً إلى التطبيق الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستخدام الأفضل لعنصر المعرفة، من أجل القدرة على التأقلم مع الظروف العالمية سريعة التغير، التي تضع هذه الدول في نفس الوقت أمام جملة من التهديدات والتحديات، وتستوجب عليها البحث على السياسيات والاستراتيجيات المناسبة لتحويل هذه الرهانات إلى فرص، وتمكينها من تحقيق وتعزيز قدراتها التنافسية، بشرط

ان لا تكون بمعزل عن ادماج الجوانب والمفاهيم المتعلقة بتثمين عامل المعرفة والاستثمار في رأس المال الفكري وأنشطة البحث والتطوير المنتجة لعنصري الابداع والابتكار.

أولا – الإشكالية:

واجهت غالبية الدول النامية والمغاربية منذ بروز مفاهيم التنافسية الوطنية في الساحة الدولية مشكلات في غاية الصعوبة والتعقيد لمواجهة التغيرات السريعة التي يعرفها عالم اليوم، خاصة في الشق الاقتصادي، ومن اجل التغلب عليها فانه يستوجب عليها تجنيد الإمكانيات المادية والبشرية وتكثيف عمليات الاستثمار في رأس المال الفكري، ووضع السياسيات والاستراتيجيات المناسبة والكفيلة بضمان لها التكيف مع كل هذه المعطيات، ومن ثم تحقيق الاهداف التي تطمح إليها شعوبها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فمن هذا المنظور وبناءاً على ما سبق ستتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الموالي:

ما هو دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق القدرة التنافسية للدول المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب؟

انطلاقا مما سبق جاءت هذه الدراسة لتقوم بتحديد دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق التنافسية في الدول المغاربية الثلاث، ومن الناحية الإحصائية يعبر على مصطلح الدور في أغلب الحالات من خلال قياس أما العلاقة أو الاثر بين المتغيرات، على هذا الأساس وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تخصيص جزء أول من الأسئلة الفرعية يتكفل بقياس وتحليل العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري والتنافسية الوطنية في هذه الدول، وكمرحلة ثانية تم تخصيص أسئلة فرعية تتكفل بقياس وتحليل الفروق لكل متغير من الدراسة، مع الإشارة إلى دولة ماليزيا باعتبارها دولة مرجعية ورائدة وكونها الاصلح والاقرب للمقارنة مع الدول محل الدراسة وتتقاطع معها في عدة جوانب، حيث توزعت الأسئلة الفرعية كمايلي:

- هل توجد علاقة بين مؤشر رأس المال البشري الوطني ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث ؟
- هل توجد علاقة بين مؤشر رأس المال العملياتي الوطني ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث ؟
- هل توجد علاقة بين مؤشر رأس المال السوقي الوطني ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث ؟
- هل توجد علاقة بين مؤشر رأس المال التجديدي الوطني ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث ؟
- هل توجد فروق بين المؤشرات ذات صلة برأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية الثلاث ؟
- هل توجد فروق في مؤشر التنافسية الوطنية بين الدول المغاربية الثلاث ؟

ثانيا–فرضيات البحث:

سعيا منّا للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية وتحقيقاً لأهداف البحث، سيتم إدراج فرضية أساسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية، والتي تتوزع على النحو التالي:

1- **الفرضية الأساسية:** تمت صياغتها على النحو التالي:

الاستثمار في رأس المال الفكري له دور في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المغاربية الثلاث.

2- **الفرضيات الفرعية:** ينبثق من الفرضية الأساسية ستة فرضيات فرعية، تمت صياغتها على النحو التالي:

- توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث.
- توجد علاقة إيجابية بين مؤشر التعليم العالي والتدريب ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث.
- توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث.
- توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الإبداع ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث.
- توجد فروق بين المؤشرات ذات صلة بمكونات رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية الثلاث، عند مستوى دلالة (0.01).
- توجد فروق في مؤشر التنافسية الوطنية في الدول المغاربية الثلاث عند مستوى دلالة (0.01).

ثالثا –أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع في الأصل ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

1- **الأهداف المتعلقة بالجانب النظري:** هدف هذا البحث في جانبه النظري إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها:

- اثراء رصيد المكتبة الوطنية برصيد معرفي نظري إضافي حول موضوعي التنافسية ورأس المال الفكري، خاصة بالنسبة للدراسات على المستوى الكلي؛
- تقديم إطار مفاهيمي ونظري عام حول أهم الجوانب المتعلقة بموضوع التنافسية، خاصة على المستوى الكلي؛
- تقديم إطار نظري عام حول أهم الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري، خاصة على المستوى الكلي، ليكون بمثابة جسر عبور للكثير من البحوث والدراسات المستقبلية؛
- السعي لتقديم تحليل نظري وتفسير علمي للعلاقة بين متغيرات الدراسة، بالاعتماد على أهم الدراسات والمساهمات الفكرية التي اهتمت بذلك، أين خصص لها في ذلك مبحثاً كاملاً؛

2- **الأهداف المتعلقة بالجانب التطبيقي:** يسعى هذ البحث من خلال هذا الجانب إلى:

- الوقوف على واقع عملية الاستثمار في رأس المال الفكري عبر سياسات التعليم والتدريب في الدول المغاربية وتشخيصه، قصد توضيح أهم نقاط القوة والقصور، وتبيان آثارهما الاجتماعية والاقتصادية؛
- الوقوف على واقع كل من رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وتشخيصه وتحليله، بالاعتماد على العديد من البيانات والاحصائيات الموجودة في العديد من التقارير الدولية، قصد توضيح أهم نقاط القوة والقصور فيها، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة أمامها والتهديدات المحيطة بها، ذات صلة بهذا الموضوعين؛
- القيام بنوع من المقارنة للدول المغاربية مع ماليزيا في تحليل مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية، بهدف الاستفادة من خبرات وتجربة هذه الاخيرة في هذين الموضوعين، والوصول إلى بعض النتائج والاقتراحات؛
- القيام بقياس وتحليل العلاقة بين الجوانب ذات صلة برأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية، للوصول إلى بعض التفسيرات والنتائج العلمية المتعلقة بهذه الدول عموماً والجزائر على وجه التحديد؛
- الوصول من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج والاقتراحات التي يمكن تعميمها والاستفادة منها لاحقا، والتي من شأنها أن تكون بمثابة بوابة أمام دراسات أخرى عن الموضوع في المستقبل القريب.

رابعا–أهمية البحث ودوافع الاختيار:

أصبحت الجوانب المتعلقة بالمعرفة ورأس المال الفكري والابداع والابتكار في بيئة الاعمال الحالية ركيزة أساسية في قيام بالأنشطة الاقتصادية ومحل تنافس بين العديد من المؤسسات والدول، حيث باتت مسألة افتقادها أو التقليل من فرص الحصول عليها، بمثابة معيار لتهميش هذه الأخيرة، وتقليل فرص الاندماج والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، وهو حال الكثير من الدول النامية عموماً والمغاربية على وجه التحديد، وهو ما يستدعي منها ضرورة الاهتمام أكثر بهذا الجانب. على ضوء كل هذه المعطيات تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها، حيث يعتبر موضوع تنمية وتطوير القوى البشرية ورأس المال الفكري والاستثمار فيه من أهم مواضيع الساعة التي لقيت اهتماماً كبيراً من قبل مفكري الاقتصاد والادارة، والتي جاءت مساهمتهم على أساس دراسات ونظريات قابلة للبحث والتجديد، وهو الحال نفسه بالنسبة لموضوع التنافسية الذي بدوره لقي اهتماماً كبيراً، وأسال الحبر الكثير من قبل الباحثين والأكاديميين والمهنيين...، أين قام كل هؤلاء ببلورته وصياغته وفق اهتماماتهم وانتماءاتهم الفكرية؛
- تنبع أهمية هذه الدراسة كونها من بين الدراسات القليلة التي اهتمت بمعالجة موضوع رأس المال الفكري والاستثمار فيه على المستوى الكلي، ومحاولة إسقاط هذا البعد على مستوى اقتصاديات الدول المغاربية، نظراً لكون معظم

الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع اقتصرت بدراسته على المستوى الجزئي، وهو الحافز الذي دفعها إلى تسليط الضوء على هذا البعد والجزئية بناءاً على عدة اعتبارات نذكر منها على سبيل المثال؛ أن الاستثمار في رأس المال الفكري يحتاج إلى نفقات عالية وإمكانيات ضخمة، كالتي تكون بحوزة الحكومات أكثر من تلك التي تمتلكها المؤسسات والافراد، خاصة أن الكثير من الدول النامية والمغاربية تمتلك موارد هائلة ومقومات عديدة، على غرار الجزائر التي تتوفر بفعل الإيرادات المتأتية من العائدات البترولية على إمكانيات وموارد هائلة يمكن أن تسخرها في سبيل تعزيز هذا الاتجاه؛

- تبرز أهمية هذه الدراسة كونها من بين الدراسات القليلة على المستوى الكلي، التي اهتمت بمعالجة كل من موضوع رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية، والسعي لدراسة وقياس وتحليل العلاقة فيما بينهما في الدول المغاربية؛
- تظهر أهمية هذا الموضوع من تلك القناعة التامة بالأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية والتي تعود إلى الأهمية الكبرى لتلك الثروة الخفية التي يتميز بها رأس المال الفكري، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الإنسان في سن 80 من عمره لا يفقد سوى 3% من قدراته الدماغية وهذا بالنسبة للشخص العادي، فكيف هو الحال بالنسبة إلى من ينتمون إلى فئة رأس المال الفكري؛
- تنطلق هذه الدراسة من قناعة مفادها ان كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، استطاعت ان تحسن من أدائها الاقتصادي وتحقق التميز والتفوق محليا ودولياً وتعزز من قدراتها التنافسية، انطلاقا من تركيزها على سياسات واستراتيجيات وطنية تهتم بعامل المعرفة وأنشطة البحث والتطوير المنتجة لعنصري الابداع والابتكار، أين اعتبر فيها رأس المال الفكري وعمليات الاستثمار فيه بمثابة حجز الزاوية، كونه يقوم بدور أساسي في انتاج وتطوير ونقل والمحافظة على كل العوامل السابقة؛
- تبرز أهمية هذه الدراسة من كون ان بيئة الاعمال الدولية الحالية أصبحت تولى أهمية كبيرة للجوانب المتعلقة بالمعرفة والابداع والتطورات التكنولوجية في تحقيق القدرات التنافسية للدول محلياً وقارياً ودولياً، وهو ما يعتبر بمثابة تحدي لكثير من الدول النامية عموماً والمغاربية على وجه التحديد، الامر الذي يستدعي على هذه الأخيرة ضرورة الاهتمام أكثر بأصولها الفكرية ورأسمالها الفكري باعتباره أحد الحلول والوسائل المتاحة لديها لمواكبة التأخر المسجل في كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والتكيف مع التطورات والتغيرات الحاصلة في بيئة الاعمال الدولية؛
- ترجع عملية اختيار الموضوع إلى الاهتمام المتواضع الذي توليه البحوث العلمية على المستوى الوطني لهذه المواضيع، لاسيما موضوع رأس المال الفكري الوطني،- مع تقديري واحترامي العميقين لكل الجهود التي بذلت من قبل جميع الأكاديميين والباحثين في ذلك -، وكذلك بالنظر إلى الاهتمام المتواضع الذي أولته الدول المغاربية وصانعي القرار فيها للموارد البشرية عموماً وإلى فئة رأس المال الفكري على وجه التحديد، باعتبارها تصنف ضمن خانة البلدان

الطاردة لأصولها الفكرية، وهو الأمر الذي دفع بها في الآونة الأخيرة إلى محاولة تدارك الوضع من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام لموضوع الموارد البشرية والتنافسية على حد سواء وكثر الحديث عليهما في العديد من الملتقيات والندوات العلمية والخطابات والسياسية؛

- تعتبر هذه الدراسة بمثابة اطار توضيحي لبعض التحديات والرهانات التي تعرفها الدول النامية عموماً والمغاربية على وجه التحديد في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تبدو هشة أمام التحولات السريعة والمستمرة التي أفرزتها العولمة الاقتصادية، كونها تركز بشكل كبير على عامل المعرفة وعنصري الإبداع والابتكار والتطورات التكنولوجية، وهنا تبرز أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري في إحداث نقلة نوعية لهذه الدول، ومساعدتها في للتكيف مع هذه التغيرات وإمكانية تقليص الفجوة في المهارات المؤهلات المطلوبة بينها وبين تلك الموجودة الدول المتقدمة، بهدف تطوير وتنمية القطاعات ذات صلة بهذا الأخير على غرار انتاج المعرفة وتطوير أنشطة البحث والتطوير فيها؛

خامسا– منهج وأدوات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** في سرد وصفي لكثير من الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا البحث، والذي يركز على الوصف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وفق الدلالات العلمية المختلفة المستخدمة لذلك، إلى جانب **المنهجي التاريخي** كون هذا البحث تضمن تطور لواقع متغيرات الدراسة خلال فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلى **المنهج المقارن** خاصة في الفصل الثالث والرابع، عند مقارنة واقع الاستثمار في رأس المال الفكري عبر قطاعي التعليم والتدريب في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، وكذلك عند مقارنة لواقع مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وماليزيا، حيث اعتمد الباحث في ذلك على البيانات والاحصائيات الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية المختصة بهذه الدول، إضافة بعض التقارير الدولية والقارية الصادرة على هيئات ومنظمات دولية مهتمة بهذين الموضوعين، فضلا على البحث البيبليوغرافي في بعض الكتب والبحوث المتخصصة التي ترجع لباحثين واكاديميين مختصين في موضوع الدراسة، أين كان يتم التأكد في كل مرة من مصداقية البيانات والاحصائيات بمقارنتها في أكثر من مرجع أو مصدر. أما فيما يخص الأدوات الإحصائية فقد اعتمد في قياس العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة على معامل الارتباط الرتبي (Spearman) والتباين الاحادي (ANOVA) باعتبارهما الاداتين الاحصائيتين المناسبتين لمشاهدات متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

سادسا–تقسيمات وهيكل البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة تم تقسيم موضوع البحث إلى أربعة فصول بشكل يتماشى مع طبيعة الموضوع وينسجم مع الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، أين جاءت منقسمة بين فصلين نظريين وفصلين تطبيقين، فضلا على مقدمة وخاتمة ومجموعة من المراجع والملاحق، تم توزيعها على النحو التالي:

- يتناول الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي المتعلق بالتنافسية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث اساسية، أين اهتم المبحث الأول بتقديم إطار نظري عام حول مفهوم التنافسية خاصة على مستوى الدول، من خلال تقديم جملة من التعاريف بصفة عامة، والتركيز على تلك التي احتوت في صياغتها على العنصر البشري، كما تناول المبحث الثاني تقديم مختلف المساهمات الفكرية المتعلقة بمحددات التنافسية الوطنية، وتعرض المبحث الثالث إلى مختلف مؤشرات القياس والهيئات الدولية المهتمة بموضوع التنافسية خاصة على المستوى الكلي.
- احتوى الفصل الثاني على الإطار النظري المتعلق بموضوع رأس المال الفكري في ظل معطيات الاقتصاد المعرفي، والذي انقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أساسية، فالمبحث الأول استعرض عموميات حول موضوع اقتصاد المعرفة، بينما خصص المبحث الثاني لتقديم إطار نظري ومفاهيمي حول موضوع رأس المال الفكري، من خلال الإحاطة بجملة من التعاريف والتعريج على مكوناته، فضلا على الإشارة إلى طرق ونماذج قياسه على المستويين الجزئي والكلي، خاصة وان فكرة قياسه والتطرق إلى هذا الموضوع على المستوى الكلي تبقى حديثة نسبياً، في الوقت الذي تناول المبحث الثالث تقديم إطار نظري وعرض لأهم المساهمات الفكرية حول مسألة الاستثمار في الأصول البشرية والفكرية.
- كما تناول الفصل الثالث تشخيص لواقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، أين اهتم المبحث الأول بتقديم إطار نظري مفسر للعلاقة بين رأس المال الفكري والتنافسية الوطنية، ليتطرق المبحث الثاني إلى واقع الاستثمار في العنصر البشري عبر قطاعي التعليم والتكوين، في كل من الجزائر وتونس والمغرب والقيام بالمقارنة فيما بينها بناءا على مؤشرات وإحصائيات تستخدم في هذا المجال.
- الفصل الرابع تناول الحديث حول تفسير وتحليل العلاقة بين مكونات راس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية مع مقارنتها بماليزيا، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، أين اهتم المبحث الأول بدراسة واقع مكونات رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية وماليزيا، وتناول المبحث الثاني تشخيص للوضع التنافسي لهذه الدول وماليزيا، بالنظر إلى نتائج بعض تقارير التنافسية العالمية والعربية، في الوقت الذي خصص المبحث الثالث لقياس وتحليل العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة عبر استخدام بعض الأدوات

الإحصائية المناسبة لذلك، لينتهي هذا البحث بالخاتمة التي تتكون من مجموعة من النتائج المستخلصة والاقتراحات.

سابعا –صعوبات البحث:

نلخص أهم الصعوبات التي صادفت الباحث أثناء القيام بهذا البحث هي النقاط التالية:

- نقص المراجع المتخصصة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة بصفة مباشرة، خاصة باللغة العربية فمعظمها موجودة باللغات الأجنبية، وهو الأمر الذي شكل نوع من الصعوبة لتوصيل المعنى الدقيق بحكم الترجمة لبعض المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالموضوع عموماً ورأس المال الفكري على وجه التحديد؛
- إن موضوع رأس المال الفكري يعتبر من بين المواضيع الحديثة نسبيًا والمتشعبة، نظرًا لارتباطه بمتغيرات كثيرة على غرار (المعرفة، العنصر البشري، اقتصاد المعرفة، ...) فإنه لدراسته يجد نفسه الباحث أمام عدد غير محدود من المعطيات المتلاصقة والمتشابكة يصعب فصلها أو وضع حدود معينة لها، خاصة بعد ربطه بموضوع التنافسية الذي لا يقل عن موضوع رأس المال الفكري من حيث التنوع والتفرع وتعدد المفاهيم المتعلقة به؛
- قلة الدراسات والأبحاث الوطنية التي جمعت بين موضوعي راس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية، خاصة على المستوى الكلي، حيث أن معظم الدراسات المتوفرة تطرقت إلى الموضوعين بشكل منفصل، إضافة إلى قلة الدراسات التي عالجت موضوع راس المال الفكري على المستوى الكلي، حيث أن معظم الدراسات المتوفرة تطرقت إلى الموضوع على المستوى الجزئي؛
- قلة المعلومات والبيانات والاحصائيات حول مكونات رأس المال الفكري الوطني وعدم تجانسها وانتظامها وتسلسلها في العديد من فترات الدراسة بين الدول، وحتى على مستوى الدولة الواحدة، بالنظر إلى الغموض والخصوصية التي تحيط بهذا الموضوع في الدول عموماً والدول المغاربية على وجه التحديد، كون أن هذا النوع من المعلومات يسوده الكثير من الغموض وعدم الدقة، ويعتبر من الأشياء الاستراتيجية عند كثير من الدول؛
- عدم توفر الاحصائيات والبيانات في بعض الحالات بشكل دوري سواء في التقارير الوطنية الرسمية المحلية او الدولية، حول العديد من الجوانب المتعلقة بقطاعي التعليم والتدريب في الدول المغاربية، خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الوقت الحالي، وحتى على مستوى البلد الواحد وهو ما شكل نوع من التذبذب في تشخيص وتحليل واقع هاتين العمليتين في هذه الدول؛
- عدم توفر مؤشرات مقارنة موحدة في بعض الحالات، خاصة عندما يتعلق الأمر بقطاعي التعليم والتكوين في الدول المغاربية، كعدم توفر مؤشرات يعتمد عليها في تقييم مردودية هذين القطاعين في هذه الدول المغاربية

الثلاث مثلا، وهو ما حال دون الوصول إلى كل النتائج المرجوة من عملية المقارنة ولم يسمح بتحليل الكثير من الجوانب المتعلقة بهاتين العمليتين.

ثامنا –الدراسات السابقة:

على الرغم من تنوع الدراسات التي تناولت الحديث على موضوع التنافسية الوطنية وتبيان آثارها المختلفة على النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي العالمي، إلا أن مسالة ربطها بموضوع رأس المال الفكري الوطني تبقى قليلة وحديثة نسبياً، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى حداثة موضوع رأس المال الفكري الوطني في حد ذاته والتي تشير كثير من الدراسات إلى بداية بروزه في أوائل التسعينات من القرن العشرين، حيث انه من خلال البحث الببليوغرافي على مستوى بعض المكتبات الجامعية الوطنية — في حدود معلوماتي– لم يتم العثور على أية دراسة قامت بالربط بين الموضوعين، حيث أن كل الدراسات المتوفرة تناولت الموضوعين بشكل منفصل، الا انه بالاعتماد على البحث الالكتروني، فإن الحصيلة اختلفت نوعاً ما، أين تم العثور على عدد لا بأس به من الدراسات تقترب من الموضوع، والتي كانت غالبيتها باللغات الأجنبية، فمن بين أهم وأقرب الدراسات التي تمكنا من الاطلاع في هذا البحث، نوردها حسب الترتيب الزماني كما يلي:

عرض الدراسات السابقة العربية: نذكر من بينها ما يلي:

1- دراسة (**يوسف الحواجرة، 2008**) مقال بعنوان" دراسة ارتباط استراتيجيات استثمار رأس المال المعرفي بالأداء التنافسي للمؤسسات" مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة ارتباط استراتيجيات الاستثمار في رأس المال المعرفي بالأداء التنافسي لدى الشركات التامين الأردنية، حيث تم الاعتماد في ذلك على استمارة بحثية لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، توصلت إلى عدة نتائج كان أهمها: وجود ارتباط هام ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات استثمار رأس المال المعرفي في الأداء التنافسي للمؤسسات من حيث تنمية التعلم وتكامل المعرفة وتوظيف رأس المال. كما أوصت هذه الدراسة الشركات بضرورة العناية والاهتمام بعمليات التعلم والتدريب والتركيز على جوانب المعرفة وتكاملها وتوظيفها من أجل تحقيق الأداء التنافسي للمؤسسات.

2- دراسة (**محمد دهان،2010**) بعنوان "الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة منتوري قسنطينة. هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين التعليم والرأس المال البشري من خلال معاينة مصادر تمويل الاستثمارات التعليمية وتطورها، وكذلك دور الرأس المال البشري المتراكم بفعل هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي من الناحية النظرية والتطبيقية لحالة الجزائر، في إطار منهج متماسك يتضمن المنهج التاريخي والتجريبي والوصفي التحليلي. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الدراسات النظرية كلها تؤكد على الدور الإيجابي والفعال لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي، ومنها من يعتبره محرك النمو الاقتصادي؛
- يساهم رأس المال البشري المتراكم بفضل الاستثمارات التعليمية المبذولة في الجزائر في النمو الاقتصادي للبلد خلال الفترة 1968 – 2007 مساهمة إيجابية بكل المقاربات المعتمدة في الدراسة القياسية، حيث دلت المقاربة التفكيكية المحاسبية للنمو الاقتصادي مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للجزائر بشكل إيجابي طول فترة الدراسة، أين انتقلت هذه المساهمة من 2.78% عام 1972 إلى 268.75% عام 1985.
- أظهرت منهجية جوهاسن في اختبارها لمتغيرات الدراسة على وجود علاقة طويلة المدى بين الناتج القومي الإجمالي ورأس المال البشري في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- وجود دور إيجابي ومعنوي لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.247)، لكنه ليس المحرك الأساسي له، وانما الاستثمار المتراكم في رأس المال المادي الذي قدر بـ(0.495) هو الذي لعب دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ما بين 1968–2007. مما يستدعي اهتمام أكثر بالتكوين النوعي لرأس المال البشري بعد تحقيق الأهداف الكمية منه.

3- دراسة (**بلقاسم العباس، وشاح زراق، 2011**) مقال بعنوان" رأس المال البشري والنمو في الدول العربية " مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تعترف بأهمية تنمية العنصر البشري باعتباره أداة أساسية في عملية النمو والتنمية، حيث سعت لتفكيك لغز العلاقة بين النمو ورأس المال البشري في الدول العربية بعيدا على الجوانب الكمية من خلال دراسة العلاقة بين نوعية راس المال البشري ومعدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أين ركزت في عرض نتائجها المتعلقة بنوعية التعليم على قياسات ونتائج الاختبارات العالمية في الرياضيات والعلوم (TIMMSS)، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- زيادة رأس المال البشري في الدول العربية خلال العقود الثلاثة السابقة لم يصاحبه زيادة في معدلات الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مثل ما حدث في دول العالم الأخرى؛
- هناك علاقة طردية جزئية بين نوعية التعليم ومعدل نمو الإنتاجية في ثمانية دول من مجموع دول العينة، وتنعدم هذه العلاقة في بقية الدول؛
- هناك علاقة طردية متينة بين معدل نمو الإنتاجية وما يسمى بفائض الأفكار الذي يمثل الفرق بين النتاج الفكري للدول الصناعية الخمسة الكبرى (أمريكا، إنجلترا، اليابان، ألمانيا، كندا) وبقية العالم، وذلك بالنظر إلى عدد السكان الناشطين في قطاعات البحث والتطوير؛

- ارجعت هذه الدراسة نتائج الدول العربية فيما يخص العلاقة إلى إمكانية تسجيل تراجع وتردي في نوعية التعليم شكل عام، مما يؤدي إلى تراجع وتردي نوعية رأس المال البشري فيها؛
- ان الفرق في نوعية التعليم في أي دولة لا يفسر دائما الفرق في معدلات نمو الإنتاجية، بالنظر إلى إمكانية عدم تغير نوعية التعليم بين فترة وأخرى بالشكل الكافي لتفسير التغيرات الكبيرة في معدلات نمو الإنتاجية خاصة في الدول المتقدمة.

4- دراسة (**مقداد يسرى وبوسالم فاطمة، 2014**) مقال بعنوان:" آثار الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في ظل مخططات الانمائية للألفية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2013)"، مجلة البشائر الاقتصادية: قامت هذه الدراسة بتتبع أثار الانفاق العام التعليمي على الدخل الحقيقي للأفراد في ظل المخططات الانمائية للفترة ما بين 1990 – 2013، قصد ابراز العلاقة التبادلية وتقييم اثرها في ظل أهداف الألفية الإنمائية، ولقياس اثر الانفاق على مراحل التعليم الأربعة والنمو الاقتصادي ممثل (GDP) الحقيقي في الجزائر خلال هذه الفترة، تم استخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس واختبار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)، بالإضافة إلى تحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية (جوهاسن)، واختبار اتجاه العلاقة السلبية بين متغيرات الدراسة باستخدام منهج سببية غرانجر، حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت أقل من 50 %، في حين أن رأس المال البشري لم يسهم في النمو الاقتصادي في الجزائر بأكثر من 50 %، إلا في 10 سنوات فقط، وهذا ما يؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به رأس المال البشري، حيث توزعت مساهمته خلال: عام 1999 بما نسبته 109.47%؛
- أنه في الفترة (1988-1997) سجل رأس المال البشري معدلا سلبياً قدره (3.54%)، بسبب أزمة النفط وتراجع المداخيل، في حين عاود النمو الاقتصادي تسجيل معدلات إيجابية خلال العشرية الأخيرة (1998-2009) ليحقق في المتوسط معدل قدره 0.64 %، وكان لنمو رأس المال البشري فيه أكبر قدر، حيث ساهم بما نسبته 92.18%، تليه مساهمة معدل نمو رأس المال المادي بما نسبته 12.72%.

عرض الدراسات السابقة الأجنبية: نذكر من بينها:

5– دراسة (**N. Bontis,2004**) بعنوان: " National Intellectual Capital Index: A United Nations initiative for the Arab regio*n* ": تعتبر من أبرز المساهمات وأشهر وأكثر النماذج استخدماً في قياس رأس المال الفكري الوطني، حيث استخدمه على مجموعة من الدول العربية وعلى بعض الدول الأوربية، يتكون في إطاره التعريفي من أربعة مكونات: رأس المال البشري الوطني، رأس المال العملياتي، رأس المال السوقي رأس المال التجديدي. والتي هي مشتقة أصلا من تعديل

نموذج (Skandia Navigator) والتقسيمات الذي وضعها كل من (Edvinsson & Malon,1997)، حيث تم اختباره على عينة تتشكل من عشرة دول عربية من أصل 22 دولة، والتي تمثل حوالي 77 % من مجموع سكان الدول العربية، وكانت من بين النتائج اليها هذه الدراسة نذكر:

- وجود علاقة قوية بين مجموعتين من الدول العربية التي شملتها الدراسة عند مقارنة قيم رأس المال الفكري الوطني بقيم أصولها المالية، فالمجموعة الأولى تضم الدول الغنية بالنفط وهي السعودية والكويت وعمان، بينما تقع بقية الدول في المجموعة الثانية باستثناء الجزائر التي تعتمد بصورة كبيرة على النفط والغاز، وفي الدول غير النفطية جاءت الدول الغنية برأس مالها الفكري الوطني في المرتبة الاولى الأردن، وبعدها بدرجات متفاوتة كل من مصر وتونس؛
- أن القياسات والمعادلات المستخدمة في هذه الدراسة دلت على وجود علاقة بين رأس المال الفكري الوطني والثروة المالية في دول العينة، مع اقتراح إمكانية وجود دراسات مستقبلية وباستخدام بيانات أخرى لتحليل بشكل فعلي لهذه العلاقة في كامل المنطقة العربية.

6- دراسة **(José Luis Solleirp & Rosario Castanon, 2005)** بعنوان:" Competitiveness and innovation systems: The challenges for Mexico's Insertion in the global context " قامت هذه الدراسة بمحاولة تحليل العلاقة بين موضوع رأس المال الفكري والطاقات الابتكارية، باعتبارهما عوامل مشتركة تم ملاحظتها في جميع مؤشرات وجوانب تقييم التنافسية في المكسيك، وهو ما يستدعي على صانعي القرار ضرورة زيادة المبادرات والجوانب المدعمة لسياسات الابتكار، قصد انتاج وتعزيز عنصر الابتكار والأداء الجماعي، وتبني هذه الابتكارات ونشرها بشكل واسع من خلال وضع مقاربات تعترف بالنظام الوطني للابتكار (NSI). كما توصلت هذه الدراسة بتحليلها للعلاقة الموجودة بين مفاهيم نظام الابتكار الوطني والتنافسية في حالة دولة المكسيك، أن الاستقرار الاقتصادي الكلي في حدود السنوات الأخيرة لم يكن كافي للمؤسسات من أجل تطوير تنافسيتها بشكل ديناميكي ومستدام، بل توجد عوامل أخرى (العلوم، التكنولوجيا، الابتكار) تتدخل في تحقيق ذلك، نذكر من بينها:

- نقص في التكوين وتنمية المهارات المقاولاتية، بالنظر إلى عدم تطور ثقافة المقاولاتية في المكسيك؛
- محدودية التكوين وتنمية الموارد البشرية الذي كان من بين أهم الأسباب في تراجع إنتاجية العديد من المؤسسات؛
- غياب لنظم المعلومات والمعرفة الحقيقية لمتطلبات السوق، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بتسويق المنتجات.

7- دراسة **(Verner Tomas, 2011)** بعنوان:" National competitiveness and expenditure on education and R&D ": كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة معرفة كيف ان النفقات العالية المتعلقة بالتعليم، البحث والتطوير أن تقود إلى تنافسية عالية، من خلال سعيها لتفسير هذه العلاقة على مستوى الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي، وذلك

باستخدام نماذج البيانات التقاطعية (PANEL) في هذا التحقيق، حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن النفقات على التعليم وأنشطة البحث والتطوير تؤثر فعلا بشكل إيجابي على التنافسية الوطنية في هذه الدول نسبيا، مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلافات في تطور العمليات والاقتصاد فيها.

8- دراسة **(Hirjo Stahle, 2011)** بعنوان:" Intellectual capital and National competitiveness: conceptual and methodological " في هذه الدراسة تم توضيح كيف أن لمؤشرات نظام الابتكار الوطني والتقارير الاقتصادية التنافسية أن ترتبط مع الأداء الاقتصادي للدول، وكيف أن العلاقات الترابط والتبادل بينهما تختلف باختلاف الشروط والظروف في كل دولة، كما أظهرت هذه الدراسة أيضا أن التوجهات والمساهمات الموجهة لتعريف التنافسية الوطنية أو رأس المال الفكري تستبق دائما الحديث على تأثيرهما على النمو الاقتصادي. قدمت هذه الدراسة إطار تجريبي ومنهجي يرتكز بطبيعته على دراسات تنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، والتي تضم حوالي 51 دولة وقرابة 331 مؤشر، حيث تم اختيار عينة من الدول تحتل مراتب متقدمة (27 دولة الأولى في الترتيب)، وكذلك بالاعتماد على أربعة عوامل تتعلق بالتنافسية وهي: الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية، كفاءة الأعمال، كفاءة البنية التحتية. حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- أن الدراسة التجريبية أوضحت أن جميع توجهات التحليل للمؤشرات المستخدمة دلت على وجود علاقة ترابط وتبادل ديناميكية بين عوامل الرأس المال الفكري والتنافسية والأداء الاقتصادي للدول. كما أنه في حالة تقسيم الدول إلى مجموعتين على أساس مستويات التنمية، فان هذا الديناميكية تختلف من مجموعة إلى أخرى، هذا يعني أن تأثيرات هذه العوامل والمؤشرات تختلف بحسب مستوى التنمية؛
- أن توجهات معاملات الارتباط في هذه الدراسة ارتبطت بشكل كبير وقوي مع النتائج السنوية للناتج المحلي الخام (GDP) وتوجهاته.

9- دراسة **(Kongktiti Phusavat, 2012)** بعنوان:" Intellectual capital: national implications for industrial competitiveness " اقترحت هذه الدراسة كمشروع مع وزارة العمل الصناعي بتايلاندا من أجل دعم رأس المال الفكري ورفع تنافسية الصناعة للبلاد في الأجل الطويل، حيث أن الهدف الأول من هذه الدراسة هو اختبار العلاقة ما بين رأس المال الفكري والتنمية الاقتصادية (معبر عليها بمتوسط نصيب الدخل الفردي من (GDP) في تايلاندا وبعض الدول المجاورة في جنوب شرق اسيا، والهدف الثاني هو تعريف رأس المال الفكري لدعم وزارة العمل الصناعي في اقتراح سياسات ومبادرات تتعلق به مستقبلا. حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ضرورة قيام وزارة العمل الصناعي في تايلاندا بمواصلة تطوير وتنمية العلاقة بين مؤشرات رأس المال الفكري المرتبطة بمؤشرات الأداء للمؤسسات المحلية في القطاع الصناعي والخدمي؛

- ان المؤشرات المرتبطة برأس المال الفكري تظهر في الكثير من المرات باعتبارها أحد البدائل لمفهومي الإنتاجية ومعايير الجودة؛
- تأكيد فرضية ان النمو الاقتصادي في الاجل الطويل هو عامل تابع لتحسين الإنتاجية، كما اكدت هذه الدراسة ان رأس المال الفكري يعتبر المحرك الأساسي في تحسين مستويات الإنتاجية للاقتصاد؛
- ان المعادلات الرياضية المعتمدة في تقارير التنافسية العالمية أظهرت على وجود علاقة متبادلة بين رأس المال الفكري والثروة الوطنية؛
- أنه أصبح واضحا لدى وزارة العمل الصناعي على ضرورة التركيز على تحسين السوق ورأس المال البشري ومكوناته في المرحلة المستقبلية.

10- دراسة **(Raluca Opresscu, 2012)** بعنوان: " Bridging intellectual capital and the competitiveness of nations " هدفت هذه الدراسة إلى تفسير علاقة الارتباط بين التنافسية الوطنية وانتشار مفاهيم الاقتصاد المبني على المعرفة وطريقة استخدام رأس المال الفكري الوطني، من خلال استعراض للعديد من البيانات التحليلية، كما أجابت هذه الدراسة على سؤال أساسي يكمن في: هل أن لرأس المال الفكري تأثيرا حقيقياً على تنافسية الدول، حيث قامت بتحليل هذا الأخير وفق أربعة أبعاد وهي: رأس المال البشري، السوقي، العملياتي، التجديدي، لمجموعة تتشكل من 10 دول، عبر 23 مؤشر ذات صلة بهذه الابعاد. كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الدول صاحبة أعلى مستويات التنمية والترتيب العالمي في مجال التنمية والتنافسية، أشارت فيها المتغيرات المستخدمة في الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات الثلاثة؛
- ان الدول صاحبة مستويات التنمية الضعيفة والمتواجدة في وضعيات مراكز ضعيفة في الترتيب العالمي للتنمية والتنافسية أظهرت نتائجها إلى عدم تمكنها من تحقيق والحفاظ على مزاياها التنافسية بشكل مستدام وشفاف، أي ان أنماط الابداع فيها تدل على آفاق ضعيفة لخلق القيمة المضافة وتطوير المنتجات او الخدمات.

11- دراسة **(Lina Uziene, 2014)** بعنوان:" National intellectual capital as an indicator of the wealth of nation's: The case of Baltic States ": سعت هذه الدراسة لتقييم رأس المال الفكري الوطني لدول بحر البلطيق ضمن إطار الاتحاد الأوربي ومقارنة نتائجه مع بعض المؤشرات الوطنية: متوسط الدخل الفردي من GDP، مؤشر التنمية البشرية، الترتيب العالمي للتنافسية ورصيد الدول، وذلك من خلال القيام بدراسة تجريبية لـ 28 دولة أوروبية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 و2011، حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- أن توجهات رأس المال الفكري الوطني وترتيب التنافسية العالمي للدول يمكن اعتباره بمثابة ارتباط يأتي في بعض الأحيان صدفة؛

- أن مؤشر رأس المال الفكري الوطني يعتبر من بين أهم المعايير المنوطة بالتقاط وجمع الافاق الفكرية للدول؛
- الارتباط ما بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال الفكري الوطني وترتيب التنافسية العالمي في حالة دول بحر البلطيق، من خلال التقنيات المطبقة والمعطيات المقترحة في هذه الدراسة كان ذو دلالة معنوية.

12- دراسة **(Vaida Pilinkiene, 2015)** بعنوان:" R&D investment and competitiveness in the Baltic States ": سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار في البحث والتطوير على التنافسية في دول بحر البلطيق والوقوف على أهم العقبات والعراقيل للاستثمار فيها، كون ان النظريات تشير على أهمية الاستثمار في هذه الأنشطة من اجل توليد وتنمية المزايا التنافسية للدول. استخدمت هذه الدراسة معامل الارتباط (Pearson)، ونتائج الانحدار الخطي في اختبار قيم متغيرات الدراسة وتقييمها، والتي تضمنت مايلي:

- مؤشرات تدل على معدل تنافسية الدول والابتكار في إطاره العام؛
- مؤشرات تدل على مستويات الانفاق على البحث والتطوير بالنسبة لـ GDP في الدول؛
- مؤشرات تعبر على مستويات التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة. حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- وجود ارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة في الدول عموماً ودول بحر البلطيق على وجه التحديد؛
- أن النجاح في تحقيق نمو اقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للدول يتطلب ضمان التوفر المستمر للاستثمارات في مجال البحث والتطوير، وهو ما أكدته من قبل الأبحاث العلمية، كما أن حجم هذه الاستثمارات يكون له الأثر الإيجابي على زيادة الكفاءة؛
- أن الجزء الأكبر من تمويل أنشطة البحث والتطوير في دول بحر البلطيق يرجع لميزانية الدولة ومخصصاتها، حيث أن الجزء الأكبر منها في هذه الدول يصب في قطاع التعليم العالي، في الوقت الذي نجد أن الدول الرائدة في مجال الابتكار تخصص الجزء الأكبر من استثمارات البحث والتطوير إلى قطاع الاعمال؛
- ضرورة الاستعانة بتجربة الاتحاد الأوربي في مجال البحث والتطوير من أجل زيادة كفاءة استخدام هذه الاستثمارات، حيث يفسر تأخر دول البلطيق بمحدودية الموارد الوطنية ونقص الكفاءات البشرية فيها، وهو ما قد يجعلها تفوت فرص زيادة معدلات النمو والتنافسية في الاتحاد الأوربي والأسواق الدولية.

13- دراسة **(Adrian Bogdan Ciocanel & Florin Marins Pavelescu, 2015)** بعنوان:" Innovation and competitiveness in the European contex ": هدفت هذه الدراسة باختبار الارتباط بين الابتكار في إطار دول الاتحاد الأوربي، وذلك بالاطلاع على نماذج الأداء في الجوانب المتعلقة بالابتكار والتنافسية في دول مختلفة، على غرار ارصدة الدول في اتحاد الابتكار وتقارير التنافسية لمعهد التنمية الإدارية (IMD)، من خلال القيام بدراسة قياسية لتحديد الارتباط عبر نماذج البيانات التقاطعية

(PANEL)، قصد التأكد من علاقة التأثير والسببية بين متغيرات الدراسة، بالشكل الذي يسمح بتقييم أثر الابتكارات على نمو التنافسية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحسين أداء الابتكار يقود إلى زيادة التنافسية الوطنية في الدول الاوربية المختارة في الدراسة؛
- تحليل أثر الابتكار على التنافسية في 29 دولة، أظهر أن نموذج الابتكار المنتج في هذه الدول يعمل بشكل مستدام وصحي، قد يمكنها من استرجاع المزايا التنافسية التي تم تضييعها خلال الازمة الاقتصادية التي عرفتها الدول الاوربية.

أهمية الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة

على اعتبار أن البحث هو عملية تراكمية، ولكي يكون أي بحث ذا قيمة يجب أن ينطلق صاحبه في بحثه مما توقف عنده الآخرون، فإنه من خلال عرض الإشكاليات التي حاول الباحثون والمختصون معالجتها في الأبحاث والدراسات السابقة، اتضح لنا أن هذه الدراسة تحظى بأهمية وتتميز عن الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- غالبية الدراسات والبحوث الوطنية تناولت موضوع رأس المال الفكري واهتمت بدراسته وتحليله عل المستوى الجزئي لكن هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي حاولت دراسة وتحليل هذا الموضوع على المستوى الكلي؛
- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي عملت على تفسير وتحليل العلاقة بين موضوعي التنافسية الوطنية ورأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية، حيث أن غالبية الدراسات المتوفرة اهتمت بهذين الموضوعين بشكل منفصل؛
- هذه الدراسة قامت بتقديم دراسة إحصائية لتفسير العلاقة والفروق بين الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية بشكل عام، عكس ما قامت به الدراسات الموجودة من قبل التي اقتصرت في الكثير من الأحيان بدراسة وتحليل العلاقة بين موضوع رأس المال الفكري الوطني وبعض الجوانب المتعلقة بالتنافسية الوطنية على غرار النمو الاقتصادي أو أنشطة البحث والتطوير أو الابداع والابتكار، فضلا على اقتصار بعض الدراسات الكلية وتطرقها إلى موضوع رأس المال البشري وعدم التطرق إلى موضوع رأس المال الفكري الوطني الذي يعتبر بعداً حديثاً له في البحوث والادبيات الاقتصادية.
- المتتبع لما كتب حول موضوع رأس المال الفكري يجد أن معظم الدراسات حوله يطغى عليها الجانب النظري ولم تقترب من الدراسات الميدانية إلا قليلاً، فهذه الدراسة تعتبر من بين الدراسات القليلة التي حاولت التطرق لواقع مكونات رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية والوقوف على اهم الجوانب المتعلقة بعملية الاستثمار فيه في هذه الدول.

تاسعا–حدود الدراسة:

بالنظر إلى اتساع البحث ومحدودية قدرات الباحث في تغطية جميع جوانبه النظرية والميدانية، وهو ما استوجب وضع حدود لهذه الدراسة جاءت على النحو التالي:

1– الحدود المكانية: تم اجراء الدراسة على مجموعة من الدول تمثلت في ثلاثة دول مغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) ودولة ماليزيا في شكل دولة مرجعية للمقارنة بين نتائج هذه الأخيرة فيما يخص واقع مكونات رأس المال الفكري الوطني أو في قياس وتحليل العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة، بالاعتماد على البيانات والاحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية الوطنية لهذه الدول وعن البنك الدولي ومؤشر التنمية البشرية وتقارير التنافسية الدولية والعربية.

2– الحدود الزمانية: قصد السعي لتغطية أهم الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الدول محل الدراسة لاسيما في الجانب التطبيقي منها، وبالنظر إلى قلة المعلومات والبيانات والاحصائيات حولها وعدم تجانسها وانتظامها في العديد من فترات الدراسة بين الدول، وحتى على مستوى الدولة الواحدة، تم حصر فترة البيانات المعتمدة في هذه الدراسة ابتداءاً من سنة 2000 إلى غاية 2016، وهي الفترة التي تواجدت في الكثير من الحالات والوضعيات في هذه الدراسة.

3– الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على اختبار دور الاستثمار في رأس المال الفكري الوطني في تحقيق القدرة التنافسية للدول المغاربية، من خلال التطرق لواقع كل من مكونات رأس المال الفكري الوطني (رأس المال البشري الوطني، رأس المال العملياتي الوطني، رأس المال السوقي الوطني، رأس المال التجديدي الوطني) وعمليات الاستثمار فيه عبر عملياتي التعليم والتدريب (مراحل التعليم الأربعة والتكوين المهني)، إضافة إلى القيام بدراسة إحصائية قياسية تتكفل بقياس وتحليل العلاقة والفروق بين مؤشرات ذات صلة برأس المال الفكري الوطني (مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، مؤشر الإبداع) ومؤشر التنافسية الراجع لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي حول التنافسية

تمهيد

اعتبر مفهوم التنافسية منذ ثمانينات القرن الماضي من بين أهم المصطلحات والمفاهيم شيوعاً واستعمالاً وانتشاراً في الأدبيات الاقتصادية والملتقيات العلمية والعديد من الخطابات السياسية، فبالرغم من كل تلك المساهمات والتفسيرات التي قام بها العديد من المفكرين والباحثين والسياسيين وصانعي قرار ومدراء وهيئات ومؤسسات دولية، إلا أنه بقي يشوبه كثير من الغموض، حيث لم يتم التوصل إلى إتفاق موحد بين كل هذه الأطراف والجهات لوضع إطار موحد في تعريفه وقياسه وتحديد العوامل المؤثرة فيه ومحدداته، خاصة على المستوى الكلي. على هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى بعض الجوانب النظرية العامة المتعلقة بمفهوم التنافسية، من خلال تقديم جملة من التعاريف الخاصة بها، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم أنواع التي تتفرع اليها، مروراً بالوقوف على الأركان والدعائم للمحددات الأساسية التي تقوم عليها هذه الأخيرة، هذا إضافة إلى الحديث على مختلف مؤشرات قياسها على المستوى الجزئي والكلي، ولأجل تحقيق ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية تتوزع على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري العام للتنافسية؛

المبحث الثاني: محددات التنافسية على مستوى الدول؛

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنافسية والهيئات الدولية المهتمة بها.

المبحث الأول: الإطار النظري العام للتنافسية

عرف مفهوم التنافسية اهتمام بالغ لدى الكثير من الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال منذ بداية الثمانينات القرن الماضي لما له من أهمية في عالم الأعمال، حيث ساد إعتقاد بأن الميزة التنافسية هي المسؤولة على جميع عمليات التجارة دولية والمنافسة العالمية بشكل واسع مقارنة بما كان يعرف بالميزة النسبية ويرجع سبب ذلك كون أن غالبية عوامل الإنتاج والنشاط الاقتصادي التقليدي صارت تعرف تراجع ولم تعد بقدرتها تفسير العمليات الإنتاجية الحديثة المرتكزة على الكثافة المعرفية، أين أصبح ينظر إلى عنصري التقدم التكنولوجي والمعرفة كمتغير داخلي ينتج من تراكم رأس المال وعمليات الاستثمار في العنصر البشري.

المطلب الأول: تعريف التنافسية

يعتبر مصطلح التنافسية واحد من بين أهم المفاهيم المستعملة في الساحة الدولية وبين أوساط الاقتصاديين رغم ما يشوبه من غموض وعدم الدقة في تحديد معناه، كونه لا يخضع لنظرية إقتصادية عامة تفسره، حيث تشير كثير من الأدبيات العلمية إلى أن أصل كلمة التنافسية[1] يرجع للغة اللاتينية وهي مشتقة من الكلمة (competere) والتي يقصد بها القدرة على مواجهة وضعيات المنافسة والتنافس مع الآخرين، أي بمعنى آخر العوامل الأساسية التي تحقق نجاح إقتصادي في الأجل الطويل.

كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنافسية يختلف باختلاف محل أو مستوى التحليل وذلك بالنسبة للمؤسسة أو القطاع أو الدولة وهذا راجع لاعتباره عند كثير من المفكرين الاقتصاديين أمثال M.Porter[2] مفهوم متعدد الجوانب وديناميكي يتغير بالزمن[3].

يمكن القول أيضا أنه بالرغم من الغموض الذي يحيط بمفهوم التنافسية لكن نجد في كثير من الأدبيات الاقتصادية أنه يوحى بضرورة توفر حزمة من المؤهلات القادرة على التنافس سواء على مستوى المؤسسات أو الدول، حيث أن هذا الأخير استعمل في المرة الأولى على المستوى الجزئي (المؤسسة) لينتقل إلى المستوى الكلي وذلك إما على مستوى القطاع أو الدولة ككل[4]. بالنسبة لمجال وحدود هذه الدراسة سنركز بشكل كبير على مفهوم التنافسية على المستوى الكلي، إضافة إلى الإشارة إلى بعض التعاريف المتعلقة بالتنافسية على المستوى الجزئي والقطاعي وذلك لما لها من علاقة بمفهومها على المستوى الكلي.

---

[1] Thomasz Siudek, **Competitiveness in the Economic, concepts,theories and Empirical Research** , Acta Scientiarum Polonarum Oeconomia, 13 édition, Polish Agricultural Universities, 2014, Poland , p :91 .

[2] : **ميكاييل بورتر**: الأستاذ والباحث الاقتصادي الانجليزي بجامعة هارفارد الأمريكية، أول من وضع نظرية الميزة التنافسية في ثمانينات القرن الماضي ومصمم نموذج قياس القدرة التنافسية المستند على المتغيرات الجزئية لاقتصاد وصاحب كتاب الميزة التنافسية.

[3] : نيفين حسن شمت، " **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 21.

[4] : Muchielli J-L, ***La Compétitivité : définition, indicateurs et déterminants***, ACCOMEX n° 44, 2002, p : 09.

الفرع الأول: تعريف التنافسية على المستوى الجزئي

- يرى الاقتصادي M.Porter أن القدرة التنافسية للمؤسسة تتحقق من خلال إكتشافها لطرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين والتي يمكن تجسيدها ميدانياً، أي بمعنى آخر إحداث عملية إبداع بمفهومه الشامل في أحد مجالات نشاطها[1]. يظهر من هذا التعريف إشارة واضحة وصريحة لعنصر الإبداع باعتباره ثمار لمجموعة الأفكار الجديدة لم يسبق ظهورها والتي تتشكل نتاج للأنشطة البحث والتطوير في المؤسسة، الأمر الذي يستوجب عليها ضرورة الاستثمار في تطوير كفاءاتها ومعارفها بشكل مستمر.

- تعرف التنافسية: على أنها تلك الموارد الكامنة التي تسمح للمؤسسة مواجهة المنافسة والتصدي لها بنجاح والتي تقوم على ثلاث ميزات: الابتكار والنوعية والمرونة[2]. على ضوء هذا التعريف يمكن القول أن المؤسسة التي تكون قادرة على خلق منتجات جديدة وباستمرار وجودة عالية تكون لها الفرصة الأكبر في الانفراد والتميز في السوق.

- كما تعرف على أنها أوضاع تفوق مخلوقة ومصنوعة يملكها مشروع معين نتيجة الدراسة والبحث والاكتشاف وذلك من خلال ممتلكات إبداعية وإبتكارية ومواهب فاعلة في مجالات الإنتاج، التسويق، التمويل، الموارد البشرية[3]. ما يمكن استخلاصه من هذا التعريف أن تنافسية المؤسسات في الوقت الراهن أصبحت تشترط التميز بالديناميكية والاستمرارية والاعتماد بشكل مكثف على نشاط البحث والتطوير والاهتمام بالعنصر البشري وذلك لما له من ارتباط وثيق بمجالات الاختراع والابتكار. أي بمعنى آخر على المؤسسات الحديثة وضع قواعد متينة ترتكز على الجودة والتميز والتكاليف وذلك لا يتحقق إلا من خلال الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج والعمل بشكل أكبر على الإبداع والابتكار وتنمية رأس المال البشري.

- يعرفها الاقتصادي R .Durand : على أنها المصدر الذي يحقق للمؤسسة أرباحاً أعلى من منافسيها[4].

- كما يعرفها الاقتصادي محسن الخضيري على أنها نتاج إستعمال الإنسان لمواهبه وقدرته على الإبداع والابتكار وإيجاده للبديل وإكتشافه للجديد[5]. من خلال هذين التعريفين يمكن القول انه توجد إشارة واضحة للدور والأهمية التي يحظى بها العنصر البشري في صنع وتطوير التنافسية في المؤسسات باعتباره مصدر يحقق لها التميز والريادة مقارنة بمنافسيها وذلك لما له من علاقة بعنصري الإبداع والتجديد فيها.

---

[1] : M.Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, Inter Edition, Paris, 1993, p : 48.

[2] : Jean Pierre Paulet, **La Mondialisation** , 4ème édition, Armaud Colin, Paris, 1998, p :92.

[3]: الخضيري محسن أحمد، **صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر**، ط1 ، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2004، ص: 34.

[4] : Rodolph Durand, **Guide du management stratégique 99 concepts clés**, édition Dunod,Paris, 2003,p :18 .

[5]: الخضيري محسن أحمد، المرجع السابق ، ص: 24.

- كما يمكن النظر إلى التنافسية: على أنها نتيجة تقدم الإبداع الدائم والذي يسمح للمؤسسة بمواكبة التطور الحاصل في التكنولوجيا وفي طرق المنافسة[1]، حيث أن هذا التعريف يشير إلى تلك العلاقة الموجودة بين الإبداع والتطور التكنولوجي وربطها بتنافسية المؤسسة بالشكل الذي يسمح لها بمواكبة التطورات الحاصلة وتحسين مستوى أدائها التنافسي.

- كما تعرف أيضا على أنها: مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات،حيث تنبع ميزتها التنافسية من قدرتها على استغلال مواردها المادية أو البشرية، وذلك إما بالجوانب التي تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو إمتلاك موارد بشرية مؤهلة[2].

تجدر الإشارة أيضا؛ إلى أن مسألة نجاح تنافسية مؤسسة ما ناشطة في دولة ما لا يعني بالضرورة تميز هذه الأخيرة أو امتلاكها للقدرات التنافسية حيث يمكن إرجاع ذلك النجاح إلى ظروف أو أوضاع إستثنائية خلال فترة زمنية محددة. عليه فإنه يستوجب قبل بداية الحديث على تنافسية صناعة معينة أو قطاع دراسة كل المؤسسات الموجودة والناشطة فيه وكذا متابعة كافة الأنشطة ذات الصلة حتى يمكن الحكم على إمكانية تحقيق مزايا تنافسية وتوفر عناصر دلالة على قوة وتنافسية هذه الصناعة أو القطاع، لذلك كان لابد من التطرق ولو بشكل مختصر إلى مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع.

الفرع الثاني: تعريف التنافسية على المستوى الصناعة أو القطاع

نستعرض في مايلي بعض التعاريف التي تعرضت لمفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع:

- يرى الاقتصادي M.Porter إمكانية الدول التنافس عالمياً في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات وعدم إمكانية تمتعها بمزايا تنافسية في كل الصناعات، حيث يشير إلى تعريف التنافسية في الصناعة على أنه قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسين المستمر في إنتاجية الصناعة فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدماً[3]. من خلال هذا التعريف يمكن القول انه نظرة الاقتصادي ميكاييل بورتر إلى التنافسية على أنها لا تتحقق إلا من خلال رفع إنتاجية الصناعة والتي تستوجب رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المادية والبشرية (خاصة الجوانب المتعلقة بالإبداع والعمالة الماهرة) من أجل تقديم منتجات متطورة. لكن تبقى هذه المساهمة إلى حد ما محدودة كونها تحصر مفهوم التنافسية في الجوانب المتعلقة بالإنتاجية.

---

[1] : شرفاوي آسيا، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تحت عنوان: **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال نظام المعلومات التسويقية –دراسة حالة مؤسسة دليس فود كومباني**– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، الموسم الجامعي 2009-2010، ص:9.

[2] : جمال الدين محمد المرسي وآخرون، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية –منهج تطبيقي –**، الدار الجامعية ، مصر،2002، ص: 174.

[3] : شتاتحة عائشة، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير بعنوان: **أهمية تدريب المورد البشري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية –حالة مديرية الصيانة لسوناطراك بالأغواط**– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، الموسم الجامعي: 2010-2011 ص:72.

- كما تعني التنافسية على مستوى القطاع قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة أين تقاس تنافسيتها من خلال الربحية الكلية للقطاع، ميزانه التجاري، محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة[1].

على ضوء ما سبق يمكن القول أن التنافسية على مستوى الصناعة والقطاع لا تخرج على نطاق تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية إضافة إلى زيادة حصة مساهمة هذا القطاع في التجارة العالمية، فضلا على قدرته على المنافسة على المستوى المحلي والدولي.

الفرع الثالث: تعريف التنافسية على المستوى الكلي

حظي مفهوم التنافسية على المستوى الكلي بإهتمام كبير من قبل الكثير من الأكاديميين والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية مقارنة بالمستويات السابقة (المؤسسة، القطاع) أين حاولوا كلهم وضع إطار واضح ومضبوط للتحكم في كل الجوانب المتعلقة به، حيث نجد أن المساهمات والاقتراحات الساعية لتفسير التنافسية الدولية تنوعت وذلك راجع نظرا لتعقدها وتشابكها مع مفاهيم أخرى. ففي مايلي سنستعرض أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية:

- يعرف كل من (Bobb et All 1979) تنافسية الدولة على أنها: قدرة البلد أو المنطقة أو المؤسسة على توليد ثروة بشكل مسبق لرفع مستوى الأجور فيها[2].

- كما يعرفها كل من (Scott et Lodge 1985) التنافسية الوطنية على أنها قدرة الدولة على خلق وإنتاج توزيع سلع وخدمات في الأسواق الدولية بالشكل الذي يكسبها عوائد تكون ناجمة عن مواردها[3].

- كما يعرفها الاقتصادي (Tyson D'Andea 1992) على أنها القدرة عل إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه مواطنوا الدولة المعنية بمستوى معيشة متواصل ومستدام[4].

- يرى الاقتصادي الأمريكي(P .Krugman 1990,1994) أن التنافسية ليس لها أي معنى بل هي مجرد طريقة أو أسلوب آخر للتعبير على الإنتاجية، حيث يعبر عليها على أنها قدرة الدولة على تحسين مستويات المعيشة بشكل عام أو تقريبي وذلك من خلال رفعها لإنتاجيتها[5].

---

[1] : بن نذير نصر الدين، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير بعنوان:**دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، الموسم الجامعي: 2011–2012، ص:69.

[2] : Thomasz Siudek,op ,cit, p :93 بتصرف.

[3] : Thomas Verner & Michal Tvrdon, ***Comparison of National Competitiveness :Non parametrical approach***, Revue IPEDR, Silesian University in Opava, V 55,Czech Republic, 2012, p : 2 بتصرف.

[4] : Thomasz Siudek,op ,cit, p :93 بتصرف

[5] : Ibid.

- كما يرى الاقتصادي (M.Porter ,1998) أن التعريف الشامل للتنافسية على مستوى الدول يتمحور حول الإنتاجية الوطنية[1].

- عرفها أيضا المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF ,1996)[2] على أنها قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الدخل الحقيقي للفرد أين يتم قياس ذلك بنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي[3].

- من جهته عرف المعهد العربي للتخطيط (2003) التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية[4]. حيث يظهر من هذا التعريف التركيز على الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

- كما عُرفت التنافسية حسب (Klans Shwab,WEF ,2013) على أنها مجموع الهيئات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية لبلد ما[5].

إضافة إلى التعاريف السابقة الموضحة أعلاه وفي إطار السعي الدائم للتوصل إلى تعريف واضح ومضبوط للتنافسية على المستوى الكلي يمكن تقسيم أيضا بعض التعاريف المعمول بها والأكثر شيوعاً في هذا الاطار إلى ثلاث فئات أساسية:

أولا- التعاريف المرتكزة على أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط

- تشير غالبية التعاريف المنطوية تحت هذا الاتجاه إلى ربط مفهوم التنافسية بوضعية الميزان التجاري للدول، حيث يعتبر الفائض في هذا الأخير دليل على قوة تنافسيتها أين ظهر استخدام هذا التفسير في شرح الوضعية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة السبعينات من القرن العشرين ومقارنتها مع اليابان[6]. أي تفسير تنافسية الدول بالاستناد إلى متغيرات إقتصادية قصيرة الأجل وذلك بربطها بإمكانيات البيع في الأسواق الخارجية أو تحقيق فائض في الميزان التجاري، أين نجد من الباحثين الذين أيدوا هذا الاتجاه أمثال (Francis,1989) و(Khemani et Stone,1996)و(Boltho,1996) والذين ركزوا على تلك الفروقات في تكاليف الإنتاج (وحدة العمل بين دولة مقارنة مع منافسيها) إضافة إلى تغير اتجاهات سعر الصرف وما لذلك من تأثير على أسعار السلع محل التجارة[7].

---

[1] Thomas Verner, ***National Competitiveness and Expenditure on education, R&D*** , Journal of competitiveness, Issue :2 ,2011, p :5 . بتصرف

[2] : **المنتدى الاقتصادي العالمي**:يرمز له بالانجليزية اختصارا بـ (WEF) هو منظمة غير حكومية لا تهدف للربح مقرها جنيف بسويسرا أسسها أستاذ في علم الاقتصاد كلاوس شواب في 1971 يعتبر هذا المنتدى بمثابة مساحة تلاقى النخب لحوالي 1000 من ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى والقادة السياسيين بهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وكيفية حلولها، هذا الأخير يقوم بإصدار تقرير التنافسية العالمية سنويا والذي يرمز له اختصارا (Global Competitiveness Report) GCR .

[3] : World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 1997**, http://www .weforum .org

[4] : **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:21.

[5] : Klans Shwab,WEF, **The Global Competitiveness Report 2012–2013** . http://www .weforum .org

[6] : Thomasz Siudek,op ,cit, p :91 بتصرف

[7]: أحمد بلالي، ***الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتيجية***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2007، ص:247.

- كما تعرف تنافسية الدول أيضا على أنها الأداء الحالي والكامن للأنشطة التصديرية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى في مجالات الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر[1].

في المقابل فإن أصحاب هذا الاتجاه وجهت لهم كثير من الانتقادات كون أن الواقع العملي أثبت عدم إمكانية تعميم مفهوم تنافسية الدول بناءًا على وضعيات الميزان التجاري في كل الحالات والأوقات، حيث أن الفائض قد يشير إلى تدهور تنافسية الدول كما هو الحال بالنسبة لحالة العجز فيه التي قد تدل على وضعية قوية للاقتصاد وهو الأمر الذي وقع للاقتصاد الأمريكي في ثمانينات القرن الماضي أين عرف مستويات معيشية مرتفعة. كما أن وضع التوازن في الميزان التجاري يمكن أن يقابله انخفاض في مستويات المعيشة كما حدث للمملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة الأمريكية في تسعينات القرن الماضي[2]. كذلك الحال بالنسبة للمكسيك خلال فترة الثمانينات أين عرفت فائض ضخم في ميزانها التجاري قابله رفض للمستثمرين الدوليين لإقراضها لكن بعد بداية ظهور العجز في ميزانها التجاري في فترة التسعينات عادت الثقة للمستثمرين الأجانب وتجدد تدفق رؤوس الأموال إليها. كل هذه الأحداث وغيرها وضحت مدى محدودية هذا التفسير لمفهوم التنافسية واستوجب إدخال أبعاد إضافية أخرى لتفسيره وذلك بإدخال الجوانب المعيشية للمواطنين.

ثانيا- التعريف المرتكزة على الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية ومستويات المعيشة

يبني أصحاب هذا الاتجاه تصوراتهم وتفسيرهم لتنافسية الدول من منطلق الجمع بين الجوانب المتعلقة بأوضاع الميزان التجاري ومستويات المعيشة للأفراد في الدول ومدى تحسنها، في مايلي نذكر بعض التعاريف التي تنطوي ضمن هذا الاتجاه:

- تنظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى التنافسية على أنها ذلك المجال الذي تنتج فيه الدول منتجات وخدمات في ظل شروط السوق الحرة والعادلة تكون قادرة على التنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت يحقق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل[3].
- كما يعرفها المجلس الأمريكي للسياسات التنافسية[4] على أنها قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تكون قادرة على توفير مستويات معيشية متزايدة بشكل مستدام على المدى الطويل. كما حصر هذا المجلس مفهوم التنافسية في أربعة مؤشرات وهي[5]:
- الاستثمار: الذي يتضمن الاستثمار المادي والبشري والتكنولوجي.
- الإنتاجية: تعني درجة الكفاءة التي تنتج بها السلع والخدمات.

[1]: محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003، ص:4.

[2]: طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية-حالة مصر-**، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2003، ص:5.

[3] : أحمد بلالي، المرجع السابق، ص: 248.

[4] : **المجلس الأمريكي للسياسات التنافسية:** أنشأ هذا المجلس في عهد الرئيس الأمريكي ريغان بهدف تشكيل لجنة بحث حول تنافسية الصناعات الأمريكية ودراسة أسباب تدهورها نظير منتجاتها اليابانية.

[5]: عادل رزق، **مفهوم التنافسية**، ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان القدرة التنافسية للمؤسسة العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، القاهرة مصر، 2007، ص:348.

- التجارة: قدرة الدول على الربط بين الإنتاج والأسواق.
- مستوى المعيشة المرتفع: تقييم الثروة المنتجة في دولة ما ومدى انتقالها إلى مواطنيها.

على ضوء هذين التعريفين يرى الباحث أن التنافسية تشكل نظام متكامل لإنتاج السلع والخدمات الموجهة لتلبية حاجيات الأسواق المحلية والعالمية والذي يتطلب تدخل الدول في توفير البنى التحتية والإمكانيات الأساسية الموجهة للاستثمار في الجوانب المادية والبشرية والتكنولوجية.

ثالثا- التعاريف المرتكزة على الجوانب المتعلقة بمستويات المعيشة

في إطار السعي لوضع تعريف دقيق لمفهوم التنافسية ظهر إتجاه ثالث يدعوا إلى التركيز على الظروف المعيشة للأفراد ومدى تحسنها داخل بلدانها، فمن أمثلة ذلك نذكر:

- عرف المجلس الأوربي في إجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية البلد على أنها قدرة الدولة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك إجتماعي[1].
- كما تعرف أيضا على أنها قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشية متزايدة ومطردة وذلك من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والذي يتم قياسه من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام[2].

بعد ذلك العرض لمختلف وأهم التعاريف التي حاولت تفسير مفهوم التنافسية على اختلاف مصادرها ومستويات تحليلها (المؤسسة، القطاع والصناعة، الدولة) فإنه يتوجب توضيح العلاقة الموجودة بين مستويات تعريف التنافسية –سالفة الذكر– حيث تصفها بعض الأدبيات على أنها علاقة تكاملية ومتصلة ببعضها البعض، حيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي ومن ثم تحقيق مستويات معيشية أفضل على صعيد الدولة. إلا أن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة قطعا. وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر لدخل الفرد يعد دليلا على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي[3].

على ضوء ما سبق يمكن القول أنه توجد نقاط مشتركة بين التعاريف السابقة حيث تجمع غالبيتها على ضرورة إستخدام الدولة لمجموعة من الإجراءات والتدابير في جوانب معينة تتعلق بالتنافسية الوطنية مثل: الإنتاجية، الجودة التكاليف، النفاذ للأسواق الخارجية، الإبداع والابتكار... بالشكل الذي ينعكس على ناتجها المحلي الخام ومن ثم تحسين مستويات المعيشة لأفرادها. عليه يعرف الباحث تنافسية الدول أو إقتصاد ما على أنها قدرة المؤسسات والصناعات الناشطة

[1] Michel Debonneuil & Fontagné Lionel, **Rapport : la compétitivité**, PAO au conseil d'Analyse économique, Paris, France, 2003, p :13.

[2]: طارق نوير، المرجع السابق، ص:7.

[3] : فريق التنافسية الوطني، **التنافسية وتجربة الأردن**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، 2003، ص: 5.

في بلد ما على تحقيق أو إكتساب حصص في الأسواق المحلية والدولية بشكل مستدام والذي يشترط توفرها على معدلات إنتاجية مرتفعة وتقديم منتجات جديدة ومبدعة ذات جودة عالية، وكل ذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير الأنشطة المتعلقة بالاستثمار في رأس المال الفكري وتكثيف إستعماله بإعتباره مصدر للمعرفة وخزانها،إضافة إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة الشكل الذي يسمح لها بتحقيق مستويات معيشة مرتفعة لمواطنيها في الوقت الحالي والمستقبلي.

كما يمكن القول أيضا أنه في الوقت الراهن حتى يصبح أي بلد يمتلك قدرات تنافسية يستوجب عليه مايلي:

- تبني سياسات وبرامج وخطط موجهة بالدرجة الأولى لبناء ورفع قدراته الإنتاجية وذلك بالمزج بين الموارد المادية والبشرية، كما توفر له القدرة على تطبيق التكنولوجيات الحديثة، فضلا على خلق مناخ داعم للأنشطة الخاصة بالبحث والتطوير والإبداع والابتكار.

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الذي يسمح بتحسين الأداء التنافسي الكلي للبلد، وذلك من خلال الإنتاج بشكل أكبر وكفؤ، فضلا على ضرورة تحقيقه لمعدلات إنتاجية مرتفعة أعلى من منافسيه من خلال تخفيضه للتكاليف ورفع جودة منتجاته.

- توفير منتجات متقدمة ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية تلبي الحاجيات الوطنية والدولية، تركز على تخفيض التكاليف والجودة العالية وذلك من خلال إستخدام عوامل إنتاج متطورة ويد عاملة مدربة جيداً والتي من شأنها أن تزيد من حجم التكاليف في الأجل القصير، لكن تساعدها عل اقتحام أسواق الدول المتقدمة والغنية في الأجل المتوسط والطويل.

الفرع الرابع: التفرقة بين مفهوم التنافسية وبعض المفاهيم المشابهة

تقتضي الضرورة العلمية والمنهجية التفرقة بين مفهوم التنافسية وغيره من المفاهيم المشابهة وذات الصلة به مثل: الميزة النسبية، الميزة التنافسية، القدرة التنافسية، المركز التنافسي.

أولا– التنافسية: يعتبر مفهوم ديناميكي ومتعدد الجوانب حيث تتحدد تنافسية المؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات التي يطرحها محيطها والتي تجعلها في مركز تنافسي أكثر وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرارية والنمو، أين تظهر تنافسيتها من خلال الاستغلال الأمثل والمتميز لقدراتها وإمكاناتها في تدعيم مركزها التنافسي ومواجهة تحديات المنافسة. أي أن للتنافسية بعدين أساسيين فالأول يتحدد بالكفاءات والموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تشكل لها قدرات تنافسية والثاني يتعلق بوضعيتها في السوق التي تتحدد من طريقتها في التصرف والتعامل مع مكونات وأطراف السوق وهذا ما يحدد لها مدى التميز والتفرد عن باقي المنافسين[1].

[1]: شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 69.

ثانيا– الميزة النسبية: تقوم على أسس التحليل الساكن وتعتمد على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص[1].

ثالثا– المركز التنافسي: يتحدد في لحظة زمنية معينة (التحليل الساكن) ويقصد به نقطة ساكنة أو موقع معين أو نقطة توازن تحدد موقع الدولة أو الصناعة أو المؤسسة بالنسبة لمنافسيها. كما يعرف المركز التنافسي على مستوى مؤسسة أو صناعة بأنها القدرة على إنتاج منتجات ذات جودة متميزة وبتكلفة منخفضة على منافسيها في الأسواق المحلية والدولية خلال فترة زمنية معينة[2].

رابعا– الميزة التنافسية: عملية ديناميكية تعكس مظهر المؤسسة في السوق، وهي تمثل تميزها وتفردها عن باقي منافسيها في احد مجالات التنافس كالجودة أو التكلفة أو المرونة أو السرعة في التسليم... ، حيث تتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل والمتميز لقدراتها التنافسية، أي بمعنى آخر الميزة التنافسية تخلق وتكتسب من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال مثل رأس المال والتكنولوجيا والقوة العاملة الماهرة على تدعيم نشاط المؤسسات والصناعات ومن ثم تحقيق النمو واكتساب فرص في الأسواق الدولية.

خامسا– القدرة التنافسية: تمثل مختلف العوامل والقدرات الداخلية للمؤسسة والتي تمكنها من التنافس بشكل أفضل وتحقق لها مكانة وموقع تنافسي ملائم، حيث ويمكن للمؤسسات تعظيم تنافسيتها من خلال اللجوء إلى التحالف والتعاون التجاري الذي يوفر لها موارد وإمكانيات قد لا يمكنها الحصول عليها في الحالة العادية وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا ومهما اختلفت أساليب وطرق امتلاك قدرات التنافسية وتنميتها إلا أنه يبقى المصدر الأساسي لها هي الموارد(المادية والبشرية) وما تتميز به من حركة وندرة نسبية والقدرة على الاستغلال الأمثل لها.

جدير بالذكر إلى أنه من خلال تعريف التنافسية والميزة التنافسية على مستوى المؤسسة والصناعة والدولة يتضح أن الفارق بينهما غير ملموس وقد يستخدم اللفظان بمعنى واحد سواء على مستوى المؤسسة أو الصناعة. أما على المستوى الكلي فإن تنافسية الدولة تتشكل من مجموع المزايا التنافسية للمؤسسات والصناعات الناشطة فيها، حيث نجد في الكثير من الأدبيات العربية ترجمة اللفظان بمعنى القدرة التنافسية وذلك على إعتبار أن التنافسية أو القدرة التنافسية تتعلق بأداء الاقتصاد ككل، فمثلا يمكن القول تنافسية الاقتصاد الجزائري أو القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري للدلالة على نفس المعنى، وفي حالات أقل يستعمل مصطلح الميزة التنافسية للدلالة على نفس المفهوم.

[1] : نيفين حسن شمت، المرجع السابق، ص: 43-44.

[2] : المرجع نفسه.

المطلب الثاني:النشأة والتطور، الأنواع

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول نشأة مفهوم التنافسية

يعتبر مصطلح التنافسية حديثاً نوعاً ما لكن المفهوم فهو قديم جداً حيث أن بعض الجوانب المتعلقة به تعود على الأقل إلى القرن الخامس عشر وذلك حسب ما جاء في تقرير (Reinert,1994)[1]. كما تشير كثير الأدبيات إلى أن أول ظهور لمفهوم التنافسية كان في فترة الثمانينات من القرن الماضي والذي ما هو إلا امتداد لمفهوم الميزة النسبية الذي جاء بها الاقتصادي دافيد ريكاردو في نظريته المفسرة لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي[2] والذي ارجع بموجبه التخصص والتبادل التجاري ما بين الدول إلى التفاوت في مستويات الإنتاجية بناءاً على الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج وهو الاتجاه العام الذي ركز عليه الاقتصاديون في المدرسة الكلاسيكية والذي تم تطويره بعد ذلك من قبل مفكري المدرسة النيوكلاسيكية الذين اعتبروا مصدر التنافسية نابع من الاختلافات في عوامل الإنتاج سواء العمل (كما جاء في تفسير D.Ricardo) أو رأس المال (Heckscher – Ohlin model) وذلك وفق نموذج ساكن أو ثابت، الأمر الذي وضعها عرضة لكثير من الانتقادات كونها عجزت عن تقديم تفسير دقيق لعديد من الظواهر الاقتصادية التي تتميز بالتغير والديناميكية. عليه فإن النموذج المقدم من طرف المدرسة الكلاسيكية لتفسير التنافسية الدولية تم بناءه على أساس الاختلافات في مستويات الإنتاجية بين الدول بدون تقديم تفاسير واضحة للأسباب الحقيقية المؤدية لهذه الاختلافات، كما قدرت تنافسية الدول من خلال العلاقة بين العرض والطلب في المدى المتوسط بالتركيز على عاملي الإنتاج: العمل ورأس المال[3]. أي بمعنى آخر يمكن القول أن مفكري المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية اعتبروا حرية التجارة هي المحرك الأساسي للتنافسية والنمو.

أما بالنسبة لنظريات التجارة الحديثة مثل مساهمات كل من الاقتصادي (P .Krugman ,1979) و(Lancaster ,1979) والمتعلقة بمفاهيم إقتصاديات الحجم والنموذج الاحتكاري للتنافسية فقد أدخلت مفاهيم جديدة لتفسير العوامل المؤثرة على المزايا النسبية في التجارة الدولية مثل العمالة المدربة والبنى التحتية المتخصصة وشبكات التوريد وتوطين التكنولوجيا أين اعتبرت الاستثمار في هذه العوامل كمحرك للنمو[4]. من جهتها فقد طورت نظريات النمو وكذا نظريات النمو الداخلي محتوى النقاشات المتعلقة بالنموذج النيوكلاسيكي للنمو (خاصة أفكار Heckscher – Ohlin) حيث صار التراكم المعرفي وترسيم أهمية رأس المال البشري باعتبارهم مفاتيح لرفع العوائد والتأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بمعنى آخر فإن التحسين في التكنولوجيا ورأس المال البشري إضافة إلى فتح التجارة وكذا الاستثمار في مجال البحث والتطوير هي المحرك الأساسي للنمو، وذلك حسب أفكار كل من (R .Solow,1956) و(Martin& Sunley,1998)[5]. كما تجدر الإشارة أنه في تفسيرات نظريات التجارة الحديثة تناولت الحديث على التنافسية الدولية

[1] : Erik.S. REINERT, **Competitiveness and Predessors : a 500 year ccross National Perspective**, STEP Rapport, Paper prepared for the Business History Conference, Williamsburg, Virginia,Oslo, March 1994 .

[2] : أحمد بلالي، المرجع السابق، ص: 246.

[3] : Irina Travkina, Manuela Tvaronaviciene, **An Investigation into Relative Competitiveness of international trade : the case of Lithuania** , Paper selected at Vilnius, Gediminas Technical University : 6thinternational Scientific Conference ,May 13-14 ,2010 , Lithuania, p :506 بتصرف.

[4] : Ibid.

[5] : Ibid.

للتجارة الدولية في المدى المتوسط على اعتبار أنها تقاس من خلال الإنتاجية وذلك عن طريق تعريفها بناءا على عاملي العمل ورأس المال إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معدلات البطالة والتضخم ومعدل الفائدة ودورات الأعمال وغيرها من العوامل، بينما فسرت التنافسية في المدى الطويل على اعتبار أنها واحدة من أهم محددات النمو الاقتصادي.

من جهته قام الاقتصادي (Josephe Shumpeter,1950) بالتركيز على دور المقاول بإعتباره عامل في التنافسية حيث شدد على أن التقدم هو نتيجة للاختلالات، حيث تعطى الأفضلية للإبداع والتحسين التكنولوجي[1].

كما ركز كل من الاقتصاديين (Alfred Sloan,1963) و(Peter Druker,1969) بزيادة تطوير مفهوم الإدارة باعتبارها مدخلات مفتاحية للتنافسية. كما تكلم من جهته أيضا الاقتصادي(Nicolas Negroponte,1995) وعدد من الاقتصاديين المعاصرين على زيادة صقل وتثبيت مفهوم المعرفة بإعتبارها أهم و احدث العوامل والمدخلات في التنافسية[2].

في الأخير؛ فإنه تعتبر مساهمة مدرسة الأعمال بقيادة أفكار الاقتصادي ميكاييل بورتر أول من وضعت معالم لنظرية التنافسية أو الميزة التنافسية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وذلك بتقديمها لنظرية شاملة تعتمد على أدوات التحليل الجزئي وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين المؤسسات وليس الدول على خلاف النموذج الذي جاء في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعتمد على المتغيرات الكلية كون أن أساس التنافس يتم بين الدول[3]. نظرا لأهمية هاتين المقاربتين (نظرية بورتر، مساهمة WEF) فإنه سيتم التعرض إليهما بنوع من التفصيل لاحقا (المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل).

الفرع الثاني: أسباب الاهتمام بالتنافسية

يرجع تزايد الاهتمام بمفهوم التنافسية الدولية كنتيجة لتلك التغيرات الحاصلة في كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقانية والعلمية والتي يمكن حصرها في مايلي[4]:

- التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أين شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمحددات القدرة التنافسية مثل ظهور أفكار نظريات النمو والتجارة الحديثة وكذا مفاهيم تتعلق بالجودة الشاملة فضلا على زياد الاهتمام بمفاهيم التنافسية والميزة التنافسية عوض التركيز على المزايا النسبية والمنافسة.

[1] : Arturo Bris, **Revisiting the Fundamentals of Competitiveness : A Proposal** , IMD WORLD COMPETITIVENESS YEARBOOK 2 0 1 5, p :501.

[2] : Arturo Bris,op,cit, p :501.

[3] : سملالي يحضيه، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير بعنوان: **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، غير منشورة ، السنة الجامعية 2003-2004، ص:3.

[4]: دراسة صادرة عن المرصد الوطني للتنافسية، بعنوان، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، سوريا، 2011، ص:2. للمزيد من المعلومات راجع: www.ncosyria.com

- التطورات العلمية والتقنية أين انتقل تركيز الصناعات والأنشطة الاقتصادية على عوامل الإنتاج التقليدية والاستعمال الكثيف لرأس المال إلى الجوانب المتعلقة بالمعرفة والمهارات البشرية وطرق التسيير والإدارة الحديثة فضلا على التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التطورات الإيديولوجية والسياسية خاصة بعد ظهور ما يسمى بالقطبية الأحادية والتي نجم عنها تعزيز نشاط ودور المؤسسات الدولية (مثل: المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي...) في الساحة الاقتصادية الدولية وما لذلك من آثار على مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل الإنتاج.
- افتراضات العولمة المبنية على تحقيق نمو اقتصادي أعلى في الاقتصاد العالمي وذلك بالتركيز على الجوانب المتعلقة برفع الإنتاجية والنمو والاعتماد على التخصص الدولي.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن العولمة والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية هي احد أهم مسببات ظهور وزيادة الاهتمام بالتنافسية وكذا ارتفاع حدتها والذي تجسدت في عدة مظاهر أبرزها انفتاح الأسواق العالمية والتطور التكنولوجي، فضلا على الاهتمام المطرد بنشاطات الإبداع والابتكار والتجديد في مختلف المجالات بين المؤسسات والدول.

الفرع الثالث: تطور التنافسية الدولية

يشير الاقتصادي ميكاييل بورتر إلى وجود أربعة مراحل أساسية تضمن تنمية وتطوير تنافسية الدول، حيث تعكس كل مرحلة ظروف وأوضاع الدولة التي اعتبرها مصدر أساسي في بناء قدرتها التنافسية، وفي مايلي نستعرض هذه المراحل على النحو التالي[1]:

أولا– مرحلة الاقتصاد الموجه بعوامل الإنتاج: في هذه المرحلة نجد أن الصناعات الناجحة في الاقتصاد تتحدد مزاياها التنافسية على مدى توفر العوامل الإنتاجية، حيث تكون الأوضاع الاقتصادية لهذا البلد حساسة جدا للتغيرات والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وكذا تقلبات سعر الصرف وما لها من تأثير على مستويات الطلب على عوامل الإنتاج وعلى مستويات الأسعار النسبية في الاقتصاد المحلي، حيث نجد أن التنافسية في هذه المرحلة تركز على الجوانب السعرية وتعرف استخدام متوسط للتكنولوجيا، كما تعتبر هذه المرحلة أساسية لكل الدول وهي تعكس واقع كثير من الدول النامية والصغيرة في الوقت الحالي.

ثانيا– مرحلة الاقتصاد الموجه بالاستثمار: تظهر في هذه المرحلة رغبة الدول والمؤسسات في الاستثمار لوضع بنى تحتية حديثة وكفؤة بغرض توسعة حجم الإنتاج وذلك من خلال امتلاكها لأحدث التكنولوجيات وتحسين تلك التي تمتلكها أو من خلال امتلاكها للعمليات الإنتاجية وحقوق التصنيع المنتجات عبر إقامة عقود شراكة مختلطة أو الحصول على تراخيص من قبل مؤسسات أجنبية. كما أن الدول تركز في هذه المرحلة على وضع سياسات تضمن وتشجع التوزيع الأفضل لرؤوس الأموال وحماية الصناعات المحلية، فضلا على تنشيط المنافسة ودعم التصدير ومساعدة المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا.

[1] : M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, op cit, p : 519-530

ثالثا– مرحلة الاقتصاد الموجه بالابتكارات: في هذه المرحلة يتطور الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستويات الدخول والتعليم وأثر المنافسة المحلية، أين تتراجع المزايا التي تعود إلى عوامل الإنتاج ويقابلها زيادة الضغط على أسعار عوامل الإنتاج وقيمة العملة المحلية نتيجة نمو طلب المستهلكين بشكل مطرد ومعقد، الأمر الذي من شأنه أن يغلق الباب أمام الاعتماد على المصادر التكنولوجية الأجنبية وتحسينها بل تصبح الأفضلية إلى ابتكاراتها، حيث تتعزز قدرة الاقتصاد في هذه المرحلة على مواجهة التغيرات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

رابعا– مرحلة الاقتصاد الموجه بالثروة: المراحل الثلاثة السابقة تعكس المراحل الأساسية التي تضمن للاقتصاد الانتقال وتطوير قدراته التنافسية، إضافة إلى توسيع مجالات الصناعات التي تستطيع من خلالها المنافسة، حيث نجد عددا كبيرا من الاندماجات والتحالفات بين المؤسسات والصناعات، فضلا على ازدياد الغموض حول طرق وكيفيات تحصيل الثروة سواء كانت موجودة أو محققة في هذه الدول، وبالتالي فإن دوافع الابتكار ستزول في هذه المرحلة وتنخفض وتيرة قطاع الاختراعات فيها ومن ثم يتغير توجه الدولة من إنتاج للدخل والثروة إلى توزيعه، أي بمعنى آخر يصرف النظر عن أهداف الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والابتكار إلى الاستثمار المالي والجوانب الاجتماعية. يمكن تلخيص ما سبق من مراحل تطور تنافسية الدول في الشكل الموالي.

الشكل 1: مراحل تطور تنافسية الدول حسب مقاربة بورتر

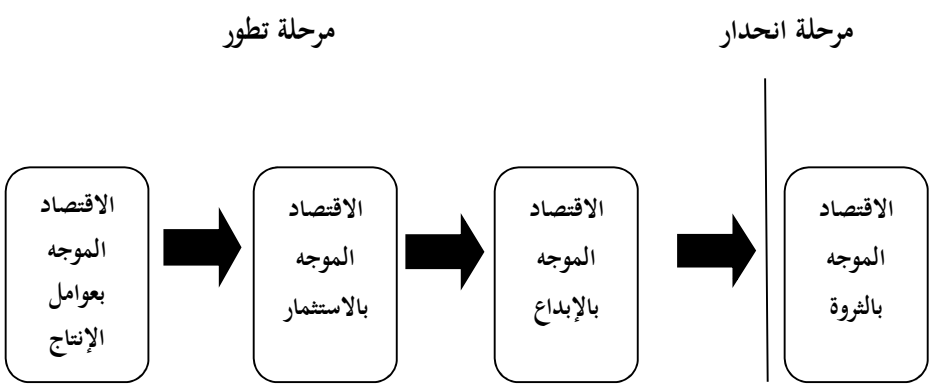

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: M. Porter, L'Avantage concurrentiel des **Nations**, op cit, p : 518.

الفرع الرابع: أنواع التنافسية

تميز الأدبيات الاقتصادية بين عدة أنواع من التنافسية وذلك بإختلاف مستوى التحليل حيث يمكن حصرها في جانبين يتعلق الجانب الأول بالمستوى الجزئي والآخر على المستوى الكلي وذلك بإفتراض وجود علاقة تأثير متبادل بينهم.

أولا– تصنيفات التنافسية على المستوى الجزئي

تسعى المؤسسة دائما إلى تعزيز تنافسية منتجاتها لفترة طويلة من الزمن وذلك باستحواذها على قطع واسع من السوق المحلي والدولي بالشكل الذي يسمح لها الحصول على مزيد من الأرباح وتأمين سيولة ومن ثم ضمان البقاء والاستمرارية، حيث يتحقق ذلك عبر شكلين من التنافسية وهما:

1- **تنافسية التكلفة أو السعر:** تعد التكلفة حجر الزاوية في تقييم التنافسية السعرية حيث أن الاختلاف في التكاليف النسبية يعتبر أساسي في تعريف المزايا النسبية التي تكلمت عليها العديد من نظريات التجارة الخارجية[1]، كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع سعر السلع المصدرة الأمر الذي يفقدها بعض من قدراتها التنافسية. في المقابل فإن الانخفاض النسبي في تكاليف الإنتاج (مثل الأجور، المواد الأولية...) سيؤدي إلى تقوية قدراتها التنافسية لمواجهة التحديات المحلية والدولية مثل حال المنتجات الصينية.

2- **التنافسية غير السعرية:** تتفرع التنافسية حسب هذا التصنيف إلى الجوانب التالية:

أ- التنافسية النوعية: تقوم على مبادئ إدارة الجودة الشاملة (TQM) ومدى قدرة المؤسسة على تقديم منتج في الوقت المناسب وخالي من العيوب، فضلا على مرونة الأنشطة المتعلقة بالإنتاج وتنوعها وكذا زيادة الاهتمام بالخدمات المرتبطة بالمنتجات (التصميم، الإعلان،...) إضافة إلى القدرة على الابتكار، إذن فالمؤسسة التي تقدم منتجات مبتكرة وذات نوعية أفضل ومتميزة ستكتسب سمعة حسنة في السوق ويمكنها النفاذ واختراق الأسواق الدولية حتى ولو كانت منتجاتها تباع بأسعار عالية مقارنة بمنافسيها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات اليابانية[2].

ب- التنافسية التقانية: أصبحت السلع ذات الكثافة التقنية والمهارات العلمية العالية تزداد تنافسيتها وحصصها في التجارة الدولية مقابل تراجع حصص السلع ذات الكثافة العمالية الأقل تأهيلاً وهذا راجع بشكل كبير لازدياد التنافس بين المؤسسات على تقديم منتجات عالية التقانة وذات محتوى المعرفي عالي، مثل حال كثير من المنتجات الأمريكية (الهواتف الذكية، الحواسيب المحمولة...).

ثانيا- تصنيفات التنافسية على المستوى الكلي: تنقسم بدورها التنافسية في هذا المستوى على النحو التالي:

1- التنافسية الجارية: جاء في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2000 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن التنافسية الجارية تركز على الأداء الحالي للاقتصاد الوطني و العوامل المؤثرة عليها في الأجل القصير مثل مناخ الأعمال وبنية الأسواق ومختلف عمليات المؤسسات وإستراتيجياتها، أين يلعب الاستقرار الاقتصادي الكلي دوراً هاماً في دعم القدرة التنافسية لأي بلد ويساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية[3].

2- التنافسية الكامنة: تركز عل القدرات عميقة الأثر التي تضمن إستدامة التنافسية ومن ثم استدامة النمو لفترة طويلة من الزمن وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث تتعلق بالتركيز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، كما تحتوي على عناصر مثل التعليم والإنتاجية ومؤسسات البحث والتطوير والطاقة الإبتكارية وكذا الوضع المؤسساتي

[1] : **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، المرجع السابق، ص: 61.

[2] : محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص: 07.

[3] : المرجع نفسه.

وقوى السوق[1]. – سيتم التطرق إلى هذين العنصرين بنوع من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل وذلك من خلال التطرق لمساهمة المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد العربي للتخطيط- .

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تنافسية الدول والانتقادات الموجه إليها

إن الجدل والغموض القائم على مفهوم التنافسية بين مختلف الباحثيين والسياسيين والهيئات الدولية منذ بروزه لدليل صريح على مدى أهميته في الحياة الاقتصادية الأمر الذي جعله محل اهتمامهم لدرجة الهوس به – مثل ما يرى الاقتصادي بول كريجمان- إضافة إلى اختلافهم في تفسير الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال اكتساب الدول للمزايا التنافسية.

الفرع الأول: أهمية التنافسية

تعتبر العولمة الاقتصادية سلاح ذو حدين كونها من جهة تفرض تحديات كبيرة ومخاطر محتملة لدول العالم من خلال تشجيعها لتحرير قيود التجارة الدولية خاصة الدول النامية منها، لكنها في المقابل تقدم فرص لها في حالة قدرتها على الاستفادة من بعض التفضيلات والامتيازات الموجودة في الاقتصاد العالمي، أي بمعنى آخر يمكن للدول الصغيرة الاستفادة بشكل أكبر من قوى العولمة ومفهوم التنافسية باعتبارهما يقدمان فرصة للدول الصغيرة للتخلص من محدودية الأسواق المحلية إلى التوجه نحو الأسواق العالمية مقارنة بالدول الكبرى بحسب ما تم الإشارة إليه في تقرير التنافسية العالمي[2]، هذا بالإضافة إلى انه عند تحقيق القدرات التنافسية فإنها ستساعد بشكل أو بآخر عل تقليل حجم العراقيل والعقبات التي تواجه هذه الدول والمتعلقة بتحسين مستويات الإنتاجية من خلال فسح المجال للولوج إلى الأسواق الأخرى وبالتالي الاستفادة من نتائج وفرات الحجم. عليه فإن توفير البيئة التنافسية يعتبر عامل أساسي ووسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. كما تنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير بيئة ملائمة للاستغلال الأمثل للموارد وكيفية إستخدامها، فضلا على تشجيع الإبداع والابتكار بالشكل الذي يسمح بتحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج وكذا رفع مستوى الأداء، فضلا على تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض الأسعار والتكاليف. من جانب آخر تظهر أهمية التنافسية في قدرتها على تحسين الكفاءة وتحديد إتجاهات الاستثمارات الخارجية فضلا على تقديم فرص للنمو وتحسين أداء الأسواق الدولية الواسعة بالشكل الذي يتماشى مع تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية[3]. في السياق نفسه يربط صندوق النقد العربي أهمية التنافسية في أبعادها الاقتصادية بمدى مساهمتها في تحفيز الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص أفضل للنمو وكذا تسهيل إمكانيات الوصول إلى أسواق أكبر وأوسع[4].

---

[1] : محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص: 07 .

[2] : نسرين بركات وعادل العلي، **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في الأسواق الدولية**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000، ص: 05

[3] : علي توفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، العدد الخامس، الإمارات، 1999، ص: 170.

[4] : المرجع نفسه، ص: 07.

الفرع الثاني: أهداف التنافسية الدولية

تهدف التنافسية بشكل عام إلى تشجيع المنافسة وتوليد بيئة تنافسية محلياً ودولياً وذلك من خلال العمل على الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج والموارد المتاحة لدى الدول وكذا كيفيات توظيفها بشكل فعال، إضافة إلى تعزيز شروط المنافسة العادلة داخل الأسواق الدولية وتقليصها للممارسات السلبية التي تنطوي تحت غطاء تغطية التكاليف وتعظيم الأرباح مثل: الاحتكار والغش...، عليه فإنه يمكن حصر هذه الأهداف فيمايلي[1]:

- الاستفادة من الفرص التي تنتج عن تنافسية الدول في تحقيق نمو مستدام وتعزيز الرفاهية؛
- تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها؛
- تطوير التقانة والجوانب التكنولوجية والنهوض بالعنصر البشري؛
- تحسين بيئة الأعمال واستقطاب أكثر لرؤوس الأموال الأجنبية؛
- تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في بيئة دولية أصبح شعارها البقاء للأفضل والأقوى؛
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة ورفع مستويات الإنتاجية؛
- إتاحة فرص أكثر للدول لاستيعاب واستخدام وتطوير التكنولوجيات بالشكل الذي ينعكس على التكاليف وجودة الإنتاج وأنشطة ابتكار المنتجات الجديدة.
- توليد وتعزيز القدرة التصديرية للدول.

جدير بالذكر إلى أن التدخل الحكومي يعتبر شرطاً ضرورياً في تحقيق أهداف التنافسية وذلك بإعتباره ضامن لتحقيق الكفاءة ورفاهية المستهلك بشكل يتوافق مع آليات السوق الأمر الذي يستوجب على الدول وضع سياسات تجمع وتوازن من خلالها بين أهداف التنافسية الدولية وبين أهدافها الذاتية في حماية الصناعات المحلية، فضلا على تقديم في نفس الوقت لحوافز تشجيعية لاستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية[2]. كما أن هذا التدخل الحكومي لا يعتبر حكراً على الدول النامية حيث تقوم به أيضا كثير من الدول المتقدمة في شكل إعانات وإعفاءات ضريبية (مثل ما هو الحال للمزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي) لبعض الأنشطة الاقتصادية المحلية، الأمر الذي يجعل من هذه التدخلات ضرورة ملحة على الدول الناشئة والنامية والمتقدمة حتى تستطيع منتجاتها من التنافس بشكل عادل في الأسواق العالمية.

[1] : ياسين قاسي، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان: **التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، غير منشورة، السنة الجامعية 2004-2005، ص: 90-91.

[2] : حسين بشير محمد، ***سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار***، ورقة عمل مقدمة في إطار ورشة الاستثمار الإفريقي في السودان صادرة عن وزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط ، السودان، 2008.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمفهوم تنافسية الدول

إن مصطلح التنافسية مثله مثل كثير من المفاهيم الاقتصادية وجهت له كثير من الانتقادات عبر عدد كبير من الباحثين والمفكرين على أساس أن هذا المفهوم منذ ظهور وشيوع استعماله بشكل مكثف في فترة وجيزة ظل مبهما وغير واضح نظرا لعدم ارتكازه على نظرية اقتصادية واضحة وقوية، فضلا على اختلاف تفسيره من مدرسة إلى أخرى على اختلاف فرضياتها ومنطلق تحليلها.

أولا– مآخذات وانتقادات حول مفهوم تنافسية الدول

يعتبر الاقتصادي الأمريكي (P .Krugman) من الاقتصاديين الذين وجهوا انتقاداً قوياً لفكرة التنافسية على مستوى الدول واعتبرها فكرة خاطئة وخطيرة في الوقت نفسه، أين اعتبر المستخدمين لهذا المصطلح أنهم لا يستطيعون التوقف حتى للتفكير، ويجيدون صعوبة في تحديد وجود اختلاف في طبيعة طرح السؤال لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تتنافس في الأسواق العالمية أو شركة (General Motors) هي التي تتنافس في سوق أمريكا الشمالية للسيارات[1]. وحسب رأيه فإن تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة سهل وبسيط من تعريفها على مستوى الدول كون أن الميزات المحاسبية للمؤسسة تعطي صورة واضحة على عدم إمكانية دفعها لأجور ومستحقات موظفيها وموردیها وكل الأطراف الفاعلة وبالتالي إعلان إفلاسها أنها في وضعية إفلاس وهو الأمر الذي يؤكد عدم تنافسيتها ويجعل من حصتها السوقية تتقلص أو تزول[2]، الأمر الذي يصعب تحديده إذا تعلق الأمر بالدول أين نتكلم على الأداء الاقتصادي الجيد أو السيئ. عليه فكل هذه المعطيات توحي صعوبة وتعقد وغموض مفهوم تنافسية الدول مقارنة بتعريفها على مستوى المؤسسة وهي النتيجة التي توصل إليها الاقتصادي بول كريجمان أن مصطلح التنافسية كلمة فارغة المعنى إذا ما طبقت على المستوى الكلي وأنها خاطئة وخطيرة في نفس الوقت[3].

من جهته يرى الاقتصادي ميكاييل بورتر أن تحليل القدرة التنافسية يجب أن ينطلق من المستوى الجزئي باعتبار المؤسسة وحدة التحليل الأساسية واعتباره أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول ونفس الاتجاه الذي ذهب إليه كريجمان في انتقاده لفكرة التنافسية على مستوى الدول على اعتبار المؤسسات هي من تتنافس في الأسواق وعلى الموارد من خلال إتباع سياسات وإجراءات حمائية لدعم تنافسيتها من جهة، ورفع مستوى معيشة أفراد دولها وذلك على اعتبار أن مستوى معيشة أفراد ما يرتبط بشكل كبير بمدى نجاح المؤسسات العاملة فيه وكذا قدرتها على اقتحام الأسواق العالمية عبر أنشطة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر[4].

---

[1] : Paul Krugman, **La Mondialisation n'est pas coupable : Vertus et Limites du libre échange**, Traduit par : Anne Saint-Girous avec le concours de francisco Vergara, édition La Découverte,Poche, Paris , 2000,p :20. بتصرف

[2] : Ibid.

[3] : Paul Krugman, ***Competitiveness :A Dangerous Obsession*** ,Foreign Affairs , Issu vol :73 , N°2 , March-April 1994 conseil des rolations étrangère ,New York , p 44.

[4] : محمد زيدان، ورقة بحث بعنوان: "***دور الحكومات في تدعيم التنافسية: حالة الجزائر***، مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" بتاريخ 08 و09 مارس 2005، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2005، ص:17.

ثانيا- ضبابية وغموض مفهوم التنافسية

سبقت الإشارة إلى تداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى إضافة إلى كونه يتسم بالديناميكية والتغير المستمر حيث كانت في سبعينات القرن الماضي ترتبط بالتجارة الخارجية وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسات الصناعية، ثم في فترة التسعينات ارتبطت بالجوانب والسياسات التقنية، لترتبط في الوقت الحالي بالجوانب المتعلقة برفع مستويات المعيشة للمواطنين والعدالة في توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي جعل مفهومها غير معرف بشكل جيد -حسب بورتر 1990 –كونه يفتقد لقاعدة أو نظرية واضحة وشاملة تفسره بدقة إضافة إلى عدم وجود قبول عالمي له ولمكوناته ومؤشرات قياسه الأمر الذي يدعوا إلى الخوف من الوقوع فيما يسمى –حسب كريجمان- "هوس التنافسية" الذي يجتاح الأدبيات والسياسات في العالم[1]. كما أن هذا المفهوم يثير جدلاً كبيرا لعدم إمكانية ضبطه إلى درجة أن يصبح مظلة لطيف واسع من السياسات الصناعية والتجارية، حيث أن هذا الاتساع في المفهوم يشمل أيضا المؤشرات المستعملة في قياسها، أين تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع[2].

جدير بالذكر أن الانتقادات الموجهة إلى كل المساهمات التي حاولت تعريف وقياس التنافسية ظلت مستمرة إلى الوقت الحالي، لعل من أشهرها تلك التي وجهها كل الاقتصاديين (Chachoub & Oral) وكذلك (Lall,1997 ,2001) والذي انصب على تقييم تقرير التنافسية العالمي باعتبار أن المؤشرات المكونة له ابتعدت على تقديم تعريف وقياس واضح لمفهوم التنافسية، حيث أصبح كل شيء تقريبا يؤثر فيها ومنه ظهر نوع من التمييع للمفهوم ومحدداته[3]. من جهة أخرى؛ فإن مفهوم التنافسية صار محل انتقاد كونه شهد اختلاف في مدارس تحليله أين يمكن التمييز بين مدرستين أساسيتن حاولتا تقديم وتحديد مفهومها وقياسها وهما[4]: مدرسة رجال الإدارة الذين ركزوا على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، حيث يعتبر ميكاييل بورتر من جامعة هارفارد الأمريكية رائد هذه المدرسة، كونه يعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية بالاعتماد على الابتكار في الإنتاج بدلا من الاعتماد على المزايا النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي. أما المدرسة الأخرى فهي مدرسة الاقتصاديين التي تركز على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام، حيث تعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادر على توليد النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات وبالتالي ينعكس هذا النمو على الرفاه من خلال الاعتماد رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع والتوجه نحو السلع كثيفة رأس المال والاستثمار في الدول ذات العمالة منخفضة الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة.

المطلب الرابع: مبادئ وقواعد تنافسية الدول

يتضمن هذا الجزء تسليط الضوء على جوانب أخرى تتعلق بالتنافسية على المستوى الكلي والتي تتعلق بمبادئها والقواعد التي ترتكز عليها، الأمر الذي نستعرضه على النحو التالي.

[1] : محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص: 4-6.

[2] : المرجع نفسه.

[3] : المرجع نفسه.

[4]: دراسة المرصد الوطني للتنافسية، المرجع السابق، ص: 3.

الفرع الأول: مبادئ تنافسية الدول

بعد حوالي عشرين سنة من القياس والتقييم والمقارنة التي قام بها الاقتصادي (Stéphane Garelli)[1] بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية استطاع أن يقدم نظرة نقدية للمفهوم واعترافه بوجود نوع من التضحية في سبيل تلخيص مفهوم التنافسية الصعب في كلمات بسيطة[2]. كما أنه لخص في التقرير الصادر عن المعهد باسم (World Competitiveness Yearbook ;2006) جملة من القواعد الأساسية التي تستطيع من خلالها الدول تسيير بيئتها التنافسية وذلك من خلال دمجها في إطار منهجية توضح العلاقة فيما بينهم، حيث تلخص هذه العوامل في أربعة قواعد أساسية وهي[3]:

أولا– الجاذبية/العدوانية (حمائية) (Attractiveness/Agressiveness): تختلف الدول في طريقة تسيير لعلاقاتها مع مجتمع الأعمال العالمي، فسابقا ارتبطت التنافسية بالعدوانية الدولية لكثير من الدول، فيما يخص الصادرات والانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تقريباً الإستراتيجية التي سارت عليها كل من ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية. في المقابل فإن بعض الدول في الوقت الحالي أصبحت تُسير تنافسيتها بطريقة أخرى وذلك بالاعتماد على الجاذبية وهو الحال بالنسبة لكل من ايرلندا وسنغافورة اللتان شهدتا تحسناً نتيجة التحفيزات المقدمة وانتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليهما.

كما أن مبدأ العدوانية في تسيير التنافسية يجلب المداخيل للبلد الأم لكن ليس بالضرورة يوفر العمل والتوظيف، بينما مبدأ الجاذبية يولد مناصب شغل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان المضيفة ويقابله حجم قليل من المداخيل بسبب التحفيزات الأمر الذي يجعل من الضروري على كثير من الدول عدم إهمال الأهمية التي يحظى بها مبدأ الجاذبية على اعتبار أنه يعتبر صحي للاقتصاد خاصة فيما يخص توفير مناصب العمل. كما انه صار من الأساسي في الوقت الحالي على الدول الأخذ بعين الاعتبار بكل من مبدأي الجاذبية والعدوانية في تسيير شؤونها وعلاقاتها مع المجتمع الدولي وللتنافس أيضا.

ثانيا– القرب(الجوارية)/ الشمولية (Proximity/Globality): في الغالب يكون النظام الاقتصادي للدول متجانس، حيث أنه في كثير من الحالات عليها التوفيق بين نوعين من المبادئ لضمان التكيف الاقتصادي: الاقتصاد الجواري (القريب) والاقتصاد الشمولي(المعولم)، كما أن النوع الأول يشمل الأنشطة التقليدية مثل الأنشطة الحرفية والخدمات الاجتماعية والفردية (الأطباء والمعلمين)، إضافة إلى الأنشطة الإدارية مثل الحكومة والعدالة فضلا على أنشطة دعم المستهلك مثل خدمات ما بعد البيع. عليه فإن الاقتصاد الجواري يوفر القيمة المضافة بالقرب من المستهلك النهائي. في المقابل فالاقتصاد الشمولي (المعولم) يتشكل من المؤسسات والعمليات الدولية حيث يفترض أن الإنتاج لا يحتاج بالضرورة إلى القرب من

[1] : **Stéphane Garelli**: أستاذ بالمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) وأستاذ بجامعة لوزان بسويسرا، ترتكز أبحاثه على تنافسية الدول والمؤسسات في الأسواق العالمية، كما يعتبر مدير للكتاب السنوي الصادر على المعهد الدولي (IMD) والذي يطلق عليه اسم World Competitiveness Yearbook الذي يعنى بتقديم دراسات على تنافسية الدول في شكل تقرير سنوي يقارن بين حوالي 50 دولة بالاعتماد على حوالي 250 معيار.

[2] : Claudia Ogrean , ***National competitiveness between concept and reality ; Some insight for Romania*** , issue Revista Economica , N°1-2(49) ,The lucian Blaga University of Sibiu , Romania,2010,p :62.بتصرف

[3] : Stéphane Garelli **, Competitiveness of Nations :The Fundamentals**, IMD , World Competitiveness Yearbook, 2006 بتصرف .

المستهلك النهائي والاستفادة من المزايا النسبية للأسواق عبر كل مناطق العالم، بل بالخصوص النظر إلى التكاليف التشغيلية، وفي الغالي يكون هذا الاقتصاد تنافسي وبالأسعار الفعلية.

جدير بالذكر أن النسبة بين هذين المبدأين فيما يخص الرفاهية الوطنية تختلف حسب حجم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية للبلد، فمثلا في دول أوربا الغربية نجد أن ثلثي 3/2 الناتج القومي الخام ينشأ من الاقتصاد الجواري والثلث 3/1 يأتي من الاقتصاد المعولم. بينما نجد في الدول الصغيرة تكون أكثر تبعية لاتجاه الاقتصاد المعولم مقارنة بالدول الكبرى التي تعتمد بشكل كبير على أسواقها المحلية الضخمة بالرغم من تزايد التوجه نحو العولمة. كما أنه خلال (25) خمسة وعشرين سنة الماضية فإن الاقتصاد الشمولي عرف ارتفاعاً كبيراً حيث اتسعت رقعته على حساب الاقتصاد الجواري بسبب انعكاسات تيار العولمة[1].

ثالثا– الأصول/العمليات (Assets/Process): تعتمد كثير من الدول في تسييرها لبيئتها التنافسية بشكل كبير على الأصول والعمليات، حيث تكون بعض الدول غنية من ناحية الأصول (الأرض، الأفراد، ثروات طبيعية) ولا تكون بالضرورة تنافسية مثل حال البرازيل، الهند، روسيا.

في المقابل نجد دول أخرى مثل سنغافورة، اليابان، سويسرا تكون فقيرة في جانب الموارد وتعتمد بشكل كبير على العمليات التحويلية وتكون في الغالب هذه الدول أكثر تنافسية من سابقتيها[2].

رابعا– المخاطر الفردية/التماسك الاجتماعي(Individual Risk Taking/Social cohesiveness): إن المبدأ الرابع الذي تقوم عليه التنافسية يظهر من خلال التمييز بين النظام الذي يشجع على المخاطرة الفردية وذلك الذي يحافظ على التماسك الاجتماعي، حيث أن العالم الأنجلوساكسوني نموذج يتميز بالتركيز على المخاطر والتحرير والخوصصة والمسؤولية الفردية عبر مقاربة تخفيض الرعاية الاجتماعية. في المقابل فالنموذج في القارة الأوربية يعتمد بشكل كبير على التوافق الاجتماعي بالاعتماد على مقاربة المساواة بين المسؤوليات وتكثيف الرعاية الاجتماعية. جدير بالذكر أن هذين النموذجين ظلا يتنافسان لعديد من السنوات لكن في الوقت الحالي نجد أن النموذج الأنجلوساكسوني أصبح يسود بشكل اكبر حيث نجد أن قوانين الاتحاد الأوربي بدأت تتحرك نحو عمليات التحرير والخوصصة إضافة إلى الانفتاح الذي تشهده كثير من الدول الاشتراكية السابقة في العالم والذي ما هو إلا دليل على توسع دائرة هذا الاتجاه.

الفرع الثاني: القواعد الذهبية لتنافسية الدول

وضع المعهد الدولي للتنمية الإدارية في تقاريره السنوية (World Competitiveness Yearbook) عدة قواعد أساسية تدعم تنافسية الدول أطلق عليها إسم القواعد الذهبية للتنافسية وهي على النحو التالي[3]:

- توليد بيئة قانونية وإدارية مستقرة يمكن التنبؤ بها؛

---

1 : Stéphane Garelli, op cit.
2 : Ibid.
3 : Arturo Bris & José caballero , **Revisiting the Fundamentals of competitiveness : a proposal** , op cit , p :499. Et Stéphane Garelli , op cit.بتصرف

- ضمان السرعة والشفافية والنوعية والمساءلة الإدارية بين الأنشطة، إضافة إلى تسهيل القيام بالأعمال؛
- الاستثمار في البنى التحتية المادية والتقنية المتقدمة واللوجيستكية والربط؛
- المحافظة على العلاقة بين مستويات الأجور والإنتاجية والضرائب؛
- العمل داخل هيكل إقتصادي مرن وديناميكي؛
- المحافظة على النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروق بين الأجور وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين خاصة الطبقة المتوسطة باعتبارها مصدر ومفتاح للرفاه؛
- التركيز عل نظام تعليمي يجمع بين التمهين والتعليم العالي من اجل إعطاء أفضلية لتوظيف الفئات الشبانية وتقليص حجم البطالة في أوساطهم؛
- تعزيز علم وثقافة المقاولاتية؛
- الاستثمار الدائم لتطوير والمحافظة على البنى التحتية الاقتصادية (الطرق، الاتصالات) والاجتماعية (الصحة، التعليم، معاشات التقاعد)؛
- الاستثمار بشكل كبير في التعليم خاصة المستوى الثانوي والتدريب على طول الحياة الطبقة الناشطة في المجتمع؛
- الموازنة لمبدأ العدوانية في الأسواق الدولية والعمل على اكتساب حصص فيه من خلال تقوية الصادرات إضافة إلى تنمية مبدأ الجاذبية للبلد فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأنشطة المولدة للقيمة المضافة؛
- تحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والفرص التي تحملها العولمة لتوليد الثروة والمحافظة على نظام التماسك والقيم داخل المجتمع.

من خلال ما سبق توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنه تقريبا كل القواعد التي جاءت في تقارير المعهد الدولي للتنمية الإدارية تدعوا بشكل صريح إلى ضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من التي تهتم بالعنصر البشري وذلك عبر توفير كل الوسائل والظروف الملائمة والضامنة لتحقيق الرفاه والاستقرار، وتعتبر في نفس الوقت مفاتيح نجاح أساسية لأي اقتصاد تساعده في تحقيق وتعزيز تنافسيته.

المبحث الثاني: محددات التنافسية على مستوى الدول

اعتبر مفهوم التنافسية في الآونة الأخيرة من بين أهم المصطلحات والمفاهيم شيوعاً واستعمالاً في كثير من الخطابات السياسية والملتقيات العلمية والأدبيات الاقتصادية، وبالرغم من تلك المساهمات والتفسيرات التي قام بها كثير من المفكرين والباحثين والسياسيين وصانعي قرار ومدراء وهيئات ومؤسسات دولية إلا أنه يبقى هذا المفهوم يشوبه كثير من الغموض حيث لم يتم التوصل إلى إتفاق موحد بين كل هذه الأطراف والجهات في تعريفه وقياسه وتحديد العوامل المؤثرة فيه خاصة على المستوى الكلي، وهو الأمر الذي سنقف عليه من خلال هذا المبحث لتوضيح بعض المساهمات التي حاولت أن تقدم محددات ومؤشرات لقياس التنافسية على مستوى الدول.

المطلب الأول: نظرية الميزة التنافسية وماسية بورتر

قام الاقتصادي ميكاييل بورتر صاحب نظرية الميزة التنافسية في منتصف الثمانينات بوضع نموذج لقياس القدرة التنافسية يرتكز بشكل كبير على التحليل الجزئي وذلك راجع لاعتباره أن المؤسسات هي التي تتنافس فيما بينها وليس الدول، حيث ساهم هذا النموذج في تطوير مفهوم التنافسية خاصة على المستوى الكلي وذلك من خلال تقديم استراتيجيات تساعد على خلق وتعزيز تنافسية الدول بالاعتماد على الإبداع والإنتاجية والجوانب الفكرية والمعرفية في الإنتاج كبديل لاعتمادها على المزايا النسبية التقليدية مثل الموقع الجغرافي ووفرة الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة ...،حيث صنف بورتر العوامل الأساسية المحددة للقدرة التنافسية الوطنية إلى مجموعتين أساسيتين تتمثل في: المحددات الأساسية (ظروف عوامل الإنتاج، ظروف الطلب، أوضاع الصناعات المرتبطة أو المساندة، إستراتيجية وهيكل التنافس بين المؤسسات) والمحددات الثانوية (الدولة، الصدفة).

الفرع الأول: المحددات الأساسية

أولا- ظروف عوامل الإنتاج: يقصد بها مختلف عوامل الإنتاج التي تمتلكها الدول أين قام بورتر بالتمييز بين خمسة أصناف وهي[1]: العوامل المادية والبشرية، البنى التحتية، رأس المال، المعرفة، والتي اعتبرها عوامل أساسية.

1- الموارد المادية: يقصد بها عامل الإنتاج التقليدية من أرض، ثروات طبيعة وباطنية إضافة إلى الظروف المناخية والموقع الجغرافي وما لها من تأثير على التبادلات الصناعية والتجارية مع العالم الخارجي.

2- الموارد البشرية: ركز بورتر على العمالة المؤهلة والمدربة تدريباً فنيا عالياً وذلك على اختلاف مستوياتها.

3- البنى التحتية: تشمل شبكات الطرق ووسائل النقل وكذا الاتصالات فضلا على أنظمة ووسائل الدفع وتحويل الأموال وشبكة البريد، بما في ذلك المرافق الصحية والمؤسسات التعليمية والثقافية، أي بمعنى آخر كل الآليات التي تعبر على جودة مستوى المعيشة وجاذبيته للعيش والعمل.

[1] : M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, op.cit. ,p p :83-84.

4- الموارد المالية: يتعلق الأمر بحجم وتكاليف الحصول على رؤوس الأموال ومصادر التمويل المتوفرة، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالادخار وهيكل أسواق رأس المال وما لذلك من تأثير على حركية وانسياب رؤوس الأموال وبالتالي نشاط الأعمال بصفة عامة.

5- الموارد المعرفية: يسلط الضوء بورتر على مراكز إنتاج المعرفة من جامعات ومراكز بحث عامة إضافة إلى البنية المعرفية والفنية الموجودة داخل الدول، بما فيها البحوث العلمية والدراسات وبراءات الاختراع وقواعد المعلومات. كما أشار بورتر أيضا إلى أن دور كل عامل من هذه العوامل يختلف حسب حجمه ونوعيتها من قطاع إلى آخر وكذا حسب أهمية توفرها واستغلالها في عمليات الإنتاج وهو الأمر الذي دفع به إلى تصنيفها إلى صنفين أساسيين[1]: عوامل قاعدية مثل العوامل الطبيعية، وعوامل معقدة تتشكل من البنى التحتية والعمالة الماهرة ومراكز البحث العامة والخاصة.

من جهة أخرى؛ يرى بورتر أن أغلبية القطاعات خاصة في الاقتصاديات المتقدمة صارت تركز على تحقيق النمو في الإنتاجية، حيث أصبحت العوامل المحددة للمزايا التنافسية ليست تلك الموروثة، بل هي تلك التي يتم توليدها وإنتاجها واكتسابها.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن في تحليل بورتر للمزايا التنافسية وكيفية تحقيقها صار من الضروري التركيز على نوعية عوامل الإنتاج بشكل أكبر من الاهتمام بحجمها وكميتها ومدى توفرها، حيث انه كلما كانت هذه العوامل متخصصة ومتطورة ومتميزة كلما ساعدت في تحقيق الميزة والتفوق، إضافة إلى انه يصعب تقليدها أو إهتلاكها بشكل سريع كما هو الحال بالنسبة لرأس المال البشري والفكري (العنصر البشري والمعرفة).

ثانيا– ظروف الطلب: يرى بورتر أنه لضمان التشغيل الجيد للسوق وبالرغم من اختلاف القطاع فإنه صار من الضروري تطوير الطلب الذي يحفز الإبداع والابتكار في المنتجات عالية القيمة المضافة، حيث تبرز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية إلى الخارج عندما يستطيع الطلب المحلي التأثير على تقوية التنافسية الدولية وذلك كونه يؤثر على وتيرة ونوعية المجهودات والإبداعات المحققة من قبل المؤسسات الناشطة في الدول، حيث أن الطلب المحلي للزبائن سيكون كأداة ضغط على المؤسسات من أجل دفعها نحو المزيد من الإبداع والابتكار بالشكل الذي يوجهها نحو الاهتمام أكثر بتحسين مستوى وجودة منتجاتها وخدماتها، فضلا على إمكانية استفادتها بما يعرف باقتصاديات الحجم في حالة ما إذا كان السوق المحلي ذو حجم كبير وبالتالي تحقيق المزايا التنافسية. عليه فإن الاقتصادي بورتر يرى أن بنية الطلب المحلي وحجمه ومعدله يعتبر كقاعدة ترتكز عليها الميزة التنافسية للمؤسسات والدول ليوسعها، وذلك من خلال التأثير على سلوك الاستثمارات[2].

ثالثا– وضع الصناعات المرتبطة والمساندة: يرى بورتر أن وجود فروع صناعية ذات صلة بالصناعات والأنشطة الأساسية تتميز بتنافسية على المستوى الوطني سيكون لها آثار ايجابية من خلال السماح بتقسيم المعلومات والمعارف وإتاحة فرص مستقبلية للصناعات الأخرى، أي بمعنى آخر فإنه مع وجود موردين محليين يمتازون بمستوى تنافسي ممتاز في صناعات مرتبطة

[1] : M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, op.cit. , p : 83-84.
[2] : Ibid. , p : 108.

بالأنشطة الاقتصادية للصناعات الأساسية في دولة ما سيمكن لهذه الأخيرة من اكتساب مزايا تنافسية على اعتبار أنهم يتحصلون من هؤلاء الموردين على منتجاتهم كمدخلات تساعدهم على تحقيق مكاسب تجمع بين عنصري التكلفة/العائد بشكل فعال، مثل ما هو الحال في صناعة الذهب والفضة في ايطاليا–التي تعتبر الأولى عالمياً– كون أن ثلثي الآلات المتخصصة في صناعة هذه المعادن والحلي عالميا هي ذات أصل ايطالي، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الناشطة في هذه الصناعة داخل هذا البلد من الاستفادة من تلك المنافسة الشرسة بين موردي هذه الآلات والنماذج الجديدة والتجهيزات المتعلقة بهذه الصناعة في تقديم منتجات تنافسية وبجودة عالية[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن توفر الصناعات المساندة وذات الصلة بالأنشطة الرئيسية لأي اقتصاد ستسمح له بشكل أو بآخر بوضع قاعدة أو شبكة مؤسساتية تتشكل في إطار ما يطلق عليه بالعناقيد[2] التي تتميز فيما بينها بالاعتماد المتبادل والقدرة العالية على نقل الموارد الطبيعية والمعرفية وكذا الاستخدام المكثف للتطورات التكنولوجية بشكل سريع ومناسب، الأمر الذي قد ينجم عليه اكتساب وتوليد لمزايا تنافسية داخل هذه القطاعات عبر هذه العناقيد.

رابعا– إستراتيجية وهيكل التنافس بين المؤسسات: يهتم هذا المحدد للتنافسية على مستوى الدول بكل الظروف والبيئة التي تحيط بنشأة وتنظيم وتسيير المؤسسة التي تختلف فيها استراتيجيات وأنماط التنظيم للمنافسة المحلية من دولة إلى أخرى. كما أن هذا الإطار الوطني يؤثر على طريقة المؤسسات في التسيير وكيفية التنافس خاصة أمام غياب لنموذج موحد له في الواقع بين الدول، ففي ايطاليا مثلا نجد أن المؤسسات الرائدة في التنافسية الدولية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تسير وتمول من قبل بعض العائلات، بينما في المقابل نجد في ألمانيا أن مسيري المؤسسات هم أفراد ذوي مؤهلات تقنية عالية تخضع لأسلوب تسلسلي في التنظيم وكذا عند تنفيذ وتطبيق العمليات التسييرية[3].

جدير بالذكر أيضا أن بورتر أشار إلى كون طبيعة المنافسة المحلية التي تنشأ في هذا الإطار الوطني ستلعب دوراً أساسياً في دعم أنشطة الإبداع وفي النجاح النهائي على المستوى الدولي[4]، حيث يرى أن المؤسسات التي تنجح في اجتياز امتحان المنافسة الدولية هي تلك التي تعرف منافسة وشرسة محلياً والتي تكون أداة ضغط لتحسين منتجاتها وتطويرها وكذا لأنشطة الإبداع بالشكل الذي يسمح لها بخلق مزايا وطنية صلبة ودائمة.

كما يرى الباحث أنه عندما تجتمع التطبيقات التسييرية مع قوة وشراسة المنافسة المحلية وتوفر الإطار الوطني المنظم لأي قطاع فانه يمكن لكل هذه العوامل والمحددات أن تتجسد وتتحول إلى ميزة تنافسية كونها تسمح للمؤسسات الناشطة فيه بالإبداع والتطور وتخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات ومن ثم إمكانية تدويلها إلى خارج بلدانها، أي بمعنى آخر يمكن القول أن الميزة التنافسية تتحقق إبتداءاً من وجود منافسة محلية قوية وشرسة تشجع أنشطة الإبداع والابتكار والتحسين

---

[1] : M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, op.cit. ,p :111-113.

[2] : **العناقيد:** عبارة عن تركز جغرافي لمؤسسات وهيئات في أنشطة متواصلة وتابعة لبعضها البعض في قطاع اقتصادي ما.

للمزيد من المعلومات راجع :

M. Porter, ***Clusters and the new economics of competition***, Harvard Business Review ; 1998 .p : 78. Sur web : http://hdrnet.org/349/ .2014/05/12 الاطلاع بتاريخ

[3] : M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, op.cit. ,p : 119.

[4] : Ibid.

والتجديد، فضلا على ضرورة الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج بالشكل الذي يسمح بتحويلها لهذه المزايا التنافسية الوطنية إلى مزايا تنافسية دولية.

الفرع الثاني: المحددات الثانوية

أضاف ميكاييل بورتر بعض العوامل المساعدة في تحليله لمحددات تنافسية الدول واعتبرها محددات مساعدة تؤثر في تنافسيتها وتؤدي إلى تحقيق نجاح على المستوى العالمي وهي دور الدولة والصدفة.

أولا– دور الصدفة: أشار بورتر في كتابه (L'Avantage concurrenciel des Nations) أن تاريخ أغلبية النجاحات الاقتصادية المحققة العالم أوضحت أن لعنصر الصدفة دوراً في تحقيقها والتي تكون عبارة عن أحداث التي تقع بشكل مفاجئ وتخرج عن سيطرة المؤسسات والدول لكنها تؤثر في تنافسيتها مثل التطورات التكنولوجية تقلبات أسعار المواد الأولية، التغيرات الحاصلة في الأسواق المالية وأسعار الصرف، الحروب، الأزمات ... ، حيث أن هذه الأحداث من شأنها تغيير في خريطة وموازين القوى التنافسية بين الدول وإلغاء قواعد ومبادئ التنافسية الموجودة وظهور أخرى جديدة. عليه فإن هذه الأحداث ستكون بمثابة سلاح ذو حدين أين يمكن أن تستغلها بعض المؤسسات والدول في خلق مزايا تنافسية، بينما يمكن أن تهديد مباشر للمزايا المحققة من قبل بعض المؤسسات والدول[1].

ثانيا– دور الدولة: يرى بورتر أن دور الدولة يتلخص في مدى تأثيرها على المحددات أساسية للتنافسية والذي يكون إما ايجابي أو سلبي، وذلك من خلال الإعانات المقدمة والسياسة المالية والتعليم ... ،هذا بالإضافة إلى تدخلها في الطلب المحلي من خلال وضع معايير وقواعد التي تدخل في توجيه احتياجات المشترين. كما أنها في المقابل تعتبر زبون كبير لكثير من المنتجات مثل النفقات العسكرية، تجهيزات الاتصال، النقل الجوي وغيرها من الاحتياجات.

من جهة أخرى؛ يمكن للدولة التأثير على الأنشطة المساندة من خلال الرقابة على الوسائط إضافة إلى تدخل السياسة الحكومية في توجيه إستراتجية وهيكل التنافس بين المؤسسات من خلال التشريعات والتنظيمات المتعلقة بسوق رؤوس الأموال، السياسة الجبائية والقانونية للمنافسة[2]. في المقابل فقد أشار بورتر إلى إمكانية تأثير المحددات الأساسية للتنافسية على السياسة الحكومية وذلك تحت تأثير الاختيارات والقرارات الاستثمارية وأهمية الطلب المحلي لمنتج معين وهو الأمر الذي يدفع بالحكومة لوضع إجراءات ومعايير حمائية.

من خلال ما سبق يمكن توضيح نموذج ماسية بورتر في الشكل الموالي:

[1] : M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, op.cit. ,p :137.
[2] : M. Porter, « **L'Avantage concurrentiel des Nations** », op.cit. ,p :140-141.

الشكل 2: ماسية بورتر ومحددات التنافسية الوطنية

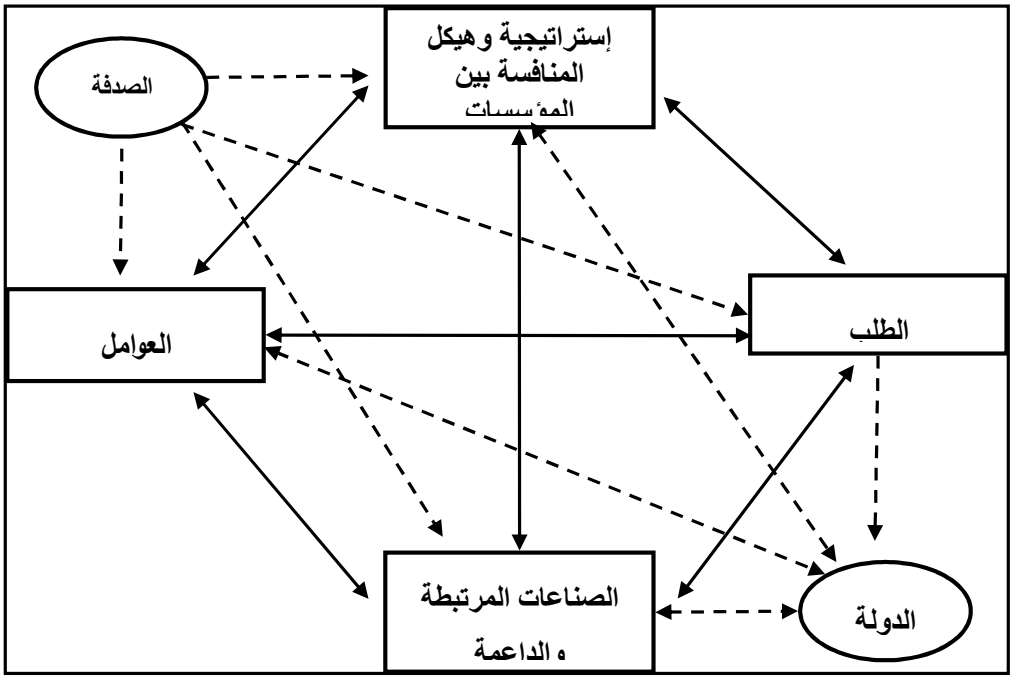

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: M. Porter, L'Avantage concurrentiel des Nations, op.cit, p : 141.

في الأخير؛ يمكن القول أن محددات القدرة التنافسية للدول حسب تصور ووجهة نظر الاقتصادي ميكاييل بورتر لا تعدوا أن تكون الا مختلف المصادر والعوامل التي تنتج مستويات إنتاجية عالية من جهة، وتحقيق معدلات نمو مستمرة من جهة أخرى، وذلك بالتركيز على القطاعات الصناعية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية من خلال تكثيف أنشطة الإبداع والابتكار واستخدام الجوانب الفنية والمعرفية بإعتبارها عوامل نادرة وغير موروثة وصعبة التقليد لفرض مكانة وسيطرة في عالم التنافسية العالمية، الأمر الذي يوحي إلى أن العنصر البشري المؤهل بإعتباره خزان للمعرفة ومصدرها أصبح متغير أساسية في معادلة التنافسية الدولية بين الدول والمؤسسات في عصر العولمة الاقتصادية.

الفرع الثالث: مراجعات وإضافات فكرية لماسية بورتر

تعتبر مساهم الاقتصادي بورتر من بين أهم الدراسات التي حاولت تقديم لأهم المحددات التي تتعلق بتنافسية الدول خاصة المتقدمة منها في إطار نموذج تفاعلي بين مختلف عناصره في شكل ماسية، حيث أن هذا النموذج كان بمثابة دعامة وأرضية لكثير من الدراسات التي جاء بعده في سبيل تحيينه وتقديم بعض الملاحظات والانتقادات والإضافات للنموذج لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة التنافسية العالمية المتميزة بالتغير الدائم والديناميكية، حيث استطاعت هذه الدراسات تطوير النموذج وإدخال بعض التعديلات فضلا على إضافة بعض المحددات التي عابت في النموذج الأصلي. الأمر الذي نوضحه على النحو التالي:

أولا– نموذج العوامل التسع (The Nine-Factor Model): ارتبط ظهور هذا النموذج بأعمال الاقتصادي ميكاييل بورتر في تفسيره لمحددات التنافسية على المستوى الكلي، فمن بين المراجعات التي عرفها نموذج ماسية بورتر ظهر ما يعرف بنموذج

العوامل التسع للاقتصادي (Dong-Sung Cho,1994) الذي بنى نموذجه على أساس تسع عوامل في شكل توسعة لمحددات التنافسية التي جاءت في نموذج بورتر، أين اعتبر تفسير هذا الاخير غير ممكن ولا يصلح للدول الأقل نمواً. كما أنه في نموذجه سلط الضوء على دور العوامل البشرية وقام بتعديل هيكل النموذج الأصلي، حيث صار نموذجه يتشكل من تسعة مجموعات لعوامل ومحددات الميزة التنافسية، أين اعتبر ثمانية عوامل منها عوامل داخلية والتي تنقسم بدورها إلى مجموعتين بين العوامل المادية والبشرية تكون فيها أربعة عوامل تتضمن مؤشرات تتعلق بالعوامل المادية (وفرة الموارد، الطلب المحلي، مناخ الأعمال العلاقة بالصناعات الداعمة) والمجموعة الثانية تتضمن أربعة عوامل أخرى تتعلق بالعنصر البشري (العمال والمقاولين، سياسيين والبيروقراطيين، المدراء المهنيين، المهندسين).

جدير بالذكر أن العوامل البشرية في هذا النموذج حظيت واكتسبت أهمية كبيرة وتم اعتبارها قلب هذا النموذج[1] كما انه من بين الاختلافات بين نموذج العوامل التسع ونموذج ماسية بورتر، نجد أن هذا الأخير يضع البنى التحتية ضمن مجموعة الصناعات المرتبطة والداعمة للأنشطة الأساسية، بينما نجد في نموذج الاقتصادي (Cho) فإنه يقسم البنى التحتية إلى مجموعتين للعوامل المادية وهي البنى التحتية المتعلقة بالاتصالات والتي تنتمي إلى مناخ الأعمال والنقل بإعتباره جزء تابع للصناعات المرتبطة والداعمة[2].

كما أنه اعتبر الجزء المهم في هذا النموذج هو ذلك الجانب الموضح من خلال مجموعة العوامل البشرية فبالنسبة للعمال لم يتم التركيز على أهمية حجم العمال، بل الحديث على نوعية القوى العاملة والمرتبطة بشكل كبير بمستويات التعليم. أما فيما يخص مستوى الأنشطة القانونية والفساد فقد تم اعتبارهما على أنهما من أهم العوامل المتعلقة بالسياسيين وبالبيروقراطيين. كما أن المقاولين بدورهم يؤثرون بشكل ايجابي في تنافسية الاقتصاد، فضلا على الدور الجوهري الذي يلعبه كل من المدراء المهنيين والمهندسين في الحفاظ على المزايا التنافسية المكتسبة[3]. في المقابل فإن الدولة التي تم اعتبارها كعامل خارجي في نموذج ماسية بورتر أصبحت تعتبر عامل داخلي في نموذج العوامل التسع. كل ما سبق يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

[1] : Pavlina Balcarova , **The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model :Application for the Czech Republic, Slovakia and Hungary**, Faculty of Business and Economic , University in Birno, Acta academic Karviniesia Mendel, Czech Republic , 2014 , p6-8.

[2] : Ibid.

[3] : Ibid..

الشكل 3: نموذج العوامل التسع المفسر لمحددات تنافسية الدول

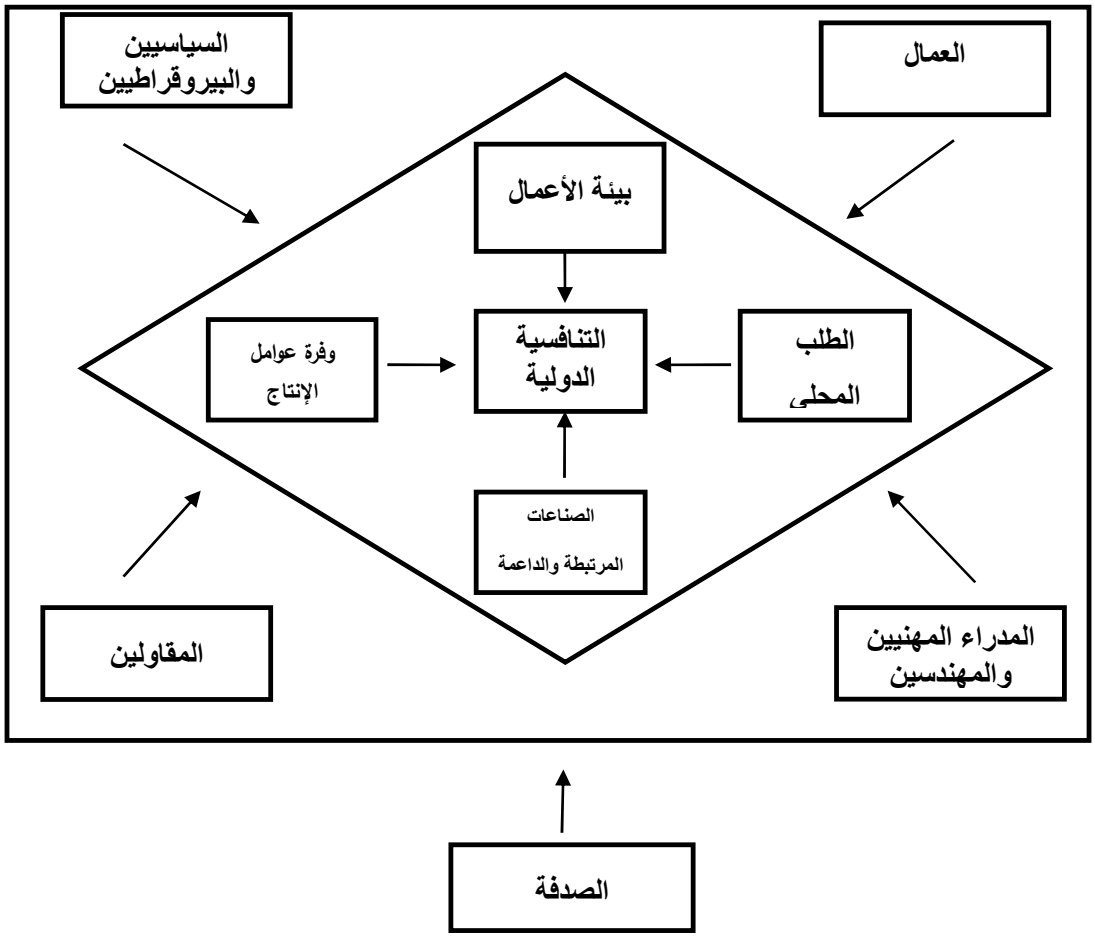

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Pavlina Balcarova, The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model :Application for the Czech Republic, Slovakia ANG Hungary , Faculty of Business and Economic, University in Birno, Acta academic Karviniesia Mendel, Czech Republic , 2014 , p :7.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذا النموذج قدم صورة واضحة لعالم الأعمال والمرتكز بشكل كبير على اكتساب المزايا التنافسية من خلال العوامل البشرية قبل العوامل المادية، وبإعتبارها مصدر أساسي لها وضامن لاستمراريتها في الوقت الحالي، وهو الاتجاه ذهب إليه ميكاييل بورتر في نموذجه المفسر لمحددات تنافسية الدول.

أما فيما يخص هذا النموذج فقد اعتبر العوامل البشرية وكل الجوانب المتعلقة بها بمثابة قلب وجوهر التحليل في تفسير محددات التنافسية الوطنية.

ثانيا– نموذج الماسية المزدوج (The Double Diamond Model): بعدما ظهرت مساهمات الاقتصاديين (Rugman & D'Cruz ,1993) المتعلقة بنموذج الماسية المزدوج والتي احتوت على نفس العوامل الأربعة التي جاءت في نموذج ماسية بورتر إلا أنهما قاما بقسيمها إلى جزئين: ماسية محلية ودولية حيث أن النموذج الأصلي لبورتر احتوى فقط الماسية المحلية والتي تعتبر مناسبة أكثر للاقتصاديات المفتوحة، لكن من خلال هذه المساهمات التي جاءت بعد هذه

التعديلات على ماسية بورتر فقد تم تعميمها في شكل نموذج مزدوج الماسية من قبل الاقتصاديين (Moon , Rugman ,Verbeke ,1995)، حيث اعتبروا أن مساهمة بورتر والتعديلات التي جاءت بعده أخطأت في تعريف التنافسية في الاقتصاديات المفتوحة الصغيرة، كون أن تحليل ميكاييل بورتر اقتصر بشكل كبير على الدول الكبيرة والمتقدمة على الرغم من أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول الصغيرة يعتبر في غاية الأهمية. عليه فإنه بعد تعميم نموذج الماسية المزدوج استطاع هذا الأخير أن يتضمن نشاط الشركات متعددة الجنسيات باعتباره متغير داخلي واعتبره مناسب مبدئياً للدول الصغيرة المفتوحة، وهو تقريباً ما توصل إليه من قبل الاقتصادي (Balcarova ,2010).

من جهتهم قام كل من الاقتصاديين (Cho , Moon and Kim, 2006) بالربط بين النموذجين –سالفين الذكر (العوامل التسع وماسية بورتر)– لبناء نموذج معقد لتقييم التنافسية والذي يعرف بالنموذج الثنائي مزدوج الماسية "Dual Double Diamond Model" باعتباره تحسين لما جاء في نموذج ماسية بورتر(1990) ونموذج الماسية المزدوج للاقتصادي(Rugman,1993) وكذلك نموذج العوامل التسع لـ (Cho & Moon's,1994)[1].

هذا النموذج سعى لتفسير التنافسية الوطنية بشكل أكثر شمولية والذي تضمن في شرحه لها العوامل المادية ودور الشركات متعددة الجنسيات، فضلا على العوامل البشرية. كما أن هذا النموذج أعطى صورة واضحة على العوامل التي تدفع لتحقيق الكفاءة والإبداع في الاقتصاديات الوطنية من أجل تحسين الإنتاجية بمرور الوقت، أي بمعنى آخر أن هذه العوامل تعطي قياس أحسن للقدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية[2].

كل ما سبق يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

[1] : Mihain Diana & Opreana Alin , ***Classification of European Union countries according to national competitiveness and sovereign debt levels***, Issue Revista Economica, Vol 65 , Academic Journal, March 2013, Romania , p :6-8.بتصرف

[2] : Densil A. Williams & Beverly Morgan, ***Benchmarking for International Competitiveness: Lessons for Public Policy***, FORUM EMPRESARIAL, Vol. 15, Numéro. 2, Centro de Investigations Commerciales Initiatives Académiques, San Juan, Puerto Rico, décembre 2010 , p : 31-32.بتصرف
Disponible en : http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=63117300002

الشكل 4: النموذج المزدوج ثنائي الماسية –The Double Diamond Model–

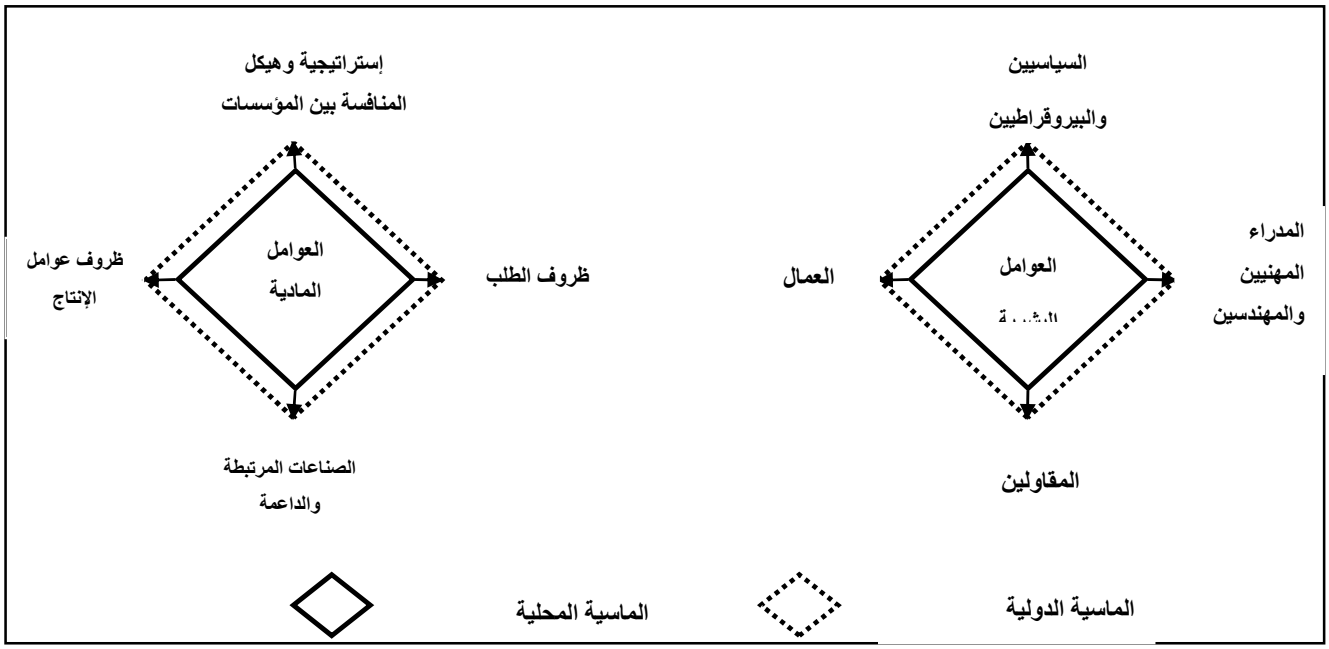

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Densil A. Williams & Beverly Morgan, Benchmarking for International Competitiveness: Lessons for Public Policy, FORUM EMPRESARIAL, Vol. 15, Numéro. 2, Centro de Investigations Commerciales Initiatives Académiques, San Juan, Puerto Rico, décembre 2010, p : 32.

على ضوء ما سبق توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن تلك التعديلات والمراجعات لنموذج ماسية بورتر ساهمت في تقديم تفسيرات ديناميكية وأكثر دقة للعوامل المؤثرة على تنافسية الدول وذلك من خلال إدخال الأبعاد الدولية إلى جانب الأبعاد المحلية في التحليل، كذلك إعطاء أولية أكثر للعوامل البشرية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فضلا على توسيع عدد العوامل والمحددات من أربعة إلى حوالي ثمانية أو تسعة عوامل والتي تجمع بين العوامل المادية والبشرية في الإطار الدولي وتعطي تفسير أوسع من النماذج السابقة. من جهة أخرى يمكن التوصل إلى نتيجة أخرى مفادها أن التنافسية الدولية تتأثر بنوعين من العوامل: عوامل مباشرة تؤثر مباشرة على أسعار المنتجات وأخرى تؤثر على فعالية الإنتاج في المدى الطويل.

المطلب الثاني: دراسات ومساهمات أخرى حول محددات تنافسية الدول

توجد بعض الدراسات التي حاولت هي أخرى تقديم تفسيرات مختلفة على تلك التي قدمها الاقتصادي ميكاييل بورتر والتي تناولت عوامل أخرى تؤثر على التنافسية على المستوى الكلي.

الفرع الأول: مساهمة الاقتصادي (Brinkman, 1987):

اقترح الاقتصادي برينكمان في دراسته للوضعية التنافسية للقطاع الزراعي في كندا جملة من المحددات والتي تم تقسيمها على النحو التالي[1]:

أولا– على المستوى الوطني: تتوزع العوامل والمحددات كمايلي:

1- توفر الموارد: تتضمن الموارد الطبيعية (الأرض، المناخ، المياه ...) بما في ذلك الموارد البشرية والتي تعتبر عوامل حساسة في تحديد تنافسية منتج أو مؤسسة.

2- التكنولوجيا: تشمل التطورات التكنولوجية إضافة إلى فعالية عمليات الإنتاج بشرط توفر إنتاجية عالية لعوامل الإنتاج.

3- خصائص المنتوج: يمكن أن تعتبر مهمة في تحديد الوضعية التنافسية في السوق حيث يمكن الحديث على التنافسية السعرية وغير السعرية في تحديد نجاح مؤسسة أو اقتصاد ما مثل تجزئة أو تخصيص الأسواق، الصيانة وخدمات ما بعد البيع، التميز وجودة المنتج ... .

4- اقتصاديات الحجم: إنتاجية الموارد الناتجة عن الاختلاف في هامش التكاليف حسب مستوى الإنتاج لمنتج معين والذي يكون لها دور في تقييم تنافسيته.

5- القوانين والتشريعات الجبائية والمالية وسياسة التبادلات: هذه العوامل لا تقل أهمية عن سابقاتها حيث أن سياسات الدولة لها تأثير قوي على التنافسية في صناعة أو منتج ما، حيث أن السياسة الجبائية والمالية مثل الضرائب، معدل الفائدة، مراقبة التضخم، الدعم، الرسوم الجمركية ونظام الحصص المتعلقين بالسياسة التجارية تؤثر بشكل أو بآخر في تنافسية مختلف المؤسسات والدول.

ثانيا– على المستوى الدولي: نذكر من بين أهم العوامل مايلي:

هذه العوامل والمحددات وغيرها يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي.

[1] : Lachaal, **La compétitivité : concepts, définitions et applications**, cahier options Méditerranéennes, N^0 57 CIHEAM, 2001, Tunisia, p :31. بتصرف

الشكل 5: محددات تنافسية الدول حسب الاقتصادي برينكمان

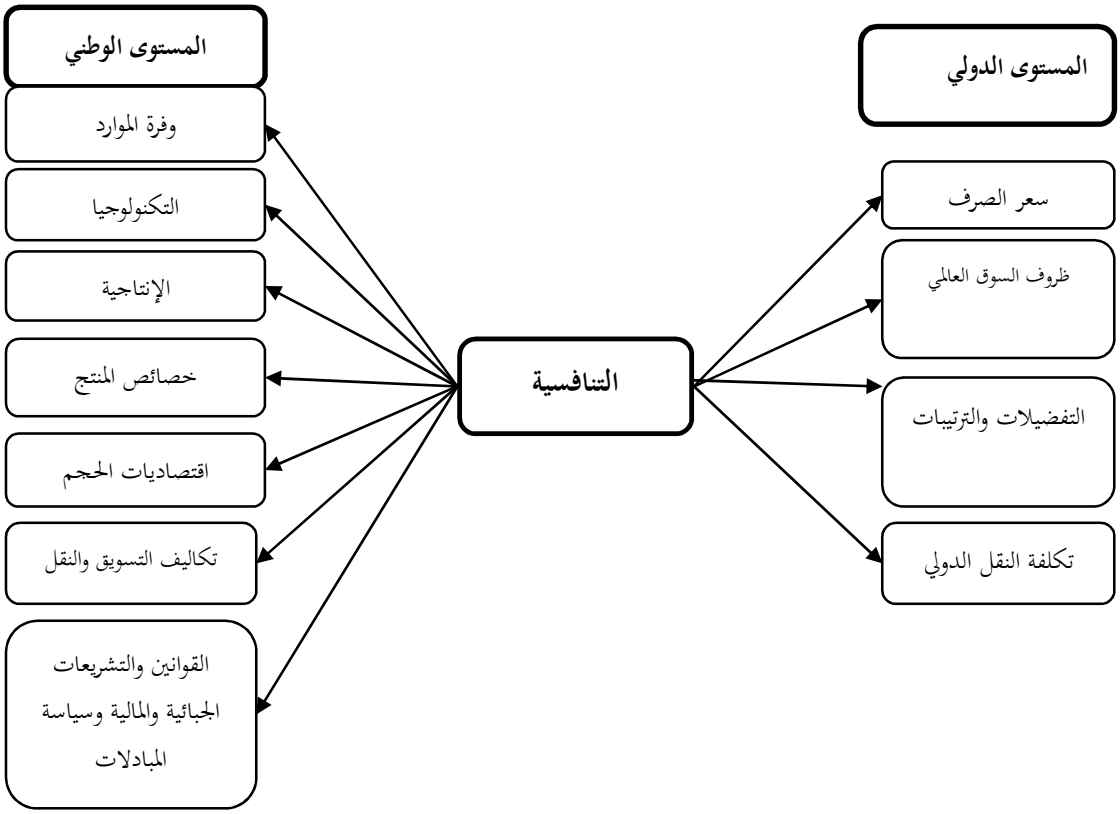

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

Lachaal, La compétitivité : concepts, définitions et applications , cahier options Méditerranéennes, N0 57 CIHEAM, 2001, Tunisia, p : 31.

الفرع الثاني: مساهمة الاقتصاديين (Mody et Reinfeld, 1995)

قامت هذه المساهمة بدراسة المقاربة الموجودة بين البنى التحتية والتنافسية لكل من الاقتصاديات الآسياوية (هونكونغ، سنغافورة، تايوان)، حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الدول المتقدمة في البنى التحتية ستقاد مباشرة إلى تخفيض تكاليف التموين والإمداد وكذا نمو في الإنتاجية، إضافة إلى تخفيض تكاليف التوزيع وسرعة دورة الإنتاج، حيث يرجعون احتفاظ تنافسية المنتجات الصناعية في هذه الدول يحتاج إلى تحسن في البنى التحتية[1]. وهو نفس الاتجاه الذي ذهب له الاقتصادي (Delgado et Al,2012) الذي كشف على أهمية البنى التحتية في تحسين الأداء الاقتصادي، حيث وجد أن وفرة الموارد تعتبر مهمة من أجل تحقيق تنافسية البلد، كونه قام بدراسة على عينة تتشكل من 130 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة

[1] : Eden Djahini , **The main determinants of international of international competitiveness in sub-Saharan Africa** , Paper N065024, Université de Lomé , MPRA, posted 13 juin 2015.p :5. بتصرف, sur Web site : http://mpra.ub.uni-mnenchen.de/65024/ تاريخ الاطلاع 2014/06/24

2008-2011 أين وضع في المقدمة دور العوامل الجزئية في التنافسية الكلية مثل ما جاء به الاقتصادي ميكاييل بورتر، كما وضح أن البنى التحتية السياسية والاجتماعية لها دور ايجابي في تنافسية الدول.

الفرع الثالث: مساهمة الاقتصادي (Purmadi ,2012)

في هذه الدراسة أوضح الاقتصادي (Purmadi) أنه في اليابان مسألة تنظيم الموارد البشرية لها تأثير على تنافسية الاقتصاد حيث أن أسلوب الإشراف عليها وتطبيقات الإدارة عليها كانت بمثابة دعم حقيقي لتنافسية كبار المؤسسات اليابانية وبالتالي بمثابة دعم حقيقي للاقتصاد الياباني[1].

الفرع الرابع: مساهمة الاقتصادي صالح العصفور (2012)

أشار الاقتصادي والأكاديمي صالح العصفور **إلى** جملة من العوامل التي تؤثر في بيئة الأعمال للدول العربية ومن ثم على تنافسيتها وهي الحاكمية، البنى التحتية لتوزيع السلع والخدمات، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر السوق والتنافسية، التدخل الحكومي، الإنتاجية والتكلفة، رأس المال البشري، تقنية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. الأمر الذي يمكن توضيحه على النحو التالي[2]:

أولا– الحاكمية: صار مفهوم الحاكمية يتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة والذي يعرف بشكل عام على أنه: "القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية"، حيث أن الحاكمية الجيدة لا تساعد فقط على الاستقرار بل أصبحت عاملا حاسما في التنافسية الدولية، أين تفيد الأدبيات الحديثة إلى أن تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية وكذلك المساءلة وضمان الشفافية ورفع المستوى الإداري، فضلا على إنفاذ القانون و العمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات.

ثانيا– البنية الأساسية التحتية: بالرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة من قبل الحكومات العربية لتطوير البنى التحتية إلا أن أدائها يشهد تأخراً في بعض القطاعات مقارنة بأداء دول أخرى، الأمر الذي ينعكس سلباً على تنافسيتها في جذب رأس المال أو ارتفاع تكاليف منتجاتها، حيث أن تكلفة النقل والتوريد فيها تشكل جزءاً مهماً من الأسعار النهائية لمنتجاتها.

ثالثا– التدخل الحكومي في الاقتصاد: تشير كثير من الشواهد التطبيقية إلى أن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وقطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطور الإنتاجية، خاصة مع استفحال ظاهرة البحث على الريع وما لذلك من آثار على زيادة تكاليف الأعمال، الأمر الذي قد يحدث بعض التشوهات في توجهات واختيارات الأفراد خاصة الاختيارات المتعلقة بالتخصصات التعليمية والوظائف الحكومية بالشكل الذي ينتج عنه مهارات غير مطلوبة في سوق العمل ويتسبب في تدني مستويات الإنتاجية.

---

[1] : Eden Djahini , **The main determinants of international of international competitiveness in sub-Saharan Africa** , op, cit, .p :5.

[2]: صالح العصفور،" ***سياسات التنافسية***"، سلسلة جسر التنمية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية الصادرة المعهد العربي للتخطيط، العدد: 115 يوليو/تموز 2012، الكويت، ص ص: 3-8.

لذلك يتعين إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات في الدول النامية على غرار الدول العربية من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي خاصة في الجوانب المتعلقة بالإنتاج والتشغيل لتجنب الإختلالات التي يمكن أن يحدثها هذا التدخل، إضافة إلى السعي لإيجاد شراكة ملائمة مع القطاع الخاص لتخفيف الأعباء المالية الحكومية والتخلص من عقلية التواكل المنتشرة بكثرة في الدول العربية.

رابعا- جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر: يجب التركيز أكثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لدورها في تعزيز النمو وخلق الوظائف وزيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى تشجيع المؤسسات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي عبر تطوير شراكات أجنبية تساعدها في تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته بالشكل الذي يسمح بتعزيز المنافسة داخلياً وخارجياً وكسب أسواق جديدة والولوج ضمن حلقات الإنتاج العالمية لصالح الشركات الأجنبية من اجل كسب الخبرة وضمان الأسواق. من جهة أخرى يستوجب ضرورة التركيز على تطوير الشراكات المتعلقة بالقطاعات التكنولوجية مثل قطاع هندسة البرمجيات لما لها من تأثير كبير على التنافسية ونقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل للمهارات المحلية، خاصة في ظل الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يفضل الاتجاه نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية بإعتبارها من القطاعات الجاذبة على حساب القطاعات التقليدية مثل الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.

خامسا- الإنتاجية والتكلفة: تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى النوعية من أهم محددات القدرة التنافسية المحلية والدولية، حيث أن مؤشرات الإنتاجية المتدهورة في الدول العربية ترجع إلى التدهور الكبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب تقادم التقنيات وهدر الموارد وضعف استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة. أما فيما يخص مؤشرات التكاليف نجد أن ارتفاع تكاليف رأس المال ومعدلات الضريبية والجمركية ينعكس سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية للدول خاصة العربية منها.

سادسا- السوق والتنافسية: تعتبر التنافسية الداخلية بين الشركات عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار- نفس الاتجاه الذي أشار إليه الاقتصادي ميكاييل بورتر في الجانب المتعلق بظروف الطلب المحلي- ورفع إنتاجيتها ودعم قدرتها التنافسية، عليه فإن توفر مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً ولكن غير كافي لدعم القدرة التنافسية الدولية، وتطوير أساليب الإنتاج حيث يتوجب توفر الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر من خلال التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ودعم مؤسسات البحث والتطوير.

سابعا- رأس المال البشري: إن الاستثمار في رأس المال البشري هو عنصر مهم في رفع القدرة التنافسية ومن الضروري ترتيب الأولويات في التعليم لإزالة التشوهات هيكل العائد عليه، حيث يشير تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 أنه إضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم فإن يجب إعادة النظر في هياكل التعليم العربية بهدف التركيز على الكيف بدلا من الكم وبما يخدم سوق العمل الحالية والمستقبلية. كما يجب على المؤسسات التي ترغب في تعزيز تنافسيتها تشجيع الإبداع في العمل وابتكار طرق جديدة لتسيير العمل ترفع الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، إضافة إلى توفير برامج تدريبية مناسبة ومستمرة من أجل رفع أداء جميع المواطنين[1].

[1]: صالح العصفور،" ***سياسات التنافسية***"، المرجع السابق، ص ص: 3-8..

ثامنا– تقنية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات: يشكل قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات أحد الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة وقطاعاً مساعداً في تكوين وتطوير القدرات التنافسية، كما يلعب دورا محورياً في تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تبقى الدول العربية تعاني من قلة المبادرات الخاصة بتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات والحاسوب، أين تفيد الدراسات إلى أنها حققت معدلات متواضعة في قطاع الاتصالات مقارنة بباقي الدول النامية ويعزى ذلك إلى تدني معدلات الاستثمار في هذا القطاع، حيث قدر تقرير التنافسية العربية لسنة 2006 أن الدول العربية تحتاج إلى أكثر من 20 سنة لمضاعفة حجم البنى التحتية لقطاع الاتصالات وقطاع المعلومات.

الفرع الخامس: مساهمات الاقتصادي (Verner, 2015)

قامت هذه الدراسة بالجمع بين الحرية الاقتصادية وتأثيرها على تنافسية الدول وذلك من خلال فحص ما إذا كانت للحرية الاقتصادية دور في دعم التنافسية بالاعتماد على ما يعرف بنماذج بانل للبيانات التقاطعية (Panel Data Model) وذلك لقياس الأثر بين عامل الحرية الاقتصادية والتنافسية خلال الفترة 2004–2011 حيث تم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات: الاقتصاديات الحرة، بلدان أوربا الوسطى، الدول المنكوبة، أين اقترحت النتائج أن الحرية الاقتصادية تتسبب في تنافسية الدول خاصة الدول التي تكون فيها درجة الحرية عالية، إضافة إلى اكتشاف وجود تأثير ايجابي على تنافسيتها[1].

المطلب الثالث: دورة حياة التنافسية على مستوى الدول

يمكن تقييم التنافسية الدولية من خلال الحكم على تأثير العوامل التي جاءت في نموذج العوامل التسع – سالف الذكر– كما يمكن في نفس الوقت فهم مدى تطورها وذلك على اعتبار أن وضعية إقتصاد ما تتحدد من تنافسيته في الساحة الدولية، وهو الأمر الذي دفع هذا النموذج لوضع نوع التمييز بين أوزان الدول تحركاً من مرحلة الدول الأقل نمواً إلى مرحلة دول النامية، ثم من مرحلة الدول شبه المتقدمة إلى مرحلة الدول المتقدمة، الأمر الذي يمكن توضيحه على النحو التالي[2]:

الفرع الأول: مرحلة الدول الأقل نمواً (Less Developed Stage)

أغلب الدول قبل تحقيقها للتنمية الاقتصادية تعرف محدودية في عوامل الإنتاج والموارد العمالية، فضلا لافتقارها للمعرفة والخبرة الإدارية والتكنولوجية التي تضع هذه الموارد ضمن عمليات الإنتاج لتوليد القيمة المضافة، وبالتالي افتقارها للتنافسية الدولية، ويكون نصيب الدخل الفردي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام فيها أقل من 500 دولار، حيث أنه في سنة 1960 نجد أن الدول التي تصنف ضمن هذه الخانة معظمها من الدول الإفريقية وجنوب شرق آسيا، بينما وصل هذا الدخل الفردي في معظم دول وسط وجنوب أمريكا إلى أكثر من 500 دولار. مما يميز الدول التي توجد ضمنت هذه المرحلة

[1] : Tomas Verner, ***The Effect of Economic freedom on National competitiveness : causality from a Panel of countries***, Journal of Economics , Business and Management, Vol 3, N 0 1 , January 2015.بتصرف

[2] : Dong Sung Cho & Hwy-Chang Moon, **Evolution of competitiveness theory : from Adam Smith to Micheal Porter**, World Scientific publishing .co.pre.LTD, Singapore, 2013, p : 147-150 بتصرف .

أنها لا تستطيع وضع سياسات مستقرة بسبب التغيرات المتكررة للسلطة وعدم وضوح الرؤية السياسية فيها على الرغم من امتلاكها لموارد طبيعية معتبرة ومجال واسع وهام من العمالة[1].

الفرع الثاني: مرحلة الدول النامية (Developing Stage)

عندما تكون الدول في مرحلة أولى (بداية) من التطور حيث يتم التغلب على جوانب القصور المتعلقة بمرحلة الدول الأقل نمواً ، وذلك عند خلال قيام السياسيين بتحقيق طموحاتهم عبر سياسات النمو والبناء، حيث أنه في هذه المرحلة عادة ما يتم فيها توظيف البيروقراطيين للقيام بالتنفيذ والمتابعة الجيدة للسياسات الصناعية وتعزيز مناخ الأعمال عن طريق إنشاء أسواق مالية وبنى تحتية إجتماعية.

كما أنه في بعض الأحيان فإن تلك الوفرة في الموارد الطبيعية والعمالة التي تتدفق إلى المؤسسات والتي تسيرها الدولة ستكون بمثابة الفرصة الأولى لتقوية تنافسيتها الدولية، كما أن المؤسسات في هذه المرحلة تميل لإدخال المنتجات التكنولوجية للدول الأجنبية وتعتمد على أسواق هذه الأخيرة لبيع منتجاتها.أي يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن التنافسية الدولية في هذه المرحلة تكون تابعة بشكل كبير للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية (معدل الصرف، أسعار عوامل الإنتاج...) نظراً لأن المؤسسات في مرحلة لازالت قيد إنشاء لقدراتها التنظيمية ومواجهتها لمنافسة دولية قوية في هذه الأسواق. أما بالنسبة للحكومات فهي تقدم في كثير من الحالات في هذه المرحلة جملة من الموارد النادرة لواحدة أو عدد قليل من المؤسسات ضمن قطاع صناعي معين بشكل احتكاري لهذه المرحلة من النمو.

جدير بالذكر؛ أنه من الأمثلة التي توضح كيفية تحقيق التنافسية الدولية عبر التعاون بين السياسيين والبيروقراطيين يمكن الحديث على حالة كوريا خلال فترة 1960 تحت زعامة الرئيس (Park Chung– Hee) والذي اعتبر أنه من بين أسباب المحافظة على القوة ضرورية لتخفيض العجز الهائل في التجارة، الذي وضع حيز التنفيذ سلسلة من الخطط للتنمية الاقتصادية لمدة خمس سنوات ابتداءاً من سنة 1962 موجهة للاستثمار في الموارد الخاصة ببعض الاستراتيجيات الصناعية وكذلك من اجل تحسين مناخ الأعمال، الطرق السيارة، الموانئ، وسائل النقل وغيرها من البنى التحتية الاجتماعية الضرورية. وهو الأمر الذي شجع المؤسسات على تطوير مرافق التصنيع في مجال النسيج، الأحذية، الحديد، الكهرباء، الآلات، السيارات ... ، خاصة بعد إستلامها للدعم المالي وضمانات التسديد من قبل الحكومة، حيث أن الدول في هذه المرحلة كان فيها نصيب الدخل الفردي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام يتراوح بين 500دولار و3000دولار والتي شملت كل من كوريا تايوان، في الفترة بين سنة 1966 إلى بداية 1970 وكذلك كل من تايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين في سنة 1990[2].

الفرع الثالث: مرحلة الدول شبه (نصف) المتقدمة (Semi-Developed Stage)

إن النظام الرأسمالي يعطي فرصة للمقاولين بالقيام بالاستثمارات جريئة رغم تجمع المخاطر العالية من حولها والسعي لتقليص تبعيتهم للدولة، بمعنى آخر فإن الاستحقاقات الريعية المحتكرة لا تكون مخصصة فقط للمؤسسات التي تدعمها

[1] : Ibid.

[2] : Dong Sung Cho & Hwy-Chang Moon, **Evolution of competitiveness theory : from Adam Smith to Micheal Porter**, op.cit., p : 147-150.بتصرف

الدولة وذلك على اعتبار أن مناخ الأعمال يعطي أفضلية لعمليات النشاط الاستثماري الأمر الذي يدفع بالمقاولين للاستثمار والسعي لتحقيق اقتصاديات الحجم حتى ولو استدعى الأمر لاستلاف الموارد من الدول الأجنبية. في المقابل تقوم الدول بالاستفادة في الوقت نفسه من وفرة الموارد الطبيعية التي تستعملها للحصول على المزايا في هذه المرحلة والتي تضمن لها المدخلات الأساسية بأسعار منخفضة عبر عقود طويلة الأجل أو تنمية الموارد المباشرة، حيث أنه كنتيجة لكل هذه المجهودات فإن التنافسية الدولية ستكون أقوى من ما كانت عليه من قبل.

جدير بالذكر؛ أن العامل البشري يعتبر جوهر وأهم مورد للتنافسية الدولية التي تضم مخاطر المقاولين وتعرف ظهور نمط المنافسة القائم على احتكار القلة بين المؤسسات في هذه المرحلة، إضافة إلى سعي المؤسسات للتوجه نحو التنويع في المجالات الجديدة باعتبارها قاعدة نجاح وبالشكل الذي ينتج عنه زيادة في تطوير ودعم الصناعات ذات الصلة والداعمة التي تتعزز بسبب تقوية هذه الروابط. كما أن الدول في هذه المرحلة يكون فيها نصيب الدخل الفردي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام في نطاق 3000 دولار إلى 15000 دولار مثل حال اليابان في سنة 1960 والدول المدعوة بالبلدان المصنعة الجديدة مثل كوريا، تايوان، هونكونغ، سنغافورة في سنة 1990.

الفرع الرابع: مرحلة الدول المتقدمة (Developed Stage)

بسبب الإبداع في عمليات التصنيع والإنتاج وتنظيم الأعمال في مرحلة الدول شبه المتقدمة والروابط العمودية والأفقية بالصناعات الداعمة التي تشهد المزيد من التعزيز، إضافة إلى السلع والخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة والتي تضع الدول في تنافسية الأسواق الدولية وفق شروط متساوية لتلك الموجودة في الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل من عمليات التصنيع أكثر تطوراً وتحسن في جودة الإنتاج، إضافة إلى تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق الأمامية والخلفية.

في هذه المرحلة يصبح دور المقاول اقل أهمية مقارنة بدور المدراء المهنيين والمهندسين في تنمية أعمالهم ورفع كفاءتها، كما أن القطاعات التي ترتبط عمودياً أو أفقياً بالصناعات الناجحة تصبح تنافسية دولياً، كذلك الحال بالنسبة الرقابة الحكومية مثل حماية الأسواق، دفع الإعانات فانه يتم التخلص منها تدريجياً.

من جهة أخرى؛ فإن ضغوطات الأجور من طرف العامل لا تتكاثف مقارنة بما هو الحال في المنافسة الخاصة بمجال إبداعات التسويق، جودة المنتجات، خدمات البيع. كما أنه في هذه المرحلة مستويات الدخول ترتفع يزداد حجم الطلب المحلي على الجودة والخدمات المقدمة حيث يكون نصيب الدخل الفردي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام أكثر من 15000 دولار ومن الأمثلة على ذلك نذكر الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا وغيرها من دول أوربا الغربية. كل ما سبق يمكن تلخيصه من خلال الشكل والجدول الموالي.

الشكل 6: دورة حياة التنافسية الدولية

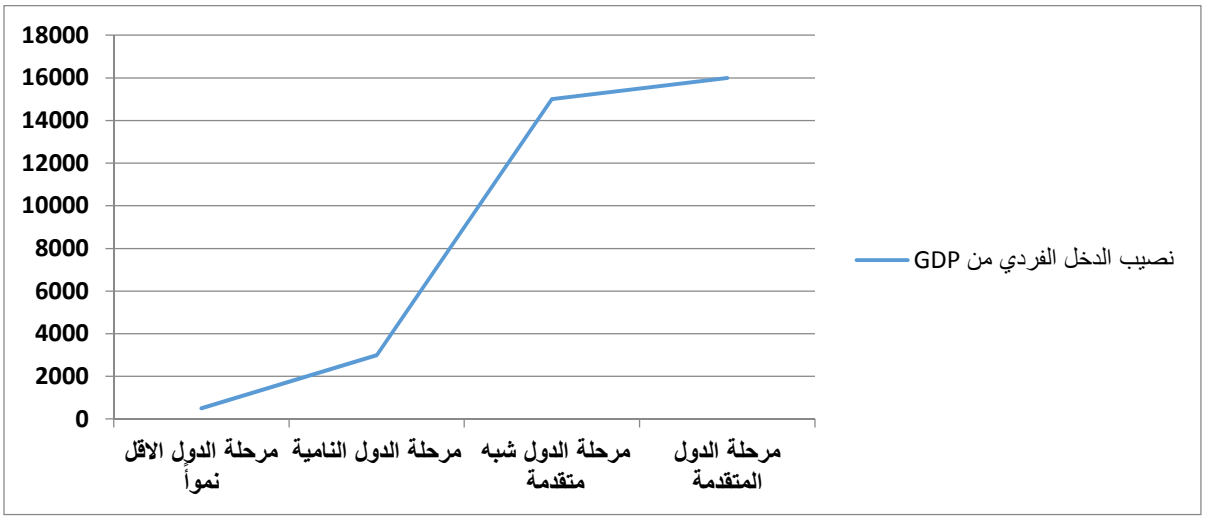

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Dong Sung Cho & Hwy-Chang Moon, Evolution of competitiveness theory : from Adam Smith to Micheal Porter, World Scientific publishing .co.pre.LTD, Singapore, 2013, p : 148.بتصرف

الجدول 1: ملخص حول دورة حياة تنافسية الدول

المراحل	الأقل نمواً	النامية	شبه متقدمة	المتقدمة
العوامل المادية	وفرة عوامل الإنتاج	مناخ الأعمال	الصناعات المرتبطة والداعمة	الطلب المحلي
العوامل البشرية	العمال	السياسيين والبيروقراطيين	المقاولين	المدراء المهنيين والمهندسين
الأمثلة	معظم الدول الإفريقية وبعض الدول الآسياوية وأمريكا اللاتينية	تايلاند، الفلبين، اندونيسيا	كوريا، التايوان، البرازيل، إسبانيا، سنغافورة	الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوربا الغربية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Dong Sung Cho & Hwy-Chang Moon, Evolution of competitiveness theory : from Adam Smith to Micheal Porter , World Scientific publishing .co.pre.LTD, Singapore,2013,p :148.بتصرف

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنافسية والهيئات الدولية المهتمة بها

أمام شمولية واتساع طيف التنافسية باعتبارها من أكثر المفاهيم ديناميكية في الفكر الاقتصادي المعاصر نظراً لكونها تعكس الوقائع الاقتصادية وغير الاقتصادية المتعلقة بالاستقرار السياسي والتطورات العلمية والجوانب الاجتماعية (الصحة، التعليم...)، الأمر الذي شجع كثير من الجهات والهيئات دولياً وقارياً لإعداد تقارير دورية عن التنافسية في العالم وتقديم جملة واسعة من المؤشرات التي تسمح بقياسها، حيث أن هذه الأخيرة تختلف باختلاف مستويات التحليل (المؤسسة، القطاع، الدول) وكذلك بحسب الجهة المصدرة لها كنتيجة لذلك الاختلاف الذي يشهده تعريف مفهوم التنافسية بين الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية

تختلف مؤشرات قياس القدرة التنافسية بإختلاف مكان الحديث ومستوى التحليل فيما إذا كان عن تنافسية المؤسسة أو القطاع أو تنافسية الدول، حيث أن لكل منها مؤشرات معينة لقياسها وذلك راجع لعدم تطابق المفاهيم بين كل هذه المستويات والأهداف، فمثلا تقليص التكاليف في المؤسسة عبر التخلص من العمالة الزائدة قد يحقق لها مزايا تنافسية من خلال نمو الإنتاجية، لكن قد يقابله نقص على المستوى الوطني في الدخل والرفاه العام وارتفاع معدل البطالة، الأمر الذي دفع بظهور لكل مستوى تحليل للتنافسية مؤشرات معينة لقياسها.

الفرع الأول: صعوبات قياس التنافسية

إن المقارنات الدولية في مجال التنافسية الاقتصادية تعتبر صعبة الإنشاء والتوصل لإجماع حولها نظرا لان عملية اختيار المؤشرات هي التي تحدد بشكل كبير النتائج النهائية، إضافة إلى عدم الفصل في أن الحاجة لوضع فقط المعايير الاقتصادية (سعر الصادرات، التكاليف الوحدوية للعمل، الإنتاجية...) لوحدها أو أنه من الضروري فحص العوامل الاجتماعية والبيئية والمؤسساتية من أجل التحديد مسألة التنافسية على مستوى الدول، حيث أن هذه المقاربة الثانية باتت تطرح مشكل كمية ونوعية العوامل التي تدخل في القياس[1].

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة

غالبا ما تعتبر المؤسسة قليلة الربحية غير تنافسية نظراً لأن المؤسسة التنافسية هي التي تستطيع بيع منتجاتها في السوق بأسعار تزيد عن متوسط تكلفتها في الأجل المتوسط والعكس صحيح، يمكن أن تكون المؤسسة غير ربحية إذا فاقت تكلفتها المتوسطة تكاليف إنتاج منافسيها أي ضعف إنتاجيتها أو لإرتفاع تكلفة عوامل الإنتاج مقارنة بمنافسيها أو السببين معاً[2]، أين تنشط المؤسسة في ظل بيئة حرة وتبادل تجاري وقد تجد نفسها أمام تحديات تؤثر على بقائها واستمرارية تنافسيتها والتي

[1] : Nicolas Phillipas, **Compétitivité : Classement internationaux**, SPE Economie, PME, Classe moyennes & Energie, Carrefour de L'économie, 9 éme année, Bruxelles, 11.10.2005, p : 6.

[2]: محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص:10.

تتلخص في العوامل الخمس لنموذج بورتر[1] (تهديدات المنافسين الجدد، أو المحتملين، القوة التفاوضية للموردين، القوة التفاوضية للزبائن، تهديدات المنتجات البديلة التنافس بين المؤسسات). عليه يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة والتي تناولها الاقتصادي (Mc Fetridge ,1995) وهي: المردودية، الإنتاجية، التحكم في التكاليف، الحصة السوقية[2].

أولا– الربحية: تشكل مؤشر كافي لقياس التنافسية الحالية للمؤسسة بالرغم من الحاجة إلى قياسها في فترة طويلة والذي يعتمد بشكل كبير على الحصة السوقية أين تسعى المؤسسة لتعظيم أرباحها بدون التنازل عنها لغرض رفع حصتها السوقية أي إمكانية أن تكون المؤسسة تنافسية في سوق تتجه نحو التراجع وعليه تكون تنافسيتها الحالية غير ضامنة لربحيتها المستقبلية[3].

تقاس في هذه الحالة ربحية المؤسسة بما يعرف بمؤشر توبن الذي يمثل النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال أو تكلفة استبدال الأصول، حيث أنه إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن المشروع لا يكون تنافسياً[4]. يمكن حساب مؤشر توبن (Tobin's Index) بالعلاقة التالية:

مؤشر توبن= النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة / تكلفة استبدال الأصول

ثانيا– تكلفة الصنع: يقصد بها متوسط تكاليف الصنع مقارنة بالمنافسين والتي تعتبر مؤشر كافي للتنافسية في فرع الأنشطة المتجانسة بشرط لا يكون ضعف التكلفة على حساب الأرباح المستقبلية، حيث تكون التكلفة الوحدوية لليد العاملة بديلاً جيداً يعبر عن متوسط تكاليف الصنع عندما تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية بالرغم من تناقص احتمالية حدوث هذه الوضعية.

ثالثا– الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: تقيس كفاءة في تحويل مجموع عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية لكن هذا المفهوم لا يسلط الضوء على المزايا والعيوب الخاصة بتكاليف عوامل الإنتاج، حيث أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية (مثل: أطنان الورق، عدد أجهزة التلفزيون ... .) فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لا توضح مدى جاذبية المنتجات المقترحة من قبل المؤسسة[5]. من جهة أخرى يمكن مقارنة إنتاجية العوامل الكلية أو نموها إلى التغيرات التقنية وتراجع تكاليف أو تحقيق ما يسمى بوفرات الحجم، إضافة إلى تأثرها بالفروقات في الأسعار الموجودة أو التكاليف الحدية. كما يمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة لعوامل الإنتاج عند وجود فعالية أقل في الجوانب التقنية أو العوامل الأخرى أو في درجة الاستثمار أو كليهما[6].

---

[1] : Micheal Porter, ***The five competitive forces that shap strategy*** , Harvard Business Review, 1996, update Jan 2008 sur Web : http://www.isc.hbs.edu/business-strategy/pages/the-five-forces.aspx .2014/04/12 تاريخ الاطلاع:

[2] : Donald G.Mc Fetridge, **La compétitivité : notion et mesures**, document hors Série n^0 5, Industry Canada, Avril 1995, p : 4.
Sur Web : http://www.ic.gc.ca/eic/site/eas-acs.nsl/fra/ra00039.html 2014/05/3 : تاريخ الاطلاع

[3] : Ibid.

[4]: م م علي طالب شهاب، ***أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري***، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، العراق، 2011، ص: 271.

[5] : Donald G.Mc Fetridge, op.cit., p : 5.

[6] : Ibid.

رابعا– الحصة السوقية: يمكن لأي مشروع أن يكون مربحاً أو مستحوذاً على جزء مهم من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسياً على المستوى الدولي، حيث يتحقق هذا عندما تكون السوق المحلية تتوفر على قواعد حمائية تعرقل التجارة الدولية الأمر الذي يجعل من المؤسسات المحلية ذات ربحية بشكل آني لكن لا تكون قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة أما توجهات تحرير التجارة، ومن أجل تحديد إحتمالية حدوثها يجب مقارنة تكاليف مؤسسة مع المنافسين المحتملين الدوليين.

عليه فإنه من أجل تعظيم المنافع والأرباح للمؤسسة من خلال خفض التكاليف مقارنة بتكاليف المنافسين، كانت حصته في السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية وذلك بإفتراض تساوي في العوامل الأخرى وكذلك كلما كانت جاذبية منتجات المؤسسة أقل من جاذبية منتجات منافسيها بإفتراض تساوي العوامل الأخرى كلما ضعفت حصته السوقية[1].

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنافسية على مستوى القطاع

تعتبر التنافسية على مستوى القطاع إنعكاس لتنافسية المؤسسة العاملة فيهو تقاس تقريبا بنفس مؤشرات قياس المؤسسة الاقتصادية نفسها[2]. كما أن تقييم تنافسية قطاع معين تتم بالمقارنة مع قطاع مماثل لإقليم أو بلد آخر يتم التبادل معه، حيث نجد من بين أهم هذه المؤشرات:

أولا– مؤشرات التكاليف والإنتاجية: يكون القطاع تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوام مساوية أو أعلى من تلك الموجودة في المشاريع الأجنبية المزاحمة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو أقل من تكاليف المزاحمين الأجانب، حيث نجد في هذا الصدد العديد من الدراسات التي أجريت مقارنات دولية للإنتاجية الكلية للعوامل ونموها حسب مختلف فروع النشاط، وغالباً ما يتم ذلك بإجراء المقارنات الدولية حول اليد العاملة التي يرمز لها ب"CUMO" والذي يعرف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لقطاع(i) في البلد(j) خلال الفترة (t) حيث يتم حسابها بالعلاقة التالية:[3]

$$CUMOijt \quad \frac{Wijt \times Rjt}{\left(\frac{Q}{L}\right)ijt}$$

W ijt : معدل أجر الساعة في فرع النشاط(i) والبلد (j) خلال الفترة (t).

R jt: معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد (j) خلال الفترة (t).

(Q/L)Ijt: الإنتاج الساعي في فرع النشاط(i) والبلد (j) خلال الفترة (t).

يصبح إذن من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية من البلد (k) على النحو التالي:

$$CUMORijt = \frac{CUMOijt}{CUMOikt}$$

[1] : Ibid.

[2]: م م علي طالب شهاب، المرجع السابق، ص: 272.

[3] : محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص:14.

يمكن أن ترتفع (CUMO) للبلد(j) بالنسبة لمثيلاتها من البلدان الأجنبية لسبب أو أكثر، وذلك بالنظر إلى مايلي:

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع من ما يحدث في الخارج؛
- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.

كما أنه من خلال تحليل المعطيات السابقة يمكن إستخلاص الجوانب التالية:

إذا كان التضخم للبلد (j) لا يتطور بنفس الإيقاع لتطوره في البلد(k) ينجم على ذلك حركة تعويضية لسعر الصرف تترك معامل (CUMOR) لا يتغير.

ارتفاع الأجر الحقيقي لليد العاملة في القطاع (i) يمكن أن يترافق أيضا مع زيادة في فروع أخرى بحيث تبقي معامل (CUMO) للفرع غير متغيرة وتعتبر الزيادة في (CUMOR) لفرع النشاط تراجعاً في المزايا التنافسية لصالح الفروع الأخرى.

يمكن لزيادة سعر الصرف أن تنتج عن ارتفاع الطلب الأجنبي على بعض الصادرات البلد(j) وعندما يكون فرع النشاط (i) ليس من الفروع المحظوظة بالطلب الأجنبي، فإن ارتفاع سعر الصرف و الزيادة الناجمة في (CUMOR) لفرع النشاط (i) يمكن أن تمثل الطريقة التي بواسطتها تستحوذ بعض فروع الأنشطة التصديرية على الموارد على حساب الفروع الأخرى الأقل حظاً[1].

على ضوء ما سبق يشير الباحث إلى أن كل من التنافسية والإنتاجية ليستا بالضرورة متلاصقتان ومترادفتان حيث يمكن أن تزداد التنافسية دون حدوث تغيير في الإنتاجية نتيجة التغير في السياسات المالية وتقلبات سعر الصرف وتخفيض تكاليف الائتمان ... . في المقابل قد تزداد الإنتاجية ولا تتبعها زيادة في التنافسية نتيجة التطورات غير المواتية في الجوانب المتعلقة بسعر الصرف، معدلات التضخم، سعر الفائدة ...

جدير بالذكر أيضا؛ أن هذه الرؤية أنتقدت لاحقاً على ضوء أن كل من اليابان وألمانيا عرفتا حصول ارتفاع في (CUMOR) وتوسع في الحصة من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الكلية، إلا أن الخبرة اليابانية والألمانية تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادرات البلدين وبذلك نشأ توازن جديد برفع السعر(سعر الصرف) والكميات (الحصة من الصادرات الدولية). أما النقطة الثانية من النقد تكمن في أن تكلفة اليد العاملة يمكن أن لا تشكل إلا قسماً صغيراً من تكلفة السلع والخدمات التي يتم تبادلها وبذلك تحييد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى أو في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك يكون لتغير (CUMOR) أثراً على سعر الصرف[2].

كما تجدر الإشارة أيضا، أن مؤشرات القياس المتعلقة بالقطاع الموضحة في هذه المقاربة لم تأخذ بعين الاعتبار وبمحمل الجد الجوانب الفنية والمهارية والمعرفية وعنصر الخبرة والتي ترتبط بمدى تأهيل وتكوين العنصر البشري والتي باتت

[1]: محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص:14.

[2]: المرجع نفسه.

تصنع الفارق بين القطاعات في تطويرها ونمو حصصها السوقية وترقية مستويات إنتاجية فيها وكذا التحكم في تكاليفها بالشكل الذي يساهم في دعم وتطوير تنافسيتها.

ثانيا– مؤشر الميزان التجاري والحصة السوقية: إن القطاع الاقتصادي يمكن أن يخسر تنافسيته بمجرد ما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية أو عندما تزداد حصته من الواردات الكلية لسلعة معينة، أي بمعنى آخر قد يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو عندما تتصاعد حصته من الواردات الدولية، حيث أنه في هذا السياق أنشأ الاقتصادي ميكاييل بورتر مقياساً للتنافسية مستنداً فيه على المزايا النسبية الظاهرة والذي يرمز له إختصارا بـ (RCA) –Revealed Comparative Advatage Index– والذي يمكن حسابه للبلد ما(j) أو فرع النشاط (i) على النحو التالي[1]:

$$RCAij = \frac{\left(\text{صادرات القطاع } i \text{ للبلد } j\right) / \left(\text{الصادرات الكلية للبلد } j\right)}{\left(\text{الصادرات الدولية للقطاع } i\right) / \left(\text{الصادرات الدولية الكلية}\right)}$$

عندما تكون (RCA ij) أكبر من الوحدة فإن البلد (j) يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج (i) مع ضرورة الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فمثلا فرع صناعي تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و7% من الواردات الدولية لا يمكن إعتباره تنافسياً.

جدير بالذكر؛ أن دراسات بورتر تنظر إلى نمو الدخل الفردي بدافع الارتفاع الكبير في الإنتاجية الذي يمر حتما من خلال الابتكار ومنظومته، حيث أن البلد القوي ينتفع بمعدلات نمو في الإنتاجية أكثر ارتفاعاً ويمتلك ميزة مطلقة على البلدان ذات منظومة الابتكار الأضعف، وهو الأمر الذي نجده يتواجد في ما أطلق عليه بورتر بالعناقيد الصناعية. إلا أنه من بين الانتقادات الموجهة لنظرية الابتكار والعناقيد تكمن في أن تحليلها يقتصر بدون وجه حق على علاقاتها داخل البلد بينما يعتبر الزبائن والموردين والمنافسين أجانب والتوابع المحلية للمشروعات الأجنبية جزء من منظومة الابتكار، الأمر الذي يفسر على أنه نوع من الاستقطاب للمؤسسات الأجنبية ذات الكثافة الابتكارية أو دعم للمشاريع البازغة المحلية لتصبح دولية، أي تحويل المشاريع المحلية إلى شركات متعددة الجنسيات والذي يمثل مؤشراً صريح لنجاحها الاقتصادي ولكن لا يضمن أنها ستفيد بلدانها الأم.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الدول

تتوفر عدة أساليب لقياس التنافسية على المستوى الكلي تقارن بين تنافسية دولة ما مع الدول الأخرى وتشمل هذه المؤشرات على مؤشرات بسيطة وأخرى مركبة، حيث تستند المؤشرات البسيطة إلى معايير ومتغيرات كمية ونوعية تغطي جوانب مختلفة للتنافسية مثل الإنتاجية (الكفاءة الإنتاجية النسبية، الإنتاجية المتوسطة والحدية للعمالة، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) أو التكلفة (تكلفة وحدة العمل، التكلفة الحدية لعوامل الإنتاج)، فضلا على الجوانب المتعلقة بأداء التجارة

[1]: محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص:14.

الخارجية خاصة الصادرات وسعر الصرف والميزان التجاري. أما فيما يخص المؤشرات المركبة فهي تتمثل في تلك المؤشرات التي وضعتها بعض الهيئات الدولية المهتمة بموضوع التنافسية على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية والمعهد العربي للتخطيط، حيث سنركز في هذا الجزء على أهم المؤشرات البسيطة التي تستعمل في قياس تنافسية الدول.

أولا– نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية: يتحدد متوسط الدخل الحقيقي للفرد بمتوسط إنتاجية العمل ونسبة التشغيل وكذلك نسبة المشاركة (الفئة الناشطة من السكان)، بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري ونسبة الإنفاق على الواردات[1]. حيث يعتبر كل من مفهومي نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان نظراً لأن الدخل الحقيقي للفرد يعتمد على الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة، كما أن الارتفاع في الإنتاجية الكلية للعوامل الناجمة من الابتكارات التقنية والتنظيمية والتحسينات الملاحظة في المهارات والمعارف الإنسانية التي تعزى بدورها إلى الاستثمار في البحث والتعليم والعنصر البشري، سيزيد من دخل الفرد وبالتالي يؤدي إلى زيادة ثروة البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال وتحسين ظروف التجارة. كما أنه بتحسين حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة وارداته الممولة بعائدات الصادرات ذاتها، أي أن تحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل[2].أي بمعنى آخر متوسط دخل الفرد يتحسن بإزدياد الإنتاج والقيمة المضافة في منتجات الدولة أو إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي تصدرها أو إذا كان هناك فائض في العرض الدولي من السلع والخدمات التي تستوردها.

ثانيا– الميزان التجاري: يدل الفائض في الميزان التجاري على زيادة قيمة السلع والخدمات التي تصدرها الدول إلى الخارج، إضافة إلى وجود طلب مرتفع عليها في الأسواق العالمية نظراً لما تمتلكه نسبياً هذا السلع والخدمات من مزايا تنافسية سعرية وغير سعرية. في المقابل فإن العجز في الميزان التجاري يؤشر إلى عدم وجود إمكانيات تصديرية عالية في السلع والخدمات نظراً لعدم امتلاكها نسبياً لمزايا تنافسية عالية تؤهلها لاختراق ودخول الأسواق الدولية، حيث يمكن أن ينشأ جراء ذلك عجز في موازنة الدولة أو ضعف الادخار مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معاً[3]. كما تجدر الإشارة إلى أن إعتماد هذا المؤشر لتقييم تنافسية الدول يبقى غير كافي نظراً الفائض في الميزان التجاري لا يعني بالضرورة وجود دائماً تنافسية عالية ،كون أن هذه الأخير تحكمه عوامل أخرى غير تلك المتعلقة بتنافسية السلع والخدمات، والعجز لا يصف بالضرورة تنافسية منخفضة للسلع والخدمات لدولة ما كونه هو الآخر تتحكم فيه عوامل أخرى.

ثالثا– تركيبة الصادرات والحصة السوقية: اعتمد بعض الاقتصاديين على تقنيات تقيس نسبة صادرات الدول والعائدة لقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية، حيث أنه إذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبياً أو متزايدة في تشكيلة صادراتها، فهذا سيسمح بوجود تحسن في المزايا النسبية في القطاعات التي يكون مستوى الأجور فيها مرتفع مما يدل على أن الإنتاجية تزيد في قطاع النشاط المنتجة للسلع القابلة للتصدير وذات القيمة المضافة

[1] : علي توفيق الصادق، المرجع السابق، ص: 49.

[2]: يوسف سعداوي، ***القدرات التنافسية ومؤشراته***، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، المقام بتاريخ: 8و9 مارس 2005، ص: 131.

[3]: محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص:21.

المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم بالفروع الأخرى[1]. كما أن اكتساب حصة سوقية كبيرة في السوق الصاعدة تتيح فرصاً أكبر للدول من أجل تحقيق وتعزيز تنافسيتها، في حين تراجع الحصة أو ثباتها في هذه الأسواق يشير إلى فقدان الفرص وبالتالي تهديد لتنافسيتها.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن المؤشرات البسيطة سالفة الذكر لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها لقياس القدرة التنافسية خاصة على مستوى الدول، نتيجة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية والأحداث، الأمر الذي يستوجب توسيع دائرة ومجالات التنافسية وضرورة إضافة مؤشرات جديدة تغطي مختلف جوانبها نظراً لتعقد المفهوم وتوسعه في الوقت نفسه وتحيينه في كل مرة من جهة، ومن جهة أخرى لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية والصناعات والتقدم التقني والفني ودرجة التكامل والاندماج الحاصل في العالم، فضلا على تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتنوع أساليب الإنتاج والتسويق والتوزيع التي تمارسها لخلق القدرات التنافسية وتعزيزها، الأمر الذي يوحي بضرورة توفر مؤشرات أكثر شمولاً وتوسعاً لتغطي كافة هذه الجوانب.

المطلب الثاني: تقارير التنافسية الدولية والعربية

يتناول هذا الجزء استعراض لأهم المساهمات والتقارير الصادرة عن بعض الهيئات الدولية المعروفة والمهتمة بموضوع التنافسية على المستوى الدولي والقاري، والتي تعرف بإسم المؤشرات المركبة، حيث نذكر من بينها:

الفرع الأول: تقرير التنافسية العالمي (WEF)

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) الذي يتخذ من سويسرا مقراً له والذي كان من قبل عام 1996 شريكاً مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في اعداد تقرير التنافسية السنوي منذ حوالي عام 1979، حيث يوفر هذا الأخير تقييماً شاملا حول تنافسية الدول عن ما يزيد عن 140 دولة والتي تشكل 98% من الناتج الإجمالي العالمي[2]. كما يستعمل هذا التقرير كأداة توجيه للسياسات الاقتصادية للدول على المستوى الكلي والجزئي، نظراً لما يقدمه لها من تشخيص حول معوقات النمو فيها خاصة الجوانب المتعلقة بقطاع الأعمال ونشاط الشركات متعددة الجنسيات وكيفيات تطوير استراتيجياتها واستثماراتها عبر العالم.

كما يقدم المنتدى الاقتصادي أرضية معرفية للباحثين في تحليل بيئة الأعمال على مستوى بلدانها ودولياً، حيث تعزز تقرير التنافسية منذ عام 2006 – تقرير التنافسية العالمية 2006–2007– بمؤشرين رئيسيين هما: مؤشر النمو للتنافسية العالمية ومؤشر الأعمال، أين صار يتكون من اثني عشر (12) مؤشراً رئيسياً[3]التي تتوزع إلى حوالي 113 معيار تكون 34 منها مؤشرات إحصائية معروفة و79 معيار عبارة عن إجابات من التحقيقات الاستقصائية للمسح الميداني، حيث نجد مثلا أنه

[1] : محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص:21.

[2] : World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2006- 2007**, http//:www.weforum.org.

[3] : Ibid

في سنة 2011 تم اختيار عينة تتكون حوالي من 15000 إطار ومسير مؤسسة لـ 142 دولة لاستجوابهم من قبل المنتدى[1] عن طريق خبرائه بحيث تغطي هذه المؤشرات أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر على تنافسية الدول.

كما أن المؤشرات الأساسية لتقرير التنافسية العالمية تنقسم بدورها إلى ثلاثة (03) مجموعات أساسية وهي: المتطلبات الأساسية، مصادر الكفاءة، مصادر الإبداع والتطور، والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 7: مكونات مؤشر التنافسية العالمية (Competitiveness Global Index)

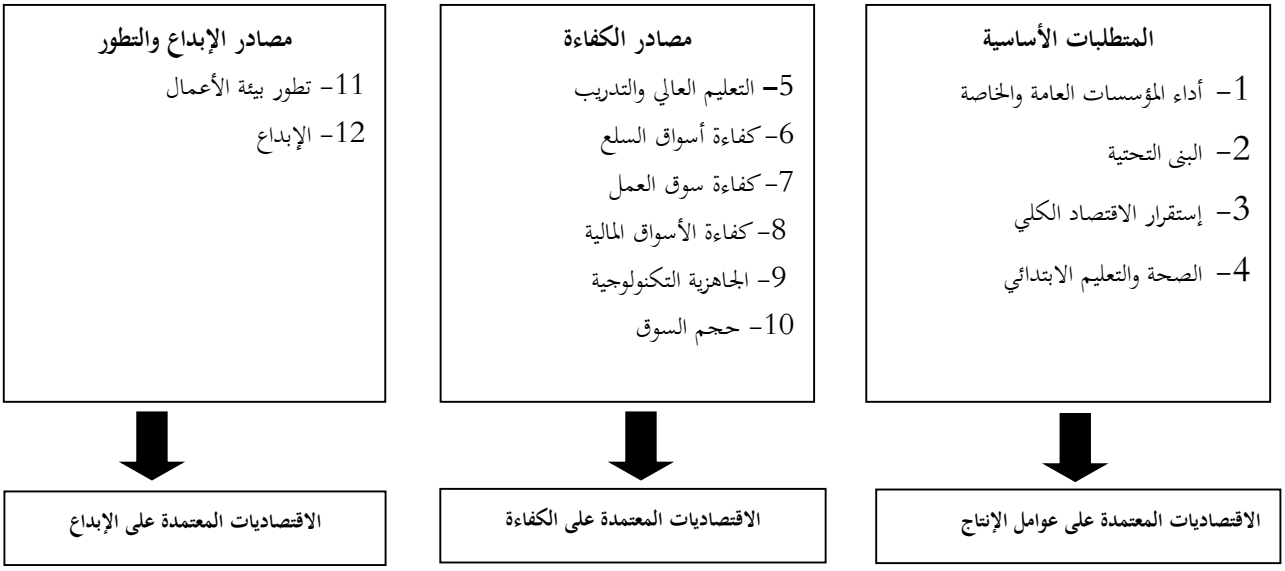

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Klans Shwab & Xavier – i- Martin, The global Competitiveness Report 2015-2016, p :6.

جدير بالذكر أيضا؛ إلى أن المنتدى الاقتصادي من خلال خبرائه يعتمد في إعداده لتقارير التنافسية العالمية على نوعين من البيانات وهي البيانات الرقمية، البيانات المسحية.

1- البيانات الرقمية (Hard Data):التي تشكل ثلث (3/1) قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي ويتم الحصول عليها من مصادر وجهات متنوعة على المستوى المحلي أو الدولي مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات الرسمية على مستوى الدول.

2- البيانات المسحية (Survey Data): التي تمثل حوالي ثلثي (3/2) قيمة المؤشر والتي تنطلق من تجميع معلومات ذات قيمة عالية من مختلف الأعوان الاقتصاديين(رجال الأعمال، مدراء، خبراء ...) في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث توفر هذه البيانات قاعدة ومصدر هام لمعرفة واقع وتحركات النمو الاقتصادي للدول، فضلا على تسليط الضوء على واقع وبيئة الأعمال في هذه الدول ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي عبر إجراء مقارنات فيما بينها. إضافة إلى كل هذا فإن

1 Seddi Ali, thèse de doctorat, **compétitivité économique : quel potentiel pou l'Algérie**, département sciences commerciales, Université Ibn khaldoune, Tiaret 2011-2012, p : 49.

المنتدى الاقتصادي العالمي يصنف الدول المدرجة في تقاريره التي يعدها حسب مراحل تطور اقتصادياتها، حيث يقسمها إلى ثلاثة مراحل أساسية ومرحلتين انتقاليتين على النحو التالي[1]:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج (Factor Driven)؛ هي كل الدول التي لازالت تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، اليد العاملة الرخيصة، الموقع الجغرافي، المنافسة السعرية، مناخ الأعمال المناسب مثل الهند، نيجيريا.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة (Efficiency– Driven)؛ هي تلك الدول التي صارت تعتمد على الكفاءة والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة ورفع جودة إنتاجها مثل البرازيل تركيا، تونس، الصين.
- **المرحلة الثالثة:** الدول المعتمدة على الابتكار (Innovation– Driven)؛ هي تلك الدول التي استطاعت الوصول إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي و يعتبر الإبداع والابتكار محرك أساسي للنمو فيها مثل اليابان، ألمانيا.

جدير بالذكر؛ أن المراحل سالفة الذكر يتخللها مرحلتين انتقاليتين الأولى تكون بين المرحلة الأولى والثانية، أما المرحلة الانتقالية الثانية فتكون بين المرحلة الثانية والثالثة، حيث يؤخذ فيهما بعين الاعتبار مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط حصة صادرات المواد الأولية من إجمالي الصادرات، كما تتوزع الدول فيها على النحو التالي.

الجدول 2: إدراج الدول ضمن مراحل النمو الاقتصادي حسب حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مراحل النمو الاقتصادي		حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita)(US dollar)
المرحلة الأولى	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج	أقل من 2000
المرحلة الانتقالية الأولى		3000–2000
المرحلة الثانية	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة	9000–3000
المرحلة الانتقالية الثانية		17000–9000
المرحلة الثالثة	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الإبداع	أكبر من 17000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Klans Shwab, The Global Competitiveness Report 2010-2011, p :10 . http//:www.weforum.org.

[1] : Klans Shwab, **The Global Competitiveness Report 2010-2011**, p : 9-11. http//:www.weforum.org.

من جهة أخرى فإن المؤشرات الأساسية هي الأخرى تتوزع بحسب مرحلة النمو الاقتصادي للدول أين يتم إعطائها أوزان، حيث كلما تغيرت وضعية البلد في مراحل النمو الاقتصادي تبدأ شروط التعامل معه حسب هذه الأوزان تزداد قساوة وشدة في حساب مؤشر التنافسية الإجمالي، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 3: أوزان المؤشرات الرئيسية ضمن مراحل النمو

الوزن	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج (%)	**المرحلة الانتقالية الأولى**	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة (%)	**المرحلة الانتقالية الثانية**	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الإبداع (%)
المتطلبات الأساسية	%60	60-40	%40	40-20	%20
مصادر الكفاءة	%35	40-35	%50	50	%50
مصادر الابتكار	%5	10-5	%10	30-10	%30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Klans Shwab, The Global Competitiveness Report 2015-2016 , p :10. http//:www.weforum.org.

أما بالنسبة لحصة المواد الأولية من إجمالي الصادرات فإنه بمجرد تطبيق المعيار الأول المتعلق بمتوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه ينظر إلى معيار حصة الصادرات من السلع الأولية من إجمالي الصادرات لمدة خمسة سنوات، حي إذا بلغت أكثر من 70% من إجمالي الصادرات فإن البلد يدرج ضمن المرحلة الأولى الانتقالية حتى ولو كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي توجد ضمن خانة مرحلة أخرى من النمو، فدولة قطر مثلا في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010–2011 بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 70000 دولار أمريكي، أي أنها حسب هذا المعيار تدرج ضمن خانة الدول في المرحلة الثالثة، لكن نظراً لان معظم صادراتها من السلع الأولية فإنه تم إدراجها ضمن خانة الدول في المرحلة الانتقالية الأولى[1].

الفرع الثاني: مساهمة المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

منذ بداية إصدار ما يعرف الحولية العالمية للتنافسية (World Competitiveness Yearbook) والتي يرمز لها إختصارا (WCY) من قبل المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سنة 1989 والذي وضع جملة من المؤشرات للتنافسية الدولية لتصنيف وتحليل الدول حسب قدرتها على إنشاء وتوفير بيئة تسمح للمؤسسات بأن تصبح تنافسية، الأمر الذي يجعل من الدول في الحقيقة تسعى لتوفير مناخ على المستوى الكلي يحفز تنافسية المؤسسات من خلال توفير البنى التحتية والهيئات والسياسات الكفؤة[2]. جدير بالذكر أن حوالي أكثر من 300 معيار تم اختيارها من أجل بناء مؤشر مرجعي للأبحاث الاقتصادية بالاعتماد على المصادر المحلية والدولية وإقليمية، وكذلك حسب توصيات المنظومة المالية والهيئات الحكومية،

[1] : Klans Shwab, **The Global Competitiveness Report 2010-2011**, op cit, p : 11.

[2] : Raphael Chiappini, ***Comment mesurer la compétitivité structurelle des pays ? L'apport d'un indicateur global de compétitivité : le world competitiveness yearbook***, Séminaire de la recherche du Lare-efi, Université Bordeaux 6, France, 1 /06/2011, p : 7.

حيث أن طريقة تشكيل (WCY) تنشأ من تقسيم المناخ الاقتصادي الوطني إلى أربعة عوامل أساسية للتنافسية وهي: الأداء الاقتصادي، الفعالية الحكومية فعالية الأعمال، البنى التحتية. كما يتم تقسيم كل عامل أساسي منها إلى 05 عوامل ثانوية والتي تمثل مختلف الجهات والمظاهر للتنافسية، حيث يخص (WCY) في ذلك حوالي 200 معيار ثانوي والذين هم الآخرين ينقسمون إلى أصناف تعرف التنافسية بشكل أكثر وضوح وتكون فيها هذه المعايير الثانوية لا تحتوي على نفس عدد المعايير، ولكل واحد استقلالية في عدد المعايير التي يحتويها بشرط التقارب من ناحية الأوزان عند القيام بإعداد النتيجة النهائية في حدود: 5% (20*5= 100)[1].

كما أنه في سنة 2011 تواجد حوالي 55 دولة تم تصنيفها حسب تحليل لأكثر من 300 معيار بناءاً على تحقيق شمل لآراء صانعي القرار في المؤسسات وكذلك حسب أصل هذه المعايير التي تكون في بعض الحالات كمية ونوعية.

من جهة أخرى؛ فإن بعض الإحصائيات المجمعة تكون من قبل الهيئات التابعة للمنتجين (الخواص أو العام)، بينما البعض الآخر فهو مستمد من الدراسات الاستقصائية المقام من طرف (IMD) عبر مختلف أعضائه وشبكاته الذين بلغوا إلى حدود 57 شريك في سنة 2011 – إلى حدود سنة 1997 كان هناك مشاركين من المنتدى الاقتصادي العالمي – لإعداد المؤشر الموجه والذي يطلق عليه إسم " التنافسية الشاملة العالمية" والذي يتم حسابه مثل متوسط الترتيب المحقق لكل دولة حسب كل مؤشر، حيث أن تقريره الذي يقدمه المعهد كل سنة يقود العالم إلى نقاشات وطنية منتظرة حول تنافسية البلد، سعيا منه لتثبيت طرق الحساب المستعملة في إعداد المؤشر الموجز[2].

جدير بالذكر أيضا؛ أنه حوالي أكثر من 300 معيار المعتمدة في التقييم من قبل (WCY) تضم توكيلات الإبداع المختبرة تقليدياً في النماذج التجريبية الموضوعة من قبل الدول، إضافة إلى نفقات البحث والتطوير البحوث العلمية والمقالات وعدد جوائز نوبل المحققة ابتداءاً من سنة 1950 والربط بالانترنت ونصيب الصادرات في القطاعات عالية التكنولوجية...

في المقابل وعكس هذه التوكيلات فإنه يتم تقييم جوانب أخرى في التنافسية الهيكلية مثل التعليم (عدد المهندسين المؤهلين، النفقات العامة على التعليم ...) وفي الصحة والمناخ (النفقات العامة على الصحة، الإنبعاثات من غاز ثاني أوكسيد الكربون ...) والاستثمار (الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمارات المحفظة المالية)، إضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالفعالية الحكومية (السياسة الجبائية، مرونة سوق العمل، عدد إنشاء المؤسسات...)[3].

في الأخير؛ نشير إلى أن مؤشر المعتمد في (WCY) يتكون من 245 معيار منها 135 معيار تأتي من البيانات الكمية (الهيئات الإقليمية والدولية وشبكات شركاء IMD) و110 معيار تأتي من البيانات النوعية المستخرجة من التحقيقات للآراء (دراسات إستقصائية) من أجل حساب النتائج النهائية لكل بلد في تاريخ معين فان المعهد (IMD) يقوم بأخذ

[1] : Ibid.

[2] : Hatem Fabrice, **Les indicateurs comparatifs de compétitivité et d'attractivité :une rapide revue littérature**, L'agence Française pour les investissements internationaux (AFII) , p :2..بتصرف

[3] : Raphael Chiappini ; op, cit , p : 7.

متوسط نتائج العوالم الأربعة الأساسية ويحول هذه النتيجة إلى مؤشر أين يكون البلد أحسن تصنيفاً يحصل على قيمة 100[1]. الأمر الذي يمكن توضيحه من خلا الجدول الموالي.

الجدول 4: مكونات مؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية (WCY)

الأداء الاقتصادي (83 معيار)	الفعالية الحكومية (77 معيار)	فعالية الأعمال (69 معيار)	البنى التحتية (94 معيار)
الاقتصاد المحلي	المالية العامة	الإنتاجية	القاعدة التكنولوجية
التجارة الدولية	سياسة الموازنة	سوق العمل	والعلمية
الاستثمار الدولي	الإطار المؤسساتي	الجوانب المالية	الصحة /البيئة
التشغيل	القوانين التي تحكم المؤسسات	ممارسات الإدارة	التعليم
السعر	الإطار الاجتماعي	العادات والقيم	

Source : Nicolas Phillipas, Compétitivité : Classement internationaux, SPE Economie, PME, Classe moyennes & Energie, Carrefour de L'économie, 9 éme année , Bruxelles, 11.10.2005 , p : 7.

هذه الإحصائيات التي يتم تجميعها يطلق عليها إسم البيانات الخام والتي تضم 129 معيار تستعمل في تحديد الترتيب الكلي و 82 معيار تشكل مصادر معلومات قاعدية لكن لا تستعمل في تحديد الترتيب، حيث أن 122 معيار المتبقية التي يتم الحصول عليها من خلال التحقيقات السنوية للمدراء والمسيرين للمؤسسات في العموم يتم الإشارة إليها على المستوى الدولي في (WCY) على أساس أنها بيانات تحقيقية. أما فيما يخص 129 معيار الخام والتي تدخل بثلثي (3/2) في تحديد الترتيب النهائي، ويبقى ثلث (3/1) تدخل فيه 112 معيار التي تأتي في قاعدة التحقيقات السنوية[2].

جدير بالذكر أيضا؛ أن المعهد الدولي للتنمية الإدارية وضع نموذج مزج فيه بين محددات القدرة التنافسية والمؤشرات (عوامل) التي تقاس بها هذه الأخيرة ضمن إطار أطلق عليه إسم مكعب التنافسية – راجع الملحق رقم (1)– في إشارة إلى أن العوامل الأساسية المتعلقة بقياس التنافسية الدولية تتأثر هي الأخرى بالمحددات والعوامل المؤثرة لهذه الأخيرة –سبقت الإشارة إلى المحددات سابقا–

الفرع الثالث: مساهمة المعهد العربي للتخطيط

سعى تقرير التنافسية الصادر على المعهد العربي للتخطيط[3] إلى بلورة مفهوم محدد يركز أساساً على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية، كما يكفل تقييم قدرة البلدان العربية على التنافس

[1] : Ibid.

[2] : Nicolas Phillipas, **Compétitivité : Classement internationaux**, op.cit. , p : 7.

[3]: **المعهد العربي للتخطيط**: مؤسسة عربية إقليمية غير ربحية مقرها دولة الكويت تأسست عام 1980 تعنى بدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال تنمية الكوادر الوطنية وانجاز الاستثمارات والبحوث العلمية والتطبيقية والدعم المؤسسي ودعم اتخاذ القرار وكذلك عقد اللقاءات العلمية والنشر، تضم حوالي 20 دولة. كما تولي بمهمة البحث في موضوع تنافسية الدول العربية وتقييمها واقتراح الاستراتيجيات والأساليب المناسبة لدعمها والرفع منها ، حيث يقوم بمبادرة إصدار تقرير دوري عن الوضع التنافسي في الدول العربية. لمزيد من المعلومات راجع: http://www.arab-api.org/ar/aboutus.ospx

في الأسواق الدولية وصولاً لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والرفاه بدخل فردي مطرد في الارتفاع وضمن إطار البيئة العالمية المعاصرة.[1]

كما أن المعهد وفي إطار سعيه لقياس القدرات التنافسية العربية ووضع المؤشرات التي تقيم هذه القدرات المختلفة من مختلف جوانبها ووفق العديد من التوجهات النظرية والعلمية في مجال التنافسية، وذلك بالقدر الذي يسمح فيه توافر البيانات لبناء مؤشر التنافسية العربية، حيث قسم التقرير عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسين[2]:

1- العوامل الظرفية: المعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية.

2- العوامل المستديمة: المعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكامنة.

الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 8: شكل مختصر لمؤشر التنافسية الإجمالي

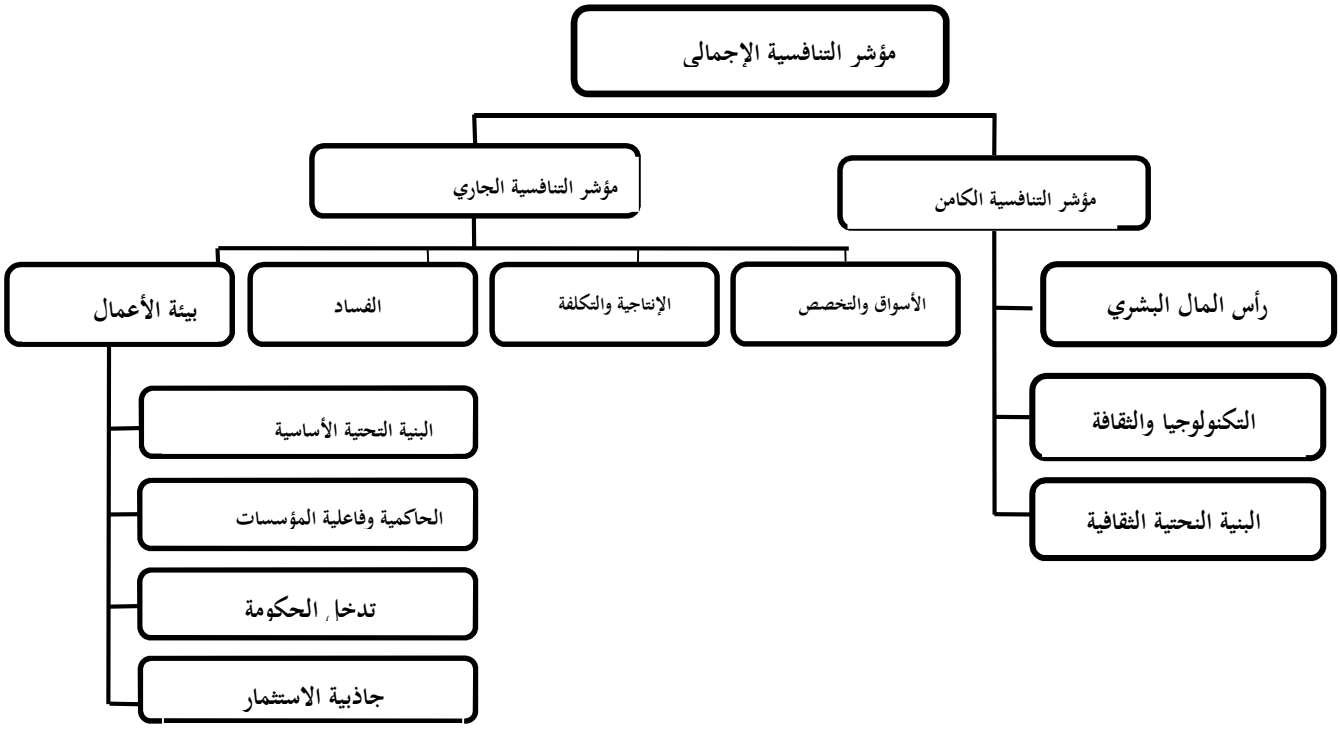

المصدر: تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:229.

جدير بالذكر؛ أن مؤشر التنافسية العربية هو مؤشر مركب يعتمد كلياً على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية، ولم تدرج فيه البيانات المسحية للرأي المستخلصة من تطلعات رجال الأعمال وصانعي القرار يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي التي طورت بها المؤشرات –سالفة الذكر (WEF ,IMD)– حيث أن مسألة اختيار المؤشرات تحددت من خلال اختيار أولا المؤشرات التي تسمح بإدراج أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية، وثانيا الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي

[1]: **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، المرجع السابق، ص:26.

[2]: **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، المرجع السابق، ص:2.

وجهت إلى التقارير الدولية سالفة الذكر. أما فيما يخص الأوزان فقد اتبعت طريقة ترجيح تعطي أوزاناً للمؤشرات الأساسية والفرعية بالتناسب مع درجة توفر البيانات[1]. كما تجدر الإشارة إلى انه لتطوير هذا المؤشر تم الاعتماد على طريقة دلفي والذي ينقسم من خلاله مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسين وهما التنافسية الجارية والكامنة، وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية يستخدم فيها المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر عوض عملية جمعها لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوفرة على متوسط الفترة 1990-2000[2].

يهدف مؤشر التنافسية الجارية إلى قياس وتقييم ورفع أداء الدول دول المنطقة العربية في المدى القصير وذلك بتحليل ودراسة المكونات والعوامل التي تؤثر على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك على العوامل المؤثرة على زيادة حصتها السوقية الدولية وبالتالي مجال تنافسيتها عالمياً، حيث ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات أساسية وهي: الأداء الاقتصادي الكلي، بيئة الأعمال والجاذبية، الأسواق والتخصص، الإنتاجية والتكلفة. وكذلك لمؤشرات فرعية وهي: حاكمية وفاعلية المؤسسات، جاذبية الاستثمار، تدخل الحكومات.

أما فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة فهو يعكس قدرة الاقتصاد على استدامة تنافسيته وذلك على اعتبار أن التنافسية الجارية لا تكفي لوحدها دون الاهتمام أكثر بالجانب المعرفي الذي يعتبر عنصراً محركاً للنمو واستمراره، حيث يقيس قدرات الدول العلمية والتقانية إضافة إلى البنى التحتية المعرفية والتقانية، والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مؤشرات وهي: الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، رأس المال البشري، البنية التحتية.

كما اعتمد هذا التقرير في قياسه لتنافسية الدول العربية سنة 2003، إختيار عينة متكونة من ثلاث دول وهي: تركيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية كدول مقارنة مع اعتماد كوريا بمنزلة مرجع تقاس به تنافسية الدول العربية نتيجة لتفوقها في كل مجالات التنافسية ومكوناته، حيث تم احتساب المؤشر لستة عشرة (16) دولة تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات المدرجة وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، قطر السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

المطلب الثالث: أركان وإستراتيجيات وسياسات تعزيز التنافسية

يهتم هذا الجزء بتوضيح ذلك الدور الذي تقوم به الحكومات والدول عبر السياسات والبرامج والاستراتيجيات اللازمة لتدعيم تنافسية مؤسساتها وإقتصادياتها المحلية، حيث يعتبر تدخلها في كثير من الأحيان أمراً صحياً وضرورياً لتحقيق وتعزيز القدرات التنافسية.

الفرع الأول: دور الحكومات والدول في دعم التنافسية

إنطلاقا من تعاريف التنافسية على المستوى الكلي- سالفة الذكر- والتي ركزت على إبراز دور الدول عبر هيئات وقنوات رسمية لدعم عمليات إنتاج سلع وخدمات تنافسية في الأسواق العالمية وكذا في تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها

[1]: **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، المرجع السابق، ص:26-27.

[2]: **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، المرجع السابق، ص: 229-230.

يظهر مدى وجود الترابط الوثيق والعميق بين التنافسية ومساهمة الدولة في تحقيقها ونجاحها، من خلال تشجيع أنشطة الاقتصاد على توليد وفرات ايجابية وتحويل أرباح وتحويلها من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، حيث يبرز دورها من خلال إنشاء ودعم البنية التحتية الضرورية للقطاعات الاقتصادية وتأمين بيئة أعمال ملائمة عبر تبنيها سياسات إقتصادية تدعم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية، وبذلك تتمثل هذه السياسات في[1]:

- السياسات المالية والنقدية؛
- سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري؛
- سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية؛
- السياسات التصديرية؛
- سياسات تنمية المهارات البشرية؛
- السياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية؛
- أساليب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة؛
- سياسات تحديث البنية الأساسية المادية؛
- تحديث الجهاز الإداري الحكومي؛
- سياسات نشر وتداول المعلومات.

حيث تتنافس الدول فيما بينها على توفير بيئة الأعمال المواتية من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة لقدراتها لتنافسية والتي تمكنها من بلوغ معدلات نمو إقتصادي مطردة.

من جهته أوضح الاقتصادي ميكاييل بورتر في ماسيته المشهورة وحديثه على محددات التنافسية والدور الذي تقوم به الدول في تدعيمها، من خلال تقديم منهج يتضمن محددات التنافسية في مجال الصناعة، حيث قسمها إلى جزئين: جزء يتعلق بالخصوصيات الداخلية للدولة وتكون فيه إما محفز أو معوق لنجاح في التنافسية الدولية، وجزء آخر يصعب التحكم فيه أطلق عليه ما يسمى بالمحددات الأساسية (ظروف عوامل الإنتاج، ظروف الطلب، ...)[2] التي تعمل ضمن إطار نظام ديناميكي متكامل ومتفاعل مع بعضه البعض، من أجل السماح للدولة من تحقيق مزايا تنافسية ديناميكية ومطردة وتنجح صناعتها عالمياً. في المقابل وفي حالة غياب أحد المحددات أو عرقلته لاستمرارية هذه المزايا سيحدث العكس تماماً أين تتدهور وتتآكل قدرتها التنافسية خاصة إذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج المتعلقة بالقطاع الصناعي.

[1]: طارق نوير، المرجع السابق.

[2]: للمزيد من المعلومات راجع : M.Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations,** Inter Edition, Paris, 1993

على ضوء ما سبق توصل الباحث إلى حقيقة مفادها أن للدولة دوراً بارزاً في توفير وضمان المناخ الملائم الذي يدعم ويعزز التنافسية بالشكل الذي يسمح لمختلف المؤسسات العامة والخاصة منها على تحسين مستويات الأداء ومن ثم ترقية البيئة الاقتصادية الكلية عبر وضع سياسة إقتصادية ومالية ونقدية كفؤة وفعالة للسيطرة على معدلات التضخم وتوفير مصادر التمويل الداخلي والخارجي، وكذلك وضع معدلات ضريبية وجمركية مشجعة مقارنة بغيرها من الدول، إضافة إلى السعي التحرير النسبي لأسواق رأس المال والعمل والسلع بالشكل الذي يتناسب مع التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية من أجل زيادة كفائتها الاقتصادية واجتناب الآثار السلبية على المجتمع.

كما يتوجب على الدول أيضا تشجيع عمليات الاستثمار المحلي وتوفير بيئة العمل المناسبة لنموه وتطوره، فضلا عن فتح المجال لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بإعتبارها مصدر إضافي آخر للقيمة المضافة ونقل للتكنولوجيا والمعرفة والخبرات وتوطينها، بشرط زيادة الاستثمار في تأهيل وتطوير العنصر البشري لمواكبة التطورات الحاصلة في سوق العمل الدولي من أجل زيادة كفاءته المهنية وتسهيل عملية الاندماج في إقتصاد المعرفة عبر تحسين الخدمات الحكومية المتعلقة بالتعليم والتدريب والصحة.

من جهة أخرى؛ وفي إطار نفس السياق فإنه من الضروري على الحكومات في إطار سعيها للتكيف مع معطيات العولمة الاقتصادية والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية خاصة العربية منها، هو زيادة نصيب المخصصات الموجهة لتشجيع البحث العلمي من الناتج المحلي الخام، بشكل دائم ومستمر بإعتباره ضامن لتحقيق التنمية الشاملة والاستفادة من مخرجاته في تحسين وتعزيز القدرات التنافسية، وذلك بالاهتمام أكثر بالمعرفة وتفعيل دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في السياسات العامة للحكومة لتفعيل مؤسساتها وتحسين جودة خدماتها، بالشكل الذي يسمح لها بالانتقال من مرحلة استيراد التكنولوجيا إلى مرحلة توليدها وتوطينها عبر تعزيز ودعم أنشطة الابتكار والإبداع وزيادة حصتها من الصادرات عالية التكنولوجيا والتقانة الأمر الذي يسمح لها بالاندماج ضمن سلسلة الإنتاج العالمي بشكل ايجابي.

الفرع الثاني: أركان بناء التنافسية

ترتبط القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي الجديد والمرتكز على المعرفة والبحث والتطوير والابتكار والتطوير التكنولوجي، وكذلك التحسين المستمر في المنتجات وضرورة توفر قاعدة بشرية تتمتع بالرقي وتعدد المهارات، فضلا على إكتسابها لإمكانيات فنية وتقنية وتكنولوجية ضرورية لبناء مؤسسة أو قطاع أو بلد تنافسي، وهو الأمر الذي يتوجب توفر جملة من الأركان الأساسية وهي[1]:

أولا– الركن الأول: المحافظة على بيئة إقتصادية كلية مستقرة، حيث تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول تنمية الصناعة في الدول النامية ومنها العربية على أنه توجد حاجة ماسة إلى خلق بيئة داعمة للاستثمار الخاص وكذلك لتأسيس المؤسسات ونموها، الأمر الذي يوجب على الحكومات الإسراع في إزالة أوجه الخلل الذي تعرفه أسواقها وتعالج إخفاقات السوق في

[1] : حسين عبد المطلب الأسرج، ***تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل إقتصاد المعرفة***، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد: 45، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء، 2009، الكويت، ص ص: 67-70.

الاقتصاد بوجه عام، فضلا على توفير العدالة في التعامل بين مختلف الأطراف نظراً لتأثر الاستثمار بشكل رئيسي بما يسمى بمناخ الاستثمار، الذي يرتبط بمجالات وتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي في سنة 2005، والذي أكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومات في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، حيث أشار إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف المؤسسات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما خلص التقرير إلى أنه لتحسين ووضوح معلومية السياسات وحده قد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%.

ثانيا– الركن الثاني: التكامل الوثيق بين السياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية، فمن أجل تجسيد هذا الترابط يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وإنعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة وبين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، الأمر الذي يجعل من جهود التنمية مفككة وغير مترابطة ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل في القدرة التنافسية للقطاع.

ثالثا– الركن الثالث: تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي،خاصة مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناجم عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، حيث أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل إقتصادي في عالم اليوم، فبدون توفر قوى عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة وأساس قوي من البحث والتطوير والابتكار والتعليم المستمر والروابط القوية بين كل من العلم والتعليم من جهة، والعمل الاقتصادي من جهة أخرى ستظل القدرة التنافسية تتآكل في المدى الطويل.

رابعا– الركن الرابع: الاهتمام بآليات دعم الابتكار، فحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عموماً والعربية على وجه الخصوص من مواجهة تحديات إقتصاد المعرفة، فلابد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيهما من خلال تعزيز الثقافة الابتكارية وتمويل أنشطة البحث والتطوير، هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات[1].

خامسا– الركن الخامس: تنمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل إقتصاد المعرفة وذلك من خلال إنشاء جسور أو هيئات تنسيق إقليمية تعنى بتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الهيئات والوزارات المعنية بتكنولوجيا المعلومات الوطنية وحتى في مراحل لاحقة تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

على ضوء ما سبق توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن عمليات الاستثمار في العنصر البشري أصبحت ضرورة ملحة للدول النامية عموماً والعربية خاصة على غرار الجزائر بإعتبارها مفتاح نجاح أساسي يضمن لها تحقيق وتعزيز قدراتها التنافسية في الأجل الطويل، وذلك من خلال تحويل وجهة نظام التعليمي والتدريب فيها من الاقتصار لقيامه بالوظيفة الاقتصادية المباشرة إلى القيام بدور أساسي ومؤثر في تطوير جوهر نظام القيم التي تحكم المجتمع وتوجيهها نحو تشجيع المبادرات الفردية وعنصري الابتكار والإبداع وزرع ثقافتهما في أوساط أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم، وذلك من خلال

[1] : حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص ص: 67-70.

التركيز أكثر على إكتساب المهارات التي تختلف عن تلك السائدة حاليًا في هذه الاقتصاديات، إضافة إلى إقامة مراكز تعنى بتوفير التعليم المستمر والابتكار والإبداع نظراً لأن القدرة التنافسية في الوقت الحالي لا تتحقق إلا من خلال وجود إستثمارات ضخمة وحقيقية في هكذا أصول وموارد وتثمين الجهود الخاصة بإصلاح منظومة التعليم والتدريب في هذه الدول من أجل ضمان تضييق الفجوة العلمية والمعرفية بينها وبين الدول الأخرى، خاصة المتقدمة منها واندماجها ضمن سلسلة الإنتاج العالمي المرتكزة على الأنشطة ذات الكثافة المعرفية والفنية ومن ثم إمكانية تعزيز تنافسيتها قارياً ودولياً.

الفرع الثالث: إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية

في سبيل سعي كثير من الدول النامية والعربية خاصة لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية والوصول بمجتمعاتها إلى مستويات من التطور الاقتصادي والاجتماعي المطرد يضمن لهم الرفاه والتحسن في مستويات الدخول والمعيشة ضرورة إتباع جملة من الاستراتيجيات والآليات نذكر من بينها:

أولا– إستراتيجية الابتكار والإبداع: ينتج عن توفر مراكز ومؤسسات البحوث العلمية والتطبيقية التي تولد وتدعم أنشطة الابتكار والإبداع ومن ثم خلق المعرفة التي تحتاجها مجتمعاتها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تلبية احتياجات السوق الدولي، حيث تتدخل الحكومات بتوفير الأنظمة والقوانين المشجعة لذلك، أين يتجسد أهم مصدر للمعرفة والابتكار في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير، بالرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة يعتبر نشاط محاط بالمخاطر التي لا تستطيع تبريرها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى في الدول المتقدمة، الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن مصادر أخرى للمعرفة والاستفادة منها والتي تتطلب توفر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري وقوة عاملة ماهرة إلى جانب وجود قوي للعلماء والمهندسين[1].

ثانيا– إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات: توحي المؤشرات الراهنة أن الاقتصاد العالمي انه متجه بشكل متسارع نحو التكامل نتيجة الانفتاح والعولمة الاقتصادية، الأمر الذي سيجعل من المنافسة تزداد إزدحاماً وشدة والتركيز على الجوانب المبنية على أساس المعلومات والمعرفة، ومن هنا تأتي الحاجة أكثر لتعليم وتدريب عنصر بشري مبدع وتزويده بمهارات تسهل عليه التكيف مع الكم الهائل من المعلومات وكيفية معالجتها، إضافة إلى التركيز على تنمية قدراته على استخدام التقنيات الحديثة مثل الحواسيب والهواتف الذكية، فضلا على تمتعها بدرجة عالية من الخبرة والمرونة للتعامل مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في خفض التكاليف ومعالجة البيانات ومساعدتها في التقليل من تأثيرات وفرات الحجم والاستثمارات الضخمة في مجال تصميم المنتجات والتسويق والاتصالات وغيرها التي تحد من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدير بالذكر؛ أن التقدم الصناعي السريع في مجال الصناعات الالكترونية والحواسيب والاتصالات أحدث تغيراً في بنية الأعمال والصناعات والعلاقات الاقتصادية وشروط التنافس بين الدول، حيث انخفض الطلب على العمالة غير المؤهلة في مجالات الصناعة المختلفة، الأمر الذي ساهم في انخفاض القدرة التنافسية للدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على

[1] : حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص: 64.

العمالة الرخيصة غير المدربة. من جهة أخرى يعتبر الإبداع التكنولوجي أحد أهم الأركان لبناء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات،كونه يمنحها مزايا تنافسية طويلة الأمد ويمكنها من توفير منتجات جديدة بشكل مستمر وبجودة عالية وبتكاليف منخفضة فضلا على إمكانية تسليمها في الآجال المناسبة[1].

في نفس السياق فإن الإبداع التكنولوجي يدعم المؤسسة في تطوير وسائل وآليات إنتاج تتسم بالمرونة والجودة وكذلك التنويع في الإنتاج وتطوير خطوطه، فضلا على تطوير وسائل التوزيع وإمكانية الوصول إلى المستهلكين بشكل مستمر عبر ضمان تسهيل المعاملات الاقتصادية المتعلقة بالبيع والشراء وتبادل المعلومات وتكامل الخدمات عبر شبكة الانترنت[2].

ثالثا– إستراتيجية البحث والتطوير: تركز الكثير من الدول المتقدمة على تعزيز هذه الإستراتيجية وزيادة الاهتمام بها عبر توفير الدعم المادي المناسب لها وتوفير الحوافز المختلفة لها بزيادة التمويل للبحث والتطوير في ميزانياتها العامة سنوياً وتسهيل القروض والمنح والمشاركة في تغطية تكاليفها، حيث نجد أن جزءاً معتبراً من ميزانياتها يتجه نحو المؤسسات التي تعمل في الأنشطة التي تمكن من تحقيق المزايا التنافسية، فضلا على مشاركتها في تغطية تكاليف البحث ووضع منظومة تحفيزات ضريبية لأنشطة البحث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من جهة أخرى؛ تتدخل الحكومات بتقديم المساعدات الفنية والمالية عبر جهات داعمة والقيام بحملة توعية تستهدف جميع مؤسسات القطاع الخاص حول دور وأهمية البحث والتطوير لتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال التعاون مع المؤسسات الأكاديمية في برامج التدريب مشترك في مرحلتي الدراسات الجامعية والدراسات العليا، هذا وتعمل أيضا على تعزيز كفاءة المؤسسات البحثية والتعليمية ورفع قدراتها التنافسية، من خلال توزيع المشاريع البحثية الحكومية حسب معايير المنافسة بدلاً من توزيعها على مؤسسات محدودة ومحددة مسبقاً، إضافة إلى توطيد جسور التعاون الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية.

رابعا– إستراتيجية الاستثمار في رأس المال الفكري: يرجع أسباب اتساع الفجوة بين الدول إلى مدى استغلال تقنيات المعلومات ورأس المال الفكري بفعالية خاصة الدول التي لم تستطيع الربط بين النمو الاقتصادي وعجلة تطور وتنمية الموارد البشرية وذلك على اعتبار أن الدول مثلها مثل المؤسسات هي الأخرى، بحاجة إلى تأصيل وبلورة لاستراتيجيات خاصة بالنمو والمنافسة على بناء رأس المال الفكري نظراً لأن الناس (الفرد أو الإنسان) تعتبر أهم مورد في الاقتصاد المبني على المعرفة والدول التي تزيد من استثماراتها في مجال القوى العاملة عالية الخبرة تحقق نتائج متقدمة وقيم مضافة عالية[3].

خامسا– إستراتيجية التحالف والتعاون: صارت مسألة التعاون بين الدول في المسائل المتعلقة بتعزيز القدرات التنافسية لمنتجاتها ووضع بيئة أعمال تشجع الاستفادة من إقتصاد المعرفة أمراً ضرورياً، ويكون ذلك عبر وضع آليات أو هيئات تضمن التنسيق وتعنى بمهمة تبادل المعلومات والخبرات وتسهل انسياب الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار لضمان التكيف مع التطورات الحاصلة في ظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن العولمة الاقتصادية، إضافة إلى تنمية مشاريع مشتركة وبناء

[1]: حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص:

[2]: قرشي محمد، ***الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية***، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد: 37، 2008، ص: 38.

[3]: مصطفى محمود أبوبكر، **إدارة الموارد البشرية: مدخل تحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 13.

القدرات الابتكارية عن طريق المجمعات الصناعية والتدريب والبحث التطبيقي والمساعدة الفنية ونشر المعلومات وقواعد البيانات وغيرها.

الفرع الرابع: سياسات التنافسية الضرورية للدول العربية

يتناول هذا الجزء استعراض لمجموعة من السياسات التي من شأنها مساعدة الدول العربية على غرار الجزائر على النهوض بتنافسيتها وتعزيزها، والتي يمكن إدراجها على النحو التالي[1]:

أولا– سياسة صناعية واعية: قصد إنشاء صناعة تنافسية فإنه يجب توفر رؤية واضحة في التخصص الصناعي، فضلا على التوجه نحو إنتاج سلع ديناميكية يزيد الطلب عليها وتضمن التأقلم مع تغيرات الطلب العالمي بصفة عامة، إضافة إلى القيام بجهود فعلية لتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل من جهة والدخول في اتفاقيات الشراكة والتوقيع على الاتفاقيات الدولية والانفتاح باعتبارهما عوامل تشجع أكثر على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد على التأقلم والتكيف مع بيئة الأعمال الدولية من جهة أخرى.

جدير بالذكر؛ أن أهم التحديات التي تشهدها كثير من الأقطار في العالم التي تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو اختيار القطاعات أو الصناعات التي من شأنها أن تكون حافزاً لتعظيم الإنتاجية والترابط الخلفي والأمامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

ثانيا– سياسة إختيار الرابحين: ساهمت سياسة دعم الصادرات التي تبنتها دول شرق آسيا دوراً كثيراً في نجاحها واستطاعت من خلالها تحقيق معدلات نمو قياسية، حيث يرجع هذا النجاح إلى سياسة إختيار الرابحين، أي اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي تمكن أن تكون أكثر تنافسية من غيرها والتي تحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد، حيث يجب أن تتميز هذه القطاعات بمرونة الدخل العالية للطلب العالمي وذات قيمة مضافة عالية وتكون غير سهلة التأثر بالمنافسين الذين يتمتعون بأجور أقل ولهم وفرة في المواد الأولية، بشرط عدم إهمالها للصناعات التقليدية التي لها أسواق وتمتلك فيها مزايا نسبية. كما يجب أن تتوفر هذه القطاعات على نسب التعلم متقدمة وإمكانية رفع الإنتاجية وتحقيق تشابك قطاعي عالي مع بقية جوانب الاقتصاد.

ثالثا– برامج تحديث الصناعة: من الضروري إختيار قطاعات محورية جديدة يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية عبر التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية والذي يتمثل في جانبين: التخفيض من تكلفة العمالة وتقليص الوزن الزائد وكذلك إعادة هندسة المشروعات من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج بالشكل الذي يسمح بزيادة الكفاءة والإنتاجية، فضلا على تدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل.

كما أن برامج التحديث تهدف إلى رفع القدرات التنافسية للصناعة على عدة مستويات:

[1]: محمد العصفور، المرجع السابق، ص ص: 9-12.

1- على مستوى المؤسسة: يظهر التحديث في تحسين وتنظيم عمليات الإنتاج والإدارة والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق وإستخدام التكنولوجيا، فضلا على النهوض بالعنصر البشري من خلال برامج التكوين والتدريب الملائمة.

2- على مستوى الصناعات: يتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة، من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المؤسسات ورجال الأعمال، وكذلك تعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة.

3- على المستوى الوطني: توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة عبر وضع قوانين وتعديل التشريعات القائمة فيما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، فضلا على توفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال وتقديم الدعم والمشورة للصناعات. في كل ما يتعلق بالبحث والتطوير، إضافة إلى تقديم التحفيزات الائتمانية بتكاليف منخفضة وكذا تقديم التحفيزات الضريبية وربطهما بمعايير الانجاز خاصة تلك المتعلقة بالابتكار ورفع الإنتاجية وإكتساب حصص في الأسواق الدولية.

رابعا– سياسة تجارية منفتحة: يتشكل الجزء الكبير من الإجراءات التجارية التي تصنعها كثير من الدول العربية عائقاً أمام دعم تنافسية صادراتها بما في ذلك إجراءات التصدير المعقدة والإجراءات الإدارية والمتمثلة في الرقابة الجبائية (الرسوم، الدعم،...) والرقابة التجارية (نظام الحصص، أدوات غير جمركية...) والرقابة النقدية (الرقابة على الصرف)، الأمر الذي يستوجب عليها تحرير التجارة الخارجية من هذه الإجراءات ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية نظراً لقوة تأثيرها على تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية.

من ناحية أخرى فإن هذه السياسات التنظيمية والإجراءات سترفع من تكلفة الإنتاج المحلي وتؤثر بشكل مباشر وسلبي في تنافسية الصادرات، إضافة إلى أن الرقابة الإدارية على سعر الصرف وتعدد أسعاره تعتبر حاجزاً مهماً أمام المصدرين للحصول على العملات الأجنبية لاستيراد الموارد الوسيطة من الخارج، الأمر الذي يجعل من عملية إصلاح النظام الرقابي على الصرف ذا أولوية لدعم القدرة التنافسية.

خامسا– دعم الابتكار وتوطين التقانة: يؤثر التقدم التقني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما يؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقة التكاملية بين التقانة والمورد البشرية، حيث تشير البيانات والإحصائيات لتقارير التنافسية العربية للسنوات 2006، 2009، 2012 لانخفاض نسبة الصادرات العربية ذات التقانة العالية في الأسواق العالمية والذي يعكس مستوى تنافسية المنتجات العربية ومن ثم قدراتها البشرية، الأمر الذي جعل من تقانة المعلومات تطرح تحدياً خاصاً على الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي نظراً للتسارع الشديد في ولوج هذه التقانات إلى مجالات التصميم والإنتاج والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع.

جدير بالذكر؛ أن استخدام التقانة الحديثة سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً تبقى غير كافية لتترجم إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية، عليه فإن القدرة على تكوين تنافسية مستديمة تعتمد على تطوير نظام محلي للبحث

والتطوير والقدرة على إدارته ببناء نظام وطني للبحث والتطوير يعتمد بالدرجة على المهارات العالية المتوفرة محلياً، وهو الأمر الذي يتطلب زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الخام، حيث لا تزيد هذه النسبة عن 1% في أفضل الحالات في الدول العربية.

سادسا– سياسة تقليص الفجوة الرقمية: ساهم التطور السريع في مجال تقانة المعلومات والحاسوب في تعميق الفجوة الرقمية بين الدول العربية، وذلك على اعتبار أن البنية التحتية التقنية باتت ذات أهمية كبيرة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات العربية في النفاذ إلى الأسواق وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل والبحث على الأسواق وتكاليف التسويق والدعاية والإعلان، بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين على الصعيد العالمي.

أمام هذا الوضع فإن الدول العربية على غرار الجزائر مطالبة بإحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية عبر تقليص وإلغاء الأمية الرقمية من خلال توسيع إستخدام الحاسوب الشخصي على مستوى المدارس وتشجيع مجالات التدريب على إستخدام الحاسوب، فضلا على تطوير مشاريع الحكومات الالكترونية من أجل تحديث آدائها وزيادة فعاليتها وشفافيتها وتقليل البيروقراطية فيها. من جانب آخر يتوجب على الحكومات العربية رفع الإستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات خاصة التقنية والرقمية وزيادة طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات بمختلف أشكالها من جهة، ومن جهة أخرى يتعين عليها تقليل تكلفة إستخدام هذه الشبكات والهاتف عبر المنافسة في قطاع الاتصال وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، إضافة إلى تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية للشركات من خلال تطوير مواقع لها على شبكة الانترنت تسهل عليها عملية التفاعل بينها وبين زبائنها في مختلف أوجه نشاطها.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بموضوع التنافسية بشكل عام، مع التركيز على مفهومها في المستوى الكلي، الذي حظي باهتمام كبير من قبل الكثير من الأكاديميين والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية مقارنة بالمستويات الاخرى (على مستوى المؤسسة أو القطاع)، والذين حاولوا وضع إطار واضح ومضبوط للتحكم في كل الجوانب المتعلقة به، حيث نجد أن المساهمات والاقتراحات الساعية لتفسير التنافسية الوطنية تنوعت وتفرعت وذلك راجع نظرا لتعقدها وتشابكها مع مفاهيم أخرى، حيث توصلنا من خلال هذا الفصل الى:

- أن العديد من مساهمات الباحثين والأكاديميين والمهتمين بموضوع التنافسية تشير إلى صعوبة وتعقد وغموض مفهومها خاصة على المستوى الكلي، مقارنة بتعريفها على مستوى المؤسسة، على غرار ما توصل إليه الاقتصادي بول كريجمان الذي اعتبر أن مصطلح التنافسية كلمة فارغة المعنى إذا ما طبقت على المستوى الكلي وأنها خاطئة وخطيرة في نفس الوقت؛
- أن تنافسية المؤسسات حاليًا أصبحت تشترط التميز بالديناميكية والاستمرارية والاعتماد بشكل مكثف على نشاط البحث والتطوير والاهتمام بالعامل البشري، لما له من ارتباط وثيق بمجالات الاختراع والابتكار، أي بمعنى آخر الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج والعمل بشكل أكبر على الإبداع والابتكار وتنمية رأس المال البشري؛
- عرف الاقتصادي محسن الخضيري التنافسية على أنها نتاج استعمال الانسان لمواهبه وقدراته الإبداعية والابتكارية لإيجاد البدائل وتقديم اكتشافات جديدة، وهي إشارة واضحة للدور والاهمية التي يحظى بها العنصر البشري في صنع وتطوير تنافسية المؤسسات، كمصدر لتحقيق التميز والريادة مقارنة بمنافسيها، وذلك لما له من علاقة بعنصري الابداع او الابتكار؛
- تنافسية الدول أو الاقتصاد تعني قدرة المؤسسات والصناعات على تحقيق أو اكتساب حصص في الأسواق المحلية والدولية، بشكل مستدام والذي يشترط توفرها على معدلات إنتاجية مرتفعة وتقديم منتجات جديدة ومبدعة ذات جودة عالية، والذي لا يتحقق إلا بتطوير أنشطة الاستثمار في رأس المال الفكري، باعتباره مصدر للمعرفة وخزانها، إضافة إلى تكثيف استخدام التكنولوجيات الحديثة لتحقيق مستويات معيشة مرتفعة لمواطنيها في الوقت الحالي ومستقبلاً؛
- العلاقة الموجودة بين مستويات تعريف التنافسية (المؤسسة، القطاع، الدولة) توصف على أنها علاقة تكاملية ومتصلة ببعضها البعض، كون أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادته لاكتساب قدرات تنافسية على الصعيد الدولي، ومن ثم تحقيق

مستويات معيشية أفضل على صعيد الدولة، إلا أن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي بالضرورة إلى امتلاك الدولة لهذه القدرات والمزايا التنافسية؛

- تضمنت جميع المساهمات الفكرية التي تطرقت لمحددات التنافسية على مستوى الدول، على غرار ما توصل اليه الاقتصادي ميكايل بورتر في ماسيته والمساهمات التي جاءت من بعده، أن الجوانب المتعلقة بالعامل البشري وعمليات تأهيله والاستثمار فيه، تعتبر ركيزة أساسية وعامل مؤثر في تحديد تنافسية الدول؛
- ان أغلب قواعد ومؤشرات قياس التنافسية الوطنية التي جاءت في تقارير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية والمنتدى الاقتصادي العالمي، وحتى تقارير التنافسية العربية، تدعوا بشكل صريح إلى ضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تهتم بإعداد وتأهيل العنصر البشري والاستثمار فيه، وذلك عبر توفير كل الوسائل والظروف الملائمة والضامنة لتحقيق الرفاه والاستقرار، كونها تعتبره في نفس الوقت أحد مفاتيح النجاح الأساسية لأي اقتصاد والتي تساعده في تحقيق وتعزيز تنافسيته؛
- أن عمليات الاستثمار في العنصر البشري تعتبر ضرورة ملحة للدول النامية عموماً والعربية خاصة على غرار الجزائر، باعتبارها مفتاح نجاح أساسي يضمن لها تحقيق وتعزيز قدراتها التنافسية في الأجل الطويل، من خلال تحويل وجهة نظامي التعليم والتدريب إلى القيام بدور أساسي ومؤثر في تطوير جوهر نظام القيم الذي يحكم المجتمع، وتوجيهها نحو تشجيع المبادرات الفردية وعنصري الابتكار والإبداع، وزرع ثقافتهما في أوساط أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن كل من الابداع والابتكار والمعرفة ورأس المال الفكري تعتبر بمثابة مفاهيم وجوانب مهمة وأساسية في تفسير وتعريف العديد من الجوانب المتعلقة بموضوع التنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو الدول، الأمر يستوجب علينا دراستها بنوع من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية حول رأس المال الفكري في ظل معطيات إقتصاد المعرفة

تمهيد

أثبتت المعرفة نفسها كمصدر يعول عليه في تحقيق وتعزيز المزايا التنافسية، حيث أصبحت الكثير من الدول والمؤسسات الرائدة تولي أهمية بالغة لهذا المورد من خلال توسيع دائرة استغلالها والاستفادة منها وأصبح ينظر إليها على أنها مصدر جديد للثروة، بعدما كان ينظر إلى كل من رأس المال والأرض والعمل على أنهم أساس تكوين الثروة، كما ازدادت أهميتها نظرا لارتباطها الوثيق والمباشر بعنصر رأس المال الفكري، وهو الأمر الذي اكده الاقتصادي بيتر دروكر في كتابه " الإدارة من أجل المستقبل": على أن المعرفة منذ الآن هي المفتاح وأن العالم بدأ يصبح مركز لتجميع المعرفة وليس لليد العاملة أو المواد أو الطاقة. سبقه قبل ذلك الفيلسوف أفلاطون في التأكيد على أهمية المعرفة في قوله: "بدون المعرفة لن يكون الإنسان قادراً على معرفة ذاته، حيث أن حاملها وحده قادر على فهم عالمه المحيط به والمتمثل في الوجود". الأمر الذي دفع بالكثير من الدول والمؤسسات بزيادة التركيز على المعرفة في بناء قدراتها لتنافسية من خلال تكثيف عمليات الاستثمار في العنصر البشري، بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الابتكار والإبداع بإستمرار.

من جهة أخرى، فإنه في العصر الحالي زاد فيه الاهتمام بعنصر العمل (اليد العاملة سابقا والمورد البشري حالياً) وتحول إلى رأس مال في شكل بشري، نظرا للتغيرات المتسارعة التي مست جميع المجالات وصاحبت ظهور العولمة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال وانفتاح الاسواق العالمية وظهور أساليب التسويق الحديثة والتجارة الالكترونية ... ، والتي ساهمت في التحول من الحديث على الاقتصاد المبني على الأرض والعوامل الطبيعية إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يهتم ويركز بشكل كبير على العنصر البشري وآليات الاستثمار فيه .

إن المعرفة على اعتبارها مورداً غير ملموس فإنها تستوجب توفر تعامل خاص معها كونها تختلف على الموارد التقليدية مثل الأرض، حيث يقتضي التعامل مع المعرفة القدرة على التعامل مع كل ما هو غير ملموس أو غير ظاهر، الأمر الذي يفتح المجال لوجود بعض الخصوصيات والشروط لتحقيق ذلك مثل توفر أفراد متميزين(رأس المال الفكري) لتسييرها داخل الدول والمؤسسات، وكذلك له القدرة العالية على التعلم المستمر واستنباط الحلول الكفيلة بتحقيق عنصر السبق والريادة يكون فيه الاقتصاد يؤمن بالتنافس الشديد ويركز على الاستثمار في الأصول غير الملموسة، نظرا لأهميتها في بيئة الأعمال ومساهمتها في نجاح كثير من الدول والمؤسسات، فضلا على مساهمتها في تحقيق القدرات التنافسية من خلال ضمان التكيف والاندماج مع معطيات اقتصاد المعرفة. عل هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية توزعت على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: إطار نظري ومفاهيمي حول رأس المال الفكري

المبحث الثالث: الاستثمار في العامل البشري– مفاهيم أساسية–

المبحث الأول: عموميات حول اقتصاد المعرفة

شكل اقتصاد المعرفة إتجاهاً حديثاً في الرؤية الاقتصادية العالمية وذلك بإعتباره محرك العملية الإنتاجية ومساهماً رئيسياً في خلق الثروة انطلاقاً من الاعتماد على عنصر المعرفة ورأس المال الفكري بدل الاعتماد على عوامل الإنتاج التقليدية، حيث أصبحت الدول والمؤسسات والقطاعات تتمايز فيها بينها وتصنف بحسب مقدار امتلاكها للمعلومات وقدرة تحويل هذه المعلومات إلى معارف وكذلك كيفية توظيفها بما يخدم النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية، وهو الأمر الذي دفع بالانتقال من المفهوم التقليدي لعلم الاقتصاد من اقتصاد الندرة إلى الاقتصاد الحديث – إقتصاد المعرفة– أو اقتصاد الوفرة من منطلق أن المعرفة مورد لا ينضب ولا يستنفذ بل تتكاثر وتتزايد ذاتياً بالاستهلاك والتقاسم والمشاركة فيها عبر تناقلها وزيادة استغلالها.

المطلب الأول: مفهوم المعرفة

رافق مفهوم المعرفة الإنسان منذ ظهوره وارتقت معه من مستوياتها البدائية وصولاً إلى ما هي عليه اليوم، وهذا على اعتبار أنها مجموعة من المعلومات والأفكار والآراء والمعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتطورات الفكرية التي تتشكل الإنسان نتيجة محاولته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به[1]. على هذا الأساس سنركز في الجزء الحديث على تعريف المعرفة وكذلك خصائصها وأنواعها وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف المعرفة

في إطار السعي لتقديم تعريف واضح وشامل للمعرفة نستعرض في مايلي بعض المساهمات التي حاولت تقديم تعريف لغوي اصطلاحي لهذا المفهوم.

أولا– التعريف اللغوي: المعرفة اسم مشتق من الفعل " يعرف" ويشير إلى القدرة على التميز أو التلاؤم، حيث أن الرصيد المعرفي الناتج من حصيلة البحث العلمي والمشروعات الإبتكارية يتمثل في كم المعلومات القابل للاستخدام في أي مجال من المجلات[2]. كما تعرف على أنها الاطلاع على الوقائع أو الحقائق أو المبادئ سواء من الدراسة أو التقص[3]. كما تعرف أيضا على أنها: الفهم الواضح والمؤكد للأشياء، فهم وتعلم كل ما يدركه أو يستوعبه العقل من خبرة عملية، مهارة، إعتقاد أو تَعوُد، إختصاص، إدراك معلومات مُنظمة تطبق على حل مشكلة ما[4]. أما من الناحية الفلسفية فإنها تعتبر على أنها تصور مجرد واسع[5].

ثانيا– التعريف الاصطلاحي: وردت عدة تعاريف للمعرفة والتي ندرج في مايلي البعض منها على النحو التالي:

---

[1] : رضا المثناني، " **مجتمع المعلومات والتنمية: أي علاقة؟**" مركز النشر الجامعي، تونس، 2006 ص: 121.

[2] : شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 16.

[3] : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا، " **منهجية إدارة المعرفة: مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكوا الأعضاء**"، نيويورك 2004، ص:4.

[4] : إبراهيم الخلوف الملكاوي،" **إدارة المعرفة: الممارسة والمفاهيم**"، ط1 ، دار الوراق، عجمان الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص:30.

[5] : عبد الستار وآخرون، " **المدخل إلى إدارة المعرفة**" ، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص: 25.

- يعرف كل من الاقتصاديين (Ranb & Rombardt,2003) المعرفة على أنها مجمل المهارات والقدرات التي يستعملها الأفراد في حل المشاكل التي تواجههم[1]. كما يعتبر الاقتصادي (Walk,2001) أن الجانب الأهم في المعرفة أنه لا يكون لها وجود بدون الذاكرة البشرية والتي ترتبط بشكل وثيق مع عنصر التجربة[2].
- تعرف المعرفة أيضا على أنه الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات مع إمكانية المزاوجة بين المهارات والأفكار والتبصر والحدس والدافع الكامنة في الفرد.
- من جهتهم يعتبر الاقتصاديين (Nonaka & Takenchi,1995) المعرفة بمثابة عملية بشرية ديناميكية لتبرير المعتقدات الشخصية قصد الوصول إلى الحقيقة[3].

على ضوء التعاريف السابق يرى الباحث أنه توجد علاقة وروابط وثيقة وتكامل غير محدود بين عنصر المعرفة والمورد البشري، وهذا على إعتباره مصدر أساسي لوجودها وتطويرها وإستغلالها والاحتفاظ بها وتخزينها، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الدول والمؤسسات والصناعات أمام حتمية ملحة للإعتناء والاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار فيه نظرا للأهمية الاقتصادية التي أصبحت تحظى بها المعرفة في عالم الأعمال الدولية المعاصرة.

الفرع الثاني: خصائص المعرفة

يمكن تلخيص أهم مميزات المعرفة في النقاط التالية[4]:

- المعرفة غير مادية وغير ملموسة كونها هي حصيلة إمتزاج خفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على التحكم؛
- المعرفة متغيرة أي غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات وهي غير قابلة للزوال أي أنها تتجدد وتزداد وتتراكم؛
- المعرفة نتاج العلم والتعلم والعمل والخبرة كما أنها تراكمية؛
- بائع المعرفة لا يخسرها مقارنة بالسلع المادية، كما أن مشتريها لا يشتريها إلا مرة واحدة حتى وإن تم استخدامها من قبل عدة مرات، لأنها سريعة التغير وهو ما يجعل تكاليف تجديدها قد تكون مرتفعة؛
- إمكانية توليد المعرفة من خلال عمليات البحث والتطوير التي تتضمن الاستنباط والاستقراء والتحليل والتركيب، والتي تساهم في إنشاء معرفة جديدة عبر الأفراد المبتكرون[5]؛

[1] :Isabelle Kern, **Knowledge Management from case studies with Atlasti** , Diploma thesis in Information Technologies, Not published , University of Zurich, Switzerland, Institute of Informatics, 2004, p:17.
[2] : Ibid.
[3] : Ibid.

[4] : شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 19.

[5] : ربحي مصطفي العليان، " **إدارة المعرفة**"، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2008، ص:93.

- إمكانية امتلاك المعرفة أي استطاعة أي فرد في المجتمع الحصول على المعرفة في حالة ما إذا رغب ذلك عبر عدة طرق لعل أشهرها هي التعلم وتحويلها إلى طرق عملية أو براءات اختراع ترجع بالربح على مالكيها؛
- إمكانية تخزين المعرفة أي يمكن المحافظة عليها ونقلها عبر الزمن من خلال عمليات وأدوات وطرق التخزين المختلفة التي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في العالم[1]؛
- إمكانية تقاسم المعرفة والخبرات العلمية أي نشرها والانتقال عبر العالم من خلال السبل والوسائل اللازمة لذلك[2].

الفرع الثالث: أنواع المعرفة وأهميتها

أولا– تصنيفات المعرفة: توجد عدة تصنيفات للمعرفة وذلك راجع لصعوبة حصرها ضمن نوع أو إطار موحد نمطي ومتجانس، حيث نورد في مايلي البعض منها.

1– تصنيف الإقتصادي ميشال بولاني (M.Polany): ظهر هذا التصنيف في الستينات من القرن الماضي، حيث ميز بين نوعين من المعرفة هما : المعرفة الصريحة والضمنية وهو نفسه الاتجاه الذي ذهبت إليه جامعة هارفارد في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية عند وضعها لتصنيف المعرفة في أواخر سنة 1991 في مجلة إدارة الأعمال بإعتبارهما أكثر النوعين إستخداماً[3].

أ– المعرفة الصريحة: هي المعرفة الرسمية والمعبر عنها كمياً والقابلة للنقل وتسمى أيضا بالمعرفة المسربة قد معرفة فكرية محمية بالقانون في شكل براءة إختراع، حقوق النشر والملكية ... ، أو تكون متجسدة في منتجات المؤسسة وخدماتها وإجراءاتها.

ب– المعرفة الضمنية: هي المعرفة غير الرسمية، الذاتية، الخاصة بالأفراد وعلاقات الجماعات، حيث أشار الاقتصادي بولاني إلى هذا بالقول: " أننا نعرف أكثر مما نستطيع أن نقوله للآخرين وأننا نعمل أشياء بدون أن نكون قادرين أن نخبر الآخرين بالضبط كيف نعمله". أي أنها توجد في العقل البشري وهي شخصية ويصعب توثيقها وتخزينها وتعتمد على الخبرات المعرفية وبالتالي يصعب تناقلها بين الأفراد بشكل رسمي[4].

2– تصنيف الاقتصادي باكمان (T.Bakman): قدم هذا التصنيف تصوراً موسعاً نوع ما للمعرفة والتي يقسمها إلى أربعة أنواع[5]:

[1] : ربحي مصطفي العليان، المرجع السابق، ص: 93.

[2] : إبراهيم الخلوف الملكاوي، المرجع السابق، ص: 38.

[3] : نجم عبود نجم،" **إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات** "، ط2 دار الوراق، عمان، 2008، ص: 44.

[4] : شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 19.

[5] : المرجع نفسه.

أ- المعرفة الصريحة.

ب- المعرفة الضمنية.

ج- المعرفة الكامنة: تكون في العقل أو التنظيم وقابلة للتوصل إليها بشكل غير مباشر وبصعوبة من خلال الاستنباط المعرفي وملاحظة السلوك.

د- المعرفة المجهولة: تكون في العقل الإنساني أو التنظيم وهي المبتكرة أو المكتشفة من خلال النشاط، المنافسة، البحث والتجريب.

3- تصنيف الاقتصادي مانقارت (Manguardt): صنف المعرفة إلى خمسة أنواع وهي[1]:

أ- معرفة ماذا (Know-what):هي معرفة أي نوع من المعرفة هو المطلوب.

ب- معرفة كيف (Know-how): هي معرفة كيف يجب التعامل مع المعرفة.

ج- معرفة لماذا (Know-why): هي معرفة لماذا هناك حاجة إلى نوع معين من المعرفة.

د- معرفة أين (Know-where): معرفة أين يمكن العثور على معرفة محددة بعينها.

هـ- معرفة متى (Know-when): معرفة متى تكون هناك حاجة إلى معرفة معينة.

ثانيا- أهمية المعرفة: إن أول آية نزلت في القرآن الكريم على نبينا محمد صل الله عليه وسلم هي "***إقرأ***"[2] وفي ذلك دليل صريح وواضح على دعوة الإنسان على التعلم من أجل اكتساب المعرفة بإعتبارها معجزة عصر النبوة المحمدية، كما تنوعت الآيات القرآنية التي تحث على المعرفة والعلم من خلال السعي للتفكير والتمحيص في خلق الله عزوجل. من جهة أخرى أوضح العديد من الباحثين في مجال علوم الإدارة والاقتصاد بمدى أهمية المعرفة والتي نبرزها فيمايلي:

- تعتبر المعرفة المورد الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين خاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات وعصر المعلوماتية؛
- أداة ايجابية لإيجاد القيمة المضافة كونها المورد الوحيد الذي لا يخضع حتى الآن إلى قانون تناقص الغلة ولا تعاني من مشكلة الندرة؛
- المعرفة مورد وافي يبنى بالتراكم ولا يتناقص بالاستخدام، كما أنه أكثر الموجودات قيمة في مؤسسات اليوم هم عمال المعرفة (Knowledge worker's) وإنتاجهم، وأن أكبر مساهمات الإدارة ستكون حول زيادة الإنتاج من خلال عمل عمال المعرفة[3]؛

[1] : ربحي مصطفي العليان، المرجع السابق، ص: 88.

[2] : الآية الأولى **من سورة العلق**، القرآن الكريم.

[3] : شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 17.

- المعرفة تضمن للمؤسسة المنافسة في السوق وتحقيق التفوق على المنافسين[1]؛
- تتيح المعرفة للمؤسسات والدول التركيز أكثر على الجوانب الإبداعية، بالشكل الذي يحفزها على الإبداع والابتكار والتواصل مع أفرادها وجماعاتها.

الفرع الرابع: هرمية المعرفة

ترتبط المعرفة بأربع عناصر وهي البيانات، المعلومات، المعرفة، الحكمة والتي يمكن توضيحها على النحو التالي[2]:

أولا– البيانات (Data): مفردها "بيان" وهي المادة الخام أو مجموعة غير مرتبطة من الأحداث وبالتالي فهي تصف جزءاً مما حدث ولا تقدم أحكام أو تفسيرات أو قواعد عمل، ولا تخبر عن ما يجب فعله قد تكون في شكل أرقام عادية أو نسب مئوية أو أشكال هندسية أو إشارات أو رموز ...، يتم جمعها من مصادر متعددة رسمية وغير رسمية.

ثانيا– المعلومات (Information): مفردها " المعلومة" وهي ناتج معالجة البيانات من خلال إخضاعها لعمليات خاصة بذلك مثل التحليل والتركيب قصد استخلاص ما تتضمنه البيانات من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وموازنات ومعدلات وغيرها، عليه فالمعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها وتحويلها إلى شكل له معنى.

ثالثا– المعرفة (Knowledge): يمكن شرح مفهوم المعرفة في كونها تبدأ بالبيانات وهي الحقائق المجردة تكتسب قيمتها عندما تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، أما المعلومة فهي البيانات التي تمت معالجتها وتحويلها إلى شكل له معنى في إطار تركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم التي تمكن الإنسان من الوصول إلى المعرفة، أي أن عملية توليد المعرفة هي حصيلة العلاقة التبادلية والتكاملية بين الاستنباط والاستقراء حيث أن تطبيق المعرفة بشكل متكرر يقود إلى الخبرة بالشكل الذي يسمح بتوليد الحكمة.

رابعا– الحكمة (Wisdom): تمثل الحكمة ذروة الهرم المعرفي بمواجهة أعقد العمليات التي يمارسها العقل البشري لتقطير المعرفة إلى حكمة مصفاة وتجاوز المتاح من المعرفة وحرق الزائد منها قصد الوصول إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف واختصار الأزمان والمسافات من خلالها. حيث يمكن تلخيص هرمية المعرفة من خلال الشكل الموالي.

[1] : W .Mark Fruin , **Knowledge works : Managing Intellectual capital at Toshiba** , Oxford university Press, New York , USA, 1997, p:03, sur Web: http://www.jstor.org/stable/155532?seq=1#page_scan_tab_contents 11/05/2014

[2] : ربحي مصطفي العليان، المرجع السابق، ص ص 20-38.

الشكل 9: هرمية المعرفة

المصدر: ربحي مصطفي العليان، **إدارة المعرفة**، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2008، ص:38.

المطلب الثاني: مفهوم الإقتصاد المعرفي

نعيش في عصرنا الحالي على عتبات عصر جديد يطلق عليه عصر المعرفة أو عصر ما بعد الصناعة، ساهم بشكل كبير في ظهوره الثورة المعلوماتية وتقنية الاتصال، يركز بشكل كبير على المعرفة ويتميز عن ما سبقه في الأسس والمبادئ والخصائص ومصادر خلق الثروة والمحددات وشروط اليد العاملة المطلوبة، وكذلك في كيفية إدارة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، عليه سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض تقديم شرح بسيط ومختصر لمفهوم الاقتصاد المعرفي وذلك بالنظر لصلته بمتغيرات الدراسة ككل، ورأس المال الفكري على وجه التحديد.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد المعرفي وأهميته

أولا– التعريف: قصد الوصول لتحديد وتوضيح المعنى الحقيقي لمصطلح الاقتصاد المعرفي نستعرض فيمايلي بعض التعاريف التي حاولت تقديم صورة وتعريف واضح لهذا المفهوم الحديث.

- البنك الدولي: يعرفه على أنه الاقتصاد الذي يحقق إستخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي نمط جديد يختلف في سماته عن الاقتصاد التقليدي، الذي ظهر بعد الثروة الصناعية وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، حيث تحول المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي، كما أصبح تنظيم المعلومات وخدماتها من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي[1].

[1] : باسم غدير غدير، مداخلة بعنوان: "***الاقتصاد المعرفي والتجارة الالكترونية***" المؤتمر الدولي تحت عنوان: الأعمال الالكترونية في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، 27-30 تموز 2003، ص: 27.

- يعرفه الاقتصادي عماد الدين على أنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الاستفادة من خدمات معلوماتية وتطبيق تكنولوجيا منظورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي (فكري) ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر إنسجاماً مع تحديات العولمة[1].
- يعرف أيضا على أنه أحد فروع العلوم الاقتصادية الجديدة الذي نتج عن التقدم المعلوماتي بعد عصر الصناعة يقوم على عالم جديد حول دور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع[2].
- جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2003 بأن الاقتصاد المعرفي هو نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي- الاقتصاد والمجتمع المدني- وصولا لترقية الحالة الإنسانية بإطراد وذلك يتطلب بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية[3].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن رأس المال الفكري أصبح يحظى بأهمية قصوى في تركيبة وركائز الاقتصاد الجديد المرتكز على المعرفة مثلما كان عامل الأرض في عصر الزراعة ورأس المال المادي في عصر الثورة الصناعية، الأمر الذي يجعل من الإنسان حجر الزاوية في تبرير مفاهيم هذا الاقتصاد الحديث وجوهرها ويلقى على عاتقه مسؤولية تحصيل المعارف والمهارات، كما يلقى على عاتق المؤسسات والدول مسؤولية تكوين وإعداد وتطوير رأس المال الفكري من خلال توفير البنى الأساسية اللازمة لذلك وصياغة سياسات التعليم والتدريب الكفيلة بتوليد وتعزيز المعرفة بإعتبارها أصبحت بمثابة مصدر لخلق الثروة الوطنية.

كما أنه على ضوء التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للاقتصاد المعرفي على أنه الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير في ظل بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتدعم وتشجع إكتساب ونشر وإنتاج المعرفة في إطار نظام محكم من التقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

ثانيا– أهمية اقتصاد المعرفة: يحظى اقتصاد المعرفة في الوقت الحالي بأهمية كبيرة في الدول عموماً والمتقدمة على وجه التحديد لما له من إسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد وأداء أنشطته المرتكزة على الاستخدام الأمثل والكثيف للمعرفة والعلم، حيث يظهر ذلك من خلال[4]:

[1]: ربحي مصطفي العليان، المرجع السابق، ص: 377.

[2]: المرجع نفسه.

[3]: هاشم الشمري ونادیا الليثي، " **الاقتصاد المعرفي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:14.

[4] : شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 35.

- أن المعرفة العلمية والعملية تعتبر أساس توليد الثروة وزيادتها وتراكمها والتي كانت جوهر اهتمام مفكري الاقتصاد أمثال (آدم سميث وغيره)، حيث ساهمت المعرفة التقنية والمتقدمة إلى ظهور رجال أعمال أمثال بيل جيتس صاحب شركة مايكروسفت وغيره؛
- مساهمة إقتصاد المعرفة في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات؛
- يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الإنتاج والدخل الوطني والعوائد وبالتالي الزيادة في الاقتصاد ككل عبر إحداث تغييرات هيكلية واضحة وملموسة فيه من خلال زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة ورأس المال الفكري؛
- تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من الأهمية التي تحظى بها المعرفة التي أصبحت بمثابة مصدر رئيسي للقوة في الحاضر ومستقبلاً وذلك على اعتبارها محور الصناعات المستقبلية وسوف يحرص الجميع للتحكم والحصول عليها.

الفرع الثاني: الخصائص والمتطلبات والمكونات الأساسية لإقتصاد المعرفة

أولا – مميزات الاقتصاد المعرفي: تظهر الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الحديث على موضوع الاقتصاد المعرفي أنه يتميز بجملة من الخصائص والصفات التي تفرقه على الاقتصاد التقليدي، والتي يمكن ذكر أهم الجوانب منها وهي[1]:

- أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في القدرات البشرية بإعتبارها رأس مال معرفي أو فكري؛
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الحديثة؛
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية؛
- اقتصاد يقوم على امتلاك القدرة على الإبداع والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن موجودة من قبل في السوق؛
- تظهر خصوصية اقتصاد المعرفة لاسيما في مسألة الاستجابة لرغبات الزبائن والمستهلكين بإعتبارها عنصراً مميزاً في عملية الإنتاج، وأصبحت الميزة التنافسية تتولد عبر تحديد خصوصية كل مستهلك والبحث على إنتاج أشياء جديدة وخدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات ورغبات فئة خاصة من المستهلكين خلال فترة طويلة من الزمن، الأمر الذي يدفع لزيادة الابتكارات التقنية وتقليص دورة حياة المنتج في كثير من الصناعات مثل البرمجيات والرقاقات الحاسوبية وصولاً إلى الأدوية والسيارات[2]

[1]: علي بن حسين يعن الله القني، أطروحة مقدمة في اطار نيل شهادة الدكتوراه بعنوان: " **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات إقتصاد المعرفة**"، غير منشورة، تخصص الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2009، ص:40.

[2]: جيرمي ريفكن، **عصر الفرص**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003، الإمارات العربية المتحدة، ص:40.

- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد (الغلة) العوائد بدلا من قانون تناقص العوائد لأن زيادة مدخلات الإنتاج المعرفي تحقق إنتاجاً معرفياً أكبر وهذا على اعتبار أن المعرفة تراكمية[1]؛
- اقتصاد المعرفة يمنح مكاناً مركزياً لأنظمة التعليم والتدريب المستمرين لكي تتوائم خبرات العمالة مع معطيات الاقتصاد الجديد، وهو ما يستدعي إستخدام أساليب جديدة في التفكير وفي وضع السياسات الاقتصادية[2]؛
- إقتصاد المعرفة يعني في جوهره أن قيمة المعرفة ذاتها تكون أكبر حينما تدخل حيز التشغيل في نظم الإنتاج، وفي المقابل تكون قيمتها صفرية إذا ما ظلت حبيسة عقول أصحابها، حيث أن مفتاح القيمة في هذا الاقتصاد يكمن في مدى تنافس رأس المال البشري[3].

ثانيا– المستلزمات الأساسية لإقتصاد المعرفة: أدركت الكثير من الدول أهمية المعرفة في تطوير اقتصادياتها في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وكذلك في تعزيز قدراتها التنافسية والانتقال بمجتمعاتها من مستويات التخلف إلى التطور ومن الفقر إلى الغنى وذلك بتوفير جملة من المستلزمات التي يحتاجها الاقتصاد الجديد، نذكر من بينها:

- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده من خلال زيادة المخصصات الموجهة لتعزيز المعرفة إبتداءاً من الأطوار التعليمية الأساسية حتى المستوى الجامعي والاهتمام أكثر بالبحث العلمي، حيث بلغ إنفاق الدول الغربية في سنة 2000 في هذا المجال حوالي 360 مليار دولار كانت فيها حصة الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها حوالي 180 مليار دولار، في الوقت الذي نجد أن الإنفاق في الدول النامية خاصة العربية منها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة، حيث بلغت حسب إحصائيات اليونسكو لسنة 2004 حوالي 1.5 مليار دولار أي ما نسبته 0.3% من الناتج المحلي الخام، مقابل تخصيص دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 21.3 مليار دولار أي ما نسبته تقريبا 0.6% من الناتج المحلي الخام وخصصت دول جنوب شرق آسيا تقريبا 48.2 مليار دولار أي ما نسبته حوالي 2.7% من الناتج المحلي الخام[4].
- العمل على توليد وتطوير رأس المال الفكري بنوعية عالية والعمل على تفعيله والاستفادة القصوى منه عبر عمل الدول على توفير المناخ المناسب لتوليد المعرفة التي أصبحت عامل هام من عوامل الإنتاج[5].

---

[1]: فليح حسين خلف، **اقتصاد المعرفة**، دار جدار للكتاب العالمي، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص: 20.

[2]: أحمد خطيب، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، دار عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن،2009،ص:17.

[3]: المرجع نفسه.

[4]: عبد المجيد ميلاد، ***البحث العلمي والتطوير في مجتمع المعلومات***، جريدة الصباح، للمزيد من المعلومات ارجع للموقع:
http://www.mdarat.net/vb/showthread.php?t=357 24/05/2014

[5]: علي بن حسين يعن الله القني، المرجع السابق، ص ص: 50-51.

- توفر البنية الأساسية التحتية لمجتمع المعرفة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تكون مقدمة ومنتشرة للجميع بأسعار منخفضة توفر لأفراد المجتمع إمكانية الوصول إلى المعلومات والاتصالات بشكل فعال ومقبول اقتصادياً.
- إنشاء وتوفير مؤسسات التعليم والتدريب الأساسية ومراكز البحث القادرة على توليد المعرفة.
- الاستثمار في المعرفة عبر إنشاء وتطوير المؤسسات المولدة للمعرفة وتوثيق علاقاتها بالمؤسسات المنتجة والقادرة على البقاء والاستمرار وتعزيز قدراتها التنافسية، بالشكل الذي يسمح بدعم أساليب الذكاء الاقتصادي وتشجيع الابتكار وبراءات الاختراع وانتشار المخابر والمؤسسات الداعمة لبراءات الاختراع العلمي وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والإبتكار بالشكل الذي يساعد على توليد وإنتاج المعرفة في مجالات مختلفة عبر التطوير المستمر للتعليم والتدريب وتوفيرهما بجودة عالية وكذلك التركيز على مبدأ التعلم مدى الحياة.
- تغيير هيكل صادرات الدول والانتقال من تصدير السلع المادية التقليدية إلى إنتاج وتوزيع واستعمال أكثر للمعرفة في منتجاتها، وهو الأمر الذي يعتبر من بين أهم التحديات التي تعاني منها كثير من الاقتصاديات النامية خاصة العربية منها[1].
- نقل المعرفة وتوطينها عبر تشجيع البعثات العلمية ومؤسسات البحث العلمي وشبكات نقل المعلومات إضافة إلى توفير ثقافة مجتمعية مشجعة للإبداع والابتكار وداعمة للبحث العلمي والتطوير تولد بنية تفاعلية مناسبة تشجع الفرد على المساهمة في إنتاج المعرفة وإظهار إمكانياته والعطاء أكثر[2].

ثالثا– مكونات مؤشر إقتصاد المعرفة: إن مؤشر اقتصاد المعرفة الصادر على البنك الدولي والذي يرمز له اختصارا بـ (KEI) (Knowledge Economy Index)، يتشكل من أربعة ركائز أساسية هي[3]:

1- نظام الحوافز الاقتصادي والمؤسساتي: من الضروري أن يعمل على دعم وتشجيع الاستعمال الكفء للموارد المتاحة والتكنولوجيات الحديثة وكذلك المساهمة في ازدهار المقاولاتية.

[1] : محمد مراياني، **إقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا – بيروت، 2006، ص:31.

[2] : ربحي مصطفي العليان، المرجع السابق، ص: 378.

[3] : The World Bank's Knowledge Assessment Methodology (KAM), **Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings**, Sur web: http://siteresources.worldbank.org/INTUNIKAM/Resources/2012.pdf 11/03/2014.

2- نظام الابتكار: يجب على نظام الابتكار الذي تصنعه المؤسسات، مراكز البحث، الجامعات، الخبراء والباحثين وغيرهم أن يساهم بشكل فعال في زيادة الرصيد المعرفي الإجمالي والتكيف مع الاحتياجات المحلية وكذلك توليد التكنولوجيات الحديثة.

3- التعليم والتدريب: التعليم والتدريب للمورد البشري بهدف اكتساب المهارات والمعارف الضرورية يعطيه القدرة على توليد تقاسم واستعمال المعرفة.

4- تكنولوجيا المعلومات والإتصال: ديناميكية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها أن تسهل الاتصال الفعال وكذلك نشر ومعالجة المعلومات..

كما تتفرع هذه المكونات الأساسية لمؤشر اقتصاد المعرفة إلى ثلاث مؤشرات ثانوية تحدد مستوى أداء كل منها، وهو الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 10: مكونات مؤشر اقتصاد المعرفة

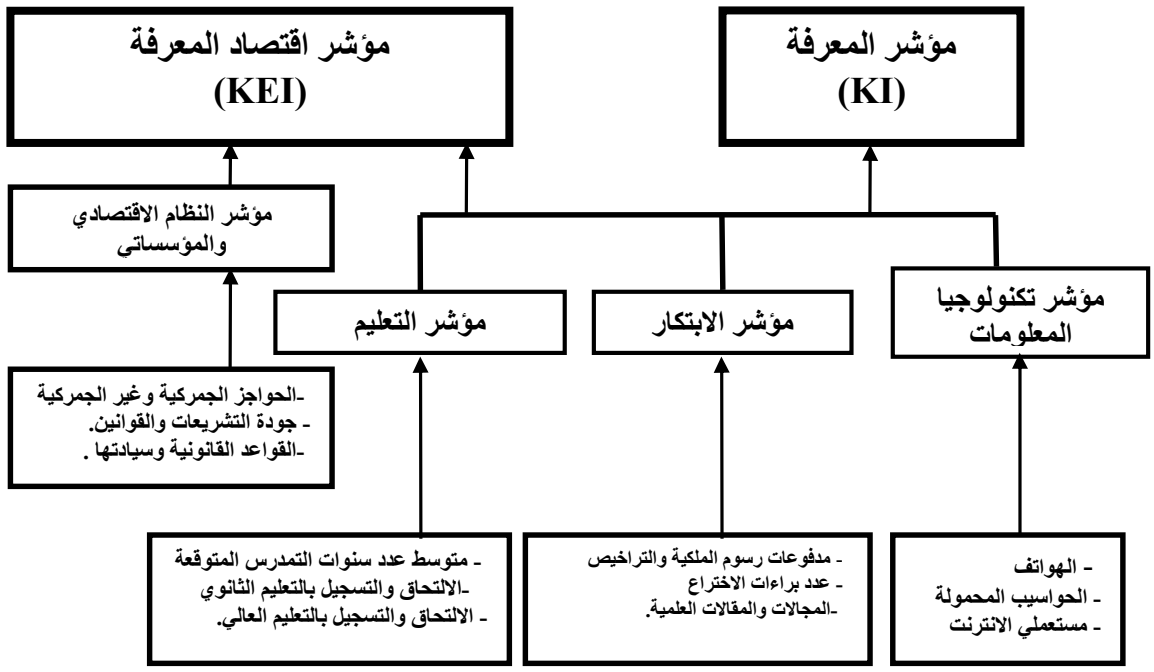

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

The World Bank's Knowledge Assessment Methodology (KAM), **Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings**; op cit. بتصرف

الفرع الثالث: تصنيفات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل فيه

أولا– أنواع اقتصاد المعرفة: يقسم اقتصاد المعرفة إلى نوعين وهما[1]:

[1] : شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص: 34.

1- النوع الأول: الاقتصاد القائم على المعلومات؛ أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد الذي يدخل في العملية الإنتاجية ويكون المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، حيث لا تكون تكنولوجيا المعلومات هي الأداة التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته.

2- النوع الثاني: الاقتصاد القائم على المعرفة؛ أي تحتل المعرفة أكبر جزء وأكثر عمقاً في النشاط الاقتصادي مما كان معروفاً من قبل والانتقال من استخدامها في مجالات ضيقة تتعلق بتحويل الموارد إلى توليد موارد جديدة تصبح هي في حد ذاتها أهم عناصر الإنتاج.

جدير بالذكر أن هذين النوعين يشتركان في نقطة واحدة وهي ضرورة توفر رأس المال البشري الذي يمتلك المهارات والقدرات العالية والمناسبة، وضرورة توفر ثقافة جديدة وانتشار قيم تسهل التعامل والتكيف مع عصر المعلومات لدى أفراد مجتمع المعرفة.

ثانيا– القيود المفروضة على سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة: صاحب ظهور اقتصاد المعرفة بروز جملة من التغييرات والتحديات في سوق العمل في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث ظهرت متطلبات جديدة تتعلق بمواصفات العنصر البشري سواء من ناحية الخصائص أو الطبيعة أو المؤهلات التي تضمن له الاندماج والتكيف مع معطيات هذا الاقتصاد الجديد.

1– مواصفات العمالة المطلوبة في ظل اقتصاد المعرفة: يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

- القدرة على التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك؛
- إتقان العديد من اللغات لأجل السماح بالعمل في ظل بيئة عالمية دولية بإعتبارها أداة تواصل؛
- القدرة على العمل خارج القيود الزمانية والمكانية والقدرة على إدارة الأعمال في إطار بيئة أعمال تقليدية وإفتراضية؛
- القدرة الواسعة على التقاط ومعالجة المعلومات وتحويلها إلى معارف قابلة للاستغلال والتطبيق؛
- التحكم في التقنيات المعلوماتية والحاسوب لما لها من دور في عالم الأعمال اليوم؛
- إمتلاك المهارات الضرورية التي تشجع على العمل والتعاون ضمن فريق، فضلا على توفر مهارات الاتصال (اللفظية، الكتابية، الافتراضية ...) اللازمة لذلك؛
- القدرة على التحرك والتغيير بسرعة عبر امتلاك مهارات إضافية تختلف عن تلك التقليدية بهدف ضمان التكيف والاندماج مع متطلبات سوق العمل الجديدة التي تعرف تنوع وتغيير سريع خاصة في ظل عصر الروبوت الآلي والحاسوب والبرمجيات وغيرها.

[1] : ربحي مصطفي العليان، المرجع السابق، ص: 393.

2 – التحولات الحاصلة في سوق العمل: أدخل اقتصاد المعرفة جملة من التغييرات على عنصر العمل والتي ولدت نوعاً من القيود والشروط والمفاهيم الجديدة عن تلك التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد التقليدي، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

- ساهم التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصال في تقليص الجهد العضلي بدرجة كبيرة وتقليل ساعات العمل بالشكل الذي يعطي العامل نوع من وقت الفراغ لتجديد نشاطه وتطوير معارفه ومهاراته وقدراته؛
- ارتفاع دخول العاملين (عمال المعرفة) في مجال النشاطات ذات الكثافة التقنية والأساليب المتقدمة، أي تغير هيكل الأولويات والأهمية بالنسبة للوظائف داخل سوق العمل، أين تكون الأفضلية للوظائف التقنية والأساليب المتقدمة لما تتوفر عليه من مهارات عالية؛
- تغيير طبيعة العلاقة بين العامل وأرباب العمل بظهور أشكال جديدة لممارسة العمل مثل تأدية العاملة عمله من منزله بشكل يعطيه نوع من المرونة والاستقلالية أكثر ويتيح له إستخدام الحاسوب والانترنت بعيداً عن القيود الزمانية والمكانية التي تقتضي انتقاله إلى مكان العمل؛
- زيادة الطلب على المهارات الفردية المتقدمة بسبب ارتفاع الاستخدام الكثيف للجوانب التقني المتقدمة وإحلال العمل العقلي والفكري محل العمل العضلي، الأمر الذي يزيد من الطلب على هذه المهارات والمعرف من قبل المؤسسات من أجل مواكبة التقدم التقني المستمر في الأنشطة الاقتصادية؛
- تتيح مضامين اقتصاد المعرفة وكذلك التقنيات والأساليب التي تستخدم في إطاره إلى رفع إنتاجية العامل وزيادة دخله وتحسين مستوى معيشته، الأمر الذي ينتج عنه الانتقال من المهارات والمهن ذات أدنى إنتاجية ودخل إلى المهارات والمهن الأعلى إنتاجية ودخلاً؛
- ظهور صيغ جديدة للعمل والتنظيم وعلاقات العمل في المؤسسات، حيث تنمو ظاهرة التشغيل المؤقت والتنظيمات الافتراضية وهو الأمر الذي لا يحتاج إلى عدد كبير من العمال قد يكون بعض الحالات يقتصر على شخص واحد بشكل مستقل مع الحاجة للتعاون مع مؤسسات أخرى أو أطراف أخرى[2].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن مرتكزات الاقتصاد المعرفي القائمة على الاستخدام الكثيف لعنصر المعرفة ورأس المال ورأس المال الفكري على حساب عنصر العمل غير الماهر وعوامل الإنتاج التقليدية تصب كلها في مصلحة الدول المتقدمة وينطبق عليها واقع اقتصادياتها على اعتبار أنها تركز على الأنشطة الاقتصادية كثيفة المعرفة ورأس المال من أجل رفع إنتاجيتها بالشكل الذي يسمح بتوليد فرص عمل في نشاطات جديدة ومتعددة مثل قطاع الخدمات، قطاع المعلومات.

[1] : فليح حسين خلف، المرجع السابق، ص ص: 248-250.

[2]: عصام أحمد فريحات، ***إعداد القوى العاملة لمجتمع المعلومات***، نشرية دورية صادرة عن مركز المصادر التربوية، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006، ص: 63.

في المقابل نجد أن المفاهيم التي يحملها اقتصاد المعرفة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدول النامية وطبيعة احتياجاتها لمتعلقة بعنصر العمل والذي تمتلك فيه وفرة يقابلها ندرة نسبية لعنصر رأس المال والمعرفة، الأمر الذي قد ينجم عليه توسع انتشار البطالة نظرا لتأخرها وقصورها على تطوير إستخدام هذين العاملين وكذلك كونها أن معطيات هذا الاقتصاد الجديدة لم تنشأ من صلب واقعها الاقتصادي والاجتماعي بل كان لزاما عليها التعامل والتكيف معه لمواكبة التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

كما يرى الباحث أيضا أن التطورات التكنولوجية صارت تعطي أولوية للمهارات العالية للعاملين وإلى فئة محدودة منهم تتوفر فيهم خصائص ومميزات معينة، وهو الأمر الذي هو متاح في الدول المتقدمة بحكم طبيعة بيئتها الاقتصادية مقابل بقاء غالبية الدول النامية تعاني من ضعف قدراتها البشرية والمعرفية والمهارية بحكم خصوصيات وطبيعة هيكل اقتصادياتها الأمر الذي يعرقل من مسار استخدامها للتقنيات الحديثة في تطوير اقتصادياتها، وكذلك بسبب ضعف البنى التحتية التقنية الأساسية وفشلها في إعدادها كنتيجة لغياب البيئة المشجعة لتوليد هذه التقنيات وضعف إستثمارها المعرفي الضروري لتكوين وتطوير رأسمالها الفكري الذي بدوره يضمن الاندماج بشكل ايجابي في الاقتصاد المعرفي.

المبحث الثاني: إطار نظري ومفاهيمي حول رأس المال الفكري

شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين حدوث تغيير في الفكر الإقتصادي والإداري فيما ما يخص خلق الثروة والقيمة المضافة، حيث أصبح عامل المعرفة شرطاً أساسيًا في تحقيق التفوق للمؤسسات والدول على حد سواء خاصة في الجوانب المتعلقة بالتنافسية قابله تراجع للاهتمام بالأصول المادية، وازداد التركيز على هذا العامل حيث صار الكثير من الباحثين وأصحاب المؤسسات ومتخذي القرار يعترفون بشكل صريح وواضح بأن المعرفة التي ينتجها العنصر البشري عبر عمليات الاختراع والإبتكار، تلعب دوراً رئيسياً وحاسماً في تحقيق النجاح للمؤسسات وخلق القدرات التنافسية لدرجة أنه أصبح مصطلح "حاملي المعرفة" أو" منتجو المعرفة" (Knowledge Workers) تعبيراً شائعاً ومعترفاً في العديد من البحوث الأكاديمية وبيئة الأعمال الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي العام لرأس المال الفكري

تعتبر الكثير من المراجع والأدبيات موضوع رأس المال الفكري من المواضيع الحديثة جدا في العلوم الإدارية حيث شاع استخدام هذا المفهوم في تسعينات القرن العشرين وصار ينظر إليه بمثابة مصدر حقيقي أساسي لخلق الثروة في المؤسسات والدول نظير مساهمته في تحقيق المزايا التنافسية وأحد الوسائل الفعالة التي تستجيب لمتطلبات العصر الحالي تستطيع من خلاله المؤسسات والدول تجاوز العقبات والصعوبات الداخلية والخارجية، وذلك بفضل الطاقات الإبداعية والإبتكارية التي بحوزتها،الأمر الذي يجعلها تسعى جاهدة لإكتشافه وتقييمه والإستثمار فيه والمحافظة عليه قصد إكتساب القدرات التنافسية الضرورية التي تضمن بقائها وإستمراريتها.

الفرع الأول: مفهوم رأس المال الفكري

مفهوم رأس المال الفكري حاله حال كثير من المفاهيم الاقتصادية عرف تنوع وعدم دقة في ضبط وتحديد تعريف موحد يجمع عليه الباحثين أو الفاعلين الاقتصاديين، نظير حداثته النسبية من جهة وكذلك لتشعب وتعقد المفهوم من جهة أخرى، عليه فإنه فيما سيأتي سنقوم باستعراض لمجموعة من التعاريف لعدد من الكتاب والباحثين والإداريين المتخصصين.

أولا– الإطار التاريخي لظهور رأس المال الفكري

يعتبر مصطلح رأس المال الفكري حديث نسبياً حيث ترجع بدايات ظهوره إلى سنوات التسعينات من القرن العشرين، أين كان قبل هذه المرحلة معظم الحديث في الأدبيات الاقتصادية والأبحاث والدراسات يدور حول موضوع رأس المال البشري، الذي بدأ الحديث عليه في خمسينات القرن الماضي وبعدها تم تطويره لينتقل من مفهوم رأس المال البشري وصولاً إلى مفهوم رأس المال الفكري. يمكن تحديد ثلاثة مراحل مهدت لظهور مفهوم رأس المال الفكري وساهمت في تطويره على النحو التالي[1]:

[1]: سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009 ص ص :157-166.

1- المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة بعد تأكيد الاقتصادي (William Petty) في القرن السابع عشر على فكرة إختلاف نوعية العمالة من خلال طرحه لموضوع إدخال قيمة العاملين في حساب الثروة معتمدا في ذلك على الطرق الإحصائية، ثم استمرت جهود الإقتصاديين في هذا الاتجاه، حيث أنه في عام 1776 أشار (Adam Smith) في كتابه المشهور "ثروة الأمم" إلى مدى تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات ودعى إلى تحديد الأجور حسب المهارات في أداء المهام وتكاليفها. تبعه بعد ذلك الإقتصادي المعروف (Alfred Marshall) في عام 1890 الذي تحدث على الإستثمار في البشر وقال قولته المشهورة " إن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر" نظرا لأن رأس المال البشري يتميز بخصائص لا تتوافر في غيره من رؤوس الأموال.

بعد ذلك جاءت مرحلة نهاية الخمسينات لتشهد توسع أبحاث كل من الاقتصاديين (Shultz& Mincer) في نظرية رأس المال البشري والتي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات[1]، حيث يرى أن حقيقة التنمية الإقتصادية تتحقق بصفة كبيرة عن طريق الإستثمار في رأس المال البشري، وأشار إلى أن مهارات ومعرفة الفرد تعتبر شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستثمر فيه، كما كان يرى في نمو رأس المال البشري أحد أهم السمات المميزة للنظام الإقتصادي. بعدها جاءت مرحلة الستينات إلى نهاية السبعينات والتي عرفت تطورًا سريعًا في نظرية رأس المال البشري سمحت بالتمييز والفهم الواضح للسلوك الإنساني على المستوى الفردي والجماعي، حيث ميز (Gary Becker) سنة 1964 بين رأس المال البشري العام الذي يزيد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ورأس المال الخاص الذي يزيد إنتاجية العوامل في نشاط محدد. إمتدت هذه المرحلة من القرن السابع عشر إلى نهاية سبعينات القرن العشرين، حيث تم فيها التأكيد على المهارات البشرية عامة (فكرياً، جسدياً،...)، كما شهدت هذه المرحلة زيادة الانتباه إلى أهمية العنصر البشري وضرورة دراسته بوصفه عامل مكمل لرأس المال المادي، خاصة وأن موضوع رأس المال البشري يمثل نقطة إرتكاز ومؤشر منطقي لدراسة موضوع رأس المال الفكري، حيث يعتبر هذا الأخير بعداً جديدًا في تحليل رأس المال البشري (حالة خاصة) والذي ينتج إما نتيجة التعليم الرسمي أو المعلومات المستقاة من التدريب، تعرف هذه المرحلة تعرف بمرحلة "إضاءات البداية وتوجهات الاهتمام بالقابليات البشرية".

2- المرحلة الثانية: في سنوات الثمانينات من القرن العشرين ازدياد إهتمام ووعي المديرين والأكاديميون والمستشارون في جميع أنحاء العالم ولو بشيء نسبي حول الأصول غير الملموسة للمؤسسات، ففي عام 1980 لاحظ الإقتصادي (Hiroyuki) وجود تباين في مستوى أداء المؤسسات اليابانية وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الأصول غير الملموسة هي الأساس في تحقيق عوائد المؤسسات كونها قابلة للاستخدام المتعدد والمتزامن، قام بعده في عام 1986 السيد (Karl-Eric Seiby) مدير دار نشر صغيرة بإصدار كتاب عنوانه "شركة-معرفة-كيف" "The Know-How Company" الذي أوضح فيه ضرورة الاهتمام بالأصول غير الملموسة وكيفية إدارتها.

كما شهدت فترة بداية التسعينات للقرن العشرين تتويجاً لجهود هذه المرحلة تمثلت بثلاث حوادث أولها عام 1990 عندما أطلق السيد (Ralph Stayer) مدير شركة (John Sonville) لأول مرة مصطلح رأس المال الفكري، حيث قال

[1]: إيمان محمد فؤاد محمد، مداخلة بعنوان ***"تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر"***، المؤتمر العلمي 22 للاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000، ص: 01.

"إنه لوقت قريب كانت المصادر الطبيعية– الأرض– المعادن – الأسماك، أهم مصدر للثروة القومية وأهم موجودات الشركات، ومن ثم أصبح رأس المال المتمثل بالنقد والموجودات كالمكائن والمصانع هو المهم، والآن فقد حل محلها القدرة العقلية لتكون رأس المال الفكري"[1]، ثاني ظهور كان عندما نشر الاقتصادي (Stewart,1991) مقالة بعنوان "القوة الذهنية"، وثالث ظهور كان في عام 1991 عندما تم تعيين أول مدير في العالم لإدارة رأس المال الفكري من قبل شركة التأمين السويدية " سكاندیا"،"Skandia"وهو السيد (Leif Edvinsson)[2]. تعرف هذه المرحلة بمرحلة "تلميحات المفهوم وتوجهات الاهتمام بالقابلية الذهنية".

3- المرحلة الثالثة: في منتصف التسعينات من القرن العشرين إلى الوقت الحالي بدأت الجهود البحثية حول موضوع رأس المال الفكري تتكثف وتتنوع، ففي عام 1993 اهتمت شركة (Dou chemical) بتطوير الأرباح والمنافع الجديدة من رأس المال الفكري وقامت بتحديد الأفكار والإبداعات التي أهملت سابقا واختيار وتطوير الأفكار التي تحقق العوائد الأعلى، حيث عينت السيد (Petrast Gordon) كمدير للموجودات الفكرية.كما أنه في عام 1994 اتفق كل من (Retrash & sullivan) و(Edvinsson) على ضرورة عقد اجتماع لممثلي الشركات الفاعلة في استخراج القيمة من موجوداتها غير الملموسة للكشف عن منظورها لمفهوم رأس المال الفكري وكيفية إدارته، حيث عقد هذا الاجتماع في عام1995 وعرف بإسم" إدارة رأس المال الفكري "Intellectual capital Management"، يرمز له إختصارًا بـ "ICM".

نشير أيضا إلى أنه في عام 1995 أشرف مكتب استشارات الأعمال (Arthur Anderson) بالتعاون مع المركز الأمريكي للإنتاجية والجودة على ندوة حول سيرورة المعرفة أو الحاجة لها، كما شهد عام 1999 انعقاد ندوة أخرى دولية لرأس المال الفكري في أمستردام، تركزت جهودها حول مناقشة أهداف رأس المال البشري واتجاهاته وطرق قياسه ومستوياته وأبعاده، ثم جاء عام 2001 ليشهد انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لإدارة رأس المال الفكري في كندا، ثم يليه عام 2003 انعقاد مؤتمرين آخرين حول رأس المال الفكري وإدارته في نيويورك. كما عرف مفهوم رأس المال الفكري في الآونة الأخيرة اهتمام كبير من قبل الباحثين والأكاديميين وصانعي القرار ومنظمات دولية (البنك الدولي، المنتدى العالمي الاقتصادي، ...) في مختلف الأقطار الدولية الذي ينشرون أبحاثا بشكل دوري حوله ويقيمون ملتقيات وندوات علمية تبرز مدى أهميته وقيمته في الحياة الاقتصادية تعرف هذه المرحلة بمرحلة" تكثيف الجهود البحثية وولادة النظرية.

جدير بالذكر أنه أول سؤال حول موضوع رّأس المال الفكري الوطني وعلى مستوى الدول ظهر في سنة 1990 والذي كان فحواه آنذاك هو:" ***ما هي القيم الخفية لبعض الدول، السويد مثلا؟*** " من قبل عدد من الطلبة لأكاديمية الأسواق بجامعة ستوكهولم، تزامن مع قيام الاقتصادي (Leif Edvinsson) بوضع نموذج لقياس الأصول غير الملموسة عرف بـ: نموذج (Skandia Navigator)، كما كان أول تقرير حول رأس المال الفكري الوطني في سنة 1996 والذي أطلق عليه إسم "الرفاه

[1] : زكرياء المطلك الدوري، أحمد علي صالح، **إدارة التمكين واقتصاديات الثقة**، دار اليازوري،عمان، الأردن، 2009 ، ص156

[2] :**Leif Edvinsson**: أول مدير في العالم لإدارة رأس المال الفكري البالغ من العمر آنذاك 48 سنة والحاصل على شهادة الماجستير(MBM) من جامعة كاليفورنيا.

والحماية: من أجل مستقبل الأجيال" "Welfare and Security – For Future Generations"[1]، تبعه ظهور نموذج لقياس رأس المال الفكري في إسرائيل من قبل (Edna Pasher)، وفي نفس الوقت قامت وزرارة المالية بالدنمارك بدراسة حول قيمها الخفية تبعتها الحكومة السويدية من قبل (Rember,1999)، تبعها بعد ذلك ظهور لعدد من التقارير للدول والمناطق من قبل عدد من الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة (في دراسة على منطقة الدول العربية) كان آخره هو ذلك الذي قامت به الحكومة البولندية سنة 2009.

ثانيا– تعريف رأس المال الفكري

1- تعاريف عامة حول رأس المال الفكري: نذكر من بينها مايلي:

- عرفه الإقتصادي (Yogesh) على أنه: " قوة ذهنية مجتمعة تمثل تشكيلة من المعرفة والمعلومات والخواص الفكرية والخبرة التي تمثل المواد الأولية الرئيسية لإقتصاد اليوم"[2].
- عرفه (Stewart,1997) على أنه: "المادة الفكرية، المعرفة، المعلومات، الملكية الفكرية والخبرة التي توضع قيد الإستخدام من أجل خلق الثروة الرابحة، نظرا لأن إقتصاد اليوم يختلف في الأساس على إقتصاد الأمس"[3].
- ويعرفه أيضا (Stewart, 1997) على أنه: "حزمة من المعرفة المفيدة"[4]. في إشارة منه إلى أن المعرفة تعد بمثابة أسلحة نووية تنافسية في العصر الحالي.
- عرفه الإقتصاديين (Vera& Crossan) على" أنه العتاد الفكري للمعرفة، المعلومات،الخبرة التي يمكن أن تستعمل في خلق القيمة [5].
- يعرف أيضا من وجهة نظر بعض المفكرين الإداريين على أنه "المعرفة، الخبرة المطبقة، التكنولوجيا التنظيمية، التقارير والمؤهلات المهنية التي توفر المزايا التنافسية في السوق"[6].
- يعرف أيضا على أنه: " القيمة الإقتصادية للأصول غير الملموسة"[7].

على ضوء التعاريف السابقة يتضح أن عامل المعرفة مرتبط بشكل كبير بمفهوم رأس المال الفكري والذي هو العنصر البشري الذي يتميز بقدرات فريدة على إنتاج الأفكار الجديدة والأساليب والطرق المتطورة التي من شأنها أن تميز المؤسسات

[1] : Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, **National intellectual capital : A comparison of 40 countries** , Springer New york, Dordrecht heidelberg London, USA , p :2.

[2] : عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، " **رأس المال الفكري**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،2007، مصر، ص ص: 15-17.

[3] :المرجع نفسه.

[4] : Daniel Andriessen , **Making Sense of Intellectual capital** , Library of congress cataloging-in- Publication Data ,200 Wheeler Rood,Burlington, MA,01803,USA,2004, p :60 . بتصرف

[5] : Kevin J O'Sullevan, **Intellectual capital Management in Multinational organizations** , Published in United State Reference, 701 E chokolate avenue, Library of congress cataloging-in- Publication Data, 2010,p :1.

[6] : Jay chotzkel, **Intellectual capital** , wallay Company, 8 New tec Place, Magdalen Road, Oxford oxy/RE, UK, 2002, p p : 6-7.

[7] : سعد غالب ياسين، **إدارة المعرفة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص: 217.

والدول على حد سواء عن غيرها خاصة في الجوانب المتعلقة بالتنافسية وخلق القيمة والثروة، حيث يصعب إلى حد كبير إيجاد بديل عنه كون أن الأفراد الذين ينتمون إلى زمرته يعتبرون نجوماً وعقولاً مدبرة وأسلحة نووية تنافسية في الوقت الحالي.

2- تعاريف حول رأس المال الفكري الوطني: أصبح يعترف برأس المال الفكري الوطني بشكل كبير على انه أهم مصدر للتنافسية والإنتاجية للدول، حيث يضم القيم الخفية للأفراد والمؤسسات والأقاليم والمناطق وكذلك بمثابة مصدر لخلق الثروة حيث يساهم في تعذية وزراعة الرفاهية مستقبلا[1].

يتناول الجدول الموالي عدد من التعاريف حول مفهوم رأس المال الفكري الوطني لأهم الباحثين والمفكرين والمختصين في هذا الموضوع.

الجدول 5: أهم التعاريف لرأس المال الفكري الوطني

الكاتب أو المؤلف	التعـــريـــــــف
Malhotra, 2003	رأس المال الفكري الوطني مصدر للكفاءات والقدرات التي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ونوعية الحياة[2].
N.Bontis, 2004	رأس المال الفكري الوطني يضم القيم الخفية للأفراد والمؤسسات والأقاليم والمناطق وهو بمثابة الموارد الحالية والمحتملة لخلق الثروة.
Andriessen and Stam, 2005	يوصف على أنه كل الموارد غير الملموسة المتاحة للدول والمناطق والتي تعطيها مزايا نسبية وعند تجميعها يمكن أن تنتج أرباح مستقبلية.
Lin Edvinsson, 2011	يتشكل من المعرفة والحكمة والقدرة والخبرة التي توفر للدول مزايا تنافسية مقارنة بالدول الأخرى وتعمل على تحديد إمكانيات النمو مستقبلاً.
Kapyla et Al, 2012	يشير إلى المعرفة الوطنية والقدرات المعرفية التي تشارك في خلق قيمة للعمليات داخل المجتمع.
Lazuka, 2012	جميع الأصول غير الملموسة للدول والتي توفر لها المزايا التنافسية وتعزز خلق الثروة فيها.
Salonius and Lounqcit	هو حزمة من الأصول التي تساعد الدول على تحقيق أهدافها المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Irena Mačerinskienė & Rasa Aleknavičiūtė, ***Constructing a National Intellectual Capital Concept***, KSI Transactions on KNOWLEDGE SOCIETY, Issue Vol 7, No 2, June ***2014***.

sur web : http://tksi.org/tksi.org/ojs/index.php/KSI/article/view/15 ,08/06/2016.

[1] : Lina Uziene, **National intellectual capital as an indicator of the wealth of nation's : The case of Baltic States**, 19th International Scientific conference, Economic and Management, 2014 Riga Lativa, 2014, Procedia Social and pehavioral sciences.بتصرف

[2] : Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, **National intellectual capital : A comparison of 40 countries**, op cit, p: 7.

على ضوء هذه التعاريف يرى الباحث أن مفهوم رأس المال الفكري الوطني يتضمن مختلف الأصول غير الملموسة والقيم الخفية التي تحوزها الدول وعلى رأسها عامل المعرفة، حيث أن هذه الأصول يكون لها دور حاسم وأساسي في خلق وتعزيز القدرات التنافسية للدول ويميز فيما بينها، إضافة إلى مساهمتها في خلق الثروة الوطنية. كما انه يمكن استنتاج من خلال التعاريف السابقة مايلي:

- أن غالبية التعاريف لم تختلف فيما بينها بشكل جوهري، فكلها أدخلت في تعريفها له عنصر المعرفة والمهارات والإبداعات والابتكارات التي تنجها العقول البشرية؛
- تشترك كلها في إعتبار أن رأس المال الفكري يتميز بقدرات متفردة قادرة على إنتاج الأفكار الجديدة والأساليب المتطورة التي تخلق الميزة التنافسية للمؤسسات والدول؛
- رأس المال الفكري يمكن أن يكون النتيجة النهائية لنقل المعرفة أو المعرفة ذاتها التي تتحول إلى ملكية أو أصول فكرية؛
- أن معظم التعاريف تضمنت الربط بين العناصر والأصول التي يتضمنها رأس المال الفكري وبين أنشطة خلق القيمة والقدرة التنافسية والثروة.

ثالثا– خصائص رأس المال الفكري الوطني

بالرجوع إلى تعاريف رأس المال الفكري المذكورة سابقا نستخلص بأنه هو مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بقدرات معرفية وتنظيمية يتميزون بها عن غيرهم من الأفراد العاديين، يتمتعون بجملة من الخصائص تجعل منهم مورداً إستراتيجياً في خلق القدرات التنافسية والثروة، حيث أن مسألة تصنيفه ضمن الأصول غير الملموسة يطرح إشكالية إمكانية قياسه بشكل دقيق[1]. وبغية تحديد الخصائص التي يتصف بها رأس المال الفكري عموماً والوطني على وجه التحديد بشكل علمي فقد تم في ذلك الرجوع إلى قوائم الخصائص الشخصية للأفراد المتميزين والموهوبين والمبدعين والمبتكرين، حيث تبين من خلالها أن أصحابها يتميزون بجملة من الخصائص التالية الموضحة في الجدول الموالي.

[1]: عواد الزيادات، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، ط1 ، 2008 ، ص: 281.

الجدول 6: الخصائص والمواصفات الشخصية لرأس المال الفكري

الخصائص	الصفات	الممارسات
التنظيمية	**المستوى الإستراتيجي**	يتوزع رأس المال الفكري على كاف المستويات الإستراتيجية (الأعمال، الوظيفية،التشغيلية) وبنسب متباينة
	نوعية الهيكل	يميل رأس المال الفكري للعمل ضمن الهياكل المرنة
	الرسمية	يركز رأس المال الفكري على استخدام الرسمية بشكل منخفض
	المركزية	يبتعد رأس المال الفكري عن الميل صوب المركزية الإدارية بشكل كبير
المهنية	**التحصيل الأكاديمي**	ليس بالضرورة أن يكون رأس المال الفكري حاصلا على شهادة أكاديمية بل الضرورة تكمن في مواصلة تعليمهم النظامي وتدريبهم الإثرائي.
	المهارة	يتميز رأس المال الفكري بمهارات عالية ومتنوعة
	الخبرة	يتصف رأس المال الفكري بخبرات متقدمة
السلوكية والشخصية	**المخاطرة**	يميل رأس المال الفكري إلى تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة
	اللاتأكد	يحبذ رأس المال الفكري التعامل مع الموضوعات التي تتسم باللا تأكد .
	المبادرة	يبادر رأس المال الفكري بتقديم الأفكار والمقترحات البناءة
	الحسم	يحسم رأس المال الفكري القرارات بدون تردد إلى حد كبير
	الذكاء	يتسم رأس المال الفكري بمستوى ذكاء متوسط فما فوق
	الحدس	يبدي رأس المال الفكري قدرة على الحدس والتبصر
	الانفتاح على الخبرة	يستفيد رأس المال الفكري من خبرات الآخرين
	المثابرة	يتميز رأس المال الفكري بمثابرة عالية في العمل
	الثقة في النفس	يتمتع رأس المال الفكري بثقة عالية بالنفس
	الاستقلالية	يحب رأس المال الفكري الاستقلالية في الفكر و العمل
	روح المرح	يحسن رأس المال الفكري الدعابة والسخرية، كما يفهم النكت ويستمتع بها أكثر من غيره.

المصدر: عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، " **رأس المال الفكري**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،2007 ، مصر، ص ص: 27-29.

كما أنه عند تحليل مفهوم رأس المال الفكري عبر مساهمات بعض المدارس في علم النفس (المدرسة الرمزية أو الارتباطية أو العلائقية) يظهر بشكل واضح مدى تعقد هذا المفهوم وإختلافها في تفسيرها له بين من يعتبره كهدف (National intellectual capital as an object) أو كعملية (National intellectual capital as a process)، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 7: خصائص ومميزات رأس المال الفكري الوطني

البيانات/ المساهمات	رأس المال الفكري الوطني كهدف	البيانات/ المساهمات	رأس المال الفكري الوطني كعملية
أولا– مساهمات المدرسة الرمزية Symbolic school	– يمكن ملاحظته؛ – يمكن تمثيله؛ – يمكن تقليصه وتمثيله في رموز؛ – يمكن وضعها في إطار هيكل عالمي؛ – يمكن تعميمه عبر أجزاء هيكلية.	**ثانيا– مساهمات المدرسة الإرتباطية Connectionist approach**	– الحصول عليه بشكل فردي؛ – تفسير ذاتي؛ – قيمته تتحدد فقط في الشبكة؛ – بناء اجتماعي؛ – إمكانية وصفه عبر تحليل هيكل الشبكة الداخلية.
1– المعرفة كمورد	– أنه ذو قيمة؛ – ينتج أرباح؛ – يولد المزايا التنافسية؛ – من الصعب تقليد هذه الموارد؛ – يمكن الاحتفاظ به؛ – يمكن تسييره؛ – إمكانية تحويله؛ – يمكن تراكمه.	**ثالثا– مساهمات المدرسة العلائقية Relational Approach**	– خلق القيم من خلال تبادل الأنشطة مع الشبكات الأخرى؛ – يتحدد من خلال الثقافة؛ – عدم إمكانية تحليله بعيدا عن الأصول المادية.
2– المعرفة كرأسمال	– أنه بمثابة فائض تراكمي لاستثمارات سابقة؛ – بمثابة مخزون؛ – مستدام بالرغم من انخفاضه بمرور الزمن؛ – تدعيم النشاط التجاري؛ – الزيادة في الإنتاجية؛ – يمكن إمتلاكه، وملكيته واضحة؛ – إمكانية تقييمه مالياً؛ – يقدم إضافات (1+1=2)؛ – إمكانية الاستثمار فيه.	**3–** حسب الطبيعة الفكرية	– مصدره الأنشطة الفكرية للعنصر البشري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Irena Mačerinskienė & Rasa Aleknavičiūtė, ***Constructing a National Intellectual Capital Concept***, KSI Transactions on KNOWLEDGE SOCIETY, Issue Vol 7, No 2, June ***2014***.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن خاصية قابلية القياس لرأس المال الفكري رغم صعوبتها تعد ذات أهمية قصوى والتي تدل على إمكانية التعرف عليه والاعتراف به وحسابه، وبالتالي يمكن تسجيله في السجلات المحاسبية للمؤسسات والدول حيث أنه من بين الأدلة على ذلك أعمال الاقتصادي (N.Bontis 2004) في دراسة قام بها على الدول العربية– سيتم الإشارة اليها بنوع من التفصيل في المبحث الموالي– عندما قام بوضع معادلة تضم معظم مكونات رأس المال الفكري الوطني.

كما أنه توجد خاصية لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في إعتبار رأس المال الفكري كمخزون والتي توحي إلى إمكانية تلخيصه مواصفات الأصول الفكرية أو المورد الذي يمكن تأجيره أو تحويله أو الاستثمار فيه مثله مثل الأصول المادية.

أما الخاصية الأخرى التي يراها الباحث مهمة تظهر في كون أنه لا تكاد توجد أي دراسة حول موضوع رأس المال الفكري سواء على مستوى المؤسسة أو الدول تخلوا من وصفه ضمن إطار هيكلي لمختلف مكوناته مثل ما أشار إليه الاقتصاديين (Edvinsson&Milon,1997) في ما يعرف بنموذج (Skandia Navigator) – سيتم الإشارة إليه هو الاخر لاحقا في المبحث الموالي – وأعمال الاقتصادي(N.Bontis 2004) في إعداد مؤشر رأس المال الفكري الوطني (NICI).

الفرع الثاني: المقاربات النظرية حول الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري من منظور كلي

أولا – نظريات وإسهامات باحثين ومختصين في موضوع رأس المال الفكري

نستعرض في الجدول الموالي أهم الإسهامات الفكرية التي اهتمت بموضوع الأصول غير الملموسة عموماً ورأس المال الفكري على وجه التحديد.

الجدول 8: النظريات والإسهامات الفكرية حول الأصول غير الملموسة من منظور الاقتصاد الكلي

الإسهامات	أهم الباحثين / المساهمين	الآراء الرئيسية
نظرية رأس المال البشري	- Becker, 1961,1975 - Kendrick ,1976 - Shultz,1969 - Bartel,1991 - Ljungberg and Nilsson, 2009	– رأس المال الفكري بمثابة مكون قوي في الاستثمار في رأس المال المادي حيث يعتبر الأفراد بمثابة إستثمارات خاصة فيما يخص التعليم في الأجل الطويل. – كما أن الاستثمار في البشر يعتبر أهم مساهم في أداء الاقتصاد نظير مهارات الأفراد.
نظرية التغيير التقني والابتكار	- Pasinetti, 1981 - Berstein ,1989 - Salow,1957 - Freeman & Perez 1988	– التغير التقني عملية تراكمية حيث أن كثير من الدراسات أشارت إلى الطابع المتزايد للابتكار ووجود إختلاف قوي بين القطاعات على أساسه، كما قدمت أدلة واضحة على أثر الابتكار على الإنتاجية. في المقابل ركزت بعض الدارسات الأخرى على عدم استمرارية التغير التكنولوجي.
الاستثمار غير الملموس/الفكري	- Caspar & afair, 1988 - Buiges et al ,2000 - Corrado et al, 2004, 2009 - OCDE ,1998 - Khan, 2001	– كفاءة المؤسسة أو الدولة تابع لاستثماراتها الفكرية والاستثمارات غير الملموسة والتي يمكن أن تساهم عبر تقديم عدة مجاميع مثل البحث والتطوير، أبحاث السوق، التدريب المهني.

نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي)	- Romer, 1986,1990,1996 - Lucas ,1988 - Barro & sala-i-Martin, 1995 - Jones, 2005	– تراكم المعرفة مصدر أساسي للنمو وهذا التطور يتم عبر تراكم رأس المال البشري أو الابتكار أو البحث والتطوير. – كما أن المعرفة تتضمن عدة جوانب مثل رأس المال البشري والهيكلي وجزء من رأس المال المادي والتغير التكنولوجي.
النظريات التطورية (Evolutionary theories)	- Nelson & Winter, 1982 - Dosi ,1988 - Silverberg & verspagen, 1998 - Malebra ,1999 - Silverberg, 2001	– الروتينات تشكل محور الاهتمام في سلوك المؤسسة والتي تعتبر مهمة، حيث أن المؤسسات تخضع لعمليات التعلم بدل التحسين. – الابتكار تراكمي وعملية متزايدة وتطوير وتنمية العمليات يتم بشكل دوري.
مساهمة أنظمة الابتكار /المعرفة الوطنية	- Nelson ,1993 - Nelson & Rosenberg ,1994 - Furman et al ,2002 - North & Kares ,2005 - Karlsson& Martinez,2005	– الابتكار يتحكم في سياق العوامل التابعة له، فاعلين ومؤسسات وسياسات حكومية وأنظمة الجامعات وسياسات الحماية الفكرية التي تلعب دوراً حاسماً في هذه العملية. – عملية الابتكار غير خطية.
نظرية رأس المال الفكري ومساهمة رأس المال الفكري الوطني (NIC)	- Bounfour 1998 ,2004. - Edvinsson & Malone 1997 - Andiessen & Stam 2004 - Bontis 2004,2006. - Stahle & Bounfour 2008.	– رأس المال الفكري يعتبر أهم قاطرة للاقتصاد في الأجل الطويل، كما أن أجزائه ومكوناته مثل رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي (البنى التحتية، الابتكار ... .) تساهم في النمو الاقتصادي عبر التفاعل المتبادل. – ديناميكية رأس المال الفكري تابعة لمراحل التنمية في الاقتصاد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Volha Lazuka, Master thesis, National Intellectual Capital: Concept and Measurement, Master programme in Economic Growth, Innovation and Spatial Dynamics, Lund University school of Economics and Management, June 2012, pp : 16-17.

ثانيا– مكونات رأس المال الفكري الوطني

تكاد تتفق معظم الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الحديث عن موضوع رأس المال الفكري الوطني من قبل الباحثين والمفكرين أمثال (Edvinsson&Milon, 1997)، (Bontis,2004)، (Bounfour ,2004)، (Stahle & Bounfour 2008) على أنه يتكون من خمسة أجزاء أساسية هي[1]: رأس المال البشري، رأس المال العملياتي، رأس المال السوقي، رأس المال التجديدي، رأس المال، وذلك بعد إدخال بعض التعديلات على التقسيم الذي وضعه كل من الاقتصاديين (Edvinsson & Malon,1997).

[1] : Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, **National intellectual capital : A comparison of 40 countries**, op cit, p:3.

1- رأس المال البشري (Human capital): يضم المعرفة، الحكمة، الخبرة، الحدس، قدرة الأفراد على تحقيق المهام والأهداف، القيم التي تشمل ثقافة وفلسفة الأمة، أي بمعنى آخر رأس المال البشري يتشكل من مجموعة من قدرات المواطنين التي تنتج وتنعكس من التعليم، الصحة (متوسط العمر المتوقع)، التجربة، التحفيز، الحدس، المقاولاتية، الخبرة، المهارات العالية للقوى العاملة، إضافة إلى وفرة العلماء والمهندسين والقوة العاملة والتي تعتبره مؤشرات جيدة ومفاتيح نجاح لزيادة القدرة التنافسية للدول حالياً ومستقبلاً. كما أن رأس المال البشري يوفر الموارد الضرورية لتطوير وتغذية الأصول غير الملموسة في مناطق أخرى عبر البحث والتطوير والتدريب، أين يكون العامل البشري أهم رابط في عملية خلق الثروة.

2- رأس المال السوقي (Market capital): يتضمن مختلف الأصول العامة المجسدة لدى دولة ما ولها علاقة مع الأسواق الدولية، وهو مجموع قدرات البلد والنجاحات التي تعطيه جاذبية وحلول تنافسية لإحتياجات الزبائن الدوليين، حيث أن استثمارات وانجازات الدول في العلاقات الدولية تقترن مع جودة صادراتها من السلع والخدمات، كما تتضمن هذه الأصول ولاء العميل، المرونة والتكيف، الانفتاح على العولمة، متانة الاقتصاد، الرضا المسجل من قبل العملاء الاستراتيجيين والشركاء التجاريين الوطنيين.

3- رأس المال العملياتي (Process capital): هو التعاون وتدفق المعرفة الذي يضم هيكل الأصول الفكرية مثل أنظمة المعلومات قواعد البيانات، المخابر، البنى التحتية الوطنية، بما في ذلك نقل المعلومات والمهارات التكنولوجية، الاتصالات والإعلام الآلي، الهواتف الخاصة، هيئات البحث ذات جودة، نقل المعرفة، ... عليه فإن هيكل الأصول الفكرية يزيد بشكل مستدام مخرجات رأس المال البشري.

4- رأس المال التجديدي(Renewal capital): هي قدرات الدول وإستثماراتها الحقيقية التي توضع ضمن الجهود لزيادة قوتها التنافسية في الأسواق مستقبلا والتي تشكل النمو في المستقبل، حيث أن الأصول التجديدية تم الاستثمار في البحث والتطوير براءات الاختراع، العلامات التجارية، عدد المنشورات العلمية، عدد براءات الاختراع المسجلة بالولايات المتحدة الامريكية في مؤسسة (US PTO)، تطبيقات براءات الاختراع، إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، القدرة على الابتكار.

5- رأس المال (Financial capital): يظهر من خلال الناتج المحلي الخام، الدين الخارجي، الإنتاج الصناعي من قبل أهم الفروع وكذلك معدل التضخم

يمكن توضيح أهم مكونات رأس المال الفكري الوطني في الشكل الموالي.

الشكل 11: مكونات رأس المال الفكري الوطني

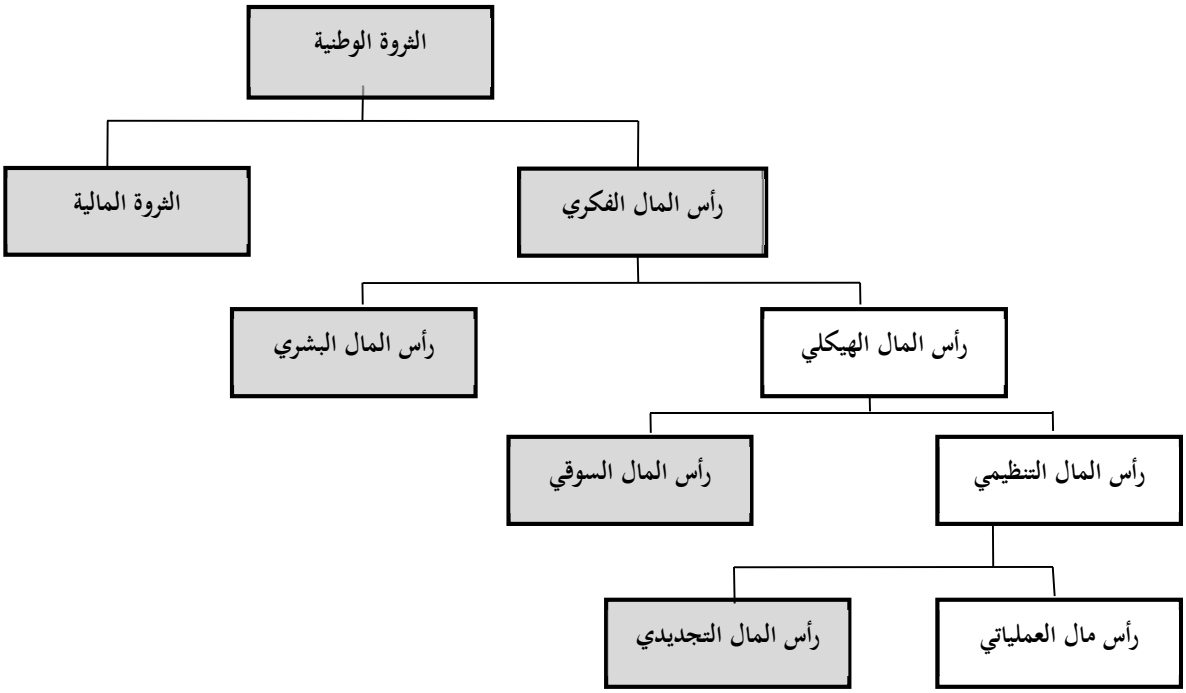

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

N.Bontis, ***National Intellectual Capital Index : A United Nations initiative for the arab region,*** Journal of Intellectual Capital; Vol5, ProQuest Central, 2004,p : 15.

ثالثا– الأهمية الاقتصادية لرأس المال الفكري الوطني

تبرز أهمية العنصر البشري من تلك الميزة والأفضلية التي يحضى به أصحاب العقول والألباب عند الله عز وَجل، حيث فضل الخالق جلت قدرته بني البشر على سائر المخلوقات الأخرى ومنحهم نعمة العقل والتفكير وجاء ذكره هاتين الكلمتين في القرآن الكريم ضمن (61) آية موزعة على (43) سورة كريمة، أي ما نسبته (38%) من مجموع سور القرآن الكريم وهي ليست بالقليلة، التي إن دلت فإنما تدل على الفضل والدور الذي يقومون به وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم إزاء الدين والدنيا[1]، فضلا على الأحاديث النبوية الشريفة الدالة على ذلك.

تعتبر أيضا المقولة الشهيرة التي قالها السيد (Watter Wriston) نائب مدير (Citibank) حول الأصول غير الملموسة والتي قال فيها: "***إن المورد الجديد للثروة ليس مادي بل هو المعلومة والمعرفة المطبقة في العمل لخلق القيمة***" دليل آخر على أهمية رأس المال الفكري، في إشارة منه إلى أن المعرفة وتطبيقات العمالة المؤهلة هي أكثر الموجودات والأصول قيمة في القرن الحادي والعشرين والاقتصاد المعرفي لأنها تمثل قوة علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية

[1] : سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، المرجع السابق، ص:171.

تتكيف مع كل بيئات الأعمال المختلفة من خلال عمليات الإبداع والابتكار المستمرة[1]. أما فيما يخص المؤسسات تظهر أهميته الاقتصادية من كونه مصدر لتأسيس ما يعرف حاليا بالمؤسسات الذكية ومساهمته في تحقيق الأرباح ودعم تنافسيتها، حيث أصبح الاهتمام به يعد أمرًا حتمياً تفرضه طبيعة التحديات العلمية والتطورات التكنولوجية السريعة وكذلك الضغوطات التنافسية التي تقرها العولمة على المؤسسات، خاصة وأن القدرات الفكرية العالية أصبحت من أهم عوامل التفوق والتميز التنافسي في الإقتصاد المبني على المعرفة[2].

نشير أيضاً إلى أنه في ظل الاقتصاد المعرفي تبرز أهمية رأس المال الفكري من إعتباره لدى المؤسسات والدولة بمثابة مورد إستراتيجي وقوة فاعلة ومصدر هام لخلق الثروة والازدهار نظير المعرفة المتفردة التي يمتلكها ومساهمته في إكتشاف تطبيقات وأساليب جديدة في الإنتاج والخدمات، فضلا على أنه يحمل خبرات ومهارات متعددة ومتنوعة تمكنه من زيادة الإبتكارات والإبداعات المتسارعة في وقت قياسي، حيث دلت الإحصائيات العالمية على أنه هناك تقريباً إختراعاً جديداً كل دقيقتين والذي يعد أحد أسباب تزايد براءات الإختراع المسجلة، فقد بلغت عام 1997 ما يزيد عن 30 مليون براءة إختراع.

كما تظهر أهميته من خلال تلك العلاقة بين دور تنمية العنصر البشري في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية حيث تعتبر العلاقة بينهما تبادلية، فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الإقتصادي في بداية الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية القدرات البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة، وتبين أنه ما يقارب 90 % من النمو المحقق في الدول الصناعية كان نتيجة تحسين قدرات الإنسان ومهاراته وعنصر المعرفة[3]، الأمر الذي دفع الكثير من الدول والمؤسسات ومراكز البحوث والدراسات إلى الإسراع وتكثيف عقد الملتقيات والمؤتمرات وإقامة ندوات علمية حول موضوع رأس المال الفكري قصد تحليل مفاهيمه وتشخيص أبعاده في مختلف الأقطار الدولية، أين نشهد في هذه السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام من قبل الكثير من الدول النامية خاصة العربية منها بموضوع رأس المال الفكري لما له من أهمية وضرورة إقتصادية للنهوض بإقتصادياتها.

رابعا– الاختلافات الموجودة بين مفهومي رأس المال البشري والفكري

1- الروابط النظرية بين رأس المال البشري والفكري: شكل موضوع رأس المال البشري نقطة الارتكاز الأساسية والمؤشر المنطقي لدراسة موضوع رأس المال الفكري، هذا ما تؤيده نتائج دراسات التي قام به كل من (Quinn et al,1995,7) و(Ulrich,1998,15)، في إشارة إلى أن رأس المال الفكري يعد بعداً جديداً في تحليل رأس المال البشري، فضلا على تلك النتائج التي توصلت إليها دراسة (العنزي ،2006) من كون رأس المال الفكري يعد حالة خاصة من رأس المال الفكري بدليل أنه يتكون نتيجة للتعليم الرسمي أو المعلومات المستقاة من عملية التدريب[4].

[1] : عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، المرجع السابق، ص: 20.

2: سملالي يحضيه، المرجع السابق، ص:121.

3 : نافر أيوب محمد،" ***الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور لتربية والتعليم فيه***"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد :44 ، جانفي 2010.

4: سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، المرجع السابق ،ص ص: 201-203.

بالرغم من أن تركيبته تعتبر غير ملموسة أو محسوسة في التصنيف التقليدي لرأس المال البشري، حيث أنه من أجل القدرة على تحليل رأس المال الفكري فانه يقترح إضافته لهيكلية رأس المال البشري من خلال المساعدة في تأهيله حول كيفية إسهامه في زيادة الإنتاجية. كما أنه ولأغراض صياغية تتعلق بدور عناصر رأس المال الفكري في رفع إنتاجية المستثمر فإن رأس المال البشري (HC) ورأس المال الفكري (IC) هما مكونين فرعيين للبشر (H) أي أن:(H=HC+IC)، حيث تظهر هذه الفكرة بالطبع عنصر التفريق الذي جاء به الاقتصادي (Becker,1994) بين رأس المال البشري والنوعي[1]، فالأول يزيد من إنتاجية الملاك بشكل عام والثاني يزيد من إنتاجية أولئك الملاك فقط الذين يمتلكون شركات معينة متخصصة للغاية في صناعات مميزة مثل الحاسبات، الطائرات ...

إذن فرأس المال الفكري الذي يتكون من أجزاء تعمل بشكل مشترك وبأسلوب تكاملي يزيد من إنتاجية المالكين في المهن والوظائف المختلفة، وذلك على أساس أن إنتاجية الفرد العامل تتحدد بمقدار الساعات التي يؤديها عملاً أو واجباً والمتأتية من خزائن رأس المال البشري والفكري الذي يمتلك المواهب الفريدة من الطاقات والقابليات التي يسخرها لصالح بناء القدرات الجوهرية لها.

2- التمييز بينٍ رأس المال البشري والفكري : على اعتبار أن مفاهيم كل من رأس المال البشري والفكري مرتبطين بشكل كبير لدرجة استخدامهما في بعض الحالات على أنها بمعنى واحد، إلا أن ذلك يعتبر بمثابة خطأ حيث يستوجب التمييز بينهما نظرا لوجود إختلافات كبيرة في الصفات المتعلقة بخلق الثروة والآثار الإدارية لكل منهما، وقصد معرفة هذه الاختلافات نجد أنفسنا بحاجة إلى التمييز بين ما يعرف بالسلع التنافسية والسلع غير التنافسية، أين يصنف رأس المال البشري في خانة السلع التنافسية في الوقت الذي يصنف رأس المال الفكري في خانة السلع غير التنافسية[2].

الخاصية التي تجعل من رأس المال البشري تنافسي هي ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة لأنه في الواقع يختار الفرد الماهر العمل من اجل مؤسسة معينة والذي يعني عدم إمكانية عمله مع الآخرين في نفس الوقت، أي بشكل بسيط لا يمكنه العمل في مكانين في نفس الوقت. في المقابل نجد أن رأس المال الفكري نقيض ذلك له من القدرات أما يسمح له بالتواجد في عدة أماكن في نفس الوقت، فمثلا صيغة الانترنت تكون لها احتمالية التواجد في نفس الوقت في حوالي 50 مليون مكان وهو الأمر الذي يجعل من رأس المال الفكري من ناحية الجوهر والمضمون يختلف على رأس المال البشري.

إضافة إلى ما سبق نجد أن رأس المال الفكري يساهم من خلال قدراته في توليد الثروة نظرا لإمكانية نقله إلى شكل لغوي يكون إما في إطار شفوي أو غير شفوي، هذه الأشكال أو الصيغ تكون في شكل تصاميم أو رسوم أو معادلات... حيث تبرز أهميتها في عمليات خلق القيمة ودونها لا تظهر هذه الأخيرة إطلاقاً، فمثلا نجد أن الأفكار التي توجد في رأس شخص ما لا يمكنها أن تخلق قيمة كبيرة ما لم تجسد في صيغة أو شكل يمكن من نقلها والتواصل بها. كما أنه بالنظر إلى

1 : هو رأس المال البشري: الذي يحمل سمات مميزة تؤهله لتفرقته عن العاملين العاديين الذين يطلق عليهم برأس المال البشري العام، لعل ما يضاف أن هذا التأكيد جاء في عام 1964 وفي الحاضر تطور الحال واخذ يطلق عليه برأس المال الفكري (Stewart,1999)

2 : Keith Bradley, ***Intellectual Capital and the New Wealth of Nations II***, Business Strategy Review, 1997, Volume 8 Issue 4, London, pp 33-44.

عامل القيمة يمكن التمييز بين رأس المال الفكري الذي يساهم في تعزيز رأس المال البشري ورأس المال الفكري الذي ينتج رأس المال البشري[1].

المطلب الثاني: طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري

يعتبر مصطلح رأس المال الفكري من المفاهيم المعقدة وصعبة التفسير بشكل دقيق سواء على مستوى المؤسسة أو الدول، الأمر الذي شكل على الباحثين والمهتمين بالموضوع نوع من الصعوبة في قياسه نظراً لكونه مرتبط بالأصول غير الملموسة والقيم الخفية والتي تكون في الغالب ذات طابع معنوي، فبالرغم من كل ذلك فقد ظهرت العديد من النماذج والمبادرات لقياسه كان أشهرها ذلك التصنيف ثلاثي الأبعاد (رأس المال البشري والهيكلي والزبائني) الذي قام به الاقتصاديين (Edvinsson&Milon,1997) والذي تم العمل به تقريباً في معظم القياسات الخاصة بالموضوع على المستوى الجزئي. لكنه قصد تحقيق أهداف هذه الدراسة ومعالجة متغيراتها بشكل دقيق سيتم التركيز على نماذج قياسه على المستوى الكلي عبر تقديم مسح مختصر لأهم تلك المبادرات والمحاولات التي جاءت لقياس رأس المال الفكري الوطني، مع التركيز على النموذج القياسي الذي وضعه الاقتصادي (Bontis,2004) كونه معترف به بشكل كبير في الدراسات الكلية للموضوع وكذلك أنه سبق تطبيقه في قياس رأس المال الفكري الوطني لعدد من الدول العربية على غرار الجزائر، تونس المغرب.

الفرع الأول– نماذج قياس رأس المال الفكري على مستوى المؤسسة

يقول الاقتصادي (Stewart,1997): أنه "على الرغم من أن أحدا لم يتوصل إلى نموذج أو معادلة متكاملة لقياس الموجودات الفكرية للمنظمات المعاصرة، إلا أن النتيجة التي خلصت إليها معظم هذه المنظمات تثبت أن الأسلوب الذي تختاره في النهاية لقياس رأس المال الفكري يعتمد على حد كبير على الأسلوب المستخدم في بناء وترسيخ القاعدة الفكرية في المنظمة[2]. في إشارة منه إلى وجود نماذج وطرق مختلفة لقياس رأس المال الفكري تختلف باختلاف المصادر والجهة المسؤولة على إعدادها– راجع الملحق 2 –، حيث فيما سيأتي سيتم فقط التركيز في هذه الدراسة على نموذج مستكشف سكانديا لما له من أهمية وإقرار بين الباحثين والمختصين في الموضوع.

أولا– نموذج مستكشف سكانديا "Skandia Navigator"

يعتبر هذا النموذج أكثر شيوعاً ومعرفة في طرق قياس رأس المال الفكري على مستوى المؤسسات، حيث تم تطويره من طرف (Edvinsson) أول مدير لإدارة رأس المال الفكري في شركة التأمين السويدية، فالمستكشف يتكون من خمسة مجموعات من المؤثرات والتي تركز على قطاعات مختلفة الأهمية الموضحة، يمكن توضيحها في الشكل التالي.

[1] : Ibid.

[2]: عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، المرجع السابق، ص ص:.82-83.

الشكل 12: النموذج المختصر لمستكشف سكانديا (Skandia Navigator)

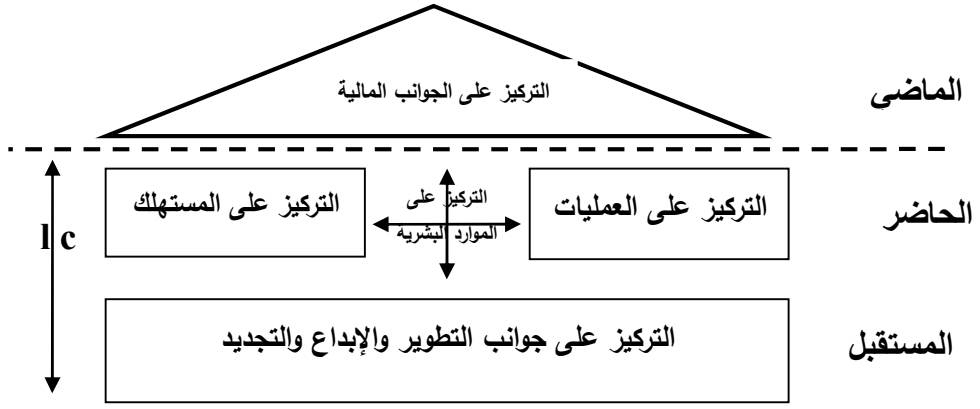

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Daniel Andriessen , **Making Sense of Intellectual capital**, Library of congress cataloging-in- Publication Data ,2000 Wheeler Rood, Burlington, MA,01803,USA,2004,p :112.

يظهر من الشكل أعلاه أن السجلات المالية تركز على النتائج المالية للمؤسسة والتي تتطلع إلى الماضي، أما رأس المال العميل (الزبائني) والبشري والعملياتي يبدو كعملية للتركيز على الوقت الحاضر، في حين ينظر إلى عنصر التجديد والتطوير الذي يركز على المستقبل، حيث قدم (Edvinsson) من خلال هذا النموذج أكبر مقاربة في مجال قياس رأس المال الفكري، وربما هو أكثر المقاييس في نطاق الإستشهاد كمثال لأداة القياس حيث أضاف إلى حد كبير الوعي العام حول أهمية الأصول غير الملموسة وكذا أوجه القصور التقليدية في الإبلاغ عنه.

استطاع أيضا (Edvinsson) التطوير في المستكشف حيث انتقل به إلى أسلوب (IC Rating TM) -راجع الملحق 2- وهي الطريقة التي تم تطبيقها على أكثر من 200 مؤسسة في السويد كطريقة للتنبؤ بنمو رأس المال الفكري فيها باستخدام طريقة الخريطة والتي يطلق عليها إسم (digital IC land scape)، حيث ترجع تسمية النموذج بالمستكشف (Navigator) لسببين[1]:

- أولهما، كون النموذج يهدف للتنبؤ بإرشاد المؤسسة لمراقبة وإدارة أصولها الفكرية؛
- ثانيهما، كون النموذج يتنبأ ويرشد الأفراد من خلال مجموعة مكتملة من المعايير التي تمثل القيم الحقيقية والإمكانيات والاحتمالات المستقبلية للمؤسسة.

[1] : David Luthy, **Intellectual Capital and its Measurement**, Web: http://www.apira2013.org/past/apira1998/archives/pdfs/25.pdf 26/04/2016. (بتصرف)

الفرع الثاني: نماذج قياس رأس المال الفكري الوطني

إن بداية الاهتمام بدراسة موضوع رأس المال الفكري على المستوى الوطني كانت في نهايات تسعينات القرن العشرين وبدايات سنوات القرن الواحد والعشرين، وبالضبط في عام 1996 عندما قامت الحكومة السويدية بإعداد تقرير حول الأصول غير الملموسة كوسيلة للبحث على الثروة المخفية للبلد انطلاقا من نموذج مستكشف سكانديا الذي تم إعداده من طرف (Edvinsson)، تم إقتراح فيه نموذج لرأس المال الفكري موزع إلى أربعة ركائز أساسية، حيث أن كل واحدة منها يقيم على أساس مؤشرات كمية مختلفة وضعها ضمن النموذج؛ وهي[1]:

- التركيز على العنصر البشري: معرفة المواطنين، المؤهلات والإمكانيات، التربية، الإبداع؛
- التركيز على السوق: نقاط الجذب للأسواق الخارجية والعلاقات الدولية؛
- التركيز على العمليات: عمليات دعم البنية التحتية للمعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- التركيز على التجديد والتطوير: الإستثمار في المعرفة والإبداع.

أولا– أهم دراسات قياس رأس المال الفكري الوطني

هناك العديد من المساهمات والمقاربات للقياس التي تم تطويرها في الفترة الأخيرة بالرغم من الحداثة النسبية لمفهوم رأس المال الفكري الوطني والتعقيدات الموجودة في تعريفه، حيث ركزت كلها تقريباً على كيفية إستخلاص القيمة إنطلاقاً من عامل المعرفة في الوقت الحاضر والمستقبلي. نجد من بين هذه الدراسات مايلي:

1- دراسة (Rember,1999) على السويد: ذكر فيها أنه لهذا البلد عروض جذابة وتنافسية ترتبط بأصول رأس المال الفكري والتي تظهر على النحو التالي[2]:

- تصميم البرامج والسياسات الاقتصادية على نحو متزايد لتعزيز التعاون في التدفقات الإستثمارية وفق ما تحدده الإمكانيات الفكرية للبلد؛
- تدفقات الإستثمار في البلد تتحدد بشكل متزايد حسب إحتمالات رأس المال الفكري والإستثمار الدولي؛
- تدفقات الإستثمار المشتركة تتحدد بشكل متزايد حسب إحتمالات رأس المال الفكري للمؤسسات، أما الاستثمارات الدولية تصبح أكثر فأكثر تتحدد من خلال رأس المال الفكري الوطني؛
- الإحصائيات التقليدية المتعلقة بالتدفقات الاستثمارية تعتبر صالحة للمقارنة بين الدول في الوقت الحالي وبالكاد تكون كافية، حيث أن المستثمرون اليوم مطالبين بتحليل الدول من حيث بيانات الإستثمار في الأصول غير

[1] : Pirjo Stahle & Sten Stahle, **Intellectual capital and National competitiveness: conceptual and methodological challenges,** sur Web: http://www.stahle.fi/Bounfour_paper.pdf . 07/05/2016.
[2] : Josep Maria Viedma Mart , **CICBS: Cities' Intellectual Capital Benchmarking System** ,sur Web : http://www.telefonica.net/web2/gestiondelcapitalintelectual/publicaciones/CICBSi.pdf. 02/05/2016.

الملموسة، كون أن هذه البيانات تقدم صورة واضحة حول مخزون الدول من رأس المال الفكري وما هي إستعمالاته في المستقبل وآثاره على النمو والأرباح؛

- هذه المبادرة الجريئة التي قامت بها الحكومة السويدية كانت سبب في بداية ظهور الرغبة أمام دول أخرى لقياس رأسمالها الفكري من باب معرفة وتقييم ثروتها الخفية.

2- دراسة (Pasher1999): التي قام بها على اسرائيل تحت عنوان" رأس المال الفكري لدولة إسرائيل"، حيث أدلى فيها بالملاحظات التالية:

- أن الأصول التي قدمت لإسرائيل ميزة على غيرها من البلدان هي الموجودات الفكرية الخفية رغم أنها دولة فتية فهي تحتوي على العديد من الأصول الفكرية، حيث أصبحت البيت الدافئ لبعض الأفكار التكنولوجية الأكثر الربحية وتعد واحدة من أهم البلدان وأبرزها في هذا المجال، وتعتبر مركز للبحث والتطوير لأهم الشركات العالمية، فمنذ عام 1982 إزداد عدد المؤسسات التكنولوجية والناشئة من 50 إلى 2000؛
- أشار أيضا إلى أنه إلى حد الآن هناك لا توجد أي وثيقة رسمية في إسرائيل تقدم أو تعرض الكفاءات الأساسية والأصول المخفية وكذا مفاتيح النجاح التي توفر لها مزايا نسبية عالية وإمكانيات النمو.

3- دراسة كل من (Andriessen& Stam, 2004 ,2009) : والتي كانت على الاتحاد الأوربي واقتراحهما لطريقة (ICM) Intellectual Capital Monitor معتمدين في ذلك على ما جاء به (Bontis,2002,2004) من تعاريف مقترحة حول رأس المال الفكري، حيث بمجرد تطبيقها على المستوى الكلي فانه لابد من تفسيرها على النحو التالي[1]:

- رأس المال البشري؛ يمثل أي شيء مرتبط بالبشر مثل المعارف، تربية، قدرات الأفراد لأداء المهام والأهداف الوطنية، حيث يكون التعليم هو اللبنة الأساسية لرأس المال البشري؛
- رأس المال الهيكلي؛ يمثل المستودعات غير البشرية للمعرفة التي تتضمن معلوماتها وتكنولوجياتها، فضلا على نظام الاتصالات المتمثل في أجهزتها الخاصة، برمجياتها قواعد بياناتها، المخابر والهياكل التنظيمية؛
- رأس المال الزبائني؛ يمثل رأس المال الفكري الذي يشمل التقارير الوطنية، كما يمثل قدرة البلد على توفير البيئة الجذابة والتنافسية.

من خلال التركيز على العناصر الثلاث استطاع كل من (Andriessen& Stam) تطوير مقياس لقياس رأس المال الفكري، حيث تم إضافة فيه طبقة ثانية للتصنيف يكون فيه كل واحد من مكونات رأس المال الفكري مراقب بثلاث منظورات مختلفة بهدف التأكيد وكذا مراعاة التطورات الحالية والمستقبلية، وهي:

[1] : Christan Stam and Anderiessen, **Intellectual Capital of the European Union 2008: Measurement the Lisbon Strategy for Growth and Jobs** , sur Web : christiaan.stam@inholland.nl,daan.andriessen@inholland.nl , 27/05/2016.

- الأصول (الحاضرة): يعطي هذا المنظور مؤشر على القوة الحالية للدولة من خلال توفير صورة عامة على الأصول الحالية؛
- الاستثمار(المستقبل): يعطي هذا المنظور نظرة ثاقبة حول الطاقة المستقبلية للدولة من اجل تعزيز والمحافظة على الطاقة الحالية، كما ينبغي للمؤسسات الاستثمار في إمكاناتهم بشكل مستمر؛
- الآثار (الماضي): يدل هذا المنظور على مدى جعل الدولة للأصول غير الملموسة منتجة مقارنة بالفترة الماضية. يتم تشكيل هذا المقياس الذي يجمع بين المكونات الثلاث لرأس المال الفكري وبين الأبعاد والأفاق المقترحة، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول 9: مصفوفة Intellectual Capital Monitor

الزمن /البيانات	رأس المال العلائقي	رأس المال الهيكلي	رأس المال البشري
الإستثمار (Investments)			
الأصول (Assets)			
الآثار (Effects)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Christan Stam and Anderiessen, **Intellectual Capital of the European Union 2008 : Measurement the Lisbon Strategy for Growth and Job**, Op, cit.

في الأخير يمكن تصنيف كل الدراسات والمحاولات التي جاءت لقياس لرأس المال الفكري بشكل عام إلى ثلاثة تقسيمات رئيسة بالنظر إلى مستوى التحليل وهي:

- نماذج قياس رأس المال الفكري على مستوى المؤسسات والتي هي قابلة للقياس على المستوى الكلي؛
- نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الوطني؛
- نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الإقليمي؛

الأمر الذي يمكن تلخيصه من خلال الجدول الموالي

الجدول 10: موجز لأهم نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي

الأبحاث والدراسات	**نماذج القياس**	**مصادر البيانات**
1- نماذج قياس رأس المال الفكري على مستوى المؤسسات القابلة للإستعمال على المستوى الكلي		
T.Stewart, 1997	القيمة الحسابية للأصول غير الملموسة والذي يرمز له إختصاراً بـ: (CIV) Calculated intangible value	القوائم المالية للمؤسسات
Ahmed Bounfour, 2003	القيمة الديناميكية لرأس المال الفكري والذي يرمز له إختصاراً بـ: (IC-dVAL) Intellectual capital dynamic value	القوائم المالية للمؤسسات

A .Pulic, 2005	معامل القيمة المضافة الفكرية والذي يرمز له إختصاراً بـ (VAIC) Value added intellectual coefficient	القوائم المالية للمؤسسات
2- نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الوطني		
N.Bontis, 2004	المؤشر الوطني لرأس المال الفكري والذي يرمز له إختصارا بـ: NICI National Intellectual Capital Index	الاعتماد على مصادر بيانات مختلفة حول الدول العربية
Andriessen & Stam, 2004,2009	مستكشف رأس المال الفكري والذي يرمز له إختصاراً بـ (ICM) Intellectual Capital Monitor	أساساً على بيانات (Eurostat) ودول (OCDE)
3- نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الإقليمي		
J.Pomeda, C.Moreno, C.Rivera, L .Martil ,2002	نموذج رأس المال الفكري لمدريد والذي يرمز له إختصاراً بـ: (ICRMM) Intellectual capital Reporting Model for Madrid	المعلومات المتوفرة من مصادر مختلفة
B. Martins and J. Viedma, 2007	نظام المقارنة المرجعية لرأس المال الفكري للإقليم والذي يرمز له إختصاراً بـ: (RICBS) Region's Intellectual Capital Benchmarking system	- إحصائيات المعهد الدولي للإدارة والتنمية (IMD, World Year book) - تقرير التنافسية العالمي (WEF). - تقارير البنك الدولي للحوكمة ومحاربة الفساد.
J.Hervas-Olivier and J. Delmau-Porta, 2007	رأس المال الفكرى مؤشر إقليمي والذي يرمز له إختصاراً بـ: (ICRI) The Intellectual Capital regional Index	إحصائيات وبيانات المعهد الدولي للإدارة والتنمية خلال الفترة 2002-2005.
G.Shiuma, A.Lerro and D.Carlucci, 2008	مؤشر رأس المال الفكري الإقليمي والذي يرمز له إختصاراً بـ (RICI) Regional Intellectual Capital Index	المعهد الايطالي الوطني للإحصائيات (ISTAT)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Anti tonnqvist, Intellectual capital as a source of national prosperity, sur Web:

http://www.tekes.fi/fi/gateway/PTARGS_0_201_318_668_1597_43/http;/tekesali1;7087/publishedcontent/publish/fi_content/content_pages/ 11.06 .2016.

الفرع الثالث: مؤشر رأس المال الفكري الوطني

أولا- دراسة الاقتصادي (N.Bontis) حول رأس المال الفكري الوطني على الدول العربية

يعتبر نموذج الاقتصادي الأمريكي (N.Bontis, 2004) من أبرز المساهمات وأشهر وأكثر النماذج استخدماً في قياس رأس المال الفكري الوطني، حيث استخدمه على مجموعة من الدول العربية واسُتخدم أيضا على بعض الدول الأوربية ومما يجعلنا نعتمد عليه في هذه الدراسة نظراً لأنه يحظى بقبول كبير في أوساط الباحثين والمتخصصين في الموضوع، إضافة

إلى أن هذا النموذج استعمل في قياس رأس المال الفكري الوطني لعدد من الدول العربية التي نتناولها في الجانب التطبيقي وهي: الجزائر، تونس، المغرب.

يتكون المؤشر الوطني لرأس المال الفكري الذي جاء في دراسة (N.Bontis) في إطاره التعريفي من أربعة مكونات: رأس المال البشري الوطني، رأس المال العملياتي، رأس المال السوقي رأس المال التجديدي. والتي هي مشتقة أصلا من تعديل نموذج (Skandia Navigator) والتقسيمات الذي وضعها كل من (Edvinsson & Malon,1997)، حيث تم تطوير الصيغة الموصوفة وتحويلها من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي على النحو التالي[1]:

- القيمة السوقية أصبحت بمثابة ثروة وطنية؛
- رأس المال المالي أصبح بمثابة ثروة مالية؛
- رأس المال الزبائني أصبح بمثابة رأس المال السوقي؛
- رأس المال الإبداعي أصبح بمثابة رأس المال التجديدي. الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 13: تعديل نموذج مستكشف سكانديا (من مستوى المؤسسات إلى الدول)

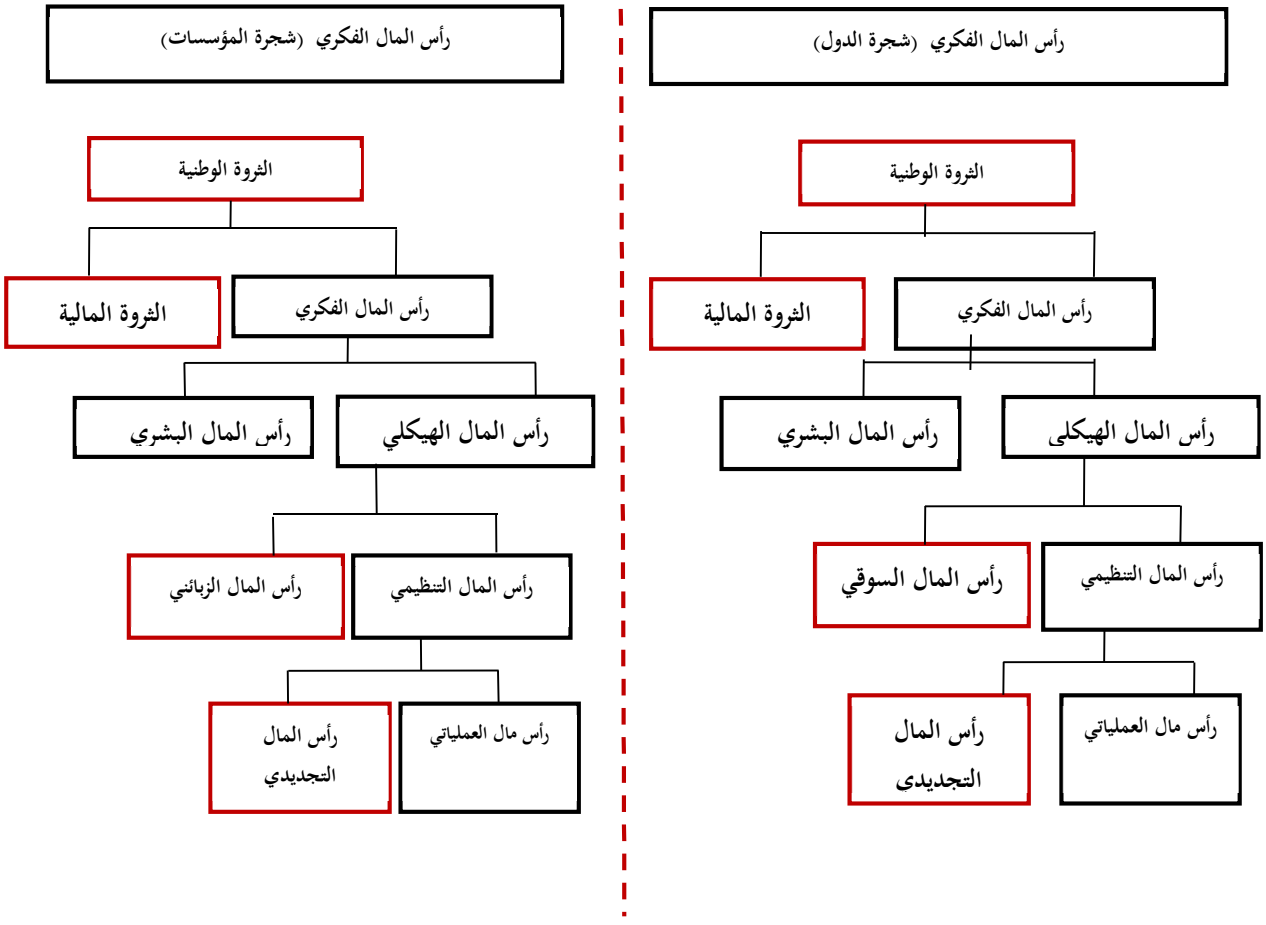

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

[1] : Nick Bontis**, National Index Intellectual Capital**, op, cit. p: 12.

Ehlimana Spahic, **MODELS FOR MEASUREMENT OF NATIONAL INTELLECTUAL**, Economic and Social Development, 7th International Scientific Conference, New York City. Sur Web :

http://search.proquest.com/openview/769444e540c888f1f4372edb37c5c8cd/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2033472, 11.06 .2016 .

كما تجدر الإشارة إلى أنه هذا النوع من المقاييس لا يكون استخدامه شامل لجميع القياسات المتوفرة لأنه ببساطة هو ممارسة لكنها تبقى ضرورية، حيث يكون من المهم اختيار عينة من البلدان التي لديها البيانات المصاحبة والضرورية لهذا المؤشر التي من شأنها أن توفر له صفة الصحة والرسمية[1]، فلقد أشار المسح السريع للجداول في هذه الدراسة إلى النقاط التي كانت فيها المقاييس والبيانات والإحصائيات لبعض الدول العربية لم تظهر وتنشر بعد من قبل حكوماتها، كما انه من الضروري من الناحية المنهجية اشتمال المقاييس التي من شأنها تحقيق أقصى قدر ممكن من عدد البلدان في عينة الدراسة المقترحة، حيث توجد هناك مجموعة من 22 دولة فيما يخص عدد سكان الدول العربية، لكنه بعد تحديد المقاييس والإحصائيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل معظم هذه البلدان، فلقد تم اختيار قائمة شاهدة في هذه الدراسة لعشرة دول حيث تمثل هذه العينة حوالي 77% من مجموع سكان الدول العربية.

ثانيا– مكونات مؤشر رأس المال الفكري الوطني

سبقت الإشارة إلى أن مؤشر رأس المال الفكري الوطني في دراسة (N.Bontis) يتفرع إلى خمسة أجزاء رئيسة وهي:

1- رأس المال المالي (الثروة المالية): أشارت المعطيات في الدول العربية إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول العينة لا يتجاوز 7.238$ في سنة 1999 بالمقارنة مع متوسط GDP لدول الأعضاء في (OCDE) لنفس السنة والذي يتجاوز مبلغ 22.020$، حيث تتباين القوة المالية للدول العربية حسب توفر الثروة المالية الناتجة عن النفط بالدرجة الأولى وتصدير الموارد الطبيعية[2]، الأمر الذي من شانه أن يقسم الدول العربية إلى مجموعتين رئيسيتين وهي: الدول الغنية بالنفط ترتبط إيراداتها بأسعار البترول ودول فقيرة غير نفطية المصدرة للعمالة المتعلمة والماهرة.

2- رأس المال البشري ومؤشره (NHIC): يعرف رأس المال البشري بأنه توليفة المعرفة والتعليم التي تحدد جدارة الكفاءات الجوهرية للأفراد العاملين من أجل تحقيق الأهداف والبرامج والمهام الوطنية المناطة بهم، أما فيما يخص المؤشر الوطني لرأس المال البشري فهو عبارة عن مجموع سبعة مقاييس متاحة لحساب هذا المؤشر، حيث كانت هناك بيانات متوفرة لعشرة بلدان مختارة[3]، وإشتملت هذه المقاسات مايلي:

- نسبة المتعلمين ضمن الشريحة العمرية 15 سنة فما فوق، من القادرين على القراءة والكتابة لنص صغير يتحدث عن الحياة اليومية العادية؛
- عدد المعاهد ومؤسسات التعليم العالي بالنسبة إلى عدد السكان؛

[1] : Ibid.

[2]: سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص ص:274-275.

[3] : Ahmed Bounfour & Leif Edvinsson, **Intellectual capital For Communities , Nations ,Regions And Cities** , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 30 Corporate Drive, Suite 400, Burlington, MA 01803, USA, 2005,pp : 124-130.(بتصرف)

- نسبة معلمي التعليم الابتدائي ذات الكفاءة المعترف بها؛
- نسبة عدد الطلبة بالتعليم العالي إلى عدد السكان؛
- نسبة متخرجي التعليم العالي إلى عدد السكان؛
- نسبة التمدرس في السنة الأولى من التعليم الابتدائي ذكور؛
- نسبة التمدرس في السنة الأولى من التعليم الابتدائي إناث.

هذا المؤشر مركب ولكل قياس فيه وزن ونسبة من المجموع، حيث أنه في هذه الدراسة أعطي القياس الأول المتعلق بنسبة المتعلمين وزن كبير يصل إلى حدود نسبة 30% من المجموع.

3- رأس المال العملياتي ومؤشره (NPIC): يمثل كل أشكال التخزين للمعرفة وكل مكامن الفكر والثقافة ومستودعات العلوم والتكنولوجيا ومناجم التراث والذاكرة التاريخية للوطن والأمة[1]، أما بالنسبة للمؤشر الوطني لرأس المال العملياتي فهو عبارة عن مجموع من ثمانية مقاييس في ظل توفر البيانات بالنسبة لعينة البلدان المختارة، اعتمد في حسابه على:

- نسبة عدد الخطوط الهاتفية الثابتة إلى عدد السكان؛
- نسبة عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 من السكان؛
- نسبة عدد الحواسيب الرأسية"الضيفة"المرتبطة بالانترنيت لكل 100000 من السكان؛
- نسبة عدد مستعملي الانترنيت إلى عدد السكان؛
- عدد مشتركي الهاتف المحمول إلى عدد السكان؛
- نسبة عدد مالكي جهاز الراديو إلى عدد السكان؛
- نسبة عدد مالكي جهاز التلفزيون إلى عدد السكان؛
- عدد نسخ الصحف والمجلات لكل 1000 من السكان.

هنا اعتبر القياس الأول حول عدد الخطوط الهاتفية الثابتة الأهم وحدد له وزن حدود نسبة 20%من المجموع.

4- رأس المال السوقي ومؤشره(NMIC): يُعبر رأس المال السوقي على مدى اندماج الدول في العلاقات الإقليمية والدولية بمضامينها الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث يعكس القدرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للبلد من خلال إبراز مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية لهذا البلد مع المستويات الإقليمية والدولية[2]. أما في يخص المؤشر الوطني لرأس المال السوقي فهو يتكون من مجموع ثلاثة مقاييس تكون صالحة لحسابه في ظل توفر البيانات اللازمة لتقديره بالنسبة للبلدان المختارة، حيث يرتكز في حسابه على:

[1]: سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص:276- 278.

[2]: المرجع نفسه.

- نسبة الصادرات عالية التقانة (high technology) من إجمالي الصادرات؛
- عدد البراءات الاختراع العلمية (patents) المسجلة بالولايات المتحدة بمؤسسة (USPTO)[1]؛
- عدد المؤتمرات العلمية العالمية المختصة المنعقدة سنوياً.

اعتبر المقاس الأخير الأهم واقترح له وزن بحدود نسبة 40%، لما له من قيمة في رفع مستوى رأس المال الفكري.

5- رأس المال التجديدي ومؤشره (NRIC): يعبر رأس المال التجديدي عن الرؤية المستقبلية للمجتمع والأمة ولصورة وجودها وأدوارها في العالم، حيث يرتبط رأس المال التجديدي بالقدرات الحالية والطاقات الكامنة المعرفية والإستراتيجية التي يمكن توظيفها لتعزيز المكانة التنافسية للمجتمع، كما يتصل رأس المال التجديدي بالاستثمارات الفعلية في مشروعات البحوث والتطوير والإبداع التكنولوجي وكذا برامج التنمية[2]، أما فيما يخص المؤشر الوطني لرأس المال التجديدي فهو عبارة عن مجموع سبعة مقاييس صالحة لحساب هذا المؤشر، فضلا على توفر البيانات المصاحبة والمكونة له عند بلدان العينة المختارة حيث يتم حسابه بالإعتماد على:

- قيمة الكتب الموردة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي؛
- قيمة الدوريات الموردة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة النفقات على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي؛
- عدد الباحثين والعلميين والمهندسين العاملين في قطاع البحث والتطوير؛
- عدد الجامعيين العاملين في قطاع البحث والتطوير؛
- نسبة الطلبة بالتعليم العالي المسجلين في الاختصاصات العلمية والهندسية؛
- نسبة ميزانية التعليم العالي من ميزانية التربية العامة.

اعتبر مقاس نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج الإجمالي أهم مقاس، وأقترح أن يكون وزنه في حدود نسبة 30%.

جدير بالذكر، أن هذا النموذج المطبق على العينة المكونة من 10 بلدان صاحبه جملة من الفرضيات المقترحة:

- رأس المال الوطني البشري يرتبط ايجابياً مع رأس المال الوطني العملياتي؛

[1]: مؤسسة (**The United States Patent and Trade mark Office (USPTO**): هي الوكالة الاتحادية لمنح براءات الاختراع وتسجيل العلامات التجارية الأمريكية قوة وحيوية لاقتصاد الولايات المتحدة تعتمد بشكل مباشر على آليات فعالة لحماية الأفكار الجديدة والاستثمارات في مجال الابتكار والإبداع، واستمرار الطلب على براءات الاختراع والعلامات التجارية يؤكد براعة المخترعين الأمريكية ورجال الأعمال، ويعزز فعالية حماية الملكية الفكرية للمبدعين وأصحاب المشاريع في جميع أنحاء العالم الولايات المتحدة من خلال العمل مع وكالات أخرى لتأمين قوية أحكام الملكية الفكرية في التجارة الحرة وغيرها من الاتفاقات الدولية .كما أنه يوفر التدريب والتعليم، وبرامج بناء القدرات الرامية إلى تعزيز احترام الملكية الفكرية وتشجيع تطوير أنظمة قوية إنفاذ الملكية الفكرية من قبل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة.

[2] : سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص: 279. بتصرف

- رأس المال الوطني العملياتي يرتبط ايجابياً مع رأس المال الوطني التجديدي؛
- رأس المال الوطني التجديدي يرتبط ايجابياً مع رأس المال الوطني البشري؛
- رأس المال الوطني العملياتي يرتبط ايجابياً مع رأس المال الوطني السوقي؛
- رأس المال الوطني البشري يرتبط ايجابياً مع رأس المال الوطني المالي؛
- رأس المال الوطني السوقي يرتبط ايجابياً مع رأس المال الوطني المالي.

يحسب المؤشر العام لرأس المال الفكري على أساس متوسط مكوناته الأربعة، وفق المعادلة التالية:

$$NICI= [NHCI+NMCI+NPCI+NRCI] /4$$

كما أنه بالعودة إلى النتائج جاءت دراسة (Bontis) نجد أنها توصلت إلى وجود علاقة قوية بين مجموعتين من الدول العربية التي شملتها الدراسة عند مقارنة قيم رأس المال الفكري بقيم أصولها المالية، فالمجموعة الأولى تضم الدول الغنية بالنفط وهي السعودية والكويت وعمان، بينما تقع بقية الدول في المجموعة الثانية باستثناء الجزائر التي تعتمد بصورة ملحوظة على النفط والغاز، كما نجد أن الدولة غير النفطية التي تتصدر الدول الغنية برأس مالها الفكري هي الأردن تأتي بعدها بدرجات متفاوتة كل من مصر وتونس، الأمر الذي يوضحه الشكل الموالي، الذي يظهر ذلك تقسيم الدول العربية في هذه الدراسة على أساس المؤشر الوطني لرأس المال الفكري وكذلك رأس المال.

الشكل 14: مقارنة توزيع بعض الدول العربية بين قيم الأصول المالية وقيم رأس المال الفكري

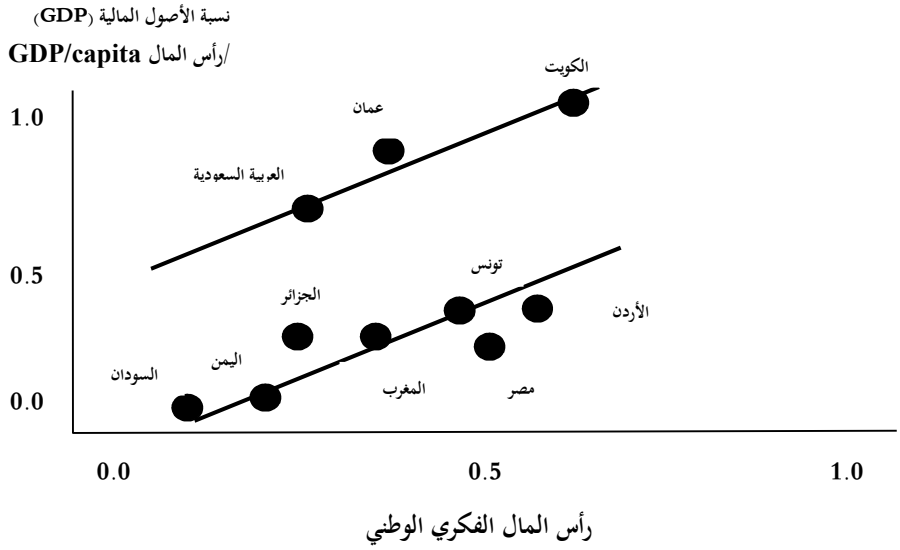

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Nick Bontis, **National Index Intellectual Capital**, op, cit. p:32.

ثالثا– حالات أخرى لإستخدامات مؤشر رأس المال الفكري الوطني

تعددت استخدامات هذا المؤشر بين كثير من الدول، أين تم استخدام هذا النموذج لحساب المؤشر الوطني لرأس المال الفكري على 40 دولة لفترة ممتدة بـ 14 سنة (1995و2008)، قصد التفريق بين النتائج الوطنية لقياس رأس المال الفكري وأطلق عليها إسم (NICI 40) الذي يمثل رأس المال الفكري الوطني لـ 40 دولة، يتكون من حوالي 29 مؤشر تم تطويرها.

نجد في هذه الدراسة أنه يوجد نوعين من المعطيات، معطيات ذات قيم مطلقة مثل براءات الاختراع بالنسبة للفرد وكذلك معطيات ذات تقديرات كمية تعكس صورة البلد[1]، حيث بالإعتماد على تحليل المعطيات المتوفرة في هذه الدراسة فإن الجدول الموالي يوضح مجموع النقاط وترتيب الأنواع الخمسة المكونة لرأس المال الفكري الوطني في هذه الدول.

الجدول 11: أرصدة وترتيب 40 دولة حسب المؤشر الوطني لرأس المال الفكري (NICI 40)

الدول / البيانات	رأس المال البشري		رأس المال السوقي		رأس المال العملياتي		رأس المال التجديدي		رأس المال المالي		الرصيد والترتيب NICI 40	
فيلا ندا	7.79	4	6.61	5	7.71	1	7.36	3	9.56	18	39.03	**1**
السويد	7.98	2	6.31	10	7.18	4	7.78	2	9.63	13	38.89	**2**
سويسرا	7.17	8	6.26	12	7.04	6	7.99	1	9.78	4	38.24	**3**
الدنمارك	8.15	1	6.62	4	7.42	2	5.81	7	9.69	9	37.69	**4**
الولايات المتحدة	7.60	6	5.91	17	6.97	8	7.16	4	9.88	2	37.53	**5**
سنغافورة	6.39	18	8.39	1	7.25	3	4.77	13	9.85	3	36.65	**6**
ايسلاندا	7.58	7	6.55	7	6.86	9	5.14	9	9.67	10	35.80	**7**
هولندا	6.89	11	6.95	3	6.79	10	5.21	8	9.73	5	35.56	**8**
النرويج	7.72	5	5.96	15	7.06	5	4.71	14	10.00	1	35.45	**9**
كندا	7.84	3	6.31	9	6.57	12	4.84	12	9.71	6	35.26	**10**
استراليا	7.01	10	6.16	14	7.03	7	4.49	18	9.65	11	34.34	**11**
النمسا	6.89	12	6.25	13	6.52	13	4.60	16	9.70	8	33.96	**12**
ايرلندا	6.42	17	7.21	2	6.58	11	3.87	20	9.70	7	33.77	**13**
اليابان	6.82	13	4.60	37	5.68	19	7.03	5	9.60	16	33.73	**14**
ألمانيا	6.31	20	5.55	23	6.12	16	5.88	6	9.62	14	33.48	**15**

[1] : Carol Yeh-Yen & Leif Edvinsson , **What National Intellectual Capital Indices Can Tell About the Global Economic Crisis of 2007-2009?** ,sur Web : http://www.ejkm.com/issue/download.html?idArticle=258, 12/06/2016.

بلجيكا	7.01	9	5.86	18	5.79	18	4.66	15	9.64	12	32.97	**16**
تايوان	6.47	16	5.94	16	5.92	17	4.84	11	9.38	21	32.55	**17**
نيوزلندا	6.80	14	6.26	11	6.27	14	3.50	21	9.36	22	32.18	**18**
المملكة المتحدة	6.18	21	5.62	21	6.13	15	4.57	17	9.61	15	32.11	**19**
فرنسا	6.50	15	4.67	35	5.51	20	4.96	10	9.60	17	31.24	**20**
كوريا	6.15	22	4.97	34	4.87	26	4.23	19	9.24	24	29.28	**21**
اسبانيا	5.98	24	5.39	24	5.16	21	2.50	25	9.47	20	28.51	**22**
هنغاريا	6.33	19	5.68	19	4.71	27	2.34	26	8.94	27	27.99	**23**
ايطاليا	6.07	23	4.60	36	5.07	23	2.62	23	9.54	19	27.90	**24**
ماليزيا	5.35	27	6.50	8	5.11	22	2.01	28	8.66	31	27.80	**25**
البرتغال	5.94	25	5.26	26	4.95	24	1.91	31	9.22	25	27.28	**26**
جمهورية التشيك	5.34	29	5.56	22	4.51	28	2.57	24	9.16	26	27.15	**27**
الشيلي	4.96	33	6.60	6	4.91	25	1.80	33	8.70	30	26.97	**28**
اليونان	5.43	28	4.82	32	4.32	29	1.96	29	9.36	23	25.87	**29**
تايلاند	5.02	32	5.68	20	3.96	31	1.36	39	8.15	37	24.16	**30**
جنوب إفريقيا	4.71	36	4.84	31	4.02	30	1.84	32	8.37	28	23.59	**31**
روسيا	5.30	30	4.07	38	2.85	39	2.87	22	8.57	34	23.65	**32**
بولندا	5.61	26	4.04	39	3.23	35	1.95	30	8.77	28	23.59	**33**
تركيا	4.33	38	4.98	27	3.61	32	1.51	36	8.57	33	22.99	**34**
المكسيك	4.75	35	4.95	28	3.19	37	1.24	40	8.75	29	22.88	**35**
الصين	4.18	39	5.27	25	3.49	33	2.12	27	7.49	38	22.55	**36**
البرازيل	4.43	37	4.81	33	3.11	38	1.63	35	8.43	35	22.41	**37**
الأرجنتين	5.12	31	4.01	40	2.78	40	1.43	38	8.65	32	22.00	**38**
الفيليبين	4.85	34	4.93	29	3.25	34	1.47	37	7.38	39	21.88	**39**
الهند	3.97	40	4.91	30	3.22	36	1.78	34	6.96	40	20.67	**40**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Carol Yeh-Yen & Leif Edvinsson , **What National Intellectual Capital Indices Can Tell About the Global Economic Crisis of 2007-2009?** & Carol yeh-yun lin, leif edvinsson**, National intellectual capital: A comparison of 40 countries**, Springer New york, Dordrecht heidelberg London, USA.

من خلال نظرة سريعة إلى الجدول الموضح أعلاه الذي يبين رأس المال الفكري الوطني لـ 40 دولة فان النتائج تتفق مع التصور المنطقي والتوزيع العام للقوى الاقتصادية العالمية، حيث جاءت عشر البلدان الأولى كلها من فئة البلدان المتقدمة

ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأفضل نسبياً على غرار الدول الاسكندينافية والولايات المتحدة الأمريكية، ثم تأتي بعد ذلك عشر دول أخرى أقل من سابقتها وهي الدول النامية التي لا تزال تعرف بعض المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقد الماضي.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن مؤشر رأس المال الفكري الوطني يساهم في نشر معلومات قيمة للغاية لشرح التنمية الإقتصادية وكذا القدرة التنافسية الوطنية، أي أن هذه نتائجه تعطي صورة واضحة لصانعي القرار حول القضايا التالية:

- المؤشر الوطني لرأس المال الفكري يمكنه إمداد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمؤشرات اقتصادية تستعمل عادة في تقييم الأصول غير الملموسة على وجه الخصوص؛
- في الوقت الذي يوضح ويعكس فيه الناتج المحلي الإجمالي الوضعية الاقتصادية الحالية للبلد، فان المؤشر الوطني لرأس المال الفكري ليس فقط مؤشر للاحتمالات المستقبلية لخلق الثروة، بل انه في الوقت نفسه يعتبر أحسن مفسر للقوة والتنفيذ والأداء المالي الحالي، الأمر الذي يفتح الباب أمامه لإعتباره في المستقبل كمؤشر عام لمعرفة وضعية البلد الحالية والمستقبلية.
- كما أنه مما يثبت مصداقية وشيوع هذا المؤشر رأس المال الفكري الوطني كثافة وكثرة استخدامه في الدراسات الكلية المتعلقة بالدول والمناطق في القارات الخمس تقريبا مثل دراسة رأس المال الفكري للدول الاسكندينافية (الدنمارك، فنلندا، ايرلندا، النرويج، السويد)، وكذلك على دول شرق أوربا وجنوب إفريقيا (جمهورية التشيك، بولندا، تركيا، جنوب إفريقيا)، وأيضا على دول شرق آسيا (اليابان، كوريا الجنوبية التايوان)، دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا) [1]...

[1]: للمزيد من المعلومات راجع :

Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, National **intellectual capital: A comparison of 40 countries**, Springer New york, Dordrecht Heidelberg London, USA.

المبحث الثالث: الاستثمار في العامل البشري – مفاهيم أساسية–

في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها البيئة الاقتصادية خاصة بعد التحول نحو اقتصاد المعرفة وتطور حجم الأعمال، ظهرت عدة مفاهيم حديثة تتمثل في الاستثمار في رأس المال البشري والفكري، الأمر الذي أجبر العديد من المؤسسات والدول على التكيف والإسراع في مواكبة هذه المفاهيم، من أجل الرفع من قيمة أصولها المعرفية وجعلها مصدراً لزيادة إيراداتها وتحسين مستويات تنافسيتها.

تعتبر فكرة الإستثمار في البشر نقلة نوعية في تاريخ العلوم الإنسانية والإقتصادية والتي برزت منذ ستينات القرن العشرين، أين بدأت تتكاثف الجهود من قبل الباحثين والأكاديميين وصانعي القرار على المستوى الدولي لتجسيد هذا الإتجاه إلى أرض الواقع معتمدين في ذلك على عمليتين أساسيتين هما التعليم والتدريب بإعتبارهما أداتين إستراتيجيتين تستعملها الدول في خلق وإعداد ما يسمى برأس المال الفكري.

المطلب الأول: الإطار النظري لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري

ينظر إلى رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والتقنية المكتسبة من خلال العلم والخبرة، فقد اعتبر الاقتصادي (Kendrick) أن رأس المال البشري يتمثل في رأس المال غير المادي وغير الملموس الذي يتراكم بالإستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل[1] ونظراً لصعوبة قياسه مقارنة برأس المال المادي، اقترح بعض الباحثين أن يتم قياسه بحجم الإنفاق على التعليم أو البحث والتطوير خلال فترة زمنية معينة، علما أنه من الناحية العلمية لا يشكل هذا المقياس الرقمي دليلاً دقيقاً على قيمة الأصول الرأسمالية البشرية، نظرا لكون تعبير إستثمار يعني تراكم رأس المال، أي الفرق مثلا بين قيمة رأس المال خلال فترة زمنية وأخرى[2]. ويمكن تعريف الاستثمار[3] في رأس المال البشري بأنه: الاعتماد على مدخرات المجتمع أو الأفراد في تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف زيادة إنتاجيته، مما يساهم في زيادة إنتاجية المجتمع ككل، وبالتالي تحقيق الرفاهية وضمان أن يكون مواطنا صالحا في مجتمعه. وكما يعرف أيضا على أنه: "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته[4].

---

[1] : إيمان محمد فؤاد محمد، مداخلة بعنوان: **تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر**، المؤتمر العلمي 22 للاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000، ص:01.

[2]: المرجع نفسه.

[3]: **تعريف الاستثمار:** من الناحية اللغوية بأنه طلب الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به، أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الإنتاجية.

[4] : ربيحة قوادرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في علوم التسيير بعنوان: **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل –فرع جنرال كابل بسكرة–**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2015-2016، غير منشورة، ص: 60.

الفرع الأول: مساهمات الاقتصادي (T. W. SHULTZ)

يعتبر الاقتصادي الأمريكي ثيودرو شولتز[1] من أهم المساهمين الذين طوروا نظرية رأس المال البشري، حيث افترض أن الإنفاق على الأفراد ليس بتكلفة، وإنما هو استثمار لرأس المال البشري، وأكد أن مهارات الأفراد ومعارفهم التي تعتبر من خصائص البشر يمكن الاستثمار فيها لما لها من دور في زيادة إنتاجيتهم[2].

إن نظرية الإستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بعد الأبحاث التي قام بها الاقتصادي شولتز وأن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلقى الإنتشار الواسع إلا بظهور هذه النظرية، بالرغم من أن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر، حيث وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى تحديد ماهية رأس المال البشري وجذب الانتباه إلى أهميته من خلال إعتبار مهارات الفرد كأحد مكونات النشاط الاقتصادي، والتركيز على الإستثمار البشري بهدف تحسين مهارات وإنتاجية الفرد، إضافة إلى تقدير قيمة رأس المال البشري وتحديد الأهمية الإقتصادية لمخزون الموارد البشرية وكذلك تحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع وتحديد ربحيتهم الإقتصادية الناتجة من هجرة العمالة والإستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريب.

حاول شولتز البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، فسعى إلى تحويل الإنتباه من مجرد الإهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الإهتمام بتلك المكونات غير المادية وهي رأس المال البشري أين لاحظ وجود إهمال كبير للباحثين لهذه الثروة البشرية وتجنبهم أي تحليل بشكل منظم لهذه الثروة في أبحاثهم ودراستهم الاقتصادية، فركز اهتمامه للوصول إلى نظرية الإستثمار في رأس المال البشري الذي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، إذ تعتبر مساهمة شولتز في هذا المجال ومفهومه للاستثمار في رأس المال البشري إسهاماً كبيراً ونقلة نوعية في مجال الأدبيات الاقتصادية كونه أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه.

من وجهة نظر شولتز فإن هذا النوع من الإستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية المتقدمة عما حققه الإستثمار في رأس المال المادي، عليه فإن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي فيها، حيث بنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فروض أساسية هي:

- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية فقط، بل يرجع أساساً إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري والذي يعرف بالعنصر المتبقي (Residual Factor) والذي صار بعد ذلك مرادفاً لتعبير الإستثمار في رأس المال البشري[3]؛

[1] : **Theodore William Shultz**: اقتصادي أمريكي، متخصص في اقتصاد التطوير، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة شيكاغو، أصبح رئيس التجمع الاقتصادي الأمريكي سنة 1960، حصل على ميدالية(Walker) سنة 1972، نال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979.

[2] : Theodore W Schultz, ***investment in human capital***, *the American Economic review*, vol 51, No.1, USA, 1961, p: 08.

[3] : عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، طارق عبد المحسن العكيلي، **تخطيط الموارد البشرية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص157.

- إمكانية تفسير الاختلافات في الإيرادات والعوائد بين الدول وفقاً للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في أفرادها؛
- إمكانية تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى جانب رأس المال التقليدي.

ركز شولتز أيضا في أبحاثه الأولى للإستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن إدخال رأس المال الجديد والمتمثل في تنمية الموارد البشرية الزراعية يؤدي إلى زيادة مستمرة في الإنتاجية حسب رأيه بالرغم من خصوبة الأراضي الزراعية وتوفر مياه الري والتمتع بالحرية السياسية وتوفر الأساليب الفنية الزراعية التي تساعد جميعها على تحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية، إلا أن الاستثمار في الأفراد من خلال توفير منح دراسية للمزارعين هي التي حققت الطفرة في الإنتاجية الزراعية، مركزاً إهتمامه على عملية التعليم باعتبارها إستثمار ضروري لتنمية القدرات البشرية واعتبرها شكل من أشكال رأس المال، حيث أطلق على التعليم إسم رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزءاً من الفرد الذي يتلقاه وبما أن هذا الجزء أصبح جزءاً من الفرد ذاته، فإنه لا يمكن بيعه أو شرائه، أو معاملته كحق مملوك للمؤسسة، كما بنى شولتز مفاهيمه هذه على أساس فرضية جوهرية وهي وجود زيادة في الدخل الوطني نتيجة للاستثمار في الأصول البشرية[1].

في نفس السياق؛ حدد شولتز في مجال التعليم نوعين من الموارد التي تدخل فيه وهي[2]:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم؛
- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها في إشارة منه إلى أن هيكل الأجور والمرتبات يتحدد في الأجل الطويل من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وأيضا البحث عن معلومات حول فرص عمل أفضل.

من وجهة نظر شولتز فإنه من بين الأشياء التي يجب عدم إغفالها على رأس المال البشري هي ضرورة دراسة كل من عاملي التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، فبالنسبة للإيرادات فإنها تمثل أهمية خاصة ويرجعها إلى:

- أهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة لفرد أو الطالب أثناء فترة التعليم؛
- تجاهل العديد من الباحثين والدراسات لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم، إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

كما تكلم شولتز أيضا على نقطتين هامتين تتعلق بالإستثمار في التعليم وهما:

- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري في الأدبيات الاقتصادية؛

[1] : Theodore W Schultz, ***investment in human capital***,op,cit.
[2] : Ibid.

- الجانب المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كإستثمار في الإنسان.

ففي رأي شولتز أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الإقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، فقد إعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان وتسيء إلى نفسيته، وحسبه فإن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقاداتهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها، بينما يري هو بأنه الإعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا يعني غياب الغرض الثقافي له، فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية فإن هناك بعض أنواع التعليم التي يمكن أن تحسن من طاقات وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم وإدارة شؤونهم وأن مثل هذا التحسن يمكن أن يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني.

خلاصة القول فإنه يمكن اعتبار أن كل من الآثار الثقافية والاقتصادية هي نواتج مشتركة لعملية التعليم، حيث يعني هذا ووفقاً لمساهمات شولتز فإن الإسهامات الثقافية للتعليم تؤخذ كمعطيات أولية يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية للتعليم والتي يمكن اعتبارها رأس مال يتم تحديده وتقديره.

الفرع الثاني: مساهمات الاقتصادي (GARY BECKER)

يعتبر الاقتصادي كاري بيكر[1] (Becker,1992) هو الأخر من بين أحد أهم الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في تطوير نظرية رأس المال البشري، فقد ركز على الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الموارد الخاصة برأس المال البشري، واهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم وتدريب مع تركيز أبحاثه بصفة خاصة على عنصر التدريب كأحد أهم جوانب الإستثمار البشري فعالية.

أضاف بيكر مجال آخر للاستثمار في رأس المال البشري، وهو الاستثمار في الصحة، مع التركيز على الاستثمار في التدريب، خاصة التدريب أثناء العمل إذ اعتبره أكثر أهمية من الأنواع الأخرى للاستثمار في رأس المال البشري، إذ يتم من خلاله تعلم مهارات جديدة وإتقان المهارات القديمة أثناء العمل، كما وضح تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على زيادة الإنتاجية[2].

وفي محاولة منه لتحليل الجانب الإقتصادي للتدريب فرق بيكر بين التدريب العام الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة المدربة وغيرها من المؤسسات إذا عمل فيها، وبين التدريب المتخصص الذي يرفع من إنتاجية الفرد بالمؤسسة التي وفرت له ذلك التدريب مقارنة بعمله في مؤسسة أخرى، وذلك لعدم تناسبه مع طبيعة ومتطلبات العمل فيها

[1] :**Gary Becker**: عالم واقتصادي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993 من مواليد 02 ديسمبر 1930 في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] : Gary S Becker, ***Human Capital A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education***, Third Edition, The National Bureau of Economic Research, USA, 1993, p 17.

يتضح من ذلك قيمة إسهامات بيكر في تطوير مفاهيم الإستثمار البشري، إذ أوضح كيفية استخدام تلك المفاهيم النظرية كأداة للتحليل في اقتصاديات الاستثمار في الأصول البشرية[1].

الفرع الثالث: مساهمات الاقتصادي (JACOB MINCER)

دفع الإهتمام بمفاهيم الإستثمار البشري الاقتصادي مينسر[2] إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة على الاستثمار في التعليم والتدريب، حيث استخدم مفهوم رأس المال البشري في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الإنحرافات في توزيع الإيرادات، أين يفترض النموذج أن الإختيار الرشيد لوظيفة معينة يتضمن مساواة القيمة الحالية للإيرادات مع مدى حياة الفرد المتوقعة عند الوقت الذي قام فيه الفرد بهذا الاختيار، كما تمثل الاختلافات بين الوظائف المختلفة وفقا للنموذج انعكاساً لإختلاف طول الفترة التدريبية والاختلافات في توزيع الدخل للوظائف المختلفة، بينما تعكس الإختلافات داخل الوظيفة الواحدة نمو وتحسين الخبرة والإنتاجية بتقدم عمر الفرد[3].

إن الزيادة في الإنتاجية حسب ميسنر تكون ظاهرة في الأعمال التي تتطلب لمقدار أكبر من التدريب ويساعد التركيز على العلاقة الموجبة بين الاستثمار في رأس المال البشري ونمو الإنتاجية في النموذج على إظهار مدى الاختلافات بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بالاستثمار في كل من التعليم والتدريب، حيث يرتبط التفاوت في الدخل والناتج من التدريب، أو تقدم عمر الفرد ارتباطاً موجباً بمتوسط حجم الاستثمار البشري.

حدد مينسر أيضا ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري تمثلت هذه الأهداف في تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب، كذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب، وأخيرا تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة. أما بالنسبة لتعريف مينسر للتدريب فقد اتسع ليشمل كل من التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال العمل وأيضا التعلم بالخبرة، حيث برر تضمين هذه المجالات في التعريف إلى الإعتقاد بأن كل منها يزيد ويحسن من مهارات وإنتاجية الأفراد وعلى هذا فهو يمثل نوعاً من أنواع التدريب. كما برر إدخال التعليم بالخبرة في إطار التعريف بأن الفرد قد يقبل عملاً ما يقدم له أجراً منخفضاً لتوقعه تحقيق منفعة مستقبلية نتيجة الخبرة المكتسبة من هذا العمل. كما توصل مينسر إلى عدد من الإستنتاجات فيما يتعلق بدراسة أثر الاستثمار في التدريب على دخل وسلوك الأفراد ومنها[4]:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت إحتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل؛
- تنمية رأس المال البشري تتأثر إيجابياً بالتعليم، مستوى الموظفين، مستوى رضاهم الوظيفي؛

[1] : Ibid.

[2]: **Jacob Mincer**: يعتبر أب اقتصاد العمل الحديث، اقتصادي أمريكي من أصل بولندي، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة كولومبيا، أدخل مفهوم "رأس المال البشري" إلى اقتصاد العمل له العديد من المساهمات العلمية لتطوير نظرية رأس المال البشري.

[3] : Nick, BONTIS, Intellectual Capital ROI: a Causal Map of Human Capital Antecedents and Consequents, JOURNAL OF INTELLECTUAL CAPITAL, Vol 3, N° 3, 2002, p 243.

[4]: Ibid.

- كلما زاد معدل دوران العمل ومعدل البطالة كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب؛
- كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة التدريب المتخصص كلما زادت احتمالات بقاء الفرد في المؤسسة واحتمالات استقرار العمالة.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن نظرية الاستثمار رأس المال البشري برهنت بشكل كبير أن زيادة الإنتاجية ترتبط بما يتلقاه الفرد من استثمار، من خلال المجالات التي اعتبرتها هذه النظرية إنفاق استثماري وليس إستهلاكي مثل في التعليم والتدريب والصحة، واستطاعات أيضا أن تغير النظرة إتجاه التعليم والتدريب بإعتبارهما أنشطة ذات أبعاد ثقافية توضيح آثارهما وأبعادهما الاقتصادية على عنصر الإنتاجية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق وزيادة القدرات التنافسية للمؤسسات والدول على حد سواء.

الفرع الرابع: بعض الانتقادات الموجهة لنظرية رأس المال البشري

نظرية رأس المال البشري مثلها مثل كثير من النظريات الاقتصادية لم تخلوا من الانتقادات، حيث وجهت إليها العديد من الانتقادات خاصة تلك المقدمة من قبل الباحثين في علوم التربية والتي تمثلت في[1]:

- قامت هذه النظرية بالربط بين زيادة الاستثمار في رأس المال البشري(التعليم) وزيادة الدخل وهو الأمر الذي يقلص نوعاً ما من قيمة عملية التعليم كعملية سامية وراقية؛
- قامت هذه النظرية بربط التعليم بزيادة الدخل، إلا أن هناك عوامل أخرى تم إسقاطها في هذه النظرية تساعد في زيادة الدخل مثل المكانة الاجتماعية والصحة والبيئة... ؛
- اعتبرت الأساليب المستخدمة للقياس في هذه النظرية مقاييس مشكوك في صحتها ودقتها؛
- أهملت نظرية الاستثمار في رأس المال البشري المجالات الأخرى التي يمكن الاستثمار فيها أيضا مثل: تقديم الحوافز، وظروف العمل... ، وربطت زيادة الإنتاجية دائماً بالتعليم؛
- أهملت هذه النظرية العوائد الاجتماعية والأمنية التي تعود على المجتمع نتيجة زيادة تعليم أفراده.

إلى جانب الانتقادات التي ركزت على جانبي التعليم والدخل فقط، توجد أيضا إنتقادات أخرى وجهت لهذه النظرية والتي تعود إلى المدرسة الكلاسيكية خاصة فيما يتعلق بسوق العمل وعلاقته بتكوين رأس المال البشري وتذبذباته وما له من آثار سلبية على هذا الأخير، كونها تركز على ضرورة عمل السوق في إطار من الحرية الكاملة، كما أنه لابد من توفر معلومات كاملة عن السوق لدى الأفراد بشكل جيد ومستمر، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى غير اقتصادية لها علاقة باكتساب المعارف، مثل قضاء وقت في الدراسة ليس لغرض الاستثمار، وعدم وجود مساواة في ميدان الدراسة مثل وجود

[1] : ربيحة قوادرية، المرجع السابق، ص: 67.

أفراد ليس لهم إمكانية التحصيل مثل المعاقين عند الولادة. في المقابل وجهت المدرسة الاشتراكية بدورها انتقادات لهذه النظرية كونها تساهم في القضاء على مفهوم الطبقات، وأنها تخلط بين المُنتج والعامل بما أن كل عامل يصبح رأسمالي[1].

المطلب الثاني: التفسير النظري للآثار الإقتصادية والإجتماعية لعملية الاستثمار في رأس المال الفكري

تبرز أهمية عملية التعليم والتدريب من خلال ذلك الدور الذي تقوم به في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للدول حيث تعتبر القلب النابض الذي يضمن لها الإستمرار والتكيف مع التغيرات الحديثة الإقتصادية منها والإجتماعية، على هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الجزء إلى تسليط الضوء على ذلك الدور والآثار والعلاقة بين كل من التعليم والتدريب وبين المعطيات الإقتصادية والإجتماعية داخل الدول.

الفرع الأول: آثار الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي

تقول الحكمة: "***أنه إذا أردت أن تحصد لسنة فازرع قمحًا وإذا أردت أن تحصد لعشر سنوات فاغرس شجرة وإن أردت أن تحصد لمائة سنة فعلم الإنسان***"، حيث توحي هذه الحكمة إلى ذلك المفهوم الذي يتفق حوله كثير من الإقتصاديين على تسميته بالإستثمار في رأس المال البشري، وأن مسألة الوقوف على مدى مساهمة هذا الإستثمار في النمو الاقتصادي تتطلب إستعراض لجملة من المفاهيم والتطورات الموالية.

أولا– الإطار التاريخي لمجال الاستثمار في التعليم

عرف الربع الأخير من القرن الواحد وعشرين تزايد الإهتمام بالتعليم، حيث أخذ هذا الإهتمام إتجاهاً جديداً تمثل في زيادة الدراسة المعمقة للوظيفة الإقتصادية للتعليم، الأمر الذي سمح بظهور ما يعرف بمجال البحث في إقتصاديات التعليم كأحد الموضوعات المهمة في مجال علم الإقتصاد والتي تعود بدايات ظهوره إلى كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم) الذي نشر سنة 1776 والذي بين فيه أهمية التعليم بإعتباره المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال وكذا عنصر فعال في تحقيق إستقرار المجتمع إقتصاديًا وسياسياً، حيث يمكن إعتباره من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني.

كما يتفق الإقتصادي مالتوس (Maltus) صاحب نظرية السكان المشهورة مع ما جاء به آدم سميث حول التعليم حيث اعتبره عامل من عوامل تحديد النسل. ويعد الاقتصادي آلفريد مارشال (A.Marshal) من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم واعتبره أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو فيما يستثمر في البشر[2].

كما أن الإقتصادي وليام بيتي (W.Pety) طلب من الإقتصاديين بعده بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم وقام بمحاولة لقياس رأس المال البشري، ليأتي بعد ذلك الاقتصادي المعروف كارل ماركس (C.Marx) ليؤكد على تلك العلاقة الموجودة بين التعليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأيضا التأكيد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل. كما تجدر الإشارة إلى أنه كانت الإنطلاقة الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم عقب الحرب العالمية الثانية وبالضبط في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد جملة من الاقتصاديين المعروفين أمثال روبرت

[1] : ربيحة قوادرية، المرجع السابق، ص: 67.

[2] : حسين محمد المطوع، **اقتصاديات التعليم**، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1987، ص.28.

سولو(R.Solow,1957) ثيودور شولتز(T.W.Shultz)، جاري بيكر (G.S.Backer)، دينيسون (E.Dension,1962) وهاريبسون (Haribson1964,) وغيرهم، حيث تعتبر فترة 1960–1970 المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل وتطورت فيها الدراسات والأبحاث التطبيقية والتي يسميها البعض بمرحلة أو فترة الحماس[1].

كما أن علم اقتصاديات التعليم يعتبر من التخصصات الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الإقتصادية، حيث كان لها تأثير في كل من الفكر الاقتصادي التربوي بشكل واضح عند كثير من الدول، حيث يُعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه: "علم يبحث أمثل الطرق لإستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنيًا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارةً وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وملائمة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً ومن أجل تحسين توزيع ممكن لهذا التكوين"[2].

عرف الإقتصادي (Cohn) إقتصاديات التعليم بأنه" دراسة كيفية إختيار المجتمع وأفراده إستخدام الموارد الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها إعتمادًا على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل" أي أن اقتصاديات التعليم تهتم بالعمليات التي يتم بها إنتاج التعليم وتوزيعه بين أفراد وتحديد حجم الإنفاق على التعليم سواء من الأفراد أو المجتمع وكذا طرق إختيار أنواع التعليم وناتجها وكفايتها الكمية والنوعية[3].

ثانيا– مساهمات نماذج نظرية النمو الداخلي

تظهر الأدبيات المهتمة بدراسة النمو الإقتصادي أنه إلى حدود سنة 1960 لم تكن هناك أفكار جديدة تقوم على إحياء وبعث جديد لنظرية النمو رغم إستقرار العلم العادي في التحقق، فقد شهدت فترة السبعينات انخفاض شديد في الإنتاجية على نطاق واسع في العالم قابله تقلص كبير في الأبحاث والجهود الفكرية المهتمة بالنمو الاقتصادي[4] آنذاك، لكنه بعد عام 1983 كانت هناك إعادة إحياء قوية لنظرية النمو والتي لم تظهر نتائجها إلا بعد عام 1986 والتي أصبحت تعرف بنظرية النمو الداخلي والتي تبحث عن تفسيرات للعوامل التي تحدد وتتحكم في تغيرات التطور التقني، حيث يعتبر أهم ما يميز هذه النظرية كونها تبحث عن وجود زيادة في عوائد الحجم وتولي إهتمامًا كبيرًا بالمعرفة ورأس المال البشري أين يكون المبدأ الرئيسي المحرك لهذه النظرية ينطلق من تفسير الإختلاف في معدلات النمو بين الدول، على هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الجزء إلى بعض هذه النماذج بشكل مختصر لتقديم توضيح أكبر لهذه النظرية.

[1] : حسين محمد المطوع، المرجع السابق، ص.28.

[2] : عبد الغني النوري، **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية**، دار الثقافة ، الدوحة، البحرين،1988 ص:36.

[3] : المرجع نفسه.

[4]: **النمو الاقتصادي**: يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة، حيث يتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات، للمزيد من المعلومات ارجع إلى: منصوري الزين، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان" آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "، غير منشورة، جامعة الجزائر 2004/2003، ص::72.

1- نموذج رومر (Romer,1986): عرض الاقتصادي بوول رومر [1] نموذجه البسيط سنة 1986 والذي يعتبر بمثابة نقطة الإنطلاق لنظريات النمو الحديثة، حيث اعتمد في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الإقتصادي، كما تميز النموذج بفرضيتين أساسيتين هما[2]:

- التعلم بالتمرن من خلال هذه الفرضية فإن المعارف والأرباح تأتي من الإستثمار في رأس المال البشري وأن الزيادة في الإستثمار فيه تحقق فعالية في الإنتاج؛
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق معلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر إيجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

أعطى أيضا نموذج رومر لسنة 1986 نظرة جديدة لمفهوم النمو الذاتي مستنداً في ذلك على الأثر الايجابي الخارجي لتكنولوجيا في مؤسسة معينة على باقي المؤسسات الأخرى والذي يعتبر كضمان لإستمرار النمو على المدى الطويل، كما أن نموذج رومر فسر الإختلاف في معدلات النمو بين الدول بأنه الدول التي لها قدرة كبيرة على إكتساب المعرفة والإستفادة من التكنولوجيا المعرفية التي تحصل في العالم الخارجي هي الدول التي تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل، حيث تعتبر مساهمته بمثابة ثورة حقيقية في الأدبيات الاقتصادية إن لم نقل له الفضل الأكبر في بداية ظهور علم اقتصاد المعرفة والذي يعود إلى أعماله وإهتماماته بالمعرفة والتعليم[3].

2- نموذج لوكاس (Lucas ,1988):اعتمد الاقتصادي لوكاس[4] كثيرا في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج الاقتصادي إيزاوا (Uzawa,1965)، حيث أن هذا الأخير لم يخرج عن إطار التحليل الاقتصادي لنماذج سولو بالرغم من إدخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل متناقصة وهو الأمر الذي أدى به إلى الوصول ما يعرف بنماذج النمو الخارجي، لكن لوكاس رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبره عكس رأس المال المادي، حيث يمكن الزيادة فيه والمحافظة على عوائده الحدية ثابتة على الأقل عوض من تناقصها بالشكل الذي يسمح باستمرار تحقيق النمو الاقتصادي دون توقف[5]. كما ارجع الإختلافات

---

[1]:**مايكل بوول رومر** من مواليد 1955 هو اقتصادي أميركي، رجل الأعمال، خبير في نظرية النمو الداخلي حصل على بكالوريا علوم في الفيزياء سنة 1977 ودكتوراه في الاقتصاد عام 1983 كلاهما من جامعة شيكاغو،عمل أستاذا في جامعة كاليفورنيا في بيركلي وجامعة شيكاغو وجامعة روتشستر، كما اختير واحدا من 25 شخصا الأكثر تأثيرا في أميركا من قبل مجلة تايمز في سنة 1997، حيث أولى رومر أهمية كبيرة من دراساته إلى مجال النمو الاقتصادي.

[2] : للمزيد من المعلومات حول نموذج رومر ونظرية النمو الداخلي ارجع إلى :

دحمان بواعلي سمير والبشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان، قياس أثر التطور التكنولوجي على النموالاقتصادي– حالة الاقتصاد الجزائري، على الموقع الالكتروني:
http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf

[3] : المرجع نفسه.

[4] : **Robert E. Lucas Jr:** ولد روبرت لوكاس (في15 سبتمبر 1937 في ياكيما في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995.

[5]: فريدريك شرر، ترجمة على أبوعشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان، ط1 ، بيروت، 2002، ص:55.

في معدلات النمو بين الدول إلى الإختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها معتمداً في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نذكر منها[1]:

- الإقتصاد متكون من قطاعين فقط أحدهم مكرس لإنتاج السلع والخدمات إنطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني فيهتم بتكوين رأس المال البشري الذي يستعمل في القطاع الأول، هذا مع افتراض أن تراكم هذا الأخير يكون بإنتاجية حدية ثابتة على الأقل؛
- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه كما أن إختصاص الفرد والزمن المخصص لدراسته يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، حيث يكون جميع أفراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي.

وصل لوكاس إلى نتيجة مفادها أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم والتدريب حقق الإقتصاد بذلك نمواً كبيراً في رأس المال البشري عبر الزمن وبالتالي فإن مستوى رأس المال البشري ووتيرة تغيره يعتمدان بدرجة كبيرة على قرارات الأفراد الراغبين في الإستثمار في تنمية قدراتهم، كما استنتج أيضا أن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الوقت الحاضر لكن يسمح بزيادته في المستقبل، وأشار أيضا إلى وجود تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج وهذا ما يضمن نمواً داخليًا في النموذج نظرا لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري للمجتمع بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الإقتصادية للدولة.

3- النموذج المعدل لرومر (Romer,1990): صنف نموذج رومر الثاني من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي حيث تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية من ناحية تمثيلها لعملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي أين إنطلق رومر في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي إعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والإختراعات التي تحفزه دوافع الربح المنتظر من بيع براءات الإختراع، حيث اعتبر أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات أساسية[2]:

- قطاع البحث: يقر معظم الإقتصاديين بأن المعرفة هي أساس معظم الإكتشافات العلمية كونها تعد ملكية خالصة أي أن إستخدامها من قبل شخص لا يمنع إستخدامها من قبل الآخرين وهو ما يعرف بخاصية عدم التنافس، حيث اعتبر رومر بأن التقدم التقني يتطلب وجود نشاط جماعي يهدف إلى الربح وهذا النشاط مؤلف من مركبتين جزء متعلق بالتصاميم المتجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة إختراعها لإبعاد الشركات المنافسة على ممارسة النشاط نفسه والذي يحقق للباحثين إيراداتهم من بيع هذه البراءات، وجزء آخر متعلق بالمعرفة الخاصة بهذه التصاميم والتي تعد معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين الباحثين، حيث أن كل باحث يمكن أن يستخدم مجموعة من المعارف المتاحة لكي ينجز إبتكارات وإختراعات جديدة من السلع الوسيطة. عليه يمكن القول أنه من خلال هاتين المركبتين

[1] : فريدريك شرر، المرجع السابق، ص:55.
[2] : المرجع نفسه.

نلاحظ أنهما تساعدان على تراكم المعرفة وعلى خلق تشكيلات سلعية جديدة نتيجة الإستثمار الفعال في أنشطة البحث والتطوير.

- قطاع السلع الوسيطة: يتكون هذا القطاع من شركات ومؤسسات تنتج بضائع وسلع رأسمالية معتمدة في ذلك على مجموعة من الإكتشافات والإختراعات المشتراة من قطاع البحث، حيث يتميز هذا القطاع بالمنافسة الإحتكارية الأمر الذي يضمن ارتفاع سعر السلعة على تكلفتها الحدية، لأن جزءا من الأرباح يعود إلى الباحثين تحت ما يسمى بـ: ملكية براءة الاختراع؛
- قطاع السلع النهائية: يتشكل هذا القطاع من عدد كبير من المؤسسات المنتجة للسلع النهائية والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة، حيث تستعمل هذه المؤسسات في عملياتها الإنتاجية تكنولوجيا إنتاج تربط بين رأس المال البشري والعمل ورأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطاع الثاني.

ركز رومر أيضا على كيفية تخصيص رأس المال البشري ما بين أنشطة الإبتكار والإنتاج، حيث يكون النمو مرتفعاً كلما إزداد رأس المال البشري المخصص للبحث وارتفعت فعاليته.

عليه ضوء ما سبق يمكن استنتاج أن تراكم المعرفة التقنية تعتبر محرك النمو الإقتصادي في النموذج وأن الإقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأس ماله البشري للبحث يتجه لتحقيق نمو مرتفع على المدى الطويل مقارنة بغيره من الإقتصاديات، ففي هذا النموذج قيمة الناتج تحدد داخليًا وعلى أساس التطور التكنولوجي الذي يعتمد على كمية رأس المال البشري المخصص لأنشطة البحث والتطوير وكذا مدى فعالية هذه الأخيرة، إذن نموذج رومر يتنبأ بالدور الجديد للسياسات العمومية (المنبثقة من الإرادة الحكومية) في زيادة النفقات المخصصة للبحث والتطوير وتحسين فعاليتها عن طريق تأهيل العنصر البشري يضمن استمرار النمو في المدى الطويل ويحسن من الأداء الاقتصادي للدول.

لكن في الواقع تبقى الفرضية التي وضعها رومر في أنه هناك علاقة بين رأس المال البشري وتراكم المعرفة عبارة عن علاقة خطية تتعارض مع الواقع الذي يحدث في كثير من الدول العربية[1]، فبالرغم من زيادة عدد الباحثين خلال سنوات الثمانينات والتسعينات إلا أن النمو الإقتصادي فيها لم يرتفع بنفس الوتيرة، الأمر الذي يجعل من الطرح الذي اقترحه رومر محل شك، حيث اعتبرت هذه النقطة من بين الإنتقادات التي وجهت إلى نموذجه كونه يصف عملية النمو في العالم المتقدم القادر في أغلب الأحيان على تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري من إنتاج الإختراعات الجديدة، على عكس ما هو حاصل في الدول النامية التي لازالت تعاني من ضعف رأسمالها البشري وتعجز عن تحقيق الإبتكار التكنولوجي وهو ما يجعلها أمام حلين، إما عملية نقل التكنولوجيا أو التكيف التكنولوجي الذي يتطلب مستوى معين من رأس المال البشري، كما أنه جاء في دراسة قام بها الإقتصادي شاو (Shaw 1992) لاختبار نموذج رومر أكد فيها أن العامل التكنولوجي لا يفسر إلا جزءا قليلا من النمو في اقتصاديات الدول النامية، حيث يرجع هذا الاختلاف إلى ضعف فعالية

[1] : Murat yildizogly **croissance économique**, Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2007.

رأس المال البشري فيها، ومما يجعل من الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول بمثابة الآلية التي تساعدها على تحسين إنتاجيتها عن طريق نقل التكنولوجيا المتطورة من العالم المتقدم[1].

من خلال ما سبق يرى الباحث أن دراسة النمو الاقتصادي تحظى بأهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد لأن نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي هو مقياس يعبر عن الزيادة في إنتاج البلد من البضائع والخدمات المختلفة، كما أن عملية تفسير النمو الاقتصادي مرت بعدة مراحل حيث اعتبر المفكرين التجاريين أول من اهتم بموضوع زيادة ثروة الدول، ثم ظهرت بعد ذلك أفكار المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث وريكاردو ومالتيس الذين كانت أعمالهم توحي بأن النمو الإقتصادي محدود في الأجل الطويل، ليأتي بعد ذلك أعمال هارود ودومار كأول نموذج يستعمل لتفسير النمو الإقتصادي ومعدل النمو السكاني ومعامل رأس المال الناتج، لكن أفكار هذين الأخيرين لم تهضم من جانب الاقتصادي روبرت سولو الذي قدم نقدًا شديدًا لهما وقدم نموذجاً يفسر به النمو الإقتصادي من خلال إدخاله عامل التكنولوجيا فيه باعتباره عاملاً خارجياً لا يمكن تفسيره، الأمر الذي دفع إلى ظهور أفكار جديدة في بداية الثمانينات كونت ما يسمى بنظرية النمو الداخلي التي قدمت العديد من النماذج المفسرة للنمو الإقتصادي على المدى الطويل وكيفية المحافظة عليه من خلال اهتمامها بالجانب التعليمي لتنمية رأس المال البشري الذي يعزز النمو الاقتصادي، كان أهمها أعمال رومر ونموذج لوكاس الذين حاولا تفسير مصادر التطور التقني والقضاء على فكرة تناقص العوائد الحدية، حيث أن الأبحاث في هذا المجال لازالت قيد الانجاز على المستوى الكلي وهذا لمعالجة المشاكل المعقدة الخاصة بنظريات النمو الداخلي واختيار النموذج القياسي الموافق لتفسير ظاهرة النمو بأكثر فعالية.

الفرع الثاني: أبعاد الاستثمار في التعليم

أولا– البعد الاقتصادي للاستثمار في التعليم: أكدت نظرية رأس المال البشري على وجود علاقة تكاملية بين التعليم ومصادر النمو الاقتصادي والتي تعمل على تعزيزه، حيث يستوجب على مؤسسات الدول عموماً والدول النامية على وجه التحديد أن تراعي مسألة الإسراع في النمو الاقتصادي من خلال[2]:

1- توطيد العلاقة بين التعليم ورأس المال المادي إن العلاقة التكاملية بين التعليم ورأس المال المادي تكتسي أهمية كبيرة في تعزيز النمو الإقتصادي، حيث أن الدول تتوسع في فرص الإستثمار عن طريق تخصيص جزء كبير من استثماراتها في رأس المال المادي ورأس المال البشري، الأمر الذي يؤكد عليه كثير من الاقتصاديين أمثال: (Shultz, Machlup, Todaro)، فالدول التي تستثمر في التعليم والصحة والتدريب ستصل إلى تطوير قدرتها الإنتاجية بسرعة أكبر وبالتالي تحقق نموًا إقتصاديًا أسرع من الدول التي تقتصر على الإستثمار في رأس المال المادي فقط.

أما فيما يخص الدول النامية فإن نظرية رأس المال البشري تؤكد على ضرورة تفضيل الإستثمار في رأس المال البشري عن المادي بإعتباره شكل من أشكال الإستثمار الجيد الذي يولد عوائد متزايدة وتأثيرات خارجية إضافية من جهة، ومن

[1] :Abdouni abdeljabbar et said hanchane, **Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identifications des lien a l'aide de données de panel**, Université de la méditerranée, mai 2003, p :2.

[2] : الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاقتصادية، ***قياس التنمية***، *مجلة دولية للعلوم الاجتماعية*، مارس 1995، اليونسكو، العدد:134، ص ص:43-97.

جهة أخرى كون أن المخزون التعليمي يعتبر مخزون إستراتيجي أكثر من السلع الرأسمالية التي يمكن اللجوء إليه في إنجاز النشاطات الاقتصادية وكذلك يعتبر كمفتاح للنمو الاقتصادي والتنمية وزيادة القدرة التنافسية، حيث تثبت دراسة قام بها خبير إقتصاديات التعليم في البنك الدولي (جورج سكاروبوس 1985) أن معدل العائد من الإستثمار في رأس المال البشري (التعليم) في الدول النامية ذات معدل دخل الفرد المنخفض (أقل من 1000 دولار) أكبر من معدل عائد الإستثمار في رأس المادي بالقطاعات الإنتاجية، أين بلغ العائد من الإستثمار في رأس المال البشري في الدول النامية 19.9% بينما معدل العائد من الإستثمار المادي بلغ حوالي 15.1%[1].

على هذا الأساس تأتي الدعوة إلى الدول النامية من أجل تخصيص جزء كبير من دخلها القومي للإنفاق على التعليم والتوسع فيه ومعالجة مشاكل النظام التعليمي، كونه سيؤدي إلى زيادة حجم المخزون التعليمي وزيادة معدل العائد على الإستثمار وبالتالي تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. كما أنه اثبت معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاقتصادية في دراسة لقياس التنمية في الدول النامية أن الدول التي تفضل وتعطي أهمية أكبر للإستثمار في التعليم عن الإستثمار في رأس المال المادي تتميز بمعدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي تزيد عن أربع أضعاف في المتوسط عن ما هو موجود في الدول التي تفضل الإستثمار في رأس المال المادي، نظرا لأن المجتمع الأفضل تعليمًا يكون الأقدر على إستخدام الإستثمارات إستخدامًا أمثل في القطاعات الحديثة ويكون الأقدر على التكيف مع التحديات التقنية والتكنولوجية التي تقرها العولمة، وأحسن مثال على ذلك هي دول شرق آسيا[2].

2- العلاقة بين التعليم والقوى العاملة: توجد علاقة تكاملية بين التعليم والقوى العاملة، حيث أنه يزيد من قدرتها الإنتاجية وبالتالي فإنه كلما زاد المخزون التعليمي للقوى العاملة في الدول كلما زادت إنتاجيتها الإقتصادية وزاد معدل النمو الاقتصادي فيها، نظرا إلى أن التعليم يعمل على تفادي الجوانب السلبية التي ترافق النمو السكاني مثل ارتفاع معدل البطالة وتدني إنتاجية العامل[3].

ثانيا– آثار الاستثمار في التعليم على النمو والتنمية الاقتصادية: يرى أصحاب نظرية رأس المال البشري أن العلاقة بين التوسع في التعليم والنمو الإقتصادي إيجابية، حيث حاول أنصار هذه النظرية أمثال شولتز ولوكاس وبيكر وغيرهم أن يقفوا على آثار التعليم الإيجابية في النمو والتنمية الإقتصادية من خلال الجوانب التالية:

1- التأثير المباشر: إن الفرد الذي يحصل على مزيد من التعليم يحصل على فرص ووظائف أفضل وبالتالي يحصل على عائد إقتصادي أعلى من الذين يحصلون على سنوات تعليم أقل، عليه فإن التوسع في التعليم يؤدي إلى زيادة عدد أفراد المجتمع الذين يحصلون على فرصة توظيف أفضل، كما أنه في نفس الوقت مع زيادة عدد المتعلمين ذوي إنتاجية

[1]: الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ص:43-97.

[2] : المرجع نفسه.

[3] : Abdouni abdeljabbar et said hanchane ;op, cit , p p:2-5.

العمل الأعلى فإن المجتمع يكون قادر على التعامل مع عوامل الإنتاج الأخرى واستيعاب التكنولوجيا والمعرفة الجديدة وبالتالي زيادة الإنتاجية الاقتصادية من ثم يزداد معدل النمو الاقتصادي لهذا المجتمع[1].

2- تأثير التعليم على القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية: إن عملية الإستثمار في التعليم لا تقتصر فقط على زيادة الإنتاجية بل تؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج واستغلال الموارد الإقتصادية إستغلالاً أمثل وبكفاءة عالية من خلال تحقيق أقصى إنتاج ممكن وبأقل التكاليف، الأمر الذي من شأنه أن يكسب المنتجات المحلية قدرة تنافسية في الأسواق الدولية على أساس النوعية والسعر وبالتالي تزداد قدرة الدولة على زيادة حجم التصدير وتحسين ميزان المدفوعات وكذلك تحقيق النمو الإقتصادي، حيث أن التعليم والتدريب الكفء يحقق شروط المنافسة للدولة في الأسواق الدولية من خلال[2]:

- تحسين القدرة الإنتاجية للقوى العاملة بحيث يكسب العامل من جرائها أجور أعلى؛
- تأمين تنافس للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية على أساس النوعية والسعر.

كما توجد أيضاً تأثيرات خارجية للتعليم على التنمية الإقتصادية[3] تساهم بطريقة مباشرة في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والنمو الإقتصادي للبلد، حيث نجد من بين هذه التأثيرات[4]:

1- تأثير التعليم على الجوانب الصحية: تظهر بعض الدراسات أنه كلما زاد عدد الأفراد المتعلمين في المجتمع ما كلما زاد المستوى والوعي الصحي للقوى العاملة المتعلمة، لأن الأفراد المتعلمين يكونوا أكثر وعياً وحرصاً على صحتهم من خلال المتابعة الصحية المستمرة والاستعمال المناسب للأدوية وبالتالي مع زيادة العمر المتوقع للقوى العاملة المتعلمة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

2- تأثير التعليم على البطالة: إن التوسع في التعليم يقلل من احتمالات البطالة ومدتها إلى حد ما نظرا لأن الأفراد المتعلمين يصعب فصلهم أو الاستغناء عنهم في مناصب العمل لأنهم مدربون ويمتلكون مهارات وتخصصات مختلفة وبالتالي فانه يتوقع أن تكون نسبة البطالة في أوساطهم منخفضة.

3- تأثير التعليم على الاستهلاك: يعتبر التعليم مصدر لزيادة الدخل مستقبلاً كونه يوفر منافع استهلاكية للفرد بحجة أن هذا الأخير يوسع ويحسن من قائمة خياراته الاستهلاكية بالشكل الذي يخلق الطلب الفعال الذي يولد زيادة في الدخل القومي ويحسن مستوى المعيشة، كما يحسن من سير المؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يهيئ المناخ الملائم للاستفادة من مخرجات الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1] : جمال سعيد محمد علي الزعيمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان، **الاستثمار في التعليم الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن**، الجامعة الأردنية، 1997، ص:25.

[2] : هنري ليفي وآرسل، **التربية والعمالة في البلدان المتقدمة**، مستقبليات اليونسكو (71)، المجلد 19 ، العدد:2 ، ص ص: 338-345.

[3] : **تعريف التنمية الاقتصادية:** إجراءات وسياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"، في المقابل يعرف النمو الاقتصادي مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي. للمزيد من المعلومات ارجع إلى:علي لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، القاهرة 2003.

[4] : المرجع نفسه.

4- تأثير التعليم على إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر: إن التوسع في التعليم في المدى القصير يؤدي إلى زيادة عدد العاملين الأكثر تعليماً ذوي الأجور المرتفعة وتخفيض من نسبة العاملين الأقل تعليماً ذوي الأجور المنخفض، حيث أنه مع ازدياد عدد الأشخاص المتعلمين في سوق العمل وبقاء الطلب عليهم دون تغيير فإنه يحدث انخفاض نسبي في أجورهم وبالمقابل ترتفع أجور الأشخاص الأقل تعليماً، حيث تسهم هذه العملية في تخفيض فروق الدخل في سوق العمل، بالتالي كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع اقتربت الدخول من المتوسط وهكذا يصبح التعليم أداة للتقارب الاجتماعي والاقتصادي وإيجاد سياسة أجور عادلة.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن عملية التعليم تعتبر أداة ضرورية لتوفير المهارات والقدرات اللازمة لإحداث تغيرات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة.

المطلب الثالث: المزايا الناجمة عن الاستثمار في العامل البشري وحوافزه

سنتناول في هذا الجزء تسليط الضوء على بعض المزايا الناجمة على الاستثمار في رأس المال الفكري عبر الاعتماد على عمليتي الاستثمار في التعليم والتدريب مع الإشارة إلى أهم الحوافز الدافعة بالأفراد والمؤسسات والمجتمع بالاهتمام بهاتين العمليتين وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول– المنافع الإقتصادية والإجتماعية للإستثمار في رأس المال البشري

يعود التعليم والتدريب بالنفع على الأفراد والمؤسسات والمجتمع على حد سواء، حيث أن التعليم والتدريب المدعومين بسياسة إقتصادية وإجتماعية يوسعان فرص الإستفادة للأفراد ويجعلهم قابلين للإستخدام، كما يساعدهم في الحصول على العمل اللائق وبالتالي الإفلات من ويلات الفقر والتهميش الإجتماعي[1].

أولا– الآثار الناجمة عن الاستثمار في التعليم والتدريب: يساهم التعليم والتدريب في تحسين إنتاجية الأفراد وفرص حصولهم على الدخل من العمل ويوسعان نطاق إختيارهم لإمكانيات تقدمهم وتطورهم الوظيفي، حيث تبين بحوث أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن العائدات المتعلقة بحملة شهادات الدراسات الجامعية بلغت فيها تقريبا نسبة 20% إلى 30%، خاصة في مجال مشاريع الأعمال والمجالات التقنية للرجال والميادين الصحية للنساء. من جهة أخرى يساعد التعليم والتدريب الأفراد الإفلات من الفقر من خلال تزويدهم بمهارات ومعارف ترفع من مستوى إنتاجيتهم كالمزارعين والعمال مثلا، فوفقا لدراسات قام بها البنك الدولي اعتبر التعليم الابتدائي أكبر مساهم في النمو والتنمية في البلدان النامية، حيث أن المزارع الذي تردد أربع سنوات على المدرسة ينتج مقدار أكبر بكثير من المزارع الذي لم يحصل على أي تعليم، من جهة أخرى فإن زيادة حصول الفتيات والنساء على التعليم ستخفف من حدة الفقر في أوساطهن كون أن هذه الظاهرة هي في نمو متزايد بين الإناث[2].

[1]: حسين الغراب، **الاتجاهات العالمية للتدريب**، مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية، مصر الجديدة، القاهرة، 2010، ص ص: 5-6.
[2]: المرجع نفسه.

1- أثر التدريب على تحسين مستويات الإنتاجية: تتفق الدراسات التي أجريت في دول عديدة منها ألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة واليابان على أن التدريب التقليدي الذي يقدمه صاحب العمل يرفع إنتاجية الفرد، كما توضح دراسة تم إجرائها في الدنمارك على أن المؤسسات التي أدخلت ابتكارات على عملياتها وإنتاجها مقترنة بنوع متخصص من التدريب محدد الأهداف أصبحت قادرة أكثر من المؤسسات التي لم تتم بذلك التدريب، حيث حققت المجموعة الأولى نمواً في الإنتاج قدره 11% مقابل 4% للمؤسسات الثانية، كما سجلت المؤسسات الأولى نمواً في إنتاجية العمل بنسبة 10% مقابل 4% بالنسبة للمجموعة الثانية[1].

2- أثر التدريب على التنمية الإقتصادية: يرتبط النمو الاقتصادي والتنمية الإجتماعية للدول ارتباطاً ثابتاً بالإستثمارات الكبيرة في مجالي التعليم والتدريب، حيث أن الدول ذات الدخول المرتفعة هي نفسها تلك التي يوجد فيها العمال الأكثر تعليمًا، حيث تعتبر فيها مسألة الإلمام بالقراءة والكتابة عنصر جوهري في التعليم والقابلية للتدريب وكذا القابلية للإستخدام والحصول على العمل اللائق، في المقابل نجد غياب لمثل تلك الإستثمارات لدى شطر كبير من الأفراد البالغين في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، أين تستثمر البلدان الصناعية على الأقل 20 مرة لكل طالب في التعليم والتدريب مما تستثمره الدول الأقل نموًا[2].

عليه يمكن القول وبعيداً عن كل الإعتبارات الإقتصادية للدول يرى الباحث أن كل من التعليم والتدريب يفيد المجتمع ويعزز تنمية وتدريب القوى العاملة فيه وكذلك القيم الأساسية للمجتمع مثل الإنصاف والعدالة بين المواطنين وكذا عدم التمييز، الأمر الذي من شأنه أن يحقق ويضمن المشاركة للجميع في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا– الآثار الاقتصادية للاستثمار في رأس المال الفكري: ظهر الإهتمام بقضية المردود الإقتصادي للتعليم منذ الستينات فقد ظهرت في هذه الفترة نظريات تهتم بقطاع التعليم وتجعل من العامل البشري قيمة رأسمالية عالية وعاملاً أساسياً مؤثرا في التنمية، خلافا لما جاء به الاقتصادي الانجليزي كينز في ثلاثينات القرن العشرين بإعتبار أن رأس المال المادي أهم عامل وأهم مجال للإنطلاق في التنمية الإقتصادية، كما كان من ضمن الإقتصاديين الذين ساهموا بشكل فعال في توضيح المردود الإقتصادي للتعليم أفكار ثيودور شولتز الذي تمكن في عام 1961 من حسم الجدل الفلسفي الذي كان سائدا منذ أيام آدم سميث حول مساهمة التعليم في عملية النمو الإقتصادي والذي ركز إهتمامه على قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي وآثاره على مستويات الإنتاجية، حيث قدر العائد المالي للتعليم بثلاثة أضعاف العائد من الإستثمارات المالية في المجالات الأخرى وهو ما يؤكد أن للتعليم عائد يفوق ما يتم الإنفاق عليه[3].

نشير إلى أن النتائج التي توصل إليها شولتز عجلت الدعوة لمعاملة التعليم على أنه إستثمار في رأس المال البشري وتحولت النظرة إليه من كونه مجرد قطاع كباقي القطاعات الخدمية تخصص له الاستثمارات التي تقاس فعاليتها بما تضفيه إلى

[1] : حسين الغراب، المرجع السابق، ص ص: 5-6.

[2] : المرجع نفسه.

3 : منذر عبد السلام، **دراسات في اقتصاديات التربية**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974، ص:14.

الناتج المحلي الإجمالي، وهنا برزت العديد من الدراسات التي هدفت لإظهار قيمة الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم بمختلف مراحله (الابتدائي والثانوي والعالي).

كما أكد الأكاديمي السوفياتي (Stroumiline) في أبحاثه أن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تزيد في فعالية العمل الإنساني بنسبة لا تقل عن 44% واستطاع أن يثبت أن العوامل الأساسية المؤثرة في إنتاجية العمل هي السن ومدة الخدمة والتعليم من خلال التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري[1]، حيث إستنتج هذا الأخير أن العائد الإقتصادي للتعليم مقارنة بالإنفاق عليه يعادل 37 مرة من قيمة الإنفاق، وأن الدولة تسترجع رأس المال المستثمر في التعليم وفوائده خلال السنة الأولى من ممارسة العامل لعمله، إضافة إلى هذا كله فإن الدراسات الحديثة بدأت تتجه إلى إجراء قياسات حول آثار مستويات التعليم المختلفة على عملية الإنتاج وساعدت على توضيح حقيقة مفادها أن العائد على التعليم لا يقتصر على الفرد بل يعود إلى المجتمع كله، كما أكدت أيضا هذه الدراسات على ضرورة الاعتراف بأهمية العنصر البشري في منظومة النمو، حيث أن هذه التطورات دفعت الفكر التنموي إلى إعادة النظر في ترتيب أولويات عناصر الإنتاج خاصة مع بداية الستينات من القرن العشرين أين برز هذا الإتجاه لمنح الأولوية لرأس المال البشري، فنجد من بين هذه الدراسات مثلا تلك التي أجراها الاقتصادي (كوزتيش) التي كشفت أن حوالي 90% من النمو المحقق في الدول الصناعية المتقدمة يعود إلى التحسين في قابليات ومكتسبات الإنسان المعرفية والإدارية والتنظيمية والمهارية، أي أن القدرة الإنسانية أصبحت هي الدافع رقم واحد وليس رأس المال في التنمية[2]. من جهة أخرى فقد ساهمت هذه التطورات في الأبحاث العلمية في تزايد القناعة لدى صانعي القرار خاصة في الدول النامية حول أثار الاستثمار في العامل البشري، نظرًا لأن درجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على الإستخدام الأمثل والعقلاني للقوى البشرية وعلى مستوى وكيفية تشغيلها حيث أن حجم هذه الأخيرة وخصائصها يلعبا دور أساسي في تحديد حجم الإنتاج ونوعه.

يعتبر ارتفاع مستوى المهارة في القوى العاملة واستخدام التطبيقات التكنولوجية وغيرها من العوامل المرتبطة بالتعليم ومخرجاته وعاملاً وراء الفروقات المسجلة في معدلات النمو المحققة في دول العالم، وهذا ما تؤكده الدراسات التي تبحث في دور التعليم في التنمية والنمو الاقتصادي، حيث أوضحت نتائج الدراسة التي قام بها شولتز والتي تتضمن تأكيد دور العامل المتبقي (مستوى المهارة في قوة العمل، التعليم ومخرجاته، ...) أن 83% من زيادة الإنتاج الزراعي المحققة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1910-1914 والفترة 1945-1949 تعود إلى العامل المتبقي. كما تأكد العديد من الدراسات الاقتصادية العالمية على قوة تأثير التعليم على النمو لاقتصادي أين نجد في إحدى إحصائيات البنك الدولي والتي شملت نتائج 42 دولة تبين أنه في المتوسط تم تسجيل حوالي نسبة 9.7% زيادة في الدخل لكل سنة إضافية من التعليم المدرسي، كما كشفت عن زيادة بمقدار 0.44% في الناتج المحلي الإجمالي عن كل عام إضافي من التعليم المدرسي[3].

---

[1] : منذر عبد السلام، المرجع السابق، ص:14.

2 : فلاح خلف علي الربعي، ***النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا***، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، السنة الثانية، ارجع إلى الموقع:
www.ulum.nl/a151.html, 20/02/2016.

3: سمير البهائي، ***النمو الاقتصادي وتطوير التعليم: دور مبادرة إنتل للتعليم***، للمزيد من المعلومات ارجع الموقع الالكتروني:
http://www.arabthought.org/node/212, 20/02/2016.

في المقابل نجد أن البحث في ميدان اقتصاديات التعليم قد انخفض قليلا خلال فترة السبعينات من القرن العشرين بسبب تراجع النمو، الأمر الذي ادخل نوع من الشك حول الدور الذي يلعبه التعليم في التنمية غير أن البنك العالمي مؤخراً عبر عن اهتمامه المتجدد اتجاه تطوير القوى البشرية وخاصة الجانب المتعلق بالتعليم وهو الأمر الذي ظهر في تقريره لسنة 1990 الذي ركز على أهمية ومساهمة التعليم في النمو الاقتصادي[1] – راجع الملحق 3–.

من جهته اعتبر الاقتصادي (J.C.Eicher) كل من التعليم والتدريب بمثابة قيمة مضافة، حيث أوضح أنه عند إضافة طاقة إنتاجية للإنسان يكسب على إثرها هذا الأخير قدرات ومعارف جديدة عن طريق الاستفادة من الإنفاق الموجه للتعليم وهنا يحدث إستثمار وبالتالي تؤدي هذه العملية إلى إنشاء رأس مال جديد، حيث كان هذا الاقتصادي يدعوا دائماً الدول الإقتصادية المعتمدة على العوامل التقليدية (رأس المال والعمل غير المدرب) إدماج ضمن أنشطتها الاقتصادية عنصر ثالث وهو العامل المدرب أو رأس المال البشري[2]، كما أنه جاء في تحليل حديث على المستوى الكلي أن الإستثمارات في ميدان التعليم نتج عنها نمو في الناتج الداخلي الخام تجاوز 30% بالنسبة لـ 31 دولة إفريقية شملتها الدراسة خلال الفترة ما بين 1965–1981[3].

من خلال ما سبق يرى الباحث أنه بدأ يظهر ويتشكل نوع من الإدراك والإتفاق شبه عام إن لم نقل عام عند متخذي القرار في الدول المتقدمة والنامية مؤخرا حول أهمية الإستثمار في التعليم بإعتباره إستثمار مربح في التنمية الاقتصادية حيث يظهر ذلك من خلال تلك المبالغ المخصصة لقطاع التعليم من أجل تشجيع وتدعيم الزيادة في الكفاءة والمهارة البشرية قصد إستكمال انجاز مشاريع التنمية المختلفة.

الفرع الثاني: حوافز الاستثمار في رأس المال البشري

سعياً لفهم الأسباب الحقيقية وراء تحرك الأفراد للإنخراط في دورات تدريبية في وقت ما والاستفادة من المزايا والمنافع الناجمة عنها والتي يمكن تحصيلها يتوجب علينا معرفة الحوافز الفردية والجماعية التي تدفع الأفراد لمتابعة هكذا دورات تكوينية.

أولا– الحوافز الفردية: أشارت الكثير من الأعمال لعل من بينها تلك التي تمت على الدول الأعضاء في (OCDE)[4]والتي أوضحت أنه في معظم الدول التي تقوم بالاستثمار في رأس المال البشري فإنه عادة ما تشهد حدوث تحسن ملحوظ على مستوى سوق العمل، حيث أنه من وجهة نظر فردية يظهر زيادة وتحسن صافي لمداخيل العائلات والذي يسمح لهم بتلبية إحتياجاتهم وتنويع أنماط إستهلاكهم، كون أن هذا الارتفاع في الدخول يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين – النظرية الكينزية تعتبر الاستهلاك بمثابة مكون أساسي للطلب الكلي– مع تسجيل تحسن كبير وصافي على مستوى الاقتصاد الكلي.

[1]: George P .Maureenw, **l'éducation pour le développement,** édition Economica, France, 1988, p 17.
[2] : Pierre Besnard et Bernard lietard, ***la formation continue en série, que sais-je***, n° :1655, puf, France 1976 p :28.
[3] : Peter R Mook et Dean T Jamisson, ***Le développement de l'éducation en Afrique sud saharienne : perspectives et option politique,*** Revue finances et développement, n : ° mars 1988, p22.
[4] : Perspective économique de l'OCDE, (2001/2), N : 70, p : 186.

من جهته إعتبر الاقتصادي (Blondal et al,2005) التعليم لا يوفر فقط مزايا أولية من ناحية المكاسب لكن أيضا يشكل مزايا في الأجر والتي تحسن كماً ونوعاً حياة العامل، إضافة إلى ذلك يوجد تحليل آخر يعود للاقتصادي (Perruchet,2005) والذي يسمح بفهم ما يطلق عليه بالدراسات الطويلة مثل الدكتوراه والتي تعتبر حسبه بمثابة إستثمار في رأس المال البشري، أين افترض في تحليله أنه من بين المتغيرات الموضوعية والمفضلة عادة لدى الكثير من الباحثين والاقتصاديين لإستكمال الدراسات الطويلة يظهر الأجر في مرتبة جيدة، فكانت الإجابة على هذا السؤال سلبية، الأمر الذي يدل على وجود معطيات أخرى تسمح بفهم قرار إستكمال الدراسات الطويلة[1].

ثانيا– الحوافز الجماعية: يحضر الاستثمار في رأس المال البشري الفرد للإندماج في سوق العمل حيث أن هذه العملية يكون لها فائدة فردية وفي نفس الوقت جماعية وذلك في إطار إعتبار أن الاقتطاعات على مداخيل الشغل يستفيد منها المجتمع المحلي. كما أنه في الواقع ترتفع موارد الدولة بفضل الضرائب على المداخيل حيث انه على قدر ما تكون الأنشطة الاقتصادية في دولة تساعد على إمتصاص عرض العمل عبر المؤسسات كلما تعرف الموارد الخاصة بالدولة (الضرائب والرسوم) زيادة بشكل كبير[2].

إن مسألة الجمع بين الحوافز الفردية والجماعية تسمح بتوفير ربط وثيق مع سوق العمل من خلال السماح بزيادة فرص الحصول على العمل ووضع كفاية بين الفرص التدريبية للأفراد والطلب على العمل.

الفرع الثالث: أثر الابتكارات على تطوير رأس المال البشري

نجد في الأدبيات الاقتصادية التي تكلمت على موضوع رأس المال الفكري وكذلك تعاريفه ومكوناته أن عنصري الإبداع والابتكار يعتبران عاملين أساسيين، حيث نجد من بين مكونات رأس المال الوطني ما يعرف برأس المال التجديدي (الاستثمار في البحث والتطوير براءات الاختراع، العلامات التجارية، عدد المنشورات العلمية تطبيقات براءات الاختراع، إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، القدرة على الابتكار) الذي يضم الكثير من الجوانب المتعلق بهذين الأخيرين، في المقابل نجد أن هذين العاملين يعتبران أيضا ركيزة في مفهوم التنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو الدول وعامل ضروري في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لمساهمتهما في تحسين فعالية العمل ورأس المال المتاح للإنتاج، حيث أنه من ناحية العرض تسمح الابتكارات بتقليص تكاليف الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل، أما من ناحية الطلب فهي تقود المستهلكين لإجراء تعديلات على نفقاتهم. على ضوء ما سبق يظهر أن كل من الإبداع والابتكار يعتبران بمثابة حلقة ربط بين كل من موضوعي رأس المال الفكري والتنافسية حيث يلعبان دور أساسياً في تحديدهما والتأثير على مستوياتهما.

أولا– التفرقة بين مفهومي الإختراع والابتكار: يعرف الابتكار على أنه توليفة جديدة لعوامل في معادلة الإنتاج والذي يتم تلخيصه حسب ما جاء به تصنيف الاقتصادي (J.A.Shumpeter) على النحو التالي[3]:

[1] : Babacar Ndiaye, **Analyse économique de l'investissement en capital humain**, édition L'Harmattan, collection l'esprit économique, série cours principaux, Paris, France, 2014, pp : 39-40.

[2] : Ibid.

[3] : Laurice Serge ETEKI ELOUNDOU, MEMOIRE DE FIN DE FORMATION En vue de l'obtention du diplôme de Master En Gestion de la Politique Economique, **INNOVATION ET CROISSANCE ECONOMIQUE : CAS DU**

- تقنيات جديدة للإنتاج (إبتكار الطرق والوسائل)؛
- منتجات جديدة موجهة للزبائن (إبتكار المنتجات)؛
- موارد جديدة للمواد الأولية؛
- مصادر تصريف جديدة (وسائل نقل جديدة، طرق جديدة للتوزيع)؛
- أشكال وطرق جديدة لتسيير المؤسسات.

حسب الاقتصادي (J.A.Shumpeter) فإن ديناميكية الابتكار على المستوى الجزئي تنتج من خلال أنشطة المقاول الذي يحصل في المقابل على أرباح ترتبط بدرجة تحمله للمخاطر الناجمة عن تسييره لمشروعه. كما أنه عادة ما نجد في الأدبيات الاقتصادية نوع من التمييز والتفرقة بين مصطلحي الإختراع والابتكار، حيث يمكن أن نوجز أن الابتكار ما هو إلا تطبيقات صناعية أو تجارية لإختراع أو الإبداع والتي تسير وفق ترتيب معين على النحو التالي: بحث أساسي أو معمق، إكتشاف علمي، بحث تطبيقي، إختراع تقني، إبتكار.

من جهة أخرى فإن الابتكار يمكن تلخيصه في أنه عبارة عن تحسين لجودة أو تقليص لتكاليف الإنتاج أو ظهور منتجات جديدة والتي يصاحبها ظهور تطور تقني وهو ما يقوم به المقاول، بينما يعتبر الاختراع شرط أساسي في الابتكار وهو ما يقوم به الباحث. ومن أجل المرور من الاختراع إلى الابتكار يتوجب إتباع جملة من الإجراءات والخطوات الخاصة، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 15: كيفية انتقال وتطور عملية الاختراع وصولاً إلى الابتكار

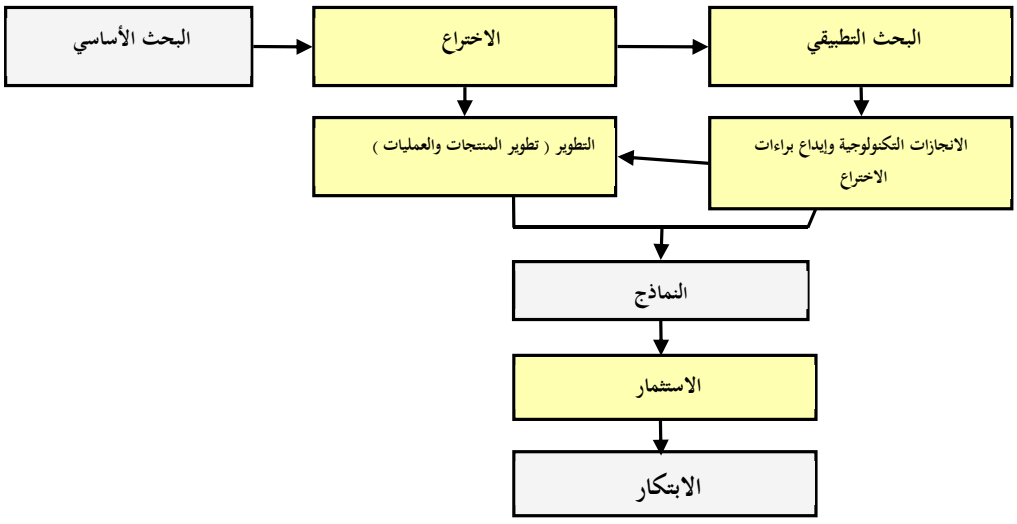

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Laurice Serge ETEKI ELOUNDOU, op cit, p : 8.

CAMEROUN VERS L'EMERGENCE EN 2035, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de Yaoundé II, Cameroun, Juillet 2014, p : 8.

ثانيا– عمليات الابتكار والإبداع كمفتاح لتنمية وتطوير رأس المال البشري

تسمح الأبحاث بتعزيز الإبداع والابتكار للتكنولوجيات الحديثة، حيث أوضح في هذا الشأن الاقتصاديين (Gould et Ruffin, 1995) أن النظام التجاري يؤثر في قدرة الاقتصاد على تعبئة رأسماله البشري لخدمة النمو الاقتصادي، كما أنه من بين الاستنتاجات التي توصل إليها الاقتصادي (Berthélémy et al, 1997) للإختبارات التجريبية لبعض الدول هو أن تراكم رأس المال البشري لا يشكل أي أثر إيجابي على النمو في الدول ذات النظام التجاري المغلق، بينما يكون هذا الأثر سلبي في بعض الظروف مثل حالة الدول ذات الاكتفاء الذاتي[1].

في المقابل نجد أنه مهما يكون مستوى تطور رأس المال البشري في إقتصاد ما فإنه يكون له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاديات المفتوحة لأن الانفتاح الاقتصادي يقوي فعالية عمليات التقليد للتكنولوجيات الأجنبية التي تشكل المصدر الأساسي الذي يغذي الأنشطة الاقتصادية لرأس المال البشري، حيث نذكر على سبيل المثال حالة دول شرق آسيا أين أوضح الاقتصادي (Hugon,2005) أن تعميم التعليم الابتدائي وإكتساب الكفاءات التكنولوجية للدول المتقدمة ووضع سياسات تقليد وإبتكار في هذه الدول أعتبرت بمثابة عوامل محددة لسيرورة التنمية فيها[2].

جدير بالذكر أيضا إلى أن العديد من الأدبيات الإقتصادية تكلمت على موقع النظام التجاري في التنمية الاقتصادية وأشارت في نفس الوقت إلى الغموض التي يعتري مسألة مردودية رأس المال البشري في حالة الدول النامية أو الأقل نمواً لأنه في هذه الحالة يمكن اعتبار التبعية التكنولوجية لهذه الدول للخارج تشكل عراقيل للنمو الاقتصادي فيها، إضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك نظام حماية فعال للابتكارات في الدول المتقدمة وصاحبه وجود ميكانيزمات وآليات نقل للتكنولوجيا أقل تطوراً في الدول التابعة، فإنه بالرغم من استفادة هذه الأخيرة من العمالة المؤهلة ستواجه الكثير من المشاكل والصعوبات في تحصيل هذه التكنولوجيات والاستفادة منها، مع إحتمالية حدوث ظاهرة هجرة العقول كنتيجة لهذه الوضعية.

ثالثا– العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري التعليم والتقدم التقني والتكنولوجي: عادة ما توصف العلاقة بين الاستثمار في التعليم والتغير والتطور التقني والتكنولوجي في الأدبيات بالتكاملية وتحظى بأهمية كبيرة لدى صانعي القرار خاصة في مسألة تعزيز النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي أكدته العديد من الدراسات مثل تلك التي قام بها الاقتصاديين (Eicher ، Shultz)، حيث أن التقدم التكنولوجي ليس شرطًا كافياً لدعم النمو الإقتصادي فلابد أن يسبقه توسع في التعليم والتدريب بمختلف مراحله يعمل على زيادة ودعم الرصيد التعليمي للقوى العاملة وجعلها قادرة على استيعاب التكنولوجيا، كما أن التغير التكنولوجي سيزيد من الطلب النسبي على القوة العاملة المتعلمة والماهرة ويرفع من عوائد التعليم[3].

في المقابل فإنه من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب يمكن للدول خلق قوى عاملة قادرة على التكيف مع التغير التكنولوجي وتبني تكنولوجيات الحديثة مما يسمح بتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي لهذه الدول، حيث جاء في دراسة للبنك الدولي عام 1991 أن زيادة نسبة تعليم المزارعين يؤدي إلى زيادة إمكانية عملهم بالأشكال التكنولوجية الحديثة

[1] : Babacar Ndiaye, op cit, p : 88.
[2] : Ibid.
[3] : Abdouni abdeljabbar et said hanchane ;op, cit , pp :2-5.

بنسبة 45%. ومن جهة أخرى فإن الشواهد على مستوى الإقتصاد الكلي تؤكد أن الفوارق في معدل النمو الإقتصادي وإستغلال التكنولوجيات الحديثة فيما بين الدول تعود إلى حد كبير إلى تلك الفوارق التعليمية أي بمعنى آخر فإن التقدم التكنولوجي المتلازم مع المخزون التعليمي المناسب يعمل على زيادة عوائد رأس المال البشري والمادي وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل العديد من الجوانب المتعلقة بموضوعي الاقتصاد المعرفة ورأس المال الفكري، نظرا لكون أن هذا الأخير أصبح يحظى بأهمية قصوى في تركيبة وركائز الاقتصاد الجديد المرتكز على المعرفة، مثلما كان عامل الأرض في عصر الزراعة ورأس المال المادي في عصر الثورة الصناعية، وهو ما جعل من الإنسان حجر الزاوية في تبرير مفاهيم هذا الاقتصاد وجوهرها، يلقى على عاتقه مسؤولية تحصيل المعارف والمهارات، كما يلقى على عاتق المؤسسات والدول ايضا مسؤولية تكوين وإعداد وتطوير رأس المال الفكري، عبر توفير البنى الأساسية اللازمة لذلك، وصياغة سياسات التعليم والتدريب الكفيلة بتوليد وتعزيز المعرفة باعتبارها مصدر لخلق الثروة الوطنية، حيث خلصنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- أنه توجد علاقة وروابط وثيقة وتكامل غير محدود بين عنصري المعرفة والمورد البشري، على اعتبار ان هذا الأخير أصبح مصدر أساسي لوجودها وتطويرها واستغلالها والاحتفاظ بها وتخزينها، وهو ما دفع الكثير من الدول والمؤسسات إلى ضرورة الاعتناء والاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار فيه، نظراً للأهمية الاقتصادية التي أصبحت تحظى بها المعرفة في عالم الأعمال الدولية المعاصرة؛
- أن نظرية الاستثمار رأس المال البشري برهنت بشكل كبير أن زيادة الإنتاجية ترتبط بما يتلقاه الفرد من استثمار، من خلال عدة مجالات في شكل إنفاق استثماري وليس استهلاكي، مثل الانفاق على التعليم والتدريب والصحة، واستطاعت أيضا أن تغير النظرة اتجاههم باعتبارهم أنشطة ذات أبعاد ثقافية وآثار اقتصادية على عنصر الإنتاجية، بما يساهم في تحقيق وزيادة القدرات التنافسية للمؤسسات والدول؛
- أنه بدأ يتشكل نوع من الإدراك والاتفاق شبه عام لدى صانعي القرار في الدول المتقدمة والنامية مؤخرا حول أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب باعتبارهما استثمار مربح في التنمية الاقتصادية، حيث يظهر ذلك من خلال حجم المبالغ المخصصة لهذين القطاعين، من أجل تشجيع وتدعيم الزيادة في الكفاءة والمهارة البشرية، وقصد استكمال انجاز مشاريع التنمية المختلفة فيها؛
- أن معظم التعاريف ذات صلة بموضوع رأس المال الفكري الوطني تضمنت الربط بين العناصر والأصول التي يحتويها هذا الأخير وبين أنشطة خلق القيمة والقدرة التنافسية والثروة للدول؛

- يظهر أن كل من الإبداع والابتكار يعتبران بمثابة حلقة ربط بين كل من موضوعي رأس المال الفكري والتنافسية، حيث يلعبان دور أساسياً في تحديدها والتأثير على مستوياتها؛
- أن المفاهيم التي يحملها اقتصاد المعرفة لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدول النامية وطبيعة احتياجاتها المتعلقة بعنصر العمل والذي تمتلك فيه وفرة، يقابلها ندرة نسبية لعنصر رأس المال والمعرفة، الأمر الذي قد ينجم عليه توسع انتشار البطالة، نظرا لتأخرها وقصورها على تطوير استخدام هذين العاملين، وكذلك كون أن معطيات هذا الاقتصاد الجديد لم تنشأ من صلب واقعها الاقتصادي والاجتماعي بل كان لزاماً عليها التعامل والتكيف معه لمواكبة التطور الحاصل في الدول المتقدمة؛
- أن التطورات التكنولوجية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات، صارت تعطي أولوية اكثر للمهارات العالية للعاملين وإلى فئة محدودة منهم تتوفر فيهم خصائص ومميزات معينة، الأمر الذي هو متاح أكثر في الدول المتقدمة بحكم طبيعة بيئتها الاقتصادية، مقابل بقاء أغلبية الدول النامية تعاني من ضعف قدراتها البشرية والمعرفية والمهارية، نظراً لخصوصيات وطبيعة هيكل اقتصادياتها، وبسبب ضعف البنى التحتية التقانية الأساسية فيها وفشلها في إعدادها، نتيجة غياب البيئة المشجعة لتوليدها وضعف استثمارها المعرفي الضروري لتكوين وتطوير رأسمالها الفكري الذي يضمن لها الاندماج الايجابي في الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يعرقل من مسار استخدامها لهذه التقنيات الحديثة في تطوير أدائها الاقتصادي ومواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال الدولية.

على ضوء ما سبق يظهر بشكل واضح درجة أهمية موضوع رأس المال الفكري الوطني في ضبط وتحديد المفاهيم المتعلقة بموضوعي التنافسية الوطنية والاقتصاد المعرفي، كما تبرز أهمية عملية الاستثمار فيه عبر عنصري التعليم والتدريب في ضمان التكيف للدول النامية على غرار الجزائر وتونس والمغرب، مع معطيات ومتطلبات الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، وكذلك في تحقيق وتعزيز قدراتها التنافسية. عليه فانه بالنظر إلى أهمية الاقتصادية والاجتماعية لعملية الاستثمار في رأس المال الفكري للدول عموماً والنامية على وجه التحديد سنتطرق إلى واقع هذه الأخيرة في الدول المغاربية بنوع من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: تشخيص واقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

تمهيد

تعتبر فكرة الاستثمار في البشر نقلة نوعية في تاريخ العلوم الإنسانية والاقتصادية، بدليل أنه منذ الستينات من القرن العشرين بدأت تتكاثف الابحاث العلمية والمساهمات الفكرية، على غرار نظريات الاستثمار في رأس المال البشري للاقتصاديين ثيودور شولتز وكاري بيكر، تبعها تكاثف وتظافر للجهود من قبل صانعي القرار على المستوى الدولي لتجسيد هذا الاتجاه إلى أرض الواقع، معتمدين في ذلك على عمليتين أساسيتين هما التعليم والتدريب، باعتبارهما أداتين استراتيجيتين تستعملهما الدول في تشكيل وإعداد رأس المال الفكري. ولتوضيح هذه الجوانب وغيرها، سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى بعض النظريات والمساهمات الفكرية المفسرة لاتجاه الاستثمار في العامل البشري، بالاضافة إلى التطرق إلى واقع الاستثمار في رأس المال الفكري عبر عملياتي التعليم والتدريب في الدول المغاربية، بهدف الوقوف على أهم المقومات والعراقيل والفروقات التي تعرفها هاتين العمليتين في هذه الدول من أجل تحسين أوضاعها، بالنظر لما لهما من فوائد على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين، تتوزع على النحو التالي:

المبحث الأول: التحليل النظري للعلاقة بين رأس المال الفكري وتنافسية الدول

المبحث الثاني: قراءة لواقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية

المبحث الأول: التحليل النظري للعلاقة بين رأس المال الفكري وتنافسية الدول

قصد التوصل للتفسير النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة (التنافسية ورأس المال الفكري) سيسعى هذا المبحث لتسليط الضوء على بعض الروابط الموجودة بين الموضوعين من خلال التركيز على إيجاد الربط بين العناصر الأساسية المشكلة لمفهوم تنافسية الدول مثل النمو الاقتصادي والإنتاجية والإبداع والابتكار والبحث والتطوير، إضافة إلى بعض الجوانب الاجتماعية، ودراسة مدى ارتباطها مع مفاهيم ومكونات موضوع رأس المال الفكري الوطني بما في ذلك العمليات المتعلقة بالاستثمار فيه (مثل الاستثمار في التعليم والتدريب)، وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول: علاقة الأصول غير الملموسة بتنافسية الدول

جاء في تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF ,1996) للتنافسية على أنها:" قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الدخل الحقيقي للفرد أين يتم قياس ذلك بنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي[1]. حيث ركز هذا التعريف على النمو الاقتصادي بإعتباره جوهراً أساسياً في تعريف التنافسية والذي يعبر عنه في كثير من الأبحاث والدراسات في الزيادة في الناتج المحلي الخام، عليه فإنه قصد توضيح العلاقة بين التنافسية ومكونات رأس المال الفكري سنركز في هذا الجزء على دراسة الروابط بين مكونات هذا الأخير والنمو الاقتصادي وذلك على اعتبار أن النمو الاقتصادي عنصر مهم يستعمل في تفسير وقياس تنافسية الدول.

الفرع الأول: الأصول غير الملموسة كمصدر للنمو الاقتصادي

شهد الاستثمار في الأصول غير الملموسة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ارتفاعاً كبيراً وبشكل مستمر، حيث بات ينافس الاستثمار في الآلات والتجهيزات عند بعض الدول فيها، أين نجد في سنة 2002 إنتقل الاستثمار في البحث والتطوير والبرمجيات والتعليم العالي من حوالي 2% إلى 7% كنسبة من الناتج الإجمالي الخام (GDP)[2]، بالرغم من بقاء هذه الشكل من الاستثمارات في مستوى أدنى من تلك الموجهة للآلات والتجهيزات التي قدرت في حدود 7% من (GDP)، إلا أنها خلال الفترة ما بين 1994-2002 عرفت إرتفاعاً بشكل لافت -راجع الملحق4-.

كما واصلت نفقات الاستثمارات في الأصول غير الملموسة للدول الأعضاء في (OCDE) المتعلقة بالبحث والتطوير في الارتفاع، حيث قدرت بحوالي 2.2% من (GDP) سنة 2003 واستمرت في الارتفاع بشكل مطرد أين قدرت بنسبة 3.7% سنوياً للفترة ما بين 1995-2003، إضافة إلى ذلك تشير الدراسات القياسية المتعلقة بكثافة البحث والتطوير (النفقات ذات صلة بأنشطة البحث والتطوير قصد خلق القيمة المضافة) في الغالب إلى أن زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ارتبط مع الارتفاع في الإنتاجية وتقديم معدل مرتفع من العوائد في هذه الدول.

---

[1] : World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 1997**, op cit.

[2] : Meeting of the OCDE council at Ministerial level, ***Creating value from Intellectual Assets*** , OCDE, 2006. بتصرف
Sur Web: http://www.oecd.org/sti/inno/36701575.pdf 03/02/2016.

من جهة أخرى؛ تشير بعض الدراسات إلى أن أنشطة البحث والتطوير المنجزة من قبل القطاع العام والخاص في دول الاعضاء بـ (OCDE) على حد سواء كان لها أثر ايجابي على الإنتاجية، حيث أرجحت الاختلافات بين الدول إلى أن البحث والتطوير الأجنبي كان له تأثير كبير على الدول ذات المستويات العالية من الأعمال المختلفة والمتعلقة بهذه الأنشطة، وهو الأمر الذي يوحي إلى أن حجم إستخراج المعارف يرجع إلى مستوى قدراتها على التكيف مع هذه التكنولوجيات الحديثة المستوردة[1]. وفي دراسة حديثة قام بها الاقتصادي (Corrado et all,2005,2006) والتي طرحت السؤال حول إمكانية إعتبار الإنفاق على الأصول غير الملموسة بمثابة رأسمال أو استهلاك وسيط وماهي النتائج التي يمكن أن تنجم في حالة معالجتها على أنها رأسمال، وذلك على خلفية إعتبار النفقات عليها في الاقتصاد الأمريكي هي بمثابة إستثمار تشكل نوعاً من الإختلاف الملحوظ في أنماط وتوجهات ومصادر النمو من خلال[2]:

- مساهمة رأسملة الأنشطة المتعلقة بالأصول غير الملموسة في إرتفاع معدل نمو الأرباح/ للساعة إلى حدود 11% خلال الفترة 1995-2003.
- ارتفاع الأهمية النسبية للأصول غير الملموسة في تفسير تغيرات النمو بشكل كبير مقارنة بالعوامل الأخرى، حيث أنه بإدخال الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري في الأنشطة الاقتصادية ساهمت بحوالي 54% من النمو في إنتاجية العمل أين كانت حوالي 27% منها مفسرة من قبل الأصول غير الملموسة وهي تقريباً نفس نسبة مساهمة الأصول المادية.

الفرع الثاني: الأصول غير الملموسة كإستثمار

صاحب الارتفاع النسبي لأهمية الأصول غير الملموسة للدول الأعضاء في (OCDE) جملة من التحديات الجديدة في إعداد الحسابات الوطنية (الموازنة العامة، ميزان المدفوعات ...) خاصة بعد مراجعتها لأنظمة حساباتها الوطنية ونشرها لمقاييس موسعة في حساب الناتج الإجمالي الوطني تضم الإنفاق على البحث والتطوير والبرمجيات بإعتبارهما إستثمارات تؤدي إلى رفع الناتج الإجمالي الوطني، فضلا على رأسملة البحث والتطوير والتوصية بها إبتداءاً من سنة 2005، حيث صارت هذه التعديلات تمثل نوعاً من التحسين في نظام الحسابات الوطنية لجعله أكثر تكييفاً مع معطيات إقتصاد المعرفة بالرغم من بقاء العديد من الإشكالات المتعلقة بالقياس العملي والتقني لهذا النوع الأصول .

جدير بالذكر؛ أن الأصول غير الملموسة ليست مستقلة في حد ذاتها بل تميل لأن تكون متكاملة ومتداخلة فيما بينها بشكل كبير رغم القيود الموجودة بين مختلف أنماطها، فمثلا نجد أن معظم نفقات البحث والتطوير في الدول المتقدمة تذهب في الحقيقة لأجور العمال ذوي المهارات العالية ونتائج التدريب وتطوير المهارات، أين تكون براءات الاختراع عبارة عن نتيجة للبحث والتطوير وجهاز قانوني رسمي لحماية وتأمين الأفكار المنبثقة عن رأس المال البشري، كما أن النفقات على

[1] : Meeting of the OCDE council at Ministerial level, ***Creating value from Intellectual Assets*** , op cit.
[2] : Carol Corrado, ***Intangible capital and US Economic growth, Review of Income and Wealth***, Serie 55, Number 3, September 2009, Oxford, UK. sur Web: https://www.conference-board.org/pdf_free/IntangibleCapital_USEconomy.pdf 03/02/2016.

البرمجيات تمثل نسبة كبيرة من نفقات البحث والتطوير خاصة في مجال الخدمات وتعتبر البرمجيات والهياكل التنظيمية فيها بمثابة تسجيل وحفظ للخبرة البشرية والمعرفة بالشكل الذي يسمح بإنشاء نوع من التفاعل والتكامل فيما بين هذه الأصول والذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير مساهمتها، حيث أنه في الغالب تظهر الأصول غير الملموسة ومكوناتها في صورة غير واضحة وبالتالي تؤدي إلى عدم الدقة إجمالاً في تحديد مدى مساهمتها في الأداء الاقتصادي.

في السياق نفسه؛ جاء في دراسة حول أثر الأصول غير الملموسة على مستويات الإنتاجية لـ 199 منطقة أوربية عبر الاتحاد الأوربي بما في ذلك سويسرا والنرويج خلال الفترة 1985-2006[1]، حيث أعطت فيها جميع معاملات الأصول غير الملموسة نتائج إيجابية ومعتبرة (0.14 رأس المال الاجتماعي، 0.16 رأس المال البشري، رأس المال التكنولوجي) وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من عوامل الإنتاج، كما أوضحت أيضا أن جزء كبير من الفروقات في مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) عبر المناطق الأوربية تفسر حسب التفاوت في حجم الموارد الخاصة بهذه الأصول[2].

الفرع الثالث: تأثير الأصول غير الملموسة على معدلات البطالة

يعتبر معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في إقتصاديات الدول وكذلك بالنسبة للمناطق حيث صار معروفاً حالياً أن التوقع بتطوره يتأثر بالأصول غير الملموسة مثل التعليم (كإستثمار في العنصر البشري) والنمو في معدل الناتج الإجمالي الوطني، الأمر الذي أكده الاقتصادي (Okun's Law) في دراسة قام بها على عينة من الدول الأوربية (الغربية والشرقية) – بإستخدام نماذج بانل– هدف من خلالها الربط بين تأثير الاختلافات في معدلات البطالة بمعدل النمو الاقتصادي وذلك على اعتبار هذا الأخير تتحكم فيه عدة عوامل من بينها الزيادة السريعة في الارتباط بالجوانب المتعلقة بالابتكار والتعليم ذي صلة بالقوى العاملة[3]. كان من المتوقع في هذه الدراسة أن النمو في حجم القوى العاملة يمكن أن يؤثر بشكل ايجابي في التغير الحاصل في معدلات البطالة والتي تشهد نوع من الارتفاع السريع في الدول الأوربية، وهو الأمر الذي يشكل في نفس الوقت نوع من الصعوبة في تقليص البطالة بداخلها كون أن حجم طلب العمال الجدد يفوق نمو طاقة الاستعاب في سوق العمل، وهو ما يجعل من مسألة تقليص البطالة فيها أمراً شبه مستحيل[4]. تناولت هذه الدراسة أيضا الحديث على متغير آخر يتعلق بالتأخير المسجل في حصول الطلبة على وظيفة مقارنة بجميع المواطنين كونها إنطلقت من فرضية أنه هناك تأثير إيجابي لعدد الطلبة المتخرجين على معدل البطالة بشكل أسرع من تأثيره على معدل النمو وذلك على إعتبار أن إحتمالية حصولهم على مناصب عمل مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة تعد مرتفعة مقارنة مع غير الطلبة،

[1] : Barbara Dettori, Emanuela Marrocu, Raffaele Paci, **Total factor productivity, intangible assets and spatial dependence in the European regions**, University of Cagliari - Centre for North South Economic Research (CRENOS) July 7, 2009, sur Web: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1430928 08/02/2016.بتصرف

[2] : Jordi Surinach & Rosina Moreno **The role of intangible assets in the regional economic growth**, Investigations Regionales, University of Barcelona; March 2011.p: 182 بتصرف
sur Web http://www.aecr.org/images/ImatgesArticles/2011/11/09_SURINACH.pdf ; 06/02/2016.

[3] : Christian Dreger, Georgerber, **Impacts of intangible assets on regional growth and Unemployment**, p: 34.
sur web : http://www.ub.edu/sea2009.com/Papers/79.pdf 06/02/2016.بتصرف

[4] : Ibid.

فجاءت جميع النتائج تظهر أن هذا الأثر كان كبيراً وهام على منطقة أوربا الغربية، بينما كان في أوربا الشرقية الأثر غير هام على الإطلاق وذلك راجع لسببين[1]:

- السبب الأول: هو أن الطلبة أو الخريجين الجدد تحيط بهم جملة من العراقيل لإيجاد وظيفة مناسبة بعد الانتهاء مباشرة من دراستهم.
- السبب الثاني: يتعلق بهجرة الأدمغة وذلك بسبب ترك الطلبة لبلدانهم بعد الانتهاء من دراستهم للربح أكثر في بلدان أوربا الغربية نظراً لان علاقة التأثير بين مستويات تعليمهم ومتطلبات سوق العمل غير محسوسة في بلدانهم الأصلية وذلك على إعتبار أن هيكل اقتصاديات أوربا الشرقية ونموها الاقتصادي القوي يرتكز على العمل البسيط ولا يحتاج إلى تعليم عالي، الأمر الذي يعتبر في أوربا الغربية غير ربحي بسبب ارتفاع تكاليف عنصر العمل الذي يتحدد بحسب مستوى وطبيعته تعليم العامل ومساهمته في توليد الثروة وهو الأمر الذي يجعله يحتاج إلى أحسن وأفضل تعليم للعمل في هذه المنطقة، حيث يتوقع أن يساهم مستوى التعليم العالي للطلبة في تخفيض معدلات البطالة فيها.

الفرع الرابع: رؤية الاتحاد الأوربي إتجاه الأصول غير الملموسة والتنافسية الأوربية

أولا- إستراتيجية لشبونة: السبب الأساسي لظهور ما يسمى بإستراتيجة لشبونة هو ارتفاع معدلات البطالة والتراجع في تنافسية دول الاتحاد الأوربي مقارنة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإمكانية مواجهتهم مستقبلاً حيث قام المجلس الأوربي في مارس من سنة 2000 بإجتماع خاص في لشبونة لوضع إستراتيجية جديدة تخطط للانطلاق في العقد الجديد، أين كان هدفها الأساسي جعل الاتحاد الأوربي" أكثر تنافسية وديناميكية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة وعلى المستوى العالمي قادراً على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوظيف وانسجام اجتماعي عالي". من أجل تحقيق هذه الخطة فإنه يتوجب توفر أحسن سياسات من أجل التوجه نحو مجتمع المعلومات وكذلك التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير بإعتبارهما من أهم العوامل التي ترفع من التنافسية[2].

ثانيا- رؤية أوربا 2020: حملت الرؤية الأوربية الجديدة للعقد الجديد إسم " **أوربا 2020**" والتي ترتكز على ثلاث أولويات -حسب ما جاء في تقرير اللجنة الوزارية الأوربية سنة 2010- وهي[3]:

1- نمو ذكي: النهوض بالاقتصاد أو البلد بناءاً على المعرفة والابتكار.

2- نمو مستدام: تعزيز أكثر لكفاءة الموارد وكذا الجانب البيئي وزيادة القدرة التنافسية.

3- نمو شامل: تحقيق مستوى توظيف عالي الذي يقود الاقتصاد للانسجام الاجتماعي والإقليمي.

[1] : Christian Dreger, Georgerber, op cit, p: 34.
[2] : Verner Tomas, ***National competitiveness and expenditure on education and R&D***, Journal of competitiveness, Issue: 2, 2011; p: 4.
[3] : Ibid

كان الاتحاد الأوربي يسعى من خلال هذه الرؤية لتحقيق خمسة أهداف في حدود سنة 2020 وهي[1]:

- معدل التوظيف: رفع مستويات التشغيل في السكان البالغين أعمارهم بين 20 و64 سنة إلى حدود 75%؛
- البحث والتطوير والإبتكار: من خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير والإبتكار في القطاع العام والخاص؛
- التغيرات المناخية والطاقة: تخفيض الإنبعاثات الغازية ورفع حصة المصادر الطاقوية المتجددة ورفع الكفاءة الطاقوية؛
- التعليم: رفع حصة السكان المتواجدين في التعليم العالي الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و34 سنة إلى حدود 40% والتقليص من معدل التسرب المدرسي؛
- الفقر والإقصاء الاجتماعي: تقليص عدد المواطنين المعرضين لمخاطر الفقر والإقصاء؛

جدير بالذكر أيضا؛ أن مسألة تحقيق هذه الأهداف أعتبر مهم جداً لرفع تنافسية الاتحاد الأوربي خاصة من خلال عملية التعليم- بإعتبارها إستثمار في العنصر البشري- والبحث والتطوير والإبتكار.

المطلب الثاني: علاقة رأس المال الفكري بتنافسية الدول

تكاد تكون معظم التعاريف التي تناولت موضوع التنافسية خاصة على المستوى الكلي لا تخلو من تفسيرها بعيداً عن مفاهيم وضوابط الإنتاجية لما لها من أهمية وتداخل في المعاني التي جاءت بها، وهو الأمر الذي ذهب له كثير من الاقتصاديين والهيئات الدولية على غرار الاقتصادي الأمريكي (P .Krugman 1994) الذي يقول فيها: "أن التنافسية ليس لها أي معنى بل هي مجرد طريقة أو أسلوب آخر للتعبير على الإنتاجية، حيث يعبر عليها على أنها قدرة الدولة على تحسين مستويات المعيشة بشكل عام أو تقريبي وذلك من خلال رفعها لإنتاجيتها". كما عرفها الاقتصادي (M.Porter ,1998) في تعريفه الشامل للتنافسية على مستوى الدول "على أنها تتمحور حول الإنتاجية الوطنية "، إضافة إلى ذلك نجد تعريف التنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي (WEF ,2013) على أنها "مجموع الهيئات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية بلد ما". عليه فإنه قصد تفسير العلاقة بين رأس المال الفكري وتنافسية الدول يستوجب عدم إغفال دراسة العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري والإنتاجية على إعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر مفهوم أساسي في تعريف وتفسير التنافسية بشكل عام وعلى المستوى الكلي بشكل خاص، الأمر الذي سنركز عليه في هذا الجزء.

الفرع الأول: علاقة رأس المال الفكري بالإنتاجية

بدأت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) مع بداية سنة 2011 العمل على مشروع لمدة سنتين تحت شعار "مصادر جديدة للنمو" ***Nouvelles sources de croissance*** يمس الدول الأعضاء فيها وبعض الدول الكبرى غير الأعضاء حيث يحمل هذا المشروع هدفين أساسيين: الأول هو جلب الوسائل التي تظهر القيمة الاقتصادية لرأس المال الفكري بإعتباره مصدر جديد للنمو، والهدف الثاني هو السعي أكثر لفهم التحديات الحالية التي تواجهها الحكومات في

[1]: Ibid.

نشاطها[1]. وذلك لأنه في السابق لم يكن هناك تقدير دقيق لاستثمارات المؤسسات في رأس المال الفكري عند حساب الدخل الوطني أو في محاسبة الشركات، إلا أنه في الوقت الحالي بدأت تظهر دراسات تقيس الاستثمار الإجمالي للمؤسسات فيه وذلك ابتداءاً من سنة 2000 خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أين إزداد الاهتمام بهذا الجانب وقام بعض الباحثين بتطبيق أساليب وطرق تعتمد على الإنفاق المباشر لتقييم إستثمارات المؤسسات في رأس المال الفكري وبعدها يتم إستعمال هذه القياسات في دراسات كمية يحسب من خلالها النمو الاقتصادي، نظرا لوجود استعمال مكثف وبشكل تدريجي لرأس المال الفكري في الدول الأكثر تقدماً مثل المملكة المتحدة والتي قدرت مساهمة إستثمارات المؤسسات فيه بأكثر من ضعف نسبة القيمة المضافة الخام لقطاع السلع بين الفترة 1970-2004، وفي استراليا فإنه منذ الفترة 1974-1975 عرف متوسط النمو السنوي في الاستثمار في رأس المال الفكري في حدود أكثر من 1.3 مرات من الاستثمارات في النشاطات المادية (الآلات والتجهيزات ... .). أما في اليابان فإن معدل الاستثمار في رأس المال الفكري بالنسبة للناتج المحلي الخام (PIB) ارتفع طول فترة 20 سنة الأخيرة وكذلك الحال نفسه في كندا فقد شهد الاستثمار الحقيقي لرأس المال الفكري ارتفاع إلى حدود 6.4% في السنة خلال الفترة ما بين 1976-2008 مقابل 4.1% للسنة قبل هذه الفترة. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الباحثين يشيرون إلى أن نمو إستثمارات المؤسسات المتعلقة برأس المال الفكري لمدة 40 سنة ساهمت على الأقل في الوصول إلى تحقيق ما يقارب 15% من القيمة المضافة في سنة 2011[2]، نتيجة ارتفاع الاستثمارات الخاصة برأس المال الفكري كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة ما بين 1972-2011، لاسيما في القطاع الخاص والصحة والتعليم، قابله تراجع في الاستثمارات الموجهة لرأسمال المادي خلال نفس الفترة – راجع الملحق 5- .

جدير بالذكر أيضا؛ أن الدراسات الكمية لحساب النمو على المستوى الكلي أو الجزئي سعت لتوضيح أن إستثمارات المؤسسات في رأس المال الفكري يمكن أن تساهم في تعزيز النمو والإنتاجية وأظهرت أنه هناك علاقة إيجابية بين هذه الاستثمارات والنمو الاقتصادي وكذلك فوائد على الإنتاجية وذلك على إعتبار معالجة رأس المال الفكري على أنه استثمار وليس إنفاق وسيط، وبالتالي رفع مساهمته بشكل مكثف في النمو الإجمالي. كما أن هذه المعالجة لرأس المال الفكري قلصت بشكل عام من مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) في النمو حيث سجلت التقديرات بين سنتي 1995-2007 في الولايات المتحدة الأمريكية أن نسبة 27% من النمو في إنتاجية العمل كانت ناتجة عن الاستثمار في رأس المال الفكري، إضافة إلى ذلك أشار تقرير صادر عن الاتحاد الأوربي —حول 27 دولة- أن الاستثمار في رأس المال الفكري يفسر ما بين 20% إلى 25% من متوسط نمو إنتاجية العمل، بينما في كندا نجد أن الناتج المحلي الخام ومتوسط نمو إنتاجية العمل عرف ارتفاع يقدر بحوالي 0.2% خلال الفترة 1976–2000[3]. في السياق نفسه؛ أشارت دراسة حول الأصول غير الملموسة ونمو الإنتاجية قامت بها اللجنة الحكومية الاسترالية للإنتاج سنة 2010 والتي قدرت فيها زيادة النمو السنوي للإنتاجية في قطاع السوق (التجارة) بأكثر من 0.24% خلال الفترتين 1993–1994 و2005–2006، خاصة بعد رأسملة جميع الأصول غير

[1] : OCDE, ***Nouvelles sources de croissance : Le capital intellectuel, analyse de base et conclusions pour l'action gouvernementale***, Réunion du conseil au niveau des ministres ; Paris 29-30 mai, OCDE, p : 10-18.
Sur Web : http://www.oecd.org/fr/innovation/C-MIN(2013)6-FRE.pdf 07/02/2016.
[2] : Ibid.
[3] : Ibid.

الملموسة (أي إعتبارها إستثمار)، كذلك في القطاع الصناعي والخدماتي فإن نمو إنتاجية العمل هي الأخرى ارتفعت بعد رأسملة كل الأصول غير الملموسة ومقارنتها بالأصول المادية أين كان المعدل ما بين 0.43 % و0.19% أعلى في القطاع الصناعي والخدمي[1].

من جهة أخرى؛ وبحسب ما جاء في بعض الأدبيات الحديثة المتخصصة التي تعرف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من الناحية الفنية بأنها:" عملية مستمرة للإبداعات المعرفية وتدفقاً مستديماً للأفكار الجديدة والخلاقة وتنبع من الأفكار الجديدة للعقول المتعلمة كما حدث في الثورة الصناعية التي صاحبها ظهور وتنامي طبقة المتعلمين والتي قادت وشجعت عملية تبادل الأفكار وحل المشاكل في مواقع العمل وخلق أفكار مصرفية جديدة..." أي بعبارة أخرى يعتبر رأس المال البشري عاملاً هاماً جداً في تفسير معدلات نمو الإنتاجية الكلية [2]. كما قام كل من الاقتصاديين بيساريديس وفاردوكيس سنة 2005 بدراسة لسوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حيث استنتجا عدم وجود ارتباط قوي بين رأس المال البشري ونمو الإنتاجية في هذه الدول معللين ذلك بانخفاض نوعية رأس المال البشري وسوء تخصيصه وتوجيهه نحو القطاعات غير الإنتاجية وارتكاز توظيفه في الوظائف الحكومية أين يعمل ويرتكز أكثر من 50% من خريجي التعليم في نشاطات ذات الطابع الريعي[3]. بالرغم من التوسع الملحوظ في رأس المال البشري الذي شهدته دول منطقة (MENA) خلال العقود الثلاثة الأخيرة –راجع الملحق 6– إلا أنه صاحب هذا التوسع إنخفاض في معدلات نمو في الإنتاجية.

كما أظهرت نتائج البيانات المتعلقة بنوعية التعليم تراجعاً متزايداً وذلك بالنظر لنتائج بيانات إختبارات المهارات الإدراكية للعلوم والرياضيات المعروفة بـ TIMMS[4] أن نمو كمية رأس المال البشري كانت معتبرة وأن العلاقة بين نمو رأس المال البشري والإنتاجية (المقاسة بالناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المتكافئة وللساعة الواحدة) كانت ضعيفة إلا أن الارتباط بين المتغيرين كان موجبًا – راجع الملحق 7–.

كما أنه عند مقارنة معامل الارتباط بين معدل نمو الإنتاجية ومعدل نمو مخزون رأس المال البشري لدول منطقة (MENA) وعدد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول آسياوية، نجد أن معامل الارتباط في كل دول منطقة (MENA) هو الأضعف والذي يكاد يقترب من الصفر، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

[1] : Tatiana M. Munteau, **Intangible Assets and their Contribution to productivity Growth in Ontario**, Senior Economist; Office of economy policy Ontario; Ministry of Finance; 2013. P:4.

[2] : بلقاسم العباس و وشاح زراق، ***رأس المال البشري والنمو في الدول العربية*** ، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 43،2011 ص ص: 5-7.

[3] : المرجع نفسه.

[4] : TIMMS: الاختبارات الإدراكية للعلوم والرياضيات هي عبارة عن سلسلة من التحقيقات الدولية لمادتي الرياضيات والمعارف العلمية للتلاميذ في العالم والمشاركين فيها يمثلون مجموعة متنوعة من أنظمة التنظيم العالمية (بلد أو منطقة) تكون في شكل دراسات تقوم بها الجمعية العالمية لتقييم المردودية المدرسية (AIE) والتي تعمل على القيام بمقارنات للنتائج المدرسية وتجارب الدولة المتعلقة بفعالية أنظمتها التعليمية وذلك انطلاقا من سنة 1995 تتم كل أربعة سنوات تقريبا وبشكل دوري حيث تقييم تلاميذ السنة الرابعة والثامنة من التعليم الأساسي، وكذلك تلاميذ السنة النهائية من التعليم الثانوي في مادتي الرياضيات والفيزياء الدقيقة.

الجدول 12: معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالساعة(الإنتاجية) ومعدل نمو رأس المال البشري

معامل الارتباط /الدول	الدول العربية (MENA)	دول (OCDE)	دول أخرى
h غير معدل بنوعية التعليم	0.053	0.21	0.18
h^* معدل بنوعية التعليم	-0.05	0.41	0.39

المصدر: بلقاسم العباس و وشاح زراق، ***رأس المال البشري والنمو في الدول العربية***، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 43، 2011 ص:9

في إطار البحث عن القضايا المتعلقة بنوعية رأس المال البشري في دول منطقة (MENA) وبهدف قياس مساهمة التغييرات في نوعية التعليم على نمو الإنتاجية وكذلك تحديد الاختلافات في مستويات الإنتاجية بين الدول الناتجة عن الاختلاف في نوعية رأس المال البشري، تمت الدراسة بالاعتماد على تطبيق لنموذج جونز حول النمو الاقتصادي الداخلي وتضمنت بيانات لثلاثين دولة نامية ومتطورة خلال الفترة 1980–2007، أين فسر هذا النموذج النمو ينتج أساساً من المخزون العالمي للأفكار وأن عدد قليلا من دول العالم المتطورة تقنياً هي التي تقود العالم في مجال البحوث والأفكار، حيث تتحدد جهود الباحثين فيها بالتعليم بالدرجة الأولى، كما يعتبر هذا النمو لرأس المال البشري المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي ويتم قياس نوعية التعليم من خلال إختبارات المهارات الإدراكية للعلوم والرياضيات (TIMMS)، حيث أظهرت الدراسة بوجود علاقة موجبة لكن جزئية بين نوعية رأس المال البشري (مقاساً بالمهارات الإدراكية) ونمو الإنتاجية، أين شهد عدد قليل من دول العينة (08 دول من أصل 30) تحسناً في نوعية رأس المال البشري خلال ثلاثين سنة الماضية من بينها عدد قليل من الدول غير عربية، بينما شهدت (05 دول) تحسناً في نوعية رأس المال البشري والإنتاجية أي بالتالي وجود علاقة موجبة بينهما، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه أغلب الدول العربية تدهوراً في الإنتاجية ونوعية رأس المال البشري وهو ما يمثل علاقة طردية. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود اختلافات بين الدول في نوعية رأس المال البشري لمجموعة من الدول غير العربية على أنه مرتبط ارتباطاً ايجابياً مع الاختلاف في معدلات نمو إنتاجيتها[1].

إضافة إلى الدراسات السابقة والتي حاولت تفسير العلاقة بين رأس المال الفكري ومستويات الإنتاجية فإنه توجد كثير من الأبحاث والدراسات قام بها بعض الاقتصاديين أمثال (Dorweiler & yakho,2005) (Swanson,1999) على مستوى المؤسسات توصلوا من خلالها إلى أن المؤسسات ذات مستويات نجاح عالية يجدر بها أن تكون الأولى في الحصول على الأصول غير الملموسة وتهتم بتسييرها بشكل جيد مع الأخذ بعين الاعتبار إمتلاك أدوات إستراتيجية ذات صلة بها[2].

كما أشار كل من (Devenport & Prusak ,1998) أنه من المهم على المؤسسات معرفة رأسمالها الفكري من أجل رفع مستويات إنتاجيتها وإستدامة مزاياها التنافسية لتوليد قيمة مضافة مستقبلية. ومن جهته أيضا أشار كل من (Cool & Youndt, 1996) وآخرون إلى أن رأس المال البشري (بإعتباره أحد مكونات رأس المال الفكري) يولد ويرفع من الإنتاجية[3].

[1] : بلقاسم العباس و وشاح زراق، المرجع السابق ، ص: 9.

[2] : Aristides Isidoro Ferrira & Luis Fructuso Martinz, **Intellectual capital : Perceptions of productivity and Investment** ,RAC, Curitiba, Vol 15,n02, March /Abr 2011, Portugal ,p: 252 بتصرف . Sur Web: www.aupad.org.bt/rac 02/02/2016.

[3]: Ibid.

الفرع الثاني: رأس المال الفكري عنصر أساسي لتحقيق التنافسية

بات من المعلوم إرتباط مستقبل الدول في الوقت الحالي بمستويات تنافسيتها والتي هي الأخرى أصبحت تتأثر برصيد الدول من رأس المال الفكري الوطني ومدى قدرتها على استخراج القيمة منه، كل ذلك راجع لكون أن توسع الاقتصاد العالمي سمح بإعادة تعريف العوامل التي تحقق تنافسية الدول في مختلف الظروف، حيث صارت ترتكز على الموارد المادية وغير المادية خاصة في الدول المتقدمة، حيث أصبحت تشتق نسبياً من رأسمالها الفكري أين صارت الدول التي تعتمد على الأنشطة كثيفة رأسمال والمعرفة هي التي ستربح في مجال خلق الثروة مستقبلاً[1].

قصد دراسة العلاقة والترابط بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية ظهرت عدة مساهمات لباحثين ومفكرين إقتصاديين لعل أبرزها تلك التي ترجع لكل من (Edvinsson & Lin ,2008) واللذان قاما بتجزئة وتحليل رأس المال الفكري الوطني إلى أربعة (4) أبعاد: رأس مال بشري، رأس مال سوقي، رأس مال عملياتي، رأس مال تجديدي ومالي حيث إعتمدت دراستهم على حوالي 23 مؤشر تتوزع بحسب كل نوع من رأس المال واتخذت عملية التحليل جانبين:

- القسم الأول: يتشكل من مجموعة أولى تحتوي 15 دولة تنافسية في العالم – حسب WEF– تتوزع بحسب مستوى مرحلة النمو، إضافة إلى ترتيب مؤشر إقتصاد المعرفة (Knowledge Economic Index) الصادر عن البنك الدولي وترتيب المؤشر العالمي للابتكار، خلال الفترة 2009-2011 من أجل ملاحظة ديناميكية تنافسيتها. تضاف إليها مجموعة ثانية لها نفس الخصائص لكن توجد في مرحلة نمو ضعيفة قصد المقارنة بين المجموعتين وتوضيح مدى ارتباط أداء الاقتصاد وتحديده برأس المال الفكري.

- القسم الثاني: تحتوي مابين 10 إلى 30 دولة تم تقديرها وإختيارها بشكل خاص (خليط بين مختلف مراحل النمو) حيث أن كل منها تم تقسيم رأسمالها الفكري بناءاً على مكوناته الأربعة بحسب ملائمتها لعنصر التنافسية وتوفر البيانات. أين أشارت هذه الدراسة إلى أن مكونات رأس المال الفكري هي أمر حيوي للنهوض الاقتصادي والتنافسية الدولية وذلك على اعتبار أن مهارات وإبداعات الأفراد تعتبر ضرورية في عملية الابتكار ويمكن أن تعتبر بمثابة أهم مصدر للتنافسية، حيث أنه هذه الأخيرة تنتج من القدرة على توليد وتطبيق وإستغلال رأس المال الفكري المرتكز على عنصر الخبرة وضرورة توفر القوى العاملة للدول على مهارات خاصة، فضلا على عدم إقتصار عمليات اكتساب المعرفة فيها فقط على مسؤولية المؤسسات من خلال عمليات التدريب والتعليم لكن لابد على الدولة أن تلعب دوراً أيضا في ذلك[2]،أين يظهر دعم الحكومات عبر توفيرها بشكل مستمر المدخلات من هذه المهارات من أجل تطوير وتعزيز المبادرات الخاصة.

[1] : Raluca OPRESCU, ***Bridging intellectual capital and the competitiveness of nations***, Management & Marketing challenges for the Knowledge Society, Vol 7, N^{0}1, 2012, Romania, pp: 73-88 بتصرف.

[2] : Ibid.

أما فيما يخص رأس المال السوقي باعتباره أحد مكونات رأس المال الفكري والذي يركز على الجوانب العملياتية ذات الصلة بأنشطة المؤسسات في الاقتصاد الوطني والعلاقات مع الاقتصاد العالمي عبر وضع مشاريع إستراتيجة وسلسلة قيمة قوية من أجل بناء شبكات معلومات وطرق لتوليد وتطبيق الابتكارات والإبداعات يقابله في نفس الوقت سعي الدول لحماية مواهبها وهجرة الأدمغة بإعتباره أمر غير صحي على رأسمالها الفكري الوطني.

من جهة أخرى، اعتبرت هذه الدراسة عمليات استيعاب المعرفة والابتكار بمثابة أدوات مفتاحية لنجاح المجتمعات والاقتصاديات ولو بشكل نسبي، حيث أن أنماط إبتكارات الأفراد وأشكالها تحدد في نهاية المطاف مستوى أداء المؤسسات فيها، وهذا على إعتبار أن مهارات العاملين ليست ثابتة تحتاج لتجديد مستمر عبر التعلم مدى الحياة والتدريب من خلال التركيز على البحوث الأساسية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات باعتبارها أمر حاسم في التجديد الاقتصادي[1].

في الأخير خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد أن التطور الاقتصادي لا يمكن أن يكتمل بدون تطوير العوامل البشرية قصد الوصول إلى المرحلة الأخيرة من التنمية وهو كل ما تسعى له كل الدول، أما فيما يخص الدول المتقدمة يبقى هدفها دائما هو إصلاح وتجديد قدراتها التنافسية وكذلك تعزيزها، كما أعتبرت الإنتاجية في هذه الدراسة ركيزة أساسية للتنافسية والتي تعني الاستخدام الكفء للموارد المادية وغير المادية، إضافة إلى أن كل من التنمية والتنافسية للدول التي تتحقق عبر توفر مزيج بين مهارات الأفراد والمؤسسات التي تعمل على إستدامة خلق بيئة ملائمة مبتكرة ووضع تشريعات تدعم المقاولاتية ومباشرة الأعمال والمبادرات الخاصة، وذلك على اعتبار أن الصناعات العالمية الناجحة ذات الإنتاجية العالية هي تلك التي استطاعت أن تحقق تفاعل بين كل من رأس المال البشري والهيكلي ضمن إطار من التعاون والانسجام، فضلا على ارتفاع إحتمالية وجود علاقة بين مسألة البحث في الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري في الاقتصاد العالمي ومساهمتها بشكل كبير فهم الجوانب الجديدة الخاصة بالقدرة التنافسية.

إضافة إلى ما سبق فإنه عند مراجعة مؤشرات رأس المال الفكري الوطني الموضحة في عديد من النماذج قياسه مثل مساهمة الاقتصاديين (Andriessen & Stam) مع المؤشرات المستعملة في قياس التنافسية لمعهد التنمية الإدارية (IMD) أو المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أو الاتحاد الأوربي نجد أنه من الظاهر بشكل أساسي إحتواء هذه الأخيرة لكل مؤشرات رأس المال الفكري ضمن تقارير التنافسية العالمية – راجع مؤشرات قياس تنافسية الدول في الفصل الأول- الأمر الذي يدل على وجود نوع من التقارب الشديد بين هذه المؤشرات وتلك المستعملة في قياس رأس المال الفكري بإستثناء بعض المناطق، وتعكس في نفس الوقت أن المكونات الأساسية لرأس المال الفكري سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة صارت تعتبر مصدر أساسياً لخلق القيمة ودعم الاقتصاد المبنى على المعرفة والتنافسية[2].

في العموم؛ صار رأس المال الفكري الوطني يعترف به حالياً وبشكل واسع على أنه مصدر للتنافسية والإنتاجية للدول حيث يضم القيم الخفية (غير الظاهرة) للأفراد والمؤسسات والهيئات والأقاليم والمناطق والتي تعتبر بمثابة مصدر لخلق الثروة

[1] : Raluca OPRESCU, ***Bridging intellectual capital and the competitiveness of nations***, op cit, pp: 73-88.
[2] : hirjo Stahle, **Intellectual capital and National competitiveness : conceptual and methodological** , op, cit .

وهو ما توصلت اليه دراسة (Bontis, 2004)، كما اعترف البنك الدولي وكثير من المنظمات الدولية على أن الاستثمار في رأس المال الفكري، أصبح بمثابة عامل هام لتحديد النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل وتحسين مستويات المعيشة[1].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أنه من أجل وصول الدول إلى مستويات تنمية عالية فإنه يتوجب عليها تدريجياً معرفة كيفية الإستخدام الأفضل لرأسمالها الفكري وطرق تشغيله وإستغلاله في عمليات خلق القيمة والثروة ذلك على اعتبار أن مفاهيم التنافسية الحديثة أصبحت تقوم على تحقيق الرفاهية وتحسين مستويات معيشة المواطنين عبر إنشاء وتصميم منتجات وخدمات ذات قيمة عالية بشكل غير محدود ونشر ثقافة الابتكار والإبداع اللانهائي في المؤسسات، إضافة إلى إعتبار المعرفة أداة تمنح الدول الفرصة لتحسين ثرواتها، وهو الأمر الذي يؤكد على مدى وجود ترابط وإتصال وعلاقة مباشرة وقوية بين عناصر ومكونات رأس المال الفكري الوطني وتنافسية الدول، خاصة مع زيادة التركيز على رفع إنتاجية عوامل الإنتاج بإعتبارها أداة لتحقيق للتنافسية وفي نفس الوقت تشكل تحدي لاقتصاد المعرفة عبر وضع الطرق والآليات والتشريعات والظروف الملائمة لتعزيز رأس المال الفكري الوطني.

أما فيما يخص المؤسسات فإنه من أجل تحقيق النجاح في الاقتصاد العالمي صار من الضروري عليها التركيز على التحسين المستمر لعملياتها ومنتجاتها وخدماتها، وكذلك التجديد الجذري من وقت لآخر لهياكلها وأنماط إنتاجها وطرق تسييرها، فضلا على قيامها بمزيد من الأبحاث والدراسات على ما يعرف بإنتاجية المعرفة (**Knowledge productivity**).

الفرع الثالث: تأثير رأس المال الفكري على تنافسية القطاعات

كانت تنافسية القطاع أو الصناعة سابقا تتحدد من خلال العوامل المادية والمالية إلا أنها في هذين العقدين الأخيرين زاد الاهتمام أكثر برأس المال والأصول غير الملموسة مثل المعرفة والخبرات الخاصة بالعمليات والمستهلكين، حيث أصبحت المؤسسات والقطاعات وحتى شبكات التوريد لا يمكنها التركيز فقط على التكنولوجيا والآلات بدون تقدير وتقييم قوي لرأس المال البشري، أي أن الإبداع والابتكار صار بمثابة ركيزة تدعم فعالية سلسلة القيمة وتنافسية القطاع[2]، أين حدث نوع من الإحلال للأصول غير الملموسة مكان الأصول المادية عند تقييم قيمة المؤسسات (الأرباح، العلامة التجارية ...) والذي تزامن مع تحول الاقتصاد العالمي نحو التركيز الأكثر على الجوانب القائمة على الإبتكار وخلق الثروة الوطنية والصناعات التنافسية بالاعتماد على الأفكار الجديدة والإبداع والابتكار وتطوير السلع والخدمات.

كما أنه بناءاً على تقرير التنافسية العالمي فإنه توجد ثلاث مراحل للنمو الاقتصادي، المرحلة الأولى يكون النمو فيها قائم على أساس العوامل (البنى التحتية الأساسية والاجتماعية)، المرحلة الثانية ترتكز على الكفاءة في قيادة الاقتصاد (العمال، الموارد الطبيعية وتنافسية القطاع)، أما المرحلة الثالثة فترتبط بالإبداع والابتكار(تكنولوجيات جديدة، تطوير السلع والخدمات ...) لتوليد وخلق الثروة الوطنية، حيث أن الانتقال من مرحلة النمو القائم على الكفاءة إلى النمو القائم على الابتكار يحتاج إلى توفر إستثمار كثيف في التعليم العالي (استثمار في العنصر البشري) سواء كان في القطاع الخاص أو

[1] : Lina Uziene, ***National intellectual capital as an indicator of the wealth of nation's*: The case of Baltic States**", op cit.
[2]:Kongkiti phusavat , ***Intellectual capital : national implications for industrial competitiveness*** ,Industrial Management & Data System; Vol 112 N^{0}6;2012. Emrald. بتصرف

العمومي، ففي تايلاندا مثلا أطلق على هذه الخطوة بالاقتصاد الإبداعي (Creative economy) أين يشمل هذا المصطلح القطاع الصناعي والخدمي بهدف ضمان الانتقال إلى مرحلة النمو القائم على الابتكار. فبالنسبة للقطاع الصناعي في تايلاندا يظهر ذلك من خلال تشجيع أكثر لأنشطة البحث والتطوير وتشغيل أكثر لحاملي الشهادات من الباحثين والقوى العاملة، أما فيما يخص قطاع الخدمات فتعتبر السياحة الطبية التي تضم العلاجات الطبية والطب التقليدي أحد القوى الدافعة لتعزيز الاقتصاد الإبداعي، إضافة إلى مساهمتها في تطوير الفنادق في مجال السياحة البيئية، حيث خصصت وزارة الصناعة التايلاندية لذلك مصلحة للعمل الصناعي (Department of Industrial Work) والتي يرمز لها إختصاراً (DIW) تهتم بإكتشاف مختلف البدائل القوية لتسيير الصناعة وتعزيز تنافسيتها في الأجل الطويل، حيث ينظر القائمين والمسيرين على هذا الجهاز على أن الابتكار شرط أساسي يساهم في تحقيق تنافسية الأعمال في الاجل الطويل[1].

في السياق نفسه؛ وبالاستناد إلى تقرير البنك الدولي لسنة 2002 ومساهمة الاقتصادي (Manasserian,2005) فإنه من أجل تحسين القطاع الصناعي في تايلاندا (جانب التصنيع أو الخدمات) وإنتقاله من مرحلة النمو القائم على الكفاءة إلى الابتكار فإنه يحتاج إلى المزيد من الجهود وتخصيص للميزانيات الخاصة بالبحث والتطوير والملكية الفكرية وكذلك تقوية الابتكار والإبداع وقيمة العلامات التجارية، حيث أنه في الآونة الأخيرة ازداد التركيز (DIW) على تشجيع العمل بالجوانب المتعلقة برأس المال الفكري بإعتباره أهم الأصول غير الملموسة عبر كامل المصنعين في تايلاندا عبر قيامها بشكل مسبق بتعديل جائزة الوزير الأول للصناعة وإدخال الجوانب المتعلقة بالبيئية والمسؤولية الاجتماعية والبحث والتطوير، حيث سعت هذه التعديلات لتحسين الجوانب التسييرية للصناعة وتعزيز تنافسية المؤسسات، إضافة إلى ذلك فإن مسيروا (DIW) يعتبرون أن أكبر تحدي بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص في الأجل القريب هو إقناعهم بأن رأس المال الفكري يؤدي إلى الإبداع والإنتاجية والربحية والتنافسية العالية في الأجل الطويل، كما أنه يحتاج إلى الانتقال تدريجياً من شراء التكنولوجيا إلى إستعمال المعرفة بإعتبارها أصل لاستدامة تنافسية أعمالها[2].

من جهتهم أشار كل من الاقتصاديين (Steiner,2008) و(Chan,2009) أن القدرة على إستعمال الأصول غير الملموسة وخصوصاً رأس المال الفكري تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتحقيق تنافسية المؤسسات والثروة الوطنية في الأجل الطويل خلال العقدين السابقين. كما أشار أيضا كل من الاقتصاديين (Kaplan & Norton ,2004) و(Cheng,2010) وآخرون إلى أهمية الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري سواء على مستوى المؤسسات أو الدول أين نجد العديد من الدول النامية في إفريقيا وآسيا وجنوب أمريكا ورغم إمتلاكها لموارد طبيعية هائلة إلا أنها للأسف تبقى فقيرة من ناحية الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري، الأمر الذي نتج عنه إنخفاض في مستويات الإنتاجية وظهور خلل إجتماعي ومشاكل إقتصادية داخل هذه الدول. بينما نجد في المقابل بعض الدول الصغيرة على غرار سنغافورة والتايوان وبالرغم من محدودية مواردها الطبيعية فقد إستطاعت تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتطور الإجتماعي العالي بسبب كثافة وإستمرارية إستثمارها في رأس المال البشري[3].

[1] : Kongkiti phusavat , ***Intellectual capital : national implications for industrial competitiveness*** ,op cit.
[2] : Ibid.
[3] : Ibid.

الفرع الرابع: المعرفة مصدر أساسي للتنافسية

أصبحت تنافسية الدول تابعة بشكل كبير لمدى قدرتها على إنتاج واستعمال المعرفة حيث صار كل من المعرفة والتعليم والمعلومات والابتكار مؤشر أساسي في النمو الاقتصادي في ظل عمليات العولمة، فمثلا نجد أن تنافسية الدول الأوربية ترتكز على التطورات التكنولوجية والجودة على عكس الدول النامية التي لا تزال تركز على المزايا النسبية المتأتية من انخفاض أسعار مدخلاتها من عوامل الإنتاج خاصة اليد العاملة، كما أن التقدم التكنولوجي هو الآخر بات يعتمد بشكل كبير على قدرة الحصول على المعرفة والمعلومة.

أولا– إندماج مكونات اقتصاد المعرفة في مفهوم النمو الاقتصادي: يعطي الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة أهمية رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل متزايد، حيث استطاع رأس المال البشري (التعليم، المؤهلات، الخبرات، المهارات الخاصة، ...) أن يعوض تدريجياً أهم عوامل الإنتاج المتحكمة في تحديد النمو الاقتصادي (العمل، رأس المال) بل حتى أنه أصبح بمثابة أهم عامل ومؤثر فيه خاصة بعد التغيرات والتعديلات الحاصلة في مفهومه عبر مساهمات نظريات النمو الجديدة، كما أن مسألة إدخال مفهوم رأس المال البشري في الحياة الاقتصادية اعتبر أحد الأسباب التي جعلت من التعليم يصبح بمثابة متغير أساسي في معادلة تفسير الاختلافات في مستويات التنافسية بين الدول[1]، حيث أن الاستثمار فيه له تأثير أيضا على نمو الإنتاجية. من جهة أخرى، فإن التعليم العالي يشار له في كثير من الأدبيات بأنه مصدر هام للنمو الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال آثار استعمال مخرجاته من التطورات التكنولوجية على رقابة الإنتاج والتنظيم وكذلك مع زيادة أهمية رأس المال البشري وإدماجه في معدلات الإنتاج لما له من قدرات على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية، فضلا على مساهمته في تنمية تنافسية الدول والقدرة أكثر على مواجهة عولمة إجمالي شروط النمو الاقتصادي مقارنة بباقي عوامل دالة الإنتاج. أي يمكن القول أن العوامل المتحكمة في اقتصاد المعرفة (التعليم و رأس المال البشري)هي نفس الوقت تعتبر محددات للنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 16: عوامل اقتصاد المعرفة كمحددات للنمو الاقتصادي

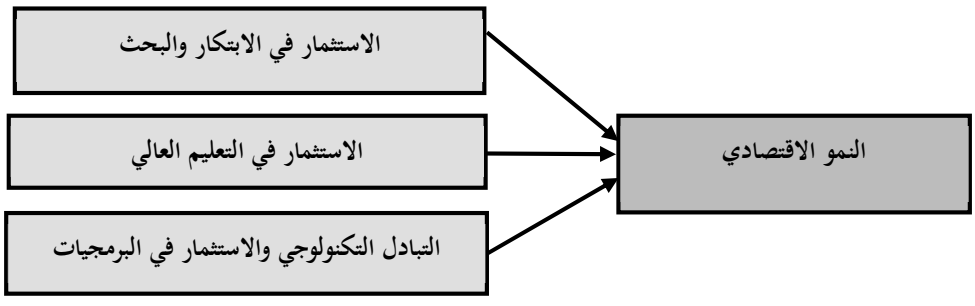

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على

Irena Palikova, ***Influence of the knowledge economy on the Economic growth and economic level of the countries,*** Doruceno, 2014, pp: 141-142

[1] : Irena Palikova, ***Influence of the knowledge economy on the Economic growth and economic level of the countries***, Doruceno, 2014,pp :141-142 , sur web: http://www.slu.cz/opf/cz/informace/acta-academica-karviniensia/casopisy-aak/aak-rocnik-2014/docs-3-2014/Palickova.pdf 11/03/2016.

على اعتبار أن اقتصاد المعرفة يركز على بشكل أساسي على مساهمة المعرفة في النمو بإعتبارها لاعب أساسي وذلك عبر قناتين هما: التقدم التكنولوجي، رأس المال البشري، فإنه تتجه كثير من الدراسات المهتمة بالنمو الاقتصادي إلى حد الساعة إلى التأكيد على ثبات ووجود دعم لعامل المعرفة إلى درجة أنها تصبح في الأجل الطويل المحدد الوحيد لاستدامة النمو الاقتصادي (Solow,1956 ;Lucas,1988 ;Romer,1990)[1].

في السياق نفسه؛ تشير عديد الدراسات التجريبية حول النمو الاقتصادي إلى التركيز على المعرفة وكيفيات إنشائها عبر أنشطة المؤسسات والحكومات من خلال البحث والتطوير والتعليم والذي ينظر لها بمثابة قاطرة هامة لتعزيز المستوى التكنولوجي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Karagiannis,2007)، بينما يقدم الاقتصادي (Dogan,2005) وآخرون مجموعة من الحجج على أن المعرفة ستصبح بمثابة أهم محرك للنمو الاقتصادي إذا ما تم وضع بعض الشروط الأساسية مثل توفر قدر كافي من مخزون رأس المال البشري عالي الجودة، توفر كثافة عالية في الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا محلياً، إنشاء بنى تحتية جيدة خاصة بالمعلومات والاتصالات، توفر نظام اقتصادي ومؤسساتي يحفز على الإنتاجية والنمو الاقتصادي وكل هذه العناصر تعتبر بمثابة مكونات وركائز مؤشر اقتصاد المعرفة الذي وضعه البنك الدولي. كما وجد الاقتصادي (Karagiannis,2007) أنه هناك أثر موجب للاقتصاد المعرفة القائم على البحث والتطوير، جودة المورد البشري، القدرات الابتكارية، انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي[2]. جدير بالذكر أيضا أن الأبحاث الأخيرة لبعض الاقتصاديين بينت مدى أهمية الاستثمار في المعرفة (البحث والتطوير، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال) مع أخذها بعين الاعتبار الاختلافات بين الدول من ناحية نصيب دخل الفرد من (GDP)، حيث كانت نتائج تحليلاتهم أنه بالنسبة للدول ذات الدخول المتوسطة فإن الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري يعتبر أكثر أهمية، أما فيما يخص الدول ذات الدخول العالية فتوصلت إلى أن الابتكار يعتبر بمثابة المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي[3]. من جهة أخرى نجد أن تطبيقات المعرفة في عدة مجالات مثل المقاولاتية، الابتكار، البحث والتطوير، تصميم المنتجات... بهدف تحسين مستوى التعليم ومهارات الأفراد صارت بمثابة مصدر أساسي للنمو في الاقتصاد العالمي[4] (Chen and Dahlman,2005)، حيث يوجد نوع من الإتفاق بين كثير من الباحثين والمفكرين في مجال النمو والتنمية الاقتصادية على أن الابتكارات التكنولوجية وانتشارها صار يلعب دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي والإنتاجية (Kramer & Denrick,1999). كما أشار الاقتصادي (Romer,1990) إلى أن النمو الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية أمران لا يمكن الفصل بينهما نظرا لأن الانتشار الواسع للتكنولوجيا يساعد على إمكانية توليد ورفع عائدات الاستثمار.

[1] : Nguyen Tu Ahn & Nguyen Thu Thuy, ***Contribution of Knowledge to Economic growth: case of Vietnam***, Working paper, Swiss Programme of Research on Global Issues for Developpment,2015.
Sur web: http://www.r4d-employment.com/wp-content/uploads/2015/04/Contribution-of-Knowledge-to-Growth.pdf 11/03/2016.

[2] : Alireza Poorfarej, Ahmed Jafari Samimi, ***Knowledge and Economic growth: Evidence from some developing countries***, Journal of Education and Vocational Research, Vol 1, N01, pp: 21-25, April 2011.

[3] : Maja Bacovic & Milena Lipovina-Bozovic , **Knowledge accumulation and economic growth** , Faculty of Economics, University of Montenegro and ASECU,2010, p : 3.

[4] : Hamid Sepehrdous, Saber Zamani Shabkhaneh, ***Impact of Knowledge Based components on Total Factor Productivity of MENA countries ,*** Iran Economic Revue , Vol 19, N02, 2015, pp:149-163.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أنه في الوقت الحالي أصبح من المعلوم لدى كثير من الباحثين والمتعاملين الاقتصاديين وأصحاب القرار أن مكونات وركائز اقتصاد المعرفة تساهم بشكل كبير في تحقيق ودعم النمو الاقتصادي للدول عبر الاستفادة من مخرجات الاستثمار في التعليم التي توفرٍ رأس المال البشري الجيد، وكذلك من خلال الاستثمار في أنشطة الابتكار والبحث والتطوير التي تقدم المعرفة الضرورية لدالة إنتاج السلع والخدمات المبتكرة والمناسبة وهو الأمر الذي يعطي للمؤسسات القدرة أكثر على خلق القيم المضافة واكتساب مزايا تنافسية. أي بمعنى آخر أصبح مفهوم النمو الاقتصادي المعدل بعد ظهور أفكار نظريات النمو الجديدة يأخذ بعين الاعتبار كل من عاملي المعرفة ورأس المال البشري على أنهما بمثابة أدوات مفتاحية لتحقيقه ومحددات أساسية وبالتالي فإن هذين العاملين يساهمان في تحقيق تنافسية الدول.

ثانيا– العلاقة بين مكونات اقتصاد المعرفة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: ركزت نماذج النمو التقليدية على دور رأس المال المادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بإعتبارهما مصادر للنمو، حيث كانت تعتبر هذه الأخيرة على أنها أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك المحدد الوحيد لنمو نصيب الفرد من (GDP) في الأجل الطويل، لكن هذه الصورة تغيرت بعد ظهور مساهمات كل من (Romer,1990)، (Lucas,1998)، (Aghion, 2006)، (Jones,1995) وغيرهم الذين أدمجوا وجلبوا نماذج نمو جديدة تعزز العوامل المتعلقة بخلق المعرفة وقاموا بدمجها في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل من الاستثمار في المعرفة في الوقت الحالي يعتبر بمثابة وسيلة وقاطرة أساسية لرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وتحقيق كفاءة أكثر في استعمال المدخلات من العوامل الأخرى في عمليات الإنتاج، أي بمعنى آخر أصبح ضرورياً على أي دولة إمتلاك قدرات أكبر على استغلال التكنولوجيات الحديثة والتكيف مع التغيرات الحاصلة فيها بسرعة لتحسين مستويات المعيشة فيها. كما أنه يظهر عند تقييم أثر كل من هذين العاملين (إنتاج المعرفة، كفاءة عوامل الإنتاج) على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تقديرات البعد الزماني أنه في الأجل القصير والمتوسط يكون لكفاءة العوامل أهمية في إحداث تغييرات على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بينما في الأجل الطويل فإن استثمارات المعرفة تعتبر المحدد الأساسي[1].

كما أظهرت عديد الدراسات على وجود علاقة بين معدل النمو الاقتصادي واستثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذلك الإنتاجية على المستوى الوطني، إضافة إلى ذلك نجد أن التعليم (استثمار في رأس المال البشري) له آثار غير مباشرة على النمو الاقتصادي عبر تأثيره على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والدور الذي يلعبه في تبني وتسهيل وتحويل واستعمال التكنولوجيات وتعزيز الإنتاجية. أما فيما يخص النظام الاقتصادي والمؤسساتي (بإعتباره أحد مكونات اقتصاد المعرفة) فإنه بدوره يشجع المؤسسات على كفاءة استعمال عامل المعرفة عبر توفير الشروط المناسبة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، كما يسمح بالوصول إلى أفضل مستوى أداء لعوامل الإنتاج ومن ثم يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل كبير، وكذلك الحال بالنسبة للابتكار الذي يؤثر على الإنتاجية بنفس الطريقة[2].

[1] : Quartely Report on the Euro Area, **The Knowledge drivers of total factor productivity,** 2011, pp: 9-13. sur Web: http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/qr_euro_area/2011/pdf/qrea4_focus_en.pdf 11/03/2016.
[2] : Ibid

في السياق نفسه؛ فإنه جاء في دراسة حديثة حول أثر مكونات اقتصاد المعرفة على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول الأعضاء لمنطقة (MENA) بالاعتماد على نماذج البيانات المقطعية لبانل خلال الفترة ما بين 1995-2012 لحوالي 14 دولة، حيث أنه بالرجوع لتفسير هذه العلاقة في كثير من النظريات الاقتصادية والدراسات في السابق مثل (Mankiw,1992)، (Nelson,1966)، نجد أنها كانت تعتبر أن مكونات اقتصاد المعرفة (التعليم والمهارات، النظام الاقتصادي والمؤسساتي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، نظام الابتكار) لها دور فعال وايجابي في تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مختلف المناطق، وهو الأمر الذي إنطلقت منه هذه الدراسة وسعت لتأكيد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بالنسبة للدول النامية لمنطقة (MENA)، حيث أظهرت النتائج بأن مكونات اقتصاد المعرفة الأربعة كان لها الأثر الايجابي والكبير في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في دول الأعضاء لمنطقة (MENA) خلال الفترة 1995-2012، حيث توزعت قيمة المعاملات لمكونات اقتصاد المعرفة على النحو التالي: التعليم (0.51)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال(0.31)، نظام الابتكار(0.61)، النظام الاقتصادي والمؤسساتي(1.25)[1].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن اقتصاد المعرفة وركائزه خاصة عنصر المعرفة يساهم بشكل مباشر في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، والاستفادة المؤسسات من مخرجات نظام الابتكار في خلق القيم المضافة وتحقيق المزايا التنافسية، إضافة إلى إستفادتها من خبرات ومهارات رأس المال البشري في تحسين الإنتاج وجودته وكذلك رفع أدائها الاقتصادي، عليه يمكن القول بأن مكونات اقتصاد المعرفة تؤثر بشكل مباشر على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبالتالي فهي تؤثر على نمو تنافسية الدول.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار في رأس المال الفكري وتنافسية الدول

يهتم هذا الجزء بدراسة العلاقة الموجودة بين الأنشطة المتعلقة بالاستثمار في رأس المال الفكري كالتعليم والتدريب والمفاهيم المتعلقة بموضوع تنافسية الدول مثل النمو الاقتصادي- المقاس بالناتج المحلي الخام- والإنتاجية والدخل الفردي والوطني ونمو الإيرادات.

الفرع الأول: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي

أشار الإقتصادي (Psacharopoulos,1973) وعلى غرار كثير من الإقتصاديين الذين سبقوه أمثال آدم سميث والفريد مارشال اللذان كتبوا عن النتائج الاقتصادية للتعليم، يضاف إليهم عدد من الاقتصاديين الحديثين أمثال (Mincer, 1958) و(Shultz, 1961) و(Dension, 1962) و(Becker, 1964) وعدد كثير من الباحثين الآخرين الذين وضعوا مساهمات قوية لتفسير العلاقة بين التعليم وتنمية العنصر البشري، حيث كان تركيزهم حول شكل وآليات تطوير العنصر البشري وتعريفه على أنه رأس مال بشري وكذلك على مدى مساهمته في النمو الاقتصادي ورفع الإيرادات ومعايير أخرى لتحسين الثروة الوطنية[2]، حيث أن نوعية القوى العاملة التي تم تقديرها عبر إختبارات المهارات الإدراكية في الرياضيات

[1]: Hamid Sepehrdous, ***Impact of Knowledge Based components on Total Factor Productivity of MENA countries, op***,cit.
[2]: Rodric Hewlett, ***Integrating Human capital concepts in Productivity and Growth topics***, Journal of Management, Volume 2, N^0 1, April 2002, p: 26.بتصرف

.

والعلوم (TIMSS) أظهرت وجود ثبات وقوة علاقتها مع النمو الاقتصادي وهو الاتجاه نفسه الذي ذهب إليه أيضا كل من الاقتصاديين (Hanushek and kimko , 2000).

من جهته أيضا؛ أشار الاقتصادي (Psacharopoulos) أن التحقيقات حول النمو الاقتصادي التي تمت سنة 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت أن المخرجات ارتفعت بوتيرة أسرع من المدخلات المادية، حيث يرجع هذه الزيادة في المخرجات الناتجة عن المدخلات إلى ما يعرف بـ " العامل المتبقي" والذي يعزى إلى التغيرات التقنية والتحولات في إجمالي وظيفة الإنتاج، حيث أن دراسة هذا العامل المتبقي زادت من لفت إنتباه بعض الاقتصاديين لمدخلات عنصر العمل في الاقتصاد ودراسة رأس المال البشري والتي تم من خلالها تطوير عدة متغيرات تربط بين النمو الاقتصادي بإعتباره دالة للتعليم الرسمي، الأمر الذي جعل هذا النمو يبدو واضحاً عبر زيادة مستويات الإنتاجية وتعزيز الإيرادات وذلك على إعتبار أن التعليم الرسمي بمثابة لبنة أساسية لبناء رأس المال البشري في الولايات المتحدة الأمريكية أو يعتبر بمثابة إستثمار مثله مثل تراكم رأس المال المادي، فضلا على إعتبار عمليات تراكم مخزون المعرفة وتحويلها قابلة للقياس مثله مثل عمليات تراكم مخزون رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

عليه يمكن التسليم بوجود ارتباط بين النمو الاقتصادي والعنصر البشري وآدائه في العمل على المستوى الكلي والذي يتحدد عبر مستوى إنتاجيته في عملية الإنتاج، حيث أن مخرجات هذا العامل ترتبط مباشرة بصعود مستواه التعليمي وكذلك كون أن عملية إشراك التعليم في النمو الاقتصادي تتم عبر آليتين[2]:

- توليد معرفة جديدة: التعليم الجيد للأفراد يسمح لهم بأن يصبحوا باحثين أو مستثمرين يساعدون على تحميل وانتشار الذكاء البشري عبر تطوير العمليات والتكنولوجيات.
- تحويل المعرفة والمعلومات: المدارس توفر الأساسيات لفهم واستيعاب المعلومات الجديدة وزيادة مستوى التشغيل عبر إنشاء مناصب عمل جديدة وكذلك رفع الإنتاجية، أين نجد التعليم والتدريب يرافق النمو الاقتصادي من خلال مساهمتهما في رفع إنتاجية العمال.

إضافة إلى ما سبق فإن التجربة اليابانية في مجال التعليم كانت مبكرة جداً عبر تبنيها نماذج الدول الغربية في إدخال نظام تعليمي حديث ومعاصر وذلك في حدود القرن التاسع عشر(1868-1885) أين تم تعديل النظام التعليمي الياباني عدة مرات المشهور بقوة برامجه في التعليم الثانوي بشكل عام وخاصة في مجال الرياضيات والعلوم، كما أنه في سنة 1960 زاد من التركيز على التعليم المهني والتقني في التعليم الثانوي العالي، إضافة إلى تأسيس عدد كبير من المعاهد التكنولوجية. كما أنه من بين الأسباب التي ساهمت في تعزيز قوة النظام التعليمي الياباني هي سيادة تقاليد منذ القدم تكرس احترام التعلم وتقدس مكانة المعلمين والتي لا تزال تحافظ على مكانتها بالرغم من التغيرات الثقافية التي شهدتها بعد الحرب العالمية

[1] : Rodric Hewlett, ***Integrating Human capital concepts in Productivity and Growth topics,*** op,cit.

[2] : Behiye Gavusoglu, ***Intellectual capital as an engine of growth : Analysis of causality for North Cyprus*** , Economy European Conference on Knowledge Management, Vol 3 ,1/09/2014; p: 1137 . بتصرف

sur Web: http://connection.ebscohost.com/c/articles/99225291/intellectual-capital-as-engine-growth-analysis-causality-north-cyprus-economy 11/02/2016.

الثانية، حيث تفتخر اليابان بإتساع دائرة المطالعة فيها والمتعلمين وارتفاع مهارات القوى العاملة، حيث يعزى نجاحها في النمو السريع بعد الحرب العالمية الثانية إلى صلابة إنجازات التعليم الثانوي فيها والذي استطاع أن يصنع جيشاً من العمال المتدربين يحرسون المصانع[1].

الفرع الثاني: أثر مستويات التعليم والتدريب على مستوى الناتج المحلي الخام

ارجع الكثير من الباحثين النمو المحقق في الناتج المحلي الخام المسجل في دول (OCDE) بأكثر من 50 % خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2000 و 2010 إلى نمو مداخيل العمال الحاصلين على شهادات التعليم العالي، حيث كان يدفع أرباب العمل في المتوسط حوالي مرتين أكثر للعمال الذين يبلغ أعمارهم بين 45 و54 سنة حاصلين على شهادات التعليم العالي مقارنة بعامل حاصل على مستوى تدريب أقل في الطور الثاني أو التعليم الثانوي[2]–راجع الملحقين 8و9–.

كما أنه في دراسة قام بها كل من الاقتصاديين (Benhabib & Spiegel,1994) والتي اعتمدت على التحليل الكمي أكثر من الجوانب النظرية، إنطلقت من فرضية أن رأس المال البشري صاحب المستوى العالي يسمح للدول بالوصول إلى القدرة أكثر على محاكاة التكنولوجيات الحديثة وبالشكل الذي يزيد من سرعة تقارب الدول النامية من مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المحققة في الدول المتقدمة. ومن جهتهم أيضا قام كل من الاقتصاديين (Aghion et Cohen, 2004) بتحليل آثار التعليم على النمو وأشارا إلى وجود آليتين في ذلك وهما[3]:

- تجميع رأس المال البشري والتطور التكنولوجي؛
- تجميع رأس المال البشري يقتضي أن أي فرد لا يكون إنتاجي إلا إذا عبر على النظام التعليمي والمثال الذي تم البناء عليه هي فرنسا، حيث أنه بوجود سنة دراسة إضافية فإن ذلك يسمح بزيادة الإنتاجية العامل بحوالي 8%. أما فيما يخص التطور التكنولوجي فإنه كلما كان مستوى التعليم عالي فإن إمكانية تطوير أو التكيف مع التكنولوجيات الحديثة يكون أسهل.

في دراسة أخرى حديثة قام بها كل من الباحثين (Sbaouelgi jihène et Boulila Ghazi,2015) لدراسة العلاقة السببية بين رأس المال البشري (خاصة التعليم العالي) والنمو الاقتصادي لثلاث دول وهي تونس، المغرب كوريا الجنوبية، خلال الفترة 1960–2011 وباستعمال تقنيات التكامل (Cointégration) واختبارات السببية لجرانر(Granger)، وبعد القيام ببعض الإجراءات والتقديرات إتضح أن اختبارات التكامل لم تظهر وغير معتبرة في كل من المغرب وتونس. بينما تم تسجيل في المقابل الارتباط في كوريا الجنوبية، أي أن التعليم العالي يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الخام (PIB) – باعتباره

[1] : John Riew, **Japan's Competitive Advantages in the Global Market,** Department of Economics The Pennsylvania State University August 2008. بتصرف sur Web :
https://www.researchgate.net/publication/228737948_Japan's_Competitive_Advantages_in_the_Global_Market 11/02/2016

[2] : OCDE, **Quel est l'impact du niveau de formation sur l'économie**, Regard sur l'éducation 2012 Panorama, Op cit.

[3] : Sbaouelgi jihène et Boulila Ghazi, **L'impact de l'enseignement supérieure sur la croissance économique : cas de la Tunisie, le Maroc, la Corée du sud**, Ecole supérieur des sciences économiques et commerciales de Tunis, MPRA Paper N^0 66980, 9 september 2015, بتصرف
sur Web : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/66980/1/MPRA_paper_66980.pdf 08/02/2016.

مؤشر للنمو الاقتصادي- واعتبرت هذه النتيجة منطقية نظراً للفروقات الاقتصادية لكوريا الجنوبية مع باقي الدول وتم تفسيرها على أن مستوى رأس المال البشري فيها مرتفع جداً وكذلك وضعية البلد مقارنة بكل من تونس والمغرب، كما خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية تتطابق مع النتائج التي توصل إليها من قبل الاقتصاديين (Aghion et Cohen) وهي التأكيد على أن الدول ذات المداخيل العالية تعتبر أنه من الضروري الاستثمار في التعليم العالي عكس الدول ضعيفة ومتوسطة المداخيل التي يكون من مصلحتها الاستثمار في التعليم الأساسي والثانوي[1].

الفرع الثالث: علاقة التعليم بالإنتاجية والدخل الفردي ونمو الإيرادات

تعتبر الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Strumilin,1924) على الاتحاد السوفياتي من الدراسات الرائدة في مجال تحليل وتفسير العلاقة بين التعليم والإنتاجية والتي جاءت لبرهنة تأثير التعليم على زيادة إنتاجية العمال خاصة على العمل المعتمد على الجهد العضلي، حيث قام باختيار عينة من عمال المصانع يمارسون أعمالا ذات طابع ميكانيكي وعضلي وقام بدراسة تأثير العوامل السابقة (التعليم) على المهارة والإنتاجية وزيادة الأجور، فتبين أنه[2]:

- درجة المهارة تزداد نتيجة لزيادة العمر حتى سن 32 سنة ثم تأخذ بعد ذلك في الانخفاض؛
- علاقة طردية بين مدة الخدمة وتأثيرها على المهارة؛
- التعليم يزيد من مهارة الفرد لأن زيادة عدد سنوات التعليم لديه تؤدي إلى زيادة درجة مهارته إلا أنه تكون أسرع في السنوات الأولى وتتباطأ بعد ذلك.

في السياق نفسه؛ توصل الاقتصادي (Denison,1967) إلى نتيجة مفادها أن الخلفية التعليمية تعتبر مفتاح لتحديد جودة العمل حيث اعتبر أن التعليم يساهم في رفع الإنتاجية من خلال جانبين[3]:

- التعليم يحسن من جودة وقدرة القوى العاملة عبر السماح أكثر لإستخدام إنتاجية المخزون المعرفي الموجود بداخلها؛
- زيادة التعليم ترفع من معدلات النمو الفكري والتي بدورها تضيف للمخزون المعرفي الموجود.

أما فيما يخص العائد الاقتصادي للتعليم ونمو إيراداته خلصت الدراسة التي قام بها (Strumilin) إلى أن العائد من التعليم الابتدائي يكون أكبر بكثير مقارنة بما يتم الإنفاق عليه، حيث تسترجع الدول الأموال المستثمرة في التعليم وفوائده خلال السنوات الأولى من عمل العامل، ويسترجعها الفرد خلال الزيادة في أجره، إضافة إلى الفوائد في الجوانب الاجتماعية التي يقدمها التعليم، كما توصل إلى أن القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي بإعتباره أكثر تكلفة من التعليم الابتدائي يكون أقل من ناحية العائدات مقارنة بتكاليفه لكنها تبقى مرتفعة هي الأخرى. أما فيما يخص علاقة التعليم بإعتباره استثمار في

[1] : Sbaouelgi jihène et Boulila Ghazi, **L'impact de l'enseignement supérieure sur la croissance économique : cas de la Tunisie, le Maroc, la Corée du sud**, op cit.

[2] : بوعراب رابح، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان" **أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1982-2005**" تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،غير منشورة، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص: 43-44.

[3] : المرجه نفسه.

العنصر البشري بالدخل الفردي فإنه توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بينهما ولعل أبرزها كانت مساهمة الاقتصادي (Walsh) الذي أجرى دراسة حول الاستثمار في التعليم العالي وأرباحه الاقتصادية، حيث إعتمد في دراسته على عينة من الأفراد من اختصاصات متنوعة ثم قام بحساب دخلهم خلال حياتهم العملية وفي أعمار ومستويات تعليم مختلفة، إضافة إلى حساب نفقات تعليمهم وكذلك كلفة الفرصة الضائعة ثم قام بمقارنة الدخل مع نفقات التعليم فتوصل إلى النتائج التالية[1]:

- يزيد دخل خريجي التعليم العالي عن دخل خريجي الثانوية لما يتمتع به خريجي الجامعات من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة إقتصادية تظهر في إكتسابه دخلاً أكبر؛
- يختلف دخل خريجي التعليم العالي حسب نوع الاختصاص ومستوى التعليم وهذا يرتبط بنوعية التعليم وكميته وتكاليفه؛
- القيمة الاقتصادية للتعليم العالي أكبر من تكلفته؛
- أن القدرات التي يحصل عليها الأفراد عن طريق التعليم الجامعي والإعداد المهني هي نوع من رأس المال له ثمن ويعطي عائداً أو ربحاً في معظم الأحوال يأخذ بعين الاعتبار، كما يتأثر هذا النوع من رأس المال كغيره من الاستثمارات الأخرى بتأثيرات عوامل العرض والطلب في السوق.

في ذات السياق، قام الاقتصادي (T.W.Shultz) بمعالجة الارتباط بين المستوى التعليمي ومستوى دخول الأفراد حيث قارن بين تكاليف التعليم ومستويات الدخل قصد تحديد العائد الاقتصادي الصافي للفرد، وتوصل شولتز إلى أن الاختلاف في المستويات التعليمية هو الذي يفسر التباين والاختلاف في مستويات أجور العاملين وكذلك التباين في مقدار الدخول التي يحصل عليها الأفراد طوال حياتهم الإنتاجية. كما ذهب الاقتصادي (Shultz,1961) إلى اقتراح أن الرفع في حسابات الاستثمار في التعليم تشكل جزء كبير في زيادة الإيرادات في إشارة منه إلى أن ارتفاع الإيرادات والإنتاجية سيؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني[2].

من جهته أيضا توصل الاقتصادي (G.Becker) إلى نتائج مماثلة في مجال التعليم العالي، حيث يرى أن الموارد الإضافية الصافية التي يحصل عليها الأفراد ذوي التعليم العالي نتيجة ارتفاع أجرهم بعد خصم تكلفة معيشة الطالب وتكلفة تعلمه والأجور الضائعة مقابل تركه العمل لغرض إكمال الدراسة ومقارنة مع الموارد التي يحصل عليها الأفراد الذين ليس لديهم مؤهلات تعليمية عالية تعتبر مرتفعة، كما أنه بمقارنة هذه الموارد الإضافية التي يتحصل عليها الفرد نتيجة تعليمه العالي نجد أنها تعادل ربحية الاستثمارات في بعض المجالات الأخرى[3].

[1] : بوعراب رابح، المرجع السابق، ص ص: 43-44..

[2] : Rodric Hewlett, op cit,p: 30.

[3] : Ibid.

الفرع الرابع: العلاقة بين التعليم والدخل الوطني

قام الاقتصادي (Dension) بدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية حول النمو الاقتصادي الذي حصل خلال فترات مختلفة قصد تحديد مصادره أين اعتبر التعليم من بينها وذلك على اعتبار أن له دور في زيادة الدخل الوطني، حيث تبين أن الدخل الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1929-1957 كان ينمو تقريباً بـ 2.93% سنوياً وأن مصادر ذلك الدخل ونصيب كل منها كان يرجع إلى إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض)، فحسب (Dension) فإن العمل الإنساني هو أهم مصادر الدخل والنمو الاقتصادي، إذ ساهم في نمو الدخل الوطني أمريكي لتلك الفترة بنسبة 83% وأن إنتاجية العمل كانت تتزايد وساعات العمل كانت تناقص، أما فيما يخص 21% من النمو الاقتصادي الأمريكي فترجع حسبه إلى تحسين التربية والتعليم خلال الفترة 1929-1957[1]. كما توصل أيضا إلى أن التحسين في معدلات النمو الاقتصادي الأمريكية بين عامي 1960-1980 راجع لزيادة مدة التعليم وتحسين نوعيته ومساهمته في رفع كفاءة اليد العاملة وهو من العوامل الأساسية المساهمة في النمو الاقتصادي وذلك من خلال[2]:

- تحسين نوعية اليد العاملة يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل؛
- رفع درجة تعليم السكان يزيد من معدل مخزون المعرفة في المجتمع والتي تساهم بدورها في زيادة الإنتاجية.

كما نجد أنه من بين أهم الدراسات التي قامت بتحليل تأثير التعليم على النمو الاقتصادي وكذا عناصر الدخل الوطني والفردي أبحاث الاقتصادي (T.W.Shultz, 1960) وكذلك دراسة (Harberger,1959) التي بينت أن التعليم والتقدم والمعرفة يعطيان عائداً إقتصادياً كبيراً، إضافة إلى دراسة (Harvart,1958) في الدول النامية والتي بينت أن المعرفة والمهارة عاملان حاسمان في تقدير معدل النمو الاقتصادي، فضلا على دراسة (Mayers &Harbison, 1964) اللذان وجدا أنه هناك ارتباط بين دالة الإنتاج الوطني الكلي وبين مستوى تعليم كل فرد، إضافة إلى بعض الدراسات الحديثة الرائدة في تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي نجد دراسة (Barro & Sala-i-Martin,1995) حول محددات النمو الاقتصادي واللذان توصلا إلى أن مكتسبات الرجال من التعليم خاصة على المستوى الثانوي والعالي لها آثار ايجابية هامة على النمو الاقتصادي، حيث أن الارتفاع في متوسط معدل تعليم الرجال في المستوى الثانوي بـ 0.68% يسمح بزيادة الناتج المحلى الخام (PIB) السنوي بـ 1.1%، في الوقت الذي يحقق الارتفاع في متوسط معدل التعليم العالي بـ 0.09% ارتفاع في النمو السنوي بـ 0.5%، أين وجدوا أنه هناك نوعاً من العلاقة التفاعلية بين الناتج المحلي الخام الأولي (Initial) ورأس المال البشري[3]، ففي التايوان مثلا أشارت دراسة إلى أن التعليم العالي لعب دوراً هاماً في النمو الاقتصادي للبلد حيث وجد أن الارتفاع في عدد حاملي الشهادات في التعليم العالي (بما فيهم الأفراد الذين هم بصدد إنهاء دراستهم وحتى الذين هم على مستوى المدارس العليا والمهنية والجامعة وبرامج الطور الثالث) قاد إلى زيادة بحوالي 0.35% من الأداء الصناعي،

[1]: بوعراب رابح، المرجع السابق، ص: 47.

[2]: المرجع نفسه.

[3] : David Bloom et Al, ***L'enseignement supérieur et le développement économique en Afrique***, HARVARD UNIVERSITY, janvier 2006, بتصرف sur Web: http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/278200-1099079877269/547664-1099079956815/Enseignement_superieur_Afrique.pdf 09/02/2016.

كما ساهمت الزيادة بـ 1% لعدد حاملي الشهادات في مدارس المهندسين أو العلوم الطبيعية إلى تحقيق زيادة تقدر بـ 0.15% من الأداء الزراعي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن تخصص العلوم الطبيعية والهندسة كان له الأثر الكبير على مستويات الأداء مقارنة بباقي التخصصات[1].

المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين الإبتكار وتنافسية الدول

الفرع الأول: العلاقة الموجودة بين الابتكار والنمو الاقتصادي

من بين المؤلفات التي إهتمت بدراسة وتحليل أثر الابتكار على الأداء الاقتصاد وتنافسيته نجد تلك التي إهتمت بدراسة العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي والتي قام بها العديد من الباحثين أمثال (Fegerberg,2005) وآخرون، كذلك نجد دراسات أخرى سعت إلى فهم محددات النمو والإجابة على الأسئلة التي تتعلق بكيفية توليد وخلق الثروة الوطنية عند الدول المتقدمة وكذلك تفسير الاختلافات في معدلات النمو، حيث كانت جوهر إهتمام كثير من الباحثين أمثال(Moddison,2011) و(Guellec and Ralle,2003) وكذلك الاقتصادي (Schumpeter) وبعض المؤرخين الإقتصاديين الذين إعتمدوا في تحليل هذه العلاقة على الربط بين النمو الاقتصادي وأهم التطورات أو الابتكارات التي حدثت في الثورة الصناعية، هنا نجد أن الاقتصادي (Schumpeter) يشير إلى أن الابتكارات تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي[2] –راجع الملحق 10– وذات صلة مباشرة وطردية بين التطور الحاصل في الأنشطة الابتكارية وارتفاع معدلات النمو منذ ظهور الثورة الصناعية، حيث يرجع الكثير من الباحثين الارتفاع في مستويات المعيشة منذ الثورة الصناعية إلى الابتكارات التي ظهرت في تلك الحقبة الزمنية، أما في الوقت الحالي فينظر إلى أداء الابتكار بإعتباره أهم عامل محدد للتنافسية والتطور الوطني، بل أكثر من ذلك بإعتباره أداة مهمة لمواجهة التحديات العالمية مثل التغيرات المناخية والتنمية المستدامة[3]، أي يمكن القول أن القدرات الإبتكارية في حد ذاتها والتي تضم أنشطة البحث والتطوير كشرط أساسي للنمو. كما تعتبر مساهمات الاقتصادي (Schumpeter) الأولى من حيث الحديث على الدور الأساسي للابتكار في النمو الاقتصادي، كما كانً لتلك التطورات الحاصلة في الأدوات الرياضية دوراً بارزاً في ظهور عدة نماذج التي تدرس العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي منذ منتصف 1950 على غرار نماذج النمو الداخلي والخارجي[4]– سبقت الإشارة لها في الفصل السابق–. كما يعتبر المفكرين النيوكلاسيكين من أوائل المؤسسيين للنماذج التي تربط بين الابتكار والنمو الاقتصادي أين كان ينظر في السابق إلى التطورات التكنولوجية على أنها عامل خارجي، إلا أن المنعرج الحقيقي جاء بظهور مساهمات رواد نظريات النمو الحديثة والتي طورت نماذج النمو الداخلي واعتبرت الإبتكار يتولد من النظام الاقتصادي عبر تثبيت مكانه على أنه محرك للنمو واستطاعوا أن يساهموا بشكل نهائي في التأسيس على أن الابتكار يعتبر عامل لا يمكن الاستغناء عنه

[1] : Ibid.
[2] : Xavier Tinguely, **The new Geography of innovation: clusters competitiveness and theory**, Editor palgrave Mc Milan, 2013, 10010. Fifth Avenue, New York,USA.p: 30.
[3]: OCDE, **Innovation and growth: Rationale for An Innovation strategy**, 2007.
Sur web: http://www.oecd.org/science/inno/39374789.pdf 10/03/2016.
[4] : Ibid.

في مجالات الدراسات الاقتصادية، إضافة إلى قيامهم بدراسات جديدة تهتم بالبحث في أثر الابتكار مع متغيرات أخرى مثل البطالة[1].

أما في الوقت الحالي يعتبر الابتكار شرط أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في المدى الطويل خاصة بعد الانكماش الاقتصادي الذي عرفه العالم – خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008- حيث كثر الحديث على الدور الهام الذي يلعبه الابتكار في الاقتصاديات القائمة على المعرفة وهو الأمر الذي ركزت عليه عديد الدول الأعضاء في (OCDE، 2010) مؤخراً بسبب إحتمالية تراجع معدلات نمو مخرجاتها وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستويات الدين العام فيها، حيث أنه في ظل هذه البيئة الخاصة بات واضحاً بشكل كبير مدى تقلص دور المصادر التقليدية للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار في رأس المال المادي وتراجع أهميتها خاصة في الأجل الطويل مقابل زيادة فهم وإقتناع الحكومات والمؤسسات على أن الابتكار بشكل مستمر ومرتفع سيعمل على القيادة إلى تحقيق النمو والتوظيف وتحسين مستويات المعيشة.

في السياق نفسه؛ جاء في تصريح لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية "باراك أوباما" سنة 2011 – حسب مصدر من الانترنت: (USA TODAY)– أشار فيه بشكل واضح للقادة السياسيين بأسبقية وأولوية الابتكار حيث قال: "خفض العجز عبر تصفية أو إتلاف استثماراتنا في الابتكار والتعليم مثل البرق لطائرة تحمل أكثر من طاقتها ويزال لها المحرك حيث تجعلك تشعر أنك تطير إلى مستوى أعلى في البداية ولن يمر وقت طويل حتى تشعر بالأثر".

"Cutting the deficit by gutting our investments in innovation and education is like lightening an overloaded air plane by removing its engine. It may make you feel like you're flying high at first, but it won't take long before you feel the impact [2]".

في إشارة قوية من الرئيس الأمريكي أوباما إلى أهمية كل من الاستثمار في الابتكار والتعليم في الحياة الاقتصادية عموماً والنمو الاقتصادي على وجه التحديد. إن الأصول غير الملموسة (رأس المال البشري، البحث والتطوير، براءات الاختراع) عموماً أصبحت بمثابة مفتاح لخلق القيمة المضافة عبر عدة قنوات، حيث نجد أن التحسينات في تركيبة العمل لعبت دوراً هاماً في نمو الإنتاجية، إضافة إلى توصل بعض الدراسات إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير يرتبط في كثير من الحالات بالعوائد، فمثلا نجد أنه في عام 1995 ساهم الاستثمار في البرمجيات بشكل كبير في تحسين أداء الأعمال والنمو الاقتصادي حيث قدرت مساهمة رأسمال المستثمر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بحوالي ثلث (3/1) من نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدنمارك، فرنسا، هولاندا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية[3]. تجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة ازدادت أهمية الابتكار وتعززت بسبب العولمة والتطورات التكنولوجية الجديدة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك من خلال مساهمتها في توفير أشكال منافسة جديدة وانفتاح أسواق وذلك تشجيع إنشاء أسواق جديدة وتوزيع منتجات وخدمات مبتكرة. كما أنه من بين نتائج العولمة ارتفاع الضغوط الاقتصادية والتجارية على

[1] : Xavier Tinguely, op cit, p p:50-51
[2] : Ibid.
[3] : OCDE, **Innovation and growth : Rationale for An Innovation strategy** ,op, cit.

الدول ففي الدول الأعضاء في (OCDE) مثلا نجدها ساهمت في تعديل تركيبة سلسلة القيمة فيها وتعقدها عبر زيادة الطلب على إدخال العمليات الخاصة بالتحسين والابتكار بشكل مستمر، كذلك الحال بالنسبة للدول غير الأعضاء في (OCDE) أين نجد الصين في الوقت الحالي أصبحت بمثابة لاعب عالمي أساسي في مجال أنشطة البحث والتطوير سواء من ناحية الحجم أو معدل النمو بإجمالي إنفاق على البحث والتطوير، وصل إلى حدود 115 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بـ 227 مليار دولار للإتحاد الأوربي و118 مليار دولار لليابان. من جهتهم أيضا يشير كل من الاقتصاديين (Horowitz,1966) و(Thormanholm Nielsen , 2008) إلى أن الاقتصاديات الناشئة والقائمة على المعرفة أصبحت تنظر وتعترف بالباحثين والعلماء على أنهم بمثابة محرك للنمو بشكل متزايد وعلى أنهم بمثابة أحد الأصول الأساسية للابتكار على المستوى الإقليمي[1].

أما فيما يخص عمليات الابتكار في الصناعات القائمة على العلوم وكذلك القطاعات ذات صلة بقاعدة التحليل العلمي، نجد أن المدخلات العلمية أصبحت تحظى فيها بأهمية محورية، حيث يكاد يجمع معظم الباحثين مع ما جاء به كل من الاقتصاديين (Thorn & Helm- Nielsen) حول أنه من يعمل على بناء والمحافظة على مخزونه من الباحثين والعلماء يكون قادراً على توليد المعرفة والابتكار بإعتبارهما من العناصر الأساسية التي تزيد من الإنتاجية والتنافسية على المستوى العالمي[2].

الفرع الثاني: الابتكار محدد أساسي لتحقيق تنافسية للدول

إن مسألة وجود علاقة بين الابتكار وتنافسية الدول والمناطق والمؤسسات تم تأكيدها عبر عديد الأسس النظرية والأعمال التجريبية لكثير من الباحثين من أمثال (Porter,1990) و(Lubinski et al,1995) و(Bassak and Bienkowski,2001) وغيرهم، حيث يمكن القول بشكل عام أن شروط عمل نظام الابتكار الوطني الذي يحدد الابتكار على مستوى الدول بإمكانه التأثير على تنافسيتها عبر عدة طرق في الأجل القصير والطويل[3]. يمكن التمييز بين أربعة مجموعات تشكل النظام الوطني للابتكار والذي يرمز له إختصاراً (NSI) –(National System Innovation) – على النحو التالي:

1- هيئات النظام : تتمثل في المؤسسات، وحدات البحث، المنظمات الداعمة لنقل المعرفة، مستعملي الابتكارات الوحدات الإدارية القائدة لسياسات الابتكار (المؤسسات والشبكات والعناقيد الصناعية، التعليم والتدريب ووحدات البحث، المؤسسات التي توزع المعرفة).

2- مؤسسات النظام: القوانين، المعايير، الجمارك.

[1] : Michaela Trippl and Gunther Maier, **knowledge spillover agents and regional development**, chapter of the book "Innovation , Growth and competitiveness: Dynamic region in the knowledge Based world Eonomy" Springer Berlin Heidelberg , 23 November 2010 ,بتصرف sur web : http://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-642-14965-8_5

[2] : Ibid

[3] : Merzenna Anna weresa, **Innovation, Human capital and trade competitiveness: How are they connected and why do they matter**, Series Editor Warsah, Warsaw School of Economics, Springer International Publishing Switzerland 2014, pp:82-87.بتصرف

3- العلاقات المتبادلة: بين الهيئات والمؤسسات.

4- مصادر المعرفة المجمعة في النظام وكذلك عمليات نقلها وإمتصاصها (المؤسسات، المهارات، الشبكات...)، حيث يمكن توضيح أكثر للعلاقة بين الابتكار وتنافسية الدول من خلال الشكل الموالي.

الشكل 17: العلاقة بين النظام الوطني للابتكار والتنافسية

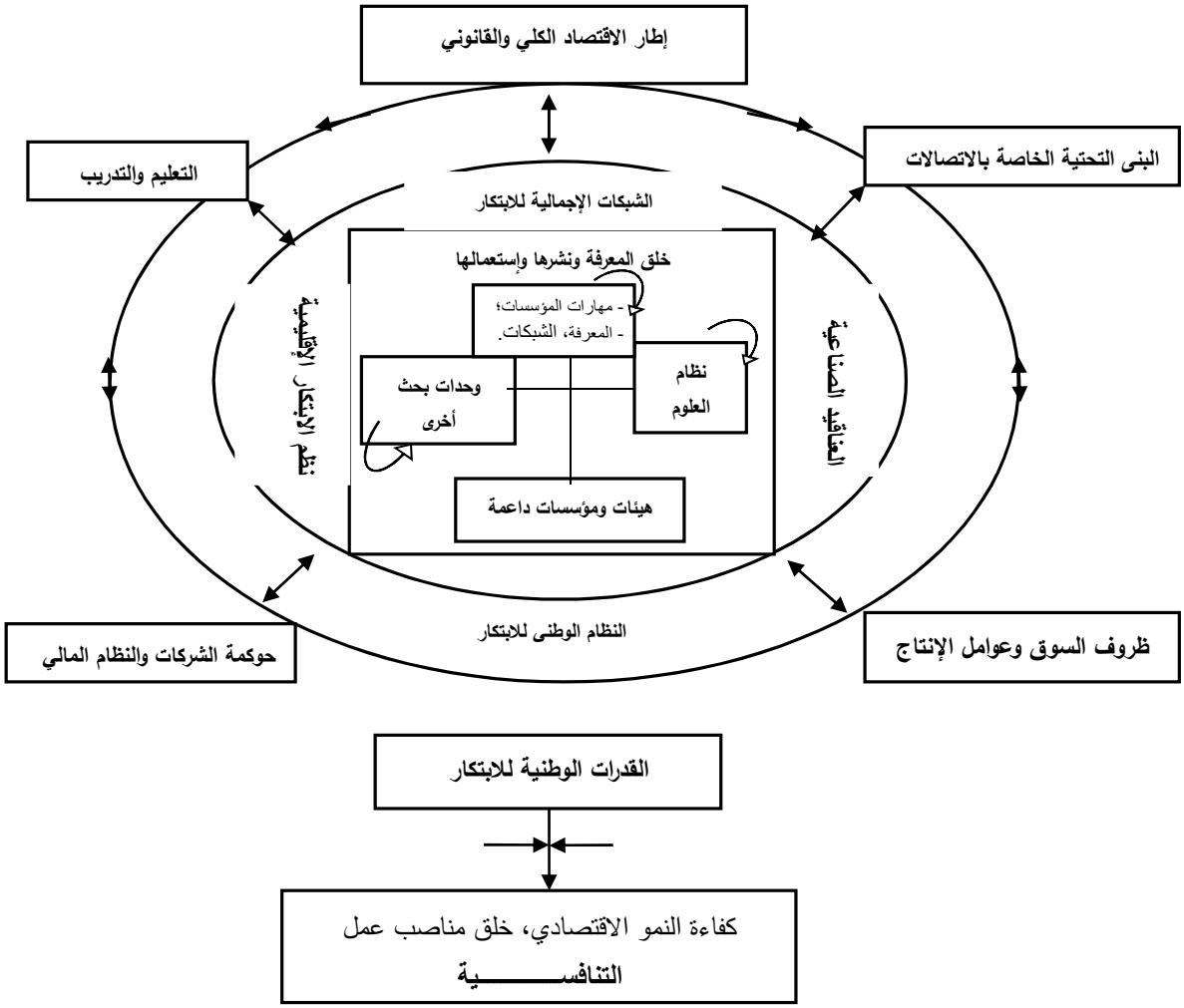

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Merzenna Anna weresa, **Innovation, Human capital and trade competitiveness: How are they connected and why do they matter**, Series Editor Warsah, Warsaw School of Economics, Springer International Publishing Switzerland 2014, p: 83.

يظهر من الشكل أعلاه أن المؤسسات التي جاءت في المجموعة الأولى من (NSI) تعتبر بمثابة أحد أصناف العوامل المحددة لتطور التنافسية العالمية في الاقتصاديات الوطنية والتي يطلق عليها مصطلح "القدرة على الاختراع والابتكار (Ability to invent and innovate) والتي تؤكد على وجود علاقة مباشرة بين (NSI) والتنافسية[1]. كذلك يمكن ملاحظة وجود علاقة بين التنافسية و(NSI) بناءاً على ما يسمى بالطاقات الابتكارية الوطنية بإعتبارها أداة أساسية تؤثر على خلق

[1] : Merzenna Anna weresa, **Innovation, Human capital and trade competitiveness: How are they connected and why do they matter**,op cit.

المعرفة وتقسيمها واستعمالها وكذلك كونها تعتبر شكل من أشكال المساهمة في تحويلها إلى مخرجات أو ابتكارات وما لذلك من آثار على توليد وخلق التنافسية.

يمكن الربط بين مفهوم (NSI) وما جاء به الاقتصادي بورتر في ماسيته المشهورة وذلك في مدى توفر وجودة الموارد (رأس المال البشري والتكنولوجيا) وطريقة استعمالها إضافة إلى المؤسسات، خاصة مع ضرورة إدخال تغييرات على هذه العناصر قصد تحقيق النمو والمساهمة في كسب المزايا من الأنشطة الإبتكارية وتحسينها[1]. وفي السياق نفسه، فإنه فيما يخص محددات التنافسية التي جاءت في تقرير التنافسية العالمي والذي يتشكل من 12 عمود نجد أن من بينها عنصر الابتكار الذي يلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، أي بمعنى آخر فإن المستويات العالية للرفاه والإنتاجية والأجور تبقى مستدامة من خلال قدرة الاقتصاد على الابتكار، أي أن الابتكار هو محرك لنمو الإنتاجية والتنافسية والرفاه وشرط لا غنى عنه في الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة في الأجل الطويل[2]. كما خلصت دراسة قام بها كل من (Safer Sener & Ecran Saridogan, 2011) حول أثر كل من (العلم – التكنولوجيا– الابتكار) على التنافسية والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي عبر تحليلها لتقريري التنافسية العالمية لسنة 2010-2011 إلى أن الاقتصاديات التي تحتوي على العلوم والتكنولوجيا المرتكزة على سياسات واستراتيجيات يكون لها التفوق الأكبر وتنافسية مستدامة ليس فقط على مستويات التنافسية بل حتى على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية التي تؤدي إلى الثروة والرفاه للدولة، وعلى هذا الأساس يتوجب على الدول رسم وتطوير (العلوم– التكنولوجيا– الابتكار) كقاعدة أساسية للتنافسية والنمو الاقتصادي وإستراتيجيات التنمية عبر تحسين الظروف الخاصة بالبحث والتطوير، تأهيل العنصر البشري، البنى التحتية، التعليم العالي، التعاون بين الدولة والصناعة والجامعة، البنية التحتية الخاصة بالمعلومات والاتصالات، قوانين حماية براءات الاختراع ... أي بمعنى آخر يعتبر كل من (العلم–التكنولوجيا– الابتكار) بمثابة محرك يقود للتنافسية العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية عبر ما جاء في النظريات الاقتصادية والتجارة الدولية، حيث يمكن للدول تحقيقها في الأجل الطويل عبر تطبيق سياسات إقتصادية ملائمة تشجع على تنمية (العلم–التكنولوجيا–الابتكار)[3].

في الأخير يظهر للباحث أنه بعد تحليل أهم المقاربات والمساهمات العلمية التي حاولت وقامت بتحليل التنافسية نجدها تقريبا كلها تجمع للتوصل إلى نتيجة مفادها أن الأداء التنافسي للدول يعتمد بشكل كبير على تكوين رأس المال الفكري وقدرة المجتمع على الابتكار والإبداع، إضافة إلى اعتبار المعرفة بمثابة قاطرة للاقتصاد وذات أهمية كبيرة وقبول دولي أين أصبحت مسألة توليدها واستغلالها تلعب دوراً أساسياً في خلق الثروة، هذا بالإضافة إلى محاولة كثير من الدول لتعريف استراتيجياتها التنافسية بالتركيز على المعرفة لمواجهة التحديات ووضع السياسات العمومية قصد تسهيل توسيع قاعدة المعرفة ومحاولة تحويلها إلى ثروة لكل المواطنين، هذه الإستراتيجية القائمة على التنافسية والمرتكزة على المعرفة من شأنها أن تحفز

[1] : Merzenna Anna weresa, **Innovation, Human capital and trade competitiveness: How are they connected and why do they matter**,op cit.

[2] : Xavier Tinguely, op cit, p:49.

[3] : Safer Sener & Ecran Saridogan, **The effects of science-technology-innovation on competitiveness and economic growth**, The 7 th International strategic Mangement conference; Elsevier, Procedia Social and pehavioral sciences,2011, pp: 826-827. بتصرف Sur web: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042811016557 11/03/2016.

على عمليات الإبداع الجماعي التي تضم كثير من الفاعلين والجهات، حيث بات من المعلوم بشكل كبير أن المؤسسة هي لاعب حاسم بشرط توفر الظروف المناسبة على مستوى الاقتصاد الكلي تعمل على إنشاء مجموعة من العوامل الخارجية والخصوصيات الإقليمية الملائمة تتناسق مع الاحتياجات والظروف والخصوصيات السوسيوإقتصادية[1].

الفرع الثالث: الارتباط الموجود بين تطبيقات براءات الاختراع والتنافسية

تعتبر المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية والتي يرمز إليها اختصارا (WIPO) المنتدى العالمي لخدمات الملكية الفكرية والسياسات والمعلومات والتعاون المتعلقة بها، إضافة إلى كونها بمثابة الجهة المعترف بها دولياً في تقديم الاعتماد العالمي لبراءات الاختراع وحقوق الملكية عبر أنحاء العالم تعمل على ضمان تطبيق مبدأ حماية الابتكارات عبر هذا التنظيم أو مثيلاته قصد حماية المؤلفين والسماح لهم بالاستعمال المستمر لابتكاراتهم وربطها بالمنتجات والخدمات. ففي الوقت الذي يعتبر المقياس الأهم للتنافسية في الوقت الحالي هو الربح وتجميع الثروة، فضلا على القياسات الأخرى (غير المالية) التي تعمل بها بعض الدول مثل مستويات المعيشة، حجم الاقتصاد، الحجم العسكري، كثافة الرفاه، الاستثمارات الأجنبية ...، نجد أن الربط المنطقي بين كل من التنافسية والابتكار يكمن في إعتبار هذا الأخير أداة تحسين مستمر لعملية إجراء شيء معين يتجسد إما عبر تخفيض التكاليف أو في شكل تحقيق أرباح عالية أو وضعية تنافسية جيدة، حيث تكون النتيجة المنطقية للابتكارات مجسدة في شكل تطبيقات لبراءات الاختراع، أين يسعى دائما المبتكرين إلى تنظيمها وحمايتها عبر الأدوات والوسائل المتاحة[2]. أي بمعنى آخر يمكن التوصل بشكل عام إلى نتيجة مفادها أن التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني ترتبط مباشرة مع عدد تطبيقات براءات الاختراع المسجلة على المستوى الوطني، حيث نجد على المستوى العالمي نوع من التقارب بين مستويات التنافسية في العالم والمساهمات الخاصة بأنشطة حقوق الملكية الفكرية فيها، أين تعتبر فيها بعض الدول بمثابة أحسن الدول الأصلية المنتجة لأنشطة الملكية الفكرية في العالم وخزان لها، والجدول الموالي يظهر أهم المساهمين في أنشطة الملكية الفكرية قبل وبعد الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008.

[1] : José Luis Solleirp and Rosario Castanon , **Competitiveness and innovation systems: The challenges for Mexico's Insertion in the global context** ,Elsevier, Technovation, 2005, p:1066., بتصرف sur web: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S016649720400032X 11/03/2016

[2] : Cristina Drumea and Baba camelia Mirela, **competitiveness through innovation for the Romanian Economy: Allocations correlation with outputs, Patent applications and their effect on competitiveness** , Procedia Economics and finance, Elsevier; n^0= 32, 2015, p: 1543-1544. بتصرف

الجدول 13: أهم المساهمين في أنشطة الملكية الفكرية في العالم

البلد	المساهمات (%) الفترة 2005-2007	البلد	المساهمات (%) الفترة 2010-2012
الصين	44.2	الصين	72.6
الولايات المتحدة الأمريكية	40.3	الولايات المتحدة الأمريكية	14.6
مكتب براءات الاختراع الأوربي	7.4	البرازيل	2.1
جمهورية كوريا	7.1	جمهورية كوريا	5.2
دول أخرى	1.0	دول أخرى	5.5

Source: Cristina Drumea and Baba camelia Mirela, **Competitiveness through innovation for the Romanian Economy: Allocations correlation with outputs ,Patent applications and their effect on competitiveness**, Procedia Economics and finance, Elsevier; n0= 32, 2015, p: 1543.

يظهر من الجدول أعلاه أنه بعد الأزمة المالية التي عصفت بكثير من الاقتصاديات أن بعض الدول زادت من حجم مساهماتها من أنشطة حقوق الملكية الفكرية في العالم مثل ما فعلت الصين، بينما نرى أنه فيه نوع من التراجع في مساهمات بعض الاقتصاديات جراء تداعيات الأزمة المالية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكوريا. لكن نجد أن هذه الاقتصاديات كانت تولي أهمية كبيرة لمخرجاتها من حقوق الملكية الفكرية (الاقتصاد الأمريكي) قبل الأزمة لقناعتها الشديدة بمدى مساهمتها في تحقيق وتعزيز التنافسية.

الفرع الرابع: العلاقة بين الاستثمار في البحث والتطوير وتنافسية الدول

يعتبر نشاط البحث والتطوير بمثابة شرط ضروري للنمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي حيث أن مساهمته تُسرع من نمو الإنتاجية والأجور وخلق مناصب عمل جديدة وتقوية التنافسية الدولية، لما لها من أثر تراكمي سواء بالمعايير الكمية أو النوعية على النمو الاقتصادي، كما أن المجهودات الابتكارية التي تضم أنشطة البحث والتطوير الرسمية ينظر إليها بمثابة شرط ضروري للتنافسية، الأمر الذي يدفع بكثير من الدول لبذل مجهودات ضخمة وضخ رؤوس أموال كبيرة لتوليد أفكار جديدة[1]. كما أنه بات من المعروف في كثير من الأدبيات الاقتصادية أن البحث والتطوير يلعب دوراً هاماً في استدامة وتسريع ليس فقط أعمال المؤسسات، بل أيضا في النمو الاقتصادي وتنافسية الدول (Hatfield & Cardinal,2010) و(Cood & Rail ,2008)، حيث أن مسألة إعطاء أهمية أكبر للبحث والتطوير في الاقتصاد وإنفاق مبالغ كبيرة من قبل المؤسسات والقطاعات الحكومية في شكل استثمار على البحث والتطوير صار يعتبر بمثابة أحد المواضيع الهامة التي تطرح للنقاش بين كثير من الباحثين والفاعلين والممارسين، كذلك فإنه عند البحث في العلاقة بين كثافة نفقات البحث والتطوير والنمو الاقتصادي نجد توصل عدد معتبر من الدراسات التي تكون فيها دوال الإنتاج قياسية وترتكز على السلاسل الزمنية

[1] : Vaida Pilinkiene, **R&D investment and competitiveness in the Baltic States**, 20 th International scientific conference economics and management; 2015 (ICEM) ,Procedia Social and Economics and management , Elsevier. pp : 154-160. Sur web: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042815057663 02/02/2016.

إلى أن أنشطة البحث والتطوير لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج دراسات كل من الاقتصاديين (Adamou & Sasidharan,2007)،(Yang & Ling,2007)[1].

جدير بالذكر؛ أن الدراسات والبحوث التجريبية التي قامت بتحليل أثر البحث والتطوير على الاقتصاد وتنافسية الدول كثيرة وانقسمت في تحليلها لهذا الأثر إلى فريقين مختلفين: فريق من الكتاب أجمعوا على أن أثر البحث والتطوير في عنصر الكفاءة يكاد يقارب الصفر عملياً، في الوقت الذي ذهب الفريق الآخر إلى الإشارة لوجود أثر معتبر ويفوق إلى حد كبير أثر الأنماط الأخرى من الاستثمار[2]. وفي السياق نفسه، توجد كذلك العديد من الدراسات التي إهتمت بالكشف على العلاقة الموجودة بين موضوعي الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر والتي أكدت على وجود علاقة تأثير ايجابية لهذا الأخير على أنشطة البحث والتطوير في الدول المضيفة (Guimon,2011). كما توصل كل من الاقتصاديين (Jefferson &Hu, 2001) و(Cheung & Lin, 2003) إلى اكتشاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين عزز من أنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الصينية عبر قنوات غير مباشرة (Spillover) جعلت منها أكثر قدرة على الابتكار[3]. وفي دراسة أخرى تم الإشارة إلى أن المنافسة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تحفز المؤسسات في الدول المضيفة للاستثمار في الأنشطة الابتكارية وهو الاتجاه الذي يذهب إليه كل من الاقتصاديين (Bertschek & Jungmittag,2004) والمتعلق بتأكيد وجود التأثير الايجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار في المجال الصناعي إلى درجة اعتبار أن العلاقة بينها بأنه ذات طابع عالمي حسب ما جاء في بعض الدراسات.

في الأخير يمكن القول أن موضوع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع البحث والتطوير حظي بأهمية كبيرة من وجهة نظر التنافسية القائمة على الابتكار نظراً لأن أهداف الدول في الوقت الحالي هي التوجه نحو تحقيق التنافسية القائمة على الابتكار بإعتبارها أعلى مستوى للنمو، وكذلك كونها تؤدي إلى تحقيق إنتاجية عالية، إضافة إلى كونها أهم الطرق الفعالة التي تجعلها منها أكثر مقاومة للتقلبات والأزمات في الاقتصاد العالمي الحالي[4].

أما فيما يخص علاقة الاستثمار في البحث والتطوير بالإنتاجية، نجد أنه تبين في دراسة متخصصة حول الاستثمار في البحث والتطوير للقطاع العام والخاص بأنه يساهم في النمو الاقتصادي، حيث أنه بتحليل ذلك على الدول الأعضاء في (OCDE) سنة 2004 تم تقدير أن الزيادة في الاستثمار في البحث والتطوير في قطاع الأعمال بـ 1% تؤدي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد بحوالي 0.13%، كما أن زيادة بنسبة 1% في استثمارات البحث والتطوير في القطاع العام تزيد الإنتاجية بحوالي0.17%[5]. كما أنه في دراسة حديثة أجريت في المملكة المتحدة لـ (Haskel and Walis ,2010) إقترحت أن

[1] : Vaida Pilinkiene, op cit.
[2] : Ibid.
[3] : Javanka Damoska sekuloska, **Innovation Oriented FDI as way of improving the National Competitiveness**, 20th International scientific economy and management conference, 2015 (ICEM),Procedia Social and behavioral Sciences, pp: 37-42. Sur web: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S187704281505747X 13/02/2016.
[4] : Javanka Damoska sekuloska, op cit.
[5] : Adrian Bogdan Ciocanel & Florin Marins Pavelescu**, Innovation and competitiveness in the European contex** , Procedia Economics and Finance, Emerging Markets Queries in Finance and Business Elsevier,32, 2015,pp :728-737.

الاستثمارات على البحث والتطوير في القطاع العام يكون لها أثر أكبر عندما تكون أموال البحوث موجهة للجامعات عبر قواعد المنافسة المفتوحة.

إضافة إلى ما سبق فإن مساهمة الاقتصادي (Lichtenberg ,1992) كانت بمثابة بداية جديدة لأحدث الدراسات التي حاولت فحص الأثر الكلي لاستعمال بيانات البحث والتطوير على المستوى الكلي على الإنتاجية، حيث استعملت بيانات تتعلق بـ 98 دولة قام من خلالها بتقدير مباشر لدالة إنتاج غير خطية تضم معدل الاستثمار في العمل، رأس المال المادي، الأبحاث، أين أظهرت النتيجة أن الأموال الخاصة المستثمرة في البحث والتطوير كان لها أثر الايجابي الهام على مستوى ومعدل نمو الإنتاجية، إضافة إلى إيجاد أن معدل العائد المتعلق بالاستثمار في البحث والتطوير كان أكبر بسبع مرات من العائد على الاستثمار في التجهيزات والهياكل. وفي دراسة أخرى قام بها كل من (Ho and Wong,1993) على سنغافورة أوضحت أن الاستثمار في البحث والتطوير كان له الأثر البارز على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في عشرين سنة الأخيرة[1]. ومن جهتهم أيضا قام كل من (Birdsall and Rhee,1993) باستعمال عينة لدول أعضاء في (OCDE) ودول نامية حيث وجدوا أن كل من أنشطة البحث والتطوير (بالنظر إلى جانب النفقات) والنمو الاقتصادي تربطهم علاقة ايجابية فقط في دول الأعضاء في (OCDE)، بينما لم يكن هناك أثر لهذه العلاقة في حالة الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى اقتراح أن أنشطة البحث والتطوير تساهم في نمو الإنتاجية في دول (OCDE) فقط عندما يكون هناك سقف معين من الانتعاش الاقتصادي[2]. إضافة ما سبق جاء في دراسة حديثة نسبياً لكل من (Pottelsberg de la Potterie,2001) أين قاما بتقدير أثر البحث والتطوير على نمو الإنتاجية باستعمال نماذج تحليل البيانات التقاطعية لبانل (Panel) لستة عشرة دولة من (OCDE) خلال الفترة 1980 - 1998، حيث تم تحليل البيانات عبر تقسيم مساهمات كل من القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الأجنبي في استثمارات المتعلقة بالبحث والتطوير، فأظهرت النتائج على أن كل أنماط وأشكال الاستثمارات في البحث والتطوير السابقة كان لها الأثر الهام والإيجابي على الإنتاجية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص.

أما فيما يخص علاقة الاستثمار في البحث والتطوير بتنافسية الصادرات فإنه في العموم يعتبر الاستثمار في البحث والتطوير (سواء القطاع العام أو الخاص كنسبة GDP) أن له أثر معتبر في رفع متوسط الصادرات عالية التكنولوجيا (كنسبة من إجمالي صادرات المنتجات)، حيث أنه بزيادة 1% من النفقات على البحث والتطوير في قطاع الأعمال كنسبة من (GDP) تؤدي في الأجل القصير إلى نمو متوسط صادرات المنتجات عالية التكنولوجيا في نفس السنة بنسبة 9% (بالنسبة لإجمالي الصادرات)، كما أن ارتفاع بـ 1% في نفقات البحث والتطوير في القطاع العام (كنسبة من GDP) تؤدي في حدود سنتين إلى نمو متوسط صادرات المنتجات عالية التكنولوجيا بـ 8%. بمعنى آخر فإن الزيادة في الإنتاجية ومتوسط الصادرات من المنتجات عالية التكنولوجيا يعني الزيادة في التنافسية، حيث أن هذه النتيجة تؤكد هدف مبادرة الاتحاد الأوربي 2020 لرفع استثمارات البحث والتطوير من أجل نمو التنافسية[3]. في الأخير يظهر أنه في إستراتجية الاتحاد الأوربي

[1] : Javanka Damoska sekuloska, op cit, pp: 37-42.
[2] : Yuen Ping Ho & Pohkam Wong, ***The impact of Singapore Economy: An empirical Evaluation*** , The Singapore Economic Review, Vol 54, Issue 1, 2009, p:4 .sur Web: *https://core.ac.uk/download/files/153/9313670.pdf* 13/02/2016.
[3] : Ibid.

للنمو خلال الفترة 2010-2020 والتي حملت شعار (The EU Strategy 2020) اعتبرت البحث والتطوير معيار أساسي لتحقيق نمو ذكي ومستدام وحصري – حسب ما جاء في اللجنة الأوربية 2010– كتكملة لإجراءاتها في إستراتيجية لشبونة التي تنظر إليه على أنه شرط أولي للابتكار وتؤكد الحاجة إلى رفع إستثمارات دول الاتحاد الأوربي في مجال البحث والتطوير إلى حدود 3% من (GDP)، حيث أنه مع استثمار عالي في البحث والتطوير ومزيد من الابتكار من المتوقع أن يكون للاتحاد الأوربي القدرة أكثر على تقليص التحديات المتعلقة بالنمو والتنافسية والاستدامة البيئية في الأجل الطويل، إضافة إلى ذلك فإن اللجنة الأوربية في سنة 2013 تعتقد أن الاستثمار العالي في البحث والتطوير من شأنه أن يساعد أوربا على تسيير مشاكلها بشكل أسرع في الأجل القصير خاصة تلك الناجمة عن الأزمة المالية الأخيرة[1].

[1] : Ari Kokko & Patrick Gustavsson Tingvall and al, ***The Growth effects of R&D spending in the EU: A Meta- Analysis***, **Economics**, open access, open assessment E- Journal discussion Paper, N.29, 2015;
sur web: http://www.economics-ejournal.org/economics/discussionpapers/2015-29. 13/03/2016.

المبحث الثاني: قراءة لواقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية

سبقت الإشارة إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لعمليتي التعليم والتدريب في تشكيل وتوفير وبناء رأس المال الفكري مؤهل ومناسب له القدرة على التكيف مع القواعد الحديثة للمنافسة وكذلك مع المتطلبات الجديدة لبيئة الأعمال الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، حيث أن هاتين العمليتين حظيت بإهتمام العديد من المفكرين والمختصين أمثال الإقتصاديين تيودور شولتز وبيكر في الستينات من القرن العشرين، بإعتبارهما أهم الوسائل المستخدمة للإستثمار وإعداد العنصر البشري في الدول المتقدمة وإعتبارهما قطاعًا محورياً ومحركاً لكل القطاعات الأخرى، حيث عملت بجد وعزم تحت شعار: (***إزرع تعليمًا قويًا تحصد إقتصادًا قويًا***) فكانت النتيجة نظامًا تعليمياً فعالاً وإقتصاداً تنافسياً والذي هو إنعكاس طبيعي لإستثمار الدول في الإنسان عبر إنفاق موارد مالية كبيرة لتطوير التعليم والبحث العلمي وفق أحدث المعايير العلمية والعالمية. وعلى هذا الأساس سيهتم هذا الجزء بتسليط الضوء على واقع عمليات الاستثمار في رأس المال الفكري في كل من الجزائر وتونس والمغرب وذلك بالوقوف على أهم المقومات والمشاكل التي تعرفها هاتين العمليتين في هذه الدول.

المطلب الأول: واقع عملية الاستثمار في رأس المال الفكري في الجزائر

أولت الحكومة الجزائرية إهتمامًا متزايدًا منذ الإستقلال بقطاعي التدريب والتعليم وذلك بداية من مرحلة البرامج الإنمائية والمخططات الثلاثية والرباعية والخماسية للتنمية الإقتصادية، حيث يعود ذلك الإهتمام إلى إدراك الحكومة بأن السبب الرئيس في ضعف قابلية تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية آنذاك هو عدم توافر أعداد ومستويات من العمالة الماهرة، فضلا على إعتبارهما المصدر الأساسي لتوفير إحتياجات الوطن اللازمة لتنفيذ هذه الخطط مبدءًا ثابتًا في المشروع الإجتماعي الجزائري أين يكون إجباريًا على كل الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 سنوات و15 سنة.

الفرع الأول: الإطار العام لنظام التعليم في الجزائر

شهدت المنظومة التربوية الجزائرية تطوراً هائلاً في عدد تلاميذها وقدراتها ومؤطريها منذ الاستقلال من خلال تكريسها لحق التعليم واعتباره أحد الأهداف الأولية التي سعت لترسيخها، حيث أدت دمقرطة التعليم ومجانيته إلى تحقيق ارتفاع مذهل في عدد التلاميذ منذ سنة 1962 أين تم تسجيل التحاق أكثر ثمانية ملايين جزائري وجزائرية بالمدارس الابتدائية والإكماليات والثانويات إلى وقتنا الحالي، وعملت الحكومة منذ الاستقلال لمواجهة الزيادة المتسارعة في عدد التلاميذ عبر شروعها في انجاز برامج طموحة لبناء المنشآت القاعدية الأساسية لعملية التعليم بمختلف مستوياته، عبر إنشاء أكثر من 25000 مؤسسة تربوية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا من بينها أكثر من 18000 مدرسة إبتدائية وأكثر من 5000 إكمالية وأزيد من 2000 ثانوية ومتقنة، فضلا على تلك المجهودات المبذولة لتوظيف الأساتذة وتكوينهم في مختلف المستويات، فالجزائر حالياً تتوفر على أكثر من 180000 معلم و150000 أستاذ في التعليم المتوسط وأزيد عن 100000 أستاذ في التعليم الثانوي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 6,01%[1].

[1] : إحصائيات لوزارة التربية الوطنية تم عرضها في مجلس الحكومة بتاريخ 13.10.2015، والمنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونسكو للمزيد من المعلومات راجع الموقع: http://www.unesco.dz/index.php/fr/education-8?limitstart=0 تاريخ الاطلاع : 14.07.2016.

أولا– التعليم التحضيري: يسمح بالولوج لهذا النمط الجديد من التعليم والذي يطلق عليه إسم التعليم التحضيري كل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة وخمسة سنوات حيث لعب فيه القطاع الخاص دورا جوهرياً في هذه السنوات الأخيرة بإعتباره مرحلة تمهيدية وإنتقالية للطفل تعمل على تحضيره لدخول إلى سلك التعليم عبر مختلف المنشآت والمؤسسات الكفيلة بذلك مثل الروضات الخاصة ودور الحضانة، التعاونيات المحلية، المدارس العمومية، الجمعيات، المدارس القرآنية. هذا النوع من التعليم غير إجباري ويخضع للوصاية البيداغوجية من قبل وزارة التربية الوطنية، حيث شهد خلال السنوات 15 الأخيرة تطوراً محسوساً من ناحية عدد الأطفال الملتحقين به أين بلغ عددهم في الموسم الدراسي 2014-2015 إلى حدود 424433 طفل من بينهم 206956 طفلة و217477 طفل بمقدار زيادة قدر بـ 1,7 % مقارنة بالموسم الدراسي 2013-2014، احتلت فيه الجزائر العاصمة المرتبة الأولى وطنياً بـ 24255 طفل أي حوالي 6% من إجمالي المسجلين مع تسجيل أضعف نسبة في ولاية تندوف قدرت بحوالي 0,24%[1]. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 14: تطور عدد الأطفال المستفيدين من التعليم التحضيري عبر مختلف الهياكل المتاحة

السنوات/ البيانات	المدارس العمومية		المدارس الخاصة		المدارس القرآنية		المؤسسات العمومية		المجموع	
	المجموع	البنات	المجموع	البنات	المجموع	البنات	المجموع	البنات	المجموع	البنات
1990– 2000	38733	18856	-	-	10000	6000	-	-	47773	24756
2004– 2005	71265	34108	-	-	17000	9500	-	-	79265	43607
2010– 2011	423790	209774	4560	2130	20500	11000	12572	6140	461422	229008
2013– 2014	417409	203763	6714	3499	23000	13000	13270	6610	461393	226972

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013–2015، الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Pnud)، ص: 50.

ثانيا– التعليم الإبتدائي: يلتحق بهذا النوع من التعليم كل طفل بلغ من العمر ستة سنوات حيث تعتبر هذه المرحلة ركيزة أساسية لاكتسابه المعارف والمهارات الضرورية لتطوير قدراته الذاتية وكذلك لإعداده للمراحل التعليمية اللاحقة والذي يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائرية، حيث دلت النتائج على تسجيل زيادة في عدد المسجلين في المرحلة الإبتدائية من حوالي 3037321 تلميذ وتلميذة خلال السنة الدراسية 1976/1975 إلى 6729498 تلميذ وتلميذة خلال السنة الدراسية 2004/2003 أي تضاعف العدد بأكثر من مرتين خلال نفس الفترة ، كذلك الحال بالنسبة لتلاميذ التعليم الأساسي الذي حقق نسبة زيادة قدرها (121.56%) بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.88% لنفس القترة، والتي كانت لصالح الإناث على حساب الذكور، أين انعكست هذه الزيادة في معدل النمو في ارتفاع نسبة التلميذات من إجمالي التلاميذ والتي انتقلت من

[1] : **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013–2015**، الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Pnud)، ص: 49.

39.19% خلال السنة المدرسية 1976/1975 إلى47.57% السنة المدرسية 2004/2003 محققة في ذلك مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل من الجنسين بشكل متوازن، وهو الأمر الذي تحرص عليه السياسة التعليمية في الجزائر. كما عرفت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة خلال هذه الفترة إرتفاعًا محسوسًا، وجاءت على النحو التالي.

الجدول 15: تطور نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين6 و14سنة

السنة	1966	1977	1987	1998	2003	2005	2006	2007	2008
ذكور	56.80	80.80	87.75	85.28	94.95	95,09	95,02	95,84	92,42
إناث	36.90	59.60	71.56	80.73	91.03	92,14	92,33	93,80	94,31
الإجمالي	47.2	70.40	79.86	83.05	93.03	93,65	93,70	94,84	95,39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بغداوي جميلة، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان: **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر**، تخصص نقود ومالية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، غير منشورة، 2007، ص: 44، إضافة إلى إحصائيات منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة التربية الوطنية على: http://www.meducation.edu.dz/statistiques/1962-2000، إحصائيات منشورة على الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول أعلاه يظهر أن المنظومة التربوية عرفت نوع من التحسن الكمي خاصة من ناحية حجم الالتحاق والاستفادة من حق التعليم لفائدة شريحة معتبرة من الأطفال والتي يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسيين الأول يظهر في إرادة الحكومات المتتالية في النهوض بقطاع التعليم عبر توفير مخصصات مالية معتبرة توجه له سنوياً، وثانيا التحسن التي عرفته الجزائر على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي والمتزامن مع تحسن أسعار البترول خاصة بعد سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، حيث تشير آخر الإحصائيات المتعلقة بالسنة الدراسية 2013-2014 إلى بلوغ نسبة التمدرس إلى حوالي 98,12% للأطفال البالغين من العمر 6 سنوات مع تحقيق نسبة تمدرس تقدر بـ 95,7% للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 15 سنة. وهو ما قابله تسجيل لتطور في حجم التلاميذ الملتحقين والمسجلين بمختلف مستويات التعليم، والتي جاءت كمايلي.

الجدول 16: تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم حسب المستوى التعليمي (1962-2011)

السنوات/ المستوى الدراسي	الابتدائي (الطور 1 و 2 في التعليم الأساسي)	المتوسط (الطور 3 في التعليم الأساسي)	الثانوي	المجمـــوع
1963-1962	777636	30790	-	**-**
1973-1972	2206893	272345	53799	**2533037**
***1981-1980**	3118827	804621	211498	**4135396**
1993-1992	4436363	1558046	747152	**6741561**
****2004-2003**	4507703	2221795	1122395	**7851893**
2011-2010	3345885	2980325	1198888	**7525098**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء حول التعليم (*Rétrospective Statistique 1962 - 2011*)

ملاحظة: *: إبتداءاً من الموسم الدراسي 1980-81 إلى غاية الموسم الدراسي 2002-03 العمل بما يسمى بالتعليم الأساسي.

**: إبتداءاً من الموسم الدراسي 2003-04 أصبح الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي يطلق عليه إسم التعليم الابتدائي، وكذلك الطور الثالث من التعليم الأساسي أصبح يطلق عليه التعليم المتوسط.

الجدول 17: تطور عدد التلاميذ للسنة الدراسية (2014-2015) و(2015-2016) في مختلف المستويات التعليمية

السنوات / البيانات	عدد التلاميذ في السنة الدراسية (2014-2015)	عدد التلاميذ في السنة الدراسية (2015-2016)	الفروقات
التحضيري	420148	424656	+4508
الابتدائي	3912848	4109364	+196516
المتوسط	2594847	2666227	+71380
الثانوي	1523527	1336884	-186643
المجموع	**8451370**	**8537131**	**+85761**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات لوزارة التربية الوطنية تم عرضها في مجلس الحكومة بتاريخ 13.10.2015، والمنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو، للمزيد من المعلومات راجع الموقع: http://www.unesco.dz/index.php/fr/education-8?limitstart=0

تظهر الإحصائيات الموضحة في الجدولين أعلاه التطور الهائل المسجل في عدد التلاميذ المسجلين في سلك التعليم بمختلف أطواره ومستوياته الذي وصل إلى حدود أكثر من ثمانية ملايين تلميذ وتلميذة الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة التمدرس ويعكس في المقابل الجهود الحكومية المبذولة للبلوغ هكذا مستويات من الالتحاق والاستفادة من حق التعليم لأكبر قدر ممكن من الأطفال في الجزائر.

صاحب هذه الزيادة الحاصلة في أعداد التلاميذ في هذه الفترة زيادة في عدد المدرسين والأساتذة والمؤطرين حيث ارتفع العدد من حوالي أكثر من 19000 أستاذ وأستاذة في السنة المدرسية 1963/1962 إلى أكثر من 180000 أستاذ خلال السنة المدرسية 2015/2014، حيث تبقى هذه النسبة ترتفع في المناطق ذات الكثافة السكانية وكذلك المدن الحضرية على حساب الريف. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 18: مقارنة تطور حجم الأساتذة خلال السنة الدراسية (1962-1963) و(2014-2015) في مختلف الأطوار التعليمية

السنوات / البيانات	السنة الدراسية (1962-1963)	السنة الدراسية (2014-2015)	معدل النمو السنوي
الابتدائي	19908	182921	%4,54
المتوسط	2488	153052	%8,59
الثانوي	1216	101190	%9,25
المجموع	23612	396266	%6,01

المصدر: من إعداد الباحث: نقلا عن وزارة التربية الوطنية، الدليل الإحصائي السنوي الصادر عن مديرية التخطيط. المنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو للمزيد من المعلومات ارجع للموقع: http://www.unesco.dz/index.php/fr/education-8?limitstart=0

في المقابل رافق هذه الزيادة في عدد التلاميذ زيادة واضحة في حجم الهياكل والبنى التحتية التعليمية والتي سجلت هي أخرى زيادة واضحة في عدد المدارس حيث انتقلت من حوالي 7530 مدرسة إبتدائية ومتوسطة خلال السنة الدراسية 1972- 1973 إلى 23714 مدرسة إبتدائية ومتوسطة خلال السنة الدراسية 2014-2015 حيث بقي هذا العدد في ارتفاع مستمر لتلبية الاحتياجات التعليمية ومواكبة التطور الديموغرافي الذي شهدته بلادنا. وهو ما يمكن توضيحه كمايلي.

الجدول 19: مقارنة لتطور هياكل المنظومة التربوية للتعليم الأساسي خلال السنة الدراسية (1972– 1973) و(2014–2015)

السنوات/ المستوى الدراسي	السنة الدراسية (1972- 1973)	السنة الدراسية (2014-2015)	معدل النمو السنوي
الابتدائي	6990	18461	%2,46
المتوسط	540	5253	%5,85
المجموع	7530	23714	%3,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نقلا عن وزارة التربية الوطنية، الدليل الإحصائي السنوي الصادر عن مديرية التخطيط. المنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو، للمزيد من المعلومات ارجع للموقع http://www.unesco.dz/index.php/fr/education-8?limitstart=0 .

ثالثا– التعليم الثانوي: حظي هذا المستوى التعليمي بقسط كبير من الإهتمام من طرف الحكومة نظرًا لكون أن خطط التنمية بعد الاستقلال ركزت على أهمية التوسع في التعليم الثانوي الذي يغطي إحتياجات الفرد عبر تقديم تأهيل يقوده إما إلى التعليم الجامعي أو سوق العمل، حيث كانت نتائج تطوره على المستوى الكمي كمايلي[1]:

- زيادة عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي من 53799 تلميذ وتلميذة خلال السنة الدراسية 1972–1973 إلى 1336884 تلميذ وتلميذة في السنة الدراسية 2016/2015، قابل هذه الزيادة في أعداد التلاميذ تسجيل زيادة واضحة في عدد المؤطرين والمعلمين، حيث انتقل عددهم من 1216 أستاذ وأستاذة خلال السنة الدراسية 1963/1962 إلى 101190 أستاذ وأستاذة في السنة الدراسية 2015/2014 بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 9,25% – سبق الإشارة لهم في الجدول (15) و(16)-.

- قابل هذه الزيادة في عدد التلاميذ خلال هذه الفترة زيادة في عدد الثانويات والهياكل التعليمية حيث ارتفع عددها من 87 ثانوية في السنة الدراسية 1973/1972 إلى حدود 2147 في السنة الدراسية 2015/2014 بمعدل نمو سنوي قدره 8,64%.

1– أشكال إضافية للتعليم: يتضمن نظام التعليم في الجزائر طرق وأساليب إضافية للتعليم والتي تتكون من جزئين: التعليم عن بعد، محو الأمية والتعليم للكبار.

أ– التعليم عن بعد: يوفر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD) هذا النمط من التعليم لكل الأفراد المهتمين والراغبين في إكمال دراستهم مهما كان مستواهم العلمي أو عمرهم، حيث يتيح هذا الجهاز فرصة إضافية للأفراد والشباب الذين تركوا مقاعد الدراسة والعمال وحتى نزلاء السجون الذين يفضلون تحسين مستواهم العلمي، أين تغطى تكاليف التعليم فيه بشكل مختلط تنقسم بين 80 % بالاعتماد على رسوم التسجيل الدراسية التي يدفعها التلميذ و20% تكون في شكل إعانات من الدولة، حيث ارتفع عدد الأفراد المسجلين في التعليم والتكوين عن بعد بشكل ملحوظ وانتقل عددهم من 95004 تلميذ سنة 2000 إلى حوالي 459709 تلميذ في سنة 2014 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 12%، وهو ما يفسر في المقابل التسهيلات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال سواء

[1]: نقلا عن إحصائيات لوزارة التربية الوطنية، الدليل الإحصائي السنوي الصادر عن مديرية التخطيط. المنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو. المرجع السابق.

في عملية التسجيل أو التحصيل العلمي للدروس على الخط[1]. في المقابل ارتفع عدد المؤطرين إلى حدود 6352 أستاذ بمعدل 49 تلميذ لكل أستاذ أين تتم عملية تقييم مكتسباتهم عبر الفروض المستمرة وامتحان وطني لتأكيد المستوى.

ب- الديوان الوطني لمحو الأمية والتعليم للكبار (ONAEA): هذا النمط من التعليم موجه للشباب والكبار الذين لم تتاح لهم الفرصة في الاستفادة من أي شكل من أشكال الدراسة أو أن دراستهم لم تمكنهم من معرفة القراءة أو الكتابة أو الحساب، حيث يسعى هذا الجهاز لتطبيق إستراتيجية الدولة لسنة 2007 الرامية لتقليص الأمية إلى حدود 50% في حدود سنة 2012 والسعي للقضاء عليها في حدود سنة 2016، فهذه الإستراتيجية تعطي أولوية للنساء في المناطق الريفية والشريحة العمرية ما بين 15-49 سنة مستهدفة في ذلك حوالي 28 ولاية معظمها من الجنوب والمدن الداخلية.

حسب إحصائيات هذه الجهاز فإنه سجل معدل الأمية في عشر السنوات الأخيرة ما يقارب 15,7% سنة 2013 و15,2% سنة 2014 (حوالي 4225554 فرد)، كما أنه عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة تم تسجيل معدل أمية قدر بـ 13,4% أي حوالي 861211 فرد (حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 1998) ليصبح في حدود 6,2% أي حوالي 460028 فرد ليصل سنة 2015 إلى 3,4% ما يشكل حوالي 250111 شاب. كما شهدت هذه المراكز في السنة الدراسية 2014-2015 تسجيل حوالي 51747 فرد على المستوى الوطني مقابل 58164 بإنخفاض قدر بحوالي 1171 فرد أين شكلت النساء نسبة 87% من المترشحين بشكل دائم على هذه الأقسام. وكان عدد المسجلين بأقسام محو الأمية من الشريحة العمرية ما بين 15-24 سنة في حدود 21416 فرد في السنة الدراسية 2013-2014 مقابل 17480 فرد في السنة الدراسية 2014-2015 بإنخفاض قدر بحوالي 4000 فرد. في الوقت الذي وصل عدد المؤطرين إلى حدود 20224 أستاذ سنة 2014 بمعدل تأطير قدر بـ 26 مترشح لكل أستاذ.

رابعا- الإنفاق على التعليم الأساسي في الجزائر: قدرت الإعتمادات المخصصة لقطاع التربية الوطنية للسنة 2005-2006 بـ 262 مليار دينار جزائري منها 228 مليار دينار توزعت بين تغطية الأجور وتسيير المؤسسات التعليمية وكذا المنح المدرسية، بينما كانت نفقات التجهيز تقدر بـ 40.2 مليار دينار وجهت لإنجاز المدارس والثانويات والإكماليات، كما تضمن البرنامج تأهيل المؤسسات التعليمية بإعادة ترميمها وتدعيمها بتجهيزات تعليمية من خلال تعميم استعمال الإعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت فضلا على منحها الأثاث والمكيفات الهوائية خاصة الموجودة في المناطق الجنوبية[2]. أما الاعتمادات المالية الممنوحة لقطاع التربية في إطار ميزانية التسيير لسنة 2007 فقد بلغت 235.8 مليار دينار، مسجلة بذلك ارتفاع قدره 13.4 مليار دينار توزعت بين مساهمة الدولة في توزيع الكتب المدرسية المجانية ومنحة التمدرس المقدرة ب 2000 دينار جزائري، فضلا على ارتفاع النفقات الخاصة بالمطاعم المدرسية. حيث تشير الإحصائيات المتعلقة بميزانية التجهيز والتسيير الموجهة لوزارة التربية الوطني الاهتمام البالغ والجهود المبذولة من قبل الدولة الرامية للنهوض بقطاع التعليم منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي، الأمر الذي يظهره الجدول الموالى.

[1] : **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015**، المرجع السابق، ص ص: 59-60.

[2] : **بغداوي جميلة، المرجع السابق**، ص:60.

الجدول 20: تطور مخصصات ميزانية التسيير والتجهيز الموجهة لقطاع التعليم **الوحدة:** ألف دينار

السنوات	ميزانية التجهيز			ميزانية التسيير			م.التجهيز + م.التسيير كنسبة (%) من PIB
	ميزانية الدولة	م. التعليم	النسبة (%)	ميزانية الدولة	م. التعليم	النسبة (%)	
1964	1 108 706	170 800	15,41	2 632 194	548 908	20,85	%7,27
1974	13 022 000	666 000	5,11	7 673 000	1 609 900	20,98	% 4,10
1984	46 026 000	6 490 000	14,10	59 709 000	10 134 728	16,97	% 6,30
1994	130 000 000	10 200 000	7,85	323 272 877	69 688 767	21,56	% 5,37
2004	720 000 000	38 114 871	5,29	1 200 000 000	186 620 872	15,55	% 3,65
2011	2 475 487 500	171 797 500	6,94	3 910 595 317	581 612 000	14,87	% 5,20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء حول التعليم (*Rétrospective Statistique 1962 - 2011*)

يظهر من الجدول أعلاه حجم المخصصات الموجهة من قبل الدولة لقطاع التربية الوطنية منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي والتي تمثل نسبة معتبرة من حجم الناتج المحلي الخام، حيث انتقلت هذه النسبة من 7,27% من (PIB) الذي كان يقدر بـ 900,0 9 مليون دج في سنة 1964 إلى حدود 5,20 % من (PIB) الذي قدر بـ 007,8 481 14 مليون في سنة 2014 دج تشمل كل من نفقات التسيير والتجهيز، هذه المخصصات بقيت في تزايد مستمر حيث سجل في قانون المالية لسنة 2015 تخصيص ميزانية تجهيز لقطاع التربية الوطنية قدرت بـ 000 907 643 746 دج أي ما نسبته 15,02 % من إجمالي ميزانية التجهيز الخاصة بالدولة المقدرة بـ 000 494 278 972 4 دج[1].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أنه نتج عن ذلك الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية إلى قطاع التعليم بصفة عامة والذي تثبته تلك الأرقام والمبالغ المخصصة لهذا القطاع عبر المراحل التي مرت عليها، تحقيق هذا الاخير بعض النتائج الايجابية والتطور في عدد الملتحقين بصفوفه وكذلك البنى والهياكل التحتية وأعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما من الناحية الكمية، إلا أنه يبقى يعاني من الكثير من المشاكل الهيكلية التي تحول دون السماح له بتحقيق الأهداف المرجوة منه والتي قد تتسبب في هدر لكل تلك الجهود المبذولة، وكذلك سبباً لتراكم وهدر رأس المال البشري.

خامسا– التعليم في الجزائر بين النتائج المحققة وعراقيل القطاع: بعد التعديلات التي عرفها قطاع التربية والتعليم في السنة الدراسية 2003–2004 والقاضية بالانتقال من نمط التعليم الأساسي الذي يقسم المراحل التعليمية إلى ثلاثة أطوار أساسية فإنه ابتداء من هذه السنة الدراسية أصبح هناك تقسيم جديد للمراحل التي يجتازها التلميذ في دراسته بالانتقال من المرحلة الابتدائية ثم مرحلة المتوسطة وصولا إلى المرحلة الثانوية، حيث سجل في هذه الفترة تغير في حجم وعدد التلاميذ المتخرجين من مختلف الأطوار التعليمية، الأمر الذي نوضحه من خلال الجدولين المواليين.

[1] : Loi n° 14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015. Journal Officiel de la république Algérienne N° 78 DU 31/12/2014.

الجدول 21: تطور نسبة المتخرجين من التعليم الأساسي حسب السنة الدراسية والجنس (%)

السنة الدراسية	الأولى متوسط		الثانية متوسط		الثالثة متوسط		الرابعة متوسط	
	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث
2007-2006	7,80	4,59	7,42	4,67	5,36	3,89	22,10	21,15
2008-2007	8,56	6,18	10,87	7,63	12,37	9,51	11,01	10,35
2009-2008	9,48	5,37	9,59	6,22	7,81	5,17	15,93	13,92
2010-2009	9,02	5,52	8,82	6,78	10,02	7,40	9,72	9,68
2011-2010	10,25	6,56	7,72	5,82	9,08	6,35	10,97	10,08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات من وزارة التربية الوطنية وإحصائيات منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء حول التعليم (Rétrospective Statistique 1962 - 2011).

الجدول 22: تطور نسبة المتخرجين من التعليم الثانوي حسب السنة الدراسية والجنس (%)

السنة الدراسية	الأولى ثانوي		الثانية ثانوي		الثالثة ثانوي
	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع
2007-2006	11,46	7,40	3,51	2,36	13,33
2008-2007	16,91	11,81	8,17	7,29	6,81
2009-2008	11,46	7,99	10,07	7,82	22,41
2010-2009	7,85	6,12	7,10	5,96	9,42
2011-2010	10,66	7,32	6,33	4,88	19,01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات من وزارة التربية الوطنية وإحصائيات منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء حول التعليم (Rétrospective Statistique 1962 - 2011).

من جهة أخرى فإن بالنظر إلى النتائج الخاصة بالامتحانات النهائية لكل مرحلة تعليمية نجدها هي أخرى عرفت تغيراً خلال هذه الفترة وجاءت على النحو التالي.

الجدول 23: نسبة النجاح في الامتحانات النهائية لمختلف المراحل التعليمية (%)

السنوات/ البيانات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السنة الخامسة ابتدائي	59,4	50,4	79,4	54,2	71,1	70,1	81,2	79,5	79,7	80,4
شهادة التعليم المتوسط	41,7	60,5	44,0	47,5	58,7	66,2	70,3	72,1	48,0	58,9
شهادة الباكالوريا	37,3	51,2	53,3	55,0	45,0	61,2	62,5	58,8	44,8	44,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد: التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، المرجع السابق، ص: 56.

من الجدول أعلاه يظهر أنه هناك نوع من التراجع في الدفعات بالنظر إلى معدل النجاح في مختلف المراحل التعليمية والذي يميل لتسجيل إنخفاض محسوس عند الانتقال من مستوى تعليمي لآخر أعلى منه، كما يظهر وجود نوع من التذبذب والتغير في معدلات النجاح، مرة ترتفع ومرة أخرى تنخفض في ترجمة منها لغياب التراكم في الجوانب المتعقلة بالآداء أو المكتسبات التعليمية، حيث أن النتائج المحققة في شهادة الباكالوريا تعبر بشكل واضح على هذه الوضعية كونها سجلت ارتفاع قدر بحوالي 25 نقطة خلال الفترة 2005–2011 ثم عرفت سقوط وتراجع بـ 18 نقطة إلى غاية 2014. والحال نفسه تقريبا بالنسبة لإمتحان السنة الخامسة (أو السادسة) إبتدائي وشهادة التعليم المتوسط.

1- نتائج التعليم المحققة في مسابقة الأولمبياد الدولية للرياضيات: هي عبارة عن مسابقة دولية حول مادة الرياضيات موجهة لفائدة تلاميذ المتوسطات والثانويات الذين لا يفوت سنهم 20 سنة، يشارك فيها حالياً أكثر من 100 دولة بفريق يتشكل من ستة تلاميذ كحد أقصى لكل دولة، حيث كانت نتائج مشاركات الجزائر على النحو التالي.

الجدول 24: ترتيب الجزائر في مسابقة الاولمبياد الدولية للرياضيات(OIM)

السنوات	1977	1984	1987	1990	1993	1997	2009	2015
ترتيب الجزائر	21	28	36	54	72	82	104	62
عدد الدول المشاركة	21	34	42	54	72	82	104	104

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013–2015، المرجع السابق، ص: 64.

يظهر من الجدول أعلاه أنه في سنة 2009 جاءت الجزائر في المرتبة الأخيرة على غرار ترتيبها في سنوات 1977 و1990 و1997 حيث تعكس هذه النتائج جوانب القصور المتعلقة بالتعليم في بلادنا لاسيما من ناحية نوعية وجودة التعليم مقارنة بالمؤشرات الكمية، كما جاءت الجزائر في سنة 2015 في المرتبة 62 من بين 104 دولة مشاركة والتي تعتبر نوعاً ما مشرفة استطاعت أن تحتل بهذه النتيجة المرتبة الأولى مغاربياً الثانية إفريقياً والثالثة عربياً.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر استطاعت أن تحقق جملة من النجاحات الانجازات وتخطي الكثير من التحديات لاسيما في الجانب الكمي من ناحية عدد الأفراد الملتحقين بالتعليم وتخرجهم وعدد الموطرين والهياكل المسخرة لهم، إلا أنها في المقابل لم تستطيع أن ترفع مستويات الآداء والمكتسبات التعليمية لديهم لاسيما في المواد الأساسية مثل الرياضيات والعلوم الأمر الذي انعكس على جودة ونوعية التعليم والتي يرجعها الكثير إلى المشاكل والعراقيل التي يعرفها القطاع.

2- المشاكل الأساسية التي تعوق نجاح النظام التعليمي في الجزائر: رغم كل تلك الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للوقوف بالنظام التعليمي والدخول به إلى مصافي الدول المتقدمة في هذا المجال فإن هذا الأخير لا يزال يعيش مشاكل متعددة ومختلفة ومعقدة في نفس الوقت نذكر منها:

أ- المشاكل المتعلقة بارتفاع معدلات التسرب والرسوب: يعتبر المجتمع الجزائري من المجتمعات الفتية نظراً لكون أن تركيبته السكانية يغلب عليها فئة الشباب دون الفئات الأخرى، حيث أشارت إحصائيات سنة 2006 أن عدد الأطفال

بلغ 9 ملايين و600 ألف طفل، أي ما يمثل نسبة 30% من المجموع السكاني، كما يمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18سنة نسبة 63%، الأمر الذي ينظر إليه كثير من المختصين بأنه شيء ايجابي ومعتبر يحتاج للرعاية والتكفل الجيد، فقد أظهرت الإحصائيات انه يوجد نحو10% من مجموع الأطفال غير مسجلين على مستوى المدارس سنوياً فضلا عن وجود 500 ألف طفل آخرين يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها. تشير الإحصائيات المتعلقة بظاهرة التسرب المدرسي للتلاميذ لسنة 2014 أنه تم تسجيل قرابة 461069 طفل ما يمثل نسبة 6% من الأطفال المتمدرسين منها 1,4% في الطور الابتدائي و9,5% في الطور المتوسط و10,6% في الطور الثانوي[1].

ب- المشاكل المتعلقة بنوعية التعليم: تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في الجزائر يرجع أهم أسبابها إلى تلك العوامل المتعلقة بالمناهج التدريسية وكذلك العوامل المتعلقة بالمدرسين، حيث يمكن تلخيصها فيمايلي[2]:

- تدني مستوى تأهيل الأساتذة والمدرسين وافتقارهم إلى الكفاءات المطلوبة للتدريس في كثير من الحالات وصعوبة استيعابهم للمناهج الدراسية التي تتغير في بلادنا بشكل مستمر والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى تحصيل التلاميذ؛

- تدني القيمة الحقيقية لمرتبات الأساتذة والمؤطرين والعمال في قطاع التعليم بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة القدرة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة أكثر من 50% من قيمة الراتب الحقيقي ويترتب على ذلك انخفاض وتردي في نوعية التدريس، حيث يصبح الأساتذة مهتمين بكسب عيشهم أكثر من اهتمامهم بالتعليم ويهملون تدريجياً واجباتهم فلا يحضرون دروسهم وتتفاقم ظاهرة التغيب وعدم الانضباط وهجرة أفضل المدرسين وتفضيل التقاعد، مما ينعكس سلباً على نوعية التعليم؛

- عدم توفر المخابر والمراكز والأجهزة الخاصة بتدريب أعضاء الهيئة التدريسية، مما يجعل غالبيتهم يعتمد في التدريس على أساليب تقليدية تركز على الإلقاء من جانب المدرسين والاستماع من جانب التلاميذ مما يجعل عملية التعليم مركزة على التلقين من أجل النجاح ولا تؤدي إلى رفع مهارات وقدرات الأفراد لمواجهة متطلبات الحياة في سوق العمل.

ج- المشاكل المتعلقة بإختلال التوازن بين مخرجات التعليم والإحتياجات الإقتصادية للدولة: تتنوع الأسباب التي تزيد من حدة الفجوة الموجودة بين مناهج وأنواع التعليم المتوفرة وبين المتطلبات العملية التي يحتاجها المجتمع والإقتصاد، حيث يمكن تصنيفها على النحو التالي[3]:

- تدني نسبة تلاميذ التعليم الفني والمهني والتقني مقابل التعليم الثانوي، حيث يرجع ذلك إلى محدودية القبول في التعليم الفني نتيجة لقلة المدارس الفنية والمهنية مقارنة بعدد التلاميذ الملتحقين، فضلا عن عامل تكلفة إعداد

[1] : التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، المرجع السابق، ص ص: 58.

[2] : عبد الغاني تاجي، ***تنظيم التعليم الثانوي والفني***، *مجلة قضايا العصر*، عدد جانفي 1992، السنة الثانية، جامعة عدن، اليمن، ص:166.

[3]: المرجع نفسه

الطالب المنتسب إليها مقارنة بالحاصل في المدارس الثانوية، إضافة إلى مسألة تقليل الأهمية الاقتصادية للعمل المهني والحرفي من قبل العائلات الجزائرية والحكومة نظراً لتلك النظرة الإجتماعية الخاطئة للتعليم المهني واعتقادهم بأن التعليم الثانوي يقود فقط إلى التعليم الجامعي، حيث يدعم هذا الاتجاه قيام المؤسسات والوزارات الحكومية بمنح الطلبة المنتمين إلى هذا النوع من التعليم رواتب وأجور ضئيلة لا تتناسب مع طبيعة عملهم الأمر الذي يؤدي إلى تقليص توجه التلاميذ للالتحاق بهذا النوع من التعليم. من جهة أخرى فإن خريجي المدارس الفنية يحرمون من مواصلة التعليم الجامعي في التخصصات التي تتناسب مع تكوينهم وتعدادهم، فضلا عن معاناة بعض مؤسسات التعليم المهني والفني من نقص في المؤطرين ذوي المستويات العلمية والمهنية المناسب، الأمر الذي من شأنه أن يدني من مستوى الإعداد لهذه الفئة؛

- إنعدام التوازن بين التخصصات المتوفرة في الجامعات ومراكز التعليم العالي وإحتياجات التنموية الإقتصادية حيث أنه في ظل غياب إستراتيجية توجيهية من طرف الدولة بالنسبة للطلبة في مجال التخصصات التي تتوفر فيها فرص العمل، فإن الطلاب يجدون أنفسهم عادة مجبرين على إختيار الطرق السهلة للحصول على شهادة جامعية أين نجد شروط القبول مثلا في الكليات الإنسانية سهلة جداً بالمقابل نجد أنه هناك شروط تعسفية للقبول في التخصصات العلمية، الأمر الذي من شأنه أن يشجع أغلب الطلبة إلى الانتساب لهذه الكليات الإنسانية بغض النظر عن حاجة سوق العمل وبالتالي سيؤدي ذلك إلى معاناة الاقتصاد الجزائري من الفائض وظهور البطالة المقنعة في مثل هذه التخصصات. من جهة أخرى فإن المؤسسات التعليمية تعرف ضعف في المناهج والبرامج الدراسية من حيث كفاءة المواد التعليمية وكذا أساليب التقويم، حيث يغلب عليها الجانب النظري وتبتعد في بعض الحالات عن الجانب العملي والتطبيقي والذي يمكن إرجاعه إلى ضعف الربط بين المناهج الدراسية وبيئة واحتياجات المجتمع؛

- عدم التنسيق بين التخطيط التعليمي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تتعدد فيه الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والتخطيط للتعليم في الجزائر وضعف عناصر الربط فيما بينها، ينتج عنه ظهور خلل عددي ونوعي في العاملين الذين تحتاجهم الدولة لتنفيذ مشروعاتها التنموية وتعمق الفجوة بين أنواع التعليم واحتياجات التنمية الاقتصادية، حيث يرجع كل ذلك إلى عدم قدرة النظام التعليمي على موائمة مخرجاته مع احتياجات التنمية وسوق العمل المحلي من العمالة الماهرة والفنية المتخصصة.

سادسا– التعليم العالي: يعتبر التعليم العالي آخر حلقة في هيكل النظام التعليمي الجزائري فقد حظي هو الآخر بإهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائرية من خلال توفير له أولويات الضرورية لهذا القطاع، حيث كانت الدولة الجزائرية في مرحلة قبل التسعينات تسعى لتلبية الاحتياجات المختلفة للقطاعات الاقتصادية عبر استخدام الجامعات والمعاهد في إعداد إطارات تساهم في دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عن طريق إتباع أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة لتطبيق إستراتيجيتها التنموية، وكذلك لتبني إصلاحات خاصة من شأنها إعادة النظر في منظومتها التعليمية حسب المتطلبات العلمية والتقنية لوظائف العمل، إضافة إلى السعي نحو التحول والتأقلم مع متطلبات بيئة الأعمال المحلية والدولية. كما أنه

بعد ذلك الإستقرار في الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الذي شهدته بلادنا في الفترة الممتدة (1999-2010) وقيام الحكومة بوضع مخططات تنموية مثل المخطط الخماسي (2001-2004) والمخطط الخماسي (2005-2009) عرف قطاع التعليم العالي إدخال جملة من الإصلاحات والتعديلات هدفت للحد من المشاكل والأخطاء الموجودة في مراحل سابقة في خطوة منها لإيجاد السبيل الأنجع للإرتقاء والنهوض بالجامعة الجزائرية وإعطائها مكانة دولية مرموقة وذلك عبر التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتبني برامج جديدة لمواكبة التطورات العلمية المعاصرة. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة سعت الدولة لتوثيق العلاقة بين العالم الأكاديمي (الجامعات ومؤسسات البحث العلمي) والعالم الإقتصادي والصناعي على وجه الخصوص عبر الوزارة الوصية وقامت بإصدار القانون (99-05) المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي والذي يهدف إلى[1]:

- جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني من أجل تجنب التصلب الناجم عن إعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري كتحقيق لمبدأ المرونة حتى تتمكن الجامعة من الإندماج مع المحيط الخارجي؛
- رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات؛
- توفير وسائل الإتصال ومد شبكة الانترنت قصد رفع المستوى الثقافي والعلمي والمهني للطلبة والأساتذة؛
- تكريس الإستقلالية المالية وفرض الرقابة البعدية لمؤسسات التعليم العالي حول الإنجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.

من أجل ضمان تواجد للقطاع واستمرار تطوره وتطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية على جميع المستويات قامت الدولة برفع حصة ميزانية البحث العلمي من 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999 إلى 1% سنة 2002، حسب ما كان مقررًا في القانون التوجيهي وكذا إنخراط بلادنا منذ سبتمبر 2004 في السياق العالمي المتعلق بإصلاح أنظمة التعليم العالي، حيث تم على هذا الأساس برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع ما بين 2004 و2013 يتم من خلالها وضع هيكلة جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية والتي تجسدت هذه الجهود في تبني نظام جديد يعتمد على ثلاث مراحل أساسية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) يهدف في تنفيذه لإنشاء تعليم عالي تطوري يعطي للجامعة حرية أكثر في تحديد مجالات التكوين والشهادات المرفقة، حيث أنه بعد إدخال نظام (LMD) في عام 2004 وتعميمه عبر كامل المؤسسات الجامعية الوطنية، سعت الدولة إلى وضع ضمن المخطط الخماسي للفترة (2005-2009) جملة من الأهداف وهي:

- تهيئة ظروف ملائمة للاستمرار في توسيع الشبكة الجامعية والسعي لتوفير 500000 مقعد بيداغوجي جديد؛
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال تقريب الجامعات لمختلف الطلبة؛

[1]: القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99 - 05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999الصادر بالجريدة الرسمية، (معدل بالقانون رقم 00-04).

- إنشاء خمسة مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد والوسائل العلمية؛
- السعي نحو زيادة عدد الأساتذة الباحثين حتى ليبلغ عددهم 32.975 أستاذ في آفاق سنة 2010؛
- رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات والمراكز البحثية إلى حدود 5430 بحث علمي؛
- توفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورية لتثمين نتائج البحث العلمي.

نشير أيضا؛ أن عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ومن خلال دراسة للوثائق المتعلقة بتطور هذا القطاع نجد أنها توحي بأن عدد المسجلين شهد تطوراً كبيراً منذ الاستقلال ذلك لان الدولة الجزائرية إتجهت بعد الإستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات داخل الدولة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 25: مقارنة تطور عدد الطلبة في التدرج ما بين الفترة (2014،2002)

السنوات/ الجنس	الذكور		الإناث		المجمـــوع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
2003-2002	263060	44,58	326933	55,41	589993
2014-2013	442497	39,52	677018	60,47	1119515

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد، إحصائيات حول التعليم العالي منشورة على مستوى الديوان الوطني للإحصاء، إضافة التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

يظهر من الجدول أعلاه التطور الحاصل في عدد الطلبة الملتحقين بصفوف الجامعة والذي يعكس الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بهذا القطاع وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الفترة ما بين 2000 و2014 وكنتيجة لارتفاع المسجل في معدلات النجاح في البكالوريا خلال هذه الفترة.

كما سجلت هذه الفترة أيضا ارتفاعاً محسوساً في عدد الطلبة المسجلين الدراسات ما بعد التدرج حيث انتقل عددهم في السنة الجامعية 2008-2009 من حوالي 54924 طالب من بينهم 26366 طالبة (أي ما يمثل نسبة 48%) ليبلغ العدد إلى حدود 67671 طالب من بينهم 33890 طالبة (أي ما يمثل نسبة 50 %) في السنة الجامعية 2012-2013[1].

إضافة ما سبق فقد شهد عدد الطلبة المسجلين بجامعة التكوين المتواصل ارتفاعاً ملحوظاً، حيث كان عدد المسجلين بالسنة التحضيرية في حدود 29261 فرد للسنة الجامعية 2010-2011، ليصل إلى حوالي 33124 فرد في السنة الجامعية 2012-2013، كذلك الحال نفسه للمسجلين فيها في مستوى التدرج لمختلف التخصصات والذين انتقل عددهم من 24060 طالب إلى 31747 طالب خلال نفس الفترة.

[1] : Annuaire statistique de L'Algérie, Office Nationale des Statistiques, volume n^0 30, édition 2014.

صاحب الزيادة في عدد الطلبة والملتحقين بالتعليم العالي تطوراً ملحوظاً فيما يخص أعضاء الهيئة التدريسية والهياكل والبنى التحتية التابعة لهذا القطاع، حيث تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة التعليم العالي أن القطاع يتضمن 111 مؤسسة للتعليم العالي تتوزع على 48 ولاية وتغطي كل التراب الوطني، حيث تتشكل الشبكة الجامعية من حوالي 50 جامعة و10 مراكز جامعية وحوالي من 20 مدرسة وطنية عليا و11 مدرسة عادية للتعليم العالي، إضافة إلى حوالي 12 مدرسة تحضيرية و04 أقسام تحضيرية مدمجة و04 فروع[1]. أما فيما يخص أعضاء الهيئة التدريسية فقد سجلت هي الأخرى في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في عدد الأساتذة الجامعيين بهدف تغطية متطلبات القطاع والتي كانوا موزعين على النحو التالي.

الجدول 26: تطور عدد الأساتذة الجزائريين والأجانب حسب الرتب

السنة الجامعية/ الرتبة	التعداد الإجمالي			الإناث			الأجانب		
	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2010-2011	2011-2012	2012-2013
أستاذ التعليم العالي	3 186	3 660	4 396	564	650	869	19	19	18
أستاذ محاضر قسم أ	4 817	4 929	4 949	1 137	1 219	1 334	9	9	10
أستاذ محاضر قسم ب	2 835	3 444	4 138	961	1 307	1 553	6	9	9
أستاذ مساعد قسم أ	16 681	18 761	21 608	7 226	8 628	10 212	18	8	8
أستاذ مساعد قسم ب	12 101	13 229	12 871	5 880	6 335	6 227	20	21	24
مساعد	441	358	368	125	101	103	4	1	3
أستاذ مهندس	79	67	68	27	25	25	1	1	5
المجمـــوع	40 140	44 448	48 398	15 920	18 265	20 323	77	68	77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد: Annuaire statistique de L'Algérie, Office Nationale des Statistiques, volume n0 30, édition 2014.

1- تمويل التعليم العالي: على أساس إعتبار أن التعليم العالي في الجزائر هو مشروع حكومي محض تموله بشكل أساسي الموارد الحكومية، فقد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة لهذا القطاع إرتفاعًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة (2000-2014) أين عرفت ميزانية القطاع زيادة مطلقة من سنة إلى أخرى لمواكبة متطلباته، حيث بلغت قيمة الإعتمادات الموجهة للقطاع سنة 2010 حوالي 173483802 دج أي ما نسبته 6.11% من إجمالي ميزانية التسيير للدولة لنفس السنة هذه المخصصات المالية بقيت في تزايد مستمر، حيث تم تسجيل في قانون المالية لسنة 2015 تخصيص ميزانية تجهيز لقطاع التعليم العالي قدرت بـ 000 642 333 300 دج أي ما نسبته 6,04% من إجمالي ميزانية التجهيز الخاصة بالدولة المقدرة بـ 000 494 278 972 4 دج[2].

[1]: إحصائيات منشورة على مستوى موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz/universites

[2] : Loi n° 14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015. Op.cit.

2- بعض النتائج المحققة على مستوى التعليم العالي: وصل عدد المتخرجين والحاملين لشهادة جامعية في السنة الجامعية 2012- 2013 إلى حدود 288602 طالب بارتفاع قدره 23,4% مقارنة بالسنة الجامعية 2011-2012 التي تم إحصاء فيها حوالي 233879 طالب، توزعت على النحو التالي: العلوم التكنولوجية بنسبة 38,5% اللغات الأجنبية بـ 27,6%، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بـ 20,2%، العلوم الاجتماعية بـ 19,1%. كانت حصيلة الطالبات منها تمثل نسبة 64,1% بحوالي 184959 طالبة حاملة للشهادة بزيادة قدرها 63% مقارنة بالسنة الجامعية 2011-2012 . أما فيما يخص الموارد البشرية المخصصة للبحث حسب وجهة نظر اليونيسكو (عدد الباحثين الحائزين على الأقل على شهادة الدكتوراه) فإنه الجزائر تملك في سنة 2014 طاقات بحثية قدرت بـ 8482 باحث من بينهم 441 باحث دائم و8071 أستاذ باحث، كما سجل وجود حوالي 2650 حامل لرتبة بروفيسور أو مدراء بحث من إجمالي 4979 بروفيسور يزاولون عملهم بالجامعة[1].

تحتوي قائمة الأساتذة الباحثين والأساتذة الدائمين بإختلاف مستوياتهم العلمية على طاقات بحثية وصلت إلى حدود 29183 باحث سنة 2014 توزعت على النحو التالي[2]:

- 2579 باحث دائم يزاول أنشطته البحثية في 38 مؤسسة بحث، حيث ينقسم هذا التعداد بين 1468 باحث تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيهم قرابة 643 باحث لهم على الأقل 35 سنة و1108 باحث غير تابع للوزارة.
- 26607 أستاذ جامعي يمارسون أنشطتهم البحثية من إجمالي 51229 أستاذ وهو ما يشكل نسبة 52%.

كما أظهرت إحصائيات الجزائر المتعلقة بالنتائج الخاصة بعدد الباحثين لكل مليون مواطن لسنة 2014 أن رصيدها من الباحثين يبقى في مراتب متدنية مقارنة بكثير من الدول سواء على المستوى الدولي أو القاري، حيث أنه بمقارنتها مغاربياً نجدها أن تأتي بعد كل من تونس التي احتلت مرتبة بارزة في الدول المغاربية بمعدل يزيد عن 2000 باحث لكل مليون مواطن والمغرب الذي يملك حوالي 900 باحث لكل مليون مواطن، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 27: عدد الباحثين لكل مليون مواطن حسب القارات والدول لسنة 2014

القارات/ الدول	أمريكا	أوربا	إفريقيا	آسيا	الدول العربية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	تونس	المغرب	الجزائر
عدد الباحثين لكل مليون مواطن	2010	2639	164	746	373	4663	5573	2381	862	265

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد: التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، المرجع السابق.

[1] : **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015**، المرجع السابق.

[2] : المرجع نفسه.

في الوقت الذي تعرف المنظومة العالمية للإنتاج العلمي ديناميكية عالية وسريعة والتي تضاعف فيها حجم المنشورات العلمية بـ 2,7 مرة بين الفترة 1980- 2009، نجد أن الإنتاج العلمي بالجزائر يبقى منخفض رغم كل الجهود المبذولة والإمكانيات المتاحة لهذا المجال، حيث استطاعت خلال هذه الفترة أن تحسن نوعاً ما من حصتها العالمية في مجال المنشورات العلمية وانتقلت من نسبة 0,02% إلى 0,05 %. هو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 28: حصة الجزائر من المنشورات العلمية على المستوى العالمي

السنوات / البيانات	1985-1981	1999-1995	2009-2005
عدد المنشورات العلمية في العالم	3965000	6765000	10573000
عدد المنشورات العلمية في الجزائر	600	2000	5000
حصة الجزائر من المنشورات الدولية	%0,015	%0,030	%0,047

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد: التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، المرجع السابق.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لم يحقق جميع الأهداف المرجوة منه لاسيما تلك المتعلقة بجودة ونوعية التكوين بل اكتفى فقط بتسجيل تحسينات وتطورات في المؤشرات الكمية المتعلقة بعدد الطلبة والمتخرجين وكذلك الهياكل والمؤطرين، أما فيما يخص الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي ونوعية المخرجات فالتقارير الدولية تظهر أن مكانة الجزائر في البحث العلمي تبقى ضعيفة حيث تحتل جامعاتها مراتب متأخرة في التصنيفات الدولية فعلى سبيل المثال: جاءت أول جامعة جزائرية وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا الهواري بومدين في المرتبة 2099 عالمياً و37 إفريقيا و42 عربياً وجاءت في المرتبة الثانية جامعة أبو بكر بلقايد في المرتبة 2213 عالمياً و44 إفريقياً و47 عربياً وذلك حسب التصنيف الدولي الاسباني المعروف في جويلية سنة 2016[1].

كما يلاحظ أنه في مجال التشغيل بالنسبة لمخرجات الجامعة نجد أن معدلات البطالة في صفوفهم مرتفعة جداً خلال هذه السنوات الأخيرة، حيث سجلت نسبة 13,9% في سنة 2013 والتي يمكن إرجاعها لكثير من الأسباب لعل أبرزها عملية توجيه الطلبة في اختيار التخصصات كون أن غالبيتهم يتمركزون في العلوم الأدبية والإنسانية واللغات بنسبة تقدر بـ 69% مقابل تسجيل نسبة 31% في العلوم التقنية والتكنولوجية، الأمر الذي يضع الجامعة الجزائرية أمام معضلة توفير الإطارات المؤهلة والمناسبة لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والتي تعرف طلباً متزايداً على التخصصات التقنية والتكنولوجية أكثر من التخصصات الأخرى.

في الأخير يرى الباحث أن منظومة التعليم في الجزائر تشكل أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، حيث يظهر ذلك من خلال تلك الجهود المبذولة في مجال التعليم بمختلف أطواره وكذلك الإصلاحات التي عرفها القطاع إضافة إلى حجم المخصصات المالية الموجهة له سنوياً لدليل واضح على أهميته في نظر متخذي القرار، وبالرغم من الزيادة المحققة في المؤشرات الكمية فيما يخص عدد الملتحقين في

[1] : للمزيد من المعلومات راجع الترتيب الاسباني للجامعات ومراكز البحث لسنة 2016 على الموقع : http://www.webometrics.info/en

مختلف أطواره والهياكل والمؤطرين تطبيقاً لسياسة الدولة القاضية بتعميم التعليم ومجانيته، يبقى هذا الأخير يعاني من الكثير من المشاكل والنقائص خاصة من ناحية النوعية والمردودية لمخرجاته، الأمر الذي يجعل من نظام التعليم في بلادنا غير قادر لحد الساعة على تحقيق الأهداف المرجوة منه لاسيما في إعداد وتوفير رأس المال الفكري والكفاءات البشرية المؤهلة والضرورية والتي تساهم بشكل إيجابي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: الإطار العام لنظام التكوين والتدريب المهني في الجزائر

يعتبر التدريب والتكوين الفني بنوعيه التقني والمهني من أنواع التعليم الذي يهدف إلى إعداد قوى عاملة ماهرة وشبه ماهرة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والإدارية، حيث تسهم كلها في تلبية احتياجات مشاريع التنمية الاقتصادية، كما أنه نظرا إلى أهمية هذا النوع من التكوين في مجال التنمية الشاملة فقد نال قسطاً وافراً من الاهتمام والتطور الكمي خلال السنوات الماضية داخل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

أولا– واقع نظام التدريب والتكوين المهني في الجزائري: نتناول في هذا الجزء الحديث على بعض الجوانب العامة والمتعلقة بقطاع التكوين المهني في الجزائر انطلاقاً من مراحل تطوره التاريخية ووصولا إلى تقديم بعض المعطيات العامة والمستجدات التي عرفها القطاع على النحو التالي.

1– تطور نظام التدريب والتكوين المهني في الجزائر: منذ الإستقلال صنف التدريب المهني على أنه ضرورة اقتصادية واجتماعية للبلاد قصد تحقيق أهدافها التنموية والذي كانت تدعمه المبادئ السياسية على النحو التالي: التعليم شرط أساسي لكل الأطفال إبتداءاً من سن 6 سنوات وهذا إبتداءًا من سنة 1980 حيث يوفر هذا المبدأ عنصر العدالة في الفرص بين المواطنين مهما كان مكان إقامتهم أو خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية مع ضرورة التأكيد عليه طوال فترة التحول التي عرفها نظام التعليم، عليه يمكن القول أن التدريب والتكوين المهني في الجزائر تطور بحركية خاصة وكلية على حد سواء، حيث تم ذلك عبر المراحل التالية[1]:

أ– تطوير لسياسة وأجهزة التدريب المهني (1966-1980): منذ سنة 1966 وضعت السلطات الوطنية إستراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال وضع مخططات وطنية للتنمية، أين يكون من بين نتائجها توفير جزء أكبر من العمالة الماهرة خاصة التقنيين وإطارات في قطاع الزراعة والطاقة والمالية والصحة، ولأجل ذلك تم إنشاء نوعين من الهياكل:

- مراكز التدريب للشركات الكبرى موجهة للتدريب الأولي للمعنيين الجدد وكذا التدريب المستمر والمتناوب لعمالهم، حيث تم في هذا الصدد إنشاء الآلاف من مناصب التدريب قدرت في حدود 6000 منصب بالنسبة لجميع القطاعات.
- المعاهد المرتبطة بهيكل جهاز التدريب، حيث تم في سنة 1970 إنشاء المعهد الوطني للتدريب المهني، كما تم في نفس السنة إنشاء معهدين متخصصين في البناء والكهرباء الميكانيكية، تبعهما تأسيس المجلس الوطني الاستشاري للتدريب

[1] : Sylvain CLÉMENT et Autres, **Les mécanismes de financement de la formation professionnelle : Algérie, Maroc, Sénégal, Tunisie**, AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT, *N°14*, Paris, 2005, pp : 14- 17.
sur Web : www.afd.fr/jahia/webdav/site/afd/shared/.../14-notes-documents.pdf .

المهني كجهاز للتعاون بين القطاعات في سنة 1977، الأمر الذي سمح خلال هذه الفترة انتقال عدد الهيئات من 49 إلى70 بمجموع 23000 منصب للتدريب واستطاع التدريب المهني أن يبقى مندمج ضمن النظام الإنتاجي المعتمد آنذاك في ظل توفر رؤية تخطيط بالنسبة لاحتياجات الاقتصاد.

جدير بالذكر؛ إلى أنه خلال مرحلة المخطط الخماسي (1980-1984) عرفت قوى التكوين المهني صعوداً خاصة عندما تم وضع حيز التنفيذ في سنة 1980 لسكرتارية دولة للتدريب المهني تكرس أبعاده الذاتية، إضافة إلى إنشاء 6 مؤسسات تدريب مكلفة بالتكوين الجيد للمدربين، فضلا عن إطلاق برنامج واسع لبناء التجهيزات الخاصة بمراكز التدريب، كما أنه في هذه الفترة تم إصدار قانون حول التعليم يتكفل بـ 40000 إلى 50000 متعلم سنوياً صاحبه إنشاء سنة 1982 لجهاز تنظيمي للتدريب داخل المؤسسة[1].

ب- الجمع بين التدريب والتعليم المهني (1985إلى 2005): عرفت هذه الفترة ارتباط التدريب المهني بوزارة التربية والتعليم الوطنية، حيث كان ينظر إليه على أنه جهاز يقوم بدور امتصاص الشباب المبعدين من النظام المدرسي لكن هذه التجربة تم توقيفها سنة 1989 بعد إنشاء سكرتارية الدولة والتي أصبحت الوزارة المفوضة سنة 1990. صاحب هذا الانتقال المؤسساتي وضع خطة رئيسية تهدف للانتقال من منطق عرض التدريب إلى منطق الطلب عليه من طرف العالم الاقتصادي، حيث تم إنشاء في هذا الصدد مركز الدراسات والأبحاث للعمالة والمهارات والذي يهدف إلى تحليل الطلب على العمالة والمهارات، إضافة إلى إنشاء المعهد الوطني المتخصص في التدريب المهني لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتقنيين والتقنيين الساميين. نشير أيضا إلى أنه جاءت بعد تلك السنوات من التردد بين الوزارات المعنية بهذا القطاع وبالتنسيق مع وزارة المالية قامت بمراجعته وركزت على الإصلاحات التي يتعين الاضطلاع بها لصالح القطاع، وكذلك تحليل احتياجات إعادة التأهيل للتدريب بالشكل الذي يتماشى مع اتفاقية برشلونة، فضلا على اقتراح أفضل الوسائل والطرق للسيطرة والتحكم في التدريب المهني، حيث كان لتأسيس وزارة التدريب والتعليم المهني سنة 2002 تكريس واضح لإمكانية اختيار فروع مهنية تبدأ من العامل البسيط تصل إلى التقني العالي والمهندس، تبعه إطلاق البكالوريا التقنية سنة 2003 كإختزال للوقت وكجسر لهذا الفرع من اجل المرور بالتعليم المهني نحو الجامعة من خلال دورات تدريبية تركز على الجودة الحقيقية وتستجيب بشكل فعال وتتماشى مع احتياجات المهارات في الاقتصاد الجزائري.

ت- مستجدات التكوين بعد القانون التوجيهي لسنة 2008: في إطار القانون رقم 07-08 الصادر في فيفري 2008 والمتعلق بالقانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين تم تأسيس العديد من هيئات الدعم التي تضمن الحوار بشكل دوري ودائم بين مختلف الفاعلين والشركاء في القطاع والتي نذكر من بينها[2]:

- إنشاء جهاز يطلق عليه إسم المؤتمر الوطني للتكوين والتعليم المهنيين وكذلك أجهزة جهوية أخرى (مؤتمرات جهوية للتكوين والتعليم المهنيين)؛

[1] : Ibid.

[2] : التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، المرجع السابق.

- إنشاء مرصد للتكوين والتعليم المهنيين مكلف بأنشطة وآفاق القطاع من الناحية الكمية والنوعية وكذلك التأهيل؛
- إنشاء مجلس للشراكة خاص بالتكوين والتعليم المهنيين؛
- لجنة ولائية للشراكة مكلفة خصيصاً بتطوير الحوار مابين القطاعات والعمل على تكييف عروض التكوين مع متطلبات اليد العاملة المؤهلة للمؤسسات الناشطة في الولايات.

ث–آفاق القطاع في إطار المخطط الخماسي (2015-2019): يسعى القائمين على قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر تعزيز الجوانب المتعلقة بالنوعية في التكوين ويتجسد ذلك من خلال إبرامهم العديد من الاتفاقيات المبرمة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصيد البحري وكذلك مديريات الزراعة والتشغيل والموارد المائية وأيضا الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، هذه الاتفاقيات تهدف لمعالجة الكثير من المجالات الاقتصادية العالقة خلال الفترة المقبلة (2015-2019)، لاسيما تلك المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، إضافة إلى العمل على توجيه عملية التكوين نحو الفروع الكبرى ، كما أنه من المستجدات التي عرفها قطاع التكوين خلال هذه الفترة استحداث مجالات تكوين وتدريب جديدة مثل الطاقات الشمسية الاتصالات، تربية المواشي، الحفر، الصحة والسلامة الصناعية[1].

2– وصف نظام التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر وهيكله المؤسساتي: نستعرض فيمايلي أهم الأطر التنظيمية وأنماط التكوين المتوفرة في بلادنا والتي تتوزع على النحو التالي:

- التدريب العام الإقامي؛
- وسائط التدريب العامة الأخرى؛
- التدريب المهني الخاص.

أ– التدريب الإقامي العام: يتم هذا النوع من التدريب داخل مراكز التكوين والتعليم المهنيين وفي المعاهد الوطنية المتخصصة التابعة للقطاع العام، حيث يضمن التكوين داخل هذه المؤسسات طيلة مدة التربص يستكمل بفترات تطبيقية تنظم في الوسط المطلوب[2]، حيث وصل عدد مركز تدريب المهني والتمهين في سنة 2005 إلى حوالي 523 تهدف لتطوير مستوى التدريب الأول (عامل متخصص) مستوى التدريب الثاني (عامل مؤهل) مستوى تدريب الثالث (عامل عالي التأهيل)، مستوى تدريب الرابع (تقني وتقني سامي)، كما يوجد أيضا أكثر من 200 فرع مرتبط بهذه المراكز والتي توفر كلها قدرة استيعابية قدرت ب 14500 منصب تدريب تضاف إليها 23000 منصب بالنسبة للفروع[3] أين يستفيد المتربصين من الحصول على تأهيل مهني متوج بشهادة دولة ومنحة خلال فترة التكوين.

[1] : التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، المرجع السابق.

[2] : أمال شوتري، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان، **دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،غير منشورة، 2008/2007، ص:104.

[3] : Sylvain CLÉMENT et Autres, op, cit.

يبقى الهدف لهذا النوع من التكوين هو تحقيق التكامل بين التعليم النظري والتطبيقي من أجل تسهيل عملية الإدماج المهني السريع وهذا طبقا لما جاء في القانون السابق رقم 01-2001 المؤرخ في 2001/01/18 المتعلق بالتمهين، المعدل والمكمل للقانون السابق رقم 07-1981 بتاريخ 1987/06/27. كما نشير في هذا الصدد إلى أن التدريب الإقامي يحتوي على مؤسسات إقامية أخرى نذكر منها[1]:

- المعاهد الوطنية المتخصصة: يوجد حاليا 71 معهد و22 هيئة فرعية، تقدر قدرتها الاستيعابية بـ 28000 منصب تدريب يضاف إليها 2800 منصب توفره الفروع؛
- معاهد التكوين المهني: يوجد حاليا منها 6 معاهد على المستوى الوطني تقوم بمهمة التكوين الجيد للمتدربين تقدم مساعدة بيداغوجية متنوعة بالنسبة لمراكز التدريب الإقامي المختلفة؛
- المعهد الوطني للتدريب المهني يهتم بالتعليم الهندسي؛
- معهد التنمية الوطنية وتشجيع التعليم المستمر: يهتم بتنمية المحتوى وأدوات التدريب البيداغوجية لمراكز التدريب المختلفة؛
- المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد: مكلف بدروس المراسلة والتي يتوقع أن تصبح دورات تمهين عن بعد؛
- الهيئة الوطنية للمرافق والتجهيزات المهنية: مكلفة باكتساب وصيانة المعدات؛
- مراكز الدراسات والبحوث في مجال المهن والمؤهلات: التي هي مكلفة بدراسة العلاقة بين التدريب والعمل؛
- الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المستمر: مسؤول عن جمع وإعادة توزيع مجموع رسوم المؤسسات والتي تكون في حدود 1% من الكتلة الأجرية.

ب- وسائط التكوين العمومية الأخرى: يصنف تحت هذا الإطار كل التدريب المقدم من قبل القطاع العام والذي يصنف حسب طريقة التدريس على النحو التالي:

- التكوين عبر التمهين (La formation par L'apprentissage): ينظم هذا النمط من التدريب بالتناوب ما بين المؤسسات التكوينية والوسط المهني بطريقة متكاملة، إذ يكون المتربص في حالة عمل حقيقية تسمح له بمزاولة المهنة المعينة، فضلا عن التكوين النظري والتقني والتكنولوجي، أين يتم التسجيل فيه تلقائياً ومباشرة بعد إبرام عقد التمهين مع ورشة العمل أو المؤسسة المعينة. كما يتكفل هذا النوع من التدريب كل من يكون في سن 15 إلى25 سنة وأما بالنسبة للإناث فمددت إلى 30 سنة لحالات استثنائية، حيث انه خلال الفترة 1999- 2003 انتقل عدد الأفراد من 103050 إلى 126500 متربص بمعدل زيادة يقدر بـ23%[2].

[1] : Ibid.

[2] : : أمال شوتري، **دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر**، المرجع السابق، ص:104.

- التكوين عن بعد (La formation a distance): يضمن هذا النمط تقديم الدروس التكوينية عن طريق المراسلة، حيث يعطي هذا النوع من التكوين إلا في حالة التخصصات التي لا تتطلب تجهيزات خاصة أو معقدة يستفيد خلالها المتربص من تجمعات تطبيقية دورية تنفذ من قبل المركز الوطني للتكوين عن بعد، عرفت هي الأخرى في المقابل معدل زيادة قوي قدر بـ 86% طيلة الفترة 1999-2003، حيث ترجع هذه الزيادة إلى تلك الاتفاقيات التي تمت بين المركز الوطني للتكوين عن بعد وكثير من القطاعات مثل قطاع النقل[1].
- التكوين عن طريق الدروس المسائية (La formation en cour du soir): ينظم التكوين في هذا النمط في شكل دروس مسائية داخل مؤسسات التكوين العادية في آخر النهار وبعد الانتهاء من دروس التكوين الإقامي العادية حسب مواقيت مكيفة، حيث انتقل فيها عدد المتربصين من 9500 سنة 1999 إلى 15200 سنة 2003 بمعدل زيادة يقدر بـ 59%.
- التكوين المستمر(La formation continue): يأتي هذا النمط من التكوين في إطار تطوير مستوى المهارات والمعارف المهنية للعامل، حيث يطلبه هذا الأخير من أجل الاستفادة من معارف جديدة وتنمية قدراته المهنية، كما تطلبه المؤسسات لمواجهة المستجدات التقنية والمستحدثات التكنولوجية والمعلوماتية يتم هذا التكوين على مستوى المؤسسات من خلال طلب عطلة التكوين الفردية.

ج- التكوين المهني الخاص: ظهرت هيئات التدريب المهني التابعة للقطاع الخاص سنة 1991 حيث أن المبدأ الأساسي لهذه الهيئات هو ضمان التدريب الإقامي العام والخاص بحسب طلب زبائنها الذين يضمنون لها كل موارد التمويل[2]. كما أنه حسب الإحصائيات الحالية فان هذا النوع من التدريب نجده استطاع أن يطور أكثر من 70 تخصص التي تمس في المقام الأول عشرة فروع مهنية، حيث توجد هيئات التدريب المهني التابعة للقطاع الخاص في الحرف التقليدية والخدمات، كذلك البنوك وشركات التأمين، قطاع البناء، الكهرباء الالكترونيات الإعلام الآلي التقنيات الإدارية والتسييرية... إضافة إلى هذا فان المعطيات الكمية حول هذا النمط من التكوين تدل على حقيقتين أساسيتين وهما:

- الزيادة الكبيرة في الطاقة الإستيعابية في عدد المؤسسات؛
- تطور الفرق بين التدريب المحتمل وبين العدد الحقيقي للأفراد المدربين.

ثانيا- تمويل قطاع التكوين في الجزائر: توضح المعطيات المتوفرة لدى الهيئات الرسمية وجود تطور عام في قطاع التدريب خلال الفترة 1999-2003 من ناحية المبالغ المخصصة للقطاع، حيث أن هذه المبالغ تشمل القروض التسييرية والقروض التجهيزية، بالرغم من بقاء مسألة توزيع هذه التمويلات غير واضحة، كما أن البيانات تدل أن النفقات الموجهة للموظفين تمثل 80% من هذه القروض، بينما النفقات التسييرية والتكاليف البيداغوجية تمثل أقل من 10% من المجموع.

[1] : Sylvain CLÉMENT et Autres, op, cit
[2] : Ibid.

أما فيما يخص التجهيزات التي تم توزيعها على مختلف المؤسسات التكوينية فقد عرف عدد الأقسام المجهزة للفترة 1999-2003 ارتفاع إلى حدود 1356 قسم بغلاف مالي قدر بـ 410 مليار دينار، حيث يمثل هذا المبلغ معدل تنفيذ بـ 72.32% مقارنة بما كان متوقع انجازه أين كان من المتوقع تجهيز 1880 قسم، وهو ما يبرز الجهد المبذول من طرف الدولة لمضاعفة الجرعات المالية الموجهة لقطاع التكوين والتي تعتبر أمراً في حدود المقبول، حيث حقق معدل تقدم في الهياكل والأماكن البيداغوجية بمقدار3% والذي يعتبر معدل يتكيف مع التغيرات الديموغرافية في تلك الفترة.

بقيت حصة القطاع من المخصصات المالية في تزايد مستمر أين سجل في قانون المالية لسنة 2015 تخصيص ميزانية تجهيز لقطاع التكوين والتعليم المهنيين قدرت بـ 000 924 803 50 دج أي ما نسبته 1,02% من إجمالي ميزانية التجهيز الخاصة بالدولة لتلك السنة والمقدرة بـ 000 494 278 972 4 دج[1] .

إضافة إلى ما سبق نجد أن التوقعات التي وضعتها وزارة التكوين والتعليم المهنيين للسنوات 2004-2011 والتي كانت في حدود 111 مليار دينار بالنسبة لنفقات التجهيز و218.85 مليار دينار بالنسبة لنفقات التسيير، أي ما يعادل ميزانية إجمالية تقدر بـ 329 مليار دينار كاستثمارات من شأنها أن تعطي نتائج مرضية للقطاع وتزوده بالأدوات الضرورية لتحقيق التنمية المبرمجة في هذه الفترة، إلا أنه نجد أن بلادنا لم تربح الرهان الخاص بإعداد وتكوين العنصر البشري، لاسيما من جانب النوعية رغم كل الإمكانيات التي تمتلكها وتسمح لها بالسير بشكل صحيح نحو المستقبل، حيث أن الوزارة المعنية تجد نفسها مجبرة على مواجهة الأتعاب والتناقضات التي لازالت إلى الآن تعوق عزيمة التعديل الحاصل في القطاع. على هذا الأساس يستوجب على بلادنا التفكير بطريقة متناسقة لربط ثلاثة مشاريع التي قد يكون لها القدرة على دفعها إلى الأمام وهي[2]:

- تدريب مهني نوعي مدفوع بالطلب ويتجاوب في نفس الوقت لإحتياجات الترقية الفردية للشباب والموظفين؛
- وضع مرصد وطني للتدريب والتوظيف يسمح بدفع النظام للسير نحو الإحتياجات الحقيقية لتنمية الموارد البشرية للبلد؛
- تعديل نظام المؤهلات الذي يعطي بصمة سائدة لهيكل الوظيف العمومي ويدمج في نفس الوقت الإحتياجات التي تثمن المهن اليدوية وكذلك تحديد وتصميم الهوية بالنسبة للمهن الجديدة لمجتمع المعلومات.

هذه المجالات الثلاثة لابد أن تعالج في المستقبل بشكل موحد وأن تدفع بطريقة متكاملة وفعالة من أجل تفادي أن يكون التعديل لواحدة منها نقيضاً لأخرى وكذلك من أجل السماح للبلاد ببناء نظام تكوين ومؤهلات يتجاوب مع على الطلب الإقتصادي بشكل يضمن التناسق والترقية الإجتماعية.

[1] : Loi n° 14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015. Op.cit.
[2] : Sylvain CLÉMENT et Autres, op, cit.

ثالثا– بعض الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالتكوين والتعليم المهنيين في الجزائر

1– معطيات عامة حول قطاع التكوين والتعليم المهنيين: قامت الجزائر خلال الفترة الأخيرة الممتدة من سنة (2000-2014) بتنفيذ العديد من البرامج التنموية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014) والتي خصصت لها موارد مالية معتبرة تزيد عن 900 مليار دولار للنهوض بمختلف مجالات التنمية والاقتصاد الوطني، كنتيجة لذلك التحسن الحاصل في أسعار البترول، حيث أولت الحكومة الجزائرية لقطاع التعليم والتكوين المهني عناية خاصة على اعتبار أنه كفيل بإعداد العمالة المؤهلة لتحقيق أهداف المرحلة الحالية والمستقبلية وهو ما نتج عنه ارتفاع في عدد الوافدين والمسجلين فيه واستطاع من خلالها قطاع التكوين المهني في الجزائر أن يحقق جملة من النتائج لاسيما على المستوى الكمي وتطوراً ملحوظاً في عدد المنخرطين والمسجلين فيه، والتي صاحبها تحقيق بعض النتائج فيما يخص التأطير والبنى التحتية والهياكل، حيث عرف التكوين المهني تطوراً في عدد الأفراد الراغبين في الاستفادة من مختلف أنماط وفرص التدريب في المجالات الفنية والتقنية والحرفية المتاحة لدى مراكزه والموزعة عبر مختلف مناطق التراب الوطني، الأمر الذي نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 29: تطور عدد المسجلين في التكوين المهني بين الفترة 2000–2014

السنوات/نمط التكوين	التكوين الإقامي	التمهين	التكوين في الدروس المسائية	التكوين عن بعد	المجمـــــوع
2000	162 025	113 141	14 897	13 501	**303564**
2001	187 413	119 144	16 610	10 334	**333501**
2002	185 980	120 165	17 714	14 938	**338797**
2003	171 043	120 900	16 636	14 853	**323432**
2004	225 723	170 968	22 922	13 771	**433384**
2005	223 758	198 883	23 874	20 938	**467453**
2006	210 943	202 579	20 136	29 866	**463524**
2007	176 052	183 899	21 179	31 505	**412635**
2008	261 365	262 460	25 923	34 204	**583952**
2009	261 117	254 416	25 112	41 065	**581710**
2010	219 049	246 570	20 997	34 897	**521513**
2011	205 184	244 167	24 879	38 125	**512355**
2012	200 813	242 667	27 031	43 404	**513915**
2014	202731	296232	96100	35778	**630841**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات منشورة بوزارة التكوين والتعليم المهنيين.

الجدول أعلاه يظهر ارتفاع عدد المواطنين المنخرطين والمسجلين في التكوين المهني، حيث وصل عددهم إلى حدود 630841 في سنة 2014 بعد ما كان في حدود 303564 أين تضاعف العدد مرتين مقارنة بسنة 2000، كما وصل عدد المتربصين في مراكز التكوين والتعليم المهنيين لسنة 2014 إلى 69745 متربص محققاً زيادة قدرها 7% مقارنة بسنة 2013،

سجل فيها التكوين عبر التمهين زيادة قدرت بنسبة 16,6%، إضافة إلى تسجيل القطاع الخاص لالتحاق قرابة 30625 متربص في نفس السنة.

كما تجدر الإشارة إلى أن حصة الفتيات شكلت نسبة أقل من ثلث العدد الموجود ما نسبته 38% خاصة بعد سنة 2008 وإطلاق العديد من البرامج الموجهة للنساء الماكثات بالبيوت والموجودين في المناطق الريفية.

من جهة أخرى نجد أن عدد المتربصين الأجانب والحاصلين على منح دراسية بالجزائر شهد هو الآخر تطوراً ملحوظاً،حيث وصل عددهم إلى حدود 502 متربص أجنبي في سنة 2007 معظمهم من دول افريقية وأخرى عربية مثل المالي، النيجر، التشاد، السينغال، موريطانيا، فلسطين، اليمن، الأردن ...

صاحب التطور الحاصل في عدد المتربصين في التكوين والتعليم المهنيين تسجيل ارتفاع في حجم الهياكل والبنى التحتية عبر مختلف البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة، حيث صار هذا الأخير يحوز على قرابة 1168 مؤسسة تكوين مهني عمومية في سنة 2014 بارتفاع مسجل بحوالي 70 مؤسسة مقارنة بالسنة الماضية، نتج عنها قدرة بيداغوجية نظرية تقدر بـ 25601 مقعد بيداغوجي والتي وصلت نسبة استغلالها من قبل التكوين الإقامي إلى حدود نسبة 80 %. إضافة إلى ذلك فإن الهياكل البيداغوجية تدعمها حوالي 665 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص والتي تمتلك طاقة استيعاب نظرية تقدر بـ 54476 مقعد بيداغوجي[1].

أما فيما يخص التأطير فقد شهد هو الآخر تطوراً كبيراً لمواكبة العدد المتزايد للمتربصين في مراكز التكوين والتعليم المهنيين، وهو ما يمكن إظهاره من خلال الجدول الموالي.

الجدول 30: تطور عدد المدربين والمكونين خلال الفترة 2010-2014

السنوات / عدد المكونين حسب الرتب	2010	2011	2012	2014
أستاذ متخصص في التعليم المهني	4682	5180	5483	7131
أستاذ التعليم المهني	9243	9845	10305	10639
المجمـــــوع	**13925**	**15025**	**15788**	**17824**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الصادرة من وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

بالرغم من هذه الزيادة المسجلة في حجم المؤطرين إلا أنها لم تقدر على مواكبة الزيادة الحاصلة في عدد المتربصين خلال نفس الفترة وعرفت نوعاً من التراجع في سنة 2014 مقارنة بسنة 2008 أين انتقل متوسط التأطير من مكون واحد لكل 35 متربص إلى مكون واحد لكل 39 متربص.

[1] : إحصائيات الصادرة من وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

3- مردودية قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر: إلى جانب تلك النتائج الكمية المحققة على مستوى قطاع فيما يخص عدد المسجلين والهياكل والمؤطرين، فإنه في المقابل يجب تقييم مخرجاته ومعرفة مردوديته الاقتصادية، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 31: حوصلة لمخرجات التكوين والتعليم المهنيين خلال الفترة 2010–2012

السنوات/ البيانات	في طور التكوين	حاملي الشهادة	غير الناجحين	المتوقفين
إحصائيات سنة 2010				
التكوين الإقامي	219 049	91 631	8 144	28 189
التكوين عبر التمهين	246 570	98 563	5 938	35 764
المجمـــوع	**465619**	**190194**	**14082**	**63953**
إحصائيات سنة 2011				
التكوين الإقامي	205 184	79 832	5 569	26 193
التكوين عبر التمهين	244 167	92 284	5 076	35 939
المجمـــوع	**449351**	**172116**	**10645**	**62132**
إحصائيات سنة 2012				
التكوين الإقامي	200 813	82 250	5 378	27 444
التكوين عبر التمهين	242 667	102 325	6 766	36 531
المجمـــوع	**443480**	**184575**	**12144**	**63975**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات صادرة من وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

وصل عدد المتخرجين والحاصلين على شهادة في هذا القطاع سنة 2014 إلى حوالي 159611 مع تسجيل انخفاض طفيف قارب نسبة 15,5% مقارنة بسنة 2013، قابله عدد معتبر من المنقطعين عن التكوين وصل إلى نسبة 13,2% في سنتي 2013 و2014 كانت نسبة الذكور فيها في حدود 14,3% وبأقل من ثلاث نقاط بالنسبة للإناث، أما نسبة المتربصين الذين لم ينجحوا فكانت النسبة في حدود 2% من إجمالي المتربصين في التكوين الإقامي والتمهين لسنة 2014.

أمام هذا المعطيات يرى الباحث أن التكوين والتعليم المهنيين لا زال يعاني من الإختلال بين طاقات الإستيعاب وعدد المدربين والمراكز التدريبية، حيث أن المشكل لا يكمن في نقص أماكن وهياكل التدريب بل يظهر في عدم توفر الحوافز والتشجيعات الضرورية للالتحاق بالتكوين والتعليم المهنيين في القطاع العام والخاص، وكذلك عدم تثمين الوزارة الوصية لقيمة الشهادات والتأهيل المحصل عليها من هذا القطاع في سوق العمل، إضافة إلى الثقافة السلبية السائدة في المجتمع ولدى الأسرة الجزائرية اتجاه التكوين المهني، حيث تدفع بأطفالها وتحفزهم للتوجه أكثر نحو الجامعة على حساب

التوجه نحو التكوين المهني تجسيداً لتلك النظرة الخاطئة لهذا القطاع على أنه الملجأ الأخير للتلاميذ الراسبين في الأطوار التعليمية وغير القادرين على الدخول للجامعة.

من جانب آخر نجد أن قطاع التكوين المهني في بلادنا استطاع أن يحقق نتائج كبيرة لاسيما من الناحية الكمية والتي تظهر في عدد المنخرطين والهياكل والمؤطرين، إلا أنه في المقابل أغفل الجوانب النوعية الخاصة بإعداد عنصر بشري مؤهل كفء، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى مستوى ونوعية التكوين المتوفر في المعاهد ومراكز التكوين وكذلك التخصصات الموجودة فيها أين نجد أن غالبيتها لا تساهم في خلق الثروة وخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، في الوقت الذي يفترض بها أن تفتح التخصصات التي تسجل فيها الكثير من القطاعات نقصاً في الكفاءات مثل الاتصالات، السياحة، الفلاحة، الكهرباء، الميكانيك، بدل الاعتماد على تخصصات موجهة لقطاعات ريعية مثل الإدارة العامة والتي تعرف تضخماً في عدد العمالة وهو الأمر الذي من شأنه أن يرفع من معدلات في البطالة في صفوف الشباب الحاملين لهكذا شهادات.

المطلب الثاني: قراءة لعملية الاستثمار في رأس المال الفكري في تونس

نسعى من خلال هذا الجزء الوقوف على بعض المعطيات المتعلقة بنظامي التعليم والتدريب في الجمهورية التونسية[1] انطلاقا من الجوانب الهيكلية والتنظيمية ووصولا إلى عرض لمختلف المعطيات والبيانات التي تشخص واقع هذين القطاعين وتقييم مردوديتهما في تونس.

الفرع الأول: التوجهات العامة لنظام التعليم في تونس

واجهت تونس غداة الاستقلال أمرين صعبين هما ارتفاع في معدل الأمية ومعدل الخصوبة واللذان شكلا تحديات للدولة لتحقيق هدفين أساسيين آنذاك وهما: ضمان تعليم قاعدي لكل الأفراد في سن الدراسة والذي جسد في تحسين معدل الحياة في حدود 100%، وتوفير كل الظروف المناسبة للأفراد المتمدرسين للارتقاء إلى كامل مراحل التعليم المؤدية لإطالة فترة الدراسة ورفع معدل الانجاز، حيث كانت النتائج المحققة بارزة من ناحية إلغاء الفروقات الجهوية وبين الجنسين خاصة تلك المتعلقة بالطلب على التعليم، إضافة إلى القضاء على الأمية في الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 10-14 سنة، فضلا على تعميم التعليم للطور الأول[2]. في المقابل نجد أنه على المستوى الهيكلي يتشكل نظام التعليم التونسي من[3]:

- تعليم أساسي يدوم لمدة 9 سنوات يتشكل من طور أول لمدة ستة سنوات وطور ثاني يوجد على مستوى الاكماليات.
- تعليم ثانوي يدوم لمدة أربعة سنوات ينتهي بامتحان البكالوريا.

[1]: البيانات الأساسية الخاصة بإقتصاد الجمهورية التونسية –راجع الملحق رقم 11–.

[2]: **Rapport sur : Le système éducatif Tunisien : enjeux et défis (synthèse)**, L'institut tunisien de la compétitivité des études quantitatives(ITCEQ) ,2011 ; p : 3.

[3] : **Rapport sur : Analyse du système éducatif Tunisien**, rapport préparé dans le cadre du programme de l'organisation internationale du travail, financé par l'agence Espagnole de coopération internationale en partenariat, 2013.

- تعليم عالي ينتهي بشهادات الليسانس، الماستر، الدكتوراه وبعض الشهادات الخاصة.
- نظام التكوين المهني يوفر ثلاث مستويات من الشهادات وهي: شهادة التقني المتخصص (BTS)، شهادة التقني المهني (BTP) وشهادة التأهيل المهني (CAP) وكذلك عدد من الشهادات غير المعروفة.

عرف نظام التعليم التونسي بدوره جملة من الإصلاحات لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء التعليم الأساسي الذي يتكون من طور أول لمدة ستة سنوات وطور ثاني ثلاث سنوات وتعليم ثانوي بأربع سنوات، التي بدأت سنة 1989 بشكل تدريجي تطبيقا لما جاء في القانون رقم 65-91 الصادر بتاريخ 29 جويلية 1991 والذي يشير في مادته السابعة إلى: أن التعليم الأساسي إجباري ابتداءا من ستة سنوات إلى غاية 16 سنة، كما تشير فيه المادة رقم 32 على ولاة الأمر ضرورة تسجيل أولادهم في أحد مؤسسات التعليم وعدم سحبهم قبل سن 16 وإلا سيتعرضون لغرامات مالية تبلغ إلى حدود 200 دينار تونسي، حيث أنه بتطبيق ما جاء في هذا القانون فإن الطفل التونسي مجبر على تجاوز 10 سنوات في المدرسة على الأقل.

كما أن القانون التوجيهي رقم 80-2002 الصادر بتاريخ 23 جويلية 2002 والمتعلق بالتربية والتعليم المدرسي شكل مرحلة أخرى من الإصلاحات في نظام التعليم التونسي وشكل إطار قانوني لتجديد وتفعيل المدرسة التونسية حيث اعتبرت التربية أولوية وطنية مطلقة والتعليم حق أساسي مضمون للجميع، أين أكد هذا القانون في مادته 20 على أن التعليم الأساسي إجباري مادام الطفل له القدرة على متابعة دراسته بشكل عادي محققا في ذلك واجبين هما ضرورة استقبال الأطفال المدارس للأطفال إلى حدود 16 سنة وإلزام الآباء بتسجيل أولادهم وإلا سيتعرضون لعقوبات[1]. في المقابل أصبح التكوين المهني والتعليم الثانوي ابتداءا من سنة 2002 مرتبطين وينطويان تحت نفس الوزارة بموجب القانون 2057-2002 الصادر في10 سبتمبر2002، حيث كانت من بين أهم المهام الموكلة لهذه الوزارة هي ضمان الحركية بين كل من التعليم الأساسي والتكوين المهني والتعليم العالي على النحو التالي[2]:

- ضمان التكامل والتفاعل بين الأطوار ودورات وفروع التعليم المدرسي والتكوين المهني وتعريف الطرائق التي تحضر وتوصل إلى التعليم الجامعي والحياة العملية وذلك بتقسيم المترشحين إلى فروع وأقسام وتخصصات بحسب كفاءاتهم والاحتياجات الهيكلية لسوق العمل الحالية والمستقبلية؛
- تعزيز أشكال التعليم والتكوين بالتناوب بين مؤسسات التدريب أو مراكز التكوين المهني في إطار شراكة مع المؤسسات الاقتصادية قصد تحسين التوظيف وضمان التلائم بين التكوين والاحتياجات في سوق العمل؛
- التأكيد على المرجعيات والمعايير الوطنية المكتسبة في مجالات التعليم والتدريب والتقييم مع الحرص على تطبيقها وتطويرها بالنظر إلى التغيرات الحاصلة في عالم الشغل.

شهدت هذه الفترة أيضا إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية بموجب القانون التوجيهي رقم 1047-2002 الصادر بتاريخ 07 ماي 2002 والذي يثمن دور تقديم المشورة وإبداء الرأي حول توجهات سياسة التعليم، التكوين المهني

[1] : **Rapport sur : Analyse du système éducatif Tunisien**, op cit.
[2] : Ibid.

والتعليم العالي[1]، كما أنه في سنة 2007 تم تحويل مدارس الحرف[2] إلى اكماليات تقنية وذلك بهدف معالجة مشكل التسرب المدرسي وفتح فرصة أخرى للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في مسارهم التعليمي العام، من خلال السماح لهم بمتابعة تكوين مهني استطاعت من خلالها هذه الاكماليات استقبال قرابة 16000 شاب من الجنسين.

أولا– تركيبة نظام التعليم التونسي: يتوزع النظام التعليمي في الجمهورية التونسية على النحو التالي:

1- التعليم التحضيري: ظهر التعليم التحضيري بمقتضى القانون التوجيهي رقم 80–2002 الصادر بتاريخ 23 جويلية 2002 والذي يؤكد في المادة رقم 16 على أن التعليم التحضيري يوجد في مؤسسات وفضاءات خاصة بالأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 3 و 6 سنوات تعمل على جعلهم اجتماعيين وتحضرهم لمرحلة التعليم المدرسي، حيث تعتبر السنة الأخيرة المتعلقة بالشريحة العمرية ما بين 5 و6 سنوات سنة تحضيرية والتي تنقسم إلى[3]:

- روضات الأطفال: عبارة عن هيئات سوسيو– تربوية تعود إلى وزارة المرأة والعائلة والطفل تكون إما تابعة للقطاع الخاص أو نصف عمومية (تعاونيات المحلية) أو جمعيات متخصصة تخضع لدفتر شروط يحدد لها شروط الاعتماد والمهام ومعايير العمل.
- دُور الكُتاب: تستقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 و5 سنوات وهي عبارة عن هيئات تربوية مهمتها تعليم القرآن والكتابة والقراءة والحساب تخضع لوصاية وزارة الشؤون الدينية.
- السنة التحضيرية: تدمج في التعليم الأساسي وهذه السنة غير إجبارية تشرف عليها وزارة التربية والتكوين تكون إما في المدارس الابتدائية العمومية أو في هيئات خاصة أو نصف عمومية.

2- التعليم الأساسي: أسس بموجب القانون رقم 65-91 الصادر في جويلية 1991 وأعيد التأكيد عليه بموجب القانون التوجيهي رقم 80-2002 حيث يشكل التعليم الأساسي مسار كامل لفترة 9 سنوات تكون إلزامية ومجانية ويستقبل الأطفال ابتداءاً من سن 6 سنوات، والذي بدوره ينقسم إلى طورين[4]:

- الطور الابتدائي: يدوم 6 سنوات متوفر على مستوى المدارس الابتدائية؛
- الطور الاعدادي: يدوم 3 سنوات متوفر على مستوى المتوسطات والاكماليات.

---

[1] : **Rapport national sur le développement de L'éducation 2000-2004**, Ministère de L'éducation et de la formation, République Tunisienne, Juillet 2004, p p: 15-20.

[2] : **مدارس الحرف:** تم تأسيسها على قاعدة النتائج المستخرجة من لجان التقويم لتحسين مردودية نظام التعليم سنة (1997–1998) والتي تشكل فرع تعليم كامل توفر تكوين تقني عام في اللغات والعلوم وتسمح للمترشحين بإكتساب كفاءات تسمح لهم بفتح مجالات للالتحاق بمسار التعليم الثانوي وصولاً إلى البكالوريا أو الاندماج في سوق العمل. المدارس التقنية تستقبل التلاميذ الذين أنهوا السنة السابعة من التعليم الأساسي والمعيدين والمقصيين من السنة السابعة والثامنة أساسي حيث توفر تكوين عام في اللغات والعلوم الإنسانية والتكوين في مجال لصناعة والمباني و الخدمات تكون الدراسة فيه لمدة عامين وتنتهي بالحصول على دبلوم نهاية الدراسة في التعليم الأساسي التقني.

[3] : Ibid.

[4] : Ibid.

3- التعليم الثانوي: متاح لكل تلاميذ التعليم الأساسي الذين أنهوا السنة التاسعة أساسي بنجاح ويدوم لفترة أربعة سنوات حيث عرف بعض الإصلاحات ابتداءاً من السنة الدراسية 2004-2005 سمحت باقتراح هيكل تدريس جديد على النحو التالي[1]:

- السنة الأولى تعتبر جذع مشترك؛
- السنة الثانية تعتبر أول طريق للتوجه نحو أربعة تخصصات كبرى هي: الأدب والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد.
- تعتبر السنتين الأخيرتين عبارة عن سنوات تخصص تفتح للتلاميذ تخصصات متعددة مثل اللغات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاقتصاد والتسيير، الرياضيات، العلوم التجريبية، علوم تقنية وتكنولوجية.

ينتهي التعليم الثانوي في كل تخصص عبر امتحان وطني يسمح للناجحين فيه بالحصول على شهادة الباكالوريا التي تسمح لهم بالولوج إلى التعليم العالي. في المقابل يوجد فرعين خاصين هما الرياضة والفنون والتي تخضع لاختيار التلاميذ بشكل فوري بعد مرحلة التعليم الأساسي ينتهيان بالحيازة على شهادة الباكالوريا التي تسمح أيضا بالولوج إلى التعليم العالي. كما تجدر الإشارة إلى أن التعليم الثانوي يتم إما في الثانويات العادية أو ثانويات نموذجية. وتسمح الجمهورية التونسية للقطاع الخاص بالولوج إلى مجال التعليم والذي تحكمه جملة من القوانين واللوائح يحددها القانون رقم 80-2002 السابق ذكره.

4- التعليم العالي: إلى حدود السنة الجامعية 2003-2004 كانت تونس تحوز على 10 جامعات عمومية وحوالي 150 مؤسسة تعليم عالي منها 22 قسم مشترك، إضافة إلى 17 مؤسسة تعليم عالي تابعة للقطاع الخاص تتجاوب لشروط حددها القانون رقم 73-2000 الصادر في جويلية سنة 2000 بعد الاستفادة من الوزارة الوصية. كما أنه في إطار القانون رقم 67-2000 أصبحت عملية تسيير الجامعات تتم بشكل غير مركزي أين يمكنها تقديم خدمات بأسعار معينة مثل برامج التكوين والبحث أو دراسات أو خبرات وهو ما يسمح لها بالانفتاح على محيطها سوسيو- اقتصادي وذلك عبر إعطاء صلاحيات واسعة لمدير الجامعة في الجوانب العلمية والبيداغوجية والإدارية والمالية[2].

5- التكوين المهني: ينتظم التكوين المهني في تونس بشكل أساسي على النحو التالي:

أ- التكوين المهني الأساسي: يهدف هذا النوع من التكوين منح المترشحين قدرات وكفاءات مهنية تساعده في مزاولة نشاطه حرفياً أو مهنياً، حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أصناف[3]:

- التكوين الإقامي: يضمن بشكل كامل في مؤسسات التكوين؛
- التكوين بالتناوب: ينقسم بين التدريب في مراكز التكوين التي تضمن الحصول على المعارف الضرورية والجانب التطبيقي في الأماكن الحقيقية للعمل.

[1] : **Rapport national sur le développement de L'éducation 2000-2004**, op,cit, p p: 15-20.
[2] : Ibid.
[3] : Ibid.

- التكوين عبر التمهين والتدريب: يتم بشكل أساسي في الأماكن المهنية الحقيقية.

ب- التكوين المهني المستمر: يهدف لتعزيز المهارات العامة والمهنية المكتسبة قصد إكمالها وتكييفها مع متطلبات منصب العمل المشغول.

جدير بالذكر؛ أن وزارة التربية والتكوين التونسية تقوم بوظيفة التعريف بسياسات وتوجهات تطوير نظام التكوين المهني وتحديد أهدافه، في الوقت تقوم أجهزة أخرى مثل المركز الوطني لتكوين المدربين والمهندسين وكذلك المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية والوكالة التونسية للتكوين المهني على تنمية وتطوير الكثير من الوظائف عبر مساهمة المتعاملين العموميين والخواص لضمان تطوير هندسة التدريب والتكوين المستمر وتسيير مؤسسات ومراكز التكوين[1].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن نظام التعليم التونسي يوفر للتلميذ جملة من الامتيازات مقارنة بنظام التعليم الجزائري لاسيما في التعليم الثانوي كون أن المدة المتاحة فيه للتدريس هي أربعة سنوات بدل ثلاث سنوات، الأمر الذي يسمح للتلميذ بالاستفادة أكثر من هذه المرحلة التي تسبق دخوله إما للجامعة أو عالم الشغل لما توفره من تخصصات إضافة إلى إتاحة فرصة الدراسة والتخصص لمدة سنتين بدل سنة واحدة في بلادنا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز عنصر الاستفادة والتحصيل لدى التلميذ في هذه المرحلة ويحضرهم بشكل كبير لمراحل أخرى. كما تجدر الإشارة أن التلميذ في تونس يمكنه في مرحلة الثانوي اختيار تخصصات متميزة أو أكثر مهنية مثل الفنون والرياضة، الأمر الذي لا يوجد في بلادنا إلا في الجامعة أو في مراكز التكوين المهني.

من جهة أخرى نجد أن تونس قامت بالإسراع في إدماج القطاع الخاص في التعليم في وقت مبكر والذي سمح بإنشاء فضاء جديد وتقديم بديل آخر للتعليم العمومي وهو ما يعتبر أمراً حديثاً نوعًا ما في بلادنا، إضافة إلى ذلك نجد أنه بعد إدخال القطاع الخاص في التعليم العالي والتراجع عن منطق مجانية التعليم وإعطائه بعداً اقتصادياً في تقديم الخدمات بدل الاعتماد الكلي على الإعانات والدعم من الدولة، تشكل فضاء تنافسي مع تلك المؤسسات الموجودة في القطاع العمومي وسمح له بتنويع مصادر التمويل، خاصة بعد التركيز على مبدأ لامركزية التسيير عكس ما يحدث في بلادنا أن يبقى التعليم العالي حكومياً بامتياز سواء من ناحية التمويل أو التسيير.

أما فيما يخص قطاع التكوين المهني نجد أن الهيئات المشرفة عليه في تونس تتعدد وتتنوع نظرا لما له من أهمية وجدوى اقتصادية واجتماعية وكذلك لأهميته في المنظومة التعليمية التونسية، أين نجد تداخل لعديد من الوزارات فيه فضلا على وجود مراكز خاصة بتكوين المؤطرين والمدربين الأمر الذي لا يزال غائباً في بلادنا وتوكل مهمة متابعة هذا القطاع لجهاز واحد يختصر في الوزارة الوصية.

ثانيا- نظام التعليم الأساسي التونسي في أرقام : استطاعت الحكومة التونسية عبر سياسات مختلفة وبرامج متعددة منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي أن تحقق تطوراً محسوساً في قطاع التعليم سواء من ناحية الهياكل أو عدد المستفيدين، حيث يظهر ذلك واضحاً في التطور الحاصل في نسب التمدرس داخل البلاد وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

[1] : Rapport **national sur le développement de L'éducation 2000-2004**, op, cit, p : 15-20.

الجدول 32: تطور نسبة التمدرس في حسب الشريحة العمرية للأطفال في تونس

الشريحة العمرية/السنوات	1999-2000	2000-2001	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2014-2015
أطفال 6 سنوات	99.0	98.9	99.0	99.0	99.0	99.2	99.3	99.3	99.5
الفئة العمرية 6-11 سنة	97.1	97.2	96.9	96.4	97.1	97.7	98.3	98.3	99.0
الفئة العمرية 6-16 سنة	89.2	89.3	90.5	90.5	90.3	91.4	92.1	92.6	94.2
الفئة العمرية 12-18 سنة	71.4	72.1	75.4	75.4	75.1	75.4	78.0	78.8	81.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التربية والتكوين الصادرة عن وزارة التربية والتكوين التونسية للسنوات الدراسية 2008-2009 2009-2010، 2010-2011، 2014-2015.

يظهر من الجدول أعلاه أن نسب التمدرس في تونس شهدت ارتفاعاً ملحوظا في مختلف الشرائح العمرية لاسيما من ناحية الكم والعدد الهائل للأطفال المستفيدين من التعليم وفي مختلف الأطوار التعليمية والشرائح العمرية والذي يكمن إرجاعه إلى المجهودات الحكومية المبذولة الرامية لتعميم الاستفادة من التعليم لكل الأطفال الذين بلغوا سن ستة سنوات.

1- معطيات حول السنة التحضيرية: قامت وزارة التربية والتكوين التونسية خلال السنة الدراسية 2000-2001 ببعث أقسام تحضيرية للمدارس الابتدائية نظرا لما لها من أهمية في المسار المدرسي للطفل، حيث استطاعت من خلال الإمكانيات والموارد المرصودة لهذا المجال أن تشكل خارطة للمدارس الابتدائية المحتضنة لهذه الأقسام، أين بلغ عددها إلى حدود 2082 مدرسة في السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 362 مدرسة في السنة الدراسية 2001-2002، كما شهدت السنة الدراسية 2015-2016 فتح أقسام تحضيرية جديدة في ستة مدارس وتسجيل زيادة في عدد الأطفال المنضمين لهذه الأقسام إلى حدود 601 طفل. الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 33: تطور عدد المدارس والتلاميذ والمؤطرين للسنة التحضيرية في القطاع العمومي

السنة الدراسية/البيانات	المدارس			الأفواج (الأقسام)	الأطفال المرسمون			المؤطرين
	الإجمالي	م.غ بلدية*	نسبة م.غ.بلدية		الإجمالي	الإناث	نسبة الإناث	
2010-2009	2097	1262	60.2	2264	40576	19648	48.4	2264
2011-2010	2154	1278	59.3	2335	42060	20322	48.3	2314
2012-2011	2116	1251	59.1	2351	42934	20650	48.1	2331
2013-2012	2055	1207	58.7	2329	45351	22133	48.8	2293
2014-2013	2076	1229	59.2	2406	46551	22684	48.7	2359
2015-2014	2082	1248	59.9	2398	47154	23175	49.1	2328

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2014-2015، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية، ص: 11. *: منطقة غير البلدية

يتضح من الجدول أعلاه أن قرابة 60% من المدارس المحتضنة للأقسام التحضيرية توجد في الأوساط غير البلدية بشكل يبرز دور الحكومة التونسية في تغطية المناطق التي يصعب تواجد فيها القطاع الخاص أو الجمعوي، حيث بلغ عدد المستفيدين منها حوالي 47 ألف طفل.

2- إحصائيات حول التعليم الابتدائي: يظهر الجدولين المواليين التطور الحاصل في عدد المدارس والتلاميذ والمدربين للمرحلة التعليمية في تونس منذ سنة 2000 إلى الوقت الحالي سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص.

الجدول 34: تطور عدد المدارس والتلاميذ والمدربين في المرحلة الابتدائية بالقطاع العمومي

السنة الدراسية	المدارس	التلاميذ	الفصول	المدرسون	نصيب كل مدرس من التلاميذ
2000-1999	4456	1403729	47476	60333	23.2
2005-2004	4494	1171019	46770	58342	20.07
2010-2009	4517	1008600	45677	58567	17.2
2011-2010	4518	1003017	45471	57349	17.5
2012-2011	4523	1014836	46320	58833	17.2
2013-2012	4523	1029559	46534	59786	17.2
2014-2013	4544	1049177	47423	62484	16.8
2015-2014	4565	1066493	47543	63303	16.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصاء المدرسي لسنة (2013-2014) و(2014-2015) + تقرير " التربية في أرقام لسنة 2014-2015 " الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية.

الجدول 35: تطور عدد المدارس والتلاميذ والمدربين في المرحلة الابتدائية بالقطاع الخاص

السنة الدراسية	التلاميذ	المدارس	الفصول	المدرسون	نصيب كل مدرس من التلاميذ
2011-2010	24953	109	1158	1893	13.2
2012-2011	28875	128	1345	2198	13.1
2013-2012	33732	155	1598	2667	12.6
2014-2013	40043	191	1946	3351	11.9
2015-2014	48390	263	2445	4278	11.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2014-2015، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية.

يظهر من الجدولين أعلاه تسجيل ارتفاع ملحوظ في حجم الهياكل والبنى التحتية الخاصة بالتعليم الابتدائي سواء في القطاع العام أو الخاص أين انتقل عدد المدارس من 4456 مدرسة في السنة الدراسية 1999-2000 إلى حدود 4565 مدرسة في السنة الدراسية 2014-2015، قابلها ارتفاع في عدد التلاميذ والمدربين، حيث انتقل نصيب كل (مدرس / التلاميذ) من حوالي 23 تلميذ لكل مدرس إلى قرابة 17 تلميذ خلال هذه الفترة، وكذلك الشيء نفسه بالنسبة للقطاع الخاص الذي وصل في السنة الدراسية 2014-2015 إلى حدود 263 مدرسة، أين انتقل نصيب المدرس من التلاميذ من 13 إلى حدود 11 تلميذ.

3- إحصائيات حول المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي: عرفت هذه المرحلة من التعليم على غرار نظيراتها من التعليم التحضيري والابتدائي تحسناً ملحوظاً لاسيما من ناحية الهياكل والبنى التحتية وعدد المؤطرين منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، الأمر الذي سمح لعدد كبير من التلاميذ من الالتحاق بصفوف الطور الإعدادي والثانوي، وهو ما تظهره المعطيات في الجدول الموالي.

الجدول 36: تطور معطيات التعليم الإعدادي والثانوي في تونس للقطاع العمومي

السنوات	عدد المؤسسات				عدد الفصول	عدد تلاميذ الإعدادي	عدد تلاميذ الثانوي	عدد المدرسين	نصيب كل مدرس من التلاميذ
	مرحلة إعدادي عام	التعليم الثانوي	مختلطة	الإجمالي					
1996-1995	389	74	244	712	18830	394079	268143	27785	23.8
2000-1999	616	253	116	985	27569	555114	353134	42377	21.4
2005-2004	665	388	138	1191	33811	576088	508790	59132	18.4
2011-2010	767	511	88	1366	36005	469459	466939	72454	12.9
2012-2011	774	521	82	1377	35961	469368	453090	72895	12.7
2013-2012	772	524	90	1386	35709	463041	445559	73490	12.4
2014-2013	776	526	90	1392	35390	458540	428905	74193	12.0
2015-2014	786	532	85	1403	34929	460592	416119	74283	11.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصاء المدرسي لسنة (2013-2014) و(2014-2015) + تقرير" التربية في أرقام لسنة 2014-2015 " الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع محسوس في عدد وحجم الهياكل المخصصة للتعليم الإعدادي والثانوي في تونس صاحبه ارتفاع في عدد التلاميذ الملتحقين بهذا المستوى التعليمي، حيث وصل عددهم إلى أكثر من 85 ألف تلميذ في الإعداي والثانوي في السنة الدراسية 2014-2015 بعدما كان العدد في حدود 66 ألف في السنة الدراسية 1995-1996 بارتفاع قدر بحوالي 20 ألف تلميذ، إضافة إلى تسجيل ارتفاع في حجم المؤسسات التي انتقلت بدورها من 700 مؤسسة ليصل إلى ضعف العدد السابق بـ 1400 مؤسسة، صاحبه ارتفاع في عدد المؤطرين الذي تضاعف بأكثر من مرتين ووصل إلى حدود 74 ألف مدرس خلال نفس الفترة، الأمر الذي سمح بتسجيل تحسن ملحوظ من ناحية تغطية التلاميذ لكل مدرس من حدود 23 تلميذ لكل مدرس إلى 12 تلميذ تقريباً.

في المقابل نجد أن عد تلاميذ الإعدادي التقني هو آخر عرف تطوراً ملحوظاً سواء من ناحية عدد المؤسسات أو المؤطرين أو التلاميذ، حيث انتقل عدد التلاميذ من حوالي 17675 في السنة الدراسية 1995-1996 إلى حدود 18859 في السنة الدراسية 2009-2010 صاحبه ارتفاع في عدد المؤطرين من 1832 إلى 2910 مدرس، هذه النتائج انعكست إيجاباً على نصيب كل مدرس من التلاميذ حيث انتقل من 10 تلاميذ لكل مدرس إلى حدود 5 تلاميذ خلال نفس الفترة[1].

[1] : **الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2014–2015**، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية.

أما فيما يخص القطاع الخاص فإنه يلعب دوراً مهماً في التعليم الإعدادي والثانوي في تونس ويساهم بشكل كبير على توفير كل الظروف المواتية لتحصيل وتكوين التلاميذ، حيث شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً سواء من ناحية الهياكل أو عدد التلاميذ المنضمين إليه أو المؤطرين وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 37: تطور معطيات المرحلة الإعدادية والثانوية في القطاع الخاص

السنوات	المؤسسات	الفصول	التلاميذ	المدرسون	معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
1990-1989	236	2167	64863	7731	275	8.4
1995-1994	342	2937	71078	11802	208	6.0
2000-1999	316	2600	57359	10055	182	5.7
2005-2004	268	2361	51799	8371	193	6.2
2010-2009	292	2657	56285	9056	193	6.2
2015-2014	326	3181	69235	10164	212	6.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير حول الإحصاء المدرسي لسنة 2014-2015، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية، ص: 29.

يظهر من الجدول أن عدد المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص عرفت ارتفاع ملحوظ بالمقارنة بين السنة الدراسية 1989-1990 و2014-2015، أين انتقل العدد من 236 مؤسسة إلى حدود 326 مؤسسة صاحبها ارتفاع في عدد التلاميذ الذين انتقل عددهم من حوالي 65 ألف تلميذ إلى حدود 69 ألف تلميذ بشكل يتقارب مع العدد الموجود في القطاع العمومي، فضلا على توسع حجم الهيئة التدريسية من حدود 8000 مدرس إلى أكثر من 10000 مدرس خلال نفس الفترة، حيث أن هذا التحسن كان له أثر ايجابي على قدرة هذه المؤسسات في التغطية والتكفل بالتلاميذ سواء من ناحية الهياكل أو المؤطرين، أين انتقل معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة من 275 تلميذ لكل مؤسسة إلى 212 تلميذ وكذلك الحال بالنسبة لمعدل عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس الذي انتقل بدوره من 8.4 تلميذ إلى غاية 6.8 تلميذ لكل مدرس في الفترة ذاتها.

4- تقييم مردودية التعليم الأساسي التونسي: لا يزال نظام التعليم التونسي يعاني بشكل كبير من الكثير من الجوانب لاسيما تلك المتعلقة بعنصر الجودة في مخرجاته، حيث أن أغلبية التلاميذ يعرفون ضعف كبير فيما يخص اللغات والرياضيات وهي ما تشكل لهم صعوبات في التواصل والتحرير وحل مشاكلهم الدراسية، الأمر الذي تؤكده كثير من الدراسات التقييمية داخلياً ودولياً على غرار نظام (Program International Student Assesment) والذي يرمز له اختصاراً (PISA) والذي تشارك فيه تونس منذ سنة 1999 وهو عبارة عن تحقيق لكل ثلاث سنوات في صفوف الشباب (15 سنة) لحوالي 34 دولة عضو في (OCDE) وعدد من الدول الشركاء، لتقييم المكتسبات المعرفية الأساسية

في الحياة العادية المقدمة في إطار التعليم الإجباري، حيث أن الاختبارات تشمل مواد القراءة، الثقافة، الرياضيات، الثقافة العلمية وذلك عن طريق تقديم استبيانات موضوعية[1].

جاءت النتائج المحققة من قبل التلاميذ التونسيين في سنة 2009 جد متواضعة أمام 65 دولة مشاركة، أين جاؤوا في المرتبة 56 بقرابة 401 نقطة فيما يخص القراءة في الوقت الذي كان المتوسط في دول (OCDE) في حدود 493 نقطة، أما فيما يخص الرياضيات تحصل التلاميذ التونسيين على 371 نقطة ما جعلهم في المرتبة 60، بينما كان معدل نقاط دول (OCDE) هو 496 نقطة، أما فيما يخص العلوم جاءت تونس في المرتبة 55 مع العديد من الدول مثل الأرجنتين بحوالي 401 نقطة. الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 38: نتائج التلاميذ التونسيين حسب تقييم برنامج PISA

البيانات/المواد	تقرير PISA (2003)			تقرير PISA (2006)			تقرير PISA (2009)			تقرير PISA (2012)		
	تونس	دول (OCDE)	الترتيب	تونس	دول (OCDE)	الترتيب	تونس	دول (OCDE)	الترتيب	تونس	دول (OCDE)	الترتيب
الثقافة والرياضيات	337	499	46/38	359	-	40/39	371	496	65/60	388	494	-
القراءة	375	494	40/40	375	-	40/40	401	493	65/56	404	496	-
الثقافة العلمية	385	500	40/40	386	500	40/37	401	501	65/55	398	501	-

Source : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 31, en plus Rapport sur « **Principaux résultats de l 'Enquête PISA 2012 : Ce que les élèves de 15 ans savent et ce qu'ils peuvent faire avec ce qu'ils savent** », publié par Secrétaire général de l'OCDE, 2014.

من جهة أخرى توضح نتائج التقييم العالمي لـ (TIMSS) الذي يهتم بمخرجات التدريس في الرياضيات والعلوم لأقسام السنة الرابعة والثامنة من التعليم الأساسي تحصل تونس في سنة 2011 على نتائج متواضعة، حيث جاءت في المرتبة 47 من أصل 50 دولة مشاركة في مادة الرياضيات والمرتبة 48 من أصل 50 دولة مشاركة في مادة العلوم بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم الأساسي. وهي تقريباً النتائج نفسها بالنسبة لتلاميذ السنة الثامنة من التعليم الأساسي[2]. الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

[1] : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 31.

[2]: شادية بلعيد المحيرصي وآخرون،" **تقرير حول مشاركة تونس في التقييم الدولي لدراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم لسنة 2011**"، المركز الوطني للتحديد البيداغوجي والبحوث التربوية، وزارة التربية، الجمهورية التونسية، جانفي 2013.

الجدول 39: نتائج التلاميذ التونسيين حسب معطيات دراسات التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم(TIMSS) للفترة 1999-2011

البيانات /السنوات		1999		2003		2007		2011	
		السنة الرابعة	السنة الثامنة	السنة الرابعة	السنة الثامنة	السنة الرابعة	السنة الثامنة	السنة الرابعة	السنة الثامنة
الرياضيات	متوسط الأداء	-	-	339	410	327	420	359	425
	الترتيب	38/29	-	45/25	-	36/33	49/32	50/47	42/38
العلوم	متوسط الأداء	-	-	314	404	318	445	346	439
	الترتيب	38/29	-	45/38	-	36/33	49/34	50/48	42/37

Source : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 31

ثالثا– معطيات عامة حول قطاع التعليم العالي التونسي

1- إحصائيات عامة حول التعليم العالي التونسي: سجل قطاع التعليم العالي في تونس تطوراً ملحوظاً على غرار التعليم الأساسي والثانوي سواء من ناحية الهياكل أو المورد البشري أو عدد الملتحقين به خاصة في 05 السنوات الأخيرة، حيث استطاع القطاع أن يرفع من حجم الهياكل والبنى التحتية التي يشرف عليها بما يتماشى مع التطورات الحاصلة ومتطلبات هذا الأخير، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 40: تطور عدد مؤسسات التعليم العالي خلال خمس سنوات الأخيرة

السنة الدراسية/ البيانات	القطاع العمومي	القطاع الخاص
	عدد مؤسسات التعليم العالي	عدد مؤسسات التعليم العالي
2011-2010	194	39
2012-2011	195	44
2013-2012	198	46
2014-2013	198	47
2015-2014	203	63
2016-2015	203	65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص: 4. إضافة إلى معطيات إحصائية أولية حول التعليم العالي للسنة الجامعية 2015-2016 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية.

يرجع التطور الحاصل في عدد الهياكل التابعة للتعليم العالي في القطاع العام والخاص كنتيجة للتطور الحاصل في عدد المسجلين والملتحقين بالجامعة باعتبارها آخر مرحلة في نظام التعليم التونسي، لاسيما في الخمس السنوات الأخيرة والتي جاءت على النحو التالي.

الجدول 41: تطور عدد الطلبة المسجلين حسب وزارة الإشراف

السنة الدراسية/البيانات	القطاع العمومي			القطاع الخاص	
	عدد الطلبة تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عدد الطلبة تحت الإشراف المزدوج (مع وزارات أخرى)	المجموع	عدد الطلبة	النسبة من التعليم العالي (%)
2011-2010	320920	25956	346876	15045	4.2
2012-2011	315291	24328	339619	17773	5
2013-2012	294150	21363	315513	21880	6.5
2014-2013	286394	19383	305783	26019	8.5
2015-2014	273693	18598	292291	30334	10.4
2016-2015	246002	17839	263895	30233	11.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015)) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص: 4. إضافة إلى معطيات وإحصائية أولية حول التعليم العالي للسنة الجامعية 2015-2016 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية.

يظهر من الجدول أعلاه أن اجمالي عدد الطلبة التابعين للتعليم العالي في تونس شهد تراجعاً محسوساً حيث انتقل عددهم من 361921 طالب في سنة 2011 إلى حدود 294128 طالب في سنة 2016 والذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب لعل أهمها التراجع في عدد الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا، حيث انتقل عددهم من 77188 تلميذ في دورة جوان 2010 إلى حدود 61334 في دورة جوان 2014[1]، إضافة إلى تراجع قناعة الكثير من العائلات التونسية والتلاميذ بأهمية الشهادة المحصلة على مستوى التعليم العالي وتفضيل الكثير من الناجحين في شهادة البكالوريا الالتحاق بمراكز التكوين المهنية المتخصصة عوض الجامعة للإسراع في الدخول لعالم الشغل، كون أن معدلات البطالة مرتفعة جداً في صفوف حاملي الشهادات الجامعية مقارنة بذوي الشهادات المهنية. كما يظهر أيضا تسجيل نوع من التراجع في عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي العمومي من 346876 طالب إلى حدود 263895 طالب والذي يمكن إرجاعه لعدة أسباب من بينها تحول الكثير من الطلبة إلى التعليم العالي في القطاع الخاص باعتباره بديل آخر في هذا المجال ونظير ما يقدمه من خدمات وفرص تكوين أفضل وغير تلك الموجودة في القطاع العمومي، حيث ارتفع عدد المنخرطين فيه من قرابة 15 ألف طالب أكثر من 30 ألف طالب أين انتقلت نسبة الطلبة المسجلين بالقطاع الخاص مقارنة بإجمالي طلبة التعليم العالي من 4% إلى حدود 11.5%.

عرف قطاع التعليم العالي العمومي تطوراً كبيراً من ناحية حجم وعدد الهيئة التدريسية خلال هذه السنوات الخمس الأخيرة وذلك بتسجيل تطور كبير في عدد الأساتذة الباحثين بمختلف أصنافهم سعياً في ذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في القطاع لاسيما فيما يخص تكوين الطلبة وتأطيره، حيث يمكن اظهار النتائج المتعلقة بهيئة التدريس من خلال الجدولين المواليين، والتي جاءت على النحو التالي.

[1] : **الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2014-2015**، المرجع السابق، ص: 159.

الجدول 42: تطور أعضاء الهيئة التدريسية في القطاع العمومي حسب الرتبة

الرتبة /السنة الجامعية	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
أستاذ التعليم العالي	1017	1105	1194	1327	1323
أستاذ محاضر	736	793	898	930	991
أستاذ مساعد	4487	4904	5293	5435	5715
مساعد	3670	4014	4327	4471	4164
مساعد متعاقد	3493	3399	2858	2124	1520
إطار الطب الجامعي	2165	2209	2496	2664	2831
إطار تكنولوجي	2068	2022	2059	2176	2172
إطار التعليم الثانوي	2716	2814	2629	2664	2796
رتب أخرى	935	887	919	758	799
الأجانب	265	264	205	282	251
العدد الإجمالي للأساتذة كامل الوقت بمختلف رتبهم	**21522**	**22410**	**22878**	**22830**	**22561**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص ص: 16-17.

الجدول 43: تطور عدد الأساتذة الباحثين الدائمين في القطاع العمومي

تصنيف الأساتذة/السنة الجامعية	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015
الأساتذة الباحثون صنف – أ-	1753	1898	2092	2257	2314	2393
الأساتذة الباحثون صنف – ب-	8157	8918	9620	9906	9879	10122
المـجمـــوع	**9910**	**10816**	**11712**	**12163**	**12193**	**12515**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص ص: 16-17.

انعكس التطور الحاصل في أعضاء الهيئة التدريسية بشكل ايجابي على معدل التأطير بالنسبة للطلبة لاسيما في القطاع العمومي سواءاً بالنسبة لمعدل التأطير العام أو الخاص بالأساتذة الباحثين لعدد الطلبة المسجلين في الجامعات التونسية.

الجدول 44: تطور نسبة تأطير الطلبة في القطاع العمومي

البيانات /السنة الجامعية	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015
العدد الإجمالي للطلبة	346876	339619	315513	305783	292291	263895
العدد الإجمالي للأساتذة كامل الوقت بمختلف رتبهم	21552	22410	22878	22830	22561	22654
إجمالي الأساتذة الباحثون للصنفين – أ– و– ب–	9910	10816	11712	12163	12193	12515
نسبة التأطير العام*	16.1	15.2	13.8	13.4	13.0	11.6
نسبة التأطير من قبل الأساتذة الباحثون**	35.0	31.4	26.9	25.1	24.0	21.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010–2011، 2014–2015)) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص ص: 19.

ملاحظة: *: معدل التأطير العام= عدد الطلبة/إجمالي عدد الأساتذة، **: معدل تأطير الأساتذة الباحثين= عدد الطلبة/ إجمالي عدد الأساتذة الباحثين.

في السياق نفسه؛ نشير إلى أن توزيع الطلبة التونسيين داخل الجامعة هو الآخر عرف تنوعاً ملحوظاً بحسب التخصصات والمجالات المتاحة وكذلك بإختلاف ما هو موجود في القطاع العام والخاص، حيث جاء توزيعهم في السنوات الجامعية الأخيرة (2010–2015) على النحو التالي.

الجدول 45: تطور عدد الطلبة حسب مجال التدريس في القطاع العمومي

التخصصات /السنة الجامعية	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
التـــربيـة	1578	1159	994	777	915
آداب وفنـــون	73233	69695	60857	56140	50639
علوم إجتماعـــية وتجـــارة وحقوق	88050	86444	81876	81321	79827
علـــــوم	81452	79628	75208	71983	66188
هندسة وصناعـات تحويلـــية وإنتاج	60210	61070	58156	57627	57775
فلاحـــــة	6806	6968	6252	5941	5710
صحـــة وحمايـــة إجتماعية	23562	23635	22263	22289	21593
خـدمـــات	11985	11020	9907	9705	9644
المـــجمـــوع	**346876**	**339619**	**315513**	**305783**	**292291**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010–2011، 2014–2015) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص: 9.

الجدول 46: تطور عدد الطلبة حسب مجال التدريس في القطاع الخاص

التخصصات /السنة الجامعية	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
فنـــون	299	372	405	484	561
آداب	108	61	60	138	92
أعمال تجـــارية وإدارة	3568	3932	5125	5443	6554
حقوق	774	838	948	884	886
صحـــافة وعلوم الأخبار	-	-	30	48	81
علوم إجتماعية وسلوكيات	179	173	280	234	152
رياضيات وإحصاء	2	2	1	-	-
علوم إعلامية والملتميديا	3951	4611	5494	6143	7032
علوم الحياة	171	243	319	448	588
صناعة تحويلية وصناعات معالجة	-	-	10	14	-
هندسة التعمير والبناءات	919	1218	1443	1903	2273
هندسة وتقنيات مماثلة	2195	2736	3069	3842	4604
الصـــحـــة	2888	3587	4696	6438	7511
المـــجمـــــوع	**15054**	**17773**	**21880**	**26019**	**30334**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص: 31.

من الجدولين السابقين يظهر أن إقبال الطلبة على بالتعليم القطاع الخاص في تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2015 مقارنة بالقطاع العمومي الذي يعرف تراجع، أين انتقل عدد المسجلين به إلى حدود 30 ألف طالب سنة 2015 بعدما كان في حدود 15 ألف طالب في سنة 2010، أي تضاعف العدد بمرتين، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى تعدد وتنوع التخصصات المتاحة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، إضافة إلى ميول الطلبة للتخصصات المهنية التي تسهل لهم الاندماج بشكل سريع في عالم الشغل. كما يظهر من الجدولين السابقين أن توزيع الطلبة التونسيين في التخصصات المتاحة في القطاعين العمومي والخاص خلال الفترة 2010-2015 موزع توزيعًا غير طبيعي نظراً لإرتكازه في تخصصات معينة تعرف معدلات بطالة مرتفعة في سوق العمل وينخفض الطلب عليها من قبل أرباب العمل على غرار خريجي تخصصات الآداب والفنون والحقوق والعلوم الاجتماعية والتجارة، في الوقت الذي يكون الإقبال منخفضاً على التخصصات التقنية مثل الفلاحة والرياضيات والخدمات وفي تراجع مستمر خلال نفس الفترة، وهو ما من شأنه أن يخلق نوع من الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات الجامعة.

2- تمويل التعليم العالي في تونس: تخصص الحكومة التونسية قرابة 1.7% من الناتج المحلي الخام من أجل تمويل قطاع التعليم العالي، حيث تعتبر هذه النسبة مهمة مقارنة بما هو معمول به عالمياً وفي ذلك تأكيد على أهمية هذا القطاع في تحقيق الالتزامات والاستحقاقات المستقبلية، أين وصلت النفقات العمومية في سنة 2012 الموجهة لهذا القطاع إلى حدود 4.9% من ميزانية الدولة بتسجيل انخفاض مقارنة بسنة 2011 والتي كانت في حدود 6.1%، حيث كانت

غالبية هذه النفقات موجهة لنفقات التسيير وبشكل خاص لأجور الموظفين بتسجيل ارتفاع من 74% إلى أكثر من 79% سنة 2012[1]. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 18: نصيب ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة والناتج المحلي الخام

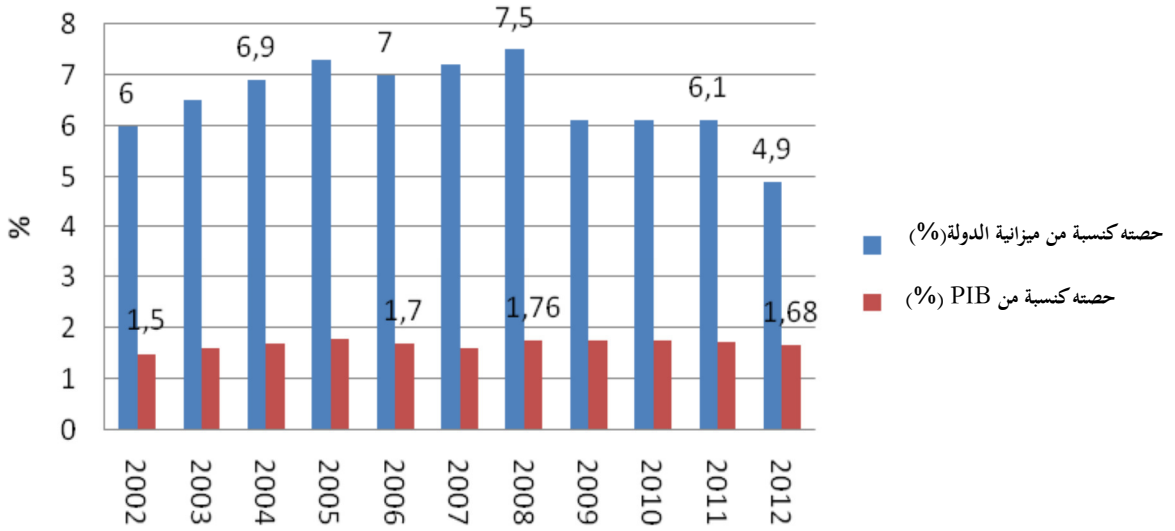

Source : **Analyse du système éducatif Tunisien**, rapport préparé dans le cadre du programme de l'organisation internationale du travail, financé par l'agence Espagnole de coopération internationale en partenariat, 2013, p : 35.

يظهر من الشكل أعلاه أن الحكومة التونسية لم تبخل على قطاع التعليم العالي من ناحية الموارد المالية حيث عرفت ميزانيته ارتفاع محسوساً كل سنة، والتي انتقلت من حدود 6% من ميزانية الدولة سنة 2002 ووصلت إلى حدود 7.5 % سنة 2007، لتسجل نوعاً من التراجع في هذه السنوات الأخيرة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تونس بعد سنة 2011 حيث وصلت إلى حدود 4.9% سنة 2012، خاصة بعد عجز الحكومة الانتقالية على توفير مصادر تمويل كبيرة لهذا القطاع، لكنه بالرغم من كل هذا تبقى حصة التعليم العالي من الناتج المحلي الخام تعرف ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقلت من 1.5% سنة 2002 إلى حدود 1.7% سنة 2012.

3- تقييم مردودية التعليم العالي في تونس: شهدت منظومة التعليم العالي في تونس تحسناً كبيرًا في عدد الإطارات والمتخرجين الجامعيين خلال الخمس السنوات الأخيرة في القطاع العام أو الخاص حيث جاءت نتائجه كمايلي.

الجدول 47: تطور عدد خريجي التعليم العالي خلال الفترة (2010-2015)

البيانات/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور عدد الخريجين في القطاع العام	86035	74133	68880	61089	61089	58174
تطور عدد الخريجين في القطاع الخاص	1179	3148	3259	4045	5780	6976
نسبة الخريجين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام (%)	1.4	4.2	4.7	6.6	9.4	12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015)) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص: 32. إضافة إلى معطيات إحصائية أولية حول التعليم العالي للسنة الجامعية 2015-2016 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، ص:11.

[1] : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 35.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع في عدد الطلبة المتخرجين من القطاع الخاص الذي أصبح يعرف إقبالاً كبيراً عليه في السنوات الأخيرة، نظرًا للإمكانيات وظروف التكوين والتخصصات المتاحة فيه مقارنة بالقطاع العمومي الذي يبقى يمتلك حصة الأسد من عدد المتخرجين في تونس بالرغم من تسجيله لتراجع مستمر في عدد المتخرجين بسبب تراجع أعداد التلاميذ الناجحين في شهادة البكالوريا وارتفاع عدد الطلبة المعيدين والمنقطعين على الدراسة الجامعية، حيث وصل عددهم في سنة 2011 تقريباً إلى حدود نصف (½) عدد طلبة السنة الأولى لم يقدروا على النجاح في امتحانات نهاية السنة وكذلك تقريبا ثلث (3/1) عدد الطلبة في السنة الثانية وجدوا في وضعية فشل، أين أرجعت أسباب ارتفاع عدد المعيدين في السنة الأولى لمشاكل متعلقة بالتوجيه المدرسي للتلاميذ بعد حصولهم على شهادة البكالوريا كون أن غالبيتهم يتوجهون في الجامعة إلى تخصصات ليست تتماشى مع رغباتهم الحقيقية أو عدم تحضيرهم بشكل جيد لهذه التخصصات المتاحة في التعليم العالي[1] وهو ما يرجع بالسلب على مردود قطاع التعليم العالي التونسي، إضافة إلى تفضيل الكثير منهم النزوح نحو القطاع الخاص أو التكوين المهني أو الأنشطة المهنية التي لا تشترط شهادات أو كفاءات معينة.

على ضوء ما سبق يمكن تقييم قطاع التعليم العالي التونسي من خلال النقاط التالية[2]:

- نجد أن الأفراد ذوي المستويات العالية في سنة 2011 بتونس أصبحوا يشكلون جزءاً مهماً في الطبقة النشطة حيث وصلت نسبتهم إلى حدود 27% (أي أصبحوا بمثابة موارد غير نادرة) والسبب في ذلك لإدخال تخصصات قصيرة الأجل في إطار ما يعرف بنظام (LMD) وتمركز الخريجين في التخصصات الأدبية والأعمال والإدارة التي تكون فيها فرص العمل قليلة على حساب التخصصات التقنية مثل الهندسة والميكانيك.
- المساهمة الهامشية للقطاع الخاص في التعليم العالي ونظام العليم الجامعي وآفاق التنمية، حيث لم يرقى بعد لمستوى إدراجه كبديل للتعليم العمومي كما هو الحال في كثير من الدول على غرار دول الشرق الأوسط أين تستقبل الجامعات الخاصة قرابة 30% إلى 50 % من الطلبة بسبب عدة عوامل حالت دون تطوره لعل من بينها الارتباط الكبير والوثيق بالتعليم العمومي للأفراد والعائلات التونسية واعتباره بمثابة نموذج أساسي لتطور البلاد، إضافة إلى الإطار التنظيمي والتشريعي غير المحفز، فضلا على تكاليف الدراسة التي تكون مرتفعة تقريباً بـ 100 مرة من تلك المطلوبة في القطاع العمومي وكذلك ترسخ النظرة السلبية للتعليم الخاص بناءاً على تجارب سابقة على أنه بمثابة نشاط تجاري خالص يقدم خدمات بجودة رديئة والملاذ الأخير للطلبة الفاشلين في الجامعات العمومية.
- تسجيل تحسن في حجم تأطير الفرد لاسيما على المستوى الكمي مع تدهور جانب الجودة، حيث تبقى الحصة الكبرى تلقى على عاتق الأساتذة الباحثين والمساعدين أين وصلت إلى قرابة 21 طالب لكل أستاذ باحث أو مساعد في السنة الدراسية (2015–2016) مقابل 35 طالب في السنة الجامعية (2010–2011)، بينما يبقى هذا المعدل منخفض في صفوف أساتذة التعليم العالي والمحاضرين، حيث انتقل من 16 طالب إلى حدود 11 طالب خلال نفس الفترة، أي بمعنى آخر فإن التجربة المتوسطة والمتواضعة لفئة الأساتذة الباحثين والمساعدين وارتفاع عددهم لاسيما المتعاقدين منهم

[1] : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 44.
[2] : Ibid.

وانخفاض مستوياتهم اللغوية (العربية واللغات الأخرى) ونقص خبراتهم المهنية والبيداغوجية كانت لها عواقب سلبية على نوعية وجودة التأطير.

- التصنيف العالمي المخيب للجامعات التونسية دليل واضح على عدم الفعالية الداخلية للتعليم العالي التونسي ويظهر ذلك واضحا في كل مرة من خلال آراء الطلبة والأساتذة أو الخبراء، وهو ما تؤكده التقارير الصادرة على الهيئات الدولية المتخصصة لعل أشهرها التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم المعد من قبل معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي (ARWU)[1]، حيث نجد على سبيل المثال أنه في سنة 2012 لم تصنف ولا جامعة تونسية ضمن هذا التصنيف. من جهة أخرى احتلت الجامعات التونسية في التصنيف الاسباني لجامعات والبحوث العلمية لجويلية من سنة 2016 مراتب متواضعة حيث جاءت أول جامعة تونسية وهي جامعة تونس المنار في المرتبة 3255 عالمياً و94 إفريقياً و95 عربياً، تبعتها في المرتبة الثانية جامعة الصفاقس التي جاءت في المرتبة 3475 عالمياً و107 إفريقياً و108 عربياً[2]. أما فيما يخص البحوث العلمية فقد عرفت الجمهورية التونسية تطوراً محسوساً بين الفترة (1981-1985) والفترة (2005-2009) أين انتقل عدد الأبحاث والمنشورات العلمية من حوالي 600 إلى قرابة 9000 بحث محققة في ذلك تفوقاً على الجارتين الجزائر والمغرب اللتان وصلتا إلى قرابة 5000 بحث وجاءت بعد مصر التي سجلت تقريباً 18000 بحث[3].

4- العوامل المؤثرة على مردودية نظام التعليم التونسي: إن نتائج المتواضعة لمردودية قطاع التعليم التونسي عموماً في مختلف مستوياته يمكن إرجاعها لكثير من العوامل الداخلية والخارجية والتي نوجزها فيمايلي[4]:

أ- العوامل الداخلية: نذكر من بينها:

- المواد والمناهج العلمية: في الغالب نجدها منفصلة عن الواقع لاسيما في مجال الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم... مع غياب الحس على أنها مرتبطة ومتناسقة مع بعضها البعض في الوقت الذي يشهد العالم ارتباطاً وتبعية أكثر لهذه العلوم فيما بينها مثل الارتباط بين البيئة والطاقة والبيولوجيا، البيولوجيا والإعلام الآلي، فعلى سبيل المثال عند الحديث على موضوع التقاعد والشيخوخة فإننا نتكلم في نفس الوقت على مشكل إجتماعي وإقتصادي وبيولوجي في نفس الوقت، إلا أنه في تونس يبقى فقط التركيز على التعليم ذي طابع موسوعي بعيد عن التحليل.

- الأساتذة: الذين يقتصر دورهم في الوقت الحالي على منح المعارف أو نقل العلوم وذلك بتكليفهم بمهمتين معقدتين أساسيتين هما: نقل المعارف وتحفيز التلاميذ بشرط احترام القوانين السلوك العام للدولة، إلا أنه في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيات فإنه صار ضروريا على الأساتذة أن يلعبوا دور وسيط المعرفة أو محفز للمعرفة أي أن التدريس في الوقت

[1] : للمزيد من المعلومات راجع التصنيف الأكاديمي لجامعات العالمي على الموقع : http://www.shanghairanking.com/ARWU2016.html

[2] : للمزيد من المعلومات راجع الترتيب الاسباني للجامعات ومراكز البحث على الموقع : http://www.webometrics.info/en

[3] : **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2013-2015**، المرجع السابق، ص:74.

[4] : Zeineb Ben Ammar Mamlouk, **La qualité dans l'éducation de base, la formation professionnelle et l'enseignement supérieur : un nouveau paradigme ?**, étude effectuée dans le cadre des journées de l'entreprise de l'IARE organisé autour du thème de « L'état et l'entreprise », 11 et 12 décembre 2009.بتصرف

الحالي لا يقتصر فقط على نقل المعارف بل المساهمة في نشر الثقافة ونقل المعارف وإعطائها قيمة أي التدريس بالاعتماد على القدوة أو المثال.

- التوجيه: إن مسألة التوجه نحو بعض التخصصات في تونس مثل الآداب والاقتصاد لعدد كبير جداً من التلاميذ يطرح مشكلين أساسيين هما: الأول يظهر في كون أن غالبية التلاميذ متوسطي المستوى يوجهون لهذه التخصصات، في الوقت الذي نجد أن هذه المجالات تعتبر الأقل طلباً في سوق العمل الذي أصبح يحتاج لكفاءات عالية ومواهب معينة، أين يسجل ارتفاع سنوي عدد التلاميذ التابعين لهذه الشريحة يصاحبه رداءة في مستوى تكوينهم. أما الأمر الثاني فهو أكثر خطورة نوعا ما كون أن أكثر من 90% من مترشحي البكالوريا في تخصص الآداب لم يستطيعوا تحقيق معدل نجاح في كل من مواد اللغة العربية والفرنسية والانجليزية والتحسن في نسبة النجاح السنوية لهذه الشهادة هو شكلي ويخفي الكثير من الحقائق كون أن أكثر من 50% من المترشحين يتم إنقاذهم في هذه المواد.
- الساعات الإضافية: يعتبر نظام التعليمي التونسي بمثابة مأساة وربح في نفس الوقت حيث يظهر الجانب المتعلق بالمأساة كون أن الأساتذة والمؤطرين فيه معاقبين، وذلك على اعتبار أنهم يصنفون ضمن خانة الأفراد الفقراء في المجتمع التونسي، لكنه في المقابل يعتبر مصدر ربح لبعض الأساتذة والمعلمين من خلال تلك النفقات التي تدفعها العائلات التونسية في الساعات الإضافية التي أصبحت تفرض بشكل شبه إلزامي على التلاميذ قصد تغطية العجز في التعليم النظامي وتأكيد على عملية تعطيله، أين أصبح الأساتذة لا يستثمرون في قدراتهم داخل الأقسام كآلية لتفسير الرجوع إلى الدروس الخصوصية وأصبح التلاميذ لا يسمع ولا يحضر ويعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الدروس.
- الانخفاض التدريجي للتحفيزات طلبة التعليم العالي وارتفاع مستوى المعيدين فيه، حيث أنه في تحقيق تم في إطار أعمال نهاية السنة الدراسية على عينة من الطلبة التونسيين (حوالي 37 طالب مقسمة على النحو التالي: 19 طالب سنة أولى، 05 طلبة من السنة الثانية، 05 طلبة من السنة الثالثة، 08 من السنة الرابعة)، أين تمثل هذه العينة قرابة 67.6% من الطلبة المنتمين للقطاع العمومي و32.4% تابعين للقطاع الخاص، كما كانت من بين المحفزات المقدمة لهؤلاء الطلبة في هذا التحقيق هي: أساتذة أكفاء، تنسيق جيد بين محتوى الأعمال التوجيهية والمحاضرة، منفعة المحاضرات في حياتهم المهنية،العمل الجماعي، المساهمة البيداغوجية وأخرى ذاتية، حيث لم تظهر في النتائج الفروقات من كون الطلبة ينتمون للجامعة العمومية أو الخاصة، أين اعتبرت هذه النتيجة أمراً غير متوقع وتفسير منطقي كون أن غالبية الطلبة الذين يقومون بمتابعة دروسهم في القطاع الخاص كنتيجة لفشلهم في استكمال دراستهم وليس لسبب آخر (تكاليف إضافية على عاتق الآباء)، كما أظهر هذا التحقيق أن ظروف العمل المتعلقة بالإنارة والتدفئة والنظافة ومحيط الجامعة باعتبارهم عوامل جد مهمة في تحفيز الطلبة لكن اتضح أنها لا تساعد في تحفيزهم لكن على الأقل تقلص من خطورة انخفاضها.
- التقييم والعلامات: تشكل بمثابة نقطة قلق وتحفيز للطلبة نظراً لكونهم يخافون أن يصيروا خيبة أمل لعائلاتهم في حالة عدم النجاح وذلك نظرا لان قرابة 50% من طلبة السنة الرابعة والماستر أوضحوا أن ليس لهم أي مشروع حياة، كما

يكاد يتفق جميعهم على أن هدفهم هو تحصيل الشهادة دون إعداد مذكرات تخرج في الوقت الذي تعتبر هذه الأخيرة فرصة لهم بعد 04 أو 05 سنوات من الدراسة لتوظيف المعلومات والمعارف المكتسبة من قبل.

ب- العوامل الخارجية : نوجزها فيمايلي[1]:

- إعادة النظر في دور المدرسة والتعليم باعتباره أداة تعكس الجوانب المتعلقة بالعدالة والسلم الاجتماعي بعدما أصبح يرتكز دورها في مهمة " التعلم من أجل التعلم" نظراً لان المعارف والكفاءات المحصلة من خلاله أصبح مع مرور الزمن قديمة وبلا قيمة ليس فقط لدى الشباب الذين ليس لهم شهادة، بل حتى في صفوف العاملين الذين توظفوا بشهاداته في وظائف يتحصلون فيها على أجور قليلة لا تغطي احتياجاتهم غير المحدودة، حيث نجد أن هذه النتائج تخص بصفة كبيرة فئة الذكور، بينما نجد عند الإناث أن يربطون كل ما سبق بشكل كبير مع محافظتهن على حريتهن: في المرحلة الأولى من اجل السماح بالخروج في فترة عمرهن بين 12 و16 سنة وفي المرحلة الثانية لأجل تحقيق استقلالية مالية على سبيل المثال.

- علاقة الأطفال بعائلاتهم وولاة أمرهم: مع تفاقم ظاهرة الاستعانة بدور الحضانة نتيجة التزامات الآباء ولاسيما الأمهات ومالها من أخطار على الطفل، إضافة إلى العلاقة التصارعية بين الطفل والأهل لاسيما في إعداد الواجبات المدرسية خاصة مع غياب الآباء والأمهات وإلحاحهم على تحصيل أحسن النقاط الأمر الذي يجعل الطفل يشعر بأن مسألة تحصيل أحسن العلامات أكثر أهمية لدى أبويه منه هو في حد ذاته، إضافة إلى ذلك يمكن إدراج طبيعة العلاقة التي أصبحت بين الأهل وأطفالهم، حيث أصبحت بمثابة دائرة مخادعة تبنى على الاعتبارات المادية، فضلا على اللاأمن الاجتماعي والنفسي وغياب المرجعية الأبوية وعدم استقرار الأسرة.

- القيود الزمنية المؤقتة: نتكلم في هذا الجزء على الصراع الموجود ما بين الوقت الحقيقي للتلفزيون والعالم الذي يمشي بشكل سريع والوقت المخصص للمدرسة، حيث يعتبر التلفزيون أحد المسؤولين على تأخر نوم الكثير من الأطفال وهو ما يجعلهم يصلون إلى مدارس في أوقات متأخرة ويفضلون استعمال هواتفهم للتخلص من كلام الأستاذ، حيث أصبح هذا النمط من الحياة بمثابة معيار لجميع الأطفال وصار التلفزيون هو النشاط الأول في تضييع الوقت واللعب وبمثابة سلاح تخريب جماعي وتغييب للحوار العائلي...

- المحيط في الشارع والعالم: يصادف الشباب كم كبير من العروض والمشاهد التي توفرها أعمدة الإشهارات وعروض السينما والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية وألعاب الفيديو، الأمر الذي يجعل من المحيط الدراسي رغم التحسينات الموجودة فيه صورة بدون ألوان أو تحفيزات ويشكل نوع الاختلال بين الفضاءات التي يعيش فيها الطفل والتي يتعلم فيها.

[1]: Zeineb Ben Ammar Mamlouk, «**La qualité dans l'éducation de base, la formation professionnelle et l'enseignement supérieur : un nouveau paradigme ?** »Op cit.

- عراقيل وصعوبات لدى الشباب في الانتقال من النظام التعليمي إلى عالم الشغل: كون أن الكفاءات المكتسبة في المدارس والجامعات ليست هي نفسها في كثير من الأحيان المطلوبة في سوق العمل الحالي، إضافة إلى تسجيل معدل بطالة مرتفع في صفوف الشباب المتخرجين من الثانويات أو مراكز التكوين والجامعات وهو يساعد على نشر شعور عدم النفع من الدراسة الدخول في وضعيات الضياع.

الفرع الثاني: واقع نظام التكوين والتدريب المهني في تونس

ظهرت الملامح والخطوط العريضة لقطاع التكوين المهني التونسي في القانون التوجيهي لتكوين المهني الصادر بتاريخ 17 فيفري 1993 والذي تبعته جملة من القوانين والتعليمات التشريعية ووضع برنامج لإعادة تأهيل التكوين المهني والشغل (MANFORM)، حيث أن هذا القانون ساهم بشكل كبير في تغطية كثير من النقائص السابقة واستهدف والتنسيق والتركيز على التكوين المهني بشكل عام والعمل على تنظيم التكوين المهني في القطاع الخاص وضمان توفير التكوين الأولي والتكوين المستمر، إضافة إلى مسألة المصادقة على الشهادات ورخص التكوين المهني. دخل البرنامج الذي حمله هذا القانون حيز التنفيذ ابتداءأ من سنة 1996 كقطيعة مع الماضي وما كان معمول به في القطاع عبر إدماج إستراتيجية المقاربة القائمة على الطلب عوض منطق العرض في التكوين، حيث أن هذا القانون تم تعديله واستخلافه بقوانين جديدة على غرار القانون الصادر بـ 11 فيفري 2008 الذي يعتبر بمثابة الإطار العام والمرجعية القانونية للتكوين المهني التونسي في الوقت الحالي حيث نتج عن هذا التعديل تسجيل العديد من المكتسبات سواء من ناحية الإجراءات أو الأمور التنظيمية الخاصة بالقطاع ومساهمته في تحقيق ارتفاع هام في طاقات الاستقبال وتقوية التكوين المتناوب[1]، إضافة إلى ترسيم التمهين بإعتباره نمط تكويني وغيرها من الإصلاحات.

أولا– تسيير وتمويل القطاع: المسؤولية المؤسساتية للتكوين المهني ترجع لوزارة التكوين المهني والتشغيل وتتقاسمها مع وزارات أخرى ومندوبين لمختلف الهيئات، حيث أن الوكالة التونسية للتكوين (ATFP) التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل تعتبر أهم متدخل عمومي في الجهاز الوطني التونسي بأكثر من 93% وفي حدود 80 % من المنظومة الوطنية وبمثابة متدخل رئيسي في التكوين للقطاع الصناعي تهتم بتسيير أغلب مراكز التكوين المهني في تونس[2].

كما نجد أيضا من الأجهزة التي تساهم في تسيير هذا القطاع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي (AVFA) التي تخضع لسلطة وزارة الزراعة وتسير حوالي 36 هيأة للتكوين في مجال الزراعة والصيد، إضافة إلى ذلك نجد الديوان الوطني التونسي للسياحة (ONTT) الذي يخضع لإشراف وزارة السياحة ويسير قرابة ثمانية (08)مراكز موزعة في أكبر المناطق السياحية، وكذلك نجد مراكز التكوين التابعة لوزارة الصحة العمومية ووزارة الدفاع اللتان تقوما بتسيير حوالي 12 و19 مركز تكوين على الترتيب[3].

[1] : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 51.

[2] : معلومات منشورة على موقع الوكالة التونسية للتكوين المهني على الموقع الالكتروني: www.atfp.edunet.tu

[3] : Analyse du système éducatif Tunisien, op cit, p : 52.

في المقابل نجد أن القطاع الخاص يبقى يقدم مساهمة هامشية حيث يضم حوالي 5% من إجمالي المترشحين في التكوين المهني، ويملك قرابة 930 مؤسسة تكوين فيها فقط حوالي 112 معترف بها. كما تجدر الإشارة إلى أن الوكالة التونسية للتكوين المهني تملك حوالي 95% من إجمالي المتربصين المسجلين في التكوين – حسب إحصائيات سنة 2016- توكل لها مهمة تسيير حوالي 308 تخصص تتوزع على 148 مركز تكوين على النحو التالي[1]:

- (48) مركز قطاعي للتكوين المهني: تستجيب لحاجيات قطاعية معينة على المستوى الوطني؛
- (61) مركز تكوين وتدريب مهني: تؤمن التكوين في أكثر من اختصاص وتستجيب لحاجيات الجهة؛
- (14) مركز تكوين الفتاة الريفية: توفر تكوينا في اختصاصات تستجيب لاحتياجات المرأة الريفية وتؤهلها للحياة الاجتماعية؛
- (12) مركز للتكوين المهني والعمل الحر؛
- (13) مركز التكوين في الحرف التقليدية: توفر التكوين في جميع اختصاصات الحرف التقليدية للمحافظة على التراث وتنميته.

أما فيما يخص تمويل القطاع فإنه تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الميزانية المخصصة للتكوين المهني الأساسي خلال السنوات الأخيرة شكلت قرابة 1% من ميزانية الدولة أين بلغت تكاليف المتربص الواحد حوالي 200 دينار تونسي حيث أن هذا المبلغ يتم تغطيته من قبل المصادر المالية لميزانية الدولة المخصصة لمراكز التكوين المهني ومصادر خارجية تكون في شكل هبات أو مساعدات تقدمها الهيئات والمؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي والاتحاد الأوربي ووكالة التعاون التقني الألماني للتنمية...

ثانيا– هيكل نظام التكوين المهني التونسي: يتكون مسار التكوين المهني في تونس من ثلاثة مراحل أساسية[2]:

1- المرحلة الأولى: تختتم بالحصول على شهادة الكفاءة المهنية وتفتح للذين واصلوا الدراسة إلى نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي.

2- المرحلة الثانية: تختتم بتحصيل مؤهل التقني المهني وتفتح للتلاميذ الذين واصلوا دراستهم إلى نهاية السنة الثانية من التعليم الثانوي وكذلك لحاملي شهادة الكفاءة المهنية.

3- المرحلة الثالثة: تختتم بالحصول على مؤهل التقني السامي وتفتح لحاملي شهاة البكالوريا المهني وكذلك لحاملي مؤهل التقني المهني الناجح في مناظرة الانتقاء ووفقاً لشروط محددة.

جدير بالذكر أن القانون التوجيهي لسنة 2008 أدخل فرع جديد يعرف بشهادة المهارة والتي تعتبر بمثابة تكوين قصير الأجل يدوم لمدة 06 أشهر مع مرحلة تطبيقية موجهة لفئة الشباب الذين تتوفر لديهم شروط الالتحاق بالمستوى

[1] : معلومات منشورة على موقع الوكالة التونسية للتكوين المهني، المرجع السابق.

[2] : الوثيقة التوجيهية والمخطط التنفيذي لإصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني، وزارة التكوين المهني والتشغيل(2014-2018)، نوفمبر 2013، تونس ص: 10.

الدراسي الذي يسمح بالولوج إلى شهادة الكفاءة المهنية غير أن هذه الشهادة لا تمكنهم بالالتحاق بالمرحلة الأولى من التكوين المهني.

ثالثا– التكوين المهني التونسي في أرقام: نحاول من خلال هذا الجزء تقديم صورة عامة حول واقع التكوين المهني في تونس والمتعلق بالتكوين المهني الأساسي والتكوين المستمر معبر عنها بالبيانات والإحصائيات الخاصة بهما .

1- التكوين المهني الأساسي (Formation Initiale): استطاعت الحكومة التونسية تسجيل تطور محسوس في قطاع التكوين المهني منذ بداية الألفية إلى الوقت الحالي خاصة من الناحية الكمية، وذلك بالنظر إلى الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بعدد المتربصين المسجلين أو المتخرجين في مختلف التخصصات والشهادات التي يوفرها هذا القطاع، وكذلك بالنظر إلى حجم الانجازات المحققة من ناحية البنى التحتية والإمكانيات المالية المسخرة وعدد المؤطرين التابعين للتكوين المهني سواء في القطاع العمومي والخاص. أما بالنسبة لعدد المسجلين في التكوين المهني في تونس نجد أن العدد المتربصين فيه عرف نوعاً من التراجع وذلك على اختلاف الشهادة المراد تحصيلها أين جاء توزيع عدد المتربصين في القطاع العمومي والخاص خلال الفترة 2009–2013 على النحو التالي.

الجدول 48: عدد المتربصين والمسجلين في التكوين المهني بحسب الشهادة

السنوات/ نوع الشهادة	2009			2013			2014		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
مؤهل التقني السامي (BTS)	12021		-			-			-
مؤهل التقني المهني (BTP)	31145	4000	-	33677	4619	-	32486	6149	-
شهادة الكفاءة المهنية (CAP)	28247		-			-			-
شهادة المهارة (CC)	13819	-	-	3179	-	-	2868	-	-
شهادة التكوين المهني (CFP)	576	-	-	237	-	-	175	-	-
شهادة التكوين المهني (CFA,F0,F4)	23859	-	-	15652	-	-	14594	-	-
شهادات تكوين أخرى	-	2500	-	-	8060	-	-	5936	-
المجموع	109667	29000	**138667**	52745	12679	**65424**	50123	12085	**62208**

Source : Estimation de la direction d'Agréments et d'évaluation de MFPE.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل نوع من التراجع في عدد المسجلين والمتربصين في قطاع التكوين المهني حيث انتقل عددهم من قرابة 140 ألف متربص سنة 2009 إلى حدود 62 ألف متربص سنة 2013 والتي يمكن إرجاعها إلى تلك الأزمة التي عرفتها البلاد بعد أحداث 2011 وحالة اللااستقرار السياسي وفي الجهاز التنفيذي وما لذلك من انعكاسات إجتماعية وإقتصادية، هذا بالإضافة التغيرات الحاصلة في تفكير شريحة كبيرة من الشباب وتفضيلهم التوجه نحو القطاع غير الرسمي الذي لا يحتاج إلى شهادات معينة أو مستوى تكوين محدد لتوفير مصادر دخل لهم ولعائلاتهم لمواجهة ذلك الارتفاع المسجل في معدلات البطالة والفقر.

الجدول 49: عدد المتربصين والمسجلين للتكوين المهني في القطاع الخاص بحسب الشهادة

الشهادة/السنوات	2009		2013		2014	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تكوين ينتهي بشهادة معترف بها (Homologué)	4000	%86.2	7476	%41.5	10152	%55
تكوين ينتهي بشهادة غير معترف بها (Non Homologué)	25000	%13.8	10521	%58.5	8297	%45
المجمـــــــــوع	**29000**	**%100**	**17997**	**%100**	**18449**	**%100**

Source : Estimation de la direction d'Agréments et d'évaluation de MFPE.

يظهر من الجدول أعلاه ازدياد عدد المتربصين المقبلين على شهادات التكوين المعترف بها من قبل وزارة التكوين على حساب تلك الشهادات غير المعترف بها، حيث انتقل عددهم من قرابة 4000 فرد سنة 2009 إلى حدود 10 ألاف متربص سنة 2013. قابله تسجيل تراجع في عدد المسجلين في تكوين ينتهي بشهادة غير معترف بها، الذين انتقل عددهم من حوالي 25 ألف متربص إلى حدود 8200 متربص خلال نفس الفترة، أين يمكن إرجاع ذلك إلى تفضيل الكثير من الشباب والأفراد التونسيين الحصول على شهادات تلقى اعتراف وطلب في سوق العمل دون غيرها وذلك بالنظر إلى التغيرات الحاصلة في سوق العملة شروط التوظيف وتقلص فرص الحصول على منصب عمل في القطاع العمومي والخاص. لكن في العموم فقد سجل عدد الأفراد الراغبين في الحصول على شهادات معترف بها أو غير معترف بها تراجعا محسوساً بالنظر إلى الأسباب التي سبق ذكرها.

كما أنه بالرجوع إلى مسألة الانتماء الإداري للمتربصين والمسجلين في التكوين المهني في تونس لاسيما في القطاع العمومي نجد انه هو الأخر يتنوع ولا ينحصر في الوزارة الوصية فقط، حيث تتكفل عدة أجهزة تابعة لها وأخرى تخضع لوصاية وزارات أخرى على غرار وزارة السياحة والدفاع الوطني والفلاحة بعملية التكوين للإطارات بالتنسيق مع وزارة التربية والتكوين، حيث انه بالنظر إلى توزيع المتربصين والمتكونين إلى هذا القطاع حسب الانتماء الإداري فإنه جاء توزيعهم خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2009 و2013 على النحو التالي.

الجدول 50: عدد المسجلين في التكوين في القطاع العمومي بحسب الانتماء الإداري

الجهة المسؤولة /السنوات	2009		2013		2014	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الوكالة الوطنية للتكوين المهني	66031	%92.5	52586	%95.1	76881	%95.8
الديوان التونسي الوطني للسياحة	2914	%4.1	1379	%2.5	1348	%1.7
وزارة الدفاع الوطني	1152	%1.6	568	%1	1368	%1.7
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي	1079	%1.5	784	%1.4	649	%0.8
وزارة الصحة العمومية	244	%10.3	-	-	-	-
المجمـــوع	**71424**	**% 100**	**55317**	**% 100**	**80246**	**% 100**

Source : Les rapports nationaux sur, **« La Formation professionnelle en chiffres : 2009 ,2013 ,2014 »,** MINISTERE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE L'EMPLOI, Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications, république Tunisienne. Décembre 2009, Juin 2015, Avril 2016.

يظهر من الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية للتكوين المهني تستقبل عدد كبير من المتربصين في التكوين المهني مقارنة بباقي الأجهزة الإدارية حيث وصل إلى حدود 96% سنة 2014 وذلك نظرا لكونها تشرف على عدد كبير من المراكز التدريبية في تونس والتي هي الأخرى عرفت تطوراً، حيث نجدها تتوزع بحسب انتمائها الإداري على النحو التالي.

الجدول 51: توزيع مراكز ومؤسسات التكوين المهني العمومية حسب الهيئة التابعة لها

الانتماء الإداري/ السنوات	2009		2013		2014	
	عدد المراكز	المقاعد البداغوجية	عدد المراكز	المقاعد البداغوجية	عدد المراكز	المقاعد البداغوجية
الوكالة الوطنية للتكوين المهني	135	49345	136	44935	136	44738
الديوان التونسي الوطني للسياحة	39	2260	39	2320	39	2320
وزارة الدفاع الوطني	11	1230	13	2500	13	2500
وكالة الدعم والإرشاد الفلاحي	19	2239	-	-	-	-
وزارة الصحة العمومية	8	2300	8	2104	8	1540
المجمـوع	**212**	**57374**	**196**	**51859**	**196**	**51098**

Source : Les rapports nationaux sur, **« La Formation professionnelle en chiffres : 2009 ,2013 ,2014 »,** MINISTERE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE L'EMPLOI, Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications, république Tunisienne. Décembre 2009, Juin 2015, Avril 2016.

الجدول 52: عدد مراكز التكوين المهني التابعة للقطاع الخاص

طبيعة الشهادة/ السنوات	2009	2013	2014
المراكز التي توفر على الأقل تكوين معترف به	97	140	180
المراكز التي لا توفر أي تكوين معترف به	603	867	845
المجمـــــوع	**700**	**1007**	**1025**

Source : Les rapports nationaux sur, **« La Formation professionnelle en chiffres : 2009 ,2013 ,2014 »,** MINISTERE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE L'EMPLOI, Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications, république Tunisienne. Décembre 2009, Juin 2015, Avril 2016.

يظهر من الجدول رقم (51) أن الوكالة الوطنية للتكوين المهني تعتبر بمثابة جهاز إداري أساسي في قطاع التكوين المهني في تونس كونها تشرف على قرابة 136 مركز توفر أكثر من 44 ألف مقعد بيداغوجي، يليها الديوان الوطني التونسي للسياحة الذي يشرف على قرابة 39 مركز للتدريب توفر أكثر 2300 مقعد بيداغوجي. من جهة أخرى يظهر أنه هناك نوع من التراجع في عدد المراكز التدريبية في تونس بين الفترة 2009 و2014 الأمر الذي انعكس على عدد المقاعد البيداغوجية التي توفرها هذه الأخيرة، والتي يمكن إرجاعها إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها تونس بعد أحداث سنة 2011 وتفضيل الكثير من الشباب الالتحاق بمراكز التكوين المهني في القطاع الخاص التي توفرها دورات تدريبية في فترة قصيرة وفي مجالات تستقطبهم مثل الخدمات والأمن والأجهزة الإدارية، فضلا على تفضيل شريحة معتبرة من الشباب التونسي الانخراط في مجال الأنشطة الحرة والأعمال التي توفرها القطاعات غير الرسمية والتي لا تشترط ولا تحتاج في غالب الأحيان إلى شهادات أو دورات تكوينية.

صاحب هذا التطور في مجال عدد المسجلين والمراكز التدريبية تسجيل تطور محسوس في عدد المؤطرين والمدربين التابعين لقطاع التكوين المهني التونسي حيث جاءت الأرقام في هذا الجانب على النحو التالي.

الجدول 53: عدد المؤطرين والمدربين في مراكز التدريب العمومية

البيانات/ السنوات	2009	2013	2014
مكـــــون	2737	2457	2393
مستشار في التكون	987	2299	2410
منسقين تقنيين	110	-	-
موظفي الدعم والتأطير	-	3070	3134
موظـــفي التوجيه	-	64	44
المجمـــــوع	**3834**	**7890**	**7981**

*: هذه الأرقام لا تحتوي على عدد المسؤولين عن التوجيه في وزارة الدفاع الوطني والذين يشكلون عدد معتبر.

Source : Les Rapports nationaux sur, **« La Formation professionnelle en chiffres : 2009 ,2013 ,2014 »,** MINISTERE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE L'EMPLOI, Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications, république Tunisienne. Décembre 2009, Juin 2015, Avril 2016.

انعكست الجهود المبذولة من طرف الحكومة التونسية في مجال التكوين المهني والتي تجسدت في توفير كل الظروف والإمكانيات المتاحة لإعداد العنصر البشري الكفء والمؤهل الذي يساهم في خدمة وتنمية الاقتصاد التونسي بشكل واضح على مخرجاته سواء من ناحية الكم والكيف، حيث كان عدد المتربصين المتخرجين حسب مختلف شهاداتهم خلال الفترة 2009-2014 على النحو التالي.

الجدول 54: عدد المتخرجين من التكوين المهني حسب نوع الشهادة في القطاع العام والخاص

البيانات/السنوات	2009		2013		2014	
	العمومي	الخاص	العمومي	الخاص	العمومي	الخاص
مؤهل التقني السامي (BTS)	3040	1600	3168	2747	16980	3190
مؤهل التقني المهني (BTP)	9881		7453			
شهادة الكفاءة المهنية (CAP)	10906		7689			
شهادة المهارة (CC)	5416	-	1749	-	1601	-
شهادة التكوين المهني (CFA,F0,F4)	9967	-	6482	-	5857	-
شهادة التكوين المهني (CFP)	746	-	462	-	347	-
شهادات تكوين أخرى	-	13400	-	-	-	-
المجمـــوع	**39956**	**15000**	**27003**	**2747**	**24785**	**3190**

Source : Les rapports nationaux sur, **« La Formation professionnelle en chiffres : 2009 ,2013 ,2014 »,** MINISTERE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE L'EMPLOI, Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications, république Tunisienne. Décembre 2009, Juin 2015, Avril 2016.

2- التكوين المستمر (**Formation Continue**): تتم عملية التكوين المستمر عبر ثلاث آليات وهي:

أ- الترقية المهنية: يعتبر هذا النوع من التكوين أهم نشاطات المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية (CNFCPP) والذي هو عبارة عن مؤسسة عمومية تخضع لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل تعمل على تقديم المساندة والاستشارة للمؤسسات والعمال في إعداد المخططات والعمليات التكوينية وتقييمها، إضافة إلى تقديم تمويل لهذه الأنشطة لاسيما فيما يخص الاستشارات والدراسات الخاصة بالتكوين المستمر، فضلا على تأمين للعمال مراحل تكوين بشكل مستمر توصلهم إلى الحصول على شهادات معترف بها تفتح لهم آفاق الترقية المهنية حيث تتم عملية التكوين المستمر عن طريق أسلوبين[1]: الدروس المسائية وعن بعد – تضم مستوى ثالث ثانوي حتى الحائزين على شهادة التعليم العالي- أين تتوزع عبر ستة معاهد عليا للترقية وجهاز للتكوين عن بعد يطلق عليه إسم المدرسة العليا

[1] : تقرير النشاط السنوي للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2014، المرجع السابق، ص:224.

المفتوحة للشغالين، وصل فيها عدد المسجلين والمتخرجين في الترقية المهنية عدد معتبرا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 55: عدد المسجلين والمتخرجين في الترقية المهنية

البيانات /السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمال المسجلين عن بعد	355	779	876	1816	3148	4856
العمال المسجلين في الدروس المسائية	945	1107	1122	2021	1945	1644
عدد العمال المتخرجين	240	379	474	755	965	1044
الميزانية المخصصة (ألف دينار تونسي)	**539**	**578**	**522**	**1008**	**1481**	**2175.6**

المصدر: تقرير النشاط السنوي للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2014، المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية، أفريل 2015، الجمهورية التونسية، ص: 25.

يظهر من الجدول أعلاه أن عدد العمال المستفيدين من نمط التكوين المستمر الذي يحقق لهم تطور والترقية المهنية في حياتهم العملية هو في تزايد مستمر، حيث وصل عدد المسجلين فيه إلى حدود 6500 عامل سنة 2014 بعدما كان في حدود 1300 عامل سنة 2009، كما وصل عدد المتخرجين والمستفيدين من الترقية المهنية إلى حدود 1044 عامل مقابل 240 عامل خلال نفس الفترة، كما أنه بالنظر إلى المخصصات المالية من الميزانية العامة نجدها هي الأخرى عرفت تطوراً كبيراً حيث وصلت إلى حدود 2200 ألف دينار تونسي سنة 2014 مقابل 240 ألف دينار تونسي سنة 2009.

ب- حقوق السحب الخاصة: تسمح هذه الآلية للمؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص الاستفادة من تمويل مباشر تقدمه الدولة جراء أنشطة التكوين المحققة في حق عمالهم كمقابل لمساهمتهم في التكوين الأساسي، حيث أن هذا الشكل من الدعم يشجع هذه المؤسسات على توفير فرص أكثر للعمال لتحصيل دورات تكوينية تتعلق بممارساتهم المهنية، أين كانت النتائج المحققة فيها خلال السنة 2013 و2014 على الشكل التالي.

الجدول 56: معطيات حول حقوق السحب الخاصة خلال الفترة 2013 و2014

البيانات/السنوات	2013			2014		
	طلبات فردية	طلبات جماعية	المجموع	طلبات فردية	طلبات جماعية	المجموع
عدد المؤسسات المنخرطة	400	2303	**2703**	367	999	**1366**
عدد الأفراد المستفيدين	18545	8917	**27462**	9645	3313	**12958**
الميزانية المخصصة(ألف دينار تونسي)	3079869	3152869	**6232421**	*2005	*663	***2668**

ملاحظة *: مليون دينار تونسي. **المصدر**: تقرير النشاط السنوي للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2014، المرجع السابق. بالإضافة إلى: Les rapports nationaux sur, « **La Formation professionnelle en chiffres : 2013, 2014, op cit**

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل تراجع في عدد طلبات المؤسسات الاقتصادية سواء كانت فردية أو جماعية (في إطار ما يعرف باتفاقيات الشراكة) أين انتقل عددها من قرابة 2700 مؤسسة مشاركة سنة 2013 إلى حدود 1300 مؤسسة

سنة 2014 والذي انعكس سلباً على عدد المستفيدين والعمال المشاركين في هذه الطلبات للدورات التكوينية أين انتقل عددهم من حوالي 27000 عامل إلى حدود 13000 عامل خلال نفس الفترة، حيث يمكن إرجاع هذا التراجع للمشاكل الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد التونسي بعد أحداث 2011 لاسيما في القطاع الخاص أمام تراجع مداخيل السياحة وقطاع الخدمات جراء الأوضاع الأمنية وحالة الانكماش الاقتصادي التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة. في المقابل نجد أن المخصصات المالية الموجهة لهذا النمط من التكوين عرفت ارتفاعاً كبيراً، حيث وصلت إلى حدود 2600 مليون دينار تونسي سنة 2014، الأمر الذي يعكس بشكل واضح مجهودات الحكومة التونسية في دعم وتحفيز العمال الناشطين في القطاع الخاص رغم الأوضاع الاقتصادية والمالية الاستثنائية التي تعرفها البلاد في هذه الفترة.

ت- التسبيقة على الأداء: عبارة عن آلية يتم من خلالها تقديم قرض جبائي بمبلغ يعادل في حده الأقصى حوالي 60% من الضريبة للسنة الماضية الخاصة بإنجازات الأنشطة التكوينية للمؤسسات الاقتصادية حيث يسمح لها بالانخراط في هذا النظام بشكل تطوعي من أجل استخدام المباشر لمبلغ التسبيق في نفقات التكوين، أين توزعت النتائج فيها خلال سنتي 2013 و2014 على النحو التالي.

الجدول 57: معطيات حول التسبيقات على الأداء خلال السنتين 2013 و2014.

البيانات /السنوات	2013	2014
عدد المؤسسات المنخرطة في نظام تسبيقات الأداء	2205	1758
الإعتمادات المرصودة (مليون دينار تونسي)	49197188	53369000
عدد المشاركين في التكوين المستمر	105316	180000

Source : Les rapports nationaux sur, « **La Formation professionnelle en chiffres : 2013, 2014** », op cit. Les donnés du Centre National de Formation Continue et de Promotion Professionnelle

من الجدول أعلاه يظهر تسجيل نوع من التراجع في عدد المؤسسات المستفيدة من نمط التسبيقات على الأداء والذي قابله ارتفاع في حجم المخصصات والاعتمادات المالية المرصودة لهذه الأخيرة، أين انعكست بشكل ايجابي على عدد الأفراد المشاركين في نمط التكوين المستمر، حيث انتقل عددهم من حوالي أكثر من 100 ألف عامل إلى قرابة 180 ألف عامل خلال سنة واحدة.

من جهة أخرى، يستفيد القطاع الفلاحي التونسي بدوره من نظام تكوين للمنتمين إليه يعرف التكوين الفلاحي المستمر الذي يهتم بشكل أساسي بالمزارعين وأبنائهم والمقاولين الزراعيين وكذلك فئة الشباب خريجي التعليم العالي، أين تتم من خلال عقد دورات تكوينية لجملة من المقاييس بحجم ساعي يصل إلى حدود 340 ساعة في المتوسط، حيث أن طالبي هذا التكوين يكون لهم الاختيار لأسلوبين أو نمطين من التكوين: الأول عبر التسجيل لمتابعة إجمالي المقاييس الأساسية لبرنامج ما تم اختياره، أو عبر متابعة عدد من المقاييس الاختيارية لبرنامج تكوين معين. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التكوين يشمل حوالي 22 برنامج تمس أغلبية المواضيع التقنية للإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى أن هذا التكوين المستمر يتم

في إجمالي 40 مركز للتكوين الزراعي والصيد البحري منها حوالي 12 مركز متخصص في التكوين المستمر، حيث جاءت الإحصائيات المتعلقة بعدد الملتحقين والمستفيدين من هذا التكوين خلال الفترة (2009-2014) على النحو التالي.

الجدول 58: معطيات عامة حول التكوين الفلاحي المستمر 2009-2014

السنـــــوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عـــدد الـمستفيـديـــن	18 682	15 469	15 738	14 030	16 335	26 387
عـــدد أيـــام التكويـــن	87 861	80 080	85 568	95 991	83 852	110 869

Source : Les rapports nationaux sur, **« La Formation professionnelle en chiffres,** 2014, op cit. Les donnés de l'Agence Vulgarisation et de la Formation Agricoles.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد الأفراد المستفيدين من التكوين الفلاحي المستمر، حيث انتقل عددهم من حوالي 18 ألف مستفيد إلى حدود 26 ألف خلال الفترة 2009-2014، كما أنه من ناحية الحجم الزمني المخصص لهذا النمط من التكوين عرف بدورها تحسناً كبيراً أين انتقل من حوالي 87 ألف يوم ليصل إلى قرابة 110 ألف خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار في رأس المال الفكري في المملكة المغربية

ينقسم نظام التعليم في المملكة المغربية[1] إلى ثلاث مستويات أساسية وهي التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي وذلك لما كل مستوى منها من تأثير على التنمية الاقتصادية والبشرية، كون أن التعليم الابتدائي يهدف بالأساس إلى السعي لمحو الأمية المتفشية في أوساط المواطنين من خلال السماح لهم بمعرفة القواعد الأساسية المتعلقة بالقراءة والكتابة والحساب بالشكل الذي يسمح لهم باكتساب معارف قاعدية تساعدهم في تدبير شؤون حياتهم، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فإنه يعمل بالدرجة الأولى على إكساب العمال بالمعارف والمهارات الضرورية وكذلك الكفاءات الأساسية قصد استعمالها وقدرتهم على تبني التكنولوجيا في إطار عمليات الإنتاج المختلفة وفق استراتيجة وطنية لتدارك التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت بمثابة عامل داخلي ضروري وأساسي في الحياة الاقتصادية، لاسيما بعد ظهور المقاربات النظرية وأفكار أنصار نظرية النمو الداخلي. في الوقت الذي يعمل فيه التعليم العالي إلى إنتاج الابتكارات ومواكبة التكنولوجيات الحديثة فضلا على تعزيز مفاهيم الاقتصاد القائم على المعرفة.

الفرع الأول: الإطار العام التنظيمي لنظام التعليم المغربي

ينتظم نظام التعليم في المغرب ضمن قطاعين أساسين هما القطاع العام والخاص، حيث أن القطاع العمومي يستقبل قرابة 95% من الأفراد المتمدرسين، بينما يتشكل القطاع الخاص بشكل أساسي من بعض المؤسسات الوطنية وأخرى تظهر في شكل أجهزة تابعة لهيئات دولية تتكفل بمهام ذات أبعاد ثقافية وتربوية خاصة الفرنسية منها، حيث يضمن هذا القطاع

[1]: البيانات الأساسية الخاصة بإقتصاد المملكة المغربية –راجع الملحق رقم – 12–.

تكوين حوالي 5% من المتمدرسين والطلبة الذين يتابعون الدراسات العليا[1]. كما تتكفل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتطبيق السياسة الحكومة المتعلقة بتنظيم وتنمية التعليم العمومي فيما يخص الجوانب العامة والتقنية أين تعمل في هذا الإطار على إنشاء البرامج والطرق التعليمية الكفيلة بذلك وكذلك الإشراف على الإطار التدريسي العام والتكوين بفريق العمل من الأساتذة والإداريين، كما تضمن الإشراف العام على التعليم في القطاع الخاص وتسهر على أن يكون هيكله وبرامجه وطرق التدريس فيه تتطابق وتتشابه مع ذلك الموجود في القطاع العمومي. جدير بالذكر؛ أن الهيئات الأجنبية المتدخلة في قطاع التعليم المغربي تساهم في توفير التعليم التحضيري والابتدائي والثانوي بشكل مماثل لذلك المتواجد في بلدانها الأصلية ولفئة قلية من الأفراد المتمدرسين دون المساس بخصوصيات الهوية المغربية المتعلقة باللغة العربية والحضارة العربية والإسلامية.

أولا– مكونات نظام التعليم المغربي: إن الهيكل نظام التعليم المغربي تم تحديده بمقتضى الميثاق الوطني للتربية والتكوين[2] وفق هيكل تنظيمي معين – راجع الملحق 13– الذي حدد بشكل واضح أن قطاع التعليم في المغرب يتشكل من ثلاثة مستويات أساسية يمكن ذكرها باختصار وهي[3]:

- المستوى الأول؛ يتعلق بالتعليم الابتدائي ويتضمن المدرسة التحضيرية والابتدائية؛
- المستوى الثاني؛ يعرف بالتعليم الثانوي والذي يعرف بإسم التعليم الإعدادي الثانوي والتعليم الثانوي التأهيلي؛
- المستوى الثالث؛ يتعلق بالتعليم العالي والذي يتضمن التعليم الجامعي والتعليم في المؤسسات المتخصصة والمدارس الكبرى والدراسات الإسلامية العليا ...

1- التعليم التحضيري: يهتم هذا المستوى من التعليم بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 03 إلى 05 سنوات حيث تظهر أهميته من تلك الآثار الايجابية التي تساهم في تحقيق النماء البدني والفكري والعاطفي للطفل، وكذلك دوره في إدماجهم بمحيطهم المدرسي وتمكينهم من إكتساب الممارسات التقنية المتعلقة بالقراءة والكتابة والحساب الأساسي، حيث يعتبر هذا النوع من التعليم إجباريًا بالدول المتقدمة، في الوقت الذي يبقى اختيارياً وغير إجباري في كثير من الدول النامية على غرار المغرب التي قامت ابتداءا من سنة 2000 بوضع الإطار التنظيمي والقانوني يحدد القواعد الأساسية للتعليم التحضيري والذي بموجبه سمحت الحكومة المغربية للقطاع الخاص القيام بالتمويل الإجمالي لهذا النوع من التعليم، كما أنه من خلال هذا الإجراء ونظراً لتفاقم المشاكل المالية وارتفاع معدل الفقر في أوساط العائلات المغربية (وصل إلى حدود 17.8% سنة 2011) صار هذا النمط من التعليم غير متاح لإجمالي الأطفال، الأمر الذي جعل شريحة كبيرة من المواطنين يبعثون أطفالهم إلى المدارس القرآنية والتي تعرف بإسم "*المسيد*" حيث تركز بشكل أساسي على تزويدهم بالمبادئ الدينية الأساسية إلى أن يصلوا إلى سن 06 سنوات والسماح لهم بالالتحاق بصفوف المدارس دون المرور بمرحلة

[1] : Rapport sur : **Aperçu sur le système Educatif Marocain**, Préparé et diffusé à l'occasion de la 47 ème Session de la conférence internationale de l'éducation, Genève, 8 et 11 septembre 2004, publié par : Ministère de L'Education nationale de l'enseignement supérieur de la formation des cadres et de la recherche Scientifique, Royaume du Maroc p : 6.

[2]: للمزيد من المعلومات راجع محتويات الميثاق الوطني للتربية والتكوين المنشور على موقع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني المغربية على الموقع التالي: 01/03/2017. http://www.men.gov.ma/Ar/Pages/charteEF.aspx

[3] : Rapport sur : **Aperçu sur le système Educatif Marocain**, op cit ; p :18.

التحضيري[1]. بالرغم من كل هذا استطاع نظام التعليم المغربي أن يحقق نتائج معتبرة تتعلق بالتعليم التحضيري وتسجيل تطور معتبر في نسب التمدرس ومعدلات التسجيل فيه على المستوى الوطني، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 59: تطور نسبة التمدرس في التعليم التحضيري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 4-5 سنوات (%)

السنوات/ البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 - 2015	2015 - 2016
على المستوى الوطني	53.4	55.5	51.7	50.1	51.3	53.4	60.4	59.7	55.9	63.2	64.8	62.8	63.5	49.5	43.0
المناطق الحضرية	68.5	69.7	65.5	64.5	65.8	68.9	75.7	75.4	68.0	78.4	83.4	79.3	79.0	60.3	54.9
المناطق الريفية	38.3	41.3	37.9	35.7	37.3	38.8	44.2	42.9	42.5	46.9	44.5	44.1	45.5	35.3	27.9
الذكور	66.1	69.9	63.8	60.6	61.9	62.9	68.7	67.2	63.1	70.6	74.0	69.0	69.3	54.3	46.9
الإناث	40.7	41.1	39.6	39.6	40.7	43.9	51.3	51.9	48.3	55.5	55.2	56.2	57.4	43.9	38.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول: **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015–2016** المملكة المغربية. بالإضافة إلى:

Rapport Analytique sur : **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** , L'Atlas de la décennie de la Charte : Niveaux National et Régional, publié par le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014, p : 27.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع محسوس في معدل الالتحاق بالنسبة للأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 4-5 سنوات بحوالي 10 نقاط خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000- 2013 مع تسجيل تحسن ضعيف في صفوف الذكور الذين ارتفع لديهم معدل الالتحاق بحوالي 3.2 نقطة، مقابل الفتيات اللاتي سجلن ارتفاعاً جد معتبر وصل إلى حدود 16.7 نقطة خلال نفس الفترة، بالرغم من بقاء عدد الأطفال الذكور الملتحقين بالتعليم التحضيري أكبر من الإناث وصل سنة 2013 إلى حدود 69% للذكور مقابل 57% للإناث والى 46.9% و38.9 % على الترتيب خلال السنة الدراسية 2015–2016. وبالرغم من تسجيل تراجع في الموسمين الدراسيين 2014–2015 و2015–2016 بالنسبة لمعدل الالتحاق على المستوى الوطني في صفوف الأطفال من الفئة العمرية ما بين 4-5 سنوات. من جهة أخرى نجد أن نسبة التمدرس تختلف بين المناطق الريفية والحضرية، حيث يظهر أن الأطفال المتواجدين في المناطق الحضرية أكثر حظاً للالتحاق بهذا النمط من التعليم أين بلغت النسبة سنة 2013 حوالي 79% في المناطق الحضرية مقابل 45.5% للمناطق الريفية، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الاختلاف في الظروف المعيشية التي توجد في المناطق الحضرية والريفية، حيث تكون في الأولى أحسن بكثير من الريف الذي يعرف ارتفاع كبير في معدلات الفقر بين أوساط العائلات ونقص في تواجد وانتشار المدارس التي تفضل في كثير من الحالات التواجد والتمركز في المناطق التي تتوفر على الكثافة السكانية العالية. جدير بالذكر؛ أن الحكومة

[1] :Rabii Haji, mémoire présenté comme exigence partielle de la Maitrise en Science Politique, **Education, Croissance économique et développement Humain, Le cas : Maroc**, Université du Québec à Montréal, Canada, Mai 2011, p :50.

المغربية لم تدخر أي مجهود في توفير وتسخير كامل الإمكانيات المادية والبشرية التعليمية الكفيلة بتوفير أحسن الظروف للتعليم التحضيري توسيع دائرة انتشاره في كل البلاد عبر توفير المؤسسات التربوية الضرورية لذلك، وتسخير المربون القائمون على تأطير الأطفال في هذه المرحلة الأساسية من حياتهم التعليمية، وهو يمكن إظهاره من خلال الجدول الموالي.

الجدول 60: تطور عدد المؤسسات المدرسية والمربون في التعليم التحضيري

السنوات/البيانات	الموسم الدارسي 2014-2015		الموسم الدارسي 2015-2016	
	المجموع	القراويين	المجموع	القراويين
عدد التلاميذ	735582	228860	658789	187261
المؤسسات	25026	14160	20511	11151
الأقسام	38780	14752	32641	11161
المربون	39535	14660	36187	12542

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول:" **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015–2016** "، المملكة المغربية.

البيانات والأرقام الموضحة في الجدول أعلاه تؤكد مرة أخرى الفروقات الموجودة في التعليم التحضيري بين المناطق الحضرية والريفية سواء من ناحية عدد المؤسسات والأقسام أو من ناحية عدد التلاميذ والمربون والمؤطرين.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن التعليم التحضيري في المغرب لازال يعاني من الكثير من المشاكل والاختلالات المتعلقة بالفروقات في توزيع وانتشار هذا التعليم ما بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تبقى العائلات الريفية تعرف نقصاً كبيرا في إمكانية التحاق أطفالهم جراء الظروف الاجتماعية للكثير منهم، الأمر الذي يدفع بهم حرمانهم من الاستفادة من التعليم التحضيري وانتظار وصول أبنائهم إلى سن 6 سنوات ومرحلة التعليم الابتدائي للالتحاق بصفوف المدرسة دون المرور بهذه المرحلة الهامة من التعليم على غرار الأطفال المتواجدين في المناطق الحضرية وما لذلك من آثار سلبية على أطفال القرويين في التحصيل المدرسي واكتساب المهارات الأساسية التي تمكنهم من الاندماج في التعليم الابتدائي بشكل أفضل.كما تجدر الإشارة إلى التعليم التحضيري في المغرب لازال يعاني من مشكل الفروقات في الالتحاق بين الجنسين حيث نجد أن نسبة التمدرس في صفوف الذكور أكبر من الإناث، حيث نجد ما نسبته حوالي 36.5% من الأطفال الذين تراوح أعمارهم ما بين 4-5 سنوات لا يتمدرسون ولا يلتحقون بالتعليم التحضيري منهم حوالي 54.5% يعودون للمناطق الريفية تشكل الإناث منهم نسبة 66.4%[1]. كما أن هذه الفروقات تكون أكبر في المناطق الريفية لاسيما في صفوف الإناث بالنظر إلى الظروف المعيشية في هذه المناطق وبعض التقاليد والخصوصيات المتعلقة بالعائلات القروية في السماح للبنات بالالتحاق بهذا النوع من التعليم وتفضيلهم التسجيل بالمدارس التقليدية (المسيد مثلا) والمدارس القرآنية.

2- التعليم الابتدائي: إن المدرسة الابتدائية تستمر لمدة ستة سنوات وهي مفتوحة لكل الأطفال الذين مروا عبر التعليم التحضيري وبلغوا سن ستة سنوات وكذلك الأطفال القادمين من المدارس التقليدية، حيث ينقسم بدوره إلى طورين[2]:

[1] : Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », L'Atlas de la décennie de la Charte : Niveaux National et Régional, publié par le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014, p : 27.

[2] : Rapport sur : Aperçu **sur le système Educatif Marocain**, op cit ; p p:20-21.

أ- الطور الأول للمدرسة الابتدائية: يستمر سنتين ويحرص بشكل أساسي على تعزيز وتوسيع تم تحصيله من التعليم التحضيري والعمل على إكساب كل الأطفال البالغين ثماني سنوات وعاء تعليمي موحد ومشترك ومتناسق من التعليم والتربية والتنشئة الإجتماعية.

ب- الطور الثاني للمدرسة الابتدائية: يدوم هذا الطور أربعة سنوات ويستقبل الأطفال الذين مروا من الطور الأول لنفس المدرسة، كما يهدف بشكل أساسي إلى تنمية كفاءات الأطفال وتحقيق النماء الفكري المبكر لقدراتهم الفردية. كما تجدر الإشارة إلى أن التعليم الابتدائي في المغرب عرف ابتداءا من سنة 2000 الكثير من الإصلاحات والتعديلات التي مست الجوانب التشريعية والتنفيذية لهذا القطاع قصد تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على المؤشرات الخاصة بمعدلات التمدرس والمسجلين في هذا المستوى من التعليم عبر كامل تراب المملكة المغربية، الأمر الذي يمكن إظهاره من خلال المعطيات التالية.

الجدول 61: نسبة التمدرس في الطور الابتدائي للشريحة العمرية (6 إلى 11 سنة)

السنوات/ البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014-2015	2015-2016
على المستوى الوطني	79.1	84.6	90.0	92.1	92.2	87.9	89.1	90.1	90.9	91.3	94.9	97.6	98.0	100.4	94.4	97.1
المناطق الحضرية	89.9	93.2	96.6	97.3	96.6	93.0	93.5	93.9	92.9	91.7	95.6	99.1	99.3	101.3	97.1	98.7
المناطق الريفية	69.5	76.7	83.8	87.0	87.8	82.8	84.8	86.5	88.8	91.0	94.1	95.9	96.5	99.4	93.1	95.9
الذكور	83.8	88.4	93.3	94.9	94.8	90.5	91.7	92.5	92.9	92.8	96.1	98.5	98.7	101.0	95.9	97.9
الإناث	74.2	80.6	86.6	89.1	89.4	85.2	86.4	87.8	88.8	89.9	93.7	96.5	97.2	99.9	93.9	96.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول: **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016** ، المملكة المغربية.
بالإضافة إلى: Rapport Analytique sur : **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis**, op cit.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل تطور محسوس في نسبة التمدرس للشريحة العمرية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 6 و11 سنة أين بلغت نسبة الزيادة بحوالي 20 نقطة خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2000-2013، كما شهدت هذه الفترة أيضا تسجيل ارتفاع في نسبة التمدرس بأكثر من 17 نقطة بالنسبة للذكور وأكثر من 25.7 نقطة بالنسبة للإناث، إضافة إلى تحقيق تحسن في معدلات الالتحاق بالنسبة للمناطق الريفية لتدارك الفروقات الموجودة بين المناطق الريفية والحضرية بحوالي 30 نقطة مقارنة بالمناطق الحضرية التي عرفت زيادة بحوالي 11.4 نقطة، رغم بقاء نسب التمدرس مرتفعة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية للشريحة العمرية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة. كما تجدر الإشارة أن سنة 2013 تبقى سنة مرجعية خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسب التمدرس عتبة 100% مع تسجيل غياب شبه تام للفروقات وتقلصها بشكل كبير سواء من ناحية الجنس(الذكور والإناث) أو الحيز المكاني. في السياق نفسه نجد

أن إجمالي عدد الأطفال المتمدرسين قد شهد تطورا ملحوظا في التعليم الابتدائي التابع للقطاع العمومي أو الخاص وذلك بالنظر إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة المغربية عبر الوصاية لتحقيق مبدأ تعميم التعليم بين أوساط الأطفال، حيث جاءت المعطيات المتعلقة بهم خلال الفترة 2000-2013 على النحو التالي.

الجدول 62: عدد التلاميذ المتمدرسين في التعليم العمومي والخاص حسب التوزيع الجغرافي (2000-2013)

السنوات/ البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد التلاميذ	3669605	3842000	4029112	4101157	4070182	4022600	3943831	3939177	3878640	3863838	3945201	4001313	4016934	4021052
النسبة (%) في المناطق الريفية	46.38	47.22	48.25	48.83	48.83	48.52	48.47	48.61	48.90	47.41	47.77	48.06	48.0	48.02
عدد التلاميذ في القطاع العمومي	3497926	3664404	3832356	3884638	3846950	3757932	3657404	3609303	3532061	3492312	3518753	3530458	3500755	3475199
حصة القطاع الخاص من التلاميذ (%)	4.67	4.62	4.88	5.27	5.48	6.57	7.26	8.37	8.93	9.61	10.80	11.76	12.58	13.57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول:" **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016** " المملكة المغربية. بالإضافة إلى: Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit + حسابات شخصية

الشكل 19: حصة القطاع الخاص من تلاميذ التعليم الابتدائي

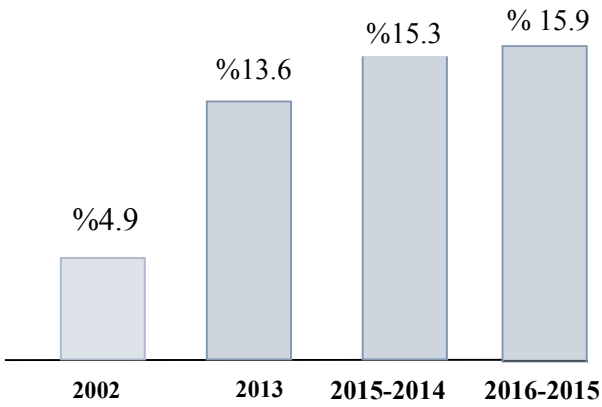

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول: **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016**، المملكة المغربية.
بالإضافة إلى: Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit

يظهر من الشكل والجدول أعلاه أن المدارس الابتدائية العمومية والخاصة تستقبل قرابة 04 ملايين تلميذ إلى حدود سنة 2013 وهو العدد تقريباً الذي كان موجود ابتداءاً من سنة 2002، حيث وصل العدد إلى الذروة سنة 2003 بحوالي 4101157 تلميذ، كما أن حصة القطاع الخاص من التعليم الابتدائي عرفت هي الأخرى تحسناً ملحوظاً من ناحية عدد الملتحقين به حيث وصلت إلى حدود 13.6 % سنة 2013 وإلى قرابة 15.2% خلال السنة الدراسية (2014-2015) وإلى ما نسبته 15.9% في السنة الدراسية (2015-2016)[1]. كما يظهر أيضا من الجدول أن الفروقات الجغرافية المتعلقة بالمناطق الحضرية والريفية في التعليم الابتدائي عرفت تراجعاً نسبياً كبير، حيث وصل نسبة الأطفال المتمدرسين بالمناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية إلى حدود 48% سنة 2013 بعدما ما كانت في حدود 46% سن 2000 (بحوالي نقطتين).

من جهة أخرى، نجد أن الحكومة المغربية وفرت كامل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتعليم الابتدائي وذلك بتوفير المرافق التعليمية الضرورية لذلك وكذلك تحقيق تطور في عدد أعضاء الهيئة التدريسية بهدف السعي لتحقيق هدف تعميم التعليم، الذي بدأت فيه ابتداءاً من سنة 1990 المتزامن مع تحقيق أهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة، أين جاءت المعطيات الخاصة بالإمكانيات البشرية والمادية الخاصة بالتعليم الابتدائي على النحو التالي.

الجدول 63: عدد المدارس وأعضاء الهيئة التدريسية في التعليم الابتدائي في القطاع العمومي والخاص

البيانات/السنوات		2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2014-2015	2015-2016
القطاع العمومي											
عدد المدارس	**المجموع**	6906	6970	7003	7054	7128	7208	7369	7458	7635	7667
	الريفية	4246	4287	4330	4383	4408	4410	4499	4565	4662	4697
الهيئة التدريسية		131625	129123	128148	127495	127823	127100	128458	126446	124120	119823
القطاع الخاص											
عدد المدارس			1349	1582	1746	1842	1954	2115	2223	2592	2779
الهيئة التدريسية		14673	17835	18039	17227	22544	24377	27023	28308	31952	34429

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- موجز إحصائيات التربية لسنة 2008-2009، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية؛
- موجز إحصائيات التربية لسنة 2009-2010، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية؛
- موجز إحصائيات التربية لسنة 2010-2011، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية؛
- موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية؛
- تقرير التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية.

من الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل تحسن ملحوظ في البنية التحتية المتعلقة بالتعليم الابتدائي وفي عدد أعضاء الهيئة التدريسية لاسيما من الجانب الكمي مقارنة بين الفترة الممتدة من السنة الدراسية (2005-2006) و(2015-2016)، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع في عدد المؤسسات التربوية بحوالي 761 مدرسة عمومية وبحوالي 1430 مدرسة تابعة للقطاع الخاص

[1]: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول: **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015–2016**، المرجع السابق.

حيث يبقى القطاع العمومي يشكل الحصة الأكبر من ناحية الهياكل، فضلا على انتشارها بشكل أكبر في المناطق الريفية كمحاولة من الحكومة المغربية لتدارك تلك الفروقات والاختلالات الموجودة بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك لإتاحة فرصة أكبر لأبناء القرويين من حق تعميم التعليم لتقليص معدلات الأمية المتفشية في أوساطهم، حيث عرفت ارتفاعاً في عدد المدارس خلال هذه الفترة بقرابة 450 مدرسة.

في المقابل نلاحظ أيضا أن الهيئة التدريسية عرفت هي الأخرى تطوراً خلال نفس الفترة في القطاعين العام والخاص حيث تم تسجيل نوع من التراجع في عدد المدرسين والمعلمين التابعين في القطاع العمومي بحوالي 12000 معلم قابله ارتفاع بالنسبة للقطاع الخاص بحوالي 20000 معلم والذي يمكن إرجاعه إلى إمكانية تفضيل الكثير منهم الانتقال نحو هذا الأخير بحكم الامتيازات والحوافز الموجودة على مستواها سواء من ناحية الأجور أو العلاوات أو عدد التلاميذ ، فضلا على انتشاره وتمركزه فقط في المدن والمراكز السكانية الكبرى عكس ما هو عليه في القطاع العام.

3- التعليم الإعدادي والثانوي: تستمر فترة التعليم الثانوي الإعدادي في المغرب ثلاث سنوات وتفتح للتلاميذ الحاصلين على شهادة الدراسات الابتدائية باعتباره مرحلة تعمق وتدعم الأهداف العامة للتعليم الابتدائي، حيث تنتهي هذه المرحلة بالحصول على شهادة التعليم المتوسط (**B**revet d'**E**nseignement **C**ollégial) التي تسمح لهم بمتابعة التعليم الثانوي التأهيلي الذي بدوره يسعى إلى توطيد وتعزيز مكتسبات التلميذ المحصلة من التعليم الإعدادي وتنويع مجالات التعليم له بالشكل الذي يفتح مجال النجاح للتلاميذ والاندماج في حياتهم المهنية والاجتماعية أو متابعة الدراسات العليا[1]، حيث يتشكل من:

أ- طور التأهيل المهني: يهدف إلى تكوين أفراد يجيدون مهارات أساسية تسمح لهم بمزاولة حرف ومهن ومناصب عمل في قطاعات الإنتاج والخدمات وهو مفتوح للمترشحين الحاملين لشهادة التعليم المتوسط(BEC) والعمال وفق شروط معينة تستمر لمدة سنة أو سنتين حسب التخصص والمعلومات القبلية المشروطة في التخصص وينتهي بالحصول على شهادة التأهيل المهني (**Q**ualification **P**rofessionnelle) والتي يرمز لها اختصارا QP.

ب- طور الجذع المشترك: يستقبل التلاميذ الحاملين لشهادة (BEC) والذي يتشكل من عدد من المقاييس التي تدرس لمدة سنة تحتوي على مقاييس مشتركة وأخرى إختيارية تتماشى مع التحضير للتوجيه التدريجي المناسب.

ج- طور البكالوريا: يستمر لمدة سنتين يفتح للتلاميذ الذين مروا عبر طور الجذع المشترك، حيث يعرف فرعين أساسيين وهما[2]: الأول هو فرع التعليم التكنولوجي والمهني الذي يعمل على تكوين تقنيين وأعوان تدريس يملكون مهارات علمية ضرورية ويزاولون وظائف وسيطة في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات يفتح هذا الطور للتلاميذ الذين مروا عبر الجذع المشترك وفق شروط خاصة أو حاصلين على شهادة التأهيل المهني الراغبين في العودة لمزاولة الدراسة بعد فترة العمل، ينتهي هذا الطور بالحصول على شهادة البكالوريا في التعليم التكنولوجي والمهني (Baccalauréat d'Enseignement Technologique et Professionnelle). الثاني هو فرع التعليم العام الذي

[1] : Rapport sur : « **Aperçu sur le système Educatif Marocain** », op cit ; p p:20-21.
[2] : Ibid.

يعمل على منح المترشحين تكويناً علمياً أو أدبياً أو إقتصادياً أو اجتماعياً يحضرهم لمتابعة الدراسات العليا يستمر بالنسبة لتلاميذ الجذع المشترك مدة سنتين تنتهي بالحصول على شهادة البكالوريا في التعليم العام (Baccalauréat d'Enseignement Générale) تسمح لهم بمتابعة التعليم الجامعي.

جدير بالذكر إلى أن طور التعليم الإعدادي والثانوي في المغرب شهد تطوراً وتغيراً ابتداء من سنة 2000 سواء من الناحية عدد الملتحقين أو نسبة التمدرس أو على مستوى البنى التحتية والهياكل وأعضاء الهيئة التدريسية، حيث أن الحكومة المغربية وفي إطار سعيها لتحقيق هدف تعميم التعليم وتأهيل الموارد البشرية وفرت العديد من الإمكانيات والتشريعات الضرورية وقامت بالكثير من الإصلاحات والتعديلات على مستوى هذا الطور، قصد النهوض به وتحقيق الأهداف المرجوة منه، فجاءت النتائج المتعلقة بالطور الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي من التعليم على الشكل التالي.

الجدول 64: نسبة التمدرس في التعليم الثانوي الإعدادي حسب التوزيع الجغرافي(%)

السنوات/ المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015-2014	2016-2015
الشريحة العمرية ما بين (6-11 سنة)																
على المستوى الوطني	58.1	60.3	63.1	66.3	68.8	68.2	68.2	69.8	71.2	70.6	75.9	79.9	84.6	86.1	86.4	88.2
المناطق الحضرية	89.9	93.2	96.6	97.3	96.6	93.0	93.5	93.9	92.9	91.7	95.6	99.1	99.3	101.3	93.1	95.9
المناطق الريفية	69.5	76.7	83.8	87.0	87.8	82.8	84.8	86.5	88.8	91.0	94.1	95.9	96.5	99.4	93.1	95.1
الشريحة العمرية ما بين (12-14 سنة)																
على المستوى الوطني	79.1	84.6	90.0	92.1	92.2	87.9	89.1	90.2	90.9	91.3	94.9	97.9	98.0	100.4	94.9	97.1
المناطق الحضرية	83.2	84.8	85.2	85.4	87.3	86.9	88.7	91.1	91.8	88.1	94.7	98.5	102.2	102.9	96.2	97.9
المناطق الريفية	34.8	37.5	42.1	47.4	50.1	49.3	47.2	47.9	49.9	52.2	55.8	59.4	64.9	66.9	74.1	75.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول:" **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016** " ، المملكة المغربية. بالإضافة إلى:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , pp : 28-29.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل تحسن في نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين (6-11سنة) خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 بحوالي 30 نقطة، حيث بلغت ذروتها في سنة 2016 بحوالي 88.2% تبعها تسجيل ارتفاع في نسبة التمدرس بالنسبة للمناطق الريفية بحوالي 26 نقطة، مقابل تسجيل ارتفاع بحوالي 6 نقاط بالنسبة للمناطق الحضرية لهذه الشريحة من الأطفال، أي بمعنى آخر تسجيل انخفاض نسبي في الفروقات الجغرافية في نسب التمدرس لهذه الأخيرة. الحال نفسه حدث تقريبا بالنسبة للشريحة العمرية من الأطفال الذين يتراوح سنهم مابين (12-14 سنة) حيث عرفت هي الأخرى ارتفاعاً محسوساً في نسب التمدرس بحوالي 18 نقطة خلال نفس الفترة مع وصولها إلى الذروة سنة 2013 بتحقيق نسبة أكثر من 100% وتسجيل ارتفاع في نسب التمدرس بالنسبة للمناطق الريفية بحوالي 41 نقطة مقابل 15 نقطة بالنسبة للمناطق الحضرية.

الجدول 65: نسبة التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي حسب التوزيع الجغرافي للشريحة العمرية (15-17 سنة)

السنوات/ البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015-2014	2016-2015
على المستوى الوطني	35.4	37.2	39.5	41.2	42.8	44.8	46.0	47.4	48.0	48.0	50.7	53.1	55.9	59.2	70.1	65.6
المناطق الحضرية	60.1	63.2	66.2	67.5	69.0	70.5	71.8	73.0	73.6	73.6	77.7	80.9	83.8	87.0	92.4	86.9
المناطق الريفية	9.7	10.6	12.1	14.2	15.6	17.4	18.6	20	20.4	22.0	21.2	22.5	24.5	27.4	41.2	38.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول:" **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015–2016** " ، المملكة المغربية. بالإضافة إلى:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , pp : 28-29.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع مستمر في نسب التمدرس بالنسبة للأطفال المنتمين للفئة العمرية مابين (15-17 سنة) خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2016 بحوالي 30 نقطة، مع تسجيل ارتفاع معتبر في نسب التمدرس في المناطق الريفية بحوالي 29 نقطة مقابل 27 نقطة في المناطق الحضرية، أي بمعنى آخر تسجيل انخفاض نسبي في الفروقات بالنسبة للمناطق الجغرافية رغم بقاء المناطق الحضرية المتفوقة في ذلك، وتسجل أرقاماً مرتفعة أين نجد في سنة 2013 حوالي 41% من الأطفال المنتمين لهذه الشريحة العمرية غير المتمدرسين منهم قرابة 13% ينتمون للمناطق الحضرية وحوالي 73% يتواجدون في المناطق الريفية، كما نجد منهم حوالي 36% من فئة الذكور و46% من فئة الإناث[1].

جدير بالذكر أيضا؛ أن عدد التلاميذ الملتحقين بصفوف التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي عرف تطوراً ملحوظاً بداية من سنة 2000 بالنظر إلى ارتفاع الطلب على هذا النمط من التعليم والتحسن في مستويات النجاح والانتقال في التعليم الابتدائي، حيث جاءت النتائج الخاصة بعدد المتمدرسين في هذين المستويين من التعليم على النحو التالي.

[1] : Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, pp : 28-29.

الشكل 20: تطور عدد الأطفال المتمدرسين في التعليم الثانوي الإعدادي (القطاع العمومي والخاص)

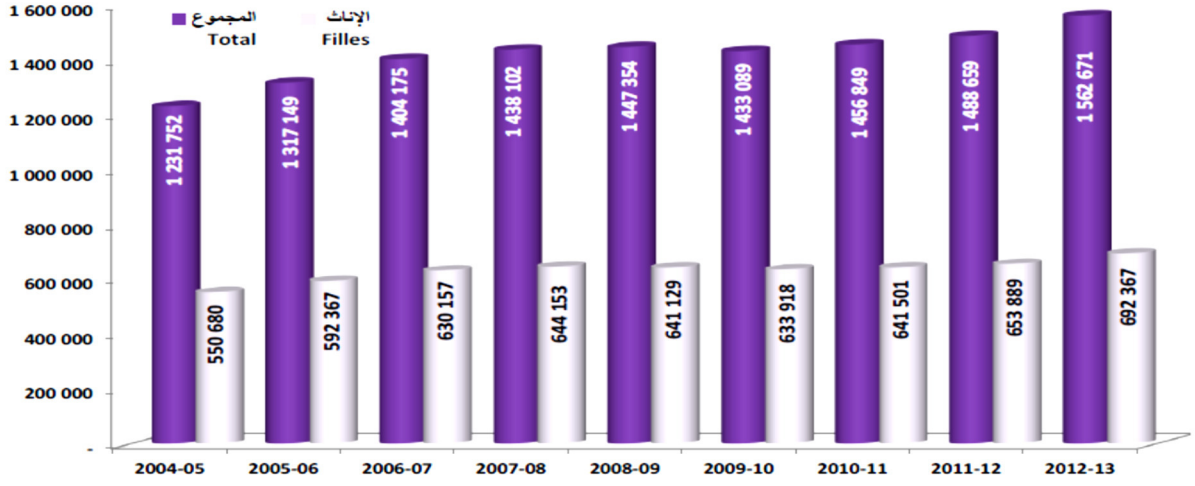

المصدر: موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية، ص:8.

الشكل 21: تطور عدد الأطفال المتمدرسين في التعليم الثانوي التأهيلي (القطاع العمومي والخاص)

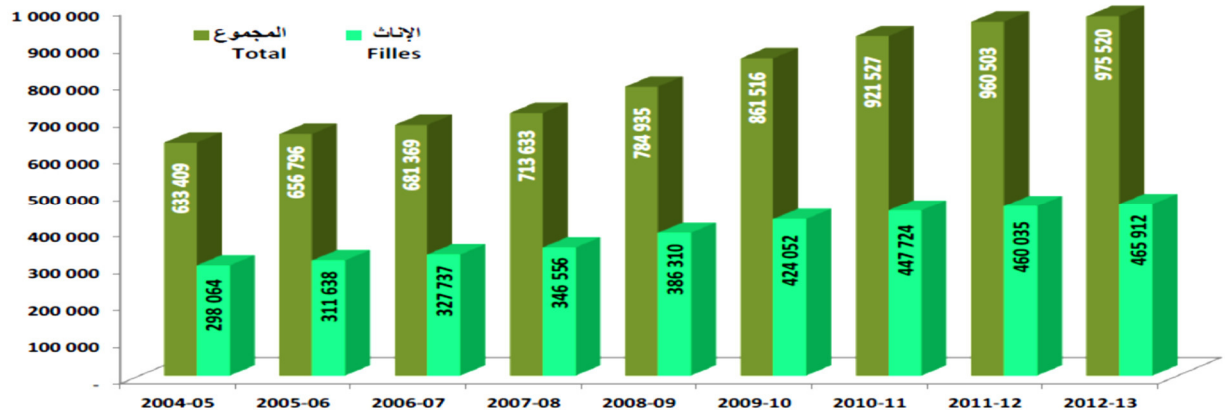

المصدر: موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية، ص: 8.

يظهر من الشكلين أعلاه أنه هناك تطور وتحسن ملحوظ في عدد تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي حيث عرف انتقل عدد المتمدرسين في التعليم الإعدادي من قرابة 1231752 تلميذ وتلميذة في السنة الدراسية (2004-2005) إلى حوالي 1562671 تلميذ وتلميذة في السنة الدراسية (2012-2013)، بفارق يقدر بأكثر من 33000 تلميذ وتلميذ. الحال نفسه تقريبا حدث بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي الذي عرف بدوره ارتفاعاً ملحوظا في عدد المتمدرسين أين انتقل عددهم من 633409 تلميذ وتلميذة إلى 975520 تلميذ وتلميذة خلال نفس الفترة بارتفاع يقدر بأكثر من 34000 تلميذ وتلميذة. مع بقاء تسجيل فروقات في عدد التلاميذ المتمدرسين عند المقارنة توزيعهم بين المناطق الحضرية والريفية، حيث نجد أن هؤلاء المتواجدين في المناطق الحضرية يمثلون جزءاً كبيرًا من العدد الإجمالي للتلاميذ وذلك بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي[1]. كما أن حصة القطاع الخاص من التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، عرفت تطوراً ملحوظا في عدد التلاميذ المسجلين خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016.

[1] : Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , p:30.

الشكل 22: نسبة حصة القطاع الخاص من التلاميذ في التعليم الإعدادي الثانوي والثانوي التأهيلي (2000-2016)

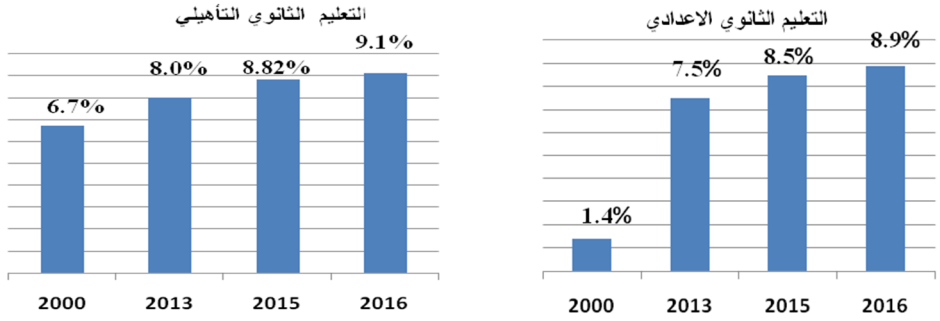

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول:" **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016** " ، المملكة المغربية. بالإضافة إلى: . Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit

يظهر من الشكل البياني أعلاه أن قطاع التعليم الخاص في المغرب عرف تحسناً كبيراً خاصة في الجانب الكمي المتعلق بعدد الطلبة الملتحقين به في الطورين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، حيث تبقى الشريحة المستفيدة منه بشكل أكبر هي من الطبقة الثرية والعائلات ميسورة الحال وكذلك أبناء الإطارات، بالنظر إلى القدرة على تغطية المصاريف والتكاليف المرتبطة بالتسجيل فيه.من جهة أخرى؛ فقد ألزم ذلك التطور الحاصل في عدد تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي الناتج عن زيادة الطلب على التعليم في المغرب بصفة عامة الحكومة المغربية على مضاعفة الجهود لتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمجابهة هذا الطلب المستمر والمتزايد على هذا المستوى الهام من التعليم، نتج عنه تحقيق تطور في عدد المؤسسات التربوية وأعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة للقطاعين العام والخاص، وجاءت النتائج المتعلقة بها خلال الفترة الممتدة من الموسم المدرسي(2005-2006) إلى غاية (2015-2016) على النحو التالي.

الجدول 66: عدد المؤسسات التربوية وأعضاء الهيئة التدريسية في القطاع العام والخاص

المستوى الدراسي /السنوات			2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2014-2015	2015-2016
الإعدادي الثانوي	المؤسسات	العمومي	1317	1381	1460	1559	1605	1618	1710	1751	1901	1927
		الخاص	-	414	515	640	696	747	840	898	1116	1214
	الهيئة التدريسية	العمومي	54421	54391	54716	54875	55176	56521	56918	55964	55633	53633
		الخاص	5108	4418	10620	11804	15438	16822	18837	19434	20120	18489
الثانوي التأهيلي	المؤسسات	العمومي	552	576	590	610	647	686	725	767	1107	1162
		الخاص	-	274	302	394	418	467	506	535	616	654
	الهيئة التدريسية	العمومي	35130	34874	35779	36210	38583	41213	44931	43392	46513	49280
		الخاص	4119	3072	7270	8850	12101	13900	15675	15970	16310	14812

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، بالإضافة إلى إحصائيات منشورة في تقرير التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016 "، الصادرين عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع وتحسن كبيرين في عدد المؤسسات التربوية وأعضاء الهيئة التدريسية بالنظر للطلب المتزايد والمستمر على هذين النوعين من التعليم، حيث ازداد عدد المتوسطات والاكماليات التابعة للتعليم الثانوي

الإعدادي خلال الممتدة ما بين الموسمين التربويين (2005-2006) و(2015-2016) بحوالي 1800 مؤسسة منها 610 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي، الأمر نفسه حدث بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي الذي شهد بدوره ارتفاعاً في عدد الثانويات بحوالي 1300 مؤسسة خلال نفس الفترة منها حوالي 610 ثانوية تابعة للقطاع العمومي. من جهة أخرى؛ نجد أنه كان لذلك التطور في المرافق التربوية والبنى التحتية أثراً في تطور عدد أعضاء الهيئة التدريسية لمواجهة التطور الحاصل في عدد التلاميذ حيث عرفت تحسناً وارتفاعاً كبيراً، لاسيما من الناحية الكمية أين ازداد عددهم في التعليم الثانوي الإعدادي بأكثر من 12000 أستاذ ومؤطر وفي التعليم الثانوي التأهيلي بحوالي 25000 أستاذ ومؤطر خلال نفس الفترة.

في السياق نفسه؛ نشير إلى أنه كان لتلك المجهودات المبذولة من قبل الحكومة المغربية دوراً كبيراً في ارتفاع وتحسن ظروف التعليم بشكل عام في المستويات المختلفة وتحقيق تطور وتحسن في أعداد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا التي تؤهلهم لاستكمال مشوارهم الدراسي بين أدراج الجامعة أو المعاهد والمدارس العليا للتكوين المهني قصد الاندماج والانخراط في سوق العمل بشكل أفضل وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكلين المواليين.

الشكل 23: تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا

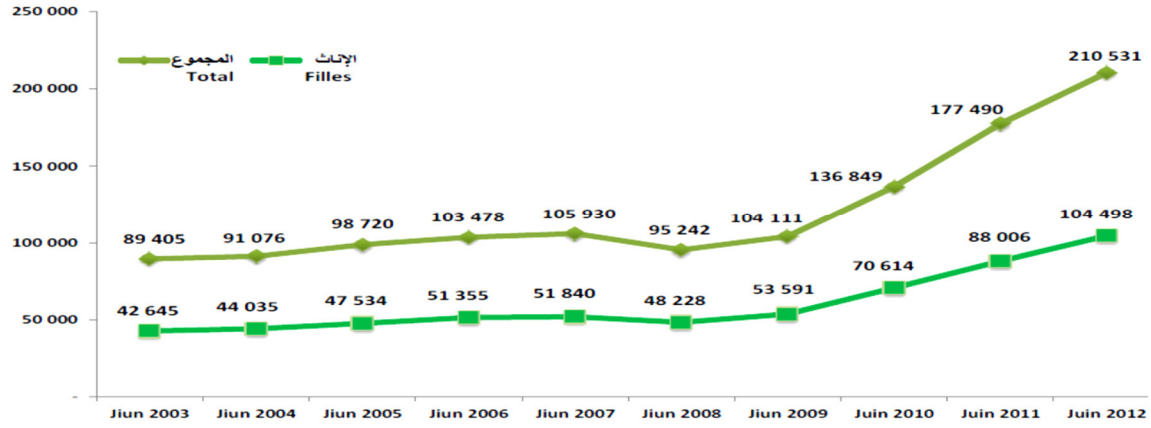

المصدر: موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية، ص: 168.

الشكل 24: تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا حسب التخصصات

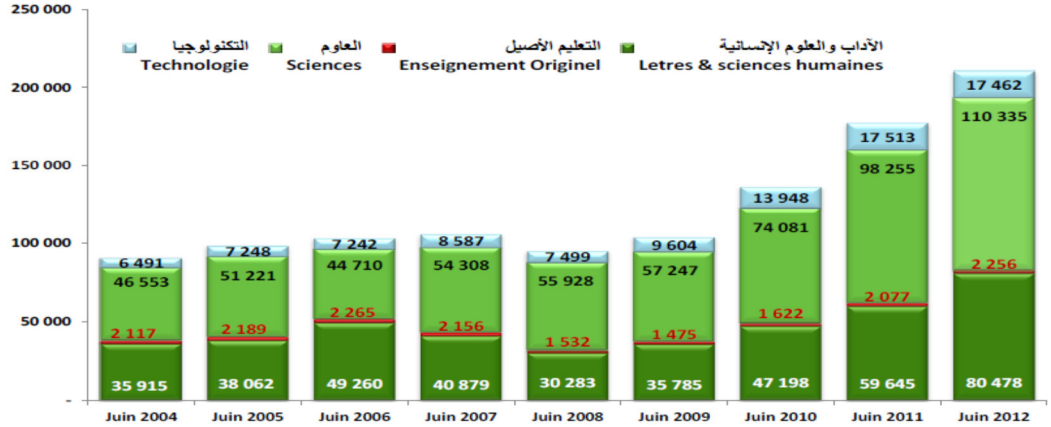

المصدر: موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية، ص: 168.

يظهر من الشكلين أعلاه تسجيل تحسن ملحوظ في عدد التلاميذ المتحصلين على شهادة البكالوريا، حيث انتقل عددهم من حوالي 89405 تلميذ وتلميذة دورة جوان 2013 إلى حوالي 210531 تلميذ وتلميذة في دورة جوان 2012 بزيادة تقدر بأكثر من 120000 تلميذ وتلميذة. كما يلاحظ أيضا أنه خلال هذه الفترة كان لتلاميذ شعبة العلوم حصة الأسد من إجمالي الناجحين في شهادة البكالوريا، تبعتها في المرتبة الثانية شعبة العلوم الآداب والعلوم والإنسانية وبعدها شعبة التكنولوجيا وجاءت في المرتبة الأخيرة شعبة التعليم الأصيل[1]. كما تجد الإشارة أيضا إلى أن عدد الملتحقين بصفوف التعليم ما بعد الثانوي في أقسام المدارس التحضيرية العليا والراغبين في الحصول على دبلوم التقني العالي(BTS) عرف هو الأخر تطوراً وارتفاعاً ملحوظاً وتضاعف عدده بأكثر من مرتين خلال هذه الفترة الأخيرة، في صورة تعكس مدى زيادة الطلب من قبل تلاميذ الثانوي التأهيلي على هذا المرحلة التي تأتي بعد فترة التعليم الثانوي، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 25: تطور عدد طلبة الأقسام التحضيرية للمدارس العليا

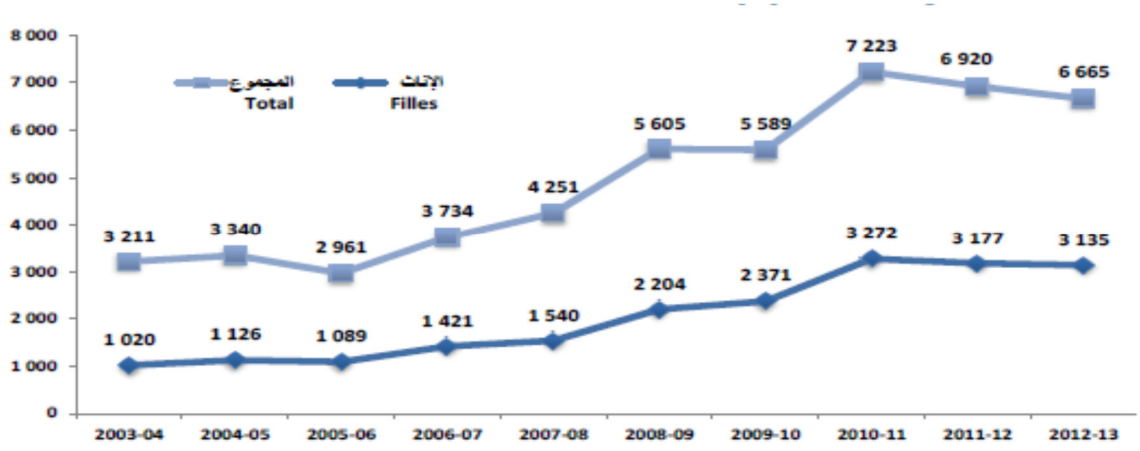

المصدر: موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية، ص: 223.

أما بالنسبة للتلاميذ الملتحقين بسلك الحصول على دبلوم التقني العالي (BTS) فقد ارتفع عدد المنخرطين فيه فقط في الموسم الدراسي(2014-2015) من حوالي 3859 تلميذ (منهم 1747 فتاة) إلى قرابة 4025 تلميذ (منهم 1928 فتاة) في الموسم الدراسي (2015-2016)[2] بعد أن كان عددهم في حدود 1747 تلميذ في الموسم الدراسي (2003-2004) و154 تلميذ في الموسم الدراسي (1992-1993)[3].

4- التعليم العالي: يعتبر التعليم العالي في الأدبيات المتخصصة بمثابة محرك للنمو الاقتصادي لما له من فوائد في جانب البحث والمعرفة والإبداع التكنولوجي كونه يقوم بالكثير من المهام لعل أهمها دعم الابتكار والبحث والتطوير عبر إنتاج ونشر ونقل المعرف المختلفة، إضافة إلى ضمان التكوين الجيد لرأس المال البشري والفكري الكفء ذو المستوى العالي.

[1]: **التعليم الأصيل** (L'Enseignement Original): يحظى باهتمام كبير من قبل القائمين على قطاع التربية في المغرب ويهدف بالدرجة الأولى للمحافظة على الحياة الروحية والهوية الوطنية والثقافية المغربية، حيث يتم إعداد محتواه الدراسي وهيكله التنظيمي بشكل يتماشى مع تطورات وتطلعات المنتهجة من قبل المجتمع المغربي، وفي الوقت الحالي يأخذ هذا التعليم في مناهجه أبعاداً تتكفل بتدريس الأسس الدينية والقانونية والعلمية وأخرى تتعلق بتدريس اللغات الأجنبية يبدأ من مرحلة التحضيري وصولاً إلى التعليم الثانوي التأهيلي.

[2]: إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول:" **التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016** "، المرجع السابق.

[3] : Rapport sur : **Aperçu sur le système Educatif Marocain** , op cit ; p : 33.

بالنسبة للمغرب وفي سبيل سعيها لتحقيق كل هذه الأهداف نجد أن نظام التعليم العالي فيها يستمد أسسه من ضرورة تعزيز استقلالية الجامعة وضرورة انفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، فضلا على السعي لتطوير التفاعل مع هذا الأخير عبر توفير الآليات والميكانيزمات التنسيق والتوجيه والتقييم الضرورية والمناسبة وفق تنظيم قانوني معين وهيكل تنظيمي مناسب ومرن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه. كما انه من الناحية البيداغوجية وفي إطار الإصلاحات التي عرفها القطاع فقد تم إدخال نظام التعليم الجديد أو بما يعرف بنظام (LMD) في جميع الجامعات المغربية ابتداءاً من الموسم 2003-2004 والذي يتوزع على النحو التالي[1]:

- شهادة الليسانس: البكالوريا + 03 سنوات؛
- شهادة الماستر: البكالوريا + 05 سنوات؛
- شهادة الدكتوراه: البكالوريا + 08 سنوات.

عرف قطاع التعليم العالي في المغرب تطوراً ملحوظاً في صورة تعكس المجهود من قبل الحكومة المغربية للنهوض بهذا القطاع الحساس والهام في إعداد العنصر البشري الكفء والمؤهل بما يتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني، خاصة من الناحية الكمية المتعلقة بنسب التمدرس وعدد الطلبة الملتحقين بهذا الطور من التعليم، حيث جاءت النتائج المتعلقة بالتعليم العالي في هذا الجانب خلال الفترة مابين (2001-2013) على النحو التالي.

الشكل 26: تطور نسب التمدرس على مستوى التعليم العالي (%)

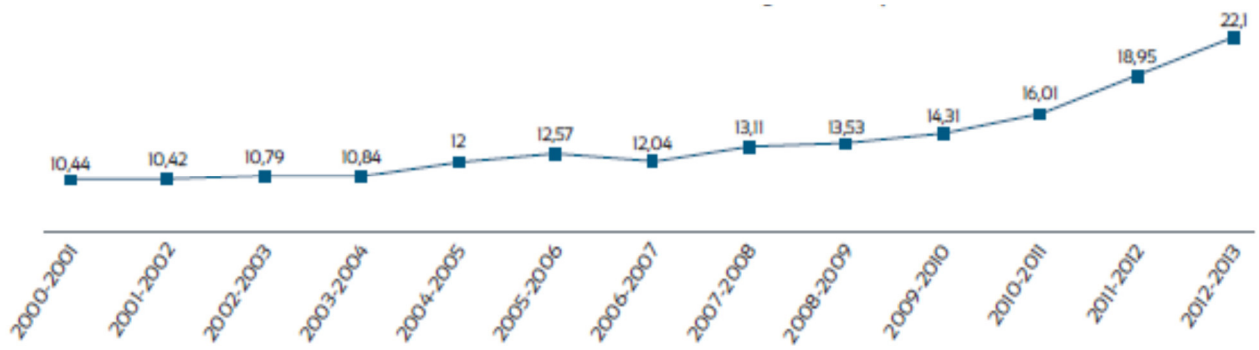

Source : Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , p:58.

الجدول 67: تطور عدد طلبة التعليم العالي في الجامعة (2001–2013) (القطاع العام والخاص)

عدد الطلبة /السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العمومي	261629	280599	277632	293866	301638	272578	292776	293642	308005	360574	446985	543419
القطاع الخاص	11519	15483	16869	18694	20919	22456	25227	30541	35118	35648	36434	37920

Source : Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , p:58.

[1] : Ibid..

يظهر من الشكل والجدول أعلاه أن عدد الطلبة في التعليم العالي شهد ارتفاعاً كبيراً، حيث انتقل من حوالي 273148 طالب إلى حدود 581339 طالب خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2001 و2013، أين ارتفع عددهم بأكثر من مرتين كنتيجة لذلك التحسن الحاصل في نسب ومعدلات النجاح بشهادة البكالوريا سنوياً والذي انتقل عددهم من حوالي 90362 تلميذ إلى حدود 194252 تلميذ خلال نفس الفترة، فضلا على تحسن الظروف المعيشية والدراسية للتلاميذ لاسيما المتواجدين في المناطق الريفية وكذلك من خلال الإصلاحات الدورية التي عرفها نظام التعليم المغربي تدريجياً خلال هذه الفترة الأمر الذي انعكس ايجابياً على معدل التمدرس الذي بدوره تضاعف بعدما عرف نوعاً من الارتفاع البطيء بين الفترة 2001-2010 ثم شهد ارتفاعاً سريعاً بعدها.

في السياق نفسه؛ وبالنظر إلى تطور وتوزيع عدد الطلبة المسجلين الجدد في مختلف الميادين الدراسية بالجامعة نجده هو الآخر عرف نوعاً من التطور في الآونة الأخيرة كنتيجة إلى التطورات والتغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، الأمر الذي نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 68: تطور أعداد الطلبة المسجلين الجدد حسب الميدان الدراسي

السنوات/الميدان الدراسي	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
التعليم الأصيل	1359	1737	2360	2940	3788	3630	4173	4619
العلوم القانونية والاقتصادية	27416	31848	41011	61500	75885	74156	81152	98054
الآداب والعلوم الإنسانية	22230	28644	36425	44171	54993	49864	55929	55251
العلوم	14364	16867	24484	32418	39518	40042	37043	36901
العلوم والتقنيات	3195	3488	3907	4968	5695	6493	6248	6525
الطب والصيدلة	1705	1835	1906	1833	2042	2017	2036	1924
طب الأسنان	207	221	254	259	359	310	351	249
علوم المهندس	852	1254	1388	2071	1938	2611	2599	2113
التجارة والتسيير	1148	1400	1679	1837	2087	1977	2075	2106
التكنولوجيا	2568	3240	4181	4926	5188	5152	4469	4966
علوم التربية	74	72	700	754	121	97	960	635
علوم الصحة	-	-	-	-	-	52	-	106
المجمـــــــوع	**75118**	**90606**	**118295**	**157677**	**191614**	**186401**	**197035**	**213449**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير **المغرب الجامعي لسنة 2013–2014**؛ بالإضافة إلى تقرير بعنوان: **"إحصائيات جامعية لسنة 2015–2016"** من إعداد مديرية الاستراتيجيات والنظم المعلوماتية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المملكة المغربية.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد المسجلين الجدد سنوياً وبشكل مستمر في عديد التخصصات المفتوحة والمتوفرة بالجامعة المغربية، حيث انتقل عددهم من حوالي 75 ألف طالب في الموسم الجامعي 2008-2009 إلى حدود أكثر من 210 ألف طالب في الموسم الجامعي 2015-2016 بفارق يقدر تقريبا بـ 140 ألف طالب، كما يلاحظ أيضا أن توجه الناجحين الجدد في شهادة البكالوريا يرتفع في تخصصات معينة وينخفض في أخرى وذلك بالنظر إلى عدة

عوامل من بينها ما يرتبط بالمعدلات المحصلة في شهادة البكالوريا أو ميولاتهم واختياراتهم الشخصية وكذلك جوانب تتعلق بسوق العمل... ، حيث نجد أن شعبة العلوم القانونية والاقتصادية تأتي في المرتبة الأولى تليها في المرتبة الثانية شعبة الآداب والعلوم الإنسانية وفي المرتبة الثالثة شعبة العلوم، بينما نجد التخصصات الأخرى تعرف معدلات منخفضة على غرار العلوم التقنية وعلوم التربية وعلوم الطب وجراحة الأسنان أين يمكن إرجاع ذلك إلى إمكانية تفضيل الطلبة الجدد التسجيل في تخصصات سهلة نسبياً وتمكنهم من الحصول على شهادات في أقرب وقت ممكن وبالتالي الإسراع في الانخراط في سوق العمل، إضافة إلى عامل آخر يتعلق بعدد المقاعد البيداغوجية الموجودة في هذه التخصصات في هذه التخصصات التقنية (الطب ، الهندسة، الصحة) ونقص التأطير فيها أو بالنظر إلى المعدل العام المحقق في شهادة البكالوريا... كما تجدر الإشارة إلى أن توزيع الطلبة في الأسلاك التعليمية عرف هو الآخر تطوراً ملحوظا في السنوات الأخيرة خاصة بعد تبنى نظام (الليسانس، الماستر، الدكتوراه) ابتداءأ من الموسم الجامعي 2003-2004، حيث جاء توزيع الطلبة في هذه الأسلاك على النحو التالي.

الجدول 69: تطور أعداد الطلبة حسب الأسلاك التعليمية

الأسلاك التعليمية/ السنوات	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
جميع الأسلاك	293642	308005	360574	447801	541375	607145	-	693541
سلك الليسانس	259343	268642	315921	395937	496833	561818	677391	750130
سلك الماستر	17003	19195	22531	29128	24957	24419	-	28097
السلك الثالث	17296	20186	22122	22736	19585	20908	-	28492

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير" **المغرب الجامعي لسنة 2013-2014**" ؛ بالإضافة إلى تقرير بعنوان: "**إحصائيات جامعية لسنة 2015-2016**" من إعداد مديرية الاستراتيجيات والنظم المعلوماتية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المملكة المغربية.

صاحب التطور الكمي لأعداد الطلبة في مختلف الأسلاك التعليمية تسجيل تحسن ملحوظ في البنى التحتية وكذلك في عدد أعضاء الهيئة التدريسية التابعة للجامعة المغربية، حيث سعت الحكومة لتحقيق ذلك توفير كل الإمكانيات الضرورية لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع عبر رصد مبالغ مالية معتبرة ساهمت بشكل كبيرة في تطوير المرافق الجامعية وتدعيمها بالمورد البشري لضمان التدريس والتأطير المناسب للملتحقين بصفوفها، وهو ما يمكن توضيحه كمايلي.

الجدول 70: تطور عدد الهياكل وأعضاء الهيئة التدريسية

البيانات/ السنوات	2001	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014-2015	2015-2016
عدد المؤسسات	73	79	83	91	97	102	103	112	114	118	119	119
الطاقة الاستيعابية	262150	282432	283569	304454	310406	324162	339081	358974	368765	385135	430868	443067
عدد أعضاء الهيئة التدريسية	-	-	-	-	9995	11103	10467	11750	11963	12332	12715	13070

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بعنوان: "**إحصائيات جامعية لسنة 2015-2016**" المرجع السابق، بالإضافة إلى:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , pp:68-70.

في المقابل؛ نجد أن عدد خريجي التعليم العالي عرف بدوره تطوراً خلال السنوات الأخيرة وذلك بالنظر إلى التزايد المرتفع سنوياً في عدد الملتحقين به في مختلف الأسلاك التعليمية، الأمر الذي نظهره من خلال الجدول الموالي.

الجدول 71: تطور عدد المتخرجين في التعليم العالي حسب الأسلاك التعليمية

الأسلاك التعليمية/ السنوات	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
عدد المتخرجين في السلك العادي	30142	36362	41487	48428	53131	61374	75409
عدد المتخرجين في سلك الماستر	4996	6092	7498	8652	9099	8488	12448
عدد المتخرجين في سلك الثالث	1484	1324	1131	981	701	1624	
المجمـــــوع	**36622**	**43778**	**50116**	**58061**	**62931**	**71486**	**87857**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير" **المغرب الجامعي لسنة 2013-2014**" ؛ بالإضافة إلى تقرير بعنوان: "**إحصائيات جامعية لسنة 2015-2016**" من إعداد مديرية الاستراتيجيات والنظم المعلوماتية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المملكة المغربية.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع معتبر في عدد المتخرجين سنوياً من قطاع التعليم العالي مقارنة بالموسمين الجامعيين 2008-2009 و2014-2015، حيث تم تسجيل مقدار زيادة يقدر بأكثر من 50 ألف طالب خلال هذه الفترة كانت الحصة الأكبر منها في الأسلاك العادية مقارنة بسلك الماستر والسلك الثالث، كما أن الاتجاه العام في صفوف المتخرجين والشهادات المحصلة – راجع الملحق 14 و 15- نجد أنه كان لصالح التخصصات التي تعرف معدلات تسجيل مرتفعة مثل شعبة العلوم القانونية والاقتصادية وكذلك شعبة الآداب والعلوم الإنسانية وشعبة العلوم، في الوقت الذي نجد التخصصات الأخرى تعرف معدلات منخفضة في عدد المتخرجين على غرار العلوم التقنية وعلوم التربية وعلوم الطب وجراحة الأسنان، بالنظر إلى الأسباب سالفة الذكر.

من جهة أخرى؛ نشير إلى أن مساهمة القطاع الخاص في مجال التعليم العالي تعتبر كبيرة وأساسية وذلك بالنظر لعدد الطلبة الملتحقين بصفوفه وعدد الهياكل والمرافق التي يخصصها لذلك، إضافة التي طاقته الاستيعابية وعدد أعضاء الهيئة التدريسية فيه، حيث نظهر فيمايلي بعض المعطيات العامة المتعلقة به.

الجدول 72: بيانات عامة حول تطور التعليم العالي في القطاع الخاص

البيانات/ السنوات	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2008-2009	2009-2010	2010-2011
عدد الطلبة المسجلين الجدد	4325	4397	4543	6335	7759	8550	9830	7912	8314	9137	9566
إجمالي عدد الطلبة	11519	16869	18694	22456	25277	30541	35118	35648	36434	37920	37920
عدد أعضاء الهيئة التدريسية	2111	2698	3042	3555	3704	4228	4274	3558	4839	4506	6078
عدد المؤسسات	90	117	122	156	165	178	192	198	213	211	211
الطاقة الاستيعابية	25994	34370	38518	43654	46373	51037	56197	64710	78213	81237	81237

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , pp:74-75.

يظهر من الجدول أعلاه أن القطاع الخاص في المغرب يلعب دوراً جوهرياً في مواكبة التطورات الحاصلة في قطاع التعليم العالي ومواجهة الطلب المتزايد على هذا المستوى من التعليم جنباً إلى جنب مع الدور الذي يقوم به القطاع العمومي حيث ارتفع عدد المؤسسات التعليمية فيه خلال الموسم الجامعي 2015-2016 إلى حدود 220 مؤسسة خاصة منها 204 مؤسسة (بمقدار زيادة يصل إلى حدود 130 مؤسسة جديدة مقارنة بسنة 2001) تعمل بشكل دائم وتتوزع في شكل مؤسسات خاصة وجامعات خاصة وجامعات شراكة بين القطاع والخاص، كما ارتفع أيضا عدد المسجلين الجدد فيه إلى حوالي 9566 طالب (بمقدار زيادة يصل إلى حدود أكثر من 5000 طالب مسجل جديد مقارنة بسنة 2001) خلال نفس الموسم، وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى حدود 6078 أستاذ[1]، إضافة إلى ذلك نجد أن الطاقة الاستيعابية لهذا الأخير عرفت هي الأخرى ارتفاعاً كبيراً بالنظر للارتفاع المسجل في عدد الطلبة الملتحقين بصفوفه، حيث وصلت إلى حدود 81237 مقعد بيداغوجي في الموسم الجامعي 2013-2014 بعدما كانت في حدود 25994 مقعد بيداغوجي خلال سنة 2001 بمقدار زيادة يقدر بأكثر من 55 ألف مقعد بيداغوجي. الحال نفسه تقريباً حدث بالنسبة للقطاع الخاص فيما يتعلق بعدد المتخرجين والحاصلين على شهادات جامعية أو في التوجه العام للمتخرجين حيث نجد أن عدد الطلبة المتخرجين عرف ارتفاعاً ملحوظا بالمقارنة بين الموسمين الجامعين 2009–2010 و2014-2015 وكانت المرتبة الأولى من المتخرجين في شعب التسيير وإدارة الأعمال والتجارة والاتصالات، تلتها في المرتبة الثانية شعبة علوم الهندسة والعلوم التقنية وجاء في المرتبة الثالثة شعبة التكوين الطبي وشبه الطبي، وهو ما نوضحه من خلال الجدول والشكل المواليين.

الجدول 73: عدد الطلبة المتخرجين من التعليم العالي في القطاع الخاص حسب التخصصات

التخصصات/ السنوات	2000-2001	2003-2004	2007-2008	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
التسيير وإدارة الأعمال والتجارة والاتصالات	1718	1785	2068	2 862	3 118	3 698	6 218	5629	5848
علوم الهندسة والعلوم التقنية	453	476	547	1 642	1 761	1 941	4 811	3071	2113
التكوين الطبي وشبه الطبي	181	134	207	371	195	182	310	257	225
المجمـــــــوع	**2352**	**2395**	**2822**	**4 875**	**5 074**	**5 821**	**11 339**	**8 957**	**8186**

Source : Rapport sur : « **L'Enseignement supérieur Privé en chiffres (2015-2016) »**, Direction des stratégies et des systèmes d'information. Ministère d l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de la Formation des cadres Royaume du Maroc, p : 51. Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p:74.

[1] : Rapport sur : « **L'Enseignement supérieur Privé en chiffres (2015-2016) »**, Direction des stratégies et des systèmes d'information. Ministère d l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de la Formation des cadres Royaume du Maroc.

الشكل 27: تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي في القطاع الخاص حسب التخصصات

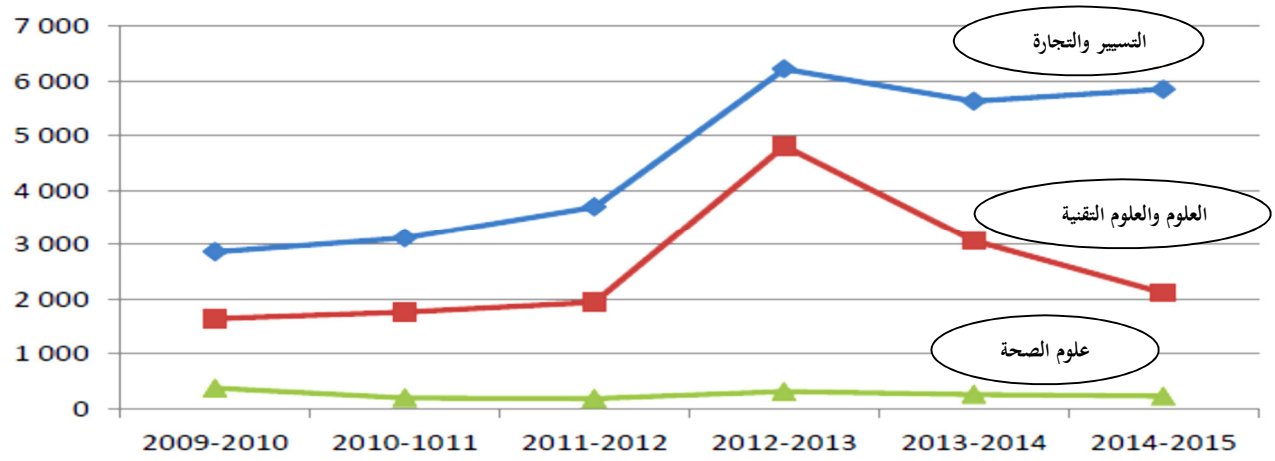

Source : Rapport sur : « **L'Enseignement supérieur Privé en chiffres (2015-2016)** », Direction des stratégies et des systèmes d'information. Ministère d l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de la Formation des cadres Royaume du Maroc, p : 51.

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن قطاع التعليم العالي في المغرب حقق قفزة كبيرة لاسيما من الناحية الكمية سواء بالنسبة لعدد الملتحقين به أو المتخرجين أو الهياكل البيداغوجية وأعضاء الهيئة التدريسية خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2000 إلى الوقت الحالي، إلا أنه بالنظر إلى توجه الطلبة المسجلين الجدد أو الذين هم بصدد التكوين أو حتى المتخرجين سواء في القطاع العام أو الخاص، نجد أن شريحة كبيرة منهم تتجه بإتجاه تخصصات تشهد نوعاً من الاكتظاظ والتشبع في سوق عمل عكس ما هو مطلوب، حيث نجد أنهم يفضلون التوجه نحو التخصصات السهلة نوعاً ما رغبة منهم في تحصيل الشهادات بأقل جهد ووقت ممكن على حساب التخصصات التي يشهد فيها سوق العمل نقصاً كبيراً مثل الطب وعلوم الهندسة والعلوم التكنولوجية والهندسة الميكانيكية والعلوم الزراعية والصيد البحري وغيرها من التخصصات التقنية والفنية المتخصصة التي تدفع بالمغرب اللجوء إلى خبرات أجنبية لتغطية العجز المحقق في صفوف هذه الشريحة من العمالة المؤهلة والمتخصصة كون أن هذه التخصصات تحتاج إلى مستويات علمية مرتفعة نوعا ما وتستهلك جهد وزمن مقارنة بغيرها من التخصصات.

ثانيا: تمويل نظام التعليم في المغرب: أن إشكالية تمويل نظام التعليم المغربي لا ترجع إلى المشاكل المالية المتراكمة بل يمكن أيضا إرجاعها إلى التزايد المستمر لاحتياجات هذا القطاع خاصة في ظل السعي الدائم لتحقيق مبدأ تعميم التعليم وتحسين محتواه عبر إنشاء مدارس ومؤسسات تعليمية جديدة، فضلا على الجوانب المتعلقة بالتوظيف والتكوين المستمر للأساتذة والمؤطرين والتجهيزات الخاصة بالمؤسسات التعليمية، كل هذه المعطيات تدفعنا إلى طرح السؤال حول كيفية مواجهة كل هذه التحديات المتعلقة بقطاع التعليم بمختلف مستوياته في ظل وجود إطار تمويل وإنفاق عمومي شبه كامل تتكفل الدولة بتوفير من خلاله كل احتياجات القطاع، خاصة بعد بلوغها مستويات مرتفعة؟

1- تمويل قطاعي التعليم والتكوين: عرف تمويل قطاعي التعليم والتكوين في المغرب عموماً تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة ويعود الفضل في ذلك إلى المساهمة الكبيرة للدولة عبر تخصيصها لمبالغ مالية كبيرة ورصد نفقات عمومية سنوياً تهدف لتلبية احتياجاتهم المتنوعة والمتعددة والمستمرة، وهو يمكن توضيحه من خلال مايلي.

الجدول 74: تطور الميزانية المخصصة لنظام التعليم والتكوين في المغرب الوحدة (مليون درهم الجاري)

البيانات/ السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية قطاعي التعليم والتدريب	24769	26928	29034	29771	32444	33128	35704	38836	49162	59049	61799	59190	56712
نسبة التغير السنوي (%)	-	+8.7	+7.8	+2.5	9.00 +	+2.1	+7.8	+8.8	26.6 +	20.1 +	+4.7	-4.2	-4.2
حصة الميزانية التعليم والتكوين من الميزانية العامة للدولة (%)	30.4	35.1	36.6	35.0	34.6	34.9	33.7	31.7	33.6	36.7	37.2	32.5	30.3
حصة الميزانية التعليم والتكوين من الناتج المحلي الخام (%)	5.8	6.0	6.1	5.9	6.1	5.7	5.8	5.6	6.7	7.7	7.7	7.1	6.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit , pp:74-75.

الشكل 28: تطور حصة الميزانية المخصصة لنظام التعليم والتكوين من ميزانية العامة للدولة حسب المستوى الدراسي (%)

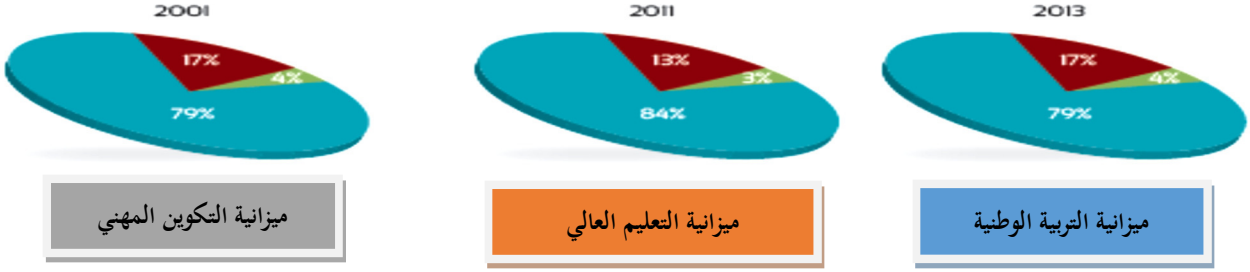

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014 p:10.

مما سبق يظهر أن الميزانية المرصودة لقطاعي التعليم والتكوين في المغرب عرفت ارتفاعاً محسوساً، حيث انتقلت من حوالي 24.7 مليار درهم إلى حدود 56.7 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2013 أين بلغت ذروتها سنة 2011 بالوصول إلى حدود 61.8 مليار درهم، حيث شكلت قرابة 37 % من الميزانية العامة للدولة و7.7% من الناتج المحلي الخام، لاسيما خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2012) التي عرفت وحدها الانتقال من حدود 38.8 مليار درهم إلى 59.1 مليار درهم بزيادة قدرت بـ 20.3 مليار درهم، الأمر الذي يعكس بشكل كبير الدور الذي تقوم به الحكومة المغربية لتلبية احتياجات هاذين القطاعين المهمين. كما تجدر الإشارة إلى حصة الأسد من المبالغ المرصودة لهذين القطاعين كانت لصالح ميزانية التربية الوطنية، بالنظر إلى عدد التلاميذ وأعضاء الهيئة التدريسية واحتياجات هذا المستوى التعليمي الأساسي من المرافق مقارنة بالتعليم العالي والتكوين المهني والذي يتضمن المستوى التحضيري والابتدائي والإعدادي والثانوي، أين شكلت حصتها كنسبة من الميزانية العامة للدولة نسبة 79% سنة 2001 ووصلت إلى حدود 84% في سنة 2011 و79% سنة 2013، تبعتها في المرتبة الثانية كل ميزانية التعليم العالي بحوالي 17 % خلال السنتين 2001 و2013 وفي المرتبة الثالثة ميزانية التكوين المهني بحوالي 4% خلال نفس الفترة.

2- تمويل التعليم العالي: شهدت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2016 ارتفاعاً ملحوظاً وذلك بالنظر إلى التطور الذي عرفه هذا القطاع سواء من ناحية عدد الطلبة أو أعضاء الهيئة التدريسية أو المرافق والمؤسسات التعليمية، والتطور الحاصل في مخصصاته المالية لقطاع وكيفية توزيعها.

الجدول 75: تطور الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي الوحدة (مليون درهم الجاري)

السنوات/ البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016
ميزانية التعليم العالي	3596	4186	4272	4203	4286	5190	5360	5522	6216	7524	8293	8062	8804	9660	9024.5	9892.5
نسبة التغير السنوي (%)	-	**16.4**	**+2.1**	**-1.6**	**+2.0**	**21.1**	**+3.3**	**+3.0**	**12.6**	**21.0**	**10.2**	**-2.8**	**+9.2**	**+9.7**	**6.57**	**+9.61**
ميزانية التسيير	3184	3649	3773	3760	3888	4784	4794	4802	5387	6368	7137	7147	7804	8660	8224.5	8996.5
ميزانية الاستثمار	412	537	497	443	398	406	566	720	829	1156	1156	915	1000	1000	800.0	896.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بعنوان: "**إحصائيات جامعية لسنة 2015-2016**" المرجع السابق، بالإضافة إلى:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit** et défis », op cit.

الشكل 29: توزيع حصص ميزانية التعليم العالي (%)

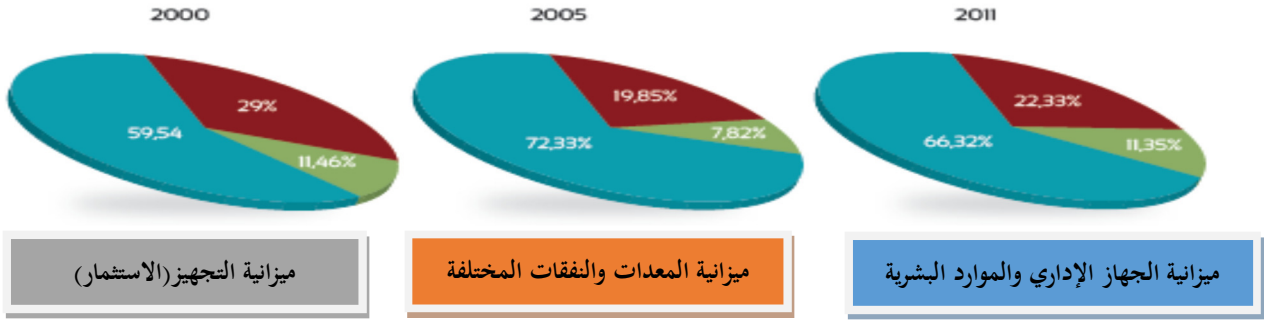

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014 p:10.

يظهر من الجدول أعلاه أن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي في المغرب تضاعفت تقريباً بأكثر من ثلاث مرات حيث انتقلت من حوالي 3.5 مليار درهم سنة 2000 إلى حدود 9.6 مليار درهم في سنة 2013 ووصلت إلى حدود 9.8 مليار درهم سنة 2016 بمقدار زيادة يقدر بأكثر من 6.2 مليار درهم، والتي كانت معظمها موجهة بالدرجة الأولى لميزانية التسيير[1] والأجور أين وصلت إلى حدود 60% في سنة 2000 من إجمالي الميزانية المخصصة للقطاع ووصلت إلى حدود 72% سنة 2005 و66% سنة 2011 لتبلغ حوالي 91% سنة 2016. في حين جاءت في المرتبة الثانية الميزانية المخصصة لاقتناء الآلات والمعدات والنفقات المختلفة التي شكلت حوالي 29% من إجمالي ميزانية القطاع سنة 2000 وبلغت إلى حدود 20% في سنة 2013 ووصلت إلى حدود 22% سنة 2016، بينما جاءت ميزانية التجهيز في المرتبة الثالثة والتي كانت في حدود 11% سنة 2000 ووصلت إلى حدود 9% سنة 2016.

[1]: **ميزانية التسيير**: تتضمن كل من ميزانية الخاصة بالموارد البشرية والجهاز الإداري وكذلك ميزانية المعدات والنفقات المختلفة، حيث تشمل مايلي: الأجور، المنح، إعانات الأحياء، إعانات المؤسسات الجامعية، البحث العلمي، الإدارة، إعانات أخرى...

3- مردودية نظام التعليم المغربي: بالنظر إلى الاهتمامات الأولية للحكومة المغربية إبتداءاً من سنة 1990 والمتزامنة مع الإعلان على أهداف الإنمائية للألفية الثالثة التابعة للأمم المتحدة وسعيها عبر سياستها التعليمية الرامية لتعميم التعليم، نجد أن المقاربة الكمية لنظام التعليم في المغرب بمختلف مستوياته كانت لها حصة كبيرة مقارنة بالجوانب النوعية والتي اعتبرت أولوية من منطلق سعيها لمحاربة الأمية وتسهيل عملية الولوج إلى المدرسة لكل شرائح المجتمع، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الطلب المتزايدة للخدمات التعليمية لمواكبة النمو الديموغرافي غير المتحكم فيه، أي بمعنى آخر كان الهدف الأكبر الاتجاه نحو التعليم مكثف كمياً على حساب التوجه نحو جودة التعليم عبر بناء العديد من المؤسسات التعليمية الجديدة وتوسيع دائرة التوظيف للأساتذة وفق شروط عمل لائقة ضمن هذه المؤسسات مع تبني ولو بشكل نسبي للجوانب البيداغوجية التي تحتوي برامج تعليم تتناسب مع احتياجات السوق.

أ- مردودية التعليم الأساسي: إن جودة نظام التعليم المغربي يتم تقييمها بناءاً على عدد من المعايير المحلية (عدد المعيدين والمتسربين مدرسياً) وأخرى دولية تصدر من خلال هيئات وجمعيات دولية متخصصة بمتابعة شؤون التعليم على المستوى الدولي على غرار البرنامج الدولي للبحث في القراءة المدرسية (PIRLS)[1] وكذلك نتائج الاختبارات الدولية للرياضيات ودراسات العلوم (TIMSS) كون أن هذه التحقيقات تسمح بتقييم المهارات والكفاءات لدى الأطفال ومنه تسهيل عملية توجيههم خلال مسارهم الدراسي نحو التخصصات الموجودة في التعليم العالي والتكوين بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل. وبالنظر إلى نتائج تقييم المردودية الداخلية نجد أن المعدل المتوسط للتلاميذ المعيدين والمنقطعين على الدراسة في المغرب قد عرف ارتفاعاً وصل إلى حدود ثلثي (3/2) التلاميذ المسجلين من التعليم الابتدائي يغادرون صفوف المدارس دون إكمال طورهم الثاني من التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي[2]، وجاءت نسب المعيدين في التعليم الأساسي خلال الممتدة مابين سنة 2000 و2012 كمايلي.

الجدول 76: تطور نسبة المعيدين حسب المستوى التعليمي في القطاع العمومي (%)

المستوى التعليمي/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التعليم الابتدائي	13.8	14.1	14.6	13.8	13.2	13.1	12.7	12.7	12.3	12.0	9.3	8.2	10.5
التعليم الإعدادي	18,9	19,5	19,4	18,4	17,5	16,7	16,5	16,4	15,2	16,1	16,3	16,0	16,7
التعليم التأهيلي	18,9	16,2	12,3	19,9	19,6	18,3	16,9	17,5	19,2	18,8	18,1	17,1	16,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014 p:34.

1: **PIRLS** (Le Programme international de recherche en lecture scolaire) : هي عبارة عن مبادرة من الرابطة الدولية لتقييم الانجازات التعليمية (IEA) تكون في شكل تحقيق تقييمي لمكتسبات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9-10 سنة، تستهدف الأطفال في مرحلة نهاية السنة الرابعة من التعليم الأساسي والإجباري حيث يركز على ثلاثة جوانب ترتبط بالكفاءات الناتجة عن القراءة المتعلقة بالنصوص الأدبية والمعلوماتية الحقيقية وهي : أولا؛عمليات الفهم، أهداف القراءة، سلوكيات وطباع الأطفال بالنظر إلى القراءة المدرسية والمنزل. تعاد هذه التحقيقات كل خمس سنوات وعرفت دورات في سنوات2001، 2006، 2011 من خلال مقارنة أنظمة تعليم لحوالي 49 دولة قصد تحسين ممارسة القراءة في كل العالم. للمزيد من المعلومات راجع الرابط: http://timssandpirls.bc.edu ، 2017/03/14.

2 : Rabii Haji, op, cit, p : 64.

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل انخفاض في معدل المعيدين في التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 و2011، حيث سجل كل من التعليم الابتدائي والإعدادي أقل معدل في سنة 2011 بـ8.2% و16% على الترتيب، بينما عرف التعليم الثانوي أقل معدل في سنة 2002 بـ 12.3% ، إلا انه بعد سنة 2012 عادت معدلات المعيدين من التلاميذ مقارنة بعدد المسجلين في الطورين الابتدائي والإعدادي بالارتفاع مرة أخرى.

أما بالنظر إلى نتائج تقييم مردودية نظام التعليم المغربي دولياً لاسيما في الجوانب المتعلقة بجودة مخرجات التعليم الأساسي على غرار نتائج تحقيقات البرنامج الدولي للبحث في القراءة المدرسية (PIRLS) الذي يقام كل أربعة سنوات بهدف دراسة المهارات والكفاءات لتلاميذ السنة الرابعة ابتدائي عبر تقييم مدى قدرتهم على معرفة واستعمال أشكال الكتابة، حيث أن الدول والجهات المشاركة في هذا البرنامج يكون لهم الاختيار في تحديد لغة الامتحان بالنسبة لتلاميذهم ففي حالة المغرب وقع الاختيار على اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلد– بالرغم أن اللغة الطاغية على مجال الأعمال وفي المجتمع هي اللغة الفرنسية– وذلك عند مشاركتها في دورتين[1] من هذا البرنامج ، فجاءت النتائج على النحو التالي.

الجدول 77: الترتيب العام للمغرب في البرنامج الدولي للبحث في القراءة المدرسية لسنة 2006 و2011

السنة/البيانات	PIRLS 2006	المعدل الدولي	PIRLS 2011	المعدل الدولي
عدد النقاط المحققة	323 نقطة	500 نقطة	424 نقطة	500 نقطة
الترتيـــب	المرتبة 44	45 بلد مشارك	–	45 بلد مشارك

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **PIRLS International Report 2011** ; International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) , A Guide to Reading Education in the Forty PIRLS 2011 Countries. Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.
- **PIRLS International Report 2006** ; International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) , A Guide to Reading Education in the Forty PIRLS 2006 Countries. Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, , Lynch School of Education, Boston College.

من نتائج الجدول أعلاه يظهر بشكل واضح التقييم الحقيقي لمستوى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم الأساسي المتعلق بالمغرب مقارنة بكثير الدول المشاركة في هذه التحقيقات والمسابقات الدولية، حيث أنها من خلال مشاركتها في دورتي 2006 و2011 نجد أن تلاميذها جمعوا إجمالي نقاط أقل من الرصيد العالمي الذي كان في حدود 500 واحتلوا المرتبة ما قبل الأخيرة في دورة 2006، وبالرغم من تحقيق نوع من التحسن في دورة 2011 بتحصيل إجمالي نقاط قدر بـ 424 نقطة والتي كان أفضل من سنة 2006، إلا أنه نجد أن هذا الرصيد بقي دائما في مستوى أقل من المعدل الدولي في صورة تعكس بشكل كبير الوجه الحقيقي لمخرجات نظام التعليم المغربي، خاصة في الجوانب المتعلقة بالجودة مقارنة بنظرائها من الدول المشاركة. الحال نفسه تقريباً تظهره نتائج الاختبارات الدولية للرياضيات ودراسات العلوم (TIMSS) بالنسبة لكل من الجزائر وتونس والمغرب في صورة تبرز الجوانب الحقيقية لمستويات التعليم الأساسي فيهم، لاسيما عند التكلم على الجوانب المرتبطة بالنوعية وجودة التعليم على المستوى الدولي، حيث النتائج النهائية لتلاميذ السنة الرابعة والثامنة من التعليم الأساسي في هذه الدول على الشكل التالي.

[1]: **المغرب**: تعتبر البلد العربي الوحيد من منطقة (MENA) الذي شارك في البرنامج الدولي في القراءة المدرسية خلال دورتي 2006 و2011، وذلك في انتظار صدور نتائج ترتيب الدول المشاركة في تقريره لسنة 2016 الذي سيصدر ابتداءا من جانفي سنة 2017.

الجدول 78: نتائج الاختبارات الدولية للرياضيات ودراسات العلوم لكل من الجزائر وتونس والمغرب

الدول/السنوات			TIMSS 2003		TIMSS 2007		TIMSS 2011		TIMSS 2015	
			النقاط المحققة	المعدل الدولي	النقاط المحققة	المعدل الدولي	النقاط المحققة	المعدل الدولي	النقاط المحققة	المعدل الدولي
المغرب	السنة الرابعة	الرياضيات	347	**495**	341	**500**	335	**500**	384	**500**
		العلوم	304	**489**	297	**500**	264	**500**	352	**500**
	السنة الثامنة	الرياضيات	387	**466**	لم تشارك	**500**	371	**500**	384	**500**
		العلوم	398	**473**	لم تشارك	**500**	376	**500**	371	**500**
تونس	السنة الرابعة	الرياضيات	339	**495**	327	**500**	359	**500**	لم تشارك	**500**
		العلوم	314	**495**	318	**500**	346	**500**	لم تشارك	**500**
	السنة الثامنة	الرياضيات	410	**495**	420	**500**	425	**500**	لم تشارك	**500**
		العلوم	404	**495**	445	**500**	439	**500**	لم تشارك	**500**
الجزائر	السنة الرابعة	الرياضيات	لم تشارك	**495**	378	**500**	لم تشارك	**500**	لم تشارك	**500**
		العلوم	لم تشارك	**495**	354	**500**	لم تشارك	**500**	لم تشارك	**500**
	السنة الثامنة	الرياضيات	لم تشارك	**495**	387	**500**	لم تشارك	**500**	لم تشارك	**500**
		العلوم	لم تشارك	**495**	408	**500**	لم تشارك	**500**	لم تشارك	**500**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير المنشورة على الموقع: http://timssandpirls.bc.edu ، 2017/03/14.

- **TIMSS 2003**, **TIMSS 2007**, **TIMSS 2011** International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) , Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.

تظهر النتائج الموضحة في الجدول أنه من خلال مشاركات الدول الثلاث في دورات الاختبارات الدولية للرياضيات ودراسات العلوم كان فيها رصيدهم من النقاط بالنسبة للتعليم في السنة الرابعة والثامنة الأساسي تحت عتبة المعدل الدولي، يظهر أيضا أن المغرب شاركت لوحدها في أربعة دورات من هذه الاختبارات (2015،2011،2007،2003) مقارنة بكل من الجزائر وتونس في صورة تعكس بشكل كبير حرص القائمين على قطاع التعليم في المغرب الاستفادة من التقييمات الدولية وملاحظات الخبراء الدوليين المهتمين بشؤون التعليم عبر هذه التحقيقات والمسابقات العالمي (PIRLS ,TIMSS) في تقييم وإصلاح مخرجاتها ومناهجها التعليمية بشكل دوري ومستمر.

ب- مردودية التعليم العالي في المغرب: احتلت الجامعات المغربية في التصنيف الاسباني لجامعات والبحوث العلمية لجويلية من سنة 2016 مراتب متواضعة، حيث جاءت أول جامعة مغربية وهي جامعة القاضي عياض بمراكش في المرتبة 1999 عالمياً و31 إفريقياً و24 عربياً، تبعتها في المرتبة الثانية جامعة محمد الأول بوجدة التي جاءت في المرتبة 2594 عالمياً و52

إفريقياً و57 عربياً[1]. أما فيما يخص البحوث العلمية خلال الفترة ما بين (1981-1985) والفترة (2005-2009) وصل عدد الأبحاث والمنشورات العلمية من إلى قرابة 5000 بحث خلال الفترة (2005-2009) بعدما كانت في حدود 600 بحث خلال الفترة (1981-1985)[2].

على ضوء ما سبق يرى الباحث أن أنظمة التعليم في الدول الثلاث وبالنظر إلى نتائجها في المسابقات والتحقيقات الدولية يظهر بشكل كبير أنها استطاعت أن تحقق بعض الانجازات والتطورات والنتائج الايجابية في منظومتها التعليمية على الأقل كمياً كون أن سياساتها التعليمية تركز بشكل واضح على الجوانب الكمية المتعلقة بعدد التلاميذ وأعضاء الهيئة التدريسية والمرافق والبنى التحتية...، وفشلت في تحقيق نتائج كبيرة في الجوانب النوعية المرتبطة بالأساس بعنصر جودة مخرجات التعليم والقدرة على تكوين عنصر بشري مؤهل وكفء وذو جودة عالية، وهذه المسؤولية لا تتحملها الدولة لوحدها بل تتحمله الكثير من الأطراف وهي نتاج أيضا التغيرات والتطورات الحاصلة في العائلات والمجتمعات عموماً داخل هذه الدول، فمثلا نجد أن شريحة كبيرة من الأزواج الجدد يدفعون بأطفالهم بشكل مباشر أو غير مباشر لتحصيل أكبر قدر ممكن من الشهادات وتطوير مستواهم التعليمي، بدل التركيز على مدى تحصيلهم وتطويرهم لكفاءاتهم ومهاراتهم الفردية أين نجد أن العائلة المغاربية تقريباً تمارس نوع من الضغط النفسي على أطفالها وتتدخل في كثير من الحالات في اختيار توجهات أبنائها المتعلقة بالتعليم حتى في طور التعليم العالي أو من خلال تشجيعهم إلى الحصول على شهادات جامعية عوض الحصول على شهادات مهنية (الصادرة من التكوين المهني)، الأمر الذي نتج عنه حدوث نوع من التراكم في مخزون حاملي الشهادات الجامعية وارتفاع معدلات البطالة في تخصصات تشهد نوع من الاكتظاظ والتشبع في سوق العمل، في الوقت الذي نجد نقص فادح في الكوادر البشرية المؤهلة لاسيما تلك المرتبطة بالأنشطة المهنية، الأمر الذي يدفع بهذه الدول الاستعانة بخبرات أجنبية مؤهلة ومدربة خارج بلدانها تتكفل بالقيام بالكثير من العمليات الفنية والتقنية الخاصة بالمشاريع وكذلك المهام المرتبطة بأنشطتها الاقتصادية وما لذلك من آثار على الجوانب المالية والتبعية التكنولوجية.

الفرع الثاني: الإطار العام للتكوين المهني في المغرب

إن التكوين المهني في المغرب يختلف بشكل واضح على قطاع التربية الوطنية كونه يمتلك وزارة خاصة به وهيكل عمومي مكلف بإدارته والتكفل بالتكوين، على غرار مكتب التكوين المهني وإنعاش العمل سعياً لتغيير النظرة القديمة للتكوين على اعتباره بمثابة أداة لحل المشاكل والإخفاقات المدرسية التي تستوعب المتخرجين من التعليم التقليدي بهدف مواكبة النظرة الحديثة التي تعتبره إطار يملك الإمكانيات والتخصصات الكفيلة بضمان استمرار عملية التوظيف وتعزيزها. كما أنه من الناحية الإدارية والمؤسساتية فالتكوين المهني يخضع لوصاية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية تتابع من قبل كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني منذ سنة 2005، حيث أن الاهتمام والتواصل الإداري والوزاري يرجع بشكل كبير إلى سعي الحكومة المغربية لتحقيق الملائمة بين مفهومي الشغل والتكوين المهني[3]، كما انه من الناحية التاريخية نجد أن هذا

[1] : للمزيد من المعلومات راجع الترتيب الاسباني للجامعات ومراكز البحث على الموقع : http://www.webometrics.info/en

[2] : التقرير الوطني للتنمية البشرية 2013-2015، المرجع السابق، ص:74.

[3] : Sylvain CLÉMENT et Autres, **Les mécanismes de financement de la formation professionnelle : Algérie, Maroc, Sénégal, Tunisie** ",op,cit , pp : 73-74.

القطاع قد عرف جملة من المراحل والمحطات التاريخية التي ساهمت في تطويره وتنميته وتقويمه بالشكل الذي جعله يصل إلى ما هو عليه اليوم، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 30: التطور التاريخي لقطاع التكوين المهني في المغرب

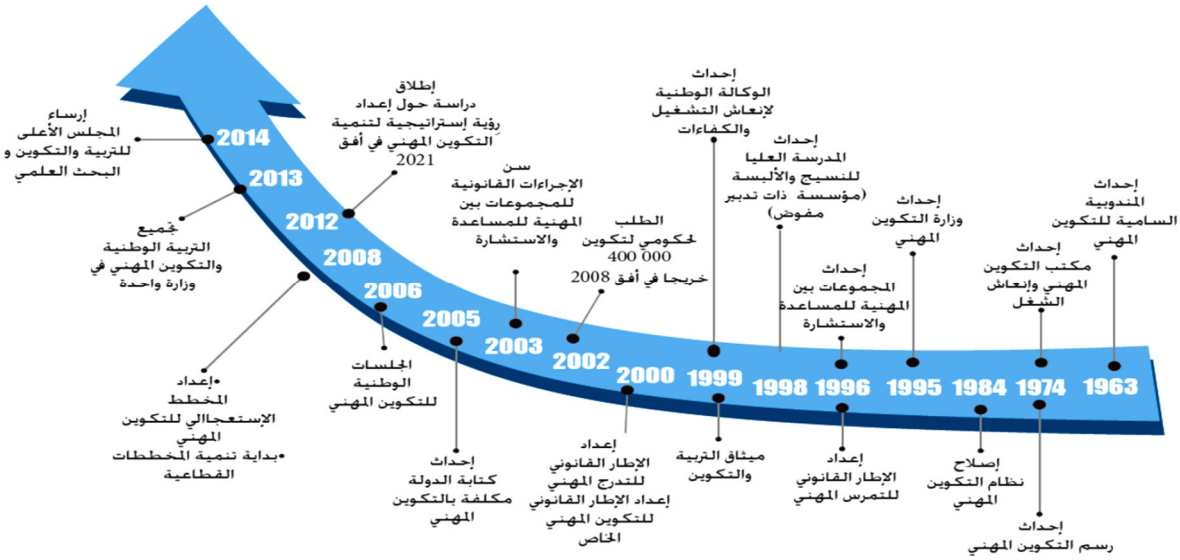

المصدر: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014، ص: 13.

أولا– وصف موجز لنظام التكوين المهني في المغرب: يشمل التكوين المهني التكوين الأساسي والتكوين أثناء العمل[1].

1- التكوين الأساسي: يوجه التكوين الأساسي للشباب من أجل تمكينهم من اكتساب تأهيل أولي يسمح بإدماجهم في الحياة العملية، وينظم هذا التكوين في أربعة مستويات وحسب أنماط مختلفة وهي: التكوين داخل المؤسسات والتكوين بالتمرس المهني والتكوين بالتدرج المهني.

أ- تنظيم التكوين المهني الأساسي: يدخل لهذا التكوين المهني الأساسي الشابات والشباب الذين لا يقل عمرهم عن 15 سنة والمستوفين للشروط النظامية (المستوى الدراسي والسن)، حسب مستويات التكوين المرغوب فيها حيث ينظم التكوين المهني الأساسي في أربعة مستويات: التدرج المهني، التخصص، التأهيل، التقني والتقني المتخصص.

– التدرج المهني: مفتوح في وجه الذين يتوفرون على حد أدنى من القراءة والكتابة؛

– مستوى التخصص: يتم ولوجه عن طريق مباراة للمرشحين المتوفرين على مستوى دراسي لا يقل عن السادسة ابتدائي؛

– مستوى التأهيل: يتم ولوجه عن طريق مباراة أو مسابقة للمرشحين المتوفرين على مستوى دراسي لا يقل عن السنة الثالثة من سلك الإعدادي أو عن طريق ممرات بالنسبة للحاصلين على شهادة التخصص المهني وفق الشروط المعمول بها في نظام الممرات الخاصة بالتكوين المهني؛

[1] : تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014، ص ص: 15-18.

- مستوى التقني: يتم ولوجه عن طريق مباراة أو مسابقة للمرشحين المتوفرين على مستوى دراسي لا يقل عن السنة الختامية من سلك البكالوريا أو الحاصلين على شهادة التأهيل وفق الشروط المعمول بها في نظام الممرات الخاصة بالتكوين المهني؛

- مستوى التقني المتخصص: يتم ولوجه عن طريق مباراة أو مسابقة للمرشحين الحاصلين على شهادة البكالوريا أو الحاصلين على شهادة التقني وفق الشروط المعمول بها في نظام الممرات الخاصة بالتكوين المهني.

كما يتضمن التكوين المهني في المغرب حاليا في 342 شعبة تغطي جميع قطاعات التكوين تحدد مدة التكوين في سنتين بالنسبة لمستوى التقني المتخصص ومستوى التقني وبين سنتين وسنة بالنسبة لمستوى التأهيل وسنة واحدة بالنسبة لمستوى التخصص.

ب- أنماط التكوين المهني الأساسي ينقسم إلى[1]:

- التكوين داخل المؤسسات: ينظم هذا التكوين بالأساس داخل مؤسسات التكوين بالقطاعين العمومي والخاص مع فترة تدريبية تتراوح بين شهر وشهرين في السنة بالمناوبة، ويبقى هذا النمط من التكوين من حيث أعداد المتدربين، النمط الغالب.

- التكوين بالتمرس المهني: هذا النمط من التكوين محدث بموجب القانون رقم (36.96) بنسبة 50% على الأقل من مدته الإجمالية داخل المقاولة وبنسبة الثلث على الأقل من هذه المدة بمؤسسة التكوين المهني يؤطر المتمرس داخل المقاولة وصي يعين من قبل المقاول وتخضع علاقة المتمرس بصاحب المقاولة لعقد يبرم بينهما خلال مدة التكوين يكون فيها المتمرس مؤمناً من طرف مؤسسة التكوين المسجل بها ويحتفظ بصفة متدرب.

- التكوين بالتدرج المهني: ينظم التكوين بالتدرج المهني المحدث بموجب القانون (12.00) بنسبة 80 % على الأقل من مدته الإجمالية بالمقاولة وبنسبة 10% على الأقل من هذه المدة بمركز التكوين. ينظم التكوين العام والتكنولوجي بمركز التكوين في حين يتم التكوين التطبيقي بالمقاولة، يستهدف هذا النمط من التكوين بالأساس الشباب الذين لا يتوفرون بالضرورة على الشروط المطلوبة لولوج التكوين المهني(المستوى الدراسي والسن المطلوبة) وذلك بهدف تمكينهم من الحصول على الكفاءات الضرورية لممارسة نشاط مهني.

كما يساهم هذا النمط في الحفاظ على بعض حرف الصناعة التقليدية من الانقراض وتمكين الشباب القروي من تكوين يتلائم مع خصوصيات الوسط القروي، أين تخضع علاقة التكوين بالتدرج المهني لعقد يبرم بين المتدرج أو ولي أمره والمقاول حيث أنه طيلة مدة تكوينه بالمقاولة يقوم بتأطير المتدرج مدرب للتدرج المهني يتم تعيينه من طرف هذه الأخيرة لهذا الغرض.

[1]: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، المرجع السابق.

2- التكوين أثناء العمل: يوجه التكوين أثناء العمل لأجراء المقاولات ويتيح التكوين أثناء العمل:

- بالنسبة للأجراء: ضمان الحفاظ على وظيفتهم عبر تطوير كفاءاتهم ومؤهلاتهم لتتوافق مع تطورات سوق الشغل والاستفادة من الترقية؛
- بالنسبة للمقاولات: تحسين الإنتاج والتنافسية.

أ- مجالات التكوين أثناء العمل: ينظم التكوين أثناء العمل طبقا لمقتضيات المرسوم رقم (2.73.633) المحدث برسم التكوين المهني يهدف لتغييره وتنميته وكذلك بمثابة دليل لمسار نظام العقود الخاصة بالتكوين ودليل لمسار المجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة.

ب- آليات وميكانيزمات تنمية التكوين أثناء العمل: يرتكز التكوين أثناء العمل على آليتين متكاملتين لتشجيع المقاولات على إدماج التكوين أثناء العمل كعنصر إستراتيجي ضمن مخططات تنميتها:

- المجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة (GIAC): هي جمعيات محدثة من طرف المنظمات والفيدراليات المهنية للمقاولات؛ حيث تم إستحداث تسع مجموعات ترمي إلى تحفيز المقاولات على إبراز طلباتها من التكوين من خلال إمدادها بالمساعدة التقنية والمالية لضبط حاجياتها من الكفاءات، أين تبلغ نسبة مساهمة الدولة في تمويل أنشطة هذه المجموعات[1]:
  - 100% بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالإعلام والتحسيس؛
  - 70 % بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالدراسات والاستشارة من أجل تحديد إستراتيجية للتنمية؛
  - 70 % بالنسبة للأنشطة المرتبطة بهندسة التكوين أثناء العمل.
- نظام العقود الخاصة بالتكوين (CSF): يهدف نظام العقود الخاصة بالتكوين الذي يتم تدبيره من طرف لجنة مركزية وعشرة لجان جهوية ثلاثية التأليف (الدولة، المشغلون، المأجورون)، إلى تحفيز المقاولة على إدماج التكوين ضمن إستراتيجيتها وذلك بتقديم المساعدة المالية لإعداد وإنجاز مخططات التكوين لفائدة مواردها البشرية حيث تستفيد المقاولات التي نظمت دورات تكوينية لفائدة أجرائها من استرجاع جزء من مبلغ مصاريف التكوين عبر العقود الخاصة للتكوين تصل نسبة هذا المبلغ إلى[2]:
  - 70 % بالنسبة للأنشطة الفردية المبرمجة في مخططات التكوين؛
  - 100% بالنسبة للأنشطة الجماعية المبرمجة في مخططات التكوين؛
  - 40 % بالنسبة للأنشطة غير المبرمجة؛

[1]: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، المرجع السابق.

[2]: المرجع نفسه.

- 80 % بالنسبة للأنشطة المرتبطة بمحو الأمية الوظيفية.

ثانيا– بعض الأرقام والإحصائيات الخاصة بنظام التكوين المهني في المغرب: يتناول هذا الجزء بعض المعطيات العامة المتعلقة بقطاع التكوين المهني في المغرب والمتعلقة بعدد المتربصين الملتحقين به في مختلف أنماط التكوين المتاحة، إضافة التطور الحاصل عدد المؤطرين ومراكز التكوين التابعة للقطاع العام والخاص، مع الإشارة إلى التطور الحاصل في مخرجات التكوين المهني وتقييم مردوديته بالنظر إلى المعايير الوطنية المعمول بها في ذلك.

في ما يخص عدد المتربصين والمتكونين خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2000 و2016 نجد أن المغرب قد عرف تطوراً ملحوظا لاسيما من الناحية الكمية، حيث جاء توزيع عدد المتربصين بالنظر إلى الانتماء الإداري ونمط التكوين كمايلي.

الجدول 79: عدد المتربصين والمتكونين حسب نمط التكوين والانتماء الإداري

السنوات/ نمط التكوين/ الانتماء الإداري		2000-2001	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2006-2007	2007-2008	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
1– التكوين الأساسي: التكوين الإقامي والمتناوب	العمومي	75478	79310	98177	106029	135670	150867	225359	247802	288888	-
	الخاص	56445	64337	64818	65764	67184	73368	76104	71784	70784	-
	المجموع	**131923**	**143647**	**162995**	**171793**	**202854**	**224235**	**301463**	**319586**	**359672**	**388785**
2– التكوين أثناء العمل: التكوين عبر التمهين	العمومي	4209	15155	23322	21827	18977	25148	20459	-	-	-
	الخاص	-	100	100	784	1200	2223	10520	-	-	-
	المجموع	**4209**	**15255**	**23422**	**22611**	**20177**	**27371**	**30979**	**30979**	**31660**	**30079**
المجمـوع العام		**136132**	**158902**	**186417**	**194404**	**223031**	**251606**	**332442**	**350565**	**391332**	**418864**
نسبة التغير السنوي (%)		-	**+16.7**	**+17.3**	**+4.3**	**+14.7**	**+12.8**	**+32.1**	**+5.5**	**+11.6**	**+7.0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** », publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation,2014, Royaume du Maroc , p :14. Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 84.

يظهر من الجدول أعلاه أن مؤسسات التكوين المهني بالمغرب التابعة للقطاع والخاص انتقل فيها عدد المتربصين من حوالي 136132 متربص ومتكون في الموسم الدراسي 2000–2001 إلى حدود 418864 متربص ومتكون في السنة الدراسية 2015–2016، بمقدار زيادة يقدر بأكثر من 282 ألف متربص ومتكون خلال هذه الفترة، حيث تبقى الحصة الأكبر منهم مسجلة في القطاع العمومي الذي يستقبل قرابة 79% من المتربصين في الموسم المدرسي 2014–2015. من جهة أخرى فإنه إلى حدود سنة 2015،كانت حصة التكوين الأساسي (الإقامي والمتناوب) من المتربصين والمتكونين المسجلين في

قطاع التكوين المهني تفوق بشكل كبير، حيث وصلت إلى حدود نسبة 92% مقارنة بحصة التكوين أثناء العمل أو ما يعرف بالتكوين الخاص بالتدرج المهني من المتربصين. كما أن المتربصين والمتكونين في إطار التكوين المهني الأساسي بالنمطين الإقامي والمتناوب في مختلف المستويات يتوزعون على النحو التالي.

الجدول 80: توزيع المتربصين في التكوين الإقامي حسب مستوى التكوين

مستوى التكوين/السنوات	2000-2001	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2006-2007	2007-2008	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
مستوى التخصص	25185	28342	34511	33210	30699	31389	33805	53209	60316	45814
مستوى التأهيل	52819	50638	51570	49635	55444	58390	70060	75277	81126	80009
مستوى التقني	43300	47891	52948	57285	66014	74804	103927	109362	123264	125908
مستوى التقني المتخصص	10619	16776	23966	31663	50697	59652	93671	105305	119634	134054
المجمـــــوع	**131923**	**143647**	**162995**	**171793**	**202854**	**224235**	**301463**	**343153**	**384340**	**388785**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** », publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation,2014, Royaume du Maroc , p :12. Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 84.

تظهر النتائج الموضحة أعلاه أن جميع مستويات التكوين الأساسي عرفت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 و2016، حيث أن الحصة المتعلقة بمستوى التقني والتقني المتخصص احتلت المراتب الأولى من ناحية عدد المسجلين فيه مقارنة بباقي المستويات، أين وصلت إلى حدود 62.5 % في السنة الدراسية 2013-2014 وإلى حدود 63% في الموسم 2014–2015، تبعتها كل من الشعب المتعلقة بمستوى التخصص بحوالي 16% في السنة الدراسية 2014-2015 ومستوى التأهيل بحوالي 21% وفي المرتبة الأخيرة مستوى التأهيل المهني (CAP) بحوالي 2% في الموسم الدراسي 2013-2014 و1.8% في الموسم 2014-2015. كما أنه بالنظر إلى المجالات والنشاطات الاقتصادية المغطاة من قبل قطاع التكوين المهني في المغرب نجد أن توزيع المؤطرين والمدربين جاء فيها على النحو التالي.

الجدول 81: توزيع المؤطرين والمكونين حسب بعض المجالات والنشاطات الاقتصادية

السنوات/ المجال	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2015-2014	2016-2015
OFPTT[1]	4980	5749	6006	6106	6264	7382	7382
السياحة	318	318	341	380	408	402	318
الفلاحة	278	284	398	402	408	454	454
الشباب والرياضة	610	611	364	359	349	336	336
الحرف والصناعة التقليدية	250	255	261	262	299	340	340
الصيد البحري	127	110	111	96	98	108	108

[1]: **OFPTT:** مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

التجهيزات	-	-	88	86	86	61	61
الطاقم والمناجم	-	-	52	49	49	53	53
القطاع الخاص	8283	9916	10420	10822	11020	10425	10425
المجمـــوع	**14855**	**17266**	**18080**	**18585**	**18975**	**18975**	**19477**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** », publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, 2014, Royaume du Maroc, p : 12. Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 84.

الشكل 31: توزيع المؤطرين والمكونين حسب الانتماء الإداري

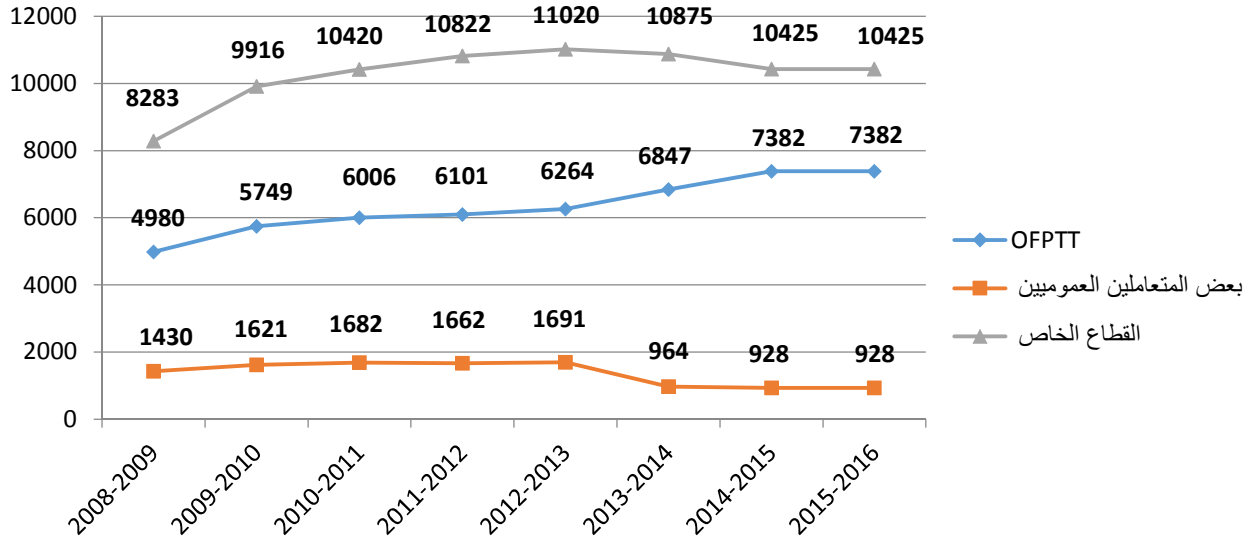

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** » et le Rapport sur : « **La Formation professionnelle en chiffres (2015-2016)** »,, publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, 2014, Royaume du Maroc, + Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 80.

بالنظر إلى عدد المؤطرين والمدربين في قطاع التكوين المهني في المغرب نجد أنه عرف تطوراً وارتفاعاً محسوساً خلال الفترة الممتدة مابين الموسمين الدراسيين 2008-2009 و2015-2016 بزيادة قدرت بأكثر من 4600 مُكون ومدرب من اجل مواكبة التطور المسجل في المتربصين المسجلين والملتحقين بالقطاع، كما يلاحظ أيضا أن القطاع الخاص يبقى يحظى بحصة الأسد من إجمالي المؤطرين يليه في المرتبة الثانية مكتب التكوين المهني وإنعاش العمل بالرغم من أن الشريحة الكبرى من المترشحين والمسجلين تبقى لصالح القطاع العمومي.

أما فيما يخص المؤسسات التكوينية نجدها هي الأخرى عرفت تطوراً وارتفاعاً ملحوظًا بالشكل الذي يتناسب مع التطور والارتفاع المسجل في عدد المسجلين والمؤطرين داخل هذا القطاع، أين جاء توزيع هذه المؤسسات التكوينية بالنظر إلى انتمائها الإداري على النحو التالي.

الشكل 32: توزيع المؤسسات التكوينية حسب الانتماء الإداري

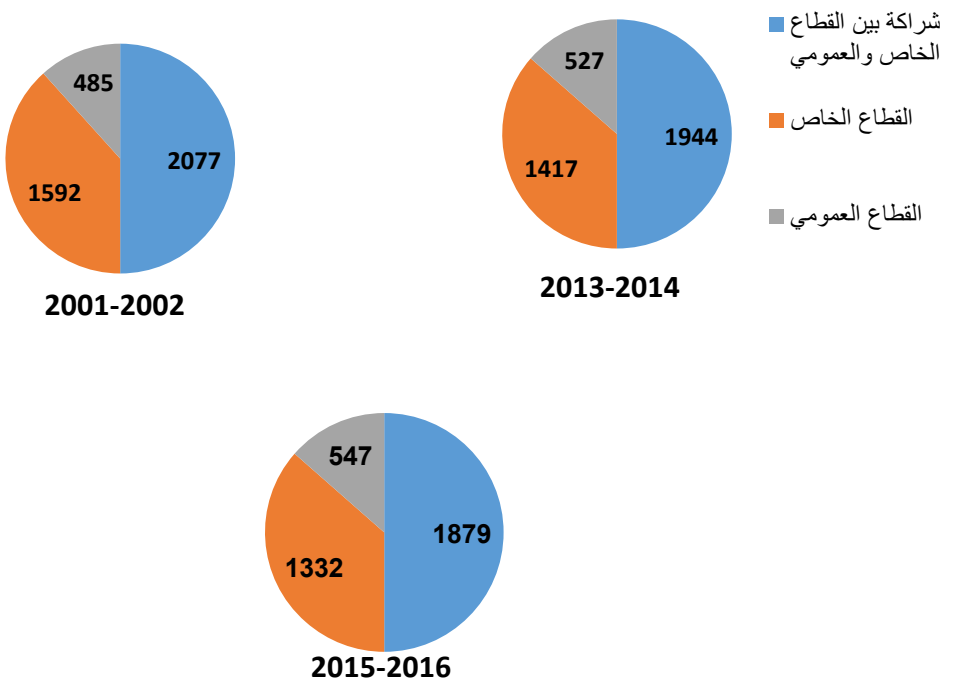

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** », publié par : Département de La Formation Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** » et le Rapport sur : « **La Formation professionnelle en chiffres (2015-2016)** »,, publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, 2014, 2015, Royaume du Maroc, + Rapport Analytique sur : « Mise en **œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 80.

يظهر من الشكل تسجيل انخفاض في عدد مؤسسات قطاع التكوين المهني بحوالي 396 مركز تكوين خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و2016، حيث أن الشريحة الكبرى من المؤسسات التكوينية كانت في شكل شراكة بين القطاعين العمومي والخاص الذي بدوره عرف تسجيل انخفاض قدر بـ 198 مركز تكوين نفس الفترة، كما أن هذا التراجع في عدد المؤسسات كان ظاهراً بشكل كبير على القطاع الخاص بإعتباره يمثل الشريحة معتبرة من المؤسسات التكوينية بتسجيل انخفاض كان في حدود 260 مؤسسة خلال نفس الفترة، وما لذلك من آثار على الطاقة الاستيعابية الإجمالية للقطاع. في المقابل تم تسجيل ارتفاع في عدد المؤسسات التابعة للقطاع العمومي التي انتقلت من حوالي 485 إلى 539 مؤسسة خلال نفس الفترة كانت منها حوالي 327 مؤسسة تابعة للمكتب التكوين المهني وإنعاش العمل في سنة 2014 و337 مؤسسة في سنة 2015.

كما أنه في الموسم الدراسي 2015- 2016 وصلت نسبة المؤسسات العمومية الناشطة في قطاع التكوين المهني (التابعة لـ **OFPTT** ومتعاملين عموميين آخرين) إلى حدود 28% بحوالي 547 مؤسسة بينما وصلت النسبة في القطاع الخاص إلى حدود 71% بحوالي 1879 مؤسسة[1].

جدير بالذكر؛ أن الدور الذي لعبته الحكومة المغربية في توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتطوير قطاع التكوين المهني باعتبار وسيلة أساسية في التنمية الاقتصادية ساهمت بشكل واضح في تطوير عدد المتخرجين وذوي الشهادات في مختلف أنماط ومستويات التكوين المتاحة، حيث جاء المعطيات المتعلقة بعدد الخريجين وتوزيعهم كمايلي.

الجدول 82: توزيع عدد المتخرجين وذوي الشهادات حسب القطاعات المكونة

نمط التكوين/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	النسبة المئوية
1- التكوين الأساسي: الإقامي والمتناوب (التكوين داخل المؤسسة والتمرس المهني)	132045	130342	133576	140462	151620	%88.4
2-التكوين أثناء العمل: التكوين عبر التمهين (التدرج المهني)	17240	17719	16953	18510	17508	%11.6
المجمـــــــوع	**149287**	**148061**	**150529**	**158972**	**169128**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2015**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2015.

Rapport sur : « **La Formation professionnelle en chiffres (2015-2016)** »,, publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, Ministère de l'Education national et Formation Professionnelle ,2015, Royaume du Maroc .

الجدول 83: توزيع عدد المتخرجين وذوي الشهادات في التكوين الأساسي حسب القطاعات المكونة

نمط التكوين/السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
OFPTT	9978	43907	46399	49841	61475	81455	85843	88388	87133	96024	107217
القطاعات المكونة الأخرى	16626	16598	18736	18737	20562	21295	20772	19648	18140	17979	6257
القطاع الخاص	35068	36246	36539	37729	41750	45726	42672	44529	45256	44969	38146
المجمـــوع	**91672**	**96751**	**101674**	**106307**	**123787**	**148476**	**149287**	**148061**	**150529**	**158972**	**151620**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014؛تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2015**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2015.

شهد عدد الخريجين في قطاع التكوين المهني ارتفاعاً كمياً ملحوظا في هذه السنوات الأخيرة، وصل إلى حوالي 170 ألف متخرج في سنة 2015 بعدما كان في حدود 150 سنة 2011 بمقدار زيادة يقارب 20 ألف، كانت الحصة الكبرى من هؤلاء المتخرجين في التكوين الأساسي بنمطيه الاقامي والمتناوب، التي وصلت إلى حدود 90% في سنة 2015، ولصالح مكتب التكوين المهني وإنعاش العمل بحوالي 107 ألف متخرج خلال سنة 2015، بعدما كان العدد في حدود 38 متخرج سنة 2004 أي بمقدار زيادة يقدر بحوالي 69 ألف متخرج، تبعه في المرتبة الثانية القطاع الخاص بحوالي 38 ألف متخرج في

[1] : le Rapport sur : « **La Formation professionnelle en chiffres (2015-2016)** »,, publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, Ministère de l'Education national et Formation Professionnelle ,2015, Royaume du Maroc .

سنة 2015 بعدما كان العدد في حدود 35 ألف متخرج سنة 2004 بمقدار زيادة يقدر بـ 3000 متخرج. في السياق نفسه؛ نجد أن توزيع الخريجين من التكوين المهني الأساسي بإعتباره يحتوي شريحة كبيرة من إجمالي المتخرجين من القطاع عرف اختلافاً وتنوعاً بالنظر إلى التخصصات والشعب المتاحة فيه، حيث توزعت على النحو التالي.

الجدول 84: تطور عدد الخريجين التكوين المهني الأساسي حسب المجالات وتخصصات التكوين لسنوات (2012،2013،2014)

مجال التكوين/السنوات	2012		2013		2014	
	عدد المتخرجين	النسبة(%)	عدد المتخرجين	النسبة	عدد المتخرجين	النسبة(%)
الإدارة والتدبير والتجارة	29691	20	30571	20	31043	20
الفلاحة	6219	4.5	5763	4	5592	4
الصناعة التقليدية	6150	4.4	6539	4	6677	4
مساعدة الأسر	757	0.5	752	0.5	664	0.4
السمعي البصري وفن التصوير	1816	1.5	1823	1	1662	1
البناء والأشغال العمومية	19804	14	21286	14	24766	16
الكيمياء والبلاستيك والمناجم	225	0.3	239	0.2	275	0.2
الحلاقة والتجميل	13441	10	14013	9	13377	8
الجلد	268	0.2	261	0.2	389	0.2
قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية والكيماوية	29060	20	21177	14	27792	17
قطاع الصناعات الغذائية	347	0.5	357	0.2	349	0.2
الشبه الطبي والصحي	3982	3	4315	3	4560	3
الصيد البحري	979	0.6	632	0.4	583	0.4
النسيج والألبسة	8122	5.5	7809	5	8069	5
تقنيات الإعلام والتواصل	12089	8.5	11723	8	12177	8
السياحة والفندقة والمطعمة	14621	11	14713	10	14973	9
قطاع النقل واللوجيستيك	490	0.5	560	0.4	2167	1
صناعة السيارات	-	-	7996	5	3917	2
المجمـــــــــوع	**148061**	**100**	**150529**	**100**	**158972**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2015**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2015.

بالنظر إلى المعطيات الموضحة أعلاه يظهر أن عدد الخريجين يبقى يشهد نوعاً في الارتفاع في بعض التخصصات المهنية ويسجل انخفاض في أخرى، حيث نسجل في سنة 2014 أن قرابة 20% منهم ينتمون إلى مجال الإدارة والتدبير والتجارة وكذلك الحال نفسه بالنسبة قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية والكيماوية (حوالي 17%) وقطاع البناء والأشغال العمومية (حوالي 16%) وذلك على اعتبار أن هذه التخصصات الأكثر طلباً وتكيفاً مع متطلبات سوق العمل في المغرب، في الوقت الذي تشهد بعض التخصصات التي لا تقل أهمية عن سابقاتها عدد قليل في

عدد الخرجين على الرغم من أهميتها على غرار قطاع الفلاحة (حوالي 4%) والصيد البحري (حوالي 0.5%) والسياحة والفندقة (حوالي 9%) والكيمياء والبلاستيك والمناجم (حوالي 0.2%) وقطاع صناعة السيارات (حوالي 2%).

على ضوء ما سبق يرى الباحث أنه هناك نوع من التوزيع غير العادل في صفوف خريجي قطاع التكوين حيث نجد أن نسبة كبيرة منهم تتواجد في قطاعات أصبحت تعرف نوعا من التشبع والاكتظاظ على غرار فرع الإدارة والتدبير والتجارة الذي يمثل حوالي نسبة 20%، كما أن غالبية المتخرجين متواجدين بشكل أكبر في المدن الكبرى والحضرية مثل الرباط ومراكش على حساب المناطق الريفية، في الذي نجد ندرة في العمالة المؤهلة في بعض التخصصات المفتاحية في المغرب على غرار مجال الطيران باعتباره قطاع صناعي ناشئ يعاني مخاطر ترتبط بالأساس بالندرة المتعلقة بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة بشكل كفء، حيث أن توقعاته لليد العاملة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2015 هي في حدود 15000 [1]عامل تتوزع مابين 300 مُسير و1900 مهندس و3000 تقني و9800 عامل، في الوقت الذي يرى الكثير من المهنيين والمختصين بهذا المجال أن سوق العمل في المغرب لا يوفر سوى عدد قليل من احتياجات القطاع من للعمالة المؤهلة وهو ما يجعله يعاني من الكثير من المعضلات والمشاكل التي ترجع بالسلب على تنافسيته وتطوره. كما أن هذه الندرة في العمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً وفي كثير من التخصصات الإستراتيجية ستعطل بشكل أو بآخر مسألة توطين الكثير من الخدمات الأجنبية وتقلص من فرص وإمكانية استقطاب الشركات الأجنبية.

ثالثا– تمويل قطاع التكوين المهني في المغرب: عرفت المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم والتكوين في المغرب تطوراً ملحوظاً وذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من هذين القطاعين، حيث قامت الحكومة المغربية خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2001 و2016 بتوفير تمويل مستمر لقطاع التكوين المهني، وجاءت نتائجه على النحو التالي.

الجدول 85: تطور الموارد المالية المخصصة للتكوين المهني في المغرب الوحدة (مليون درهم الحالي)

السنوات/ البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نفقات التسيير	92.1	96.4	209.6	249.7	320.2	303.1	313.8	316.9	375.3	416.3	320.2	324.5	229.1	177.0	177.0	179.4
نفقات الاستثمار	161.8	171.4	212.1	212.1	192.8	192.8	192.8	214.7	336.7	393.2	315.4	397.8	280	163	167.5	153.6
المجمـــوع	**254.0**	**267.9**	**422.52**	**462.6**	**513.0**	**495.9**	**506.7**	**531.6**	**712**	**809.5**	**635.6**	**722.3**	**509.1**	**340**	**344.5**	**333.0**
نسبة التغير السنوي (%)	-	**+5**	**+5.8**	**+10**	**+4.1**	**-3**	**+2**	**+5**	**+34**	**+14**	**-21**	**+14**	**-30**	**-33.2**	**+1.3**	**-3.3**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015)** » et le Rapport sur : « **La Formation professionnelle en chiffres (2015-2016)** »,, publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, 2014,2015 ; Royaume du Maroc, + Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 79.

[1] : Rabii Haji, op, cit, pp : 114-115.

من الجدول أعلاه يظهر أن المخصصات المالية الموجهة لقطاع التكوين المهني عرفت ارتفاع محسوس خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و 2016، حيث انتقلت من حدود 254 مليون درهم إلى حدود 333 مليون درهم بزيادة قدرت بحوالي 79 مليون درهم، بلغت ذروتها في سنة 2010 أين وصلت إلى حدود 809.5 مليون درهم ثم بعد ذلك سجلت انخفاضا قدر بأكثر من نصف(½) الميزانية الموجهة للقطاع، حيث كانت في الكثير من الأحيان هذه المخصصات المالية موجهة لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات الاستثمار.

رابعا– مردودية قطاع التكوين المهني في المغرب: تتم عملية تقييم نظام التكوين المهني المغربي في مستويات وبأشكال مختلفة، أين يبقى الهدف الأساسي من ذلك هو تحسين جودة التكوين وملاءمتها المستمرة مع تطور الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يوفر هذا التقييم مؤشرات كمية للتتبع المستمر لمدى تطور النظام وذلك عبر ثلاثة مؤشرات أساسية وهي:

1- المردودية الداخلية لنظام التكوين المهني: تهدف إلى تحديد تطور عدد المتدربين الذين ينهون تكوينهم بالمقارنة مع العدد الإجمالي للمتدربين الذين تمكنوا من ولوج التكوين، وكذلك تحديد الأسباب البيداغوجية (المؤهلات المطلوبة، إختيار التخصصات) التي تقف وراء تخلي بعض الشباب عن التكوين، حيث يعبر عنها عبر ما يعرف بنسبة المردودية التي تقيس النسبة ما بين عدد الخريجين من مستوى تكوين معين أو تخصص وعدد المسجلين بالتكوين لنفس الفوج[1]، أين جاءت النتائج المتعلقة بنسبة المردودية لقطاع التكوين خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2011 و2015 على النحو التالي.

الجدول 86: نسبة المردودية الداخلية القطاع حسب مستوى التكوين (%)

مستوى التكوين /السنوات	2011	2012	2013	2015-2014
مستوى التقني المتخصص	%75	%69	%71	%71
مستوى التقني	%71	%64	%64	%62
مستوى التأهيل	%72	%66	%65	%53
مستوى التخصص	%75	%66	%68	%73
المجمـــــــــــوع	**%73**	**%66**	**%67**	**%63**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2015**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2015.

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015), op cit.**

يظهر من الجدول أعلاه تسجيل نوع من التراجع في نسب المردودية الداخلية لقطاع التكوين المهني مقارنة بين سنتي 2011 و2015 والتي تبقى في المتوسط تفوق نسبة 60% في جميع مستويات التكوين، أما فيما يخص نسب المردودية الخاصة بمستويات التكوين تبقى النسبة الكبرى من المردودية الداخلية مسجلة في كل من مستوى التقني المتخصص ومستوى

[1]: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، المرجع السابق.

التخصص وذلك بالنظر ارتفاع عدد الملتحقين والمتربصين والخريجين سنوياً بهذه التخصصات وكذلك الطلب المتزايد على هذه التخصصات في سوق العمل مقارنة بغيرها في هذه الفترة .

2- نسبة الإقبال (**Taux d'affluence**): يتم احتسابها بناءا على عدد المترشحين بالنسبة لعدد المقاعد البيداغوجية المتوفرة حسب الشعبة ومستوى التكوين وقطاع التكوين، حيث تسمح هذه المؤشرات المحصل عليها من قياس الطلب على التكوين المعبر عنه من طرف الشباب وتحديد الشعب والتخصصات الأكثر طلباً وتكييفًا مع بعض التخصصات الأخرى التي تكون موضوع التكوين[1]. أين نجد أن معدل الإقبال على التكوين المهني في المغرب قد عرف تغيراً خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و 2016 وجاءت نتائجه على النحو التالي.

الشكل 33: تطور معدل الإقبال على قطاع التكوين المهني

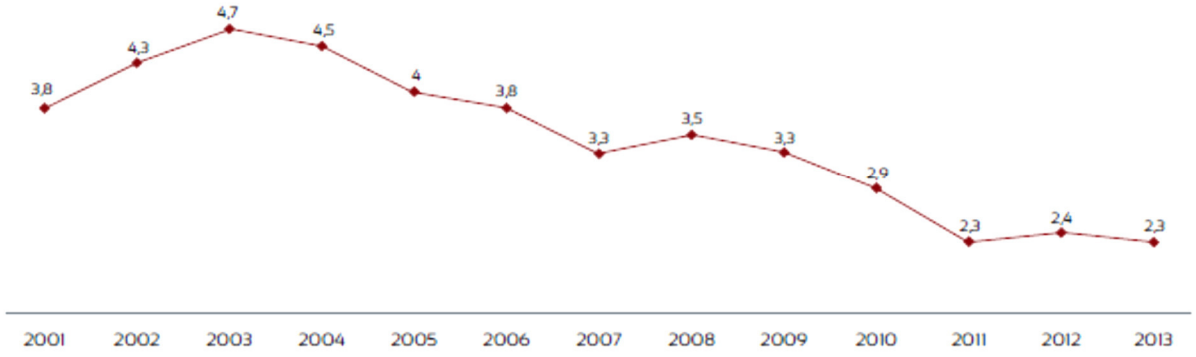

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport Analytique sur : « **Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis** », op cit, p : 82.

من الشكل أعلاه يظهر أن معدل القبول للمترشحين المتقدمين من أجل مقاعد مفتوحة وصل خلال سنة 2001 إلى حدود معدل 3.8 وبلغ إلى الذروة في سنة 2003 بمعدل يقدر بـ 4.7، ليعرف بعد ذلك نوعاً من التراجع أين بلغ سنة 2013 إلى معدل 2.3 بحوالي 173319 منصب مفتوح مقابل 404974 مسجل في المسابقة، كما بلغ عددهم في الموسم الدراسي 2015-2016 إلى حدود 216430 منصب مفتوح مقابل 493125 مسجل في المسابقة، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى التراجع المسجل في عدد المراكز ومؤسسات التكوين خلال هذه الفترة.

3- المردودية الخارجية لنظام التكوين المهني: يتم قياسها عبر طريقتين وهما[2]:

أ- دراسات حول إدماج الخريجين في الحياة العملية: تهدف إلى قياس مستوى الإدماج المهني للخريجين خلال فترة تسعة أشهر بعد تخرجهم، واستنتاج معلومات حول نسب تشغيلهم وخصوصيات المناصب التي يشغلونها، وكذلك التعرف على مدى ملاءمة التكوين لعملية التشغيل والتوظيف، أين جاءت نسب الإدماج للخريجين عموماً خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 و2011 على النحو التالي.

[1]: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، المرجع السابق.

[2] : المرجع نفسه.

الجدول 87: تطور نسبة الإدماج الخريجين لتسعة (09) أشهر بعد التخرج

مستوى التكوين /السنوات	2007	2008	2009	2011
مستوى التقني المتخصص	% 69.8	% 60.3	% 62.7	% 58.1
مستوى التقني	% 62.7	% 64.8	% 62.1	% 55.7
مستوى التأهيل	% 59.3	% 63.8	% 56.8	% 51.7
مستوى التخصص	% 64.6	% 66.7	% 61.4	% 53.7
المجمـــــــوع	% **63.4**	% **63.6**	% **60.7**	% **54.4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014؛

الجدول 88: تطور نسبة الإدماج الخريجين لتسعة (09) أشهر بعد التخرج حسب مجال لتكوين

مجال التكوين /السنوات	2007	2008	2009	2011
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	% 50.9	% 58.8	% 53.5	% 52.4
النسيج والألبسة والجلد	% 45.5	% 50.3	% 51.8	% 48
السياحة والفندقة	% 67.8	% 66.7	% 58.8	% 55.1
الإدارة والتدبير	% 51.3	% 58.7	% 54.7	% 51.9
قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية والكيماوية	% 71.2	% 58.3	% 57.6	% 56.8
البناء والأشغال العمومية	% 79.4	% 63.7	% 56.5	% 52.2
الفلاحـة	% 55.7	% 57.3	% 55.9	% 54.4
الصيد البحـري	% 56.7	% 77.9	% 40.1	% 74.1
الصناعة التقليدية الإنتاجية	% 64.6	% 52.8	% 53.9	% 50.7
الصناعة التقليدية الخدماتية	% 65.7	% 62.1	% 57.2	% 54
المجمـــــوع	% **64**	% **60.7**	% **56.4**	% **54.4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Rapport sur : « **La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015), op cit.**

يظهر من الجدولين أعلاه تسجيل نوع من التراجع في نسب الإدماج للخريجين عموماً بعد مضي 09 أشهر على تخرجهم مقارنة بين سنتي 2007 و2011 والتي تبقى في المتوسط تفوق نسبة 54% في جميع مستويات التكوين، أما فيما يخص مستويات التكوين تبقى النسبة الكبرى مسجلة في كل من مستوى التقني المتخصص ومستوى التقني وذلك بالنظر

ارتفاع عدد الخريجين سنوياً بهذه التخصصات وكذلك الطلب المتزايد والمستمر على هذه التخصصات في سوق العمل مقارنة بغيرها خلال هذه الفترة. كما أنه بالنظر إلى المجالات التكوين التي تشهد نسب مرتفعة في إدماج خريجي التكوين المهني نجد أن التخصصات التي تعرف عدد قليل من الخريجين وندرة في بعض الأحيان تكون فيها نسب الإدماج مرتفعة على غرار مجال الصيد البحري وقطاع الفلاحة وقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية والكيماوية وقطاع الصناعة التقليدية الخدماتية، الأمر الذي يجعل من الحكومة المغربية أمام ضرورة تكثيف الجهود لتكوين أكبر قدر ممكن من الأفراد في هذه التخصصات المفتاحية وبالجودة المناسبة والعالية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد المغربي وكذلك التغيرات والتطورات التي تشهدها الأنشطة الاقتصادية وسوق العمل خلال هذه الفترة.

ب- دراسات حول المسار المهني للخريجين: تهدف للتعرف على وضعيتهم خلال الثلاث (03) سنوات التي تلي تخرجهم وذلك قصد تعزيز نتائج دراسات الإدماج بمعطيات مفصلة حول التشغيل. حيث جاءت النتائج خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2006 على النحو التالي.

الجدول 89: تطور نسبة الإدماج الخريجين لثلاثة (03) أشهر بعد التخرج

مستوى التكوين /السنوات	2002	2004	2006
مستوى التقني المتخصص	% 75.6	% 76.1	% 81.5
مستوى التقني	% 72.4	% 70.8	% 75
مستوى التأهيل	% 63.9	% 66.9	% 74.8
مستوى التخصص	% 75.5	% 78.9	% 77.4
المجمـــــــــوع	% **70.5**	% **72.2**	% **76.6**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014.

الجدول 90: تطور نسبة الإدماج الخريجين لثلاثة (03) أشهر بعد التخرج حسب مجال لتكوين

مجال التكوين /السنوات	2002	2004	2006
الصناعة التقليدية الإنتاجية	% 66.3	% 69.1	% 72.2
الصناعة التقليدية الخدماتية	% 77.3	% 76.7	% 78.1
الفلاحـــة والغابات	% 67.3	% 58.3	% 74.1
الإدارة والتدبير	% 66.6	% 69.6	% 72.4
التجارة	% 80.8	%78.6	% 83.6
السياحة والفندقة والمطعمة	% 88.7	%75.1	% 77
النسيج والألبسة والجلد	% 53.3	% 74.7	% 78.3
البناء والأشغال العمومية	% 71	%71.9	% 85
قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية والكيماوية	% 68.9	% 67.6	% 77.8

الصحي وشبه الطبي	% 87.5	% 85.4	% 78.4
الصيد البحـري	% 80.7	% 72.1	% 82.1
النقل واللوجستيك	% 68	% 62.3	-
الكيمياء والبلاستيك وصناعات أخرى	53.8%	% 66.7	% 90.3
المجمـــــوع	**%70.5**	**%72.2**	**%76.6**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2013**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013؛ تقرير حول: **أنشطة التكوين المهني لسنة 2014**، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014.

يظهر من الجدولين أعلاه تسجيل نوع من التحسن في نسب الإدماج للخريجين عموماً بعد مضي 03 أشهر على تخرجهم مقارنة بين سنتي 2002 و2006، التي تبقى في المتوسط تفوق نسبة 70% في جميع مستويات التكوين، أما فيما يخص مستويات التكوين تبقى النسبة الكبرى مسجلة في كل من مستوى التقني المتخصص ومستوى التخصص وذلك بالنظر ارتفاع عدد الخريجين سنوياً بهذه التخصصات وكذلك الطلب المتزايد والمستمر على هذه التخصصات في سوق العمل مقارنة بغيرها خلال هذه الفترة. كما أنه بالنظر إلى المجالات التكوين التي تشهد نسب مرتفعة في إدماج خريجي التكوين المهني نجد أنه تقريباً جميع التخصصات سواء التي تعرف وفرة أو ندرة في عدد الخريجين كانت فيها نسب الإدماج مرتفعة على غرار مجال التجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة التقليدية الخدماتية والصيد البحري، في صورة تعكس بشكل كبير الديناميكية التي يشهدها سوق العمل المغربي في استقطاب خرجي مراكز التكوين المهني خلال هذه الفترة ويضعها أمام ضرورة تكثيف الجهود لتكوين أكبر قدر ممكن من الأفراد المؤهلين وذوي كفاءات عالية لاسيما في التخصصات التي تعرف فيها ندرة ونقص كبير للعنصر البشري الكفء والمؤهل كبديل للاستعانة بالخبرات الأجنبية.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى العديد من الجوانب المتعلقة بتشخيص واقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، عبر عمليتي التعليم والتدريب فيها، حيث انه بعد تحليل أهم المقاربات والمساهمات العلمية لموضوع التنافسية الوطنية، نجدها تقريباً كلها تصل إلى نتيجة مفادها أن الأداء التنافسي للدول أصبح يعتمد بشكل كبير على مدى تكوين رأس المال الفكري الوطني، وقدرة المجتمع على الابتكار والإبداع، إضافة إلى اعتبار المعرفة بمثابة قاطرة للاقتصاديات الدول وذات أهمية كبيرة، أين أصبحت مسألة توليدها واستغلالها تلعب دوراً أساسياً في خلق الثروة فيها، حيث توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- أن أنظمة التعليم في الدول الثلاثة وبالنظر إلى نتائجها في المسابقات والتحقيقات الدولية المتخصصة على غرار (TIMMSS ,Pirls,PISA)، تظهر بشكل كبير أنها استطاعت أن تحقق بعض الانجازات والتطورات والنتائج الايجابية في منظومتها التعليمية على الأقل كمياً، كون أن سياساتها التعليمية تركز على الجوانب الكمية المتعلقة بعدد التلاميذ وأعضاء الهيئة التدريسية والمرافق والبنى التحتية...، وفشلت في تحقيق نتائج كبيرة في الجوانب النوعية المرتبطة بالأساس بجودة مخرجات التعليم والقدرة على تكوين عنصر بشري مؤهل وكفء وذو جودة عالية، حيث أن هذه المسؤولية لا تتحملها الدولة لوحدها بل تدخل فيها عدة أطراف، نتيجة التغيرات والتطورات الحاصلة في العائلات والمجتمعات عموماً داخل هذه الدول؛
- أنه بالنسبة للأطفال في هذه الدول يوجد تقريباً نوع من الصراع بين الوقت المخصص لمشاهدة التلفزيون والعالم الخارجي الذي يمشي بشكل سريع والوقت المخصص للمدرسة، حيث يعتبر التلفزيون أحد المسؤولين على تأخر نوم الكثير من الأطفال وهو ما يجعلهم يصلون إلى مدارس في أوقات متأخرة ويفضلون استعمال هواتفهم للتخلص من كلام الأستاذة، أين يصبح هذا النمط من الحياة بمثابة معيار لجميع الأطفال وصار التلفزيون هو النشاط الأول في تضييع الوقت واللعب وبمثابة سلاح تخريب جماعي وتغييب للحوار العائلي؛
- وجود خلل في العلاقة بين الأطفال وأوليائهم، خاصة مع تفاقم ظاهرة الاستعانة بدور الحضانة نتيجة التزامات الآباء ولاسيما الأمهات، ومالها من أخطار على الطفل، إضافة إلى العلاقة التصارعية بين الطفل والأهل، خاصة في مسألة إعداد الواجبات المدرسية في ظل غياب الأولياء؛
- ممارسة العائلات في هذه الدول تقريباً نوع من الضغط على أبنائهم في مسألة تحصيل أحسن النقاط، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بأنها أكثر أهمية لدى أوليائهم منهم، إضافة إلى أن طبيعة العلاقة بين هذين الطرفين، أصبحت بمثابة دائرة مخادعة تبنى على الاعتبارات المادية، واللاأمن الاجتماعي والنفسي وغياب المرجعية التربوية للأبوين، وعدم استقرار الأسرة؛

- وجود نوع من العراقيل والصعوبات لدى الشباب وخريجي الجامعات ومراكز التكوين في الانتقال من النظام التعليمي إلى عالم الشغل بشكل مرن، كون أن الكفاءات المكتسبة في الجامعات ومراكز التكوين في هذه الدول تقريباً، ليست هي نفسها ولا تواكب في كثير من الأحيان تلك المطلوبة في سوق العمل، إضافة إلى تسجيل معدل بطالة مرتفع في صفوف الشباب المتخرجين من الثانويات أو مراكز التكوين أو الجامعات وهو ما يساعد على نشر شعور عدم النفع من الدراسة الدخول في وضعيات الضياع.

1- **بالنسبة للجزائر**: يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بقطاعي التعليم والتدريب للجزائر في:

- أنه نتج عن ذلك الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية إلى قطاع التعليم بصفة عامة بالنظر إلى المبالغ المخصصة لهذا القطاع عبر الزمن، تحقيق هذا الأخير بعض النتائج الايجابية والتطور في عدد الملتحقين بصفوفه وكذلك البنى والهياكل التحتية وأعضاء الهيئة التدريسية، خاصة من الناحية الكمية، إلا أنه يبقى يعاني من الكثير من المشاكل الهيكلية التي تحول دون السماح له بتحقيق الأهداف المرجوة منه والتي قد تتسبب في هدر لكل الجهود المبذولة، وكذلك سبباً لتراكم وهدر رأس المال البشري؛
- نظام التعليم في الجزائر غير قادر لحد الساعة على تحقيق الأهداف المرجوة منه، خاصة في إعداد وتوفير رأس المال الفكري والكفاءات البشرية المؤهلة والضرورية، والتي تساهم بشكل إيجابي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- أن المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر استطاعت أن تحقق جملة من النجاحات الانجازات في الجانب الكمي، إلا أنها في المقابل لم تستطيع أن ترفع مستويات الآداء والمكتسبات التعليمية للتلاميذ والشباب خاصة في المواد الأساسية مثل الرياضيات والعلوم، الأمر الذي انعكس على جودة ونوعية التعليم والتي في مراحل تعليمية أخرى، يرجعها الكثير إلى المشاكل والعراقيل التي يعرفها القطاع؛
- غياب استراتيجية توجيهية من طرف الدولة بالنسبة لطلبة التعليم العالي في مجال التخصصات التي تتوفر فيها فرص العمل، حيث يجد الطلبة أنفسهم عادة مجبرين على اختيار الطرق السهلة للحصول على شهادة جامعية، أين نجد شروط القبول مثلا في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية مثلا سهلة جداً، بالمقابل نجد أنه هناك شروط تعسفية ومعدلات مرتفعة للقبول في التخصصات العلمية، الأمر الذي من شأنه أن يشجع أغلب الطلبة إلى الانتساب لهذه الكليات، بغض النظر عن حاجة سوق العمل وبالتالي سيؤدي ذلك إلى معاناة الاقتصاد الجزائري من الفائض وظهور البطالة في مثل هذه التخصصات؛

- أن التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لم يحقق جميع الأهداف المرجوة منه، خاصة تلك المتعلقة بجودة ونوعية التكوين، بل اكتفى فقط بتسجيل تحسينات وتطورات في المؤشرات الكمية المتعلقة بعدد الطلبة والمتخرجين وكذلك الهياكل والمؤطرين، أما فيما يخص الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي ونوعية المخرجات فالتقارير الدولية تظهر أن مكانة الجزائر في البحث العلمي تبقى ضعيفة بدليل احتلال جامعاتها مراتب متأخرة في التصنيفات الدولية؛
- تقليل الأهمية الاقتصادية للعمل المهني والحرفي من قبل العائلات الجزائرية والحكومة نظراً لتلك النظرة الاجتماعية الخاطئة للتعليم المهني، واعتقادهم بأن التعليم الثانوي يقود فقط إلى التعليم الجامعي، حيث يدعم هذا الاتجاه قيام المؤسسات والوزارات الحكومية بمنح الطلبة المنتمين إلى هذا النوع من التعليم رواتب وأجور ضئيلة لا تتناسب مع طبيعة عملهم بالرغم من أهميته في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص توجه التلاميذ للالتحاق بهذا النوع من التعليم، فضلا عن معاناة بعض مؤسسات التعليم المهني والفني من نقص في المؤطرين ذوي المستويات العلمية والمهنية المناسب، وفي ظل غياب التحفيزات وعدم تثمين الشهادات المتحصل عليها، الأمر الذي من شأنه أن يدني من مستويات تكوين هذه الفئة؛

2- **بالنسبة لتونس**: يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بقطاعي التعليم والتدريب لتونس في:

- أن نظام التعليم التونسي يوفر للتلميذ جملة من الامتيازات مقارنة بنظام التعليم الجزائري، خاصة في التعليم الثانوي، كون أن المدة المتاحة فيه للتدريس هي أربعة سنوات بدل ثلاثة سنوات، مما يسمح للتلميذ بالاستفادة أكثر من هذه المرحلة التي تسبق دخوله إما للجامعة أو عالم الشغل، ولما توفره من تخصصات وهوما يعزز عنصر الاستفادة والتحصيل لدى التلميذ في هذه المرحلة المهمة ويحضرهم لمراحل أخرى؛
- أن التلاميذ في تونس يمكنهم في مرحلة الثانوي اختيار تخصصات متميزة وأكثر مهنية مثل الفنون والرياضة، الأمر الذي لا يوجد في بلادنا، إلا في الجامعة أو في بعض مراكز التكوين المهني؛
- أن تونس قامت بالإسراع في إدماج القطاع الخاص في التعليم العالي في وقت مبكر والذي سمح بإنشاء فضاء جديد وتقديم بديل آخر للتعليم العمومي، وهو ما يعتبر أمراً حديثًا نوعًا ما في بلادنا، إضافة إلى ذلك نجد أنه بعد إدخال القطاع الخاص في التعليم العالي والتراجع عن منطق مجانية التعليم وإعطائه بعداً اقتصادياً في تقديم الخدمات، بدل الاعتماد الكلي على الإعانات والدعم من الدولة، ظهر نوع من الفضاء التنافسي بين القطاع الخاص والعام، لاسيما فيما يخص تنويع مصادر التمويل، مع التركيز على مبدأ لامركزية التسيير، عكس الجزائر أين يبقى التعليم العالي حكومياً بامتياز سواء من ناحية التمويل أو التسيير؛

- وجود خلل في توزيع الطلبة التونسيين في التخصصات المتاحة في القطاعين العمومي والخاص، الذي كان مشابها لذلك الموجود في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2015 ، نظراً لارتكازه في تخصصات معينة تعرف معدلات بطالة مرتفعة في سوق العمل، وينخفض الطلب عليها من قبل أرباب العمل على غرار خريجي تخصصات الآداب والفنون والحقوق والعلوم الاجتماعية والتجارة، في الوقت الذي يكون الإقبال منخفضاً على التخصصات التقنية مثل الفلاحة والرياضيات والخدمات، وهو ما من شأنه أن يخلق نوع من الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات الجامعة؛
- بالنسبة لقطاع التكوين المهني في تونس نجد أن الهيئات المشرفة عليه تتعدد وتتنوع، نظرا لما له من أهمية وجدوى اقتصادية واجتماعية، وكذلك لأهميته في المنظومة التعليمية التونسية، أين نجد تداخل لعديد من الوزارات فيه، فضلا على وجود مراكز خاصة بتكوين المؤطرين والمدربين، الأمر الذي لا يزال غائباً في بلادنا وتوكل مهمة متابعة هذا القطاع لجهاز واحد يختصر في الوزارة الوصية.

3- **بالنسبة للمغرب**: يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بقطاعي التعليم والتدريب للمغرب في:

- أن التعليم التحضيري والابتدائي في المغرب لايزال يعاني من الكثير من المشاكل والاختلالات المتعلقة بالفروقات في توزيع وانتشار هذا النمط من التعليم ما بين المناطق الحضرية والريفية، أين تبقى العائلات الريفية تعرف نقصاً كبيراً في إمكانية التحاق أطفالهم، نتيجة الظروف الاجتماعية للكثير منهم، بالإضافة إلى فروقات في الالتحاق بين الجنسين، حيث نجد أن نسبة التمدرس في صفوف الذكور أكبر من الإناث؛
- أن قطاع التعليم العالي في المغرب حقق قفزة كبيرة خاصة من الناحية الكمية، سواء بالنسبة لعدد الملتحقين به أو المتخرجين أو الهياكل البيداغوجية وأعضاء الهيئة التدريسية خلال الفترة الممتدة منذ سنة 2000 إلى الوقت الحالي، إلا أنه نجد أن شريحة كبيرة منهم تتجه باتجاه تخصصات تشهد نوعاً من الاكتظاظ والتشبع في سوق عمل عكس ما هو مطلوب، كونهم يفضلون التوجه نحو التخصصات السهلة نوعاً ما رغبة منهم في تحصيل الشهادات بأقل جهد ووقت ممكن، على حساب التخصصات التي يشهد فيها سوق العمل نقصاً كبيراً مثل الطب وعلوم الهندسة والعلوم التكنولوجية والهندسة الميكانيكية والعلوم الزراعية والصيد البحري وغيرها من التخصصات التقنية والفنية المتخصصة، على غرار ما يحدث في الجزائر وتونس؛
- وجود نوع من التوزيع غير العادل في صفوف خريجي قطاع التكوين، حيث نجد أن نسبة كبيرة منهم تتواجد في قطاعات أصبحت تعرف نوعاً من التشبع والاكتظاظ على غرار فرع الإدارة والتدبير والتجارة الذي يمثل حوالي نسبة 20%، كما أن غالبية المتخرجين متواجدين بشكل أكبر في المدن الكبرى والحضرية مثل الرباط ومراكش

على حساب المناطق الريفية، في الوقت الذي توجد ندرة في العمالة المؤهلة في بعض التخصصات المفتاحية في المغرب على غرار مجال الطيران، باعتباره قطاع صناعي ناشئ يعاني مخاطر ترتبط بالأساس بالندرة المتعلقة بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة بشكل كفء؛

- بالنظر إلى المجالات التكوين التي تشهد نسب مرتفعة في إدماج خريجي التكوين المهني نجد أن التخصصات التي تعرف عدد قليل من الخريجين وندرة في بعض الأحيان، تكون فيها نسب الإدماج مرتفعة على غرار ما يحدث في مجال الصيد البحري وقطاع الفلاحة وقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية والكيماوية وقطاع الصناعة التقليدية الخدماتية، الأمر الذي يجعل من الحكومة المغربية أمام ضرورة تكثيف الجهود لتكوين أكبر قدر ممكن من الأفراد في هذه التخصصات المفتاحية وبالجودة المناسبة والعالية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد المغربي.

على ضوء ما جاء في الفصول السابقة فيما يخص متغيرات الدراسة سنحاول من خلال الفصل الموالي تقديم تفسير للعلاقة الموجودة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية، وذلك بعد التطرق بنوع من التفصيل لواقع كل من هذين المتغيرين في هذه الدول.

الفصل الرابع: تفسير العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية في الدول المغاربية

تمهيد

سبق الحديث في الجانب النظري من هذه الدراسة على العديد من الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري الوطني ومكوناته وكذلك التنافسية الوطنية – الفصل الأول والثاني – أين سنتطرق في هذا الفصل إلى الحديث على هذين المتغيرين بلغة الأرقام والإحصائيات بنوع من التفصيل في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وذلك بالاعتماد على جملة من المؤشرات والمقاييس المختارة التي تعبر على واقعهم في هذه الدول، مع الإشارة إلى التجربة الماليزية[1]باعتبارها نموذج رائد[2] في مجال الاستثمار رأس المال الفكري والتنافسية لكثير من الدول النامية، أثبت وجوده خاصة بعد فترة حكم الرئيس ماهتير محمد، حيث اعتمد في اختيار مقاييس ومؤشرات قياس رأس المال الفكري الوطني على نفس المعايير التي جاءت في دراسة الاقتصادي الأمريكي (N.Bontis) [3]، والتي تناولت دراسة رأس المال الفكري الوطني في الدول العربية، أين ركزت في اختيارها على جانبين هامين وهما: أهمية المؤشر مقارنة بالمؤشرات الأخرى ووزن كل مؤشر في القياس، إضافة إلى مدى توفر البيانات والإحصائيات المنشورة في التقارير الدولية في الدول محل الدراسة. أما فيما يخص الجوانب المتعلقة بالتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وماليزيا، سنركز على الاحصائيات والبيانات التي جاءت في تقارير التنافسية العالمية وتقارير التنافسية العربية.

كما نشير إلى أنه تبرز أهمية هذا الفصل من كون أن دراسة واقع كل من مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وماليزيا ومقارنتها، قد تساهم ولو بشكل نسبي في إعطاء صورة واضحة وتفسير للعلاقة التي تربط بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والجوانب ذات صلة بالتنافسية الوطنية فيها، في صورة تعكس درجة تكيفها وتأقلمها مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة الاقتصادية ومضامين اقتصاد المعرفة، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، تتوزع على النحو التالي:

المبحث الأول: دراسة لواقع مكونات رأس المال الفكري في الدول المغاربية

المبحث الثاني: تشخيص الوضع التنافسي الدولي لإقتصاديات الدول المغاربية

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة والفروق بين مكونات مؤشر رأس المال الفكري الوطني والتنافسية لكل من الدول المغاربية وماليزيا

[1] : البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد الماليزي – راجع الملحق 16-

[2] : للمزيد من المعلومات حول أسباب وحجج اختيار التجربة الماليزية؛ يرجى مراجعة الملحق رقم 17.

3: راجع دراسة الاقتصادي الأمريكي(N.Bontis) :

N.Bontis, ***National Intellectual Capital Index: A United Nations initiative for the arab region,*** Journal of Intellectual Capital; Vol5, ProQuest Central, 2004.

المبحث الأول: دراسة لواقع مكونات رأس المال الفكري الوطني في كل من الجزائر، تونس، المغرب

سنتطرق في هذا المبحث إلى الحديث بنوع من التفصيل على واقع رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية بالاعتماد على جملة من المؤشرات والمقاييس المختارة لذلك في هذه الدول، إضافة إلى الحديث على واقعه بالنسبة لمنطقة الدول العربية باعتبار أن الدول محل الدراسة تنتمي إلى هذه المنطقة، وطبقا لما جاء في دراسة الاقتصادي الأمريكي (N.Bontis ,2004) ، حيث سنقوم في هذا الجزء بمقارنة لواقع مكونات رأس المال الفكري الوطني في هذه الدول، بالتطرق إلى مؤشرات تقيس الجوانب المتعلقة بمؤشر الثروة المالية، مؤشر رأس المال البشري الوطني، مؤشر رأس المال العملياتي الوطني، مؤشر رأس المال السوقي الوطني، مؤشر رأس المال التجديدي الوطني، خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2015، بالاعتماد على العديد من البيانات والاحصائيات الصادرة على هيئات ومنظمات دولية ومنشورة في تقارير دولية.

المطلب الأول: واقع رأس المال البشري الوطني والثروة المالية في الدول المغاربية

سيهتم هذا الجزء باستعراض الجوانب المتعلقة بمؤشر الثروة المالية (Financial Capital)، وكذلك مؤشر رأس المال البشري الوطني في الدول المغاربية، حيث يعبر على المؤشر الأول في العادة من خلال الناتج الإجمالي الخام (GDP)، ومتوسط نصيب الفرد من (GDP)، بينما يعبر على المؤشر الثاني في العادة من خلال مؤشرات تقيس نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة وصافي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية ونسبة طلبة التعليم العالي إلى عدد السكان، حيث تعود عملية اختيار هذه المؤشرات، بالأساس إلى ماجاء في دراسة الاقتصادي (N.Bontis ,2004) كونها الأنسب لهذه الدراسة، التي ركزت على اكبر المقاييس وزنا ضمن مكونات مؤشر رأس المال البشري الوطني، وكذلك كون أن هذه المؤشرات تعتمد بشكل كبير في المقارنة بين الدول في الكثير من الدراسات المشابهة والمتخصصة، بالاضافة إلى توفر الإحصائيات والبيانات حولها نسبيًا في الدول محل الدراسة.

الفرع الأول: رأس المال المالي في الدول المغاربية

يحتوي في هذا الجزء المعطيات المتعلقة بمؤشر الثروة المالية للدول العربية عموماً والدول المغاربية على وجه التحديد، مع الإشارة إلى ماليزيا، حيث يعكس هذا المؤشر البيانات المالية والوضعية الاقتصادية لهذه الدول من خلال التطرق إلى مستوى الناتج الإجمالي الخام (GDP) ونصيب الفرد من (GDP) فيها، قصد الوقوف على الأوضاع المالية والمستويات المعيشية للأفراد داخلها، حيث جاءت النتائج على النحو التالي.

الجدول 91:المؤشرات المالية المتعلقة في الدول المغاربية

البلد /السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	*2011	*2012	2013	2015
الناتج المحلي الخام (PIB) (مليار دولار)											
الجزائر	54.7	55.9	66.5	84.6	102.3	135.3	166.5	275.0	491.7	505.5	548.3
تونس	20.0	21.0	25.0	28.2	28.7	35.0	40.3	88.1	114.4	117.2	119.1
المغرب	34.2	36.1	43.7	50.0	51.6	75.1	88.9	143.5	227.5	233.9	257.3
الدول العربية	706.5	712.3	773.1	852.2	1043	1347.1	1357.1	5098.0	-	5508.7	5863.9
ماليزيا	88.0	94.9	103.7	118.3	130.3	186.7	221.8	640.3	-	671.3	767.6
نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الخام (دولار أمريكي)											
الجزائر	1.773	1.785	2.090	2.616	3.112	3.996	4.845	7.643	12.779	12.893	13.533
تونس	2.066	2.149	2.530	2.838	2.860	3.425	3.903	8.258	10.271	10.768	10.244
المغرب	1.173	1.218	1.452	1.678	1.711	2.434	2.769	4.373	6.878	6.967	7.195
الدول العربية	2.341	2.462	2.611	3.054	3.659	-	4.774	16.367	-	16.697	16.377
ماليزيا	3.699	3.905	4.187	4.753	5.142	7.033	8.209	21.897	-	22.589	25.308

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016. بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur .

ملاحظة: *: القيم المالية للناتج المحلي الخام ونصيب الدخل الفردي لسنة 2011 محسوبة بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي لسنة 2005. كما أنه ابتداءا من سنة 2012 أصبحت هذه القيم تحسب بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي لسنة 2011.

يظهر من الجدول أعلاه أن الدول المغاربية عرفت تحسناً ملحوظاً في الجوانب المالية أين عرف الناتج الإجمالي الخام فيها ارتفاعاً ملحوظاً، حيث نجد الجزائر جاءت في المرتبة الأولى مقارنة بباقي الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و2015 وذلك بالنظر إلى التحسن الحاصل في عائداتها البترولية خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس بالإيجاب على أفرادها،حيث عرف نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في هذه الدول تحسناً ملحوظاً، الحال نفسه عرفته معظم دول المنطقة العربية خلال نفس الفترة. بينما نجد في المقابل أن ماليزيا هي الأخرى عرفت تطوراً وارتفاعاً كبيراً في جوانبها المالية سواء تلك المتعلقة بـ (GDB) أو نصيب الفرد من (GDB) والذي فاق بشكل واضح ما هو موجود في الدول المغاربية، أين وصل الناتج الإجمالي الخام فيها سنة 2011 إلى حدود 680 مليار دولار مقابل 275 مليار دولار للجزائر و143 مليار دولار للمغرب و88 مليار دولار لتونس. الحال نفسه تقريبا حدث بالنسبة لنصيب الفرد في ماليزيا أين نجده هو آخر يتواجد بمستويات تفوق تلك الموجود في الدول المغاربية، ووصل إلى حدود 25.308 دولار سنة 2015 مقابل 13.533 دولار للجزائر و10.244 دولار لتونس و16.377 دولار للمغرب خلال نفس السنة. في صورة تعكس أن الأوضاع المعيشية التي يعرفها الفرد الماليزي أحسن مقارنة بنظيره المتواجد في الدول المغاربية، وذلك يمكن إرجاعه إلى تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الماليزي واستقلاليته النسبية للتغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية، على عكس ما تعرفه اقتصاديات الدول المغاربية والعربية

التي تبقى مصادر دخلها الاقتصادية محصورة في قطاع أو قطاعين، الأمر الذي جعل من نصيب الأفراد فيها من الزيادات المسجلة في (GDB) يتزايد بمعدلات أقل من تلك الموجودة في ماليزيا الذي تضاعف فيها نصيب الفرد بأكثر من 06 مرات خلال الفترة ما الممتدة ما بين سنة 2001 إلى 2015.

الفرع الثاني: نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق لكل في الدول المغاربية

يعكس هذا المقياس المستوى التعليمي والمعرفي لأفراد المجتمع، وكذلك الجهود المبذولة من قبل الدول في سبيل تقليص حجم ظاهرة الأمية لمواطنيها، حيث نجد نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق في الدول المغاربية والعربية وماليزيا، توزعت على النحو التالي.

الجدول 92: نسبة القادرين على الكتابة والقراءة ضمن الشريحة العمرية (15فما فوق) في الجزائر، تونس، المغرب (%)

البلد /السنوات	2001	2002	2003	2004	2005-2008	2005-2010	2005-2012	2005-2013	2005-2015
الجزائر	67.8	68.9	69.8	69.9	72.6	72.6	72.6	72.6	80.2
تونس	72	73.2	74.3	74.3	78.0	77.6	79.1	79.7	81.8
المغرب	49.8	50.7	50.7	52.3	56.4	56.1	67.1	67.1	72.4
الدول العربية	-	-	-	-	72.5	74.5	77.0	78.0	80.7
ماليزيا	87.9	88.7	88.7	88.7	92.1	93.5	93.1	93.1	94.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني :http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

من الجدول أعلاه أن نسبة عدد السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة مرتفعة جدا في ماليزيا، حيث وصلت خلال الفترة المتمدة من سنة 2005 إلى 2015 إلى حدود 94.6% الأمر الذي من شأنه أن يوحي من جهة على ارتفاع المستوى العلمي والمعرفي لدى سكان ماليزيا بشكل عام وعند هذه الشريحة على وجه الخصوص، كذلك تعكس هذه المعطيات بشكل واضح نتائج الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في سبيل تقليص معدل الأمية بين شرائحها السكانية، حيث أن هذا الواقع قد يكون سبباً مفسراً لقدرة ماليزيا على التأقلم والاستيعاب للتطورات الجديدة التي تفرضها بيئة الأعمال ومتطلبات اقتصاد المعرفة. في حين نجد أن هذه النسبة في كل من الجزائر وتونس والمغرب عرفت ارتفاعاً لكنها تبقى اقل من تلك التي هي في ماليزيا، حيث وصلت إلى حدود 80.2% بالجزائر و81.8 % بتونس و72.4%، في حين بلغت في المتوسط هذه النسبة داخل المنطقة العربية حدود 80.7% خلال نفس الفترة، وهي نتيجة تظهر مجهودات الحكومات العربية لمواجهة تفشي ظاهرة الأمية في أوساط مواطنيها. على هذا الأساس يستنتج أن درجة الإستيعاب والتأقلم مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الجديدة للدول العربية عموماً والمغاربية على وجه التحديد كانت بدرجة أقل مقارنة بأفراد المجتمع الماليزي، نظرا لأن شريحة كبيرة من السكان (خاصة الشباب والإناث) في هذه الدول لا يزالون يعانون من ويلات الجهل والأمية رغم المجهودات والمبالغ المرصودة سنوياً منها للتقليص من هذه الظاهرة لاسيما في المناطق الريفية كما هو الحال في المملكة المغربية.

الفرع الثالث: نسب الالتحاق بالتمدرس في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية

يعكس هذا المقياس وجها آخر لمجهودات والتزامات الدول في تحقيق مبادئ الألفية الثالثة التي دعت إليها الأمم المتحدة ابتداءًا من سنة 1990 والمتعلقة بتعميم التعليم على مختلف شرائح المجتمع دون تمييز قصد رفع المستوى التعليمي والمعرفي لأفراد المجتمع وتقليص حجم ظاهرة الأمية في أوساط مواطنيها، حيث جاءت نتائج هذا المؤشر في الدول المغاربية والعربية وماليزيا على النحو التالي.

الجدول 93: صافي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول المغاربية (%)

البلد /السنوات	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2004	2005	2001-2009	2001-2010	2002-2011	2003-2012	2008-2014	2010-2015
الجزائر	98	95	95	97	97	107.5	107.7	110.0	117	117	119
تونس	99	97	97	97	97	107.6	108.2	109.0	110	110	113
المغرب	78	88	90	86	86	106.9	107.4	114.0	116	118	116
الدول العربية	-	-	-	-	83	96.4	95	97.7	105	104	104
ماليزيا	98	95	93	93	95	97.5	94.6	96	101	101	108

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
إضافة إلى بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

يظهر من الجدول أعلاه أن نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول العربية والمغاربية على حد سواء عرفت ارتفاعا كبيراً مقارنة بين الفترة 2000-2001 و2010-2015، حيث وصل متوسط هذه النسبة في الدول العربية إلى حدود 104% في سنة 2015، وفي الجزائر انتقل من 98 % إلى 119%، أما بالنسبة لتونس فقط انتقلت النسبة من 99% إلى 113 % خلال نفس الفترة، الحال نفسه تقريباً حدث بالنسبة للمغرب الذي انتقلت فيه نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 78% إلى 116 %. جدير بالذكر أنه في هذا المؤشر استطاعت العديد من الدول المغاربية على غرار الجزائر والمغرب أن تفوق النتائج المحققة في ماليزيا الذي انتقل فيها صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 98% إلى حدود 108 % خلال نفس الفترة، وذلك بالنظر إلى الدور الجوهري الذي لعبته الحكومات في هذه الدول لتعميم حق الاستفادة من التعليم لفئة الأطفال، خاصة من الناحية الكمية عبر توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

الفرع الرابع: نسبة طلبة التعليم العالي إلى عدد السكان

يعكس هذا المقياس جانباً آخر لمجهودات والتزامات الدول في تعميم التعليم على مختلف شرائح المجتمع وتوفير كل الظروف المناسبة لتحسين وترقية مستوياتهم العلمية والمعرفية وكذلك تطوير مهارتهم وكفاءاتهم، حيث يظهر هذا المؤشر عدد المواطنين في مجتمع ما الذين استطاعوا الوصول إلى مستويات التعليم العالية مقارنة بإجمالي السكان، في صورة تبرز توزع شريحة الافراد المكونين والحاصلين على شهادات عليا وتكوين متقدم خلال فترة زمنية معينة، أين جاءت نسبة طلاب التعليم العالي/ عدد السكان في الدول المغاربية والعربية وماليزيا على النحو التالي.

الجدول 94: نسبة الطلاب في التعليم العالي إلى عدد السكان في الدول المغاربية (%)

البلد /السنوات	2009-2001	2010-2001	2011-2002	2012-2003	2014-2008	2015-2010
الجزائر	23.9	30.6	30.8	31	31	35
تونس	31.6	34.4	35	35	35	35
المغرب	12.3	12.9	13.2	16	16	25
الدول العربية	22.7	25.8	24.1	28	29	30
ماليزيا	29.7	36.5	40.2	37	37	30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الطلاب في التعليم العالي إلى عدد السكان في الدول العربية والمغاربية على حد سواء عرفت ارتفاعا كبير مقارنة بين الفترة 2001-2015، حيث انتقل متوسط هذه النسبة في الدول العربية إلى من حوالي 23% إلى حدود 30 %، وفي انتقلت من الجزائر من 24 % إلى 35%، أما بالنسبة لتونس فقط انتقلت النسبة من 32% إلى 35 % خلال نفس الفترة، الحال نفسه تقريباً بالنسبة للمغرب الذي انتقلت فيه نسبة طلاب التعليم العالي من حوالي 12 % إلى حدود 25 %. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة طلاب التعليم العالي في العديد من الدول المغاربية على غرار الجزائر والمغرب استطاعت أن تحقق نتائج تفوق تلك الموجودة في ماليزيا الذي بقيت فيها النسبة تقريباً عند حدود 30% خلال نفس الفترة، حيث يرجع ذلك إلى كون أن غالبة العائلات والتلاميذ في الدول المغاربية يفضلون التوجه إلى التعليم العالي لاستكمال دراستهم التي يطغى عليها الطابع الأكاديمي في غالب الأحيان ثم التوجه إلى سوق العمل اعتقادا منهم أنه الوسيلة الكفيلة لإدماجهم في سوق العمل، بينما نجد انه في ماليزيا شريحة كبيرة من التلاميذ يفضلون التوجه إلى سوق العمل من بوابة التعليم الثانوي والتكوين المهني مقابل فئة قليلة تذهب إلى الجامعة لاستكمال دراستها في مجالات البحث العلمي اختصاراً لعامل الوقت والإسراع في الاندماج في التخصصات المهنية التي تعرف طلباً متزايداً في سوق العمل. كما يرجع أيضا هذا الارتفاع في نسب طلبة التعليم العالي في الدول المغاربية إلى الدور الجوهري الذي لعبته الحكومات في هذه الدول عبر توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتمكين أكبر قدر ممكن من المواطنين من البلوغ إلى مستويات تعليمية عالية واستطاعت من خلالها أن تحقق قفزات كبيرة خاصة من الناحية الكمية في عدد طلبة التعليم العالي.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الدول العربية عموماً والمغاربية على وجه التحديد استطاعت خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الوقت الحالي تحقيق تطور ملحوظ في الكثير من الجوانب المالية والمتعلقة برأس المال البشري الوطني، حيث سجلت ارتفاعاً في الناتج الإجمالي الخام ونصيب الفرد من (GDB)، كذلك الحال بالنسبة لرصيدها من رأس المال البشري الوطني، أين حققت نسباً مرتفعة في محو الأمية وتمكين شريحة كبيرة من المواطنين من تحصيل المعارف الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب ولو من الناحية الكمية، الحال نفسه تقريباً بالنسبة لطلبة التعليم العالي، حيث استطاعت تحقيق أرقام ونسب معتبرة مقارنة بالكثير من الدول الرائدة في هذا المجال، بالرغم من ان هذه النتائج في مجملها ترتكز على

بشكل كبير في الجوانب الكمية على حساب الجوانب النوعية في أغلب الأحيان، عكس ما هو عليه الحال في ماليزيا أين نجد سياسات التعليم فيها تركز بشكل كبير على جوانب الجودة والنوعية.

المطلب الثاني: رأس المال العملياتي الوطني في الدول المغاربية

سنقف في هذا الجزء على الجوانب المتعلقة بمؤشر رأس المال العملياتي، حيث سنقتصر على تقديم ثلاثة مقاييس يعتمد عليها بشكل كبير في المقارنة بين الدول، وكذلك لتوفر البيانات والمعطيات عليها في التقارير الدولية.

الفرع الأول: عدد مشتركي الخطوط الهاتفية الثابتة بالنسبة في الدول المغاربية: يستعمل هذا المقياس كمعيار لقياس مدى وجود ترابط واتصال بين المجتمعات على المستوى الداخلي والخارجي، حيث كان عدد الخطوط الهاتفية الثابتة بالنسبة لعدد السكان في الدول المغاربية والعربية وماليزيا على النحو التالي.

الجدول 95: عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية الثابتة في الدول المغاربية

البلد / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	*2010	2014	2015
الجزائر	61	61	69	71	78	100.7	93.3	113.0
تونس	109	117	118	121	125	117.6	128.5	129.9
المغرب	41	38	40	44	44	111.8	131.7	126.9
الدول العربية	76	81	94	91	106	99.6	109.4	111.0
ماليزيا	198	190	182	179	172	135.2	158.1	143.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

ملاحظة: *: **إلى** حدود سنة 2005 كانت الأرقام المتعلقة بالمشتركين في الهواتف الثابتة تؤخذ على أساس عدد المشتركين بالنسبة لـ1000 شخص، إلا أنه بعد هذه السنة فان القيم المأخوذة أصبحت تقارن بالنسبة لمئة (100) شخص.

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد مشتركي الخطوط الهاتفية الثابتة في ماليزيا مرتفع نوعاً ما مقارنة بما هو عليه الحال في الدول المغاربية، حيث وصل عددهم سنة 2005 لكل 1000 شخص إلى 172 مشترك (حوالي 17.2%) مقابل 78 مشترك في الجزائر (حوالي 7.8%) و125 مشترك في تونس (حوالي 12.5%) و44 مشترك في المغرب (حوالي 4.4%) خلال نفس السنة، الحال نفسه تقريباً في سنة 2015 رغم التطور الحاصل في أغلب الدول العربية والمغاربية، حيث كان عدد المشتركين لكل 100 شخص في ماليزيا إلى 144 مشترك مقابل 113 مشترك في الجزائر و130 مشترك في تونس و127 مشترك في المغرب خلال نفس السنة. الأمر الذي من شأنه أن يوحي بأنه هناك نوع من الكثافة الإتصالية على المستوى الداخلي والخارجي لماليزيا أكبر تلك الموجودة في الدول المغاربية وبالشكل الذي سمح لأفراد المجتمع الماليزي بالإنفتاح والتواصل فيما بينهم أولا وبالعالم الخارجي، بالرغم من أن هذه الأخيرة شهدت بدورها تطوراً كبيراً في شبكات وكثافة اتصالاتها الداخلية والخارجية، في محاولة من حكوماتها المتعاقبة تدارك التأخر المسجل في مثل هذه الأدوات الإتصالية البسيطة، حيث تبقى التغطية إلى حد الآن لم تمس شريحة كبيرة من المجتمعات العربية، أين بلغت في المتوسط سنة 2015 إلى حدود 111 مشترك لكل 100 شخص بمعدل أقل من ما هو محقق في دولة واحدة كماليزيا خلال نفس الفترة، وهي صورة تبرز تواجد العديد

من نقاط القصور والضعف في كثافة العملية الإتصالية داخل المجتمعات العربية وكذلك مع العالم الخارجي بالشكل الذي يجعلهم يتواجدون في شبه عزلة عن التطورات الحاصلة في مناطق أخرى ويبين درجة التأخر المسجل لهذه الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفرع الثاني: عدد حاملي الهاتف المحمول في الدول المغاربية

يعكس هذا المقياس من جهة درجة إستعمال الدول لتقنيات الاتصال الحديثة، وكذلك يعكس مدى توفر الكثافة الاتصالية داخل المجتمع، حيث نجد عدد مشتركي الهاتف المحمول إلى عدد السكان في الدول المغاربية والعربية وماليزيا جاء على النحو التالي.

الجدول 96: عدد مستعملي الهاتف المحمول في الدول المغاربية

البلد / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	*2010	2014	2015
الجزائر	03	13	45	145	416	100.7	93.3	113.0
تونس	40	52	197	359	566	117.6	128.5	129.9
المغرب	164	209	244	313	411	111.8	131.7	126.9
الدول العربية	58	85	118	169	284	99.6	109.4	111.0
ماليزيا	314	377	442	471	771	135.3	158.1	143.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

ملاحظة: *: إلى حدود سنة 2005 كانت الأرقام المتعلقة بالمشتركين في الهواتف المحمولة تؤخذ على أساس عدد المشتركين بالنسبة لـ1000 شخص، إلا أنه بعد هذه السنة فان القيم المأخوذة أصبحت تقارن بالنسبة لمئة (100) شخص.

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد مستعملي الهواتف الخلوية في ماليزيا هو كبير عن ما هو موجود في الدول المغاربية حيث انتقل عدد مستعملي الهاتف المحمول فيها (لكل 1000 شخص) خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2005 من 314 إلى 771 شخص سنة، بينما انتقل عددهم في الجزائر من 3 إلى 416 شخص وفي تونس من 40 إلى 566 شخص، أما المغرب فانتقل عددهم من 164 إلى 411 شخص خلال نفس الفترة، الأمر الذي يستنتج منه أن الاستخدام لتقنيات الاتصال الحديثة في ماليزيا موجود بشكل كبير منه على ما هو الحال عليه في الدول المغاربية.

الحال نفسه عرفته الفترة ما بعد سنة 2005 ورغم التطور الحاصل في أغلب الدول العربية والمغاربية حيث وصل عدد مستعملي الهاتف الخلوي لكل 100 شخص في ماليزيا سنة 2015 إلى 144 شخص، مقابل 113 شخص في الجزائر و130 شخص في تونس و127 شخص في المغرب. وهو ما يوحي إلى أن مرونة المجتمع الماليزي اتجاه اقتناء واستعمال أدوات الاتصال الحديثة والتكنولوجيا المتطورة أكبر منها من المجتمعات العربية، التي وصل فيها متوسط مستعملي الهواتف المحمولة سنة 2015 إلى حدود 111 شخص بمعدل اقل من ذلك المحقق في ماليزيا لوحدها والذي يمكن إرجاعه إلى إنخفاض نسبة الأمية في ماليزيا مقارنة بالدول العربية والمغاربية التي ساهمت في إسراع وتيرة اندماجها وتكيفها مع التكنولوجيات الحديثة

ومع التطورات الحاصلة في العالم الخارجي، فضلا عن كون هذه المعطيات تؤكد مرة أخرى على نتيجة مفادها أن الكثافة الاتصالية في المجتمع الماليزي اكبر من تلك الموجودة في المجتمعات العربية والمغاربية.

الفرع الثالث: نسبة عدد مستعملي الإنترنت في الدول المغاربية

يبين هذا المقياس درجة الربط الموجود بين الدول والعالم الخارجي عن طريق الشبكات العنكبوتية، خاصة في مجال التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث نجد أن نسبة عدد مستعملي الإنترنت في الدول المغاربية والعربية وماليزيا جاء على النحو التالي.

الجدول 97: نسبة عدد مستخدمي الانترنت في الدول المغاربية لعدد السكان (%)

البلد / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	*2010	2014	2015
الجزائر	0.65	1.6	-	2.6	5.8	12.5	18.1	38.2
تونس	4.12	5.12	6.4	8.4	9.5	36.6	42.6	48.5
المغرب	1.37	2.36	3.3	11.7	15.2	49.0	56.8	57.1
الدول العربية	1.56	2.8	-	5.5	8.8	27.2	34.8	40
ماليزيا	27.31	31.97	-	39.7	43.5	56.3	44.9	71.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

ملاحظة: *: إلى حدود سنة 2005 كانت الأرقام المتعلقة بمستعملي الانترنت تؤخذ على أساس عدد المشتركين بالنسبة لـ1000 شخص، إلا أنه بعد هذه السنة فان القيم المأخوذة أصبحت تقارن بالنسبة لمئة (100) شخص.

يظهر من الجدول أعلاه أن عدد مستعملي الإنترنت في ماليزيا مرتفع جداً مقارنة بتلك الموجودة في الدول المغاربية حيث وصلت نسبتهم مقارنة بعدد السكان سنة 2005 إلى حدود 43.5 %، في الوقت التي كانت نسبتهم في الجزائر 5.8 % وتونس 9.5 % والمغرب 15.2%. الأمر الذي من شأنه أن يوحي بأن درجة الانفتاح والربط لدى سكان ماليزيا بالعالم الخارجي أكبر مما هو عليه في الدول المغاربية والعربية التي وصلت فيها النسبة إلى حدود 8.8% خلال نفس الفترة. كما أنه في سنة 2015 لم تتغير هذه الوضعية بالرغم من التحسن المسجل في العديد من الدول المغاربية والعربية عبر الجهود المختلفة للحكومات في هذه الدول لتوفير أكبر قدر ممكن من التغطية والربط بشبكات الانترنت سواء في الحياة اليومية لمواطنيها أو في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث وصلت النسبة مقارنة بعدد السكان في ماليزيا إلى حدود 71%، بينما كانت في الجزائر بحدود 38% وتونس بحوالي 49% والمغرب بـ 57%، حيث تظهر هذه الإحصائيات من جهة التطور الحاصل في الدول المغاربية والدول العربية التي بلغت فيها النسبة في المتوسط حدود 40%، لكن بالمقارنة مع النتائج المحققة في ماليزيا يمكن الاستنتاج أن درجة الاستعمال والاعتماد على الإنترنت في المجال التجاري والجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات فيها أكبر بكثير من ما هي عليه في الدول المغاربية والعربية وهو ما قد يكون سببًا وجيهًا يعطي ماليزيا المرونة أكبر في التكيف مع المستجدات الحديثة التي تفرضها العولمة الاقتصادية، في الوقت الذي نجد أن درجة الانفتاح والربط بالعالم الخارجي في هذه الدول تبقى متوسطة والذي قد يكون سببًا في عدم قدرتها على التكيف والاندماج

مع هذه المتغيرات الجديدة في بيئة الأعمال الدولية. تجدر الإشارة أن هذه الإحصائيات تعبر على الجوانب الكمية المتعلقة بمستخدمي الانترنت في إشارة إلى تحقيق العديد من الدول العربية لتطور كمي من ناحية عدد مستعملي الانترنت، إلا انه عندما نتكلم على الجوانب النوعية متعلقة بطبيعة خدمات الربط بالأنترنت وحجم التدفق الموجود في العديد من الدول المغاربية والعربية فإنه تطرح في الواجهة جملة من العراقيل والمشاكل التقنية التي يمكن إرجاعها بالأساس إلى قلة خبرة وتأهيل العنصر البشري والتأخر التكنولوجي داخل هذه الدول في التأقلم مع التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على غرار ما هو حاصل في الجزائر على سبيل المثال.

عل ضوء ما سبق يمكن التوصل إلي نتيجة مفادها أن الحكومات في الدول العربية والمغاربية قامت بجهود كبيرة في سبيل تحسين الجوانب المتعلقة برأس المال العملياتي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الوقت الحالي واستطاعت أن تحقق العديد من النتائج الايجابية ولو من الناحية الكمية، تبعتها تسجيل العديد من المشاكل والعراقيل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وارتباط خدماتها بالشركات والتبعية الدولية في الكثير من الجوانب المتعلقة بهذا القطاع، حيث تكون في الغالب مستورد وناقل مباشر للتكنولوجيات من البلدان الأم إلى دولها دون تحقيق نتائج كبيرة في مجال النقل العكسي للتكنولوجيات والخبرات الدولية، في صورة تبرز نوع من الترابط والاندماج لهذه الدول مع العالم الخارجي بشكل سلبي والذي يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل لعل من بينها نقاط القصور الموجودة في تأهيل وتكوين موردها البشري فيها. عكس ما هو عليه الحال في ماليزيا التي استطاعت خلال نفس الفترة تقريباً أن تحقق اندماجاً وارتباطاً بالعالم الخارجي في شكل ايجابي واستطاعت أن توظف مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لصالح اقتصادها وفي دعم تعزيز تنافسية منتجاتها عبر طرحها في أسواق عالمية مختلفة والانفتاح على أسواق ومستهلكين دوليين، مثلما حصل في قطاعها السياحي، كما استطاعت أن تتحكم بشكل كبير في العديد من التكنولوجيات والخبرات الدولية في فترة قصيرة أين يمكن إرجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى تأهيل وتكوين موردها البشري وعوامل أخرى التي ساهمت بشكل كبير في النقل العكسي للتكنولوجيا وانتقالها من بلد مستورد للتكنولوجيا إلى بلد مصدر لها.

المطلب الثالث: رأس المال السوقي الوطني في الدول المغاربية

يهتم هذا الجزء بتلك الجوانب المتعلقة بمؤشر رأس المال السوقي في كل الدول المغاربية والعربية وماليزيا، حيث سنكتفي بتقديم مقياسين يعتمد عليهما بشكل كبير في عملية المقارنة بين الدول، وبالنظر إلى وزنهما مقارنة بباقي المؤشرات، فضلا توفر البيانات والمعطيات حولهم في التقارير الدولية.

الفرع الأول: نسبة الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا

يوضح هذا المقياس درجة تطور القطاعات الاقتصادية في الدول (الصناعة والخدمات)، فضلا عن مدى إدخالها وإدماجها لمضامين تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية الإنتاجية، وهو ما يعكس مدى تطور الجهاز الإنتاجي في الدول عبر استعمال التكنولوجيات المتقدمة، حيث نجد نسبة الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا في الدول المغاربية والعربية وماليزيا، جاءت على النحو التالي.

الجدول 98: نسبة الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا (% من إجمالي الصادرات) في الدول المغاربية

البلد / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2010	2011	2013	2014	2015
الجزائر	4.1	0.6	1.06	2.2	1.05	1.5	0.7	0.5	0.16	0.19	0.16	0.15
تونس	3.4	3.3	3.7	3.8	5.02	4.5	5.4	4.9	5.6	4.9	5.5	6.3
المغرب	11.2	9.5	11.1	11.3	10.1	9.6	8.8	7.6	6.09	6.5	5.3	3.5
الدول العربية	1.7	1.5	1.4	1.7	1.1	1.4	1.1	-	1.1	1.7	3.3	-
ماليزيا	59.5	58.1	58.2	58.9	55.6	54.6	52.2	44.5	43.4	43.5	43.4	42.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008.
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة السلع عالية التكنولوجيا المصدرة بالنسبة لإجمالي الصادرات في ماليزيا مرتفعة جداً مقارنة بتلك الموجودة في الدول المغاربية، أين انتقلت هذه النسبة من حوالي 60% إلى 43% بين الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2015، مع تسجيل نوع من التراجع في نسبة هذه الصادرات والذي يمكن إرجاعها إلى تداعيات الأزمة المالية التي عصفت في العالم ابتداءا من سنة 2008، وفي صورة تعكس تطور الجاهز الإنتاجي ودرجة إدماجها للتكنولوجيات المتقدمة، فضلا على قدرتها على الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية. في الوقت الذي انتقلت هذه النسبة في الجزائر من 4% إلى 0.15 % خلال نفس الفترة، وفي تونس انتقلت من حوالي 4% إلى 6%، أما المغرب فانتقلت النسبة فيه من حوالي 11% إلى حدود 4%، في صورة تعكس التأخر التكنولوجي للدول المغاربية والعربية التي لم تتعدى فيها النسبة في المتوسط حدود 4% سنة 2014، إضافة إلى ضعف إدماجها للتكنولوجيات المتقدمة في سلاسل إنتاجها واعتمادها على تكنولوجيات تقليدية ما عدا بعض التطور الذي عرفته بعض القطاعات في السنوات الأخيرة، على غرار الاتصالات والالكترونيات وبعض القطاعات الاستراتيجية عبر بوابة الشراكة الأجنبية التي تبقى منتجاتها في الغالب موجهة للأسواق المحلية في عملية عكسية لتقليص فاتورة استيرادها للتكنولوجيات الأجنبية في شكل منتجات تامة الصنع. كما تعكس هذه النتائج مساهمة الدول المغاربية والعربية في سلاسل الإنتاج الدولية للمنتجات عالية التكنولوجيا تعتبر ضعيفة جداً، وهو ما يعكس في المقابل ضعف تحكمها في التكنولوجيات المتقدمة واقتصارها على تقديم المنتجات التقليدية كثيفة عنصر العمل والمواد الأولية.

هذه المعطيات تظهر حقيقة مفادها أن نظام الإنتاج في ماليزيا متطور جداً وأيضا أن قطاع الصناعة والخدمات فيها متطور جداً، كما يمكن أن تدل أيضا على حقيقة أخرى مخفية تكمن في امتلاك ماليزيا لمهارات بشرية (رأس مال بشري) متميزة قادرة على إنتاج والتعامل ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال منتجات وخدمات عالية التكنولوجيا، بينما في الدول العربية والمغاربية فالأمور مختلفة تماماً، حيث نجد أن قطاع الصناعة والخدمات لا يزال يعرف تخلفاً كبيراً والذي يمكن إرجاع سبب ذلك إلى هيمنة الصناعات والخدمات التقليدية على الهيكل العام لصادراتها التي تعتبر قليلة جدا في الأسواق الدولية وتقتصر على قطاعات معينة فقط على غرار النفط في الجزائر مثلا، إضافة إلى تسجيل تأخر كبير أو شبه غياب تام لليد العاملة المؤهلة القادرة على إنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يدفع بهذه الدول في الكثير من الحالات

الاستعانة بالخبرات الدولية في شكل مشاريع شراكة لتحويل الخبرات والمعارف الدولية وفق قيود وشروط تكون في الغالب تعجيزية تشجع بشكل غير مباشر عمليات الاستيراد والاستهلاك للمنتجات الأجنبية.

الفرع الثاني: عدد الطلب على براءات الاختراع:

يعكس هذا المقياس درجة وحجم النشاط الابتكاري والإبداعي داخل الدول، فضلا عن كونه يبين مستوى التقدم والتطور للاقتصاد، أي أنه كلما ارتفع هذا العدد إلا وكان ذلك دليل واضح على تطوره ونموه، حيث أن المعطيات المتعلقة ببراءات الاختراع في الدول المغاربية وماليزيا، جاءت على النحو التالي.

الجدول 99: عدد تطبيقات براءات الاختراع للمقيمين في الدول المغاربية

السنوات/ البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	51	43	30	58	59	58	84	-	-	76	94	119	118	94	89
تونس	22	45	35	46	56	77	76	76	105	113	137	150	112	142	180
المغرب	-	-	-	104	140	178	150	177	135	152	169	197	316	355	244
ماليزيا	271	322	376	522	522	531	670	818	1234	1231	1076	1114	1119	1353	1272

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات حول براءات الاختراع صادرة عن (WIPO) على الرابط الالكتروني:
http://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/profile 2017/05/15.

الجدول 100: عدد براءات الاختراع المسجلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في (USPTO) للدول المغاربية

السنوات/ البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	01	02	01	-	-	03	03	02	-	-	-	-	02	02	01	02
تونس	-	01	03	02	03	01	02	05	10	06	05	04	12	16	13	14
المغرب	04	-	02	04	01	03	02	06	07	06	02	04	04	02	01	08
ماليزيا	104	116	142	237	326	323	397	337	297	328	373	381	391	506	535	471

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008.
- إحصائيات حول براءات الاختراع صادرة عن (United States Patent And Trade mark Office) على الرابط الالكتروني: https://www.uspto.gov/web/offices/ac/ido/oeip/taf/appl_yr.htm ، 2017/05/15.

يظهر من الجدولين أعلاه أن عدد تطبيقات براءات الاختراع بالنسبة للمقيمين في ماليزيا مرتفع جداً مقارنة على ما هو موجود في الدول المغاربية، أين وصل إلى حدود 818 تطبيق سنة 2008 مقابل في 84 تطبيق للجزائر و76 تطبيق لتونس سنة 2008 و177 للمغرب خلال نفس السنة، كما أن عدد التطبيقات براءات الاختراع للمقيمين في الدول المغاربية عرف نوع من التحسن لكنه بقي في مستويات أقل من تلك المحققة في ماليزيا، حيث بلغ عدد تطبيقات المقيمين فيها في سنة 2015 إلى حدود 1300 تطبيق مقابل 89 تطبيق للجزائر و180 تطبيق لتونس و244 للمغرب. الحال نفسه تقريبا بالنسبة للطلب على براءات الاختراع المسجلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جاءت النتائج الخاصة بالدول المغاربية هزيلة

جداً لم تتعدى في مجملها 20 طلب، أين سجلت الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015 طلبين، تبعتها تونس بالانتقال من طلب واحد إلى حدود 15 طلب والمغرب من 04 طلبات إلى 08 طلبات خلال نفس الفترة. بينما نجد حصيلة ماليزيا وحدها كبيرة جداً مقارنة بتلك المحققة في الدول العربية والمغاربية، حيث تضاعف فيها عدد الطلب على براءات الاختراع وانتقل من 104 طلب سنة 2000 ووصل إلى حدود 535 طلب سنة 2014 و471 طلب سنة 2015.

المعطيات الموضحة في الجدولين أعلاه تظهر بشكل واضح أن النشاط الابتكاري والإبداعي في ماليزيا مرتفع جداً ونشيط ويعرف ديناميكية كبيرة في صورة يعكس مدى تقدم وتطور الاقتصاد الماليزي، كما يمكن أن تعكس هذه المعطيات حقيقة مفادها أن ماليزيا وصانعي القرار فيها استطاعوا إنشاء وتوفير بيئة ملائمة محفزة على الابتكار والإبداع عبر توفير الإمكانيات المالية والمادية والبشرية المناسبة لذلك والذي ساهم بشكل كبير في تعزيز تنافسية الاقتصاد الماليزي واندماجها بشكل إيجابي في سلاسل الإنتاج الدولية وتكيفها بشكل سريع مع مستجدات بيئة الأعمال الدولية. عكس ما هو عليه الحال في الدول المغاربية نجد أن الأنشطة الابتكارية والإبداعية تعرف مستويات ضعيفة وتسير بشكل بطيء خاصة في ظل غياب بيئة تحفيزية ووقائية لها تبقى هذه الأخيرة تعرف ضعفاً كبيراً، الأمر الذي يفسر ذلك التأخر الذي تشهده معظم هذه الدول وانخفاض تنافسية اقتصادياتها وضعف اندماجها وسرعة تكيفها مع تطورات بيئة الأعمال الدولية.

المطلب الرابع: رأس المال التجديدي الوطني في الدول المغاربية

هذا الجزء يسلط الضوء على الجوانب المتعلقة بالجانب المعرفي والمعلوماتي للدول، حيث سنكتفي فيه بتقديم لمؤشرين يعتمد عليهما بشكل كبير في عملية المقارنة بين الدول، وبالنظر إلى وزنهما مقارنة بباقي مؤشرات رأس المال الفكري الوطني فضلا عن كونهما يستخدمان كمؤشرين رئيسيين في قياس رأس المال التجديدي للدول.

الفرع الأول: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الإجمالي الخام

يعكس هذا المقياس مجهودات والتزامات الدول ودورها في تشجيع وتمويل أنشطة البحث والتطوير داخل اقتصادياتها عبر تخصيص الموارد المالية والإمكانيات اللازمة لذلك، حيث نجد أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الدول المغاربية والعربية وماليزيا، جاءت على النحو التالي.

الجدول 101: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) من الناتج المحلي الخام في الدول المغاربية (%)

البلد / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2013	2014
الجزائر	0.23	0.37	0.2	0.16	0.07	0.1	-	-	-	-0) (0.25	-
تونس	-	0.54	0.65	0.73	0.71	0.67	0.71	0.69	0.71	0.66	0.64
المغرب	0.63	0.55	0.66	-	0.64	-	-	0.71	-	-0.51) (1	-
الدول العربية	-	-	-	-	-	-	0.9	-	0.9	1.0	-
ماليزيا	-	0.65	-	0.61	0.7	0.8	1.01	1.03	1.03	1.09	1.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات: 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016.
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur
- إحصائيات صادرة عن معهد الإحصاء التابع لليونيسكو: http://uis.unesco.org/fr/indicator/sti-rd-gerd-total

- BULLETIN D'INFORMATION DE L'Institut de Statistique de L'Unesco, « **INVESTISSEMENTS MONDIAUX EN (R-D)** » Novembre 2015, N°36.

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الإجمالي الخام في ماليزيا مرتفعة نسبياً مقارنة لما هو عليه الحال في الدول العربية والمغاربية، حيث انتقلت فيها هذه النسبة من حوالي 0.65% إلى 1.3 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2014، مقابل انتقالها في الجزائر من 0.23 % إلى حدود 0.25%، وفي تونس من 0.54 % إلى حدود 0.64 % خلال نفس الفترة. الأمر الذي من شأنه أن يوحي بأن التوجه العام للحكومة الماليزية يصب في خانة تشجيع البحث والتطوير ويعكس ذلك الجهد الذي تبذله هذه الأخيرة في سبيل تعزيز وتطوير هذا النشاط من خلال توفير الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة له وهو ما يؤكد سبب ارتفاع الطلب على براءات الاختراع وارتفاع النشاط الابتكاري في البلاد، في المقابل نجد الحكومات العربية لا تولي اهتمام اكبر لهذا النوع من الإنفاق وتبقى نسبة إنفاقها في المتوسط لا تتعدى 1%، حيث توحي هذه النسب درجة اهتمامها بمجال البحث والتطوير الذي يصنف ضمن الأولويات الثانوية (مقارنة بالإنفاق العسكري) ضمن توجهات واهتمامات صناع القرار، وهو ما يفسر بانخفاض في عدد الطلب على براءات الاختراع نظراً لغياب البيئة التحفيزية والوقائية لهذه الأنشطة من جهة، ونقص الإمكانيات المالية والمادية والبشرية المخصصة لتطوير هذا النشاط من جهة أخرى.

الفرع الثاني: عدد الباحثين والمهندسين والتقنيين الناشطين في مجال البحث والتطوير

يوضح هذا المقياس حجم القوى البشرية التي تكون بحوزة دولة ما تعمل في الأنشطة الحساسة واستراتيجية على غرار أنشطة البحث والتطوير وتوليد المعرفة لما لها من قدرة على تحقيق الدفع وتطوير الاقتصاديات المختلفة، حيث أنه كلما ارتفع عددهم كلما رجع ذلك على الاقتصاد بشكل إيجابي، نظرا لكونهم يعدون ثروة وخزائن معرفية ثمينة (رأس مال فكري) فنجد عدد الباحثين والمهندسين والتقنيين المنخرطين في مجال البحث والتطوير لكل الدول المغاربية والعربية وماليزيا، توزع على النحو التالي.

الجدول 102: عدد الباحثين والعلماء الناشطين في البحث والتطوير(R&D) لكل مليون شخص في الدول المغاربية

البلد / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	170	-	-	-	-	-	-	76	52	-101) (300
تونس	-	-	1089	1218	1491	1384	1429	1622	1792	1803
المغرب	-	650	644	660	-	725	852	857	-	-301) (1000
الدول العربية	-	-	-	329	-	351	-	372	-	412
ماليزيا	-	369	-	600	1070	1467	1653	1793	-	2052

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016

- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

- إحصائيات صادرة عن معهد الإحصاء لليونيسكو: http://www.uis.unesco.org/DataCentre/Pages/BrowseScienceFR.aspx?SPSLanguage=FR

- Fiche D'INFORMATION DE L'Institut de Statistique de L'Unesco, « **Ressources Humaines en (R-D)** » Mars 2017, N°41.

الجدول 103: عدد المهندسين والتقنيين العاملين في البحث والتطوير (R&D) لكل مليون شخص في الدول المغاربية

البلد / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	34	-	-	-	-	34	-	-	-	-
تونس	-	-	-	-	47	47	50	51	61	58
المغرب	-	48	47	61	-	53	52	43	-	-
ماليزيا	-	43	-	68	71	130	159	163	-	212

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2004، 2005 ،2006، 2007/ 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016
- بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني:http://donnees.banquemondiale.org/indicateur
- إحصائيات صادرة عن معهد الإحصاء لليونيسكو: http://www.uis.unesco.org/DataCentre/Pages/BrowseScienceFR.aspx?SPSLanguage=FR

يتضح من الجدولين أعلاه أن عدد الباحثين الناشطين في مجال البحث والتطوير في ماليزيا هو في ازدياد مستمر ومرتفع مقارنة بما هو حاصل في الدول المغاربية، حيث انتقل عددهم من حوالي 370 شخص (لكل مليون شخص) إلى حدود 2052 شخص خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 و2014، بينما نجد عددهم في الجزائر انتقل من 170 شخص إلى حدود 300 شخص كأقصى تقدير (لكل مليون شخص)، وفي تونس انتقل عددهم من 1089 شخص إلى قرابة 1800 شخص (لكل مليون شخص)، أما في المغرب فانتقل عددهم من 650 شخص إلى حوالي 1000 شخص كأقصى تقدير خلال نفس الفترة. حيث جاءت تونس في المرتبة الأولى في الدول المغاربية متفوقة على متوسط العدد المحقق في الدول العربية الذي وصل فيها عدد الباحثين إلى حدود 412 شخص (لكل مليون شخص) تلتها في المرتبة الثانية المغرب وفي المرتبة الأخيرة الجزائر. الحال نفسه بالنسبة للتقنيين والمهندسين فقد سجلت ماليزيا ارتفاعاً مستمراً في عددهم بلغ سنة 2015 حدود 212 شخص (لكل مليون شخص) مقابل 58 شخص لتونس في نفس السنة و43 شخص للمغرب في سنة 2012 والجزائر بـ 34 شخص في سنة 2010. في صورة تظهر أن ماليزيا تتوفر على رصيد كبير من القوى البشرية الناشطة في مجال البحث والتطوير مقارنة بالدول المغاربية وتساهم في تعزيز وتطوير تنافسية اقتصادها نظرا لتوفر تلك الظروف والحوافز والامتيازات التي تعطيها الحكومة الماليزية لهذه الفئة من الباحثين في إطار إتباع سياسات الاستثمار في العنصر البشري وهو ما يفسر تربعها على رصيد معتبر من براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع نسبة صادراتها من المنتجات عالية التكنولوجيا في الأسواق الدولية. في الوقت الذي تعرف الدول المغاربية انخراط عدد قليل من الباحثين والعاملين في أنشطة البحث والتطوير لغياب البيئة الملائمة والمحفزة على ذلك والرعاية والحماية الكفيلة داخل بلدانهم، حيث يفضل الكثير منهم الهجرة إلى الأماكن التي تتوفر فيها ظروف عمل أفضل وتقدم إغراءات وحوافز كافية لإشباع حاجيات هذه الفئة، الأمر الذي ينتج عنه هدر لهذه الثروة البشرية وهجرة أدمغتها مما يتسبب في خسارة كبيرة للاقتصادياتها والحيلولة في عدم مساهمتهم في تطويرها وتعزيز تنافسيتها، خاصة في ظل غياب استراتيجيات وسياسات واضحة تعزز هذه الأنشطة وتحفز الأفراد على العمل فيها، وهو الأمر الذي يفسر انخفاض رصيد الدول المغاربية في عدد براءات الاختراع المسجلة دولياً وانخفاض صادراتها التقليدية وعالية التكنولوجيا، حيث نجد أن الكثير من صانعي القرار والمتعاملين الاقتصاديين في هذه الدول يفضلون استيراد الحلول والتكنولوجيات وبراءات الاختراع من الأسواق الدولية أو عبر جسور الشراكات الدولية في

أغلب الأحيان وتحمل أعبائها المالية والتقنية على السعي لإنتاجها محلياً عبر دعم المخابر والجامعات ومراكز البحث والباحثين المحليين، عكس ما هو عليه الحال في ماليزيا.

من خلال كل ما سبق يمكن التوصل إلى العديد من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أن الدول العربية عموماً والمغاربية على وجه التحديد استطاعت ابتداءاً من سنة 2000 تحقيق تطورًا ملحوظا في الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث سجلت ارتفاعاً في الناتج الإجمالي الخام ونصيب الفرد من (GDB) كذلك الحال بالنسبة لرصيدها من رأس المال البشري عبر تحقيق نسب مرتفعة في محو الأمية وبلوغها إلى مستويات معتبرة من حجم طلاب التعليم العالي، حيث تبقى هذه النتائج في مجملها ترتكز على الجوانب الكمية على حساب الجوانب النوعية في أغلب الأحيان، الأمر الذي جعلها هذه الدول تعرف جملة من المشاكل الاجتماعية لعل أبرزها تكدس مواردها البشرية وحاملي الشهادات الجامعية في ظل تفاقم ظاهرة البطالة في أوساطهم وتقلص فرص العمل في بلدانهم، إضافة إلى تسجيل مشاكل في عملية تكوينهم،كونها تركز بشكل الكبير على الجوانب الأكاديمية أكثر من الجوانب المهنية وهو ما يقلص فرص حصولهم على عقود عمل التي تشترط توفر أفراد يمتلكون خبرات ومهارات مهنية متقدمة؛
- أن الدول العربية عموماً والمغاربية على وجه التحديد قامت بجهود كبيرة في سبيل تحسين الجوانب المتعلقة برأس المال العملياتي واستطاعت أن تحقق العديد من النتائج الايجابية ولو من الناحية الكمية ابتداءاً من سنة 2000، رغم تسجيلها للعديد من المشاكل والعراقيل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وارتباطها بالعالم الخارجي في الكثير من الجوانب المتعلقة بهذا القطاع، في صورة استيراد أو نقل مباشر للتكنولوجيات من البلدان الأم إلى دولها دون تحقيق نتائج كبيرة في مجال النقل العكسي للتكنولوجيات والخبرات الدولية، وهو ما يضعها في وضعية تفاوضية ضعيفة ويدمجها بشكل سلبي مع الأسواق الدولية، نتيجة عدة عوامل لعل من أبرزها المشاكل التي تعرفها هذه لدول في عملية إعداد وتأهيل وتكوين مواردها البشري بشكل كفئ.
- لازالت الدول العربية والمغاربية تعرف نقصاً كبيراً في رصيدها من رأس المال الوطني السوقي والتجديدي لما له من صلة مباشرة بالعوامل التقنية المتقدمة التي تشترط توفر عمالة كفؤة ومؤهلة تأهيلاً عالياً، وهو ما لا يوجد في الكثير من هذه الدول، هذا التأخر في مؤشرات مقياسي رأس المال السوقي والتجديدي يجعل هذه الدول تحتل المراتب الأخيرة من ناحية الأداء الاقتصادي أو التنافسية الدولية، ويشكل لها صعوبات في التكيف مع متطلبات بيئة الأعمال الجديدة التي تركز على المنتجات كثيفة رأس المال والمعرفة وبدل عن المنتجات كثيفة عنصر العملة وعوامل الإنتاج التقليدية، فما دامت هذه الدول لا تشجع أنشطة البحث والتطوير وفق استراتيجيات وسياسات واضحة ولا تركز على توفير بيئة محفزة ومستقطبة للعقول المحلية والمهاجرة والأجنبية لتوليد المعارف والخبرات في بلدانها، فإن نظامها الإنتاجي لا يتطور وستجد نفسها في معزل عن سلاسل الإنتاج العالمية، عكس ما هو حاصل في ماليزيا وهو ما يضعها في وضعية تفاوضية ضعيفة واندماجها في السوق العالمي بشكل سلبي تكون كطرف مستهلك للتكنولوجيات الحديثة والمنتجات تامة الصنع التقليدية وعالية التكنولوجيا، مقابل استغلال مواردها الطبيعية واستغلال عمالتها واستقطابها خارج بلدانها لتستفيد منها الاقتصاديات الدولية.

المبحث الثاني: تشخيص الوضع التنافسي الدولي لاقتصاديات الدول المغاربية

سيتم في هذا العنصر القيام بتقييم لوضعية التنافسية الوطنية لاقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) عبر إخضاعها لمقارنة معيارية وفق المعايير الدولية الكفيلة بذلك، من خلال تحليل واقعها بالنظر إلى مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر التنافسية العربية، مع الإشارة إلى دولة ماليزيا للقيام بنوع من المقارنة المرجعية.

المطلب الأول: وضعية مراحل التنمية لاقتصاديات الدول المغاربية حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لمراحل التنمية في الدول والذي حسبه يتم تقسيم مسار تنميتها ونموها إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي: مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج، مرحلة الاعتماد على الكفاءة، مرحلة الاعتماد على الابتكارات والإبداع. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية تحسين التنافسية على مستوى الدول مرهونة بشكل كبير بمؤشرات مرحلة التنمية التي تنتمي إليها، حيث يعتمد في تعيين هذه المراحل بشكل واسع على مقياس نصيب الدخل الفرد من الناتج الإجمالي الخام بسعر الصرف في السوق.

الفرع الأول: واقع مراحل التنمية في الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء لاستعراض التطور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من ناحية مراحل التنمية وماليزيا، حسب ما أشارت له التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فجاءت النتائج الخاصة بهما على النحو التالي.

الجدول 104: تطور وضعية التنمية للاقتصاد الجزائري ما بين الفترة (2006–2007) و(2016–2017)

مراحل التنمية/السنوات	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
الجزائر	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية
نصيب الفرد من GDB	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار
ماليزيا	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة
نصيب الفرد من GDB	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .
- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.
-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

بالنظر إلى نتائج تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ما بين الفترة 2006 و2016 نجد أن الاقتصاد الجزائري في العموم يتواجد في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الأولى (المرتكزة على عوامل الإنتاج) والمرحلة الثانية (المرتكزة على عنصر الكفاءة) والتي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (2.000 -3.000 دولار)، مع تسجيل نوع من التحسن الصافي في الفترة(2006-2007)و(2008-2009) والتي تزامنت مع تحقيق استقرار في المؤشرات الاقتصادية التي كانت مدعومة ومضمونة بشكل أساسي بالتحسن الحاصل في أسعار البترول. في المقابل نجد أن ماليزيا استطاعت خلال نفس الفترة أن تحقق نتائج ايجابية وتحسناً حيث تواجدت في المرحلة الثانية (المرتكزة على عنصر الكفاءة) طيلة الفترة (2006-2007)، (2008-2009)،(2010-2011)، كما أنها بعد هذه الفترة سجلت ماليزيا تحسناً بانتقالها إلى المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الثانية (المرتكزة على الكفاءة) والمرحلة الثالثة (المرتكزة على الإبداع) والتي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (9.000-17.000دولار)، في صورة تعكس التطور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية لماليزيا خلال هذه الفترة بالشكل الذي يدعم ويعزز مؤشرات تنافسيتها عكس ما عرفه الاقتصاد الجزائري الذي شهد نوع من التراجع في مراحل التنمية وما لذلك من انعكاسات وآثار على مركزه التنافسي بشكل عام.

الفرع الثاني: واقع مراحل التنمية في تونس

نظهر في هذا الجزء التطور الذي عرفه الاقتصاد التونسي في الجوانب المتعلقة بمراحل التنمية وماليزيا، حسب ما أشارت له التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فكانت النتائج الخاصة بهما على النحو التالي.

الجدول 105: تطور وضعية التنمية للاقتصاد التونسي ما بين الفترة (2006-2007) و(2016-2017)

مراحل التنمية/السنوات	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
تونس	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية
نصيب الفرد من GDB	2000-3000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار
ماليزيا	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة
نصيب الفرد من GDB	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	3.000- 9.000 دولار	9.000- 17.000دولار	9.000- 17.000دولار	9.000- 17.000دولار	9.000- 17.000دولار	9.000- 17.000دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .
- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.
-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

أظهرت نتائج تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ما بين الفترة 2006 و2016 أن الاقتصاد التونسي في العموم يتواجد في المرحلة الثانية (المرتكزة على عنصر الكفاءة) التي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (3.000 -9.000 دولار)، أين استطاعت الانتقال من المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الأولى (المرتكزة على عوامل الإنتاج) والمرحلة الثانية (المرتكزة على عنصر الكفاءة) خلال الفترة (2006-2007) والتي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (2.000 -3.000 دولار) إلى المرحلة الثانية، في صورة تظهر تحسن مؤشراتها الاقتصادية وتحسن في وضعها التنافسي. في المقابل نجد أن ماليزيا استطاعت خلال نفس الفترة أن تحقق نتائج ايجابية وتحسناً، حيث تواجدت في المرحلة الثانية (المرتكزة على نصر الكفاءة) طيلة الفترة (2006-2007)، (2008-2009)، (2010-2011)، حيث أنها بعد هذه الفترة سجلت ماليزيا تحسناً بانتقالها إلى المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الثانية (المرتكزة على الكفاءة) والمرحلة الثالثة (المرتكزة على الإبداع) والتي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (9.000-17.000دولار)، في صورة تعكس التطور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية لماليزيا خلال هذه الفترة بالشكل الذي يدعم ويعزز مؤشرات تنافسيتها.

هنا يمكن القول الاقتصاد التونسي استطاع أن يسجل تحسناً بانتقاله إلى المرحلة الثانية من مراحل التنمية التي يتواجد فيها الاقتصاد الماليزي بعدما كان في مرحلة انتقالية على الأقل خلال الفترة (2008-2009)،(2010-2011)، في صورة تعكس قدرة الاقتصاد التونسي على تحقيق نوع من الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بنصيب الدخل الفردي بالرغم من المشاكل السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد ابتداءا من سنة 2011.

الفرع الثالث: واقع مراحل التنمية في المغرب

نظهر في هذا الجزء التطور الذي عرفه الاقتصاد المغربي في الجوانب المتعلقة بمراحل التنمية وومالزيا، حسب ما أشارت له التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث جاءت النتائج الخاصة بهما على النحو التالي.

الجدول 106: تطور وضعية التنمية للاقتصاد المغربي ما بين الفترة (2006-2007) و(2016-2017)

مراحل التنمية/السنوات	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
المغرب	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية
نصيب الفرد من GDB	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار	-2000 3000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-2000 3000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار
ماليزيا	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة	مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة
نصيب الفرد من GDB	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-3.000 9.000 دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار	-9.000 17.000دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .
- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.
-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

بينت نتائج تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ما بين الفترة 2006 و2016 أن الاقتصاد المغربي في العموم يتواجد في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الأولى (المرتكزة على عوامل الإنتاج) والمرحلة الثانية (المرتكزة على عنصر الكفاءة)، لاسيما خلال الفترة (2006-2007) إلى غاية (2010-2011) والتي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (2.000 -3.000 دولار)، مع تسجيل انتقاله إلى المرحلة الثانية (المرتكزة على عنصر الكفاءة) التي ينحصر فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام في المجال (3.000 -9.000 دولار) ابتداءاً من الفترة (2012-2013) إلى غاية (2016-2017) في صورة تعكس التحسن المسجل في مؤشراته الاقتصادية واستقرارها، وما لذلك من أثر في تحسين وضيعته التنافسية. هنا يمكن القول الاقتصاد المغربي استطاع أن يسجل تحسناً بانتقاله إلى المرحلة الثانية من مراحل التنمية بعدما كان في مرحلة انتقالية على الأقل خلال الفترة (2006-2007)، (2008-2009)،(2010-2011) وذلك بمستوى أقل من ما عرفه الاقتصاد الماليزي. كما أنه ابتداء من الفترة الممتدة ما بين (2012-2013) إلى (2016-2017) وفي الوقت الذي كان الاقتصاد الماليزي يتواجد في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة من التنمية، تواجد الاقتصاد المغربي في المرحلة الثانية بمستوى أقل من ما هو عليه الحال للاقتصاد الماليزي وبمستوى أفضل من ما حققه الاقتصاد الجزائري الذي عرف تراجعاً بتواجده في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الأولى والثانية من التنمية خلال نفس الفترة، بعدما كان يتواجد في المرحلة الثانية في صورة تعكس قدرة الاقتصاد المغربي على تحقيق نوع من الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بنصيب الدخل الفردي.

المطلب الثاني: تقييم القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المغاربية حسب مؤشر التنافسية الدولي

نستعرض في هذا الجزء رصيد وترتيب الدول المغاربية في مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره السنوية، في صورة تظهر المقارنة المعيارية لواقع القدرات التنافسية لهذه الدول في الترتيب العالمي وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2007) و(2016-2017)، مع الإشارة إلى ماليزيا للقيام بنوع من المقارنة المرجعية.

الفرع الأول: الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري

قصد تحليل وتقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري بناءاً على جاء في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية الدولي، سنستعرض من خلال الجدولين المواليين بعض المؤشرات المعتمدة في قياس وحساب رصيد الدول والذي على أساسها يتم ترتيب الدول سنوياً وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مكونات وأعمدة مؤشر التنافسية الدولي الاثني عشر بنوع من التفصيل قصد توضيح الصورة أكثر على كيفية توزع الأرصدة الفرعية لمؤشر التنافسية المتعلق بالاقتصاد الجزائري في صورة تسمح باكتشاف مراكز القوة والضعف فيه، حيث جاءت النتائج المتعلقة به في تقارير التنافسية العالمية على النحو التالي.

الجدول 107 ترتيب ورصيد الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية الدولي في الفترة الممتدة ما بين (2006-2007)، (2016-2017)

البيانات/ السنوات	2007-2006	2009-2008	2011-2010	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015
عدد السكان (مليون نسمة)	32.9	33.9	34.9	36.2	36.0	37.9	38.7	39.9
الناتج الإجمالي الخام (مليار دولار)	102.0	131.6	140.8	190.7	207.8	206.1	214.1	172.3
ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول	المرتبة 76 من أصل 125 دولة	المرتبة 99 من أصل 134دولة	المرتبة 86 من أصل 139 دولة	المرتبة 110 من أصل 144 دولة	المرتبة 100 من أصل 148دولة	المرتبة 79 من أصل 144دولة	المرتبة 87 من أصل 140 دولة	المرتبة 87 من أصل 138 دولة
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)	3.9	3.7	4.0	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0
عدد سكان ماليزيا (مليون نسمة)	25.3	26.2	27.5	29.0	28.9	29.6	30.3	31.0
الناتج الإجمالي الخام (مليار دولار)	130.8	186.5	191.5	278.7	303.5	312.4	326.9	296.2
ترتيب ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول	المرتبة 26 من أصل 125 دولة	المرتبة 21 من أصل 134 دولة	المرتبة 26 من أصل 139 دولة	المرتبة 25 من أصل 144 دولة	المرتبة 24 من أصل 148دولة	المرتبة 20 من أصل 144دولة	المرتبة 18 من أصل 140 دولة	المرتبة 25 من أصل 138 دولة
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)	5.0	5.0	4.9	5.1	5.0	5.2	5.2	5.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .

- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.

-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

الجدول 108: ترتيب ورصيد الاقتصاد الجزائري حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولي

مكونات المؤشر/السنوات		2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
المتطلبات الأساسية	الترتيب	43	61	80	89	92	65	82	88
	الرصيد	4.9	4.5	4.3	4.2	4.3	4.6	4.4	4.3
العمود 1: أداء المؤسسات العامة والخاصة	الترتيب	58	102	98	141	135	101	99	99
	الرصيد	3.9	3.4	3.5	2.7	3.0	3.4	3.5	3.5
العمود 2: البنى التحتية	الترتيب	78	84	87	100	106	106	105	100
	الرصيد	2.9	3.0	3.5	3.2	3.1	3.1	3.1	3.3
العمود 3 : استقرار الاقتصاد الكلي	الترتيب	1	5	57	23	34	11	38	63
	الرصيد	6.2	6.1	4.8	5.7	5.5	6.4	5.3	4.8
العمود 4: الصحة والتعليم الابتدائي	الترتيب	45	76	77	93	92	81	81	73
	الرصيد	6.6	5.3	5.6	5.4	5.4	5.6	5.6	5.7
مصادر الكفاءة	الترتيب	92	113	107	136	133	125	117	110
	الرصيد	3.2	3.3	3.5	3.1	3.2	3.3	3.4	3.6
العمود 5 : التعليم العالي والتدريب	الترتيب	84	102	98	108	101	98	99	96

	الرصيد	3.5	3.3	3.6	3.4	3.5	3.7	3.7	3.9
العمود 6 : كفاءة أسواق السلع	الترتيب	96	124	126	143	142	136	134	133
	الرصيد	3.4	3.5	3.6	3.0	3.2	3.5	3.5	3.5
العمود 7 : كفاءة سوق العمل	الترتيب	غير متوفر	132	123	144	147	139	135	132
	الرصيد	غير متوفر	3.3	3.7	2.8	2.9	3.1	3.2	3.2
العمود 8 : كفاءة الأسواق المالية	الترتيب	غير متوفر	132	135	142	143	137	135	132
	الرصيد	غير متوفر	2.9	2.8	2.4	2.6	2.7	2.8	2.9
العمود 9: الجاهزية التكنولوجية	الترتيب	100	114	106	133	136	129	126	108
	الرصيد	2.6	2.5	3.0	2.6	2.5	2.6	2.6	3.1
العمود 10 : حجم السوق	الترتيب	غير متوفر	51	50	49	48	47	37	36
	الرصيد	غير متوفر	4.2	4.3	4.3	4.4	4.4	4.7	4.7
مصادر الإبداع	الترتيب	90	126	108	144	143	133	124	119
	الرصيد	3.2	2.8	3.0	2.3	2.6	2.9	3.0	3.1
العمود 11 : تطور بيئة الأعمال	الترتيب	103	132	108	144	144	131	128	121
	الرصيد	3.4	3.0	3.3	2.5	2.9	3.2	3.3	3.3
العمود 12: الإبداع	الترتيب	76	113	107	141	141	128	119	112
	الرصيد	3.1	2.7	2.8	2.1	2.4	2.6	2.8	2.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .
- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.
-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

بالنظر إلى نتائج الجدول رقم (107) يظهر بشكل واضح أن رصيد وترتيب الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2016 جاء في مراتب متواضعة مقارنة بالنتائج المحققة من قبل الاقتصاد الماليزي خلال نفس الفترة، حيث تراجع الاقتصاد الجزائري من المرتبة 76 من أصل 125 دولة سنة 2006 إلى المرتبة 110 من أصل 144 دولة في سنة 2012، ثم سجل نوع من التحسن بتسجيله المرتبة 79 من أصل 144 دولة في سنة 2014 ليعرف بعد ذلك تراجع آخر بتحقيقه المرتبة 87 من أصل 138 دولة في سنة 2016، لاسيما بعد دخول الاقتصاد الجزائري في أوضاع اقتصادية حرجة نوع ما بعد تراجع أسعار البترول ابتداء من مارس لسنة 2014. في المقابل نجد أن الاقتصادي الماليزي استطاع خلال نفس الفترة تحقيق نتيجة مرضية وإيجابية، حيث جاء المرتبة 26 من أصل 125 دولة سنة 2006، ثم انتقل إلى المرتبة 25 من أصل 144 دولة في سنة 2012، ثم سجل تحسناً ملحوظاً بتسجيله المرتبة 20 من أصل 144 دولة سنة 2014 والمرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016، في صورة تعكس قوة وصلابة وتنافسية الاقتصاد الماليزي ولعل ما يفسر هذه القوة وارتفاع مستويات التنافسية فيه هي النتائج التي حققها في أرصدة المكونات الثلاثة الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي حيث سجلت في المكون الأول المتعلق بالمتطلبات الأساسية بشكل عام المرتبة 23 في سنة 2014 ثم المرتبة 22 في سنة 2015 والمرتبة 26 في سنة 2016، وهي نتائج تعكس ما تتوفر عليه ماليزيا في الأعمدة الجزئية الخاصة بهذا المكون (أداء المؤسسات، البنى التحتية،...)، الحال نفسه بالنسبة للمكون الثاني المتعلق بمصادر الكفاءة (التعليم والتدريب، كفاءة

سوق العمل،...) الذي سجلت فيه بدورها خلال نفس الفترة مراتب متقدمة 24 و22و24 على الترتيب وهي نتائج أخرى تظهر الأسباب الحقيقية لتحقيق ماليزيا نتائج ايجابية في المؤشر العام للتنافسية الدولي. كما أنه بالرجوع إلى نتائج المكون الثالث المتعلق بمصادر الإبداع (تطور بيئة الأعمال، الإبداع) نجدها هي الأخرى احتلت فيها مراتب متقدمة، حيث جاءت خلال نفس الفترة في المراتب 17و17 و20 على الترتيب. عليه وبالرجوع إلى نتائج هذه المكونات الثلاثة الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي الخاصة بماليزيا نجد أنها تعكس في طياتها قوة وصلابة الاقتصاد الماليزي وتفسر المركز العالمي الذي يحتله في تقارير التنافسية الدولية لتوفره على الكثير من المقومات، خاصة تلك المتعلقة بمصادر الكفاءة والإبداع، في الوقت الذي تعتبر هذه الأخيرة بمثابة تحديات وعقبات كبيرة أمام الدول النامية عموماً والدول المغاربية على وجه التحديد.

جدير بالذكر، أن الاقتصاد الجزائري بالرغم من البحبوحة المالية التي عرفها ابتداء من سنوات 2000 والناتجة عن تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية إلا انه لم يقدر على تحقيق نتائج كبيرة تزيد من صلابة وارتقاء أدائه وتعزيز تنافسيته.

كما أنه بالنظر إلى نتائج الجدول رقم (108) يمكن تفسير النتائج المتواضعة المحققة من قبل الاقتصاد الجزائري في ترتيب التنافسية العالمي إلى النتائج المتعلقة بأعمدة المتطلبات الأساسية في مؤشر التنافسية الدولي، خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 التي كانت في العموم منخفضة وسجلت تراجعاً ملحوظاً في مؤشراتها الفرعية، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

- بالنسبة للعمود الأول المتعلق بأداء المؤسسات العامة والخاصة فيظهر أنه سجل تراجعاً ملحوظاً بانتقاله من المرتبة 58 سنة 2006 إلى المرتبة 144 سنة 2012 مع تسجيل نوع من التحسن في سنة 2016 بتسجيله المرتبة 99؛
- فيما يخص العمود الثالث والمتعلق بالاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد شهد هو الأخر تراجعاً كبيراً بعدما كانت يحتل المرتبة الأولى في سنة 2006، لينتقل إلى المرتبة 57 سنة 2010، ثم سجل نوع من التحسن بتسجيله المرتبة 11 سنة 2014 وبعد ذلك تسجيل تراجع ووصوله إلى المرتبة 63 في سنة 2016، خاصة بعد تراجع أسعار البترول في سنة 2014 وكذلك كون أن الكثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي مرتبطة بشكل أساسي بما يحدث في الأسواق الدولية من تقلبات لأسعار النفط، حيث أن هذا التذبذب في مؤشرات الاقتصاد الكلي يفسر موقع الاقتصاد الجزائري في مراحل التنمية التي جاءت في تقارير التنافسية الدولية بتسجيله نوع من التراجع والانتقال من المرحلة الثانية (المرتكزة على مصادر الكفاءة) إلى المرحلة الانتقالية ما بين للمرحلة الأولى والثانية.

أما فيما يخص المؤشرات الفرعية التي تعبر على مصادر الكفاءة في مؤشر التنافسية الدولي، فقد جاءت النتائج المتعقلة بالاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

- فيما يخص العمود الخامس والمتعلق بالتعليم والتدريب فقد شهد هاذين القطاعين تراجعاً في ترتيبهما، حيث انتقلا من المرتبة 84 سنة 2006 إلى المرتبة 108 في سنة 2012، ليشهد تحسن طفيف في سنة 2016 بتسجيل المرتبة 96.
- فيما يخص العمود السابع والمتعلق بكفاءة سوق العمل نجد أن الجزائر في هذا المؤشر تحتل تقريباً المراتب الأخيرة حيث جاءت في المرتبة 132 سنة 2006، ثم المرتبة 147 في سنة 2013 والمرتبة 132 في سنة 2016، في صورة تعكس بشكل صريح وضعية القوى العاملة الجزائرية في الجوانب المتعلقة بعنصر الكفاءة ومدى جاهزيتها.

- فيما يخص العمود التاسع والمتعلق بالجاهزية التكنولوجية نجد أن الجزائر جاءت في ذيل الترتيب تقريباً بتسجيلها المرتبة 100 في سنة 2006 والمرتبة 136 في سنة 2013 والمرتبة 108 في سنة 2016، حيث تظهر هذه النتائج تلك النقائص والتأخر الذي تعرفه بلادنا في مجال التكنولوجيات الحديثة ومدى قدرتها على إنتاجها محلياً بالنظر إلى المشاكل المتعلقة بإعداد وتكوين العنصر البشري المؤهل الكفء القادر على إنتاجها ونقلها والتعامل معها والمحافظة عليها بالرغم من التطورات الحاصلة في هذا المجال لاسيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الحال نفسه تقريباً عرفته تلك المؤشرات الفرعية التي تقيس مصادر الإبداع في مؤشر التنافسية الدولي، حيث جاءت النتائج المتعلقة بالاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

- فيما يخص العمود الثاني عشر والمتعلق بعنصر الإبداع نجد أن الجزائر سجلت تراجعاً بانتقالها من المرتبة 76 في سنة 2006 إلى المرتبة 141 في السنتين 2013 و2014 لتصل إلى المرتبة 112 في سنة 2016، حيث يظهر هذا المؤشر التأخر الذي تعرفها بلادنا في مجال البحث والتطوير وذلك بالنظر إلى عدة عوامل لعل أهمها يتعلق بجاهزية العامل البشري ونقاط الخلل المرتبطة بعملية إعداد وتكوينه أو عدم توفر المورد البشري المؤهل والكفء، إضافة إلى غياب بيئة داعمة ومحفزة لهذا المجال سواء من الناحية القانونية أو الدعم المالي.
- فيما يخص العمود الحادي عشر والمتعلق بمدى تطور بيئة الأعمال فإن الجزائر سجلت في هذا المؤشر تراجعاً في الترتيب حيث انتقلت من المرتبة 103 في سنة 2006 إلى المرتبة 144 في السنتين 2013 و2014 ووصلت إلى المرتبة 121 في سنة 2016، في صورة تعكس بشكل كبير طبيعة بيئة الأعمال الموجودة في الاقتصاد الوطني التي لا تزال تعرف الكثير من المشاكل والعراقيل والتعقد مقارنة بما هو موجود في دول أخرى على غرار ماليزيا، حيث أن جاء في إطار الدراسات المسحية[1] التي يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً على رجال الأعمال وأصحاب الشركات عبر توجيه العديد من الأسئلة لتقييم أهم العراقيل التي تواجههم عند ممارستهم لنشاط الأعمال في العالم، فكانت آرائهم على بيئة الأعمال في الجزائر تتمحور في الجوانب التالية التي نرتبها حسب درجة التأثير:
- عدم كفاءة الإدارة العامة وانتشار البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بنشاطهم وتعقدها وافتقادها لعاملي السرعة والمرونة؛
- صعوبة الولوج والحصول على التمويل لأنشطة الأعمال بالنظر إلى التأخر التي يعرفها القطاع المصرفي والبنكي في جانب تسوية المعاملات المالية وعملية تمويل المشاريع للمتعاملين الاقتصاديين بالنظر إلى العوائق الإدارية وافتقادهما

[1]: The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. www.weforum.org .

لعنصر السرعة والمرونة الكافيتين في معالجة طلبات التمويل وهو ما يشكل عائق كبير لهم في تسوية ومزاولة أنشطتهم في آجالها المحددة؛

- التكوين غير المناسب للعمالة وافتقارها لمعايير التدريب المطلوبة لاسيما تلك التي تفرضها الشركات الأجنبية بالنظر إلى عدم توفر العمالة الفنية والتقنية المؤهلة تأهيلاً جيداً وارتكاز عملية التعليم في الجامعات ومراكز التكوين المهني بشكل كبير على الجوانب الأكاديمية أكثر من الجوانب المهنية والفنية؛
- ضعف أخلاقيات العمل الوطنية لدى الفئة النشطة من العمالة الجزائرية وافتقادها لروح المسؤولية والاحترافية؛

انتشار رهيب لمختلف أشكال الفساد بشقيه المالي والإداري خاصة في ظل التعقيدات والعراقيل الموجودة في الإدارة العمومية وانتشار البيروقراطية؛

- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجبائية وتعقدها وتشعبها؛
- ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار السياسات العمومية وذلك لارتباطها بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية؛
- ضعف في عرض وتوفير البنى التحتية المناسبة لمزاولة نشاط الأعمال بالرغم من مجهودات الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة لتدارك هذا النقص؛
- ضعف في قدرات وطاقات الإبداع بالنظر إلى نقص تأهيل وتكوين العنصر البشري المسؤول عليها وعدم كفاءته في الكثير من الحالات، إضافة إلى غياب بيئة مناسبة ومحفزة وداعمة لأنشطة البحث والتطوير وشح مصادر تمويلها من القطاع العمومي أو الخاص.

على ضوء ما سبق يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن النتائج المتواضعة التي حققها الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية الدولية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي هي في الحقيقة تعكس واقع القدرات التنافسية المتواضعة فيه ولو نسبياً بالرغم من الطاقات والمقومات التي بحوزته سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية، حيث تظهر المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي، أن الجزائر لازالت تعرف العديد من المشاكل الهيكلية والقاعدية في هيكل اقتصادها، لاسيما تلك المتعلقة بالتعليم والتدريب وإعداد وتكوين العنصر البشري المؤهل تأهيلاً عالياً وما له من آثار في تقليص حجم الطاقات والقدرات الإبداعية، الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة في تطور جهازها الإنتاجي وتحسين أداء مؤسساتها العمومية والخاصة، حيث أنه بتوفر العامل البشري المؤهل ستتقلص الكثير من العقبات والمشاكل أمام الشركات الوطنية والأجنبية، خاصة تلك المتعلقة بالتكييف مع التكنولوجيات الحديثة وسهولة التعامل معها بسرعة ومرونة كبيرتين، فضلا على إمكانيات نقل الخبرات والتكنولوجيات الحديثة ولما لا إنتاجها محلياً عوض الخضوع بشكل دائم للتبعية الخارجية في مجال البحث والتطوير، وهو ما سيعزز من قوتها التفاوضية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ويحفزها للاستثمار. أمام كل هذه المعطيات يستوجب على متخذي القرار الإسراع في اتخاذ قرارات استراتيجية وجادة تقتضي بتكثيف أنشطة الاستثمار في رأس المال الفكري وفق

سياسات مناسبة وتوفير بيئة عملية وقانونية ملائمة ومحفزة لأنشطة البحث والتطوير تشارك فيها سلسلة وطنية من المؤسسات العمومية والخاصة توفر الحماية والدعم لهذه الأنشطة، كل ذلك في إطار استمرار الحكومة الجزائرية في تصحيح وتقويم مراكز القصور في هيكل الاقتصاد الوطني لاسيما تلك المتعلقة بالجهاز المصرفي وعصرنة الجهاز الإداري ومحاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية فيه التي باشرت فيها عبر برامجها الاقتصادية المختلفة منذ سنة 2001.

الفرع الثاني: الوضع التنافسي للاقتصاد التونسي

في إطار السعي لتقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد التونسي على أساس ما جاء في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية الدولي، سنظهر فيما يلي بعض المؤشرات المعتمدة في قياس وحساب رصيد الدول والذي على أساسها يتم ترتيب الدول سنوياً وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، بالإضافة إلى الحديث على مكونات وأعمدة مؤشر التنافسية الدولي الاثني عشر بنوع من التفصيل قصد توضيح الصورة أكثر على كيفية توزع الأرصدة الفرعية لمؤشر التنافسية المتعلقة بالاقتصاد التونسي قصد اكتشاف مراكز القوة والضعف فيه، حيث نوضح النتائج المتعلقة به في تقارير التنافسية العالمية من خلال الجدولين المواليين.

الجدول 109: ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي بمؤشر التنافسية الدولي في الفترة الممتدة ما بين (2006-2007)، (2016-2017)

البيانات/ السنوات	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
عدد السكان (مليون نسمة)	10.1	10.3	10.3	-	10.7	10.9	11.0	11.1
الناتج الإجمالي الخام (مليار دولار)	30.2	35.0	40.2	-	45.6	47.4	48.6	43.6
ترتيب تونس في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول	المرتبة 30 من أصل 125 دولة	المرتبة 36 من أصل 134دولة	المرتبة 32 من أصل 139 دولة	–	المرتبة 83 من أصل 148دولة	المرتبة 87 من أصل 144دولة	المرتبة 92 من أصل 140 دولة	المرتبة 95 من أصل 138 دولة
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)	4.7	4.6	4.7	-	4.1	4.0	3.9	3.9
عدد سكان ماليزيا (مليون نسمة)	25.3	26.2	27.5	29.0	28.9	29.6	30.3	31.0
الناتج الإجمالي الخام (مليار دولار)	130.8	186.5	191.5	278.7	303.5	312.4	326.9	296.2
ترتيب ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول	المرتبة 26 من أصل 125 دولة	المرتبة 21 من أصل 134 دولة	المرتبة 26 من أصل 139 دولة	المرتبة 25 من أصل 144 دولة	المرتبة 24 من أصل 148دولة	المرتبة 20 من أصل 144دولة	المرتبة 18 من أصل 140 دولة	المرتبة 25 من أصل 138 دولة
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)	5.0	5.0	4.9	5.1	5.0	5.2	5.2	5.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014, 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .

- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.

-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

الجدول 110: ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولي

مكونات المؤشر/السنوات		-2006 2007	-2008 2009	-2010 2011	-2012 2013	-2013 2014	-2014 2015	-2015 2016	-2016 2017
المتطلبات الأساسية	**الترتيب**	37	35	31	-	74	85	78	79
	الرصيد	4.5	5.2	5.3	-	4.5	4.4	4.4	4.4
العمود 1: أداء المؤسسات العامة والخاصة	**الترتيب**	19	22	23	-	73	81	79	78
	الرصيد	5.1	5.2	5.2	-	3.8	3.7	3.8	3.8
العمود 2: البنى التحتية	**الترتيب**	36	34	46	-	77	79	80	83
	الرصيد	4.4	4.6	4.5	-	3.9	3.8	3.7	3.7
العمود 3 : إستقرار الاقتصاد الكلي	**الترتيب**	37	75	38	-	96	111	97	99
	الرصيد	4.9	4.9	5.1	-	4.4	4.0	4.3	4.2
العمود 4: الصحة والتعليم الابتدائي	**الترتيب**	33	27	31	-	47	53	58	59
	الرصيد	6.7	6.1	6.2	-	6.0	6.0	5.9	5.9
مصادر الكفاءة	**الترتيب**	42	53	50	-	88	94	98	103
	الرصيد	4.3	4.2	4.3	-	3.8	3.7	3.7	3.7
العمود 5 : التعليم العالي والتدريب	**الترتيب**	36	27	30	-	73	73	76	93
	الرصيد	4.7	4.8	4.9	-	4.2	4.3	4.1	4.0
العمود 6 : كفاءة أسواق السلع	**الترتيب**	35	30	33	-	88	107	118	113
	الرصيد	4.7	4.8	4.7	-	4.1	4.0	3.9	3.9
العمود 7 : كفاءة سوق العمل	**الترتيب**	غير متوفر	103	79	-	132	129	133	133
	الرصيد	غير متوفر	4.1	4.3	-	3.6	3.4	3.1	3.2
العمود 8 : كفاءة الأسواق المالية	**الترتيب**	غير متوفر	77	58	-	110	117	122	119
	الرصيد	غير متوفر	4.1	4.3	-	3.6	3.4	3.6	3.7
العمود 9: الجاهزية التكنولوجية	**الترتيب**	53	52	55	-	83	90	80	80
	الرصيد	3.6	3.7	3.9	-	3.5	3.4	3.6	3.7
العمود 10 : حجم السوق	**الترتيب**	غير متوفر	62	67	-	64	64	69	69
	الرصيد	غير متوفر	3.6	3.7	-	3.9	3.9	3.9	3.8
مصادر الإبداع	**الترتيب**	28	30	34	-	79	93	110	104
	الرصيد	4.4	4.2	4.1	-	3.5	3.4	3.3	3.3
العمود 11: تطور بيئة الأعمال	**الترتيب**	31	40	42	-	76	88	104	101
	الرصيد	4.8	4.5	4.3	-	3.9	3.8	3.6	3.6
العمود 12: الإبداع	**الترتيب**	27	27	31	-	88	99	110	104
	الرصيد	4.0	3.9	3.8	-	3.1	3.0	2.9	3.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org . The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, www.weforum.org .

بالنظر إلى نتائج الجدول رقم (109) يظهر بشكل واضح أن رصيد وترتيب الاقتصاد التونسي في مؤشر التنافسية الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2016 جاء في مراتب متقدمة مقارنة بتلك النتائج المحققة من قبل الاقتصاديات المغاربية وفي نفس مستوى الاقتصاد الماليزي تقريبا خلال نفس الفترة، لاسيما في الفترة التي سبقت سنة 2011، حيث سجل الاقتصاد التونسي المرتبة 30 من أصل 125 دولة سنة 2006 والمرتبة 26 من أصل 139 دولة في سنة 2010، ليسجل بعد هذه الفترة تراجعاً كبيراً أين جاء في المرتبة 87 من أصل 144 دولة في سنة 2014، ليستمر في سلسلة النتائج السلبية بتحقيقه المرتبة 95 من أصل 138 دولة في سنة 2016، حيث يمكن إرجاع هذا التراجع إلى تلك الأحداث السياسية التي حدثت في تونس في سنة 2011 ومالها من تبعات أمنية واقتصادية خاصة في القطاع السياحي، الذي كان المتضرر الكبير من هذه الأحداث. في المقابل نجد أن الاقتصادي الماليزي استطاع خلال نفس الفترة تحقيق نتيجة مرضية وإيجابية، حيث جاء المرتبة 26 من أصل 125 دولة سنة 2006، ثم انتقل إلى المرتبة 25 من أصل 144 دولة في سنة 2012، ثم سجل تحسناً ملحوظاً بتسجيله المرتبة 20 من أصل 144 دولة في سنة 2014 والمرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016، في صورة تعكس قوة وصلابة وتنافسية الاقتصاد الماليزي. عليه يمكن القول أن لتلك الأحداث السياسية التي عرفته تونس منذ سنة 2011 الأثر الكبير في تراجع المؤشرات الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بالتنافسية وأدائه الاقتصادي بالنظر إلى دخول البلاد في مرحلة انتقالية وعدم استقرار في السياسات العامة والاقتصادية عقب اللااستقرار المستمر في الجهاز الحكومي وتراجع مداخيل البلاد المتأتية من عدة قطاعات على رأسها القطاع السياحي، وتفاقم المشاكل الإدارية والقضايا المتعلقة بالفساد والبيروقراطية وتفاقم المشاكل الاجتماعية وغيرها من المشاكل والعقبات، الأمر الذي عجل بعملية استنجاده بصندوق النقد الدولي لمحاربة كل هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه بالنظر إلى نتائج الجدول رقم (110) يمكن تفسير المرتبة التي حققها الاقتصاد التونسي في ترتيب التنافسية العالمي إلى النتائج المتعلقة بأعمدة المتطلبات الأساسية في مؤشر التنافسية الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 في العموم ايجابية لاسيما في المرحلة ما قبل سنة 2011 ليعرف بعد ذلك نوعاً من التراجع الملحوظ في المؤشرات الفرعية، حيث توزعت النتائج على النحو التالي:

- بالنسبة للعمود الأول المتعلق بأداء المؤسسات العامة والخاصة يظهر تسجيل تراجع كبير بانتقاله من المرتبة 31 سنة 2010 إلى المرتبة 81 سنة 2014 والمرتبة 78 في سنة 2016 وذلك بالنظر إلى الأسباب السالف ذكرها؛
- فيما يخص العمود الثالث والمتعلق بالاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد شهد هو الأخر تراجعاً كبيراً بعدما كان في 38 سنة 2010 لينتقل إلى المرتبة 111 في سنة 2010، ثم سجل نوع من التحسن بتسجيله المرتبة 99 في سنة 2016، لاسيما بعد تراجع مداخيل العديد من القطاعات الاقتصادية (لاسيما القطاع السياحي) بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وانعكاسها سلبياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث أن الكثير من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية فضلت الاستثمار خارج تونس وتغيير الوجهة باتجاه أماكن أكثر أماناً خاصة في ظل ضبابية المشهد السياسي والاقتصادي ودخول البلاد في موجة من الاحتجاجات الشعبية، جراء تفاقم وتعفن الأوضاع الاجتماعية كالبطالة والتهميش والفقر ...، إضافة إلى تفشي مظاهر الفساد الإداري والمالي وأشكال

البيروقراطية في الجهاز الإداري وتفاقم المشاكل المالية وتقلص الموارد المالية واللجوء إلى الاستدانة الدولية في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وما لذلك من آثار على القدرة الشرائية للمواطن التونسي. جدير بالذكر أن بالرغم من التراجع والتذبذب في مؤشرات الاقتصاد الكلي نجد أن الاقتصاد التونسي استطاع أن يحافظ على مركزه في مراحل التنمية في التي جاءت في تقارير التنافسية الدولية بتسجيله نوع الاستقرار وبقائه من المرحلة الثانية (المرتكزة على مصادر الكفاءة)، عكس ما حدث في الاقتصاد الجزائري الذي سجل تراجع رغم ابتعاده عن كل المظاهر والمشاكل التي شهدتها تونس في هذه الفترة وتوفره على موارد مالية كبيرة مقارنة بتلك المتوفرة في معظم اقتصاديات الدول المغاربية.

فيما يخص المؤشرات الفرعية التي تعبر على مصادر الكفاءة في مؤشر التنافسية الدولي فقد كانت النتائج المتعقلة بالاقتصاد التونسي موزعة على النحو التالي:

- فيما يخص العمود الخامس والمتعلق بالتعليم والتدريب فقد شهد هاذين القطاعين في تونس تراجعاً كبيراً في ترتيبهما حيث انتقلا من المرتبة 27 في سنة 2008 إلى المرتبة 73 في سنتي 2013 و2014، ليستمر في التراجع بتحقيقه في سنة 2016 المرتبة 96.
- فيما يخص العمود السابع والمتعلق بكفاءة سوق العمل نجد أن تونس في هذا المؤشر حققت نتائج متواضعة حيث جاءت في المرتبة 79 سنة 2008، ثم المرتبة 132 في سنة 2013 والمرتبة 133 في سنة 2016، في صورة تعكس بشكل واضح كفاءة ووضعية القوى العاملة التونسية في الجوانب المتعلقة بالتكوين وأداء المهام.
- فيما يخص العمود التاسع والمتعلق بالجاهزية التكنولوجية سجلت تونس تراجعاً رهيباً وذلك بانتقالها من المرتبة 52 في سنة 2008 إلى المرتبة 90 في سنة 2014، مع تسجيل نوع من التحسن في سنة 2016 بتسجيلها المرتبة 80، حيث أن هذا التراجع في النتائج المتعلقة بالجوانب التكنولوجية يعكس بشكل كبير المشاكل والنقائص والتأخر الذي لا تزال تعرفه تونس كغيرها من الدول المغاربية في مجال التكنولوجيات الحديثة ومدى قدرتها على إنتاجها محلياً بالنظر إلى المشاكل المتعلقة بإعداد وتكوين العنصر البشري المؤهل الكفء القادر على إنتاج هذه التكنولوجيات محلياً أو نقلها من بلدانها الأصلية بصورة أفضل عوض استيرادها جاهزة في شكل براءات اختراع مكلفة وباهظة، خاصة في ظل غياب الظروف والبيئة الداعمة لأنشطة البحث التطوير المحلية فيها.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي تقيس مصادر الإبداع في مؤشر التنافسية الدولي لتونس لم تختلف كثيرا عن سابقاتها من المؤشرات الفرعية، حيث جاءت النتائج المتعلقة بالاقتصاد التونسي على النحو التالي:

- فيما يخص العمود الثاني عشر والمتعلق بعنصر الإبداع نجد أن تونس سجلت تراجعاً كبيراً بانتقالها من المرتبة 27 في سنة 2006 إلى المرتبة 110 في سنة 2015، لتصل نوع من التحسن في سنة 2016 بتسجيلها المرتبة 101، أين يظهر هذا المؤشر بشكل كبير التأخر التكنولوجي والمعرفي الذي تعرفه تونس على غرار العديد من الدول المغاربية وذلك بالنظر إلى تراجع مجال البحث والتطوير فيها والذي يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل، لعل أهمها ما يتعلق بتأهيل وكفاءة العامل البشري ونقاط القصور المرتبطة بعملية إعداده أو عدم توفر المورد البشري المؤهل تأهيلاً عالياً في كثير من

الأحيان، إضافة إلى غياب بيئة داعمة ومحفزة لهذا المجال سواء من الناحية القانونية أو الدعم المالي من قبل الجهاز الحكومي أو المؤسسات العمومية أو الخاصة.

- أما فيما يخص العمود الحادي عشر والمتعلق بمدى تطور بيئة الأعمال فقد سجلت تونس تراجعاً كبيراً في ترتيب هذا حيث انتقلت من المرتبة 31 في سنة 2006 إلى المرتبة 104 في سنة 2015، ليصل إلى المرتبة 101 في سنة 2016 في صورة تعكس بشكل كبير طبيعة بيئة الأعمال الموجودة في الاقتصاد التونسي التي لا تزال تعرف الكثير من المشاكل والعراقيل والتعقد مقارنة بما هو موجود في دول أخرى على غرار ماليزيا، خاصة بعد سنة 2011 التي عرفت تراجعاً كبيراً في عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب المشاكل السياسية والأمنية وعدم استقرار السياسات العمومية وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي طفت إلى السطح في هذه المرحلة الانتقالية التي يشهدها الاقتصاد التونسي، حيث جاءت آراء رجال الأعمال وأصحاب الشركات من خلال الدراسات المسحية التي يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً على بيئة الأعمال في تونس عموماً والعراقيل الموجودة فيها تتمحور في الجوانب التالية التي نرتبها حسب درجة الأهمية والتأثير كما يلي[1]:
  - عدم كفاءة الإدارة العامة وانتشار البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بنشاط الأعمال وتعقدها وافتقادها لعاملي السرعة والمرونة، فضلا على التفشي الرهيب لظاهرة الفساد بمختلف أشكاله داخل الجهاز الإداري الحكومي؛
  - صعوبات التمويل لأنشطة الأعمال وكيفيات الولوج إليها بالنظر إلى المشاكل والعراقيل الإدارية التي يعرفها القطاع المصرفي والبنكي في جانب تسوية المعاملات المالية وسرعة عملية تمويل المشاريع للمتعاملين الاقتصاديين وافتقادهما للمرونة الكافية في معالجة طلبات التمويل وهو ما يشكل عائق كبير لهم في تسوية ومزاولة أنشطتهم في آجالها المحددة؛
  - غياب كبير لشروط العمل اللائق أو توفير فرص عمل للشباب تحفظ لهم كرامتهم وتضعهم في ظروف ملائمة أين نجد أن شريحة معتبرة منهم يمارسون نشاطات بشكل غير رسمي وفي مناصب عمل لا تتوفر على الشروط الدنيا للسلامة والأمن، بالإضافة إلى توظيف شريحة معتبرة من الأطفال والنساء في بعض الأعمال الشاقة على غرار الصناعات الاستخراجية والتحويلية والكيماوية والورشات الصناعية عالية المخاطر والنشاط الفلاحي في شكل غير رسمي وبدون توفر لشروط السلامة والأمن الكافية في كثير من الأحيان.
  - ارتفاع كبير في معدلات الضرائب والرسوم الجبائية وتعقدها وتشعبها وهو ما يدعم في المقابل بروز مظاهر الفساد والتهرب الضريبي؛
  - ضعف في عرض وتوفير البنى التحتية المناسبة لمزاولة نشاط الأعمال للشركات المحلية والأجنبية؛
  - التكوين غير المناسب للعمالة وافتقارها لمهارات التدريب الفنية والتقنية المطلوبة في سوق العمل خاصة في بعض القطاعات الاستراتيجية على غرار قطاع الاتصالات وبعض الصناعات مثل الالكترونيات وصناعة السيارات والتي

[1]: The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. www.weforum.org .

تبقى تحتكرها الشركات الأجنبية وتستقطب عمالة أجنبية في الكثير من الحالات لتغطية نقائصها من الكادر البشري، خاصة في ظل عدم توفر العمالة الفنية والتقنية المؤهلة تأهيلاً جيداً وارتكاز عملية التعليم في الجامعات ومراكز التكوين المهني التونسية بشكل كبير على الجوانب الأكاديمية والكمية أكثر من الجوانب المهنية والفنية والنوعية؛

- عدم استقرار السياسات العمومية خاصة بعد أحداث سنة 2011 التي شهدت تذبذباً بالنظر إلى عدم استقرار الجهاز الحكومي وما لذلك من أثار على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- تفاقم المشاكل المالية وتراجع مداخيل القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل رهيب والتدخل الإداري في تحديد قيمة العملات وسعر الصرف.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد التونسي يكتسب جملة من المقومات والإمكانيات التي كانت سبباً في تسجيله لنتائج ايجابية في مؤشر التنافسية الدولي خاصة في الفترة التي سبقت سنة 2011، حيث أنه بعد هذه الفترة سجل تراجعاً كبيراً في قدراته التنافسية وذلك بالنظر إلى الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته تونس بعد أحداث سنة 2011 بالدرجة الأولى، إضافة إلى المشاكل الهيكلية والقاعدية المتراكمة التي يعرفها الاقتصاد التونسي وهو ما تظهره المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي، خاصة تلك المتعلقة بسياسات التعليم والتدريب المتبعة والتي تركز على الجوانب الكمية أكثر من الجوانب النوعية وقصورها على توفير كادر بشري كفء ومؤهل تأهيلاً جيداً، الأمر الذي يعتبر من بين أسباب ضعف الطاقات والقدرات الإبداعية فيها، ويشكل عقبة كبيرة في تطور جهازها الإنتاجي وتحسين أداء مؤسساتها العمومية والخاصة، وصعوبة تكيفها بسرعة مع التكنولوجيات الحديثة وتسهيل عمليات توطينها، عبر عمليات النقل العكسي للخبرات والتكنولوجيات الحديثة ولما لا إنتاجها محلياً عوض الخضوع بشكل دائم للتبعية الخارجية في مجال البحث والتطوير.

أمام كل هذه المعطيات يستوجب على السلطات التونسية تكثيف أنشطة الاستثمار في رأس المال الفكري وفق سياسات تعليم وتدريب مناسبة وتوفير بيئة عملية وقانونية ملائمة ومحفزة لأنشطة البحث والتطوير يدعمها الجهاز الحكومي والمؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى إطار عمل الحكومة التونسية في المرحلة المقبلة على تصحيح وتقويم مراكز القصور في هيكل اقتصادها الوطني لاسيما تلك المتعلقة بالجهاز المصرفي وعصرنة الجهاز الإداري ومحاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية.

الفرع الثالث: الوضع التنافسي للاقتصاد المغربي

نسعى من خلال هذا الجزء لتقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد المغربي على أساس ما جاء في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية الدولي الموضحة عبر المؤشرات المعتمدة في قياس وحساب رصيد الدول والذي على أساسها يتم ترتيبها سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، بالإضافة إلى الحديث على مكونات وأعمدة مؤشر التنافسية الدولي الإثني عشر بنوع من التفصيل قصد توضيح الصورة أكثر على كيفية توزع الأرصدة الفرعية لمؤشر

التنافسية المتعلق بالاقتصاد المغربي لاكتشاف مراكز القوة والضعف فيه، حيث نوضح النتائج المتعلقة به في تقارير التنافسية العالمية من خلال الجدولين المواليين.

الجدول 111: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية الدولي في الفترة الممتدة ما بين (2006-2007)، (2016-2017)

البيانات/ السنوات	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
عدد السكان (مليون نسمة)	31.5	32.4	32.0	32.5	32.3	32.9	33.2	33.5
الناتج الإجمالي الخام (مليار دولار)	52.0	73.4	90.8	99.2	97.5	105.1	109.2	103.1
ترتيب المغرب في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول	المرتبة 70 من أصل 125 دولة	المرتبة 73 من أصل 134دولة	المرتبة 75 من أصل 139 دولة	المرتبة 70 من أصل 144 دولة	المرتبة 77 من أصل 148دولة	المرتبة 72 من أصل 144دولة	المرتبة 72 من أصل 140 دولة	المرتبة 70 من أصل 138 دولة
الرصيـــــد (1 إلى 7 نقاط)	4.0	4.1	4.1	4.1	4.1	4.2	4.2	4.2
عدد سكان ماليزيا (مليون نسمة)	25.3	26.2	27.5	29.0	28.9	29.6	30.3	31.0
الناتج الإجمالي الخام (مليار دولار)	130.8	186.5	191.5	278.7	303.5	312.4	326.9	296.2
ترتيب ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول	المرتبة 26 من أصل 125 دولة	المرتبة 21 من أصل 134 دولة	المرتبة 26 من أصل 139 دولة	المرتبة 25 من أصل 144 دولة	المرتبة 24 من أصل 148دولة	المرتبة 20 من أصل 144دولة	المرتبة 18 من أصل 140 دولة	المرتبة 25 من أصل 138 دولة
الرصيـــــد (1 إلى 7 نقاط)	5.0	5.0	4.9	5.1	5.0	5.2	5.2	5.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .

- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.

-Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010, World Economic Forum, www.weforum.org .

الجدول 112: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولي

مكونات المؤشر/السنوات		2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
المتطلبات الأساسية	الترتيب	65	67	64	68	69	57	55	51
	الرصيد	4.4	4.4	4.6	4.6	4.6	4.7	4.7	4.8
العمود 1: أداء المؤسسات العامة والخاصة	الترتيب	57	61	66	54	53	49	47	50
	الرصيد	3.9	4.0	3.9	4.1	4.1	4.2	4.2	4.2
العمود 2: البنى التحتية	الترتيب	59	70	71	61	57	55	55	58
	الرصيد	3.6	3.5	3.8	4.1	4.3	4.4	4.3	4.3
العمود 3 : استقرار الاقتصاد الكلي	الترتيب	78	84	31	70	90	66	58	49
	الرصيد	4.2	4.7	5.2	4.6	4.4	4.7	4.8	5.1
العمود 4: الصحة والتعليم الابتدائي	الترتيب	87	71	94	81	82	76	77	77
	الرصيد	6.1	5.4	5.4	5.5	5.5	5.7	5.6	5.6
مصادر الكفاءة	الترتيب	75	85	88	79	84	78	82	88

	الرصيد	3.6	3.7	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9
العمود 5 : التعليم العالي والتدريب	الترتيب	85	90	102	101	102	104	106	104
	الرصيد	3.5	3.6	3.5	3.6	3.5	3.6	3.4	3.6
العمود 6 : كفاءة أسواق السلع	الترتيب	74	58	77	69	69	58	64	64
	الرصيد	4.1	4.3	4.1	4.3	4.3	4.4	4.3	4.4
العمود 7 : كفاءة سوق العمل	الترتيب	غير متوفر	128	130	122	122	111	123	124
	الرصيد	غير متوفر	3.5	3.5	3.8	3.9	3.8	3.6	3.5
العمود 8 : كفاءة الأسواق المالية	الترتيب	غير متوفر	93	74	63	69	69	70	83
	الرصيد	غير متوفر	3.9	4.1	4.1	4.0	4.0	3.9	3.8
العمود 9: الجاهزية التكنولوجية	الترتيب	67	78	75	75	80	78	78	81
	الرصيد	3.2	3.2	3.5	3.7	3.5	3.6	3.6	3.7
العمود 10 : حجم السوق	الترتيب	غير متوفر	57	57	57	56	56	53	55
	الرصيد	غير متوفر	3.9	4.0	4.1	4.2	4.2	4.3	4.3
مصادر الإبداع	الترتيب	72	76	79	84	100	82	92	86
	الرصيد	3.5	3.5	3.4	3.4	3.3	3.5	3.4	3.5
العمود 11 : تطور بيئة الأعمال	الترتيب	78	70	78	81	92	78	82	76
	الرصيد	3.8	4.0	3.7	3.8	3.7	3.9	3.8	3.8
العمود 12: الإبداع	الترتيب	61	78	81	97	106	90	98	96
	الرصيد	3.3	3.0	3.0	3.0	2.9	3.1	3.1	3.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-The Global Competitiveness Report-2006- 2007, 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015,2016-2017. www.weforum.org .

- The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum ; www.weforum.org/acr.

- Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010, World Economic Forum, www.weforum.org

تظهر نتائج الجدول رقم (111) أن رصيد وترتيب الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2016 جاء في مراتب متواضعة مقارنة بتلك النتائج المحققة في الاقتصاد الماليزي وفي نفس المستوى تقريباً من تلك التي حققها الاقتصادي الجزائري خلال نفس الفترة، حيث جاء الاقتصاد المغربي المرتبة 70 من أصل 125 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 75 من أصل 139 دولة في سنة 2010، ليسجل نوعاً من التحسن بتسجيله المرتبة 72 من أصل 144 دولة في سنة 2014، ليعود إلى المرتبة 70 من أصل 138 دولة في سنة 2016، حيث يمكن إرجاع هذه الوضعية إلى هشاشة هيكل الاقتصاد المغربي وقلة مصادر تحصيله المالية، كونه يرتكز بشكل كبير على القطاعات التقليدية على غرار قطاع الفلاحة المرتبط بالتقلبات المناخية وكذلك السياحة والصناعات التحويلية وبعض المجالات الصناعية، كما أنه كان للأزمة المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي في سنة 2008 وحالة الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الدولية التي تبعتها الأثر الكبير على الاقتصاد المغربي، بحكم ارتباطه بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في الأسواق الدولية في عدة نشاطات لاسيما تلك المتعلقة بالصناعات التحويلية والسياحة وبعض الصناعات على غرار قطاع السيارات والإلكترونيك والاتصالات. في المقابل نجد أن الاقتصادي الماليزي استطاع خلال نفس الفترة تحقيق نتائج إيجابية، حيث جاء المرتبة 26 من أصل 125 دولة سنة

2006، ثم المرتبة 25 من أصل 144 دولة في سنة 2012، ثم انتقل إلى المرتبة 20 من أصل 144 دولة والمرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016، حيث تظهر هذه النتائج المركز التنافسي القوي للاقتصاد الماليزي.

بناءا على نتائج الجدول رقم (112) يمكن تقديم تفسيرات للمراتب التي حققها الاقتصاد المغربي في ترتيب التنافسية العالمي حيث جاءت النتائج المتعلقة بالمكون الأول لمؤشر التنافسية الدولي الخاص بالمتطلبات الأساسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 في العموم مقبولة وأحسن من تلك المحققة في الجزائر لاسيما خلال خمس سنوات الأخيرة، حيث توزعت النتائج هذا المكون على النحو التالي:

- بالنسبة للعمود الأول المتعلق بأداء المؤسسات العامة والخاصة فقد سجلت المغرب مراتب مقبولة وتحسناً نسبياً حيث جاءت في المرتبة 57 في سنة 2006، ثم المرتبة 53 في سنة 2013، لتصل في سنة 2016 إلى المرتبة 50؛
- أما فيما يخص العمود الثالث والمتعلق بالاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد شهد هو الأخر تحسنا نسبياً بعدما كان في المرتبة 78 سنة 2006، لينتقل إلى المرتبة 90 في سنة 2013، ليسجل تحسناً ملحوظاً بوصوله إلى المرتبة 49 في سنة 2016 في صورة تبرز تحكم الجهاز الحكومي ودورها الكبير في المحافظة على التوازنات الكبرى والمؤشرات الاقتصادية؛

فيما يخص المؤشرات الفرعية التي تعبر على المكون الثاني لمؤشر التنافسية الدولي والخاص بمصادر الكفاءة فقد جاءت النتائج المتعقلة بالاقتصاد المغربي موزعة على النحو التالي:

- فيما يخص العمود الخامس والمتعلق بالتعليم والتدريب فقد شهد هذين القطاعين في المغرب نوع من التراجع في ترتيبهما، حيث انتقلا من المرتبة 78 في سنة 2006 إلى المرتبة 102 في سنة 2013، ليستمر في التراجع بتحقيقه في سنة 2016 المرتبة 104 وذلك بالنظر إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذين القطاعيين، خاصة تلك المتعلقة بفروقات التحصيل التعليمي بين المناطق الحضرية والقروية؛
- فيما يخص العمود السابع والمتعلق بكفاءة سوق العمل نجد أن المغرب في هذا المؤشر تموقعت في ذيل الترتيب حيث جاءت في المرتبة 128 في سنة 2006، ثم المرتبة 122 في سنة 2013 والمرتبة 124 في سنة 2016، في صورة تعكس بشكل واضح كفاءة ووضعية القوى العاملة في المغرب سواء من ناحية التأهيل أو أداء المهام.
- فيما يخص العمود التاسع والمتعلق بالجاهزية التكنولوجية فقد سجلت المغرب تراجعاً ملحوظاً وذلك بانتقالها من المرتبة 67 في سنة 2006 إلى المرتبة 80 في سنة 2013، ثم المرتبة 80 في سنة 2016،أين يمكن أن تفسير هذا التراجع في النتائج المتعلقة بالجوانب التكنولوجية إلى المشاكل والنقائص ومراكز القصور الذي لا تزال تعرفه المغرب كغيرها من الدول النامية عموماً والمغاربية على وجه التحديد في هذا المجال، وعجزها في الكثير من الحالات من إنتاجها محلياً بالنظر إلى المشاكل المتعلقة بإعداد وتكوين العنصر البشري المؤهل المسؤول على توفيرها وإنتاجها داخل هذه الدول في إطار مزاولته لأنشطة البحث والتطوير أو عبر جسور النقل العكسي للتكنولوجيات المختلفة من بلدانها الأم وإحلال عملية تحصيلها بشكل مباشر من العالم الخارجي في شكل براءات اختراع وحلول جاهزة، نظراً لعدم توفر الظروف والبيئة الداعمة لأنشطة البحث التطوير محلياً داخل هذه الدول.

كما أن المؤشرات الفرعية للمكون الثالث التي تقيس مصادر الإبداع في مؤشر التنافسية الدولي في المغرب لم تختلف كثيرا عن سابقاتها من المؤشرات الفرعية للمكونين الأول والثاني، فجاءت النتائج المتعلقة بالاقتصاد المغربي على النحو التالي:

- فيما يخص العمود الثاني عشر والمتعلق بعنصر الإبداع نجد أن المغرب سجلت تراجعاً ملحوظاً على غرار مثيلاتها من الدول المغاربية بانتقاله من المرتبة 61 في سنة 2006 إلى المرتبة 106 في سنة 2013، ليشهد بعد ذلك نوع من التحسن في سنة 2016 بتسجيله المرتبة 96، في صورة أخرى تظهر التأخر المعرفي والتكنولوجي الذي تعرفه المغرب على غرار العديد من الدول المغاربية وذلك بالنظر إلى قلة الاستثمارات في مجال البحث والتطوير فيها بسبب عدة عوامل لعل أهمها ما يتعلق بوفرة العمالة المؤهلة والنقائص المرتبطة بعملية إعدادها وتكوينها في الكثير من الأحيان، إضافة إلى غياب شبه تام لبيئة داعمة ومحفزة لمجال البحث والتطوير توفر الرعاية القانونية والدعم المالي الكافي يتوافق مع خصوصيات هذا المجال سواء من طرف الجهاز الحكومي أو المؤسسات العمومية أو الخاصة.
- أما فيما يخص العمود الحادي عشر والمتعلق بمدى تطور بيئة الأعمال فقد سجلت المغرب نوعاً من الاستقرار والتحسن النسبي في الترتيب، حيث انتقلت من المرتبة 78 في سنة 2006 إلى المرتبة 92 في سنة 2015، لتصل إلى المرتبة 76 في سنة 2016 في صورة تعكس بشكل كبير طبيعة بيئة الأعمال الموجودة في الاقتصاد المغربي. كما أظهرت آراء رجال الأعمال وأصحاب الشركات في الدراسات المسحية التي يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً حول العراقيل التي تصادفهم في نشاط أعمالهم والمتعلقة ببيئة الأعمال في المغرب أنها تتلخص في الجوانب التالية[1]:

- انتشار كبير لمظاهر الفساد بمختلف أشكاله في الجهاز الإداري والحكومي والذي صاحبه عدم كفاءة في أجهزة الإدارة العمومية وانتشار مظاهر البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بنشاط الأعمال داخل المملكة المغربية؛
- صعوبات وتعقيدات في الوصول إلى مصادر التمويل للمشاريع بالنظر إلى العراقيل الإدارية التي يطرحها القطاع المصرفي والبنكي في معالجته للطلبات التمويل أو في تسوية المعاملات المالية لافتقاده للمرونة الكافية وانتشار البيروقراطية بالشكل الذي يعرقل المؤسسات الوطنية والأجنبية على مزاولة أنشطتها بشكل مناسب؛
- نقص في التكوين للعمالة وافتقارها لمهارات التدريب الفنية والتقنية المطلوبة في سوق العمل خاصة في بعض القطاعات المفتاحية على غرار قطاع الاتصالات وبعض الصناعات التحويلية وصناعة السيارات، الأمر الذي يدفع بالشركات الأجنبية لجلب عمالة أجنبية معها في الكثير من الحالات قصد تلبية حاجياتها وكحل للنقائص التي يعرفها المورد البشري من ناحية التأهيل التقني والفني المناسب، خاصة في ظل ارتكاز عملية التعليم في الجامعات ومراكز التكوين المهني المغربية كغيرها من الدول المغاربية على الجوانب الأكاديمية والكمية أكثر من الجوانب المهنية والفنية والنوعية؛
- تسجيل ارتفاع في معدلات الضرائب والرسوم الجبائية وهو ما يغذي في المقابل انتشار الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي، كما أن هذا الارتفاع قد يشكل سبباً في انتقال الكثير من الاستثمار الأجنبية المباشرة بإتجاه

[1]: The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. www.weforum.org .

بلدان مجاورة أو أخرى توفر امتيازات وتسهيلات جبائية أحسن من تلك الموجودة في المملكة المغربية رغم إبرامه للعديد من الاتفاقيات الدولية على غرار تحالفه مع الإتحاد الأوربي التي تهدف لتحقيق عكس كل ذلك؛

- ضعف في عرض وتوفير البنى التحتية المناسبة لمزاولة نشاط الأعمال للشركات المحلية والأجنبية.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد المغربي يتوفر على مقومات النجاح والتألق بالنظر إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي بحوزته وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، حيث أن هذه الأخيرة ساهمت بشكل أو بآخر في تسجيله للعديد من النتائج المقبولة في مؤشر التنافسية الدولي خاصة بعد سنة 2013، وهو ما أظهرته المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي، خاصة تلك المتعلقة بالمتطلبات الأساسية بارتقاء أداء مؤسساته بشكل لافت وتسجيل استقرار واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية في صورة تعكس المجهودات المبذولة من قبل الدولة وجهازها الحكومي في هذه على الأقل، مع تسجيل تراجع ملحوظ في المؤشرات المتعلقة بمصادر الكفاءة والإبداع حالها حال الكثير من الدول النامية والمغاربية باعتبار أن سياسات التعليم والتدريب فيها تركز على الجوانب الكمية أكثر من الجوانب النوعية وهو ما نتج عنه فشلها في الكثير من الحالات على توفير العامل البشري الكفء والمؤهل تأهيلاً جيداً، وما لذلك من آثار على هشاشة وضعف الطاقات والقدرات الإبداعية فيها، والحيلولة في تطوير جهازها الإنتاجي، بالنظر إلى التأخر المسجل في سرعة التكييف التكنولوجيات الحديثة وتسهيل عمليات توطينها عبر عمليات النقل العكسي للخبرات والتكنولوجيات الحديثة ولما لا إنتاجها محلياً عوض الخضوع بشكل دائم للتبعية الخارجية في مجال البحث والتطوير.

المطلب الثاني: تقييم القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المغاربية حسب مؤشر التنافسية العربية

تناولنا في الفصل الأول من هذا البحث الحديث على مؤشر التنافسية العربية والذي من خلاله يتم تقييم القدرة التنافسية للدول العربية عموماً وترتيبها بشكل دوري، حيث يعتمد في عملية تقييم وحساب هذا المؤشر الإجمالي على مؤشرين أساسين وهما: مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة، اللذان بدورهما يتفرعان إلى مؤشرات فرعية. جدير بالذكر أنه في تقارير التنافسية العربية تتغير في كل مرة العينة المختارة من الدول العربية وتتوسع دائرتها بالنظر إلى عدة عوامل لعل أهمها مدى توفر البيانات والإحصائيات التي تستعمل في حساب مؤشر التنافسية العربية، كما يعتمد في كل مرة على دول رائدة وقوية من ناحية القدرة التنافسية في صورة مقارنة مرجعية للدول العربية على غرار كوريا الجنوبية وماليزيا وايرلندا والبرتغال والأرجنتين والتشيلي. على هذا الأساس سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض رصيد وترتيب الدول المغاربية في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية ومقارنتها بالنتائج المحققة من قبل الاقتصادي الماليزي، مع الإشارة بنوع من التفصيل إلى نتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الجارية والكامنة في الدول المغاربية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 و2012.

الفرع الأول: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر نتائج تقرير التنافسية العربية

قصد تقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري على أساس النتائج المحققة في تقارير التنافسية العربية، سنتطرق في هذا الجزء الحديث على مؤشر التنافسية العربية والذي على أساسه تتم عملية ترتيبه في كل مرة وذلك عبر استعراض نتائج الدول في تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، مع مقارنتها بالنتائج المحققة من قبل الاقتصاد الماليزي.

إضافة إلى الحديث على المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية الجارية والكامنة بنوع التفصيل قصد توضيح الصورة أكثر على كيفية توزع الأرصدة الفرعية في هذين المؤشرين والمتعلقة بالاقتصاد الجزائري في صورة تسمح باكتشاف مراكز القوة والضعف فيه، هو ما سنظهره من خلال الجدولين الموالين.

الجدول 113: ترتيب ورصيد الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العربية في الفترة الممتدة ما بين (2003-2012)

البيانات/ السنوات	تقرير التنافسية العربية لسنة 2003	تقرير التنافسية العربية لسنة 2006	تقرير التنافسية العربية لسنة 2009	تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
مؤشر التنافسية العربية المتعلق بالاقتصاد الجزائري	0.37	0.22	0.22	0.36
الترتيـــــــب	المرتبة 13 من أصل 19 دولة	المرتبة 19 من أصل 21 دولة	المرتبة 20 من أصل 24 دولة	المرتبة 24 من أصل 30 دولة
مؤشر التنافسية العربية المتعلق بالاقتصاد الماليزي	0.60	0.76	0.75	0.53
الترتيـــــــب	المرتبة 02 من أصل 19 دولة	المرتبة 05 من أصل 21 دولة	المرتبة 03 من أصل 24 دولة	المرتبة 03 من أصل 30 دولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. على الرابط الالكتروني:
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3#prettyPhoto

الجدول 114: نتائج الاقتصاد الجزائري المحققة في مؤشر التنافسية الجارية والكامنة

مكونات المؤشر/السنوات		تقرير التنافسية العربية لسنة 2003	تقرير التنافسية العربية لسنة 2006	تقرير التنافسية العربية لسنة 2009	تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
مؤشر التنافسية الجارية	**الترتيب**	المرتبة 16 من أصل 19 دولة	المرتبة 18 من أصل 21 دولة	المرتبة 20 من أصل 24 دولة	المرتبة 24 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.43	0.28	0.37	0.39
مؤشر بيئة الأعمال	**الترتيب**	المرتبة 15 من أصل 19 دولة	المرتبة 19 من أصل 21 دولة	المرتبة 20 من أصل 24 دولة	المرتبة 26 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.33	0.13	0.34	0.36
البنية التحتية الأساسية	**الترتيب**	المرتبة 14 من أصل 19 دولة	المرتبة 16 من أصل 21 دولة	المرتبة 18 من أصل 24 دولة	المرتبة 24 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.21	0.12	0.17	0.15
الأداء الحكومي	**الترتيب**	المرتبة 06 من أصل 19 دولة	المرتبة 13 من أصل 21 دولة	المرتبة 03 من أصل 24 دولة	المرتبة 10 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.53	0.59	0.81	0.71
جاذبية الاستثمار	**الترتيب**	المرتبة 15 من أصل 19 دولة	المرتبة 21 من أصل 21 دولة	المرتبة 23 من أصل 24 دولة	المرتبة 23 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.33	0.17	0.19	0.45

الحاكمية وفعالية المؤسسات	**الترتيب**	المرتبة 16 من أصل 19 دولة	المرتبة 18 من أصل 21 دولة	المرتبة 21 من أصل 24 دولة	المرتبة 25 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.31	0.25	0.24	0.24
الأداء الاقتصادي الكلي	**الترتيب**	المرتبة 15 من أصل 19 دولة	المرتبة 03 من أصل 21 دولة	المرتبة 04 من أصل 24 دولة	المرتبة 04 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.61	0.70	0.68	0.63
ديناميكية الأسواق والتخصص	**الترتيب**	المرتبة 14 من أصل 19 دولة	المرتبة 11 من أصل 21 دولة	المرتبة 22 من أصل 24 دولة	المرتبة 25 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.36	0.43	0.25	0.24
التكلفة والإنتاجية	**الترتيب**	المرتبة 18 من أصل 19 دولة	المرتبة 17 من أصل 21 دولة	المرتبة 21 من أصل 24 دولة	المرتبة 25 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.19	0.44	0.36	0.40
مؤشر التنافسية الكامنة	**الترتيب**	المرتبة 12 من أصل 19 دولة	المرتبة 15 من أصل 21 دولة	المرتبة 17 من أصل 24 دولة	المرتبة 22 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.30	0.22	0.35	0.33
الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا	**الترتيب**	المرتبة 07 من أصل 19 دولة	المرتبة 10 من أصل 21 دولة	المرتبة 14 من أصل 24 دولة	المرتبة 24 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.39	0.20	0.25	0.16
رأس المال البشري	**الترتيب**	المرتبة 10 من أصل 19 دولة	المرتبة 14 من أصل 21 دولة	المرتبة 19 من أصل 24 دولة	المرتبة 25 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.49	0.50	0.49	0.48
البنية التحتية التقانية	**الترتيب**	المرتبة 16 من أصل 19 دولة	المرتبة 17 من أصل 21 دولة	المرتبة 18 من أصل 24 دولة	المرتبة 17 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.03	0.18	0.32	0.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.على الرابط الالكتروني:
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3#prettyPhoto

تظهر نتائج الجدول رقم (113) بشكل واضح أن رصيد وترتيب الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012 جاء في مراتب متواضعة جداً مقارنة بالنتائج المحققة من قبل الاقتصاد الماليزي والعديد من الدول العربية والمغاربية خلال نفس الفترة، حيث تراجع ترتيبه من المرتبة 13 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 20 من أصل 24 دولة في سنة 2009، ثم المرتبة 24 من أصل 30 دولة في سنة 2012، بالرغم من الوضعية المالية المريحة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة إلا أن نتائجه المتعلقة بالتنافسية كانت هزيلة جداً لهشاشة هيكله الاقتصادي وارتباطه مداخليه وتوجهاته بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار البترول في الأسواق الدولية، في صورة تعكس ضعف تنافسية القطاعات الناشطة خارج قطاع البترول الذي يمثل حوالي 98 % من عائداته. في المقابل نجد أن الاقتصاد الماليزي استطاع خلال نفس الفترة تحقيق نتيجة مرضية وايجابية حيث احتل المرتبة 02 من أصل 19 دولة سنة 2003 بعد كوريا الجنوبية، ثم انتقل إلى المرتبة 03 من أصل 24 دولة في سنة 2009 بعد كل من كوريا الجنوبية وايرلندا، والمرتبة 03 من أصل 30 دولة في سنة 2012، في صورة تعكس قوة وصلابة وتنافسية الاقتصاد الماليزي مقارنة بالعديد من الدول الرائدة في العالم وتقدمه بشكل كبير على الكثير من الدول العربية والمغاربية، حيث يمكن تفسير هذه القوة والارتفاع في مستويات التنافسية فيه إلى

النتائج التي حققها في أرصدة المكونات الفرعية لمؤشري التنافسية الجارية والكامنة، أين سجل في مؤشر التنافسية الجارية سنة 2003 رصيدا قدره 0.67 جعله يحتل المرتبة 02 من أصل 19 دولة، وهي نتائج تعكس ما تتوفر عليه ماليزيا في المؤشرات الجزئية الخاصة بهذا المؤشر (بيئة الأعمال، البنية التحتية الأساسية، الأداء الحكومي،...) الحال نفسه تقريبا بالنسبة لمؤشر التنافسية الكامنة الذي سجل فيه بدوره مراتب متقدمة، حيث جاء في سنة 2006،2003، 2009 في المرتبة 03 بأرصدة قدرت بـ 0.53 و0.58و0.59 على الترتيب وهي نتائج أخرى تظهر الأسباب الحقيقية لتحقيق ماليزيا نتائج ايجابية في المؤشر العام للتنافسية العربية، خاصة تلك المتعلقة بالطاقات الكامنة (رأس المال البشري، الطاقات الابتكارية، البنية التحتية التقانية). هذه النتائج لمؤشري التنافسية الجارية والكامنة المتعلقة بماليزيا تعكس في طياتها قوة وصلابة الاقتصاد الماليزي وتفسر المركز العالمي الذي يحتله في مختلف تقارير التنافسية الدولية لتوفره على الكثير من المقومات، لاسيما تلك المتعلقة بمصادر الطاقات الكامنة، في الوقت الذي تعتبر هذه الأخيرة بمثابة تحديات وعقبات كبيرة أمام الدول النامية عموماً والدول المغاربية على وجه التحديد.

جدير بالذكر، أن الاقتصاد الجزائري بالرغم من البحبوحة المالية التي عرفها ابتداء من سنوات 2000 والناتجة عن تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية إلا انه لم يقدر على تحقيق نتائج كبيرة تزيد من صلابة وارتقاء أدائه وتعزيز تنافسيته.

بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (114) يمكن تفسير النتائج المتواضعة المحققة من قبل الاقتصاد الجزائري في ترتيب مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 و2012 إلى النتائج المتواضعة المحققة عموماً في مؤشر التنافسية الجارية خلال نفس الفترة بتسجيله تراجعاً ملحوظاً، حيث انتقلت الجزائر فيه من المرتبة 16 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 24 من أصل 30 دولة في سنة 2012، كما جاءت النتائج المتعلقة بأهم مؤشراته الفرعية على النحو التالي:

- بالنسبة للمؤشر المتعلق ببيئة الأعمال فإن الاقتصاد الجزائري سجل تراجعاً كبيراً وملحوظاً بانتقاله من المرتبة 15 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 19 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلال المرتبة 20 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 26 من أصل 30 دولة سنة 2012 في صورة تعكس تواجد الجزائر في ذيل الترتيب في هذا المؤشر مع العديد من الدول التي لا تتوفر على نفس الإمكانيات البشرية والمادية على غرار اليمن وموريتانيا؛
- كما سجل المؤشر المتعلق بالبنية التحتية الأساسية بدوره أيضا تراجعاً كبيراً وملحوظاً بانتقاله من المرتبة 14 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 16 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلال المرتبة 18 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 24 من أصل 30 دولة سنة 2012 كون أن الحكومة الجزائري لم تولي أهمية كبيرة للاستثمار بشكل كثيف في توفير هذه البنى التحتية الأساسية التي تعتبر عنصرا جوهريا في تطور ونمو الأعمال محلياً؛
- الحال نفسه تقريبا بالنسبة للمؤشر المتعلق بالحاكمية وفاعلية المؤسسات الذي سجل تراجعاً كبيرا بانتقالها من المرتبة 16 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 18 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلالها المرتبة 21 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 25 من أصل 30 دولة سنة 2012؛
- أما فيما يخص المؤشر المتعلق بالأداء الحكومي وتدخله في النشاط الاقتصادي نجد أن حقق نتائج مقبولة بتسجيله من المرتبة 06 من أصل 19 دولة سنة 2003، ليتراجع بعد ذلك إلى المرتبة 13 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم

يعود إلى تسجيل نتائج ايجابية وتحسن كبير في سنة 2009 بتسجيله المرتبة 03 ليراجع بعدها إلى المرتبة 10 من أصل 30 دولة سنة 2012، وهي نتائج تتطابق مع الواقع الحقيقي لحالة الاقتصاد الجزائري الذي تلعب فيه الدولة والقطاع العمومي دوراً جوهرياً في العديد من الجوانب الاقتصادية حيث تأخذ على عاتقها تسيير العديد من القطاعات الأساسية على غرار الطاقة والاتصالات والصناعة والفلاحة ودعم عمليات الاستثمار فيها، حيث أنها خلال هذه الفترة استطاعت تحقيق بعض النتائج الايجابية في هذه القطاعات عبر برامج اقتصادية على شاكلة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والمخطط الخماسي لسنة 2010-2015؛

- أما فيما يخص المؤشر المتعلق بجاذبية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعاً كبيرا ونتائج هزيلة جداً بانتقالها من المرتبة 15 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 21 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلت المرتبة 23 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 23 من أصل 30 دولة سنة 2012، فاحتلال الجزائر لهذه المراتب الأخيرة يرجع بالضرورة إلى التراجع الذي سجلته في مؤشرات بيئة أعمالها خلال نفس الفترة والعراقيل المتعلقة بالتمويل والبيروقراطية والفساد الإداري والمالي؛
- فيما يخص المؤشر المتعلق بالأداء الاقتصادي الكلي فقد شهدت الجزائر تحسناً كبيراً بتسجيلها مراتب متقدمة مقارنة بالعديد من الدول العربية والمغاربية حيث انتقلت من المرتبة 15 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 03 من أصل 21 دولة سنة 2006، والمرتبة 04 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمحافظة على المرتبة 04 من أصل 30 دولة سنة 2012، وذلك بالنظر إلى التحسن الحاصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة وانعكاسها بشكل ايجابي على مداخيل والمؤشرات الاقتصادية الكلية.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن النتائج المتواضعة المحققة من قبل الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية الجارية، جاءت كانعكاس للتراجع الكبير الذي حققه في مؤشراته الفرعية واحتلت في الكثير من المرات مراتب متأخرة مقارنة بالإمكانيات والوضعية المالية المريحة التي عرفتها خلال هذه الفترة، لاسيما من ناحية بيئة الأعمال بالنظر إلى هشاشة مؤسساتها وتقلص مستويات الحوكمة فيها، وهو الحال نفسه بالنسبة للبنى التحتية الأساسية لا تزال تعرف تدني في نوعية تلك المتعلقة بنقل السلع والخدمات كون أن الجزائر سجلت تأخراً في توفيرها ودخلت فقط منذ سنة 2000 في مرحلة تطوير وإعداد هذه البنى التحتية كالطرق السيارة والجسور والسكك الحديدية وغيرها. كما أن التدخل المفرط للسلطات العمومية أثر في الحد من تطور الإنتاجية وزيادة انتشار ظاهرة البحث على الريع وزيادة تكاليف الأعمال، وشكل عائقاً في تطور معدلات الإنتاجية فيها. أما فيما يخص مؤشر جاذبية الاستثمار فيعكس فشل الجهاز الحكومي في توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من خبراتها ونقل المعارف والتكنولوجيات منها، رغم الوضعية المالية المريحة والاستقرار الاقتصادي والأمني الذي عرفته البلاد خلال هذه الفترة، والذي يمكن إرجاعه إلى العديد من العوامل لعل من بينها عدم توفر العمالة والكادر البشري المؤهل والقادر على التكييف مع متطلبات التقنية والفنية والتكنولوجية للاستثمارات والمشاريع المحلية والأجنبية.

أما فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة نجده في الجزائر خلال نفس الفترة سجل بدوره تراجعاً ملحوظاً، حيث انتقل من المرتبة 12 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 22 من أصل 30 دولة في سنة 2012، وجاءت النتائج المتعلقة بأهم مؤشراته الفرعية على النحو التالي:

- بالنسبة للمؤشر المتعلق برأس المال البشري فإن الاقتصاد الجزائري سجل تراجعاً كبيراً وملحوظاً بانتقاله من المرتبة 10 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 14 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتل المرتبة 19 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 25 من أصل 30 دولة سنة 2012، في صورة تعكس تواجد الجزائر في ذيل الترتيب في هذا المؤشر مع العديد من الدول التي لا تتوفر على نفس الإمكانيات المالية التي بحوزتها على غرار اليمن وموريتانيا، بالرغم من المجهودات المبذولة من الحكومة لترقية وتحسين ظروف إعداد العنصر البشري من سنة 2000؛
- فيما يخص المؤشر المتعلق بالطاقات الابتكارية وتوطين التكنولوجيا، فقد سجلت الجزائر تراجعاً كبيراً بانتقاله من المرتبة 07 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 10 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتل المرتبة 14 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 24 من أصل 30 دولة سنة 2012، في صورة تعكس ضعف وقصور كبيرين في عمليات إعداد وتكوين العنصر البشري عالي التأهيل كون أن سياسات التعليم والتدريب فيها ركزت في هذه الفترة على الجوانب الكمية وشح وضآلة في الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير؛
- الحال نفسه تقريباً بالنسبة للمؤشر المتعلق البنية التحتية التقانية، فقد سجلت الجزائر تراجع ملحوظ أين انتقلت من المرتبة 16 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 17 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلت المرتبة 18 من أصل 24 دولة سنة 2009، ثم المرتبة 17 من أصل 30 دولة سنة 2012 في صورة تعكس ضعف وقصور في التحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذلك في البنية التقانية بالنظر إلى الانتشار المتواضع للانترنت وضعف عمليات التجارة والحكومة الالكترونية وغيرها من نقاط القصور.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الجزائري يعرف تراجعاً وضعفاً كبيراً في مؤشرات التنافسية الكامنة مقارنة بالنتائج الايجابية التي حققها في مؤشر التنافسية الجارية، بالنظر إلى النقائص المتعلقة برأس المال البشري لاسيما من الناحية النوعية وتوفير الرعاية الصحية اتجاه المواطنين، فضلا على بقاء تسجيل معدلات أمية مرتفعة في صفوف كبار السن والإناث والقاطنين خارج المناطق الحضرية، حيث يمكن القول أنه مادام نظام التعليم في الجزائر يضخ المهارات الخطأ في سوق العمل فلن يستطيع تحقيق مستويات تنافسية مرتفعة، باعتبار ذلك هدراً للطاقات البشرية. كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر في مجال توطين التقانة حققت تقدماً ملحوظاً بفضل الإصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار العربي وفتح القطاع للمنافسة[1]، أما في مجال الخطوط الهاتفية الثابتة فهي لا تزال تعرف انتشاراً وتغطية منخفضة مقارنة بماليزيا والعديد من الدول المتقدمة بالرغم من أهميتها في توسيع دائرة استخدام الإنترنت ونقل المعلومات، خاصة في ظل قلة ومحدودية مبادرات القطاع الخاص في تطوير هذا القطاع، الأمر الذي ينتج عنه ضعف في انتشار الانترنت وما لذلك من آثار على تأخير تطوير التجارة والحكومة الالكترونية. بالإضافة إلى ما سبق الجزائر على

[1]: تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، المرجع السابق، ص: 48.

غرار الكثير من الدول العربية والمغربية تعاني من فجوة رقمية بينها وبين الدول المتقدمة والعديد من الاقتصاديات الناشئة بالنظر إلى تدني وضعف بنيتها التحتية التقانية والتي تعتبر أكبر تحدي لها، خاصة أمام تدني وضآلة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وغياب كبير للعامل البشري المؤهل بالشكل الذي يحول دون تسجيل تطور أو تقدم في الطاقات الابتكارية لقطاع الاتصالات أو القطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: تحليل تنافسية الاقتصاد التونسي من وجهة نظر نتائج تقرير التنافسية العربية

في إطار السعي لتقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد التونسي انطلاقا من نتائجه المحققة في تقارير التنافسية العربية، سنتطرق في هذا الجزء الحديث على مؤشر التنافسية العربية، والذي على أساسه تتم عملية ترتيبه في كل مرة وذلك عبر استعراض نتائج الاقتصاد التونسي في تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، مع مقارنتها بالنتائج المحققة من قبل الاقتصاد الماليزي، مع الإشارة إلى المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية الجارية والكامنة بنوع التفصيل قصد توضيح الصورة أكثر على كيفية توزع الأرصدة الفرعية في هذين المؤشرين والمتعلقة بالاقتصاد التونسي، بالشكل الذي يسمح بتشخيص ومعرفة مراكز القوة والضعف فيه، هو ما سنظهره من خلال الجدولين الموالين.

الجدول 115:ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي في مؤشر التنافسية العربية في الفترة الممتدة ما بين (2003-2012)

البيانات/ السنوات	تقرير التنافسية العربية لسنة 2003	تقرير التنافسية العربية لسنة 2006	تقرير التنافسية العربية لسنة 2009	تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
مؤشر التنافسية العربية المتعلق بالاقتصاد التونسي	0.42	0.53	0.37	0.45
الترتيـــــــب	المرتبة 09 من أصل 19 دولة	المرتبة 08 من أصل 21 دولة	المرتبة 15 من أصل 24 دولة	المرتبة 16 من أصل 30 دولة
مؤشر التنافسية العربية المتعلق بالاقتصاد الماليزي	0.60	0.76	0.75	0.53
الترتيـــــــب	المرتبة 02 من أصل 19 دولة	المرتبة 05 من أصل 21 دولة	المرتبة 03 من أصل 24 دولة	المرتبة 03 من أصل 30 دولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.على الرابط الالكتروني:
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3#prettyPhoto

الجدول 116:ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي حسب مكونات مؤشر التنافسية العربية

مكونات المؤشر/السنوات		تقرير التنافسية العربية لسنة 2003	تقرير التنافسية العربية لسنة 2006	تقرير التنافسية العربية لسنة 2009	تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
مؤشر التنافسية الجارية	الترتيب	المرتبة 09 من أصل 19 دولة	المرتبة 09 من أصل 21 دولة	المرتبة 16 من أصل 24 دولة	المرتبة 14 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.49	0.55	0.43	0.47
مؤشر بيئة الأعمال	الترتيب	المرتبة 10 من أصل 19 دولة	المرتبة 08 من أصل 21 دولة	المرتبة 16 من أصل 24 دولة	المرتبة 13 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.43	0.53	0.40	0.48

البنية التحتية الأساسية	**الترتيب**	المرتبة 11 من أصل 19 دولة	المرتبة 15 من أصل 21 دولة	المرتبة 17 من أصل 24 دولة	المرتبة 21 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.28	0.12	0.20	0.18
الأداء الحكومي	**الترتيب**	المرتبة 13 من أصل 19 دولة	المرتبة 12 من أصل 21 دولة	المرتبة 13 من أصل 24 دولة	المرتبة 17 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.47	0.60	0.50	0.64
جاذبية الاستثمار	**الترتيب**	المرتبة 07 من أصل 19 دولة	المرتبة 13 من أصل 21 دولة	المرتبة 18 من أصل 24 دولة	المرتبة 19 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.43	0.33	0.41	0.47
الحاكمية وفعالية المؤسسات	**الترتيب**	المرتبة 08 من أصل 19 دولة	المرتبة 10 من أصل 21 دولة	المرتبة 13 من أصل 24 دولة	المرتبة 15 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.54	0.60	0.47	0.46
الأداء الاقتصادي الكلي	**الترتيب**	المرتبة 17 من أصل 19 دولة	المرتبة 10 من أصل 21 دولة	المرتبة 06 من أصل 24 دولة	المرتبة 08 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.60	0.63	0.64	0.58
ديناميكية الأسواق والتخصص	**الترتيب**	المرتبة 11 من أصل 19 دولة	المرتبة 14 من أصل 21 دولة	المرتبة 18 من أصل 24 دولة	المرتبة 23 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.41	0.41	0.30	0.30
التكلفة والإنتاجية	**الترتيب**	المرتبة 11 من أصل 19 دولة	المرتبة 13 من أصل 21 دولة	المرتبة 10 من أصل 24 دولة	المرتبة 20 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.41	0.49	0.51	0.45
مؤشر التنافسية الكامنة	**الترتيب**	المرتبة 09 من أصل 19 دولة	المرتبة 13 من أصل 21 دولة	المرتبة 13 من أصل 24 دولة	المرتبة 11 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.34	0.27	0.41	0.44
الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا	**الترتيب**	المرتبة 04 من أصل 19 دولة	المرتبة 15 من أصل 21 دولة	المرتبة 15 من أصل 24 دولة	المرتبة 08 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.44	0.16	0.24	0.32
رأس المال البشري	**الترتيب**	المرتبة 08 من أصل 19 دولة	المرتبة 10 من أصل 21 دولة	المرتبة 10 من أصل 24 دولة	المرتبة 14 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.53	0.58	0.61	0.60
البنية التحتية التقانية	**الترتيب**	المرتبة 13 من أصل 19 دولة	المرتبة 15 من أصل 21 دولة	المرتبة 12 من أصل 24 دولة	المرتبة 12 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.05	0.22	0.39	0.41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. على الرابط الالكتروني:
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3#prettyPhoto

تظهر نتائج الجدول رقم (115) بشكل كبير أن رصيد وترتيب الاقتصاد التونسي في مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012 جاء في مراتب مقبولة جداً مقارنة بالنتائج المحققة من قبل الاقتصاد الماليزي وفي وضعية جعلته يتفوق فيها على الاقتصاد الجزائري والمغربي خلال نفس الفترة، حيث جاء في المرتبة 09 من أصل 19 دولة في سنة 2003، ثم المرتبة 08 من أصل 21 دولة في سنة 2006، ليشهد بعد ذلك نوع من التراجع أين حل في المرتبة 15 من أصل 24 دولة في سنة 2009، ثم المرتبة 16 من أصل 30 دولة في سنة 2012. حيث يمكن تفسير هذا التراجع إلى انعكاسات

الأزمة المالية وما تبعها من ضغوطات تضخمية وتراجع في معدلات النمو الدولية، بالإضافة إلى التوترات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد. في الوقت الذي استطاع الاقتصاد الماليزي خلال نفس الفترة تحقيق نتائج وايجابية أين احتل المرتبة 02 من أصل 19 دولة في سنة 2003 بعد كوريا الجنوبية، ثم انتقل إلى المرتبة 03 من أصل 24 دولة في سنة 2009 بعد كل من كوريا الجنوبية وايرلندا، والمرتبة 03 من أصل 30 دولة في سنة 2012.

جدير بالذكر، أن الاقتصاد التونسي استطاع تحقيق نتائج مقبولة مقارنة بتلك التي حققها الاقتصاد الماليزي وجاء في المرتبة الأولى في الدول المغاربية (الجزائر والمغرب)، حيث استطاع أن يحافظ على مركزه التنافسي خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2012 رغم تسلسل الأحداث التي عرفتها بيئة الأعمال دولياً والأحداث التي ظهرت على المستوى المحلي فعلى الأقل استطاع تحقيق نتائج تفوق تلك المحققة في الجزائر بالرغم من أنها كانت في معزل على الآثار الجانبية للازمة المالية في مرحلتها الأولى وعرفت استقرارا في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (116) يمكن تفسير النتائج المحققة من قبل الاقتصاد التونسي في ترتيب مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 و2012 إلى النتائج المقبولة التي حققها في مؤشر التنافسية الجارية خلال نفس الفترة، من خلال تسجيله مستويات مقبولة مقارنة بتلك المحققة في ماليزيا وتفوقه على كل من الجزائر والمغرب، أين سجل المرتبة 09 من أصل 19 دولة سنة 2003 مع تسجيل تراجع طفيف في سنة 2012 بتحقيقه المرتبة 14، حيث توزعت النتائج المتعلقة بأهم مؤشراته الفرعية على النحو التالي:

- بالنسبة للمؤشر المتعلق ببيئة الأعمال فإن الاقتصاد التونسي سجل نتائج مقبولة أين تواجد في المرتبة 10 من أصل 19 دولة سنة 2003، ليعرف بعد ذلك تحسناً بتسجيله المرتبة 08 من أصل 21 دولة سنة 2006، إلا أنه بعد هذه الفترة تم تسجيل تراجع طفيف بتسجيل المرتبة 16 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 13 من أصل 30 دولة سنة 2012، حيث يمكن تفسير التراجع في بيئة الأعمال إلى عجز الحكومة التونسية في توفير المناخ المناسب والامتيازات الضرورية لاستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبية أو المحافظة على تلك المتواجدة فيها خاصة بعد الركود في معدلات النمو الدولية نتيجة الأزمة المالية؛
- فيما يخص المؤشر المتعلق بالبنية التحتية الأساسية نجد أنه في تونس سجل تراجعاً ملحوظاً بانتقاله من المرتبة 11 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 15 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 17 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 21 من أصل 30 دولة سنة 2012 في صورة تعكس النقص الفادح والتراجع الرهيب في توفير البنى التحتية الأساسية لنقل السلع والبضائع، كون أن الحكومة التونسية لم تعطي أولية كبيرة لهكذا نوع من الاستثمارات التي تعتبر شرطاً أساسياً في تطور أنشطة الأعمال محلياً؛
- الحال نفسه تقريبا بالنسبة للمؤشر المتعلق بالحاكمية وفاعلية المؤسسات الذي سجل تراجعاً كبيراً بانتقاله من المرتبة 08 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 10 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 13 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 25 من أصل 30 دولة سنة 2012 بالنظر إلى التراجع الذي تسجله المؤسسات التونسية من ناحية الأداء وتطبيق قواعد الحوكمة بصرامة وجدية في أنشطتها السنوية؛

- أما بالنسبة المؤشر المتعلق بالأداء الحكومي وتدخله في النشاط الاقتصادي نجد أن تونس سجلت تراجع ملحوظ بالانتقال من المرتبة 13 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 12 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 13 من أصل 24 دولة في سنة 2009، والمرتبة 17 من أصل 30 دولة سنة 2012، في صورة تعكس التدخل عقلاني للحكومة التونسية في النشاط الاقتصادي وفتح المجال أكثر للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، عكس ما هو عليه الحال في الكثير من الدول العربية على غرار الجزائر؛
- أما فيما يخص المؤشر المتعلق بجاذبية الاستثمار سجلت تونس كغيرها من الدول المغاربية تراجعاً ملحوظاً بانتقالها من المرتبة 07 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 13 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 18 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 19 من أصل 30 دولة سنة 2012، وهو ما يظهر تقصير وضعف الحكومة التونسية في توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبية، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والأحداث التي عرفتها تونس بعد سنة 2011، إضافة إلى العراقيل المتعلقة بإمكانيات الحصول على مصادر التمويل والائتمان بالنسبة للقطاع الخاص محلياً؛
- فيما يخص المؤشر المتعلق بالأداء الاقتصادي الكلي فقد شهدت تونس تحسناً كبيراً بتسجيلها مراتب متقدمة على غرار الجزائر والمغرب، حيث انتقلت من المرتبة 15 من أصل 19 دولة سنة 2003، إلى المرتبة 10 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 06 من أصل 24 دولة في سنة 2009 والمرتبة 08 من أصل 30 دولة في سنة 2012، في صورة تعكس تحكم الحكومة التونسية في المحافظة على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، لاسيما الضغوطات التضخمية التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية وتدخلها بشكل كبير في التحكم في تقلبات سعر الصرف والعمل على تقليص العجز في الموازنات العامة والميزان التجاري.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد التونسي حقق نتائج مقبولة في مؤشر التنافسية الجارية مقارنة بتلك التي حققها الاقتصاد الجزائري خاصة في الجوانب المتعلقة ببيئة الأعمال والأداء الاقتصادي الكلي، حيث استطاعت أن تحافظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وتقليص عجز الموازنة العامة والميزان التجاري والتحكم في تقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى تقديم جملة من الامتيازات الضريبية والجبائية والتسهيلات الإدارية في هذه الفترة بالرغم من الضغوطات التضخمية التي فرضتها الأزمة المالية. بينما عرفت في المقابل تراجعاً في بعض المؤشرات الفرعية الخاصة بالتنافسية الجارية على غرار الجزائر ويتعلق الأمر بحاكمية وفعالية المؤسسات التي لا تزال ترجع لهشاشة مؤسساتها وانخفاض كبير في مستويات الحوكمة فيها، وهو الحال نفسه بالنسبة للبنى التحتية الأساسية خاصة تلك المتعلقة بنقل السلع والخدمات كون أن تونس لم تولي أهمية كبيرة لها. أما فيما يخص مؤشر جاذبية الاستثمار، فيظهر فشل الجهاز الحكومي في توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من خبراتها ونقل المعارف والتكنولوجيات، لاسيما تلك المتعلقة بإمكانيات الوصول إلى مصادر التمويل والائتمان بالنسبة للقطاع الخاص وبروز بعض العراقيل المصرفية والإدارية، بالإضافة إلى نقص تأهيل العمالة وضعف مستويات إنتاجيتها وعدم قدرة أنظمة التعليم والتدريب في تونس على توفير المتطلبات التقنية والفنية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل وتطلبها بشكل كبير الاستثمارات الأجنبية.

كما أنه بالرجوع إلى معطيات مؤشر التنافسية الكامنة في تونس خلال نفس الفترة، نجد أنه سجل بدوره تراجعاً طفيفاً على غرار ما حدث في الجزائر، حيث انتقل من المرتبة 09 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 11 من أصل 30 دولة في سنة 2012، كما توزعت النتائج المتعلقة بأهم مؤشراته الفرعية على النحو التالي:

- فيما يخص المؤشر المتعلق برأس المال البشري فإن الاقتصاد التونسي سجل تراجعاً طفيفاً بانتقاله من المرتبة 08 من أصل 19 دولة في سنة 2003 إلى المرتبة 10 من أصل 21 دولة في سنة 2006، والمرتبة 10 من أصل 24 دولة في سنة 2009 ليصل إلى المرتبة 14 من أصل 30 دولة سنة 2012، في وضعية أحسن من تلك التي حققها الاقتصاد الجزائري بالرغم من عدم توفرها على نفس الإمكانيات المالية التي بحوزته، إلا أنه تبقى تعرف تقريباً نفس المشاكل التي تعرفها الجزائر والمتعلقة بتكوين وإعداد العنصر المتعلقة بالنوعية وكذلك من ناحية ارتفاع معدلات الأمية وتوفير الرعاية والتغطية الصحية في الريفية ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وغيرها؛
- فيما يخص المؤشر المتعلق بالطاقات الابتكارية وتوطين التكنولوجيا فقد سجلت تونس نتائج مقبولة مقارنة بماليزيا والجزائر، حيث جاءت في المرتبة 04 من أصل 19 دولة سنة 2003، ثم سجلت تراجعاً بالوصول إلى المرتبة 15 من أصل 21 دولة سنة 2006، والمرتبة 15 من أصل 24 دولة سنة 2009، لتعود فتسجل تحسناً بتحقيق المرتبة 08 من أصل 30 دولة سنة 2012، في صورة تعكس الجاهزية والتقدم لتونس ولو نسبياً في توفير جميع الشروط الأساسية التي تدعم وتعزز الأنشطة الابتكارية كالعنصر البشري المؤهل ومستويات إنفاق على البحث والتطوير رغم ضعفها على الأقل بمستويات تفوق تلك الموجودة في الجزائر والمغرب؛
- أما بالنسبة للمؤشر المتعلق البنية التحتية التقانية فقد سجلت تونس تراجع طفيف أين انتقلت من المرتبة 13 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 15 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلت المرتبة 12 من أصل 24 دولة سنة 2009 ثم المرتبة 12 من أصل 30 دولة في سنة 2012، محققة بذلك نتائج مقبولة مقارنة بماليزيا وأحسن من الجزائر والمغرب بالرغم من بقائها تعرف نقصاً في التحكم بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي توفير البنية التقانية الضرورية، خاصة المتعلقة بالخطوط الهاتفية الثابتة وما لذلك من آثار في الانتشار المتواضع للأنترنت وضعف عمليات التجارة والحكومة الالكترونية.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن تونس عرفت تراجعاً طفيفاً في مؤشرات التنافسية الكامنة واستطاعت تحقيق نتائج مقبولة تتقارب مع التي حققها في مؤشر التنافسية الجارية، وهو ما جعلها تتواجد في وضع تنافسي أفضل من الذي تتواجد فيه الجزائر والمغرب، رغم بقائها تسجل بعض في النقائص في هذا خاصة في الجوانب المتعلقة برأس المال البشري، خاصة من الناحية النوعية وتوفير الرعاية الصحية اتجاه المواطنين، فضلا على بقاء تسجيل معدلات أمية مرتفعة نوعاً ما في صفوف الإناث والمناطق غير الحضرية. كما تجدر الإشارة إلى أن تونس من خلال الإصلاحات التي قامت بها في مجال قطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة فيه، استطاعت تخفيض تكلفة استخدام الإنترنت على غرار الجزائر، ولكن بالرغم من انخفاض تكاليف الإنترنت فيها فإن انخفاض استخدام الحاسوب الشخصي ساهم في الحد من انتشار

الإنترنت ولا زال الاستخدام مركزاً على استخدام مقاهي الإنترنت[1]، كما أن تونس تعرف هي الأخرى فجوة رقمية بينها وبين الدول المتقدمة والعديد من الاقتصاديات الناشئة بالنظر إلى تدني وضعف بنيتها التحتية التقانية والتي تعتبر أكبر تحدي لها، خاصة أمام تدني وضآلة الانفاق على أنشطة البحث والتطوير وغياب لافت للعامل البشري المؤهل في الكثير من الحالات مما يساهم في ضعف وتراجع طاقاتها الابتكارية بشكل عام.

الفرع الثالث: تحليل تنافسية الاقتصاد المغربي من وجهة نظر نتائج تقرير التنافسية العربية

نحاول عبر هذا الجزء تقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد المغربي بالنظر إلى نتائجه في تقارير التنافسية العربية مع مقارنتها نتائج الاقتصاد الماليزي، إضافة إلى الإشارة بنوع التفصيل إلى نتائج المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية الجارية والكامنة وكيفية توزعيها في هذين المؤشرين للوقوف على مراكز القوة والضعف فيه، وهو ما سنوضحه من خلال الجدولين الموالين.

الجدول 117: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية العربية في الفترة الممتدة ما بين (2003–2012)

البيانات/ السنوات	تقرير التنافسية العربية لسنة 2003	تقرير التنافسية العربية لسنة 2006	تقرير التنافسية العربية لسنة 2009	تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
مؤشر التنافسية العربية المتعلق بالاقتصاد المغربي	0.37	0.42	0.26	0.34
الترتيـــــــب	المرتبة 13 من أصل 19 دولة	المرتبة 12 من أصل 21 دولة	المرتبة 19 من أصل 24 دولة	المرتبة 27 من أصل 30 دولة
مؤشر التنافسية العربية المتعلق بالاقتصاد الماليزي	0.60	0.76	0.75	0.53
الترتيـــــــب	المرتبة 02 من أصل 19 دولة	المرتبة 05 من أصل 21 دولة	المرتبة 03 من أصل 24 دولة	المرتبة 03 من أصل 30 دولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. على الرابط الالكتروني: http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3#prettyPhoto

الجدول 118: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي حسب مكونات مؤشر التنافسية العربية

مكونات المؤشر/السنوات		تقرير التنافسية العربية لسنة 2003	تقرير التنافسية العربية لسنة 2006	تقرير التنافسية العربية لسنة 2009	تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
مؤشر التنافسية الجارية	الترتيب	المرتبة 10 من أصل 19 دولة	المرتبة 13 من أصل 21 دولة	المرتبة 17 من أصل 24 دولة	المرتبة 21 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.48	0.43	0.43	0.40
مؤشر بيئة الأعمال	الترتيب	المرتبة 09 من أصل 19 دولة	المرتبة 12 من أصل 21 دولة	المرتبة 15 من أصل 24 دولة	المرتبة 23 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.435	0.43	0.42	0.39
البنية التحتية الأساسية	الترتيب	المرتبة 10 من أصل 19 دولة	المرتبة 17 من أصل 21 دولة	المرتبة 20 من أصل 24 دولة	المرتبة 26 من أصل 30 دولة

[1]: تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، المرجع السابق، ص: 48.

	الرصيد	0.29	0.09	0.14	0.13
الأداء الحكومي	**الترتيب**	المرتبة 08 من أصل 19 دولة	المرتبة 17 من أصل 21 دولة	المرتبة 11 من أصل 24 دولة	المرتبة 25 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.52	0.49	0.58	0.44
جاذبية الاستثمار	**الترتيب**	المرتبة 17 من أصل 19 دولة	المرتبة 15 من أصل 21 دولة	المرتبة 16 من أصل 24 دولة	المرتبة 18 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.32	0.29	0.42	0.47
الحاكمية وفعالية المؤسسات	**الترتيب**	المرتبة 06 من أصل 19 دولة	المرتبة 03 من أصل 21 دولة	المرتبة 06 من أصل 24 دولة	المرتبة 06 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.60	0.74	0.57	0.54
الأداء الاقتصادي الكلي	**الترتيب**	المرتبة 08 من أصل 19 دولة	المرتبة 09 من أصل 21 دولة	المرتبة 12 من أصل 24 دولة	المرتبة 06 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.64	0.64	0.62	0.59
ديناميكية الأسواق والتخصص	**الترتيب**	المرتبة 13 من أصل 19 دولة	المرتبة 17 من أصل 21 دولة	المرتبة 21 من أصل 24 دولة	المرتبة 28 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.38	0.35	0.25	0.27
التكلفة والإنتاجية	**الترتيب**	المرتبة 17 من أصل 19 دولة	المرتبة 20 من أصل 21 دولة	المرتبة 16 من أصل 24 دولة	المرتبة 24 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.05	0.40	0.46	0.40
مؤشر التنافسية الكامنة	**الترتيب**	المرتبة 14 من أصل 19 دولة	المرتبة 17 من أصل 21 دولة	المرتبة 22 من أصل 24 دولة	المرتبة 27 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.25	0.15	0.27	0.27
الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا	**الترتيب**	المرتبة 08 من أصل 19 دولة	المرتبة 09 من أصل 21 دولة	المرتبة 18 من أصل 24 دولة	المرتبة 21 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.37	0.24	0.22	0.21
رأس المال البشري	**الترتيب**	المرتبة 16 من أصل 19 دولة	المرتبة 18 من أصل 21 دولة	المرتبة 21 من أصل 24 دولة	المرتبة 27 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.33	0.30	0.32	0.31
البنية التحتية التقانية	**الترتيب**	المرتبة 15 من أصل 19 دولة	المرتبة 16 من أصل 21 دولة	المرتبة 19 من أصل 24 دولة	المرتبة 26 من أصل 30 دولة
	الرصيد	0.035	0.21	0.27	0.29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير التنافسية العربية لسنة 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. على الرابط الالكتروني:
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3#prettyPhoto

تظهر نتائج الجدول رقم (117) بشكل كبير أن رصيد وترتيب الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012، جاء في مراتب متواضعة مقارنة بالنتائج المحققة من قبل الاقتصاد الماليزي وفي وضعية أقل من الاقتصاد التونسي وأحسن بقليل عن الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة، حيث جاء في المرتبة 13 من أصل 19 دولة في سنة 2003، ثم المرتبة 12 من أصل 21 دولة في سنة 2006، ليشهد بعد ذلك تراجعاً ملحوظاً أين جاء في المرتبة 19 من أصل 24 دولة في سنة 2009، ليستمر بالتراجع باحتلاله المراتب الأخيرة أين جاء في المرتبة 27 من أصل 30 دولة في سنة 2012 متفوقاً على موريتانيا واليمن، حيث يمكن تفسير هذا التراجع وإلى النتائج المتواضعة التي حققها في مؤشري

التنافسية الجارية والكامنة وانعكاسات الأزمة المالية وما تبعها من ضغوطات تضخمية وتراجع في معدلات النمو الدولية. في الوقت الذي استطاع الاقتصاد الماليزي خلال نفس الفترة تحقيق نتائج وإيجابية، أين احتل المرتبة 02 من أصل 19 دولة في سنة 2003 بعد كوريا الجنوبية، ثم انتقل إلى المرتبة 03 من أصل 24 دولة في سنة 2009 بعد كل من كوريا الجنوبية وايرلندا، والمرتبة 03 من أصل 30 دولة في سنة 2012.

من خلال نتائج الجدول رقم (118) يمكن تفسير التراجع والنتائج الضعيفة المحققة من قبل الاقتصاد المغربي في ترتيب مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 و2012، إلى النتائج المتواضعة المحققة بشكل عام في مؤشر التنافسية الجارية خلال نفس الفترة بتسجيله تراجعاً ملحوظاً، حيث انتقل المغرب فيه من المرتبة 10 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 21 من أصل 30 دولة في سنة 2012، كما توزعت النتائج المتعلقة بأهم مؤشراته الفرعية على النحو التالي:

- بالنسبة للمؤشر المتعلق ببيئة الأعمال فإن الاقتصاد المغربي سجل تراجعاً كبيراً وملحوظاً بانتقاله من المرتبة 09 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 12 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 15 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 23 من أصل 30 دولة سنة 2012 في صورة تعكس احتلال المغرب مراتب متواضعة في هذا المؤشر وبمستويات أفضل من الاقتصاد الجزائري؛
- كما سجل المؤشر المتعلق بالبنية التحتية الأساسية بدوره أيضا تراجعاً كبيراً وملحوظاً بانتقاله من المرتبة 10 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 17 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلال المرتبة 20 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 26 من أصل 30 دولة سنة 2012 بشكل يوحي ضعف وقصور الحكومة المغربية في توفير البنى التحتية الأساسية وتصنيفها ضمن خانة الأولويات الثانوية بالرغم من دورها الهام والجوهري في تطوير ونمو الأعمال للمؤسسات المحلية والأجنبية؛
- أما فيما يخص المؤشر المتعلق بالحاكمية وفاعلية المؤسسات فقد سجلت المغرب نتائج مقبولة مقارنة بتلك المحققة في تونس والجزائر، فجاءت في المرتبة 06 من أصل 19 دولة سنة 2003، لتسجل بعد ذلك تحسناً ملحوظاً بتحصيلها المرتبة 03 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 06 من أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 06 من أصل 30 دولة سنة 2012؛
- أما بالنسبة للمؤشر المتعلق بالأداء الحكومي وتدخله في النشاط الاقتصادي تظهر نتائج المغرب في هذا المؤشر تراجع تدخل الجهاز الحكومي في الجوانب الاقتصادية وفتح المجال أكثر لمبادرات القطاع الخاص والأجنبي، على غرار ما يحدث في تونس أين انتقل ترتيبه من المرتبة 08 من أصل 19 دولة سنة 2003، ليتراجع بعد ذلك إلى المرتبة 17 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 11 من أصل 24 دولة في سنة 2009، ليصل بعدها إلى المرتبة 25 من أصل 30 دولة في سنة 2012؛
- أما فيما يخص المؤشر المتعلق بجاذبية الاستثمار سجلت المغرب تراجع طفيف ونتائج متواضعة بانتقالها من المرتبة 17 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 15 من أصل 21 دولة سنة 2006، ثم المرتبة 16 من أصل 24 دولة سنة

2009 والمرتبة 18 من أصل 30 دولة سنة 2012، على الرغم من تواجدها في وضعية أحسن من تلك الموجودة فيها تونس والجزائر، حيث يفسر هذه النتائج المتواضعة إلى التراجع الحاصل في مؤشرات بيئة أعمالها خلال نفس الفترة وتفاقم العراقيل المتعلقة بالتمويل والبيروقراطية والفساد الإداري والمالي ونقص في تكوين الكادر البشري؛

- فيما يخص المؤشر المتعلق بالأداء الاقتصادي الكلي فقد حققت المغرب نتائج مقبولة وتحسناً ملحوظاً على غرار ما حدث في الجزائر وتونس، حيث انتقلت من المرتبة 08 من أصل 19 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 09 من أصل 21 دولة سنة 2006، والمرتبة 12 من أصل 24 دولة سنة 2009، ليصل في سنة 2012 إلى المرتبة 06 من أصل 30 دولة، في صورة تعكس قدرة الجهاز الحكومي في المحافظة على الاستقرار وتثبيت العديد من الكثير من المؤشرات الاقتصادية والتوازنات الكلية خاصة بعد بروز الضغوطات التضخمية والتقلبات في أسعار الصرف نتيجة الأزمة المالية التي عرفها العالم وتراجع معدلات النمو.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن النتائج المتواضعة المحققة من قبل الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية الجارية جاءت كنتيجة للتراجع المسجل مؤشراته الفرعية واحتلت في الكثير من المرات مراتب متأخرة خلال هذه الفترة، لاسيما من ناحية بيئة الأعمال بالنظر إلى ضعف الأداء المؤسساتي وقصور الحكومة المغربية في توفير مناخ ملائم يعمل على تسهيل القيام بالأعمال فيه، فضلا على إشكالات ضعف البنية التحتية الأساسية، وحاجتها للقيام بالمزيد من الإصلاحات في مجالات محاربة الفساد الإداري وتقليص المتطلبات الإدارية في مزاولة الأنشطة أو الحصول على تمويل. كما أن ضعف في البنى التحتية الأساسية الذي تعرفه المغرب قلص حظوظها في تطور بيئة أعمالها واستقطاب استثمارات أجنبية وساهم في زيادة تكاليف الأعمال التي تشكل عائقاً كبيراً في تطور معدلات الإنتاجية فيها، مما يقلص أيضا فرص الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية ومن خبراتها ونقل المعارف والتكنولوجيات، خاصة في ظل تسجيل نقص فادح في توفر العمالة والكادر البشري المؤهل والقادر على التكييف مع متطلبات التقنية والفنية والتكنولوجية للمشاريع المحلية والأجنبية وتراجع في عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليص أنشطتها في العالم بعد الأزمة المالية.

أما فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة نجد أن المغرب في الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 و2012 سجل تراجعاً كبيراً حيث انتقل من المرتبة 14 من أصل 19 دولة سنة 2003، إلى ذيل الترتيب بتسجيل المرتبة 27 من أصل 30 دولة في سنة 2012 حيث توزعت النتائج المتعلقة بأهم مؤشراته الفرعية على النحو التالي:

- بالنسبة للمؤشر المتعلق برأس المال البشري فإن الاقتصاد المغربي سجل تراجعاً كبيراً وانخفاضاً رهيباً بانتقاله من المرتبة 16 من أصل 19 دولة في سنة 2003، ثم إلى المرتبة 18 من أصل 21 دولة في سنة 2006، ليصل إلى المرتبة 22 من أصل 24 دولة في سنة 2009 والمرتبة 27 من أصل 30 دولة سنة 2012 في صورة تعكس تواجد المغرب في ذيل الترتيب في هذا المؤشر مع العديد من الدول التي لا تتوفر على نفس الإمكانيات المالية التي بحوزتها على غرار اليمن وموريتانيا، بالرغم من المجهودات المبذولة من الجهاز الحكومي لترقية وتحسين ظروف إعداد العنصر البشري؛
- فيما يخص المؤشر المتعلق بالطاقات الابتكارية وتوطين التكنولوجيا فقد سجلت المغرب تراجعاً كبيراً بانتقاله من المرتبة 08 من أصل 19 دولة سنة 2003، ثم إلى المرتبة 09 من أصل 21 دولة سنة 2006، ليصل إلى المرتبة 18 من

أصل 24 دولة سنة 2009 والمرتبة 21 من أصل 30 دولة سنة 2012، بالنظر إلى قلة وضآلة في الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير والتركيز على الجوانب الكمية في عمليات إعداد وتكوين العنصر البشري، إضافة إلى الشرخ الموجود بين البحوث العلمية ومجالاته ونوعيته والجوانب التقنية المعمول بها ميدانياً، فكل منهما يعمل في معزل عن الأخر على غرار ما يحدث في الجزائر؛

- الحال نفسه تقريباً بالنسبة للمؤشر المتعلق البنية التحتية التقانية فقد سجلت المغرب تراجع كبير أين انتقلت من المرتبة 15 من أصل 19 دولة سنة 2003، ثم إلى المرتبة 16 من أصل 21 دولة سنة 2006، واحتلت المرتبة 19 من أصل 24 دولة سنة 2009 ثم المرتبة 26 من أصل 30 دولة سنة 2012، في صورة تعكس نقصاً فادحاً في توفير الشروط التقنية والبنية التقانية الضرورية وما لها من آثار في تقليص دعم وتعزيز عمليات التجارة والحكومة الالكترونية داخل المملكة المغربية.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد المغربي سجل تراجعاً وضعفاً كبيراً في مؤشرات التنافسية الكامنة، مقارنة بالنتائج التي حققها في مؤشر التنافسية الجارية، وذلك بالنظر إلى النقائص المتعلقة برأس المال البشري، خاصة من الناحية النوعية وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين، وارتفاع معدلات أمية في صفوف الإناث والمناطق القروية. كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب شهد تراجعاً ملحوظاً في مجال توطين التقانة رغم الإصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات ومحاولة تطويعها لخدمة الاقتصاد الوطني، بالنظر الانتشار واستخدام الضعيف للإنترنت ونقل المعلومات وما لذلك من آثار على تأخير تطوير التجارة والحكومة الالكترونية. بالإضافة إلى معاناته من فجوة رقمية بالنظر إلى تدني وضعف بنيتها التحتية التقانية والتي تعتبر أكبر تحدي له، خاصة أمام قلة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وتسجيل قصور في تكوين العامل البشري مما يعرقل نمو وتطور في الطاقات الابتكارية في عدة قطاعات.

في الأخير؛ يرى الباحث أن الاقتصاديات المغاربية حققت نتائج متواضعة في ترتيب مؤشر التنافسية العربية مع تسجيل عنصر السبق لتونس باحتلال المرتبة الأولى مغاربياً وتحقيق نتائج مقبولة مقارنة بتلك المحققة من قبل ماليزيا، كما أنه يظهر بشكل واضح معاناة كل من الجزائر وتونس والمغرب في مجالات مؤشر التنافسية الكامنة، مقارنة بمجالات مؤشر التنافسية الجارية. وعلى اعتبار أن التنافسية الجارية تعبر عن مراكز القوة والضعف بشكل ظرفي سجلت هذه الدول نجاح في السياسات الاقتصادية الكلية، واستطاعت كبح جماح الضغوطات التضخمية وتحقيق استقرار في الموازنات العامة وموازينها التجارية وإدارة سعر الصرف فيها رغم تدهور معدلات النمو فيها ونصيب الدخل الفردي خلال نفس الفترة. هذه النقطة الايجابية في حق الاقتصاديات المغاربية والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية من شأنها أن تدعم القدرات التنافسية فيها وتوفر مناخ صحي لقطاع الأعمال.

أما فيما يخص بيئة الأعمال المتعلقة بالدول المغاربية يمكن تصنيفها في خانة الأداء الضعيف أو المتوسط وغير المتميز في جميع فروعه الجزئية فالفجوة الرئيسية بينها وبين ماليزيا وغيرها من الدول المتقدمة تكمن في ضعف أدائها المؤسساتي وتدني مستويات الحاكمية فيها بتسجيل لحالات الفساد الإداري والمالي ونوعية الجهاز الإداري، وغياب تسهيلات القيام بالأعمال، إضافة إلى صعوبات الوصول إلى مصادر التمويل، بالنظر لصغر حجم الأسواق المالية فيها أو غيابها وعدم

تكاملها مع الجهاز المصرفي، فضلا عن نقص السيولة. أما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية فان الدول المغاربية لا تزال تشهد انخفاض خاصة السكك الحديدية بالنظر إلى تصنيفها ضمن خانة الأولويات الثانوية وعدم معرفة الأهمية الحقيقية في دفع عجلة النمو والتنمية في بلدانها واعتبارها أداة ربط بين المناطق التنموية المحلية والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى المشاكل النوعية الناتجة عن أعمال الصيانة وطرق تسيير غير الرشيدة لهذه المرافق والخدمات، فضلا من معاناتها من مشاكل تمويل مشاريعها وهو ما يفتح الباب أمام إمكانية تدخل القطاع الخاص. الحال نفسه تقريبا بالنسبة لجاذبية الاستثمار الذي يعرف تراجعاً كبيراً في هذه الدول بالنظر لعدم قدرتها على توفير مناخ ملائم ومناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية قصد الاستفادة من خبراتها ونقل المعارف منها، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأطر التشريعية والتنظيمية والحوافز والإعفاءات الضريبية والجبائية التي كان لها القسط الكبير في تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدانها خاصة مع التزايد المستمر لفرض القيود الجمركية والحمائية للصناعات المحلية، وبالرغم من انخراطها واندماجها ضمن معاهدات واتفاقيات دولية.

من جهة أخرى، فإن مؤشر التنافسية الكامنة باعتباره يدل على عناصر الاستدامة في التنافسية من خلال التعليم وأنشطة البحث والتطوير وعناصر البنية التقانية، حيث أن مخزون الدول المغاربية من رأس المال البشري قد يكون بمثابة أبرز محددات النمو المستقبلي كونه يسمح بتطويع التقانة والتكنولوجيا وتطويرها وتوفير للاقتصاد مصادر التميز والكفاءة، إلا أنه في هذه الدول نسجل انخفاض في معدلات العائد من التعليم بالنظر إلى المشاكل التي تعرفها منظومة التعليم والتدريب فيها في تحقيق التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات السوق الحقيقية، إضافة إلى ارتفاع نسبة خريجي التعليم العالي (خاصة الإناث) مقابل ضعف المساهمة في النشاط الاقتصادي لبلدانهم، فضلا على عمل منظومة التعليم على تحضير طلبة موجهين للوظائف العمومية التي هي مرحلة تراجع داخل هذه الدول والذي أصبح يعرف ببطالة المتعلمين أو الخريجين وهو ما يمكن اعتباره بمثابة هدر لرأس المال البشري.

أما بالنسبة للجوانب المتعلقة بتوطين التقانة وتطوير القدرات الابتكارية نجد أن الدول المغاربية مازالت في مرحلة استخدام الانترنت على المستوى الشخصي ولم تنقل تطبيقاتها وتطوعها لعالم الأعمال والتجارة بالنظر إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الخاصة في قطاع الاتصالات داخل هذه الدول، إضافة إلى معاناتها من فجوة تكنولوجية التي تعتبر بمثابة أكبر تحدي لتطوير قدراتها التنافسية، فضلا على عدم توفرها على مزايا نسبية في الخدمات المتطورة أو المعقدة كدليل على ضعف مركزها التنافسي في القطاع الخدمي والتجاري. أما فيما يخص الطاقات الابتكارية فهي تعرف نقصاً في الموارد المخصصة للبحث والتطوير وفي خيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعيته وآفاق تطبيقه، إضافة إلى انعدام الروابط الأساسية بين مجالات البحث العلمي في هذه البلدان والتقانة والتكنولوجيات المستخدمة النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة والفروق بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية لكل من الدول المغاربية وماليزيا

عند مراجعة مؤشرات رأس المال الفكري الوطني الموضحة في العديد من نماذج قياسه مثل مساهمة الاقتصاديين (Andriessen & Stam) ودراسة الاقتصادي الأمريكي (N. Bontis) على الدول العربية في سنة 2004 يظهر أن الكثير من المؤشرات المستعملة في قياس التنافسية الدولية عالمياً، على غرار ما هو موجود في تقارير معهد التنمية الإدارية (IMD) أو تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أو الاتحاد الأوربي أو البنك الدولي، تحتوي بشكل أساسي على مؤشرات تدخل في قياس وحساب مؤشر رأس المال الفكري الوطني ولو بشكل نسبي، الأمر الذي يدل بشكل واضح على وجود نوع من التقارب الشديد والعلاقة بين هذه المؤشرات الموجودة في تقارير التنافسية الدولية وتلك المستعملة في قياس رأس المال الفكري في العموم، في الوقت الذي تحمل فيه هذه التقارير الحديث على جوانب أخرى تهتم بالأبعاد الاقتصادية وجوانب أخرى، وتعكس في الوقت نفسه أن المكونات الأساسية لرأس المال الفكري سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة تعتبر مصدراً أساسياً لخلق القيمة ودعم الاقتصاد المبنى على المعرفة وكذلك تنافسية الدول[1]. أي بمعنى آخر أصبح رأس المال الفكري الوطني يعترف به حالياً وبشكل واسع على أنه مصدر للتنافسية والإنتاجية للدول كونه يضم القيم الخفية (غير الظاهرة) للأفراد والمؤسسات والهيئات والأقاليم والمناطق والتي تعتبر بمثابة مصدر لخلق الثروة. كما اعترف البنك الدولي والكثير من المنظمات الدولية على أن الاستثمار في رأس المال الفكري أصبح بمثابة عامل هام لتحديد النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل وتحسين مستويات المعيشة[2].

على هذا الأساس وفي إطار السعي لتفسير العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني للدول وموقعها التنافسي عالمياً وإقليمياً، سنقوم في هذا الجزء بإجراء نوع من المقارنة بين نتائج المؤشرات التي تعبر على الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري الموجودة في تقارير التنافسية العالمية وبين ترتيب هذه الدول ورصيدها وموقعها التنافسي، أين سنعمل على اختيار أربعة مؤشرات من مؤشر التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويتعلق الأمر بالأعمدة التالية: الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، الإبداع، حيث أن كل عمود من هذه الأعمدة يتفرع إلى مؤشرات فرعية وتتقارب في مكوناتها بشكل كبير مع المؤشرات المستخدمة في قياس مكونات مؤشر رأس المال الفكري الوطني

كل هذا يأتي في إطار السعي لمحاولة تقديم تفسير منطقي للعلاقة الموجودة بين مفهوم تنافسية الدول ومكونات رأس المال الفكري الوطني وذلك بالمقارنة بين نتائج الأعمدة الموجودة في هذه المؤشرات التي تعبر على مكونات رأس المال الفكري الوطني والترتيب العام للتنافسية للدول المغاربية، إنطلاقا من تقارير التنافسية العالمية.

[1] : hirjo Stahle, **Intellectual capital and National competitiveness : conceptual and methodological** , op, cit .
[2] : Lina Uziene, ***National intellectual capital as an indicator of the wealth of nation's***: The case of Baltic States", op cit.

جدير بالذكر أن عملية الاختيار لهذه الأعمدة التابعة لمؤشر التنافسية الدولي جاءت بالأساس على احتوائها لمؤشرات فرعية ذات صلة مباشرة وكبيرة بمكونات رأس المال الفكري الوطني، والتي نوضحها على النحو التالي[1]:

- العمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي: يتضمن هذا العمود العديد من المؤشرات الفرعية ذات صلة بمكونات رأس المال الفكري الوطني ويتعلق الأمر بـ: بجوانب صحية؛ تتمثل في: بمعدل الإصابة بالأمراض الخطيرة والمعدية وتكاليفها وأثرها على تكلفة الأعمال وتنافسية المؤسسات، إضافة إلى معدل الوفيات في صفوف الأطفال ومتوسط الحياة للمواطنين. أما في الجانب التعليمي؛ فيتعلق الأمر بنوعية التعليم الابتدائي ومعدل التمدرس والالتحاق في التعليم الابتدائي.
- العمود المتعلق بالتعليم العالي والتدريب: يتضمن هذا العمود العديد من المؤشرات الفرعية ذات صلة بمكونات رأس المال الفكري الوطني ويتعلق الأمر بـ : بمؤشرات كمية؛ تتمثل في: معدل التمدرس بالتعليم الثانوي ومعدل التسجيل في التعليم العالي. مؤشرات نوعية وتتمثل في: نوعية النظام التعليمي، نوعية التعليم في الرياضيات والعلوم، نوعية مدارس التجارة، ولوج وإدخال الانترنت إلى المدارس. وكذلك مؤشرات تتعلق بالتدريب المستمر في إطار العمل وتتمثل في: خدمات البحث والتدريب المتخصصة محلياً، تدريب العمال.
- العمود المتعلق بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي: يتضمن هذا العمود العديد من المؤشرات الفرعية ذات صلة بمكونات رأس المال الفكري الوطني ويتعلق الأمر بـ : مؤشرات الانفتاح التكنولوجي وتتمثل في: وفرة التطبيقات والتكنولوجيات الحديثة، محاكاة التكنولوجيا من قبل المؤسسات، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. مؤشر الاستعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ويتمثل في : مستخدمي الانترنت، عدد الخطوط الهاتفية الثابتة، مستخدمي الانترنت ذات الكثافة العالية، مستوى الكثافة للولوج إلى الانترنت، مستخدمي خدمات التلفون المحمول.
- العمود المتعلق بالإبداع: يتضمن هذا العمود العديد من المؤشرات الفرعية ذات صلة بمكونات رأس المال الفكري الوطني ويتعلق الأمر بـ: الطاقات الابتكارية، جودة مؤسسات البحث والتطوير، إنفاق المؤسسات على أنشطة البحث والتطوير، التعاون بين الجامعات والمؤسسات في مجال البحث والتطوير، الباحثين والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير، مكتسبات الجمهور للتكنولوجيات المتقدمة، براءات الاختراع، حماية حقوق الملكية الفكري.

على ضوء ما سبق يظهر بشكل كبير أن هذه الأعمدة تغطي تقريباً جميع مكونات مؤشر رأس المال الفكري الوطني التي جاءت في دراسة الاقتصادي (Bontis) في سنة 2004، حيث أن العمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي وعمود التعليم العالي والتدريب يحتويان على مؤشرات تعتمد في قياس مؤشر رأس المال البشري الوطني (التمدرس في التعليم الابتدائي، التسجيل في التعليم العالي)، والحال نفسه بالنسبة لعمود الجاهزية والانفتاح التكنولوجي الذي يحتوي على

[1] : The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , 2016-2015 ,2016-2017. www.weforum.org .

مؤشرات تستعمل في قياس مؤشر رأس المال العملياتي (مستخدمي الانترنت، مستخدمي الهاتف الثابت والمحمول)، أما فيما يخص عمود الإبداع فنجده بدوره يحتوي على مؤشرات هو الآخر تستعمل في قياس مؤشر رأس المال السوقي(براءات الاختراع)، ومؤشر رأس المال التجديدي (العاملين في البحث والتطوير، الإنفاق على البحث والتطوير).

المطلب الأول: وصف نتائج مؤشر التنافسية الدولي بالنظر إلى مكونات رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية وماليزيا.

يهدف هذا الجزء تسليط الضوء على النتائج المحققة من قبل الدول المغاربية ومقارنتها مع ماليزيا فيما يخص مؤشر التنافسية الدولي ونتائج مؤشراته الفرعية ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، انطلاقا من تقارير التنافسية العالمية.

الفرع الأول: مقارنة لنتائج مؤشر التنافسية الدولي ومكونات رأس المال الفكري الوطني في الجزائر وماليزيا

نسعى من خلال هذا الجزء القيام بالمقارنة بين التطور الحاصل في نتائج مؤشر التنافسية الدولي الخاص بكل من الجزائر وماليزيا، وكذلك التطور الحاصل في نتائج مؤشراته الفرعية ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني، وهو ما نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 119: مقارنة بين نتائج أعمدة مؤشر التنافسية الدولي ومؤشرات رأس المال الفكري الوطني للجزائر وماليزيا

البيانات/ السنوات		2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري									
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)		3.9	3.7	4.0	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0
ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول		المرتبة 76 من أصل 125 دولة	المرتبة 99 من أصل 134دولة	المرتبة 86 من أصل 139 دولة	المرتبة 110 من أصل 144 دولة	المرتبة 100 من أصل 148دولة	المرتبة 79 من أصل 144دولة	المرتبة 87 من أصل 140 دولة	المرتبة 87 من أصل 138 دولة
الصحة والتعليم الابتدائي	الرصيد	6.6	5.3	5.6	5.4	5.4	5.6	5.6	5.7
	الترتيب	45	76	77	93	92	81	81	73
التعليم العالي والتدريب	الرصيد	3.5	3.3	3.6	3.4	3.5	3.7	3.7	3.9
	الترتيب	84	102	98	108	101	98	99	96
الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	الرصيد	2.6	2.5	3.0	2.6	2.5	2.6	2.6	3.1
	الترتيب	100	114	106	133	136	129	126	108
الإبداع	الرصيد	3.1	2.7	2.8	2.1	2.4	2.6	2.8	2.9
	الترتيب	76	113	107	141	141	128	119	112
المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الماليزي									
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)		5.0	5.0	4.9	5.1	5.0	5.2	5.2	5.2
ترتيب ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول		المرتبة 26 من أصل 125 دولة	المرتبة 21 من أصل 134 دولة	المرتبة 26 من أصل 139 دولة	المرتبة 25 من أصل 144 دولة	المرتبة 24 من أصل 148دولة	المرتبة 20 من أصل 144دولة	المرتبة 18 من أصل 140 دولة	المرتبة 25 من أصل 138 دولة
	الرصيد	6.6	6.1	6.2	6.2	6.1	6.3	6.3	6.1

الصحة والتعليم الابتدائي	الترتيب	42	28	34	33	33	33	24	44
التعليم العالي والتدريب	الرصيد	4.8	4.6	4.6	4.8	4.7	4.8	5.0	5.0
	الترتيب	32	35	49	39	46	46	36	41
الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	الرصيد	4.6	4.4	4.2	4.3	4.2	4.2	4.6	4.8
	الترتيب	28	34	40	51	51	60	47	43
الإبداع	الرصيد	4.5	4.3	4.1	4.4	4.4	4.7	4.8	4.7
	الترتيب	21	22	24	25	25	21	20	22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. & The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum. &Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, , Sur Web : www.weforum.org.

بالرجوع إلى ما جاء في الجدول (119) يمكن تفسير المكانة والترتيب المتميز الذي حققه الاقتصاد الماليزي في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي والتي يمكن تصنيفها في خانة النتائج المقبولة في الترتيب العالمي إلى النتائج التي حققها في المؤشرات الفرعية لهذا الأخير عموماً وتلك التي ترتبط بمكونات رأس المال الفكري الوطني على وجه التحديد في صورة توحي بوجود نوع من العلاقة الطردية ولو بشكل نسبي بين التطور الحاصل في هذه المؤشرات الفرعية وبين الترتيب العام في تقرير التنافسي العالمي، حيث استطاعت ماليزيا أن تحقق عدة نتائج ايجابية في هذا الجانب والتي يمكن توضيحها كمايلي:

- بالنسبة للعمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي فإنه يمكن القول أنها حققت نتائج مقبولة دولياً في الترتيب العام بتواجدها ضمن قائمة 50 دولة الأولى المشاركة ضمن هذا العمود، حيث كانت أفضل نتيجة لها في سنة 2015 بتحقيقها المرتبة 24 من أصل 140 دولة، أين تحسن ترتيبها بالانتقال من المرتبة 42 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 44 من أصل 138 دولة في سنة 2016 في هذا العمود، استطاعت فيها ماليزيا خلال نفس الفترة تحقيق نوع من التحسن في الترتيب العام للتنافسية، حيث انتقلت من المرتبة 26 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016، في صورة تعكس وجود نوع من العلاقة الطردية بين النتائج المحققة في مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيبها العام في مؤشر التنافسية الدولي.
- أما فيما يخص العمود المتعلق بالتعليم العالي والتدريب فتظهر النتائج أن ماليزيا حققت مراتب مقبولة بدليل تواجدها ضمن قائمة ضمن قائمة 50 دولة الأولى المشاركة ضمن هذا العمود، حيث تحسن ترتيبها بالانتقال من المرتبة 32 في سنة 2006 من أصل 125 دولة إلى المرتبة 41 من أصل 138 دولة في سنة 2016. في المقابل عرفت ماليزيا خلال نفس الفترة تحسن في نتائج الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي، حيث انتقلت من المرتبة 26 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016، في صورة أخرى تدل على تواجد علاقة طردية بين النتائج المحققة في مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيبها العام في مؤشر التنافسية الدولي.
- أما بالنسبة لمؤشر الإبداع فتظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ريادة ماليزيا في هذا المجال الإستراتيجي والهام، حيث استطاعت أن تحتل مراتب متقدمة بلغت وصولها حدود المرتبة 20 من أصل 140 دولة سنة 2015، حيث تحسن ترتيبها في هذا العمود بالانتقال من المرتبة 21 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 22 من أصل 138 دولة في سنة

2016، والتي تزامنت مع تحقيقها خلال نفس الفترة نتائج مقبولة وتحسن في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي، حيث انتقلت من المرتبة 26 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016، في صورة تدل على تواجد علاقة طردية بين النتائج المحققة في مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيبها العام في مؤشر التنافسية الدولي.

- أما فيما يخص العمود المتعلق بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي فقد حققت فيه ماليزيا نتائج يمكن تصنيفها في خانة النتائج المقبولة باحتلالها ترتيباً مابين 50 دولة الأولى المشاركة ضمن هذا العمود، وكانت أفضل نتيجة لها في سنة 2006 بتحقيق المرتبة 28 من أصل 125 دولة، لتصل بعدها إلى 43 من أصل 138 في سنة 2016 مسجلة بذلك تراجع ضمن نتائج هذا العمود، إلا أنه رغم كل ذلك استطاعت أن تحقق خلال نفس الفترة، تحسن في نتائج الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي، حيث انتقلت من المرتبة 26 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 25 من أصل 138 دولة في سنة 2016. هذه النتيجة تدفعنا إلى افتراض أن التحسن الحاصل لماليزيا في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي خلال هذه الفترة يمكن إرجاعه إلى التحسن الحاصل في نتائج مؤشرات الفرعية للأعمدة المتعلقة بالصحة والتعليم الابتدائي والتعليم العالي والتدريب والإبداع، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق تحسن في المؤشرات الفرعية لباقى الأعمدة –الأعمدة الثمانية المتبقية من مؤشر التنافسية الدولي– التي تدخل في حسابه، مع استبعاد مساهمة العمود المتعلق بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي في هذه النتائج بالنظر إلى تسجيله تراجعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة.

كما أنه بالرجوع إلى نتائج الاقتصاد الجزائري الموضحة في الجدول (119) والتي يمكن تصنيفها في خانة النتائج المتواضعة مقارنة بتلك المحققة من قبل ماليزيا والتي يمكن تفسيرها بالنظر إلى النتائج المتواضعة المحققة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي عموماً وتلك المرتبطة برأس المال الفكري على وجه الخصوص، حيث جاءت النتائج المتعلقة بهذا المؤشر في الجزائر على النحو التالي:

- بالنسبة للعمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي فتظهر النتائج تسجيل الجزائر مراكز متواضعة مقارنة بماليزيا بدليل تواجدها تقريباً خارج ترتيب 50 دولة الأولى المشاركة ضمن هذا العمود، أين كان أحسن ترتيب لها في سنة 2006 بتحقيق المرتبة 45 من أصل 125 دولة، قابله تحقيق المرتبة 76 من أصل 125 دولة في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي لنفس السنة، لتسجل بعد ذلك تراجع في نتائج هذا العمود بتحقيق المرتبة 93 من أصل 144 دولة في سنة 2012، قابله تحقيق المرتبة 110 من أصل 144 دولة في الترتيب العام لنفس السنة، ثم بعد ذلك استطاعت تحقيق تحسن في هذا العمود بتحقيق المرتبة 73 من أصل 138 في سنة 2016، والتي صاحبها تحقيق تحسن في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي بالوصول إلى المرتبة 87 من أصل 138 دولة لنفس السنة، حيث تظهر هذه المقارنة بين نتائج هذا العمود والترتيب العام في مؤشر التنافسية الدولي وجود نوع من العلاقة الطردية بين التطور الحاصل في نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري والترتيب التي تتواجد فيها الجزائر في تقرير التنافسية العالمي خلال هذه الفترة.

- أما فيما يخص العمود المتعلق بالتعليم العالي والتدريب نجد أن الجزائر احتلت فيه مراكز متواضعة، أين كان أفضل ترتيب لها في هذا العمود في سنة 2006 بتحقيق المرتبة 84 من أصل 125 دولة، قابله تحقيق المرتبة 76 من أصل 125 في مؤشر التنافسية الدولي، لتعرف بعد ذلك تراجع في ترتيب هذا العمود أين وصلت إلى المرتبة 108 من أصل 144 دولة في سنة 2012، قابله احتلال المرتبة 110 من أصل 144 دولة في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي لنفس السنة، ثم بعد ذلك سجلت تحسناً طفيفاً في هذا العمود باحتلال المرتبة 96 من أصل 138 في سنة 2016، والذي قابله تسجيل تحسن أيضا في ترتيب مؤشر التنافسية الدولي بتحقيق المرتبة 87 من أصل 138 دولة خلال نفس السنة، حيث تظهر هذه النتائج مرة أخرى تواجد علاقة طردية بين التطور الحاصل في نتائج هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني والترتيب العام للجزائر في تقرير التنافسية العالمي.
- الحال نفسه تقريباً بالنسبة للعمود المتعلق بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي الذي حققت فيه الجزائر نتائج متواضعة مقارنة بماليزيا، حيث سجلت في المتوسط المراتب 100 فما فوق في ترتيب الدول المشاركة ضمن هذا العمود، أين انتقلت من المرتبة 100 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 136 من أصل 148 دولة في سنة 2013 مسجلة في ذلك تراجع في الترتيب ضمن هذا العمود، لتحقق بعد ذلك نوع من التحسن الطفيف في الترتيب بتحقيق المرتبة 108 من أصل 138 دولة في سنة 2016، قابل هذه النتائج المحققة في مؤشرات هذا العمود نفس التوجه في الترتيب العام للجزائر في مؤشر التنافسية الدولي بتحقيق المرتبة 76 من أصل 125 دولة في سنة 2006، ليتراجع بعد ذلك إلى المرتبة 100 من أصل 148 دولة في سنة 2013، ثم يسجل بعد ذلك نوع من التحسن باحتلال المرتبة 87 من أصل 138 دولة في سنة 2016. حيث تبرز هذه النتائج بشكل واضح العلاقة الإيجابية بين التطور الحاصل في نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيب الجزائر في المؤشر العام لتقرير التنافسية العالمي خلال نفس الفترة.
- أما فيما يخص العمود المتعلق بالإبداع، فتظهر النتائج تحقيق الجزائر مراتب متواضعة في الترتيب العام لهذا العمود مقارنة بتلك المحققة من قبل ماليزيا، حيث كان أحسن ترتيب لها في سنة 2006 بتحقيق المرتبة 76 من أصل 125 دولة لتعرف بعد ذلك تراجعاً بتسجيل المرتبة 141 من أصل 144 دولة في سنة 2012 ، ثم بعد ذلك جاءت في المرتبة 112 من أصل 138 دولة في سنة 2016، محققة بذلك تحسن طفيف في الترتيب ضمن هذا العمود. في المقابل لم يختلف ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الدولي كثيرا على النتائج التي جاءت في هذا العمود بدليل احتلالها المرتبة 76 من أصل 125 دولة في سنة 2006، ثم تسجيل تراجع والوصول إلى المرتبة 110 من أصل 144 دولة في سنة 2012، وبعدها الوصول إلى المرتبة 87 من أصل 138 في سنة 2016 محققة في ذلك تحسن ملحوظ في الترتيب العام. هذه النتائج بينت مرة أخرى العلاقة الطردية بين التطور الحاصل في نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الدولي خلال نفس الفترة.

الفرع الثاني: مقارنة لنتائج مؤشر التنافسية الدولي ومكونات رأس المال الفكري الوطني في تونس وماليزيا

نسعى من خلال هذا الجزء القيام بالمقارنة بين التطور الحاصل في نتائج مؤشر التنافسية الدولي الخاصة بكل من تونس وماليزيا والتطور الحاصل في نتائج مؤشراته الفرعية ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني، وهو ما نوضحه كمايلي.

الجدول 120: مقارنة بين نتائج أعمدة مؤشر التنافسية الدولي ومؤشرات رأس المال الفكري الوطني لتونس وماليزيا

البيانات/ السنوات		2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
المعطيات المتعلقة بالاقتصاد التونسي									
الرصيـــــــــد (1 إلى 7 نقاط)		4.7	4.6	4.7	-	4.1	4.0	3.9	3.9
ترتيب تونس في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول		المرتبة 30 من أصل 125 دولة	المرتبة 36 من أصل 134دولة	المرتبة 32 من أصل 139 دولة	–	المرتبة 83 من أصل 148دولة	المرتبة 87 من أصل 144دولة	المرتبة 92 من أصل 140 دولة	المرتبة 95 من أصل 138 دولة
الصحة والتعليم الابتدائي	الرصيد	6.7	6.1	6.2	-	6.0	6.0	5.9	5.9
	الترتيب	33	27	31	-	47	53	58	59
التعليم العالي والتدريب	الرصيد	4.7	4.8	4.9	-	4.2	4.3	4.1	4.0
	الترتيب	36	27	30	-	73	73	76	93
الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	الرصيد	3.6	3.7	3.9	-	3.5	3.4	3.6	3.7
	الترتيب	53	52	55	-	83	90	80	80
الإبداع	الرصيد	4.0	3.9	3.8	-	3.1	3.0	2.9	3.0
	الترتيب	27	27	31	-	88	99	110	104
المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الماليزي									
الرصيـــــــــد (1 إلى 7 نقاط)		5.0	5.0	4.9	5.1	5.0	5.2	5.2	5.2
ترتيب ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول		المرتبة 26 من أصل 125 دولة	المرتبة 21 من أصل 134 دولة	المرتبة 26 من أصل 139 دولة	المرتبة 25 من أصل 144 دولة	المرتبة 24 من أصل 148دولة	المرتبة 20 من أصل 144دولة	المرتبة 18 من أصل 140 دولة	المرتبة 25 من أصل 138 دولة
الصحة والتعليم الابتدائي	الرصيد	6.6	6.1	6.2	6.2	6.1	6.3	6.3	6.1
	الترتيب	42	28	34	33	33	33	24	44
التعليم العالي والتدريب	الرصيد	4.8	4.6	4.6	4.8	4.7	4.8	5.0	5.0
	الترتيب	32	35	49	39	46	46	36	41
الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	الرصيد	4.6	4.4	4.2	4.3	4.2	4.2	4.6	4.8
	الترتيب	28	34	40	51	51	60	47	43
الإبداع	الرصيد	4.5	4.3	4.1	4.4	4.4	4.7	4.8	4.7
	الترتيب	21	22	24	25	25	21	20	22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. & The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum. &Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, , Sur Web : www.weforum.org.

تظهر نتائج الجدول (120) تحقيق تونس لنتائج مقبولة في مؤشر التنافسية الدولي مقارنة بتلك المحققة من قبل ماليزيا وهو ما جعلها تحتل المرتبة الأولى مغاربياً من ناحية الترتيب تقريباً في مختلف تقارير التنافسية العالمي، خاصة قبل سنة 2011 التي عرفت بعدها نوعاً من التراجع في الترتيب العام بالنظر إلى الأحداث التي سبق الإشارة إليها، حيث يمكن تفسير هذه المرتبة إلى النتائج المقبولة التي استطاعت تحقيقها في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي عموماً وتلك المرتبطة برأس المال الفكري على وجه التحديد، حيث توزعت النتائج المتعلقة بهذا المؤشر في تونس على النحو التالي:

- بالنسبة للعمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي فتظهر النتائج تسجيل تونس لمراتب مقبولة في هذا العمود مقارنة بماليزيا كونها تعتبر البلد المغاربي الوحيد الذي جاء في ترتيب 50 دولة الأولى المشاركة في هذا العمود على إلى جانب ماليزيا خاصة قبل سنة 2011، أين كانت أحسن نتيجة لها في سنة 2010 بتحقيقها المرتبة 31 من أصل 139 دولة والتي قابلها تحقيق المرتبة 32 من أصل 139 في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي لنفس السنة، ثم بعد ذلك سجلت تراجع ملحوظ في نتائج هذا العمود أين وصلت إلى المرتبة 59 من أصل 138 دولة في سنة 2016، مقابل تحقيق تراجع في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي لنفس السنة بتحقيق المرتبة 95 من أصل 138 دولة. فعند مقارنة نتائج ترتيب هذا العمود والترتيب العام لتونس في مؤشر التنافسية الدولي خلال هذه الفترة، يظهر وجود نوع من العلاقة الطردية بين التطور الحاصل نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني والترتيب العام لتونس في تقرير التنافسية العالمي.
- أما فيما يخص العمود المتعلق بالتعليم العالي والتدريب فقد سجلت تونس فيه مراتب مقبولة مقارنة بماليزيا والدول المغاربية خاصة قبل سنة 2011، حيث جاءت في المرتبة 27 من أصل 134 دولة في سنة 2008 ضمن هذا العمود، قابلها في نفس السنة تحقيق المرتبة 36 من أصل 134 في مؤشر التنافسية الدولي، لتعرف بعد ذلك تراجع ملحوظ في هذا العمود بوصولها إلى المرتبة 93 من أصل 138 دولة في سنة 2016، مقابل تسجيل تراجع أيضا في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي لنفس سنة بتسجيل المرتبة 95 من أصل 138 دولة. تظهر هذه النتائج مرة أخرى وجود علاقة طردية بين التطور الحاصل في مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني والترتيب العام لتونس في تقرير التنافسية العالمي.
- أما بالنسبة للعمود المتعلق بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي نجد أن تونس حققت فيه نتائج مقبولة مقارنة بماليزيا والدول المغاربية خاصة قبل سنة 2011، أين انتقلت من المرتبة 52 من أصل 134 دولة في سنة 2008 إلى المرتبة 80 من أصل 138 دولة في سنة 2016 مسجلة في ذلك تراجع في الترتيب ضمن هذا العمود، قابل هذه النتائج المحققة نفس التوجه في الترتيب العام لتونس في مؤشر التنافسية الدولي بتحقيق المرتبة 36 من أصل 134 دولة في سنة 2008، والمرتبة 95 من أصل 138 دولة في سنة 2016، مسجلة بذلك تراجعاً في الترتيب العام بالنظر للتراجع المسجل في هذا العمود. حيث تبرز هذه النتائج بشكل كبير وجود علاقة طردية بين التطور الحاصل بين نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيبها في المؤشر التنافسية الدولي خلال نفس الفترة.

- الحال نفسه تقريباً بالنسبة للعمود المتعلق بالإبداع، فتظهر النتائج تحقيق تونس نتائج مقبولة في هذا العمود مقارنة بماليزيا، أين انتقلت من المرتبة 27 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 104 من أصل 138 دولة في سنة 2016 مسجلة في ذلك تراجع ملحوظ في ترتيب هذا العمود. في المقابل جاء ترتيب تونس في مؤشر التنافسية الدولي مشابها للنتائج التي جاءت في هذا العمود بدليل انتقالها من المرتبة 30 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 95 من أصل 138 دولة في سنة 2012، محققة تراجع ملحوظ في الترتيب العام. هذه النتائج بينت أيضا وجود علاقة طردية بين التطور الحاصل في نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيب تونس في مؤشر التنافسية الدولي خلال نفس الفترة.

الفرع الثالث: مقارنة لنتائج مؤشر التنافسية الدولي ومكونات رأس المال الفكري الوطني في المغرب وماليزيا

نسعى من خلال هذا الجزء القيام بالمقارنة بين التطور الحاصل في نتائج مؤشر التنافسية الدولي الخاص بالمغرب ومالزيا والتطور الحاصل في نتائج مؤشراته الفرعية ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني، وهو ما نوضحه على النحو التالي.

الجدول 121: مقارنة بين نتائج أعمدة مؤشر التنافسية الدولي الخاصة برأس المال الفكري الوطني والترتيب العام للمغرب

البيانات/ السنوات		2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
المعطيات المتعلقة بالاقتصاد المغربي									
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)		**4.0**	**4.1**	**4.1**	**4.1**	**4.1**	**4.2**	**4.2**	**4.2**
ترتيب المغرب في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول		المرتبة 70 من أصل 125 دولة	المرتبة 73 من أصل 134دولة	المرتبة 75 من أصل 139 دولة	المرتبة 70 من أصل 144 دولة	المرتبة 77 من أصل 148دولة	المرتبة 72 من أصل 144دولة	المرتبة 72 من أصل 140 دولة	المرتبة 70 من أصل 138 دولة
الصحة والتعليم الابتدائي	**الرصيد**	4.2	4.7	5.2	4.6	4.4	4.7	4.8	5.1
	الترتيب	87	71	94	81	82	76	77	77
التعليم العالي والتدريب	**الرصيد**	3.5	3.6	3.5	3.6	3.5	3.6	3.4	3.6
	الترتيب	85	90	102	101	102	104	106	104
الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	**الرصيد**	3.2	3.2	3.5	3.7	3.5	3.6	3.6	3.7
	الترتيب	67	78	75	75	80	78	78	81
الإبداع	**الرصيد**	3.3	3.0	3.0	3.0	2.9	3.1	3.1	3.1
	الترتيب	61	78	81	97	106	90	98	96
المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الماليزي									
الرصيد (1 إلى 7 نقاط)		**5.0**	**5.0**	**4.9**	**5.1**	**5.0**	**5.2**	**5.2**	**5.2**
ترتيب ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي بالنسبة لعدد الدول		المرتبة 26 من أصل 125 دولة	المرتبة 21 من أصل 134 دولة	المرتبة 26 من أصل 139 دولة	المرتبة 25 من أصل 144 دولة	المرتبة 24 من أصل 148دولة	المرتبة 20 من أصل 144دولة	المرتبة 18 من أصل 140 دولة	المرتبة 25 من أصل 138 دولة
الصحة والتعليم الابتدائي	**الرصيد**	6.6	6.1	6.2	6.2	6.1	6.3	6.3	6.1
	الترتيب	42	28	34	33	33	33	24	44
التعليم العالي والتدريب	**الرصيد**	4.8	4.6	4.6	4.8	4.7	4.8	5.0	5.0
	الترتيب	32	35	49	39	46	46	36	41

الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	الرصيد	4.6	4.4	4.2	4.3	4.2	4.2	4.6	4.8
	الترتيب	28	34	40	51	51	60	47	43
الإبداع	الرصيد	4.5	4.3	4.1	4.4	4.4	4.7	4.8	4.7
	الترتيب	21	22	24	25	25	21	20	22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. & The Africa Competitiveness Report 2017, World Economic Forum. &Sofiane Khatib, Etude de la Compétitivité du Monde arabe 2010 ; World Economic Forum, , Sur Web : www.weforum.org.

تظهر نتائج الجدول (121) تحقيق المغرب لنتائج متواضعة في مؤشر التنافسية الدولي مقارنة بتلك المحققة من قبل ماليزيا وفي وضعية أقل من ترتيب الاقتصاد التونسي وأحسن من الاقتصاد الجزائري، أين استطاع أن يحافظ على مركزه التنافسي طوال الفترة الممتدة مابين 2006 و2016 بتواجده تقريباً في حدود المرتبة 70 دولة الأولى المشاركة في هذا المؤشر، حيث يمكن إرجاع هذه المرتبة إلى النتائج المتواضعة المحققة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي عموماً وتلك المرتبطة برأس المال الفكري على وجه التحديد، والتي توزعت في المغرب كمايلي:

- بالنسبة للعمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي فتظهر النتائج تحقيق المغرب نتائج متواضعة في هذا العمود مقارنة بماليزيا وأحسن على الأقل من تلك المحققة في الجزائر، حيث انتقل من المرتبة 71 من أصل 134 دولة في سنة 2008 إلى المرتبة 94 من أصل 139 دولة في سنة 2010 مسجلاً تراجعاً ملحوظاً، ليحقق بعد ذلك نوع من التحسن بتسجيل المرتبة 77 من أصل 138 دولة في سنة 2016. في المقابل شهدت نتائج الترتيب العام للمغرب في مؤشر التنافسية الدولي خلال هذه الفترة تحسناً ملحوظاً بالانتقال من المرتبة 73 من أصل 134 دولة في سنة 2008 إلى المرتبة 75 من أصل 139 دولة في سنة 2010، ثم المرتبة 70 من أصل 138 دولة في سنة 2016.

على ضوء هذه النتائج يمكن إرجاع التحسن المستمر الحاصل للمغرب في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي خلال هذه الفترة إلى التحسن الحاصل في نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني، خاصة خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2010 و2016، إلا أنه قبل هذه الفترة وبالضبط بين الفترة الممتدة مابين سنة 2008 و2010 لا يمكن إدخال مساهمة مؤشرات هذا العمود في التحسن الحاصل لمؤشر التنافسية الدولي للمغرب، بل يمكن إرجاعها إلى نتائج المؤشرات الفرعية للأعمدة المتعلقة بالتعليم العالي والتدريب وكذلك الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق تحسن في المؤشرات الفرعية لباقي الأعمدة –الأعمدة الثمانية المتبقية من مؤشر التنافسية الدولي– التي تدخل في حسابه، مع استبعاد مساهمة العمود المتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي في هذه النتائج بالنظر إلى تسجيله تراجعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة.

- أما فيما يخص العمود المتعلق بالتعليم العالي والتدريب فقد سجلت المغرب فيه نتائج متواضعة مقارنة بماليزيا وأحسن من الجزائر على الأقل، حيث تحسن ترتيبه في هذا العمود من المرتبة 85 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 102 من أصل 148 دولة في سنة 2013، ليحقق بعد ذلك تراجعاً ملحوظ بتسجيل المرتبة 104 من أصل 138 دولة في سنة 2016 .كما نجد في المقابل أن نتائج المغرب في مؤشر التنافسية الدولي خلال نفس الفترة، جاءت في أغلب الأحوال مشابهة لتلك المحققة في هذا العمود بدليل تحسن ترتيبها من المرتبة 70 من أصل 125 في سنة 2006 إلى

المرتبة 77 من أصل 148 في سنة 2013 ليعرف بعد ذلك تراجعاً بتحقيق المرتبة 70 من أصل 138 دولة في سنة 2016، حيث تظهر هذه النتائج مرة أخرى وجود علاقة طردية بين التطور الحاصل في نتائج هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني والترتيب العام للمغرب في مؤشر التنافسية الدولي.

- الحال نفسه بالنسبة للعمود المتعلق بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي أين حققت المغرب نتائج متواضعة مقارنة بماليزيا أين انتقلت من المرتبة 67 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 80 من أصل 148 دولة في سنة 2013 مسجلة بذلك تحسن ملحوظ، لتعرف بعد ذلك تراجعاً بتحقيق المرتبة 81 من أصل 138 دولة في سنة 2016 ضمن هذا العمود، قابل هذه النتائج نفس التوجه في الترتيب العام للمغرب في مؤشر التنافسية الدولي بتحقيق المرتبة 70 من أصل 125 دولة في سنة 2006 ثم المرتبة 77 من أصل 148 دولة في سنة 2013، مسجلاً بذلك تحسناً في الترتيب العام، ليعرف بعد ذلك تراجعاً بتحقيق المرتبة 70 من أصل 138 دولة في سنة 2016. حيث تبرز هذه النتائج بشكل كبير وجود علاقة طردية بين التطور الحاصل بين نتائج مؤشرات هذا العمود ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وترتيب المغرب في المؤشر العام لتقرير التنافسية العالمي خلال نفس الفترة.
- أما فيما يخص العمود المتعلق بالإبداع، فتظهر النتائج تحقيق المغرب لمراتب متواضعة في هذا العمود مقارنة بماليزيا، أين انتقلت من المرتبة 27 من أصل 125 دولة في سنة 2006 إلى المرتبة 104 من أصل 138 دولة في سنة 2016 مسجلة في ذلك تراجع ملحوظ في ترتيب هذا العمود. في المقابل عرفت المغرب تحسناً في ترتيب مؤشر التنافسية الدولي بدليل تحقيقه المرتبة 70 من أصل 125 دولة في سنة 2006، ثم المرتبة 70 من أصل 138 دولة في سنة 2016. هذه النتيجة تدفعنا إلى افتراض أن التحسن الحاصل للمغرب في الترتيب العام لمؤشر التنافسية الدولي خلال هذه الفترة يمكن إرجاعه إلى التحسن الحاصل في المؤشرات الفرعية للأعمدة المتعلقة بالتعليم العالي والتدريب وكذلك الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق تحسن في المؤشرات الفرعية لباقي الأعمدة –الأعمدة الثمانية المتبقية من مؤشر التنافسية الدولي– التي تدخل في حسابه، مع استبعاد مساهمة العمود المتعلق بالإبداع في هذه النتائج بالنظر إلى تسجيله تراجعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة

يهتم هذا العنصر بوصف وعرض مختلف المتغيرات والعناصر التي سيتم الاعتماد عليها في قياس وتحليل العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية للدول المغاربية وماليزيا، حيث انحصر عددها في خمسة متغيرات وهي: مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، مؤشر الابداع، المؤشر العام للتنافسية. أين تم تجميع البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات من تقارير التنافسية الدولية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016.

الفرع الأول: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي

نحاول من خلال هذا الجزء تقديم وصف لبيانات مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي الخاصة بالدول المغاربية وماليزيا وذلك من خلال عرض لنتائج هذا المؤشر المتعلقة بالقيم القصوى والدنيا وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 122: نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي في الدول المغاربية وماليزيا

المتغير	البلد	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي لكل دولة	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري لكل دولة	الانحراف المعياري العام
مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	الجزائر	6,6	3,7	5,509	4,1156	0,7608	0,2701
	تونس	6,7	5,9	5,95		0,2988	
	المغرب	6,1	4,2	4,9454		0,5298	
	ماليزيا	**6,6**	**5,9**	**6,1818**	**6,1818**	**0,1778**	**0,1778**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

بالرجوع إلى نتائج مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن ماليزيا سجلت أقصى قيمة لها في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 بـ (6.6) في سنة 2006، وكانت أدنى قيمة لها بـ (5.9) في سنة 2009، كما أنه بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد حققت ماليزيا تفوق على الدول المغاربية بحوالي نقطتين والذي كان في حدود (6.2) مقابل (4.1) لهذه الدول، الحال نفسه تقريبا بالنسبة للانحراف المعياري الذي عرف هو الآخر نتائج أفضل من تلك المحققة من قبل الدول المغاربية وكان في حدود (0.18)، في صورة تعكس استقرار نتائج هذا المؤشر (تشتت صغير للقيم على متوسطها الحسابي) فيها خلال نفس الفترة، مقابل (0.27) للدول المغاربية التي تبقى نتائجها مقبولة وبدرجة أقل من ماليزيا. يمكن تفسير هذه النتائج إلى دور الحكومة الماليزية في سنوات الثمانينات من القرن الماضي عبر إدراك القيادات السياسية الماليزية منذ الإستقلال بأهمية التعليم كعنصر موحد لعناصر الأمة والمجتمع ومصدر نجاحها، حيث يعتبر مهاتير محمد وعبد الله بدوي من أبرز القيادات التي إمتلكت رؤية فكرية واضحة حول التعليم انعكست في برامج وسياسات عملية كانت نتيجها تسجيل تحسن في الأوضاع التعليمية والصحية. من جهة أخرى، وبالرجوع إلى نتائج كل دولة من الدول المغاربية في هذا المؤشر نجد أنها سجلت نتائج متقاربة من تلك التي حققتها ماليزيا، حيث كانت أعلى قيمة فيها تقدر بـ (6.7) سجلت في تونس خلال سنتي 2007 و2008 وكانت أدنى قيمة مسجلة فيها ترجع للجزائر بـ (3.7) في سنة 2008. كما أنه عند مقارنة نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة مع ماليزيا نجد أن تونس تأتي في المرتبة الأولى بـ (5.95)، ثم الجزائر بـ (5.50)، تليها المغرب بـ (4.94) مقابل متوسط حسابي لماليزيا يقدر بـ (6.18) خلال نفس الفترة.

يمكن تفسير هذا التقارب في النتائج المتعلقة بهذا المؤشر لكل دولة مقارنة بماليزيا إلى الجهود التي بذلتها الحكومات في هذه الدول في الجوانب المتعلقة بالتعليم الابتدائي ومحاولتها لتعميم مبدأ التعليم وتقليص نسب الامية فيها، فضلا على الاستثمارات الموجهة للنهوض بالقطاع الصحي عبر بناء المستشفيات والمراكز الطبية ابتداءا من سنة 2000 على غرار ما قامت بها الجزائر.

الفرع الثاني: وصف لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر التعليم العالي والتدريب

نسعى من خلال هذا الجزء تقديم وصف لبيانات مؤشر التعليم العالي والتدريب الخاصة بالدول المغاربية وماليزيا وذلك من خلال عرض لنتائج هذا المؤشر المتعلقة بالقيم القصوى والدنيا وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 123: نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر التعليم العالي والتدريب في الدول المغاربية وماليزيا

المتغير	البلد	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي لكل دولة	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري لكل دولة	الانحراف المعياري العام
مؤشر التعليم العالي والتدريب	الجزائر	3,9	3,3	3,5363	5,5187	0,1804	0,7433
	تونس	4,9	4	4,15		0,3247	
	المغرب	3,6	3,4	3,5272		0,0786	
	ماليزيا	**5**	**4,5**	**4,7454**	**4,7454**	**0,1634**	**0,1634**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

بالرجوع إلى نتائج الجدول اعلاه والمتعلقة بمؤشر التعليم العالي والتدريب نجد أن ماليزيا حققت نتائج مرضية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، حيث سجلت أقصى قيمة لها في هذا المؤشر بـ (5.0) في سنتي 2015 و2016، وكانت أدنى قيمة لها تقدر بـ (4.5) في سنة 2009، كما أنه بالنسبة للإجمالي المتوسط الحسابي فقد حققت ماليزيا انخفاض طفيف مقارنة بالدول المغاربية في هذا المؤشر والذي كان في حدود (4.7) مقابل (5.5) لهذه الدول، والذي يمكن تفسيره كون ان هذه الأخيرة شهدت خلال هذه الفترة تزايد وتكاثف للجهود وضخ أموال ضخمة للنهوض بقطاعي التعليم العالي والتكوين المهني، استطاعت من خلالها تحقيق نتائج مرضية، خاصة من الناحية الكمية على غرار ما حدث في الجزائر وتونس والمغرب – سبقت الإشارة لواقع التعليم والتدريب في الدول المغاربية بنوع من التفصيل في الفصل الثالث- في الوقت الذي سجلت فيها ماليزيا نوعاً من التراجع بحكم أن مسألة اهتمامها بمجالي التعليم العالي والتدريب انطلقت منذ فترة الثمانينات وسبقت فيها الكثير من الدول النامية بما فيها الدول المغاربية، حيث أنه خلال الفترة ما بين سنة 2006 و2016 وجهت اهتمامها أكثر إلى جوانب أخرى تتعلق بالبنى التحتية التكنولوجية والابداع على حساب قطاعي التعليم العالي والتدريب. أما فيما يخص الانحراف المعياري فتوضح نتائجه تسجيل تفوق لصالح ماليزيا مقارنة بالدول المغاربية والذي كان

في حدود (0.16) مقابل (0.74) للدول المغاربية الذي تبقى نتائجها مقبولة وأقل من ماليزيا. وهو ما يظهر استقرار نتائج هذا المؤشر (تشتت صغير للقيم على متوسطها الحسابي) في ماليزيا والدول المغاربية خلال نفس الفترة.

كما انه بالرجوع إلى نتائج كل دولة من الدول المغاربية في هذا المؤشر نجد أنها سجلت نتائج أقل من تلك التي حققتها ماليزيا، حيث كانت أعلى قيمة فيها تقدر بـ (4.9) حققت من قبل تونس في سنة 2010، وكانت أدنى قيمة مسجلة فيها ترجع للجزائر بـ(3.3) في سنتي 2009 و2010. كما أنه عند مقارنة نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة مع ماليزيا نجد أن تونس تأتي في المرتبة الأولى يقدر بـ (4.1) كونها الأقرب لماليزيا الذي كان متوسطها الحسابي في حدود (4.7) ثم الجزائر بـ (3.53) تليها المغرب بـ (3.52) خلال نفس الفترة.

الفرع الثالث: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي

نحاول من خلال هذا الجزء تقديم وصف لبيانات مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي المتعلق بالدول المغاربية وماليزيا عبر عرض نتائج هذا المؤشر الخاصة بالقيم القصوى والدنيا وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 124: نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي في الدول المغاربية وماليزيا

المتغير	البلد	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي لكل دولة	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري لكل دولة	الانحراف المعياري العام
مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	الجزائر	3	2,5	2,6909	3,8375	0,164	0,5052
	تونس	3,9	3,4	3,55		0,1494	
	المغرب	3,7	3,2	3,4909		0,1921	
	ماليزيا	**4,8**	**4,2**	**4,4272**	**4,4272**	**0,2053**	**0,2053**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

بالرجوع إلى نتائج الجدول اعلاه والمتعلقة بمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، نجد أن ماليزيا سجلت نتائج افضل من تلك المحققة من الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، حيث كانت أقصى قيمة لها في هذا المؤشر تقدر بـ (4.8) في سنة 2016، وكانت أدنى قيمة لها تقدر بـ (4.2) في سنوات 2010، 2013 و2014، كما أنه بالنسبة للإجمالي المتوسط الحسابي فقد حققت ماليزيا تفوق على الدول المغاربية في هذا المؤشر والذي كان في حدود (4.4) مقابل (3.8) لهذه الدول، في صورة تعكس بشكل واضح تفوق ماليزيا من ناحية البنى التحتية التقانية والتكنولوجية مقارنة بالدول المغاربية التي استطاعت خلال هذه الفترة أيضا تحقيق نتائج مقبولة وذلك سعياً من الحكومات فيها لتدارك التأخر المسجل في هذا الجانب الهام في مجال الاعمال بإعتباره ضرورة حتمية تدعم وتعزز تنافسية اقتصاداتها.

أما فيما يخص الانحراف المعياري فتظهر نتائجه في هذا المؤشر تسجيل تفوق لصالح ماليزيا مقارنة بالدول المغاربية والذي كان في حدود (0.20) مقابل (0.50) للدول المغاربية التي تبقى نتائجها مقبولة وأقل من ماليزيا، وهو ما يظهر استقرار نتائج هذا المؤشر في كل من ماليزيا والدول المغاربية خلال نفس الفترة. كما أنه بالرجوع إلى نتائج كل دولة من الدول المغاربية في هذا المؤشر نجد أنها سجلت نتائج أقل من تلك التي حققتها ماليزيا، حيث رجعت أعلى قيمة فيها لتونس بـ (3.9) في سنة 2010، وأدنى قيمة للجزائر بـ (2.5) في سنة 2013. في الوقت الذي جاء المتوسط الحسابي لكل دولة مغاربية منخفضاً مقارنة مع ماليزيا، أين جاءت المرتبة الأولى لتونس بـ (3.5) ثم المغرب بـ (3.4) وبعدها الجزائر بـ (2.6) مقابل (4.4) لماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016.

الفرع الرابع: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر الابداع

يهدف هذا الجزء لتقديم وصف لبيانات مؤشر الابداع المتعلق بالدول المغاربية وماليزيا، من خلال عرض نتائج هذا المؤشر المتعلقة بالقيم القصوى والدنيا وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهو ما يمكن توضيحه كمايلي.

الجدول 125:نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر الابداع في الدول المغاربية وماليزيا

المتغير	البلد	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي لكل دولة	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري لكل دولة	الانحراف المعياري العام
مؤشر الابداع	الجزائر	3,1	2,1	2,6818	3,2718	0,306	0,4636
	تونس	4	2,9	3		0,4458	
	المغرب	3,3	2,9	3,0636		0,1361	
	ماليزيا	**4,8**	**4,2**	**4,4272**	**4,4272**	**0,2327**	**0,2327**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

بالرجوع إلى نتائج الجدول اعلاه والمتعلقة بمؤشر الابداع نجد أن ماليزيا حققت نتائج مقبولة واحسن من الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، حيث كانت أقصى قيمة لها في هذا المؤشر تقدربـ (4.8) في سنة 2015 وكانت أدنى قيمة لها تقدر بـ (4.2) في سنتي 2009 و2010، كما أنه بالنسبة للإجمالي المتوسط الحسابي فقد حققت ماليزيا تفوق على الدول المغاربية في هذا المؤشر والذي كان في حدود (4.4) مقابل (3.3) لهذه الدول، في صورة تعكس بشكل واضح تفوق ماليزيا في الجوانب المتعلقة بعنصر الابداع، الذي لا تزال الكثير من الدول النامية والمغاربية تسجل فيها نقائص ومشاكل كبيرة على غرار الجزائر وتونس والمغرب بالنظر إلى نقص وشح في المخصصات المالية الموجهة لمجال البحث والتطوير في هذه الدول وغياب الاطار القانوني والتنظيمي والتحفيزي الداعم له في هذه البلدان وما لذلك من انعكاسات سلبية على نشاط أعمالها وتنافسية اقتصاداتها.

أما فيما يخص الانحراف المعياري فتظهر نتائجه في هذا المؤشر تسجيل تفوق لصالح ماليزيا مقارنة بالدول المغاربية والذي كان في حدود (0.23) مقابل (0.46) للدول المغاربية التي تبقى نتائجها مقبولة وأقل من ماليزيا، وهو ما يظهر استقرار نتائج هذا المؤشر في كل من ماليزيا والدول المغاربية خلال نفس الفترة.

الحال نفسه تقريباً، عند الرجوع إلى نتائج كل دولة من الدول المغاربية في مؤشر الابداع أين نجدها سجلت نتائج أقل من ماليزيا، حيث رجعت أعلى قيمة فيها لتونس بـ (4.0) في سنتي 2006 و2007، وأدنى قيمة للجزائر بـ (2.1) في سنة 2012. كما أنه بالنظر إلى نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة مغاربية نجدها منخفضة مقارنة بماليزيا، أين جاءت المرتبة الأولى المغرب بـ (3.06) ثم تونس بـ (3.0) وبعدها الجزائر بـ (2.68) مقابل (4.42) لماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016.

الفرع الخامس: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلقة بمؤشر التنافسية

يهدف هذا الجزء لتقديم وصف لبيانات مؤشر التنافسية المتعلق بالدول المغاربية وماليزيا وذلك عبر عرض نتائج هذا المؤشر في الجوانب المتعلقة بالقيم القصوى والدنيا وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 126:نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر التنافسية في الدول المغاربية وماليزيا

المتغير	البلد	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي لكل دولة	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري لكل دولة	الانحراف المعياري العام
مؤشر التنافسية	الجزائر	4,1	3,7	3,909	3,0677	0,13	0,4519
	تونس	4,7	3,9	3,975		0,3341	
	المغرب	4,2	4	4,109		0,0831	
	ماليزيا	**5,2**	**4,9**	**5,0636**	**5,0636**	**0,112**	**0,112**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول اعلاه والمتعلقة بمؤشر التنافسية أن ماليزيا سجلت نتائج مقبولة وأفضل من الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، حيث كانت أقصى قيمة لها في هذا المؤشر تقدر بـ (5.2) في سنوات 2014، 2015، 2016، وكانت أدنى قيمة لها تقدر بـ (4.9) في سنتي 2009 و2010، كما عرف إجمالي المتوسط الحسابي فيها أيضا تفوق على الدول المغاربية في هذا المؤشر بحوالي نقطتين والذي كان في حدود (5.1) مقابل (3.1) لهذه الدول، في صورة تعكس تفوق ماليزيا ومركزها التنافسي وترتيبها العالمي المتميز في مؤشر التنافسية الدولي مقارنة بالدول المغاربية خلال هذه الفترة. أما فيما يخص الانحراف المعياري فتظهر نتائجه في هذا المؤشر تسجيل تفوق لصالح ماليزيا مقارنة بالدول المغاربية والذي كان في حدود (0.11) مقابل (0.45) للدول المغاربية التي تبقى نتائجها مقبولة وأقل من ماليزيا وهو ما يظهر استقرار نتائج هذا المؤشر في كل هذه الدول خلال نفس الفترة.

كما أنه بالرجوع إلى نتائج كل دولة من الدول المغاربية في مؤشر التنافسية نجدها سجلت نتائج أقل من ماليزيا حيث عادت أعلى قيمة فيها لتونس بـ (4.7) في سنتي 2006 و2010، وأدنى قيمة للجزائر بـ (3.7) في سنتي 2008 و2012. كما أنه بالنظر إلى نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة مغاربية نجدها منخفضة مقارنة بماليزيا، أين جاءت في المرتبة الأولى المغرب بـ (4.1) ثم تونس بـ (3.97)، التي عرفت تراجعاً ملحوظاً في هذا المؤشر خاصة بعد سنة 2011 وذلك بالنظر إلى الازمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد وآثارها على تنافسية اقتصادها، حيث انتقلت من المرتبة 30 عالمياً في سنة 2006 إلى المرتبة 95 دولياً في مؤشر التنافسية الدولي في سنة 2016، لتأتي بعدهما الجزائر بمتوسط حسابي قدر بـ (3.90) مقابل (5.06) لماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه يظهر بشكل واضح تسجيل ماليزيا لنتائج مرضية وتفوقها على الدول المغاربية عموماً في مختلف المؤشرات والمتغيرات المستعملة في هذه الدراسة باعتبارها دولة شاهدة ومرجعية لاسيما فيما يخص نتائج المتوسط الحسابي العام أو لكل دولة وكذلك الانحراف المعياري. مع تسجيل تفوق بالنسبة للدول المغاربية في الجوانب المتعلقة بالتعليم العالي والتدريب خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 بالنظر إلى تكاثف الجهود والاستثمارات الموجهة لهاذين القطاعين ابتداءا من سنة 2000 في الدول المغاربية وتحقيقها لتطور ملحوظ ونتائج إيجابية فيهما لاسيما من الناحية الكمية، في الوقت الذي تعدت فيها ماليزيا هذه المرحلة في ثمانينات القرن الماضي وتركيز اهتمامها أكثر على الجوانب المتعلقة بالإبداع والبنية التحتية التقانية والتكنولوجية، التي أصبحت بمثابة قطاعات ومجالات جوهرية في أنشطة الاعمال وفي دعم وتعزيز تنافسية الدول، وهو الجانب الذي لاتزال كثير من الدول النامية عموماً والمغاربية على وجه التحديد تعرف فيه نقصا وتأخراً كبيراً، بالرغم من الجهود المبذولة من حكوماتها للتدارك في الآونة الأخيرة نظراً لغياب الأطر القانونية والتنظيمية والتحفيزية الداعمة لأنشطة البحث والتطوير فيها، وضآلة المخصصات المالية الداعمة لها، فضلا على التركيز على الجوانب المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية أكثر من الاهتمام بالبنى التحتية التقانية وعنصر الابداع.

المطلب الثالث: قياس وتحليل العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة

نسعى من خلال هذا الجزء إلى قياس العلاقة والفروقات بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وتلك التي تتعلق بالمؤشر العام للتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وماليزيا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 بالاعتماد على البيانات التي جاءت في تقارير التنافسية العالمية، كما أنه سيتم قياس هذه العلاقة إحصائياً بواسطة استخدام معامل الارتباط الرتبي سبيرمن (Spearman) وتحليل الفروقات بإستخدام التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) كونهما الأقرب والانسب لمشاهدات متغيرات هذه الدراسة.

الفرع الأول: قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في الدول المغاربية وماليزيا

أشارت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية إلى وجود نوع من العلاقة الطردية بين مكونات رأس المال الفكري الوطني وتنافسية الدول، حيث وجد الاقتصادي (Karagiannis,2007) أنه هناك أثر ايجابي لاقتصاد المعرفة القائم على

البحث والتطوير، جودة المورد البشري، القدرات الابتكارية، انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي[1] باعتباره أحد مؤشرات التي تعتمد في قياس التنافسية الوطنية، كما أن الأبحاث الأخيرة لبعض الاقتصاديين بينت مدى أهمية الاستثمار في المعرفة (البحث والتطوير، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، مع أخذها بعين الاعتبار الاختلافات بين الدول من ناحية نصيب دخل الفرد من (GDP)، فكانت نتائج تحليلاتهم أنه بالنسبة للدول ذات الدخول المتوسطة فإن الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري يعتبر أكثر أهمية، أما فيما يخص الدول ذات الدخول العالية فتوصلت إلى أن الابتكار يعتبر بمثابة المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي[2]. أما في الوقت الحالي فينظر إلى أداء الابتكار بإعتباره أهم عامل محدد للتنافسية والتطور الوطني، بل أكثر من ذلك بإعتباره أداة مهمة لمواجهة التحديات العالمية مثل التغيرات المناخية والتنمية المستدامة[3]. أما فيما يخص عمليات الابتكار في الصناعات القائمة على العلوم وكذلك القطاعات ذات صلة بقاعدة التحليل العلمي، نجد أن المدخلات العلمية أصبحت تحظى فيها بأهمية محورية، حيث يكاد يجمع معظم الباحثين مع ما جاء به كل من الاقتصاديين (Thorn & Helm- Nielsen) حول أنه من يعمل على بناء والمحافظة على مخزونه من الباحثين والعلماء يكون قادراً على توليد المعرفة والابتكار بإعتبارهما من العناصر الأساسية التي تزيد من الإنتاجية والتنافسية على المستوى العالمي[4]. هذه الدراسات وغيرها أظهرت بشكل كبير ان البحوث العلمية توصلت في المجمل إلى وجود نوع من العلاقة الطردية بين الجوانب ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني (التعليم والتدريب، البنية التحتية التكنولوجية والتقانية الابداع والابتكار) في دعم وتعزيز التنافسية الوطنية في الدول، وعلى هذا الاساس سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس ومعرفة طبيعة الارتباط بين رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وماليزيا، حيث سنقوم من خلال هذا الجزء بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة (التابع والمستقل) لكل دولة بشكل منفرد قصد الوقوف على بعض الخصوصيات المرتبطة بهذين المتغيرين فيها التي قد تظهر في دولة ما وتغيب في أخرى.

أولا-نتائج قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنسبة لماليزيا

جاءت النتائج المتعلقة بماليزيا في معامل الارتباط على النحو التالي:

الجدول 127: نتائج معامل الارتباط المتعلقة بماليزيا

المتغيـرات/معـامل الارتباط	المؤشر العام للتنافسية	مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	مؤشر الابداع	مؤشر التعليم العالي والتدريب
المؤشر العام للتنافسية معامل الارتباط (Rho de Spearman)	1,000	,309	,301	,829	,806

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

[1] : Alireza Poorfarej, Ahmed Jafari Samimi, ***Knowledge and Economic growth: Evidence from some developing countries***, op,cit.
[2] : Maja Bacovic & Milena Lipovina-Bozovic , ***Knowledge accumulation and economic growth*** , op,cit, p : 3.
[3]: OCDE, **Innovation and growth: Rationale for An Innovation strategy**, op,cit.
[4] : Ibid.

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب مؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري (المتغير المستقل) في ماليزيا تربطها علاقة إيجابية بالمؤشر العام للتنافسية (المتغير التابع)، إلا أن مستوى هذا الارتباط بينهما يتفاوت من متغير إلى آخر، حيث توزعت النتائج لكل متغير على النحو التالي:

- العلاقة بين مؤشر التعليم العالي والتدريب والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية بين المؤشرين بالنسبة لماليزيا خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (80.6%)، في صورة تعكس أهمية ودرجة مساهمة عنصري التعليم والتدريب في دعم تنافسية الاقتصاد الماليزي وترقية مركزها التنافسي عالمياً.
- العلاقة بين مؤشر الابداع والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية بين هذين المؤشر والمؤشرين بالنسبة لماليزيا خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (83%)، مما يوحي الدور الأساسي الذي لعبته أنشطة البحث والتطوير في دعم المركز التنافسي لماليزيا خلال هذه الفترة نتيجة التطور الحاصل فيها، وذلك بالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه متخذي القرار فيها لهذه الأخيرة باعتبارها من القطاعات الاستراتيجية والمفتاحية في بيئة الاعمال التي على أساسها يتم استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مركزها التنافسي.
- العلاقة بين مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وضعيفة نوعاً ما بين هذين المؤشرين مقارنة بما كانت عليه العلاقة ما بين مؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك مؤشر الابداع مع مؤشر العام للتنافسية، والتي كانت في حدود (31%).
- العلاقة بين مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وضعيفة نوعاً ما بين هذين المؤشرين مقارنة بما كانت عليه العلاقة ما بين مؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك مؤشر الابداع ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي مع مؤشر العام للتنافسية والتي كانت في حدود (30%) خلال هذه الفترة.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها بوجود علاقة إيجابية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في ماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 والتي يتفاوت فيها مستوى الارتباط بين القوي على غرار مؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك الابداع، وبدرجة أقل بالنسبة لمؤشري الصحة والجاهزية التكنولوجية، بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة فيهما. كما تعزى النتائج المقبولة التي حققتها ماليزيا في مؤشر التنافسية الدولي ترجع بالدرجة أكبر لمساهمة كل العوامل ذات الصلة بمكونات رأس المال الوطني عموماً وباقي المؤشرات الأخرى (ثمانية الاعمدة المتبقية في مؤشر التنافسية الدولي) التي هي أخرى ساهمت ولو بشكل نسبي في ترقية وتقوية ترتيبها ومركزها التنافسي عالمياً خلال هذه الفترة.

ثانيا –نتائج قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر

توزعت النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط في الجزائر على النحو التالي:

الجدول 128: نتائج معامل الارتباط المتعلقة بالجزائر

المتغيـرات/معـامل الارتباط	المؤشر العام للتنافسية	مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	مؤشر الابداع	مؤشر التعليم العالي والتدريب
المؤشر العام للتنافسية معامل الارتباط (Rho de Spearman)	1,000	,278	,678	,230	,806

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب مؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري في الجزائر تربطها علاقة إيجابية بالمؤشر العام للتنافسية، مع وجود تفاوت في مستوى الارتباط من متغير إلى آخر، حيث جاءت النتائج لكل متغير كمايلي:

- بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة للجزائر خلال هذه الفترة، والذي كانت في حدود (80.6%) في صورة تعكس درجة مساهمة عنصري التعليم والتدريب في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري باعتبارهما استثماراً في رأس المال الفكري، حيث كان لتلك النتائج الإيجابية المحققة في هذين القطاعين دوراً إيجابي في دعم وتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري ولو بشكل نسبي والمساهمة على الأقل في استقرار ترتيبها عالمياً خلال هذه الفترة.
- بالنسبة لمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية والتي كانت في حدود (68%) خلال هذه الفترة، وهو ما يظهر أيضا الدور الإيجابي للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال هذه الفترة في تحسين بيئة الاعمال فيها ودعم مركزها التنافسي، ويعكس بشكل واضح مجهودات الدولة الجزائرية في السعي لتدارك التأخر المسجل في المجال التكنولوجي وعملها الدائم على خلق قاعدة وبنية تحتية تقانية وتكنولوجية.
- بالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وضعيفة نوعاً ما بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة للجزائر مقارنة بالمؤشرين السابقين والتي كانت في حدود (28%). بالرغم من تحقيقها لنتائج مرضية ولو من الناحية الكمية وارتقائها في ترتيب التنمية البشرية من الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة إلى تنمية بشرية مرتفعة.
- بالنسبة لمؤشر الابداع والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وضعيفة بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة للجزائر مقارنة بالمؤشرات السابقة خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (23%)، وهي نتيجة منطقية نوعاً ما بالنظر إلى العجز والتأخر الذي تعرفه الجزائر في مجالي البحث والتطوير، ونقص المخصصات المالية والموجهة لهذا القطاع الاستراتيجي وتثمين مخرجاته، عكس ما تقوم به ماليزيا وهو ما يفسر ضعف مساهمة هذا القطاع على الجوانب المتعلقة بالتنافسية فيها على الرغم من أهميته الاستراتيجية في دعم وتعزيز مناخ الاعمال فيها.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها بوجود علاقة إيجابية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 والتي يتفاوت فيها مستوى الارتباط

بين القوي على غرار مؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك الجاهزية والانفتاح التكنولوجي وبدرجة أقل بالنسبة لمؤشري الصحة والابداع، اللذان لا تزال تعرف فيهما الكثير من النقائص رغم المجهودات المبذولة، حيث ترجع النتائج المتواضعة التي حققتها الجزائر في مؤشر التنافسية الدولي بالدرجة أكبر لنقاط القصور التي لا تزال تعرفها في بعض الجوانب ذات الصلة بمكونات رأس المال الوطني عموماً وتلك التي تتعلق بعنصر الابداع على وجه التحديد، الذي يعتبر من بين أسباب تحقيق ماليزيا لنتائج مقبولة في مؤشر التنافسية الدولي. كما انه كان للتحسن الحاصل في المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة نتيجة التحسن في العائدات الجبائية وتحسن باقي المؤشرات الأخرى المتعلقة بمؤشر التنافسية الدولي الأثر الكبير في تحقيق تحسن طفيف في ترتيب الجزائر العام في تقرير التنافسية العالمي واستقراره.

ثالثا –نتائج قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب

جاءت النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط في المغرب على النحو التالي:

الجدول 129: نتائج معامل الارتباط الخاصة بالمغرب

المتغيـرات/معـامل الارتباط	المؤشر العام للتنافسية	مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	مؤشر الابداع	مؤشر التعليم العالي والتدريب
المؤشر العام للتنافسية معامل الارتباط (Rho de Spearman)	1,000	,051	,756	,023	,460

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب مؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري في المغرب تربطها علاقة ايجابية بالمؤشر العام للتنافسية، مع وجود تفاوت في مستوى الارتباط من متغير إلى آخر، حيث توزعت النتائج لكل متغير كمايلي:

- بالنسبة لمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية والتي كانت في حدود (75%)، وهو ما يظهر الدور الإيجابي للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المغرب خلال هذه الفترة في تحسين بيئة الاعمال فيها ودعم مركزها التنافسي، خاصة في قطاع الاتصالات، ويعكس بشكل واضح مجهودات الحكومة المغربية في السعي لتدارك التأخر المسجل في المجال التكنولوجي وعملها الدائم على انشاء وتطوير بنية تحتية تقانية عصرية ومتطورة.
- بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة للمغرب خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (46%)، بما يظهر درجة مساهمة قطاعي التعليم والتدريب في دعم تنافسية الاقتصاد المغربي، حيث كان للتطور الحاصل فيهما والنتائج الإيجابية المحققة ولو من الناحية الكمية دوراً إيجابياً في دعم وتعزيز تنافسية المغرب والمساهمة في ثبات ترتيبها عالمياً خلال هذه الفترة.
- بالنسبة لمؤشر الابداع والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وضعيفة جداً بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة للمغرب مقارنة بالمؤشرين السابقين، خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (2.3%)، وهي نتيجة منطقية بالنظر إلى العجز والتأخر الذي يعرفه المغرب على غرار الجزائر في مجالي البحث والتطوير ونقص

المخصصات المالية والموجهة لهذا القطاع الاستراتيجي والأنشطة المرتبطة به، مقارنة بما هو حاصل في ماليزيا وهو ما يفسر ضعف المساهمة ودرجة ارتباط هذا المؤشر بالجوانب المتعلقة بالتنافسية فيها على الرغم من أهميته الاستراتيجية في تحسين مناخ الاعمال واستقطاب رؤوس أموال محلية وأجنبية.

- بالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وضعيفة جداً ما بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة للمغرب مقارنة بالمؤشرات السابقة والتي كانت في حدود (5%)، حيث تعتبر هذه النتيجة منطقية نوعا ما، وذلك بالنظر إلى النتائج المتواضعة التي ظلت المغرب تسجلها في ترتيب التنمية البشرية سنوياً مقارنة بالدول المغاربية وتصنيفها في خانة الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة، بالنظر إلى المشاكل الاجتماعية والصحية والمتعلقة بالتعليم في المناطق الريفية فيها مقارنة بالمناطق الحضرية وارتفاع معدلات الفقر فيها.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها بوجود علاقة إيجابية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 والتي يتفاوت فيها مستوى الارتباط بين القوي على غرار مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، وبدرجة أقل بالنسبة لمؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك الابداع، اللذان لا تزال تعرف فيهما الكثير من النقائص رغم المجهودات المبذولة، وبدرجة أضعف بالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي بالنظر إلى المشاكل الاجتماعية والقاعدية الذي لاتزال تعاني منها الكثير من المناطق الريفية وارتفاع معدلات الفقر وغياب مجالات التنمية فيها. كما ترجع النتائج المتواضعة التي حققتها المغرب في مؤشر التنافسية الدولي وثبات ترتيبها الدولي بالدرجة أكبر لنقاط القصور التي لا تزال تعرفها في بعض الجوانب ذات الصلة بمكونات رأس المال الوطني، خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية على غرار الصحة والتعليم الأساسي والجوانب المتعلقة بمجال الابداع الذي يعتبر من بين أسباب تفوق ماليزيا وتحقيقها لنتائج مرضية في مؤشر التنافسية الدولي، مقابل امكانية تسجيلها لنوع من التحسن في باقي المؤشرات الأخرى المتعلقة بمؤشر التنافسية الدولي – ثمانية الاعمدة المتبقية–، التي كان لها الدور الكبير في استقرار ترتيبها العام فيه.

رابعا – نتائج قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنسبة لتونس

توزعت النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط في تونس على النحو التالي:

الجدول 130: نتائج معامل الارتباط الخاصة بتونس

المتغيـرات/معـامل الارتباط	المؤشر العام للتنافسية	مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	مؤشر الابداع	مؤشر التعليم العالي والتدريب
المؤشر العام للتنافسية معامل الارتباط (Rho de Spearman)	1,000	,928	,431	,926	,893

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب مؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري في تونس تربطها علاقة إيجابية وقوية بالمؤشر العام للتنافسية مع تسجيل تفاوت في مستوى الارتباط من متغير إلى آخر، حيث جاءت النتائج لكل متغير كمايلي:

- بالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وقوية جدا بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة لتونس مقارنة بماليزيا والدول المغاربية والتي كانت في حدود (93%) وهي نتيجة منطقية نوعا ما بالنظر إلى النتائج المرضية التي حققها تونس في الكثير من الجوانب الاجتماعية بدليل انتقالها في ترتيب التنمية البشرية من الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة إلى تنمية بشرية مرتفعة رغم دخولها في حالة من المشاكل الاجتماعية والسياسية بعد سنة 2011.
- بالنسبة لمؤشر الابداع والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية جداً بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة لتونس مقارنة بالمؤشرات السابقة خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (92%)، وهي نتيجة منطقية نوعا ما بالنظر إلى التفوق الذي تعرفه تونس في مجالي البحث والتطوير مقارنة بالدول المغاربية وبدرجة أقل من ماليزيا وهو ما يفسر ارتفاع درجة ارتباط هذا القطاع بالجوانب المتعلقة بالتنافسية فيها وتحقيقها لمراتب مقبولة جدا مؤشر التنافسية الدولي خاصة قبل سنة 2011.
- بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية وقوية بين هذا المؤشر والمؤشر العام للتنافسية بالنسبة لتونس خلال هذه الفترة والذي كانت في حدود (89%) وهي نتيجة منطقية بالنظر إلى التطور الحاصل في قطاعي التعليم والتدريب ومساهمتهما في دعم تنافسيتها وتحقيقها لمراتب مقبولة في مؤشر التنافسية الدولي خلال هذه الفترة.
- بالنسبة لمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي والمؤشر العام للتنافسية: أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابيةوبدرجة متوسطة، التي كانت في حدود (43%) خلال هذه الفترة، بالنظر إلى التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تونس ودوره الإيجابي في تحسين بيئة الاعمال ودعم مركزها التنافسي، ويعكس في المقابل مجهودات تونس في السعي لتدارك التأخر المسجل في المجال التكنولوجي وعملها الدائم على تطوير وتنمية هذا المجال.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها بوجود علاقة إيجابية وقوية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 والتي جاءت أغلبها قوية من ناحية مستوى الارتباط، ماعدا مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي الذي كان بدرجة أقل مقارنة بالمؤشرات الأخرى، مسجلة بذلك تفوق على كل من الجزائر والمغرب ومحققة نتائج تتقارب مع تلك المحققة من قبل ماليزيا في الترتيب العام في مؤشر التنافسية الدولي، حيث ترجع النتائج المرضية التي حققتها تونس في هذا الأخير بدرجة كبيرة إلى تسجيلها على العديد من نقاط القوة في العوامل ذات الصلة برأس المال الفكري عموماً، فضلا على تسجيل تحسن في باقي المؤشرات الأخرى الخاصة بمؤشر التنافسية الدولي، التي كان لها هي الاخرى الأثر الكبير في النتائج وترتيب تونس عالمياً، في تقارير التنافسية العالمية، مع تسجيل تراجع في الترتيب العام لتونس بعد سنة 2011 بالنظر إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد وما لذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثاني: قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في جميع الدول بشكل جماعي سعياً لتقديم تفسير شامل لطبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل في هذه الدراسة، حيث توزعت النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط على جميع المشاهدات المتعلقة بكل الدول محل الدراسة (التي كانت حوالي 189 مشاهدة) بالنسبة لمتغيرات الدراسة ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني وتلك الخاصة بمتغير التنافسية، خلال الفترة الممتدة مابن سنة 2006 و2016 على النحو التالي.

الجدول 131: نتائج معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيـرات/معـامل الارتباط	المؤشر العام للتنافسية	مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	مؤشر الابداع	مؤشر التعليم العالي والتدريب
المؤشر العام للتنافسية معامل الارتباط (Rho de Spearman)	1,000	,533**	,906**	,904**	,830**
القيمة المحسوبة (Sig)	,000	,000	,000	,000	,000
عدد المشاهدات	189	189	189	189	189

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

أكدت نتائج الجدول أعلاه بشكل كبير ما جاء في الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي تطرقت لتفسير العلاقة بين رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الأدبيات الاقتصادية بوجود نوع من العلاقة الإيجابية بين هذين المتغيرين، حيث أظهرت نتائجه على وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة معنوية، أين كان مستوى الارتباط في متغير الجاهزية والانفتاح التكنولوجي وكذلك الابداع بمستويات مرتفعة جدًا، بلغت حدود (90.6%) و(90.4%) على الترتيب، ليحل بعدهما متغير التعليم العالي والتدريب بمستوى ارتباط مرتفع بلغ حدود (83%)، يليهم في المرتبة الأخيرة متغير الصحة والتعليم الابتدائي بمستوى ارتباط متوسط وصل حدود (53.3%) خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016.

الفرع الثالث: تحليل الفروقات بين متغيرات الدراسة

نهدف عبر هذا الجزء إلى قياس الفروقات لمتغيرات الدراسة المتعلقة برأس المال الفكري الوطني للتنافسية الوطنية في الدول المغاربية وماليزيا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016 بالاعتماد على البيانات التي جاءت في تقارير التنافسية العالمية، وبإستخدام التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) كونه الأداة الإحصائية الملائمة لمشاهدات متغيرات هذه الدراسة.

أولا– تحليل الفروقات بين الدول لمتغير التنافسية: نقيس من خلال هذا الجزء جانب الفروقات المتعلقة بكل من الدول المغاربية وماليزيا بالنسبة لمتغير التنافسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، وهو ما يمكن توضيحه كمايلي:

الجدول 132: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير التنافسية

المؤشر	الدول	المتوسط الحسابي لكل دولة	معنوية الفروق	القرار
التنافسية	ماليزيا	5.065	0.000	وجـــود فــرق
	الجزائر	3.913		
	تونس	4.373		
	المغرب	4.110		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معنوية الفروق حسب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) قد بلغت: 0.000 مما يعني وجود فرق بين الدول في مستوى التنافسية؛ وما يؤكد ذلك هو نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة الموضحة في الجدول، حيث نلاحظ ان أكبر متوسط حسابي يرجع لماليزيا بحوالي: 5.065 ثم تأتي بعدها تونس بحوالي 4.373 ثم المغرب بـ 4.110 وأخيرا الجزائر بـ 3.913. حيث يمكن ارجاع هذا الترتيب للعوامل التالية:

- استطاعت ماليزيا ان تحتل مراكز متقدمة في تصنيفات وتقارير التنافسية الدولية عموماً وفي مؤشر التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي، بالنظر إلى التطور الحاصل في هيكل اقتصادها منذ ثمانينات القرن الماضي وتركيزها في استراتيجياتها وخططها التنموية على العنصر البشري وعمليات الاستثمار فيه عبر عاملي التعليم والتدريب بشكل كبير، إضافة عوامل أخرى تتعلق بتحسن مؤشراتها الاقتصادية الكلية ومناخ أعمالها، الامر الذي جعلها تحتل المراتب 20 من بين أفضل الدول عالمياً من ناحية التنافسية.
- في المقابل نجد ان تونس في الدول المغاربية تعتبر الوحيدة التي استطاعت ان تحقق نتائج تتقارب مع تلك المحققة من قبل ماليزيا وأحسن من الجزائر والمغرب، جاءت في المتوسط في المرتبة 30 من بين أفضل الدول من ناحية التنافسية مع تسجيل تراجع بعد سنة 2011 بالنظر إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد وانعاكسها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في مجال الخدمات والقطاع السياحي الذي كان المتضرر الأكبر، وتراجع عائدات الدولة من هذا القطاع ونقص موارد تمويل المشاريع في ظل انسحاب للعديد من الاستثمارات الأجنبية، الامر الذي دفع بها للاستنجاد بصندوق النقد الدولي، إضافة إلى تفاقم المشاكل المالية وتراجع مداخيل القطاعات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم بشكل رهيب والتدخل الإداري في تحديد قيمة العملات وسعر الصرف[1]. كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من تونس تتراجع في الترتيب العام لمؤشر التنافسية بتسجيلها المرتبة 95 من أصل 138 دولة في سنة 2016.
- بالنسبة للمغرب نجد انها سجلت نتائج متواضعة في مؤشر التنافسية الدولي مقارنة بماليزيا وتونس، وأحسن من الجزائر والتي يمكن ارجاعها إلى طبيعة هيكل الاقتصاد المغربي على يركز على القطاع الفلاحي بشكل كبير وبعض الصناعات التحويلية، حيث أن هذين القطاعين مرهونين بالظروف المناخية وتقلبات الأسعار الدولية في أغلب الأحوال، بالإضافة

[1] : The Global Competitiveness Report-2006-,2007 2009-2008, 2011-2010 , 2013-2012,2014-2013 ,2015-2014 , -2015 2016,2016-2017. www.weforum.org.

إلى تسجيل المغرب نفص في توفير البنى التحتية المناسبة لمزاولة نشاط الأعمال للشركات المحلية والأجنبية، مع تسجيل ارتفاع في معدلات الضرائب والرسوم الجبائية، وهو ما يغذي في المقابل انتشار الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي فيها، كما أن هذا الارتفاع كان سبباً في انتقال الكثير من الاستثمار الأجنبية المباشرة بإتجاه بلدان مجاورة أو أخرى توفر امتيازات وتسهيلات جبائية أحسن من تلك الموجودة في المملكة المغربية، عكس اتجاه ما تدعوا اليه الاتفاقيات الدولية على غرار شراكته مع الاتحاد الأوربي والسعي لتخفيض معدلات هذه الرسوم والضرائب[1].

- أما فيما يخص الجزائر نجد أن سجلت نتائج متواضعة مقارنة بماليزيا وتونس والمغرب في مؤشر التنافسية الدولي بالرغم من الوضعية المالية التي عرفتها منذ سنة 2000 إلى حدود سنة 2014، نتيجة ارتفاع عائدات الجباية البترولية في هذه الفترة، وتسجيل تحسن في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، كما يمكن ارجاع هذا الترتيب في مؤشر التنافسية الدولي إلى هشاشة هيكل الاقتصاد الوطني وارتباطه بشكل كبير على عوائد الجباية البترولية في الكثير من الجوانب المتعلقة بالتمويل والتجارة وباقي الأنشطة الاقتصادية، خاصة في ظل افتقار العديد من المؤسسات العمومية والخاصة على عنصر الفعالية والكفاءة في تسيير أنشطتها، وتدني مستويات أدائها الإداري والمالي، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارة العامة وانتشار البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بنشاطهم وتعقدها وافتقادها لعاملي السرعة والمرونة التي صاحبها انتشار رهيب لمختلف أشكال الفساد المالي والإداري، وصعوبة الولوج والحصول على التمويل لأنشطة الأعمال نظرا للتأخر الذي يعرفه القطاع المصرفي والبنكي في جانب تسوية المعاملات المالية وعملية تمويل المشاريع للمتعاملين الاقتصاديين[2]. هذه الاسباب وغيرها جعلت من الجزائر تحتل مراتب أخيرة في الترتيب العام لمؤشر التنافسية وتسجل نتائج متواضعة في أغلب الأحيان على المستوى العالمي وحتى بين الدول المغاربية.

ثانيا-تحليل الفروقات بين الدول لمتغير الصحة والتعليم الابتدائي: نقيس من خلال هذا الجزء جانب الفروقات المتعلقة بكل من الدول المغاربية وماليزيا بالنسبة لمتغير الصحة والتعليم الابتدائي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 133: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير الصحة والتعليم الابتدائي

المؤشر	الدول	المتوسط الحسابي لكل دولة	معنوية الفروق	القرار
الصحة والتعليم الابتدائي	ماليزيا	6,1826	0.000	وجـــود فــرق
	الجزائر	5,5074		
	تونس	6,1743		
	المغرب	4,9445		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامجSpss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معنوية الفروق حسب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي قد بلغت: 0.000 مما يعني وجود فرق بين الدول في مستوى هذا المؤشر؛ وما يؤكد ذلك هو نتائج المتوسط الحسابي

[1] : Ibid.
[2] : Ibid.

لكل دولة الموضحة في الجدول، حيث نلاحظ ان أكبر متوسط حسابي يرجع لماليزيا بحوالي: 6,1826 ثم تأتي بعدها تونس بحوالي 6,1743 ثم الجزائر بـ 5,5074 وفي المرتبة الاخيرة المغرب بـ 4,9445، حيث يمكن ارجاع هذا الترتيب للعوامل التالية:

- تؤكد هذه النتائج المستويات العالية لماليزيا في مجالي الصحة والتعليم الابتدائي مقارنة بالدول المغاربية، حيث استطاعت أن تحقق فيهما نتائج مرضية بدليل ارتقائها في ترتيب التنمية البشرية منذ سنة 2004 وانتقالها من الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة إلى تنمية بشرية مرتفعة منذ سنة 2006 إلى الوقت الحالي.
- الحال نفسه بالنسبة لتونس التي كانت تقريباً في نفس مستوى ماليزيا ومتفوقة على الجزائر والمغرب، بالنظر إلى النتائج المرضية التي حققها في مجالي الصحة والتعليم والكثير من الجوانب الاجتماعية، حيث أضحت قطباً للسياحة الطبية للعديد من المواطنين في دول البحر المتوسط وفي أوربا، كما أن انتقالها في ترتيب التنمية البشرية من الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة إلى تنمية بشرية مرتفعة هو دليل آخر على التحسن النسبي للأوضاع المعيشية فيها، خاصة في ناحية الرعاية الصحية والتعليم، كما بلغت نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي إلى حدود 99.5 % في سنة 2015 وبلغ فيها إجمالي المدارس إلى حدود 2082 مدرسة ابتدائية عمومية و 263 مدرسة ابتدائية خاصة[1]، بالرغم من دخولها في دوامة من المشاكل الاجتماعية والسياسية بعد سنة 2011.
- أما فيما يخص الجزائر فتظهر النتائج تحقيقها لنتائج مرضية ولو من الناحية الكمية وارتقائها في ترتيب التنمية البشرية من الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة إلى تنمية بشرية مرتفعة، نتيجة رصدها لمبالغ مالية ضخمة لتوفير البنى التحتية الأساسية لقطاعي الصحة والتعليم، بدليل تخصيص في سنة 2015 ميزانية تجهيز لقطاع التربية الوطنية قدرت بـ 000 907 643 746 دج أي ما نسبته 15,02 % من إجمالي ميزانية التجهيز الخاصة بالدولة المقدرة بـ 000 494 278 972 4 دج[2]، حيث تشير احصائيات السنة الدراسية 2013-2014 إلى بلوغ نسبة التمدرس إلى حوالي 98,12% للأطفال البالغين من العمر 6 سنوات مع تحقيق نسبة التمدرس تقدر بـ 95,7% للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة، كما وصل عدد الهياكل التربوية في التعليم الابتدائي إلى حدود 18461 منشأة تربوية في السنة المدرسية 2014-2015[3].
- أما بالنسبة للمغرب فتظهر النتائج تحقيقها لنتائج مقبولة مقارنة بماليزيا والدول المغاربية ولو من الناحية الكمية وهو ما جعلها تكون في ترتيب التنمية البشرية من الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة. بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة المغربية في قطاعي الصحة والتعليم، حيث وصلت قيمة المخصصات الموجهة لقطاع التربية في سنة 2013 إلى

[1]: إحصائيات التربية والتكوين الصادرة عن وزارة التربية والتكوين التونسية للسنوات الدراسية 2014-2015، المرجع السابق.

[2] : Loi n° 14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015. Journal Officiel de la république Algérienne N° 78 DU 31/12/2014.

[3] : الدليل الإحصائي السنوي الصادر عن مديرية التخطيط. المنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو، المرجع السابق.

حدود 79% ميزانية العامة للدولة[1]، وانتقل عدد المدارس الابتدائية في المغرب من 6906 مدرسة ابتدائية في سنة 2006 إلى 7667 مدرسة في سنة 2016[2].

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن ترتيب الدول في هذا المؤشر بحسب الفروقات الموجودة في نتائج الجدول أعلاه تعتبر نسبياً منطقية بالنظر إلى عدة اعتبارات نذكر منها تسجيل ماليزيا للعديد من عناصر التفوق والفروقات مقارنة بالدول المغاربية في عدة جوانب تتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي، حيث بلغت نسبة القادرين على الكتابة والقراءة ضمن الشريحة العمرية للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2015 في ماليزيا حدود 94.6%، مقابل 81.8% بتونس و80.2% بالجزائر والمغرب بـ 72.4%[3]. كما أنه بالرجوع إلى مؤشر متوسط الحياة عند الولادة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2005 نجد أنه كان في ماليزيا في حدود 73 سنة، مقابل 72.8 سنة لتونس و69.7 سنة للجزائر وأخيرا 68.7 سنة في المغرب. كما أنه في سنة 2007 كان في ماليزيا متوسط الحياة في حدود 64 سنة مقابل 66 سنة لتونس و62 سنة بالنسبة للجزائر والمغرب، ليشهد بعد ذلك هذا المتوسط نوعا من التطور في سنة 2015 بوصوله في كل من ماليزيا والجزائر وتونس إلى حدود 75 سنة، مقابل 74 سنة للمغرب[4].

ثالثا–تحليل الفروقات بين الدول لمتغير التعليم العالي والتدريب: نقيس من خلال هذا الجزء جانب الفروقات المتعلقة بكل من الدول المغاربية وماليزيا بالنسبة لمتغير التعليم العالي والتدريب خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 134: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير التعليم العالي والتدريب

المؤشر	الدول	المتوسط الحسابي لكل دولة	معنوية الفروق	القرار
التعليم العالي والتدريب	ماليزيا	4,7481	0.000	وجـــود فـــرق
	الجزائر	3,5402		
	تونس	4,5317		
	المغرب	3,5279		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامجSpss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معنوية الفروق حسب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) قد بلغت: 0.000 مما يعني وجود فرق بين الدول في مستوى التعليم العالي والتدريب؛ وما يؤكد ذلك هو نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة الموضحة في الجدول، حيث نلاحظ ان أكبر متوسط حسابي يرجع لماليزيا بحوالي: 4,7481 ثم تأتي بعدها الجزائر بحوالي 3,5402 ثم تونس بـ 4,5317، وأخيرا المغرب بـ 3,5279.حيث يمكن ارجاع هذا الترتيب لعدة عوامل نذكر منها:

[1] : L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, op.cit.

[2] : موجز إحصائيات التربية لسنة 2008-2009، و2015-2016، مرجع سابق.

[3]: تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2011، 2016، بالإضافة إلى بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي، مرجع سابق.

[4]: المرجع نفسه.

- تسجيل ماليزيا للعديد من عناصر التفوق والفروقات مقارنة بالدول المغاربية في عدة جوانب تتعلق بالجوانب المتعلقة بالتعليم العالي والتدريب، نذكر من بينها نسبة الطلاب في التعليم العالي إلى عدد السكان، حيث أنه عند مقارنتها بين هذه الدول نجد أن ماليزيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2010 كانت فيها في حدود 36.5% مقابل 34.4% لتونس و30.6% في الجزائر و25.8 % للمغرب، الوضعية نفسها بقيت تقريبا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008 و2014، أين سجلت ماليزيا نسبة 37%، مقابل 35% لتونس و31% للجزائر و16 % للمغرب[1].

جدير بالذكر، أنه عند المقارنة بين الدول المغاربية فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالتعليم العالي والتدريب نجد أن تونس أقرب لماليزيا في هذا المتغير من الجزائر والمغرب.

رابعا–تحليل الفروقات بين الدول لمتغير الجاهزية والانفتاح التكنولوجي: نقيس من خلال هذا الجزء جانب الفروقات المتعلقة بكل من الدول المغاربية وماليزيا بالنسبة لمتغير الجاهزية والانفتاح التكنولوجي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 135: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير الجاهزية والانفتاح التكنولوجي

المؤشر	الدول	المتوسط الحسابي لكل دولة	معنوية الفروق	القرار
الجاهزية والانفتاح التكنولوجي	ماليزيا	4,4285	0.000	وجـــود فـــرق
	الجزائر	2,6940		
	تونس	3,6761		
	المغرب	3,4936		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامجSpss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معنوية الفروق حسب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي قد بلغت: 0.000 مما يعني وجود فرق بين الدول في مستوى هذا المؤشر؛ وما يؤكد ذلك هو نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة الموضحة في الجدول، حيث نلاحظ ان أكبر متوسط حسابي يرجع لماليزيا بحوالي: 4,4285، ثم تأتي بعدها تونس بحوالي 3,6761، ثم المغرب بـ 3,4936 وفي المرتبة الاخيرة الجزائر بـ 2,6940 حيث يمكن ارجاع هذا الترتيب لعدة عوامل نذكر منها:

- تسجيل ماليزيا للعديد من عناصر التفوق والفروقات مقارنة بالدول المغاربية في عدة جوانب تتعلق بالجوانب المتعلقة بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي، حيث يعتبر هذا الترتيب منطقي نسبياً بالنظر إلى نتائج هذه الدول في ما يتعلق بهذا المتغير ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فمثلا عند القيام بالمقارنة بين عدد مستعملي الهاتف الثابت والمحمول في سنة 2005 نجد عددهم في ماليزيا في حدود 771 لكل 1000 شخص، مقابل 566 في تونس و416 في الجزائر و284

[1] : تقارير التنمية البشرية لسنوات، 2011، 2016، بالإضافة إلى بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي، مرجع سابق.

في المغرب، كما توزع عددهم في سنة 2015 في ماليزيا بحوالي 143 لكل 100 شخص، مقابل 128 لتونس و127 للمغرب و113 للجزائر[1].

- الحال نفسه تقريبا فيما يخص الترتيب لهذه الدول عند المقارنة لعدد مستخدمي الانترنت فيها، حيث احتلت ماليزيا فيها المراتب الأولى مقارنة بالدول المغاربية، أين كانت نسبة المستخدمين بالنسبة لعدد السكان في سنة 2005 فيما يخص ماليزيا تقدر بحوالي 43.5 %، مقابل 15.2% للمغرب و9.5% لتونس و5.8% للجزائر. كما جاءت النتائج في هذا المؤشر متشابهة أيضا في سنة 2015 بتسجيل ماليزيا نسبة 71.1%، مقابل 57.1 % للمغرب و48.5 % لتونس وفي الأخير الجزائر بـ 38.2%[2].
- كما بالرجوع إلى نتائج هذه الدول فيما يتعلق بنسبة الصادرات عالية التكنولوجيا من اجمالي الصادرات نجد تفسيرا آخرا للترتيب الذي ظهر في نتائج الجدول أعلاه، حيث بلغت نسبتها في سنة 2015 في ماليزيا حوالي 42.8% من اجمالي الصادرات، مقابل 6.3% لتونس و3.5% للمغرب وأخيرا الجزائر بـ 0.15%[3].

جدير بالذكر، أنه عند المقارنة بين الدول المغاربية فيما يتعلق بالجاهزية التكنولوجية يظهر أن كل من تونس والمغرب أقرب لماليزيا في هذا المتغير من الجزائر.

على ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفاده ان الدول المغاربية لاتزال تعرف العديد من النقائص في مجال الجاهزية والانفتاح التكنولوجي مقارنة بماليزيا وحتى في جهازها الإنتاجي والخدمي، بالرغم من التطور المسجل فيها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجهود الحكومات فيها لتدارك التأخر المسجل في مجال التكنولوجيا سواء من الناحية الكمية أو جودتها، على غرار ما يعرفه قطاع الاتصالات والالكترونيات في الجزائر وبعض القطاعات الاستراتيجية عبر بوابة الشراكات الأجنبية. امام كل هذه المعطيات يستوجب على هذه الدول بالدرجة الأولى توفير العنصر البشري المؤهل والقادر على التكيف مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، ويسهل عليها عملية نقلها وتحويلها وانتجاها محلياً كبديل لعملية الاستيراد المباشر لهذه التكنولوجيات، ولتطوير نظام انتاجها لتنخرط بشكل إيجابي في سلاسل الإنتاج الدولية للمنتجات عالية التكنولوجيا كون أن مساهمتها في الوقت الحالي لازلت تعتبر ضعيفة جداً، في صورة تعكس ضعف تحكمها في التكنولوجيات المتقدمة واقتصارها في أغلب الأحيان على تقديم المنتجات التقليدية كثيفة عنصر العمل والمواد الأولية.

خامسا–تحليل الفروقات بين الدول لمتغير الابداع: نقيس من خلال هذا الجزء جانب الفروقات المتعلقة بكل من الدول المغاربية وماليزيا بالنسبة لمتغير الابداع خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2016، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

[1] : تقارير التنمية البشرية لسنوات، 2005، 2016، بالإضافة إلى بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي، مرجع سابق.

[2] : المرجع نفسه.

[3] : المرجع نفسه.

الجدول 136: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير الابداع

المؤشر	الدول	المتوسط الحسابي لكل دولة	معنوية الفروق	القرار
الابداع	ماليزيا	4,4314	0.000	وجـــود فـــرق
	الجزائر	2,6851		
	تونس	3,5200		
	المغرب	3,0631		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معنوية الفروق حسب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) قد بلغت: 0.000 مما يعني وجود فرق بين الدول في مستوى الابداع؛ وما يؤكد ذلك هو نتائج المتوسط الحسابي لكل دولة الموضحة في الجدول، حيث نلاحظ أن أكبر متوسط حسابي يرجع لماليزيا بحوالي: 4,4314، ثم تأتي بعدها تونس بحوالي 3,5200، ثم المغرب بـ 3,0631، وفي المرتبة الاخيرة الجزائر بـ 2,6851. حيث يمكن ارجاع هذا الترتيب للعوامل التالية:

- تسجيل ماليزيا للعديد من عناصر التفوق والفروقات مقارنة بالدول المغاربية في عدة جوانب تتعلق بالجوانب المتعلقة بالإبداع، حيث جاءت نتائج الجدول أعلاه منطقية نسبياً بالنظر إلى نتائج هذه الدول في ما يتعلق بهذا المتغير، حيث انه عند مقارنة عدد براءات الاختراع المسجلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في (USPTO) لهذه الدول في سنة 2014، نجد ان ماليزيا سجلت قرابة 535 براءة ابداع، مقابل 13 لتونس وبراءة واحدة لكل من الجزائر والمغرب، كما أن هذه النتائج في سنة 2015 لم تتغير كثيراً وعرفت تسجيل ماليزيا لحوالي 471 براءة اختراع مقابل 14 لتونس و08 للمغرب وفي الأخير الجزائر ببراءتي اختراع[1].
- كما انه عند مقارنة حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الخام في هذه الدول يظهر تفسير آخر لنتائج الجدول أعلاه، حيث تحتل في ذلك ماليزيا في ذلك مراتب متقدمة مقارنة بالدول المغاربية وبلغت حدود 1.09% في سنة 2013، مقابل 0.66% لتونس والمغرب في حدود المجال ما بين(0.51% و1%)، وفي المرتبة الأخيرة الجزائر بحوالي 0.25%. الحال نفسه تقريبا حدث في سنة 2014 حيث سجلت ماليزيا ما نسبته 1.3% من (PIB)، مقابل 0.64 % لتونس والمغرب في حدود المجال ما بين(0.51% و1%)، وفي المرتبة الأخيرة الجزائر بحوالي 0.25%[2].
- كما انه عند مقارنة عدد الباحثين والعلماء الناشطين في البحث والتطوير(R&D) لكل مليون شخص في هذه الدول، نجد ان ماليزيا تحتل فيها مراتب متقدمة مقارنة بالدول المغاربية، حيث كان عددهم في سنة 2014 بالنسبة لماليزيا في حدود 2052 لكل مليون شخص، مقابل 1803 لتونس والمغرب في حدود المجال ما بين (300 و1000) شخص، وفي المرتبة الأخيرة الجزائر في حدود المجال ما بين(101 و300) شخص[3].

[1]: إحصائيات حول براءات الاختراع صادرة عن (United States Patent And Trade mark Office)، المرجع السابق.

[2]: تقارير التنمية البشرية لسنوات، 2013، 2014، بالإضافة إلى بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي. مرجع سابق

[3] : المرجع نفسه.

جدير بالذكر، أنه عند المقارنة بين الدول المغاربية فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بالإبداع يظهر أن كل من تونس والمغرب أقرب لماليزيا في هذا المتغير من الجزائر.

على ضوء ما سبق توصل الباحث إلى استنتاج أن درجة التجاوب والتأقلم للأفراد والمواطنين مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الجديدة المرتكزة بشكل كبير على عنصر المعرفة والتطورات التكنولوجية في ماليزيا مرتفعة مقارنة بالدول والمغاربية بالنظر إلى ارتفاع نسب محو الامية فيها والتي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، وكذلك بالنظر إلى ان شريحة كبيرة من أفراد المجتمع في الدول المغاربية لا يزالون يعانون من ويلات الجهل والأمية رغم المجهودات والمبالغ المرصودة سنوياً من قبل الحكومات المغاربية للتقليص من هذه الظاهرة، خاصة في المناطق الريفية، وفي صفوف الاناث على غرار ما هو عليه الحال في المملكة المغربية. الحال نفسه تقريبا بالنسبة لطلبة التعليم العالي حيث حققت فيها الدول المغاربية أرقاماً ونسباً معتبرة والتي تبقى هذه النتائج في مجملها ترتكز على الجوانب الكمية على حساب الجوانب النوعية في أغلب الأحيان، عكس ما هو عليه الحال في ماليزيا أين نجد سياسات التعليم فيها تركز بشكل كبير على جوانب الجودة.

على ضوء ما سبق توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الحكومات المغاربية قامت بجهود كبيرة في سبيل تحسين الجوانب المتعلقة بالجاهزية والانفتاح التكنولوجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الوقت الحالي، واستطاعت أن تحقق العديد من النتائج الايجابية ولو من الناحية الكمية، تبعتها تسجيل العديد من المشاكل والعراقيل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وارتباط خدماتها بالشركات والتبعية الدولية في الكثير من الجوانب المتعلقة بهذا القطاع، حيث تكون في الغالب مستورد وناقل مباشر للتكنولوجيات من البلدان الأم إلى دولها دون تحقيق نتائج كبيرة في مجال النقل العكسي للتكنولوجيات والخبرات الدولية في صورة تبرز نوع من الترابط والاندماج لهذه الدول مع العالم الخارجي بشكل سلبي والذي يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل لعل من بينها نقاط القصور الموجودة في تأهيل وتكوين موردها البشري فيها. عكس ما هو عليه الحال في ماليزيا التي استطاعت خلال فترة وجيزة تقريباً أن تحقق اندماجاً وارتباطاً بالعالم الخارجي بشكل ايجابي واستطاعت أن توظف مخرجات تكنولوجيا المعلومات الاتصال والمعلومات لصالح اقتصادها وفي دعم تعزيز تنافسية منتجاتها عبر طرحها في أسواق عالمية مختلفة والانفتاح على أسواق ومستهلكين دوليين، كما استطاعت أن تتحكم بشكل كبير في العديد من التكنولوجيات والخبرات الدولية في فترة قصيرة، أين يمكن إرجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى تكوين موردها البشري وعوامل أخرى التي ساهمت بشكل كبير في النقل العكسي للتكنولوجيا وانتقالها من مستورد للتكنولوجيا إلى مصدر لها.

جدير بالذكر؛ إلى ان الدول المغاربية لاتزال تعرف العديد من النقائص في مجال الابداع مقارنة بماليزيا، نظرا لان النشاط الابتكاري والإبداعي فيها مرتفع جداً ونشيط ويعرف ديناميكية كبيرة وهو ما يعكس حقيقة مفادها أن ماليزيا وصانعي القرار فيها استطاعوا إنشاء وتوفير بيئة ملائمة محفزة على الابتكار والإبداع عبر توفير الإمكانيات المالية والمادية والبشرية المناسبة لذلك، وهو ما ساهم في تعزيز تنافسية اقتصادها واندماجها بشكل إيجابي في سلاسل الإنتاج الدولية، مع تسجيل مرونة وسرعة في التكيف مع تطورات بيئة الأعمال الدولية. عكس ما هو عليه الحال في الدول المغاربية، أين

نجد الأنشطة الابتكارية والإبداعية تعرف مستويات ضعيفة وتسير بشكل بطيء، خاصة في ظل غياب بيئة تحفيزية ووقائية، الأمر الذي يفسر ذلك التأخر الذي تشهده معظم هذه الدول وانخفاض تنافسية اقتصادياتها وضعف اندماجها وسرعة تكيفها مع تطورات بيئة الأعمال الدولية.

كما ترجع النتائج المتميزة لماليزيا في مجال الابداع والابتكار إلى ان التوجه العام للحكومة الماليزية يصب في خانة تشجيع البحث والتطوير ويعكس جهدها في سبيل تعزيز وتطوير هذا النشاط من خلال توفير الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة له وهو ما يؤكد سبب ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع للمقيمين فيها والمسجلة دولياً وكذلك ارتفاع النشاط الابتكاري في البلاد، في المقابل نجد ان الحكومات في الدول المغاربية لا تولي اهتمام اكبر لهذا النوع من الإنفاق وتبقى نسبة إنفاقها في المتوسط لا تتعدى 1% ، حيث توحي هذه النسب درجة اهتمامها بمجال البحث والتطوير الذي يصنف في توجهات واهتمامات صناع القرار ضمن الأولويات الثانوية، مقارنة بمجالات أخرى على غرار الإنفاق العسكري، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في عدد الطلب على براءات الاختراع وحتى المسجلة عالمياً، بسبب غياب البيئة التحفيزية والوقائية لهذه الأنشطة من جهة ونقص الإمكانيات المالية والمادية والبشرية المخصصة لتطوير هذا النشاط من جهة أخرى.

كما أنه بالرجوع إلى حالة ماليزيا فيما يخص القوى البشرية الناشطة في مجال البحث والتطوير مقارنة بالدول المغاربية نجدها تتوفر على رصيد كبير، كونها تعمل على توفير الظروف والحوافز والامتيازات الضرورية لهذه الفئة من الباحثين، في إطار إتباع سياسات واضحة تركز على الاستثمار في العنصر البشري وهو ما يفسر تربعها على رصيد معتبر من براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية وعالمياً، وارتفاع نسبة صادراتها من المنتجات عالية التكنولوجيا في الأسواق الدولية. في الوقت الذي تسجل فيه الدول المغاربية عدد قليل من الباحثين والعاملين في أنشطة البحث والتطوير نظرا لغياب البيئة الملائمة والمحفزة على ذلك والرعاية والحماية الكفيلة داخل بلدانهم، حيث يفضل الكثير منهم الهجرة إلى الأماكن التي تتوفر فيها ظروف عمل أفضل وتقدم إغراءات وحوافز كافية لإشباع حاجيات هذه الفئة، الأمر الذي نتج عنه هدر لهذه الثروة البشرية وهجرة أدمغتها مما يتسبب في خسارة كبيرة للاقتصادياتها وعدم مساهمتها في تطويرها وتعزيز تنافسيتها خاصة في ظل غياب استراتيجيات وسياسات واضحة تعزز هذه الأنشطة وتحفز الأفراد على العمل فيها، وهو الأمر الذي يفسر انخفاض رصيد الدول المغاربية في عدد براءات الاختراع المسجلة دولياً وانخفاض صادراتها التقليدية وعالية التكنولوجيا، حيث نجد أن الكثير من صانعي القرار والمتعاملين الاقتصاديين في هذه الدول يفضلون استيراد الحلول والتكنولوجيات وبراءات الاختراع من الأسواق الدولية أو عبر جسور الشراكات الدولية في أغلب الأحيان، وتحمل أعبائها المالية والتقنية على السعي لإنتاجها محلياً عبر دعم المخابر والجامعات ومراكز البحث والباحثين المحليين، عكس ما هو عليه الحال في ماليزيا.

المطلب الرابع: نتائج اختبار الفرضيات

نتناول في هذا المطلب استعراض لنتائج اختبار فرضيات البحث للتأكد من صحتها أو عدم صحتها، ومدى توافق هذه النتائج مع ما جاء في الجانب النظري.

الفرع الأول: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الأولى

هدفت الفرضية الفرعية الأولى لهذا البحث لقياس العلاقة بين كل من مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي باعتباره احد المكونات المختارة في هذا البحث للتعبير على رأس المال الفكري الوطني وبين مؤشر التنافسية، والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي والتنافسية في الدول المغاربية الثلاث.

أظهرت النتائج الإحصائية للجداول (128، 129، 130) والتحاليل والشروحات العلمية الكافية لذلك المتعلقة بمعامل الارتباط الرتبي (Spearman) انه توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث وماليزيا عموماً، والتي اختلفت فيها درجة قوة الارتباط في هذه الدول وتوزعت على النحو التالي: تونس (92.8%)، ماليزيا (30.1%)، الجزائر (27.8%)، المغرب (5%). **وهو ما يثبت صحة الفرضية.**

الفرع الثاني: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الثانية

سعت الفرضية الفرعية الثانية لهذا البحث لقياس العلاقة بين كل من مؤشر التعليم العالي والتدريب باعتباره احد المكونات المختارة في هذا البحث للتعبير على رأس المال الفكري الوطني وبين مؤشر التنافسية، والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

توجد علاقة إيجابية بين مؤشر التعليم العالي والتدريب والتنافسية في الدول المغاربية الثلاث.

أشارت النتائج الإحصائية للجداول (128، 129، 130) والتحاليل والشروحات العلمية الكافية لذلك المتعلقة بمعامل الارتباط الرتبي (Spearman)، انه توجد علاقة إيجابية بين مؤشر التعليم العالي والتدريب ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث وماليزيا عموماً، والتي اختلفت فيها درجة قوة الارتباط في هذه الدول وتوزعت على النحو التالي: تونس (89.3%)، ماليزيا (80.6%)، الجزائر (80.6%)، المغرب (46%). **وهو ما يثبت صحة الفرضية.**

الفرع الثالث: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

هدفت الفرضية الفرعية الثالثة لهذا البحث لقياس العلاقة بين كل من مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي باعتباره احد المكونات المختارة في هذا البحث للتعبير على رأس المال الفكري الوطني وبين مؤشر التنافسية، والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي والتنافسية في الدول المغاربية الثلاث.

أظهرت النتائج الإحصائية للجداول (128، 129، 130) والتحاليل والشروحات العلمية الكافية لذلك المتعلقة بمعامل الارتباط الرتبي (Spearman)، انه توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث وماليزيا عموماً، والتي اختلفت فيها درجة قوة الارتباط في هذه الدول وتوزعت على النحو التالي: تونس (75.6%)، الجزائر (67.8%)، المغرب (43%)، ماليزيا (30.1%). **وهو ما يثبت صحة الفرضية.**

الفرع الرابع: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

هدفت الفرضية الفرعية الرابعة لهذا البحث لقياس العلاقة بين كل من مؤشر الابداع باعتباره احد المكونات المختارة في هذا البحث للتعبير على رأس المال الفكري الوطني وبين مؤشر التنافسية، والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الابداع والتنافسية في الدول المغاربية الثلاث.

أظهرت النتائج الإحصائية للجداول (128، 129، 130) والتحاليل والشروحات العلمية الكافية لذلك المتعلقة بمعامل الارتباط الرتبي (Spearman)، انه توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الابداع ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية الثلاث وماليزيا عموماً، والتي اختلفت فيها درجة قوة الارتباط في هذه الدول وتوزعت على النحو التالي: تونس (92.6%)، ماليزيا (82.9%)، الجزائر (23%)، المغرب (2.3%). **وهو ما يثبت صحة الفرضية.**

الفرع الخامس: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الخامسة

سعت الفرضية الفرعية الخامسة لهذا البحث لقياس الفروق في مكونات رأس المال الفكري الوطني المعبر عنه من خلال: مؤشر الصحة والتعليم والابتدائي، مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، مؤشر الابداع، قصد القيام بمقارنة نتائجها بين الدول المغاربية الثلاث وماليزيا، والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

توجد فروق بين المؤشرات ذات صلة بمكونات رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية الثلاث، عند مستوى دلالة (0.01).

أشارت النتائج الإحصائية للجداول (133، 134، 135، 136) المتعلقة بمقارنة الدول المغاربية الثلاث مع ماليزيا حسب التحليل الأحادي (ANOVA) وبعد تقديم التحاليل والشروحات العلمية الكافية لذلك، انه توجد فروق ذات دلالة معنوية على مستوى المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني كلها، ويتعلق الامر بكل من: مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، مؤشر الابداع، بين ماليزيا والدول المغاربية الثلاث. **وهو ما يثبت صحة الفرضية**.

الفرع السادس: اختبار نتائج الفرضية الفرعية السادسة

سعت الفرضية الفرعية السادسة لهذا البحث لقياس الفروق في مؤشر التنافسية، قصد مقارنة النتائج بين الدول المغاربية وماليزيا، والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

توجد فروق في مؤشر التنافسية الوطنية في الدول المغاربية الثلاث، عند مستوى دلالة (0.01).

أوضحت النتائج الإحصائية للجدول رقم (132) المتعلقة بمقارنة الدول المغاربية الثلاث مع ماليزيا حسب التحليل الأحادي (ANOVA) وبعد تقديم التحاليل والشروحات العلمية الكافية لذلك، أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية فيما يخص مؤشر التنافسية بين ماليزيا والدول المغاربية الثلاث. **وهو ما يثبت صحة الفرضية**.

على ضوء ما تم ذكره أنفا، وبالنظر إلى تائج اختبار الفرضيات الفرعية، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها **تأكيد صحة الفرضية الأساسية** التي تمت صياغتها كما يلي:

الاستثمار في رأس المال الفكري له دور في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المغاربية الثلاث.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية الوطنية في الدول المغاربية، مع الإشارة إلى التجربة الماليزية، كنموذج للمقارنة المرجعية لهذه الدول، أين تمت المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية المناسبة لذلك في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2016، بهدف وصف وتحليل العلاقة والفروقات لهذه المتغيرات في هذه الدول، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج نذكر من بينها:

- أن الدول العربية والمغاربية استطاعت خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الوقت الحالي تحقيق تطور ملحوظ في الكثير من الجوانب المالية، أين سجلت ارتفاعاً في الناتج الإجمالي الخام ونصيب الفرد من (GDB)، لكن بدرجة أقل من تلك المحققة من ماليزيا خلال نفس الفترة؛
- أن الدول العربية والمغاربية استطاعت ابتداءا من سنة 2000 إلى الوقت الحالي تحقيق تحسن ملحوظ في الجوانب المتعلقة برأس المال البشري الوطني، أين سجلت ارتفاعاً في رصيدها منه خاصة من الناحية الكمية، عبر تحقيقها لنسب مرتفعة في محو الأمية وفي تحصيل مواطنيها للمعارف الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة طلبة التعليم العالي فيها مقارنة بعدد السكان، مقابل تسجيل انخفاض للجوانب النوعية، عكس ما عرفته ماليزيا التي جاءت نتائجها كمياً متقاربة مع نتائج هذه الدول تقريباً، مع تسجيل تفوق في الجوانب المتعلقة بالنوعية والجودة، لأن سياسات الاستثمار في رأس المال الفكري فيها ركزت منذ الثمانينات بشكل كبير عليها؛
- اقتصار نتائج الدول العربية والمغاربية على الجوانب الكمية فيما يخص رأس المال البشري الوطني على حساب الجوانب النوعية، جعلها تعرف جملة من المشاكل الاجتماعية، لعل أبرزها تكدس مواردها البشرية وحاملي الشهادات الجامعية فيها وتفاقم ظاهرة البطالة في أوساطهم، في ظل تقلص فرص العمل في بلدانهم، إضافة إلى تسجيل مشاكل في عملية تكوينهم وإعدادهم، كونها تركز بشكل الكبير على الجوانب الأكاديمية أكثر من الجوانب المهنية وهو ما يقلص فرص حصولهم على عقود عمل التي تشترط توفر خبرات ومهارات مهنية متقدمة؛
- أن الدول العربية عموماً والمغاربية على وجه التحديد قامت بجهود كبيرة في سبيل تحسين الجوانب المتعلقة برأس المال العملياتي واستطاعت أن تحقق العديد من النتائج الايجابية في ذلك، ولو من الناحية الكمية ابتداءاً من سنة 2000 مقابل تسجيلها للعديد من المشاكل والعراقيل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وارتباطها بالعالم الخارجي في الكثير من الجوانب المتعلقة بهذا القطاع، في صورة استيراد أو نقل مباشر للتكنولوجيات من البلدان الأم دون تحقيق نتائج كبيرة في مجال النقل العكسي للتكنولوجيات والخبرات الدولية، نتيجة عدة عوامل لعل من أبرزها المشاكل التي تعرفها هذه لدول في عملية إعداد وتأهيل وتكوين مواردها البشري بشكل كفء؛

- لازالت العديد من الدول العربية والمغاربية تعرف نقصاً كبيراً في رصيدها من رأس المال الوطني السوقي والتجديدي كونه يرتبط مباشرة بالجوانب التقنية المتقدمة التي تشترط توفر عمالة كفؤة ومؤهلة تأهيلاً عالياً، وهو ما لا يوجد في الكثير من هذه الدول، هذا التأخر في مؤشرات مقياسي رأس المال السوقي والتجديدي يجعلها تحتل المراتب الأخيرة من ناحية الأداء الاقتصادي أو التنافسية الدولية، ويشكل لها صعوبات في التكيف مع متطلبات بيئة الأعمال الجديدة التي تركز على المنتجات كثيفة رأس المال والمعرفة بدل عن المنتجات التقليدية؛
- الدول العربية والمغاربية تقريباً، لا تشجع أنشطة البحث والتطوير وفق استراتيجيات وسياسات واضحة، ولا تركز على توفير بيئة محفزة ومستقطبة للعقول المحلية والمهاجرة والأجنبية لتوليد المعارف والخبرات في بلدانها، وهو ما يحول دون تطوير نظامها الإنتاجي ويقصيها من الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، عكس ما تعرفه ماليزيا إضافة إلى اندماجها بشكل سلبي في السوق العالمي كطرف مستهلك للتكنولوجيات الحديثة والمنتجات تامة الصنع التقليدية وعالية التكنولوجيا، بالنظر إلى ضعف وضعيتها التفاوضية في هذه الاسواق، وتعرضها لعمليات استغلال لثرواتها الطبيعية وعمالتها واستقطابها خارج بلدانها لتستفيد منها دول أخرى؛
- أن الاقتصاديات المغاربية حققت نتائج متواضعة في ترتيب مؤشر التنافسية الدولي أوالعربي مع تسجيل عنصر السبق لتونس باحتلال المرتبة الأولى مغاربياً، وتحقيقها نتائج مقبولة مقارنة بتلك المحققة من قبل ماليزيا؛
- يظهر بشكل واضح معاناة كل من الجزائر وتونس والمغرب في مجالات مؤشر التنافسية الكامنة، مقارنة بمجالات مؤشر التنافسية الجارية، كون أن التنافسية الجارية تعبر عن مراكز القوة والضعف بشكل ظرفي، بالنظر لتسجيل هذه الدول نجاح في السياسات الاقتصادية الكلية، وقدرتها على كبح الضغوطات التضخمية وتحقيق استقرار في الموازنات العامة وموازينها التجارية وإدارة سعر الصرف فيها خلال نفس الفترة؛
- فيما يخص بيئة الأعمال المتعلقة بالدول المغاربية يمكن تصنيفها في خانة الأداء الضعيف أو المتوسط وغير المتميز، فالفجوة الرئيسية بينها وبين ماليزيا وغيرها من الدول المتقدمة تكمن في ضعف أدائها المؤسساتي وتدني مستويات الحاكمية فيها، إضافة إلى حالات الفساد الإداري والمالي ونوعية الجهاز الإداري، وغياب تسهيلات القيام بالأعمال، وصعوبات الوصول إلى مصادر التمويل، بالنظر لصغر حجم الأسواق المالية فيها أو غيابها وعدم تكاملها مع الجهاز المصرفي، فضلا عن نقص السيولة؛
- أما فيما يخص الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية فان الدول المغاربية لا تزال تشهد انخفاض ملحوظ في ذلك، خاصة بالنسبة للسكك الحديدية، مع تسجيل تراجع في جاذبية الاستثمار لعدم قدرتها على توفير مناخ ملائم، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأطر التشريعية والتنظيمية والحوافز والإعفاءات الضريبية والجبائية، بالرغم من انخراطها واندماجها ضمن معاهدات واتفاقيات دولية؛

- ان مؤشر التنافسية الكامنة الذي يدل على عناصر الاستدامة في التنافسية الوطنية من خلال التعليم وأنشطة البحث والتطوير وعناصر البنية التقانية، نجد أن مخزون الدول المغاربية من رأس المال البشري قد يكون بمثابة أبرز محددات النمو فيها مستقبلاً، كونه يسمح بتطويع التقانة والتكنولوجيا وتطويرها وتوفير للاقتصاد مصادر التميز والكفاءة، بالرغم من تسجيلها لانخفاض في معدلات العائد من التعليم، نتيجة المشاكل التي تعرفها منظومة التعليم والتدريب فيها في تحقيق التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات السوق الحقيقية؛
- بالنسبة للجوانب المتعلقة بتوطين التقانة وتطوير القدرات الابتكارية نجد أن الدول المغاربية مازالت في مرحلة استخدام الانترنت على المستوى الشخصي ولم تنقل تطبيقاتها لعالم الأعمال والتجارة، نتيجة انخفاض مستويات الاستثمارات الخاصة في قطاع الاتصالات داخلها، ومعاناتها من فجوة تكنولوجية التي تعتبر بمثابة أكبر تحدي لتطوير قدراتها التنافسية، فضلا على عدم توفرها على مزايا نسبية في الخدمات المتطورة أو المعقدة كدليل على ضعف مركزها التنافسي في القطاع الخدمي والتجاري، بسبب نقص طاقاتها الابتكارية، إضافة إلى انعدام الروابط الأساسية بين مجالات البحث العلمي في هذه البلدان والتقانة والتكنولوجيات المستخدمة النشاط الاقتصادي.

1- **بالنسبة للجزائر**: يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بالاقتصاد الجزائري في:

- أن النتائج المتواضعة التي حققها الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية الدولية هي في الحقيقة تعكس واقع ضعف تنافسيته، بالرغم من الطاقات والمقومات التي بحوزته سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية، حيث أظهرت نتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولي، أنها لازالت تعرف العديد من المشاكل الهيكلية والقاعدية في هيكل اقتصادها، خاصة في إعداد وتكوين العنصر البشري المؤهل تأهيلاً عالياً وأثره في تقليص حجم القدرات الإبداعية فيها، وهو ما يشكل عقبة كبيرة في تطور جهازها الإنتاجي وتحسين أداء مؤسساتها العمومية والخاصة؛
- أن النتائج المتواضعة المحققة من قبل الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية الجارية لمؤشر التنافسية العربية، جاءت نتيجة تراجعها الكبير في مؤشراته الفرعية واحتلالها لمراتب متأخرة فيه، مقارنة بالإمكانيات والوضعية المالية المريحة التي عرفتها خلال هذه الفترة، خاصة فيما يخص بيئة الأعمال، بالنظر إلى هشاشة مؤسساتها وتقلص مستويات الحوكمة فيها، وتدني نوعية البنى التحتية الأساسية التي عرفت تأخراً في مرحلة تطويرها وإعدادها؛
- التدخل المفرط للسلطات العمومية أثر في الحد من تطور الإنتاجية في الجزائر وزيادة انتشار ظاهرة البحث على الريع وارتفاع تكاليف الأعمال، أما فيما يخص ضعف مؤشر جاذبية الاستثمار، فانه يعكس فشل الجهاز الحكومي في توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من خبراتها ونقل المعارف والتكنولوجيات منها، رغم الوضعية المالية المريحة والاستقرار الاقتصادي والأمني الذي عرفته البلاد خلال هذه الفترة، والذي يمكن إرجاعه إلى العديد من

العوامل، لعل من بينها عدم توفر العمالة والكادر البشري المؤهل والقادر على التكييف مع متطلبات التقنية والفنية والتكنولوجية للاستثمارات والمشاريع المحلية والأجنبية؛

- أن الاقتصاد الجزائري يعرف تراجعاً وضعفاً كبيراً في مؤشرات التنافسية الكامنة مقارنة بالنتائج الايجابية التي حققها في مؤشر التنافسية الجارية، بالنظر إلى النقائص المتعلقة برأس المال البشري، خاصة من الناحية النوعية وتوفير الرعاية الصحية اتجاه المواطنين، فضلا على بقاء يسجل معدلات أمية مرتفعة في صفوف كبار السن والإناث والقاطنين خارج المناطق الحضرية، حيث يمكن القول أنه مادام نظام التعليم في الجزائر يضخ المهارات الخطأ في سوق العمل، فلن يستطيع تحقيق مستويات تنافسية مرتفعة، باعتبار ذلك هدراً للطاقات البشرية؛
- أن الجزائر في مجال توطين التقانة حققت تقدماً ملحوظاً بفضل الإصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار العربي وفتح القطاع للمنافسة، أما في مجال الخطوط الهاتفية الثابتة فهي لا تزال تعرف انتشاراً وتغطية منخفضة مقارنة بماليزيا والعديد من الدول المتقدمة، بالرغم من أهميتها في توسيع دائرة استخدام الإنترنت ونقل المعلومات، خاصة في ظل قلة ومحدودية مبادرات القطاع الخاص في تطوير هذا القطاع، الأمر الذي نتج عنه ضعف في انتشار الانترنت وما لذلك من آثار على تأخير تطوير التجارة والحكومة الالكترونية؛
- تبقى الجزائر على غرار الكثير من الدول العربية والمغربية تعاني من فجوة رقمية بينها وبين الدول المتقدمة والعديد من الاقتصاديات الناشئة، بالنظر إلى تدني وضعف بنيتها التحتية التقانية والتي تعتبر أكبر تحدي لها، خاصة أمام تدني وضآلة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وغياب كبير للعامل البشري المؤهل بالشكل الذي يحول دون تسجيل تطور أو تقدم في الطاقات الابتكارية لقطاع الاتصالات أو القطاعات الأخرى.

2- **بالنسبة لتونس:** يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بالاقتصاد التونسي في:

- أن الاقتصاد التونسي يكتسب جملة من المقومات والإمكانيات التي كانت سبباً في تسجيله لنتائج ايجابية في مؤشر التنافسية الدولي خاصة في الفترة التي سبقت سنة 2011، التي شهدت بعدها تراجع بالنظر إلى الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته تونس بعد أحداث سنة 2011، إضافة إلى المشاكل الهيكلية والقاعدية المتراكمة، خاصة تلك المتعلقة بسياسات التعليم والتدريب المتبعة والتي تركز على الجوانب الكمية أكثر من الجوانب النوعية، وقصورها على توفير كادر بشري كفء ومؤهل تأهيلاً جيداً، الأمر الذي يضعف الطاقات والقدرات الإبداعية فيها، ويشكل عقبة كبيرة في تطور جهازها الإنتاجي وتحسين أداء مؤسساتها العمومية والخاصة، وصعوبة تكيفها بسرعة مع التكنولوجيات الحديثة وتسهيل عمليات توطينها، عبر عمليات النقل العكسي للخبرات والتكنولوجيات الحديثة ولما لا إنتاجها محلياً عوض الخضوع بشكل دائم للتبعية الخارجية في مجال البحث والتطوير؛

- أن الاقتصاد التونسي حقق نتائج مقبولة في مؤشر التنافسية الجارية، مقارنة بتلك التي حققها الاقتصاد الجزائري خاصة في الجوانب المتعلقة ببيئة الأعمال والأداء الاقتصادي الكلي، حيث استطاع أن يحافظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وتقليص عجز الموازنة العامة والميزان التجاري والتحكم في تقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى تقديم جملة من الامتيازات الضريبية والجبائية والتسهيلات الإدارية في هذه الفترة، بالرغم من الضغوطات التضخمية التي فرضتها الأزمة المالية، الا أنه في المقابل سجل تراجعاً في بعض المؤشرات الفرعية الخاصة بالتنافسية الجارية على غرار ما حدث في الجزائر، ويتعلق الأمر بحاكمية وفعالية المؤسسات التي ترجع لهشاشة مؤسساتها وانخفاض كبير في مستويات الحوكمة فيها، وهو الحال نفسه بالنسبة للبنى التحتية الأساسية خاصة تلك المتعلقة بنقل السلع والخدمات كون أن تونس لم تولي أهمية كبيرة لها؛
- فيما يخص مؤشر جاذبية الاستثمار، فيظهر فشل الحكومة التونسية في توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من خبراتها ونقل المعارف والتكنولوجيات، خاصة تلك المتعلقة بإمكانيات الوصول إلى مصادر التمويل والائتمان بالنسبة للقطاع الخاص وبروز بعض العراقيل المصرفية والإدارية، بالإضافة إلى نقص تأهيل العمالة وضعف مستويات إنتاجيتها، وعدم قدرة أنظمة التعليم والتدريب في تونس على توفير المتطلبات التقنية والفنية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل، وتطلبها بشكل كبير الاستثمارات الأجنبية؛
- أن تونس عرفت تراجعاً طفيفاً في مؤشرات التنافسية الكامنة واستطاعت تحقيق نتائج مقبولة تتقارب مع التي حققتها في مؤشر التنافسية الجارية، ما جعلها تتواجد في وضع تنافسي أفضل من الجزائر والمغرب، رغم بقائها تسجل بعض النقائص، خاصة في الجوانب المتعلقة برأس المال البشري، خاصة من الناحية النوعية وتوفير الرعاية الصحية اتجاه المواطنين، وتسجيل معدلات أمية مرتفعة نوعاً ما في صفوف الإناث والمناطق غير الحضرية؛
- أن تونس من خلال الإصلاحات التي قامت بها في مجال قطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة فيه، استطاعت تخفيض تكلفة استخدام الإنترنت، مقابل انخفاض استخدام الحاسوب الشخصي الذي ساهم في الحد من انتشار الإنترنت ولا زال الاستخدام مركزاً على استخدام مقاهي الإنترنت، كما أن تونس تعرف هي الأخرى فجوة رقمية بينها وبين الدول المتقدمة والعديد من الاقتصاديات الناشئة، بالنظر إلى تدني وضعف بنيتها التحتية التقانية والتي تعتبر أكبر تحدي لها، خاصة أفي ظل تدني الانفاق على أنشطة البحث والتطوير وغياب لافت للعامل البشري المؤهل، مما يساهم في ضعف وتراجع طاقاتها الابتكارية بشكل عام؛

3- **بالنسبة للمغرب**: يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بالاقتصاد المغربي في:

- أن الاقتصاد المغربي يتوفر على مقومات النجاح والتألق بالنظر إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي بحوزته وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، التي ساهمت بشكل أو بآخر في تسجيله للعديد من النتائج المقبولة في مؤشر التنافسية الدولي

خاصة بعد سنة 2013، وارتقاء أداء مؤسساته بشكل لافت، وتسجيل استقرار واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية في صورة تعكس المجهودات المبذولة من قبل الدولة وجهازها الحكومي؛

- تسجيل المغرب تراجع ملحوظ في المؤشرات المتعلقة بمصادر الكفاءة والإبداع على غرار كثير من الدول النامية والمغاربية، باعتبار أن سياسات التعليم والتدريب فيها تركز على الجوانب الكمية، وفشلها في توفير العامل البشري الكفء، الامر الذي ساهم في ضعف طاقاته الإبداعية، وعدم تطوير جهازها الإنتاجي، نتيجة التأخر المسجل في سرعة التكييف التكنولوجيات الحديثة وتسهيل عمليات توطينها عبر عمليات النقل العكسي للخبرات والتكنولوجيات الحديثة، وخضوعها بشكل دائم للتبعية الخارجية في مجال البحث؛
- أن النتائج المتواضعة المحققة من قبل الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية الجارية جاءت نتيجة التراجع المسجل مؤشراته الفرعية واحتلالها لمراتب متأخرة خلال هذه الفترة، خاصة في بيئة الأعمال بالنظر إلى قصور الحكومة المغربية في توفير مناخ ملائم يعمل على تسهيل القيام بالأعمال، فضلا على إشكالات ضعف البنية التحتية الأساسية، وحاجتها للقيام بالمزيد من الإصلاحات في مجالات محاربة الفساد الإداري وتقليص المتطلبات الإدارية في مزاولة الأنشطة أو الحصول على تمويل؛
- أن ضعف في البنى التحتية الأساسية الذي تعرفه المغرب قلص حظوظها في تطور بيئة أعمالها واستقطاب استثمارات أجنبية وفي زيادة تكاليف الأعمال التي تشكل عائقاً كبيراً في تطور معدلات الإنتاجية فيها، صاحبه تسجيل نقص فادح في توفر الكادر البشري المؤهل والقادر على التكييف مع متطلبات التقنية والفنية والتكنولوجية للاستثمارات المحلية والأجنبية، في ظل تراجع في عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليص أنشطتها في العالم بعد الأزمة المالية؛
- أن الاقتصاد المغربي سجل تراجع وضعف كبير في مؤشرات التنافسية الكامنة، مقارنة بالنتائج التي حققها في مؤشر التنافسية الجارية، بالنظر إلى النقائص المتعلقة بنوعية رأس المال البشري، وارتفاع معدلات أمية في صفوف الإناث والمناطق القروية؛
- أن المغرب شهد انخفاض ملحوظ في مجال توطين التقانة، بالنظر للانتشار والاستخدام الضعيف للإنترنت ونقل المعلومات وأثرها على تأخير تطوير التجارة والحكومة الالكترونية، بالإضافة إلى معاناته من فجوة رقمية بسبب ضعف بنيته التحتية التقانية، وقلة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وتسجيل قصور في تكوين العامل البشري مما يعرقل نمو وتطور في الطاقات الابتكارية في عدة قطاعات؛

4- **نتائج وصف وتحليل العلاقة والفروق لمتغيرات الدراسة في الدول المغاربية:** يمكن تلخيصها في:

- وجود علاقة إيجابية وقوية ذات دلالة معنوية بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والمؤشر العام للتنافسية في الدول المغاربية وماليزيا، خاصة بالنسبة لمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي والابداع، وكذلك بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب، وبدرجة متوسطة لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي خلال فترة الدراسة؛
- وجود علاقة إيجابية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في الجزائر والتي يختلف فيها مستوى الارتباط بين القوي على غرار مؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك الجاهزية والانفتاح التكنولوجي وبدرجة أقل بالنسبة لمؤشري الصحة والابداع؛
- وجود علاقة إيجابية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في المغرب والتي يتفاوت فيها مستوى الارتباط بين القوي على غرار مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي، وبدرجة أقل بالنسبة لمؤشري التعليم العالي والتدريب وكذلك الابداع، وبدرجة أضعف بالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي؛
- وجود علاقة إيجابية وقوية بين المؤشرات ذات الصلة برأس المال الفكري الوطني ومؤشر التنافسية العام في تونس والتي جاءت أغلبها قوية من ناحية مستوى الارتباط، ماعدا مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي الذي كان بدرجة أقل مقارنة بالمؤشرات الأخرى؛
- توجد فروق بين الدول المغاربية وماليزيا في مؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي وحتى في جهازها الإنتاجي والخدمي، بالرغم من التطور المسجل فيها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجهود حكوماتها لتدارك التأخر المسجل في مجال التكنولوجيا سواء من الناحية الكمية أو الجودة؛
- توجد فروق بين الدول المغاربية وماليزيا في مؤشر الابداع والابتكار نظراً لان التوجه العام للحكومة الماليزية يصب في خانة تشجيع البحث والتطوير، من خلال توفير الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة له وهو ما يؤكد سبب ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع للمقيمين فيها والمسجلة دولياً، في الوقت الذي نجد ان الدول المغاربية لا تولي اهتمام اكبر لهذا النوع من الإنفاق وتبقى نسبة إنفاقها في المتوسط لا تتعدى 1% ، كونها تصنف في توجهات واهتمامات صناع القرار ضمن الأولويات الثانوية، مقارنة بمجالات أخرى على غرار الإنفاق العسكري، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في عدد الطلب على براءات الاختراع وحتى المسجلة عالمياً؛

الخاتمة

ظهر بشكل واضح بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع التنافسية أهمية المورد البشري المؤهل وعمليات الاستثمار فيه في تحديد معالمها على مستوى المؤسسات أو الدول، حيث أنه بالرجوع إلى التحديات والرهانات التي فرضتها بيئة الأعمال الجديدة المرتكزة على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي، فقد أصبح لزاماً على الدول الإسراع في انتهاج وتبني سياسات الاستثمار في العنصر البشري كأحد الحلول الفعالة لتحقيق التكيف الإيجابي مع هذه المعطيات، ولتفادي مسألة التهميش الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي خاصة في ظل انفتاح الأسواق على بعضها البعض وعولمة الاقتصاد.

ازداد الاهتمام بموضوع الاستثمار في العنصر البشري وحظي بأهمية كبيرة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية في الآونة الأخيرة، بالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أكدته الكثير من الأدبيات والمساهمات الفكرية (أمثال مساهمة الاقتصاديين ثيودور شولتز وكاري بيكر) وتجارب الدول الميدانية على غرار ماليزيا والعديد من الدول الاسكندنافية، حيث تتكفل في أغلب الحالات الدول بتمويله والتحكم في مختلف جوانب هكذا نوع من الاستثمارات بحكم الإمكانيات التي تكون بحوزتها مقارنة بالدول والأفراد، أين تخصص لذلك سنوياً مبالغ هامة وتوفر إمكانيات كبيرة لدعمه وتطويره، حيث أنه بالرجوع إلى كل من الجزائر وتونس والمغرب نجد أن الحكومات المتوالية لم تدخر جهداً في سبيل تكوين رصيد من رأس المال البشري للنهوض بالجوانب المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية فيها، من منطلق تطبيق مبدأ مجانية التعليم فيها والسعي لتعميم التعليم في أوساط مواطنيها، أين استطاعت أن تحقق نتائج مرضية ولو من الناحية الكمية والتي كان لها دور إيجابي في دعم عجلة النمو الاقتصادي فيها نسبياً، واعتبرت أهم المحددات الأساسية فيه بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ترجع مسألة اختيار التجربة الماليزية في هذا البحث كمثال للمقارنة والاقتداء للدول المغاربية الثلاث نظراً لأنها استطاعت تحويل نقاط الضعف فيها إلى نقاط قوة، من خلال توجيه سياساتها العامة لتثمين عنصر الاستثمار في الإنسان وتكوين الاحتياطيات اللازمة والملائمة منه، بهدف مواجهة تحديات بيئة الأعمال الجديدة، وهو ما نتج عنه انخراطها بشكل إيجابي ضمن المنظومة العالمية وتحقيق الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بشكل مرن، إضافة إلى خلق نسيج صناعي متنوع ومتطور يحظى بمكانة دولية خاصة بالنسبة للمنتجات كثيفة المعرفة.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى نتيجة جوهرية مفادها أن الاستثمار في رأس المال الفكري له دور في تحقيق القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول النامية عموماً وفي الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) على وجه التحديد، وهو ما تم تأكيده من خلال التحليل النظري والدراسة الاحصائية للعلاقة المفسرة لهذين المتغيرين، حيث تم التوصل من خلال الجانب النظري لهذا البحث إلى مجموعة من النتائج والحقائق نذكر منها:

- أشارت أغلب مساهمات الباحثين والأكاديميين إلى تعقد وغموض وصعوبة ضبط وتحديد مفهوم التنافسية عموماً، والتنافسية الوطنية على وجه التحديد؛

- ارتكاز كثير من الجوانب والمفاهيم المتعلقة بمفهوم التنافسية بالجوانب ذات الصلة بأنشطة البحث والتطوير والإبداع والابتكار، المرتكزة بالأساس على درجة تنمية وتأهيل العنصر البشري سواء بالنسبة للمؤسسات أو الدول؛
- أشارت أغلب الادبيات والبحوث المهتمة بموضوع التنافسية إلى وجود علاقة تكاملية وترابطية لمفهومها في المستويات الثلاثة التي تستخدم فيه (المؤسسة، القطاع، الدولة)؛
- اظهرت الكثير من المساهمات الفكرية والتجارب الميدانية أن الاستثمار في العنصر البشري عموماً ورأس المال الفكري على وجه التحديد يعتبر شرطاً أساسياً لتنمية وتعزيز القدرة التنافسية في الدول؛
- يعتبر تدخل الدول والحكومات في تحقيق وتعزيز القدرات التنافسية شرطاً ضرورياً، من خلال مساهمتها في توفير كامل الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتنمية وتأهيل العنصر البشري، بالنظر إلى الإمكانيات المادية والمالية التي تتوفر عليها؛
- اثبتت الادبيات العلمية والدراسات الاكاديمية على وجود روابط غير محدودة بين عنصر المعرفة الابتكار، البحث والتطوير، التطور التكنولوجي، بالعنصر البشري المؤهل تأهيلاً جيداً، بالنظر إلى الطاقات والكفاءات التي يتوفر عليها هذا الأخير؛
- إن متطلبات بيئة الأعمال الجديدة هي وليدة الدول المتقدمة وتخدم في الكثير من الحالات مصالحهم ونظرتهم الاقتصادية لمجال الأعمال، بعيدا على الواقع والمعطيات التي توجد في الكثير من الدول النامية لاسيما فيما يخص أبعاد ومتطلبات اقتصاد المعرفة؛
- إن المعطيات التي جاءت في مضامين الاقتصاد المعرفي ما هي إلا دليل واضح وصريح على حدوث تغيير جذري في بيئة الأعمال الدولية، حيث أصبح التركيز أكثر فأكثر على النشاطات والجوانب الفكرية واللا ملموسة، أكثر من الاعتماد على الجوانب المادية والملموسة، الأمر الذي من شأنه أن يدعم ذلك الاتجاه الداعي لضرورة توفر القوى العاملة المؤهلة والمدربة جيدًا (رأس المال الفكري) اللازمة للتعامل مع معطياته، فضلا على ضرورة الاستثمار فيه والمحافظة عليه؛
- إن متطلبات سوق العمل في بيئة الأعمال الجديدة تشترط توفر مهارات عالية للعاملين، وهو ما يشكل في نفس الوقت اقصاء للعمال ذوي الكفاءة والمهارات البسيطة، على غرار ما يحدث في قطاع المعلومات ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كما تم التوصل أيضا من خلال الجانب التطبيقي لهذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تسجيل أنظمة التعليم في الدول المغاربية الثلاث نقائص كبيرة في الجوانب النوعية المتعلقة بمخرجاته، وهو ما أثبتته نتائجها في الاختبارات والتقييمات الدولية في مجال التعليم، بالرغم من نجاحها في الجوانب الكمية؛

- عدم قدرة أنظمة التعليم والتكوين في الدول المغاربية الثلاث وعجزها على توفير واعداد رأس المال الفكري والكفاءات البشرية المؤهلة والضرورية لدفع عجلة التنمية والنمو فيها؛
- وجود خلل في أنظمة وطرق وكيفيات توجيه الكفاءات البشرية في الدول المغاربية الثلاث، التي تتجه في أغلب نحو التخصصات التي تعرف اكتفاء واكتظاظ في سوق العمل، على حساب التخصصات المفتاحية التي تعرف فيها ندرة، نتيجة غياب استراتيجية ورؤية واضحة لدى متخذي القرار في كيفية استغلال وتوظيف هذه الطاقات لخدمة قطاعاتها الاقتصادية؛
- ارتكاز عملية التعليم والتكوين في الدول المغاربية الثلاث بشكل كبير على الأبعاد الأكاديمية والنظرية، أكثر من الجوانب المهنية والفنية والتقنية القريبة من واقع الأنشطة الاقتصادية؛
- مسألة ادماج القطاع الخاص والشراكات الأجنبية في مجال التعليم والتكوين يساهم في تحسين مردودية هذين القطاعين على غرار ما حدث في تونس وماليزيا لخلق نوع من الفضاء التنافسي في هذا المجال وتقديم بديل للقطاع العمومي بالنظر إلى الخبرات والامكانيات التي يتوفر عليها سواء من ناحية التمويل أو التسيير أو الجوانب العلمية والبيداغوجية؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للمشاركة في التعليم والتدريب في ماليزيا قد يكون أحد الأسباب المؤدية لنجاح نظام التعليم والتدريب فيها لما يوفره من اكتساب للخبرات الدولية، فضلا على وجود جسور تعاون بين المؤسسات التعليمية والمعاهد والجامعات الدولية والتي تعتبر من بين نقاط النجاح المميزة للجامعات الخاصة فيها، وكان لها الدور في تحقيق عدة مزايا تساعد على التفاعل مع متطلبات العولمة الاقتصادية بشكل مرن وإيجابي والسماح بتحقيق تنمية للقطاع الصناعي والخدمي والتكنولوجي، بالشكل الذي سمح لها بتحقيق اندماج إيجابي في مضامين اقتصاد المعرفة والدخول إلى سوق التعليم العابر للقارات مع مثيلاتها من الجامعات الأجنبية المعروفة؛
- اعتبر الاهتمام الكبير من طرف صانعي القرار وأفراد المجتمع في ماليزيا لعنصر التعليم والتدريب باعتبارهما استثمار يؤتي ثماره في الأجل الطويل ويعطي نتائج إيجابية وفعالة في تحقيق التكيف المرن مع المعطيات العالمية الجديدة، من بين العوامل الأساسية التي جعلتها تحظى بمكانة واحترام على المستوى الدولي والإقليمي في المجال الاقتصادي، وخير دليل على أهمية هذا الاتجاه في ترقية القدرات التنافسية للدول؛
- نقص الوعي لدى الكثير من الشباب والعائلات في الدول المغاربية الثلاث تقريباً بأهمية قطاع التكوين المهني في مرحلة الثانوية، بالنظر إلى رغبتهم بتكملة الدراسات العليا والحصول على شهادات، أكثر من تحصيل الكفاءات والمهارات المتاحة في هذا القطاع مقارنة بالتعليم العالي الأمر الذي نتج عنه ندرة في العمالة لبعض التخصصات الحرفية والمهنية مقابل تراكم رأس المال البشري في التخصصات الجامعية وتسجيل معدلات بطالة مرتفعة فيها؛

- معاناة أنظمة التعليم والتكوين في الدول المغاربية الثلاث من عدة مشاكل ونقاط قصور تتعلق بالفروق والاختلافات في الاستفادة من هذين القطاعين بين المناطق الحضرية والريفية والجنسين على غرار ما هو عليه الحال في المغرب، بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بمناهج التدريس ونقص تكوين المؤطرين والمرافق والتجهيزات في العديد من المؤسسات التربوية ومراكز التكوين؛
- تسجيل الدول المغاربية لتحسن كمي ملحوظ في رصيدها من رأس المال البشري على حساب الجوانب النوعية، وضعها أمام عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية، بالنظر إلى ظهور ما يعرف ببطالة ذوي الشهادات أو المتعلمين وتكدسهم في تخصصات معينة، مع تسجيل ندرة للكفاءات البشرية في بعض القطاعات والمجالات الاستراتيجية، الأمر الذي يجعلها تستنجد بالخبرات والعمالة الأجنبية لتغطية احتياجاتها، وبذلك تتحمل فاتورتين الأولى موجهة لتكديس رأس المال البشري، والثانية موجهة للاستفادة من الخبرات والاستشارات الأجنبية؛
- تسجيل الدول المغاربية الثلاث لنتائج إيجابية فيما يخص الجوانب المتعلقة برأس المال العملياتي الوطني خاصة من الناحية الكمية، مقابل تسجيلها لبعض النقائص التقنية وفي البنى التقانية فضلا على معاناتها من فجوة تكنولوجية مع العديد من الدول المتقدمة والناشئة على غرار ماليزيا في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وارتباطها وتبعيتها في الكثير من الحالات في هذا المجال بالعالم الخارجي؛
- تسجيل الدول المغاربية الثلاث نقص كبير فيما يخص الجوانب المتعلقة برأس المال السوقي والتجديدي مقارنة بماليزيا والعديد من الدول النامية، بالنظر إلى تأخرها في الأنشطة والبنى التحتية التقنية ونقص أنشطة البحث والتطوير فيها؛
- الدول المغاربية الثلاث لا تشجع ولا تدعم بالشكل الكافي أنشطة البحث والتطوير المولدة للاختراعات والابتكارات، نظرا لغياب الأطر التنظيمية والقانونية والحوافز المادية والمالية الضرورية في أغلب الأحيان للناشطين في هذا المجال، مقارنة بما يحدث في ماليزيا والعديد من الدول في العالم؛
- تحقيق الدول المغاربية الثلاث لنتائج متواضعة في ترتيب مؤشر التنافسية الدولي والعربي مقارنة بماليزيا، مع وجود بعض الأفضلية لتونس التي تحتل المرتبة الأولى مغاربياً خاصة قبل سنة 2011؛
- تحقيق الدول المغاربية الثلاث لنتائج متواضعة مقارنة بماليزيا في مجالات مؤشر التنافسية الكامنة في مؤشر التنافسية العربية مقارنة بمجالات مؤشر التنافسية الجارية، بالنظر إلى النقائص التي تعرفها فيما يخص الطاقات الابتكارية وتوطين التقانة وكذلك في نوعية رأس المال البشري فيها؛

- تسجيل الدول المغاربية الثلاث لنتائج مقبولة في مجالات مؤشر التنافسية الجارية، بالنظر لتحقيقها نوع من الاستقرار في السياسات والمؤشرات الكلية، وقدرة حكوماتها على التحكم في الضغوطات التضخمية واستقرار في الموازنات العامة وموازينها التجارية، والتحكم في تقلبات سعر الصرف فيها؛
- التأخر المسجل في مسألة توطين التقانة وتطير القدرات الابتكارية في الدول المغاربية الثلاث يمكن ارجاعه إلى قصورها من تحويل استخدام الانترنت على المستوى الشخصي إلى تطبيقها وتطويعها لعالم الأعمال والتجارة، بحكم قلة استثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فيها، ومعاناتها من فجوة تكنولوجية، وعدم توفرها على مزايا نسبية في الخدمات المتطورة الأمر الذي يشكل تحدي لهذه الدول لتطوير قدراتها التنافسية في قطاع الخدمات.

بناءاً على النتائج العامة المتوصل اليها في هذا البحث، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والحلول فيما يخص موضوع رأس المال الفكري الوطني وآليات الاستثمار فيه وعلاقتها بالجوانب المتعلقة بالتنافسية في الدول النامية عموماً والمغاربية الثلاث على وجه التحديد، والتي نوجزها فيمايلي:

- ضرورة إعداد القدرات البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلاً جيداً والتي تتماشى مع الشروط والأنماط الجديدة من المهن المطلوبة في سوق العمل حالياً ومستقبلاً، خاصة في ظل تغير بيئة الأعمال الدولية؛
- رفع نوعية احتياطي رأس المال البشري للدول المغاربية الثلاث عبر توفير البنى التحتية والإمكانيات الأساسية الداعمة لعملية إعداده بهدف توليد المزايا والقدرات التنافسية فيها، بدل التركيز على اكتساب المزايا النسبية من عوامل الإنتاج التقليدية، كون أن هذه الأخيرة تنضب بكثرة استعمالها بينما القدرات البشرية تزداد عوائدها بكثرة استعمالها بفعل ازدياد عنصر المعرفة والخبرة لديها؛
- الدول المغاربية الثلاث مطالبة أكثر بضرورة الأخذ بالمعطيات الجديدة الخاصة باقتصاد المعرفة وتطبيقها ضمن الاستراتيجيات والخطط الأهداف الوطنية الحالية والمستقبلية في عملية خلق الثروة الوطنية من قبل متخذي القرار والأعوان الاقتصاديين المحليين؛
- ضرورة إعادة النظر في الاتجاهات والرؤى المتعلقة في الدول المغاربية الثلاث بأدوات تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الأصول المادية وبداية العمل بصفة جدية بالاتجاه الداعي إلى الاستثمار في الأصول غير المادية كأحد الحلول الفعالة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي يمشي جنبًا إلى جنب مع الاتجاه الأول؛

- فتح المجال أكثر أمام القطاع المحلي الخاص أو الأجنبي في الدول المغاربية الثلاث للمساهمة في عملية التعليم والتدريب لمحاولة الاستفادة من الخبرات التي يمتلكها في هذا المجال، فضلا على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي في مجال التعليم من خلال السماح لبعض الجامعات ومراكز التدريب الاجنبية بتوطين أنشطتها على التراب الوطني؛
- تشجيع البحث العلمي وأنشطة البحث والتطوير في الدول المغاربية الثلاث عبر تقديم الإمدادات المالية والإمكانات المادية الملائمة، ووضع التنظيمات والقواعد التشريعية اللازمة للقيام بهذا القطاع، فضلا على ضرورة توفير الحماية اللازمة للناشطين فيه ومنحهم مكانة اجتماعية مرموقة تليق بهم وتشجعهم على مزاولة عملهم؛
- ضرورة تكثيف الدراسات الخاصة بالاستثمار في رأس المال الفكري من قبل مراكز البحث والجامعات، وعبر إقامة العديد من الملتقيات والندوات العلمية، بالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية وباعتباره ثروة وطنية تأتي ثمارها في الأجل الطويل؛
- إدخال تغييرات جذرية على سياسات التعليم والتكوين المهني الوطنية في الدول المغاربية الثلاث من حيث المناهج التعليمية المقدمة وإعادة تأهيل وتكوين المعلمين والمؤطرين القائمين عليها وفقاً للمعايير العالمية، بالإضافة إلى تدعيمها بأدوات الاتصال الحديثة وكذلك التركيز في عملية التدريس والتكوين على الجوانب التطبيقية والمهنية أكثر من الجوانب النظرية والأكاديمية؛
- الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة الوطنية والنقل العكسي للتكنولوجيا الذي تعاني منه الدول النامية عموماً والمغاربية الثلاث على وجه التحديد، من خلال تقديم الامتيازات اللازمة والإمكانيات الضرورية لتوطين هذه الفئات محلياً ورفع مكانتها الاجتماعية وكذلك توفير الحماية القانونية اللازمة للمحافظة على ابتكاراتهم وأعمالهم؛
- ضرورة عمل الحكومات في الدول المغاربية الثلاث على تعميم وتثمين التكوين المهني والتقني في اوساط المواطنين قصد تغيير النظرة الاجتماعية حول هذا القطاع في أوساط الشباب واسرهم وللمنتمين إليه باعتباره من الأشياء الثانوية، بل يجب النظر إليه على أنه عصب حساس ومهم في تكوين اليد العاملة الفنية والتقنية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية، من خلال التركيز عليه ضمن الخطط والأهداف الوطنية، فضلا على ضرورة توفير شبكة متنوعة من المؤسسات يخول لها مسؤولية إدارة وتمويل القطاع بدلاً من اقتصارها على جهة واحدة؛
- ضرورة قيام الدول المغاربية الثلاث مستقبلاً بإعادة النظر في السياسات والطرق والاليات المتعمدة في توجيه الكفاءات البشرية على مستوى الجامعات ومراكز التكوين المهني نحو التخصصات التي تعرف فيها ندرة وتحتاجها قطاعتها الاقتصادية في تحقيق الأهداف التنموية، عبر اتخاذ التدابير المناسبة والكفيلة بذلك؛

- ضرورة عمل الدول المغاربية الثلاث مستقبلاً بوضع معايير وطنية موحدة لتقييم مخرجات عملية التعليم والتكوين المهني تركز بالدرجة الأولى على عنصر الجودة، وتجسيدها ضمن آليات وبرامج عملية في مختلف مراحل إعدادها وتكوينها؛
- الدول المغاربية الثلاث مطالبة أكثر بالتركيز على نوعية قطاعي التعليم والتكوين المهني فيها والتي يحتاجها المجتمع، إضافة إلى ضرورة النهوض بالبحوث العلمية وسيرها مع الاحتياجات النوعية للمجتمع، فضلا على العمل للاستفادة من التكنولوجيا المستوردة والجديدة، وكذلك الاهتمام الجدي والصارم لدماج مفاهيم اقتصاد المعرفة الذي يجري فيه استخدام مكثف للمعرفة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ضرورة سعي كل دولة من الدول المغاربية الثلاث على إقامة جسور ووسائط متعددة في شكل عقود الامتياز أو استثمارات أجنبية مباشرة بينها وبين العالم الخارجي تجسد انفتاحها على عالم المعرفة الثقافية وتربطها بالمدن الذكية في العالم، من خلال فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والخبرات الأجنبية التي تنشط في مجال تطوير العلم والتكنولوجيا لتنمية قدرات القوى البشرية فيها وكشرط أساسي لتحسين نوعيتها ومستويات أدائها؛
- الدعوة إلى إقامة كل دولة من الدول المغاربية الثلاث لجهاز متخصص أو هيئة وطنية مستقلة تهتم برصد واستشراف جميع الجوانب المتعلقة برأس المال الفكري تخول لها مسؤولية استكشافه وإدارته وتمويله وقياسه والمحافظة عليه، كما تهتم بجميع الخصوصيات والقضايا المتعلقة به؛
- رفع الكثافة الاتصالية للمواطنين في الدول المغاربية الثلاث من خلال زيادة الربط وتكثيف استعمال أدوات الاتصال الحديثة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مثل رفع الربط بشبكات الانترنت وكذلك إدخال وتعميم وتوسيع شبكة استعمال وسائل الاتصال الحديثة في كل البيوت وأماكن العمل، بالشكل الذي يسمح لهذه المجتمعات بالانفتاح أكثر والتواصل فيما بينها بالدرجة الاولى وبالعالم الخارجي لتسهيل عملية التفاعل والاندماج بشكل ايجابي؛
- يستوجب على الدول المغاربية الثلاث تكثيف الاستثمارات الموجهة لتشييد البنى التحتية التقانية عبر تشجيع القطاع الخاص للولوج إلى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه الدول، مقابل تحمل مسؤولياته في تطوير وتنمية هذا المجال؛
- ضرورة النهوض بالصناعات والخدمات المحلية في الدول المغاربية الثلاث انطلاقا من معالجة العيوب الموجودة فيها خاصة تلك المتعلقة بالقوى البشرية، من خلال تدعيمها بالمهارات البشرية المكونة والمدربة جيداً والقادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، هذا كله من أجل رفع نسبة السلع عالية التكنولوجيا لتنويع هيكل صادراتها الوطنية ولبناء نسيج صناعي متطور ومتنوع.

تناول هذا البحث موضوعي التنافسية الوطنية ورأس المال الفكري الوطني بنوع من التحليل واهتم ببعض الجوانب فيه وغفل عن أخرى، حيث يبقى يحتاج إلى المزيد من الدراسات والتعمق أكثر في مختلف مجالاته وجوانبه، خاصة وأن الموضوعين واسعين ويشملان العديد من المفاهيم الهامة، التي تتطلب مزيد من التحليل والإثراء، والتي تصلح لأن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية أخرى، نذكر منها:

- دراسة قياسية وتحليلية لمؤشر رأس المال الفكري الوطني في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر؛
- الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، التعليم، لتطوير وترقية القدرة التنافسية دراسة استشرافية لحالة الاقتصاد الجزائري؛
- رأس المال الفكري الوطني ودوره في توطين مراكز البحث والتطوير الدولية في الجزائر؛
- دور الاستثمار في رأس المال الفكري في انجاح سياسات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

تمت بحمد الله وتوفيقه

قائمة المراجع

أولا– المراجع العربية

أ– الكتب

1- إبراهيم الخلوف الملكاوي،" إدارة المعرفة: الممارسة والمفاهيم"، ط1، دار الوراق، عجمان الإمارات العربية المتحدة، 2007.

2- أحمد الحضيري، العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، ط1 القاهرة مصر، 2000.

3- بلقاسم العباس و وشاح زراق، رأس المال البشري والنمو في الدول العربية ، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 43، 2011.

4- جمال الدين محمد المرسي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية –منهج تطبيقي –، الدار الجامعية، مصر، 2002.

5- جيرمي ريفكن، عصر الفرص، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003، الإمارات العربية المتحدة.

6- حسين الغراب، الاتجاهات العالمية للتدريب، مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية، مصر الجديدة، القاهرة، 2010.

7- حسين محمد المطوع، اقتصاديات التعليم، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1987.

8- الخضيري محسن أحمد، صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، ط1 ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.

9- ربحي مصطفي العليان، " إدارة المعرفة"، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2008.

10- رضا المثناني، " مجتمع المعلومات والتنمية: أي علاقة؟" مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

11- زكرياء المطلك الدوري، أحمد علي صالح، إدارة التمكين واقتصاديات الثقة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009 .

12- سعد علي العنزي وأحمد علي صالح ،إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

13- سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009.

14- سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.

15- صالح العصفور،" سياسات التنافسية"، سلسلة جسر التنمية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية الصادرة المعهد العربي للتخطيط، 2012، الكويت.

16- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية–حالة مصر، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2003.

17- عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، رأس المال الفكري"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2007، مصر.

18- عبد الستار وآخرون، " المدخل إلى إدارة المعرفة" ، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008.

19- عبد الغاني تاجي، تنظيم التعليم الثانوي والفني، مجلة قضايا العصر، عدد جانفي 1992، السنة الثانية، جامعة عدن، اليمن.

20- عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة البحرين، 1988.

21- عصام أحمد فريحات، إعداد القوى العاملة لمجتمع المعلومات، نشرية دورية صادرة عن مركز المصادر التربوية، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006.

22- عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، طارق عبد المحسن العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

23- علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، العدد الخامس، الإمارات، 1999.

24- عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، ط1 2008.

25- فريدريك شرر، ترجمة على أبوعشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، ط1، بيروت، 2002.

26- فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة، دار جدار للكتاب العالمي، ط 1، عمان، الأردن، 2007.

27- محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، منشورات المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت 2003.

28- مصطفى محمود أبوبكر، إدارة الموارد البشرية: مدخل تحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

29- منذر عبد السلام، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974.

30- نجم عبود نجم،" إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات "، ط2 دار الوراق، عمان، 2008.

31- نسرين بركات وعادل العلي، مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في الأسواق الدولية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.

32- نيفين حسن شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2010.

33- هاشم الشمري ونادیا الليثي، " الاقتصاد المعرفي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

ب– المجلات والدوريات

1. أحمد بلالي، الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2007.

2. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل إقتصاد المعرفة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد: 45، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء، 2009، الكويت.

3. فلاح خلف علي الربعي، النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، السنة الثانية.
4. قرشي محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد: 37، 2008.
5. م م علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، العراق، 2011.
6. نافر أيوب محمد،" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور لتربية والتعليم فيه" مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد :44، جانفي 2010.
7. هنري ليفي وآرسل، التربية والعمالة في البلدان المتقدمة، مستقبليات اليونسكو (71)، المجلد 19 العدد:2.

ت- مؤتمرات، ملتقيات وندوات

1- الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاقتصادية، قياس التنمية، مجلة دولية للعلوم الاجتماعية، مارس 1995، اليونسكو، العدد:134.
2- إيمان محمد فؤاد محمد، مداخلة بعنوان "تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر، المؤتمر العلمي 22 للاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000.
3- باسم غدير غدير، مداخلة بعنوان: " الاقتصاد المعرفي والتجارة الالكترونية" المؤتمر الدولي تحت عنوان: الأعمال الالكترونية في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، 27-30 تموز 2003.
4- حسين بشير محمد، سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار، ورقة عمل مقدمة في إطار ورشة الاستثمار الإفريقي في السودان صادرة عن وزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط ، السودان، 2008.
5- دراسة صادرة عن المرصد الوطني للتنافسية، بعنوان، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، 2011.
6- عادل رزق، مفهوم التنافسية، ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان القدرة التنافسية للمؤسسة العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، القاهرة مصر.
7- محمد زيدان، ورقة بحث بعنوان: " دور الحكومات في تدعيم التنافسية: حالة الجزائر، مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" بتاريخ 08 و09 مارس 2005، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2005.
8- يوسف سعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، المقام بتاريخ: 8و9 مارس 2005.

ث- التقارير والدراسات الاقتصادية

1- الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2014-2015، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية.

2- الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2014-2015، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، الكتابة العامة لوزارة التربية، الجمهورية التونسية.

3- إحصائيات التربية والتكوين الصادرة عن وزارة التربية والتكوين التونسية للسنوات الدراسية 2008-2009 2009-2010، 2010-2011، 2014-2015.

4- إحصائيات لوزارة التربية الوطنية تم عرضها في مجلس الحكومة بتاريخ.2015، والمنشورة من قبل اللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو.

5- إحصائيات منشورة في تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول: التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016 المملكة المغربية.

6- إحصائيات منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء حول التعليم Rétrospective Statistique 1962 – 2011

7- بالإضافة إلى تقرير بعنوان: "إحصائيات جامعية لسنة 2015-2016" من إعداد مديرية الاستراتيجيات والنظم المعلوماتية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المملكة المغربية.

8- التعليم العالي في أرقام (القطاع العام والخاص (2010-2011، 2014-2015) مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية.

9- تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

10- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2003.

11- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2004.

12- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2005.

13- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2006.

14- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2008/2007.

15- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2009.

16- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2011.

17- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2013.

18- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2014.

19- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2015.

20- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2016.

21- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لسنة 2008-2009،الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

22- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لسنة 2009-2010،الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

23- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لسنة 2010-2011، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

24- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" التعليم للجميع ضرورة لضمان الجودة" ،2005، الصادر عن اليونسكو.

25- تقرير النشاط السنوي للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2014، المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية، أفريل 2015، الجمهورية التونسية.

26- التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2013-2015، الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Pnud).

27- تقرير حول: أنشطة التكوين المهني لسنة 2013، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2013.

28- تقرير حول: أنشطة التكوين المهني لسنة 2014، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2014.

29- تقرير حول: أنشطة التكوين المهني لسنة 2015، وزارة التربية والتكوين المهني، قطاع التكوين، المملكة المغربية، 2015.

30- تقرير من إعداد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول: التربية الوطنية بالأرقام لسنة 2015-2016 المملكة المغربية.

31- تقرير" المغرب الجامعي لسنة 2013-2014" ؛

32- فريق التنافسية الوطني، التنافسية وتجربة الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، 2003

33- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا، " منهجية إدارة المعرفة: مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكوا الأعضاء"، نيويورك 2004 .

34- محمد مراياني، إقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا – بيروت، 2006.

35- معطيات وإحصائية أولية حول التعليم العالي للسنة الجامعية 2015–2016 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية.

36- موجز إحصائيات التربية لسنة 2008-2009، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية.

37- موجز إحصائيات التربية لسنة 2009-2010، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية.

38- موجز إحصائيات التربية لسنة 2010-2011، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية.

39- موجز إحصائيات التربية لسنة 2012-2013، الصادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المملكة المغربية.

40- الوثيقة التوجيهية والمخطط التنفيذي لإصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني، وزارة التكوين المهني والتشغيل (2014–2018)، نوفمبر 2013، تونس.

ج– الأطروحات والرسائل الجامعية غير المنشورة

1. أمال شوتري، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان، دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة، 2008/2007..

2. بغداوي جميلة، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان: أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر، تخصص نقود ومالية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، غير منشورة، 2007.
3. بن نذير نصر الدين، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير بعنوان:دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة —حالة الجزائر–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، الموسم الجامعي: 2011–2012.
4. بوعراب رابح، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان" أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1982–2005" تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،غير منشورة، السنة الجامعية 2007–2008.
5. جمال سعيد محمد علي الزعيمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان، الاستثمار في التعليم الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن، الجامعة الأردنية، 1997.
6. ربيحة قوادرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في علوم التسيير بعنوان: مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل —فرع جنرال كابل بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2015-2016، غير منشورة.
7. سملالي يحضيه، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير بعنوان: أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، غير منشورة ، السنة الجامعية 2003–2004.
8. شتاتحة عائشة، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير بعنوان: أهمية تدريب المورد البشري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية —حالة مديرية الصيانة لسونا طراك بالأغواط– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، الموسم الجامعي: 2010–2011 .
9. شرفاوي آسيا، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تحت عنوان: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال نظام المعلومات التسويقية —دراسة حالة مؤسسة دليس فود كومباني– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، الموسم الجامعي 2009–2010.
10. علي بن حسين يعن الله القني، أطروحة دكتوراه بعنوان: " متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات إقتصاد المعرفة"، غير منشورة، تخصص الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2009.
11. منصوري الزين، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان" آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "، غير منشورة، جامعة الجزائر 2004/2003.

12. ياسين قاسي، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير بعنوان: التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، غير منشورة، السنة الجامعية 2005-2004.

د- مواقع الإنترنت

1. بيانات ومعطيات صادرة من البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur
2. تقارير صادرة على المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس" على الموقع الالكتروني: http://www.weforum.org/reports
3. سمير البهائي، النمو الاقتصادي وتطوير التعليم: دور مبادرة إنتل للتعليم، للمزيد من المعلومات ارجع الموقع الالكتروني: http://www.arabthought.org/node/212
4. الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات ، www.ons.dz
5. وزارة التربية على الموقع الالكتروني: http://www.meducation.edu.dz/statistiques/1962-2000

ثانيا- المراجع الأجنبية

Livres

1- : Michaela Trippl and Gunther Maier, knowledge spillover agents and regional development, chapter of the book "Innovation , Growth and competitiveness: Dynamic region in the knowledge Based world Eonomy" Springer Berlin Heidelberg , 23 November 2010.
2- : Paul Krugman, La Mondialisation n'est pas coupable : Vertus et Limites du libre échange, Traduit par : Anne Saint-Girous avec le concours de francisco Vergara, édition La Découverte,Poche, Paris , 2000
3- Abdouni abdeljabbar et said hanchane, Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identifications des lien a l'aide de données de panel, Université de la méditerranée, mai 2003.
4- Ahmed Bounfour & Leif Edvinsson, Intellectual capital For Communities , Nations ,Regions And Cities , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 30 Corporate Drive, Suite 400, Burlington, MA 01803, USA, 2005.
5- Babacar Ndiaye, Analyse économique de l'investissement en capital humain, édition L'Harmattan, collection l'esprit économique, série cours principaux, Paris, France, 2014.
6- Barbara Dettori, Emanuela Marrocu, Raffaele Paci, Total factor productivity, intangible assets and spatial dependence in the European regions, University of Cagliari - Centre for North South Economic Research (CRENOS) July 7, 2009.
7- Carol Yeh-Yen & Leif Edvinsson , What National Intellectual Capital Indices Can Tell About the Global Economic Crisis of 2007-2009? & Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, National intellectual capital: A comparison of 40 countries, Springer New york, Dordrecht heidelberg London, USA.
8- Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, National intellectual capital : A comparison of 40 countries , Springer New york, Dordrecht heidelberg London, USA .
9- Carol yeh-yun lin, leif edvinsson, National intellectual capital: A comparison of 40 countries, Springer NewR york, Dordrecht Heidelberg London, USA.
10- Carole .G. Bosile, »Intellectual capital, the intangible assets of Professional devellopements schools », Library of congress cataloging-in- Publication Data ,, state University of New York Process, Albany , USA, 2009.

11- DANIEL ANDERIESSEN," Making Sense of Intellectual capital " Library of cogress cataloging –in- Publication Data,200 Wheeler Road, Burlington ,MA ,08803,USA,2004.
12- Daniel Andriessen , Making Sense of Intellectual capital, Library of congress cataloging-in-Publication Data ,200 Wheeler Rood, Burlington, MA,01803,USA,2004.
13- Daniel Andriessen , Making Sense of Intellectual capital , Library of congress cataloging-in- Publication Data ,200 Wheeler Rood,Burlington, MA,01803,USA,2004.
14- David Bloom et Al, L'enseignement supérieur et le développement économique en Afrique, HARVARD UNIVERSITY, janvier 2006.
15- Dong Sung Cho & Hwy-Chang Moon, Evolution of competitiveness theory : from Adam Smith to Micheal Porter, World Scientific publishing .co.pre.LTD, Singapore, 2013.
16- Gary S Becker, Human Capital A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education, Third Edition, The National Bureau of Economic Research, USA, 1993.
17- George P .Maureenw, l'éducation pour le développement, édition Economica, France, 1988.
18- Hatem Fabrice, Les indicateurs comparatifs de compétitivité et d'attractivité :une rapide revue littérature, L'agence Française pour les investissements internationaux (AFII) .
19- Jay chotzkel, Intellectual capital , wallay Company, 8 New tec Place, Magdalen Road, Oxford oxy/RE, UK, 2002.
20- Jean Pierre Paulet, La Mondialisation, 4ème édition, Armaud Colin, Paris, 1998.
21- John Riew, Japan's Competitive Advantages in the Global Market, Department of Economics The Pennsylvania State University August 2008.
22- Jordi Surinach & Rosina Moreno The role of intangible assets in the regional economic growth, Investigations Regionales, University of Barcelona; March 2011.
23- Kevin J O'Sullevan, Intellectual capital Management in Multinational organizations , Published in United State Reference, 701 E chokolate avenue, Library of congress cataloging-in- Publication Data, 2010.
24- Lina Uziene, National intellectual capital as an indicator of the wealth of nation's : The case of Baltic States, 19th International Scientific conference, Economic and Management, 2014 Riga Lativa, 2014, Procedia Social and pehavioral sciences.
25- M.Porter, L'Avantage concurrentiel des Nations, Inter Edition, Paris,1998.
26- Maja Bacovic & Milena Lipovina-Bozovic , Knowledge accumulation and economic growth , Faculty of Economics, University of Montenegro and ASECU,2010.
27- Merzenna Anna weresa, Innovation, Human capital and trade competitiveness: How are they connected and why do they matter, Series Editor Warsah, Warsaw School of Economics, Springer International Publishing Switzerland 2014.
28- Murat yildizogly croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2007.
29- Nicolas Phillipas, Compétitivité : Classement internationaux, SPE Economie, PME, Classe moyennes & Energie, Carrefour de L'économie, 9 éme année, Bruxelles, 2005.
30- OCDE, Nouvelles sources de croissance : Le capital intellectuel, analyse de base et conclusions pour l'action gouvernementale, Réunion du conseil au niveau des ministres ; Paris 29-30 mai, OCDE,
31- Pierre Besnard et Bernard lietard, la formation continue en série, que sais-je, n° :1655, puf, France 1976.

32- Rodolph Durand, Guide du management stratégique 99 concepts clés, édition Dunod,Paris, 2003.
33- Tatiana M. Munteau, Intangible Assets and their Contribution to productivity Growth in Ontario, Senior Economist; Office of economy policy Ontario; Ministry of Finance; 2013.
34- Thomasz Siudek, Competitiveness in the Economic, concepts,theories and Empirical Research , Acta Scientiarum Polonarum Oeconomia, 13 édition, Polish Agricultural Universities, 2014, Poland .
35- Volha Lazuka, Master thesis, National Intellectual Capital: Concept and Measurement, Master programme in Economic Growth, Innovation and Spatial Dynamics, Lund University school of Economics and Management, June 2012.
36- Xavier Tinguely, The new Geography of innovation: clusters competitiveness and theory, Editor palgrave Mc Milan, 2013, 10010. Fifth Avenue, New York,USA.

Revues

1- Adrian Bogdan Ciocanel & Florin Marins Pavelescu, Innovation and competitiveness in the European contex , Procedia Economics and Finance, Emerging Markets Queries in Finance and Business Elsevier.
2- Alireza Poorfarej, Ahmed Jafari Samimi, Knowledge and Economic growth: Evidence from some developing countries, Journal of Education and Vocational Research, Vol 1, N01, pp: 21-25, April 2011.
3- Ari Kokko & Patrick Gustavsson Tingvall and al, The Growth effects of R&D spending in the EU: A Meta- Analysis, Economics, open access, open assessment E- Journal discussion Paper, N.29, 2015.
4- Aristides Isidoro Ferrira & Luis Fructuso Martinz, Intellectual capital : Perceptions of productivity and Investment, RAC, Curitiba, Vol 15,n02, March /Abr 2011, Portugal.
5- Behiye Gavusoglu, Intellectual capital as an engine of growth : Analysis of causality for North Cyprus , Economy European Conference on Knowledge Management, Vol 3 ,2014.
6- Carol Corrado, Intangible capital and US Economic growth, Review of Income and Wealth, Serie 55, Number 3, September 2009, Oxford, UK.
7- Claudia Ogrean , National competitiveness between concept and reality ; Some insight for Romania , issue Revista Economica , N°1-2(49) ,The lucian Blaga University of Sibiu , Romania,2010.
8- Cristina Drumea and Baba camelia Mirela, competitiveness through innovation for the Romanian Economy: Allocations correlation with outputs, Patent applications and their effect on competitiveness , Procedia Economics and finance, Elsevier; n0= 32, 2015.
9- Cristina Drumea and Baba camelia Mirela, Competitiveness through innovation for the Romanian Economy: Allocations correlation with outputs ,Patent applications and their effect on competitiveness, Procedia Economics and finance, Elsevier; n0= 32, 2015.
10- Densil A. Williams & Beverly Morgan, Benchmarking for International Competitiveness: Lessons for Public Policy, FORUM EMPRESARIAL, Vol. 15, Numéro. 2, Centro de Investigations Commerciales Initiatives Académiques, San Juan, Puerto Rico, décembre 2010.
11- Donald G.Mc Fetridge, La compétitivité : notion et mesures, document hors Série n0 5, Industry Canada, Avril 1995.

12- Eden Djahini , The main determinants of international of international competitiveness in sub-Saharan Africa , Paper N065024, Université de Lomé , MPRA, posted 13 juin 2015.
13- Hamid Sepehrdous, Saber Zamani Shabkhaneh, Impact of Knowledge Based components on Total Factor Productivity of MENA countries , Iran Economic Revue , Vol 19, N02, 2015.
14- Irena Mačerinskienė & Rasa Aleknavičiūtė, Constructing a National Intellectual Capital Concept, KSI Transactions on KNOWLEDGE SOCIETY, Issue Vol 7, No 2, June 2014.
15- Javanka Damoska sekuloska, Innovation Oriented FDI as way of improving the National Competitiveness, 20th International scientific economy and management conference, 2015 (ICEM),Procedia Social and behavioral Sciences.
16- José Luis Solleirp and Rosario Castanon , Competitiveness and innovation systems: The challenges for Mexico's Insertion in the global context ,Elsevier, Technovation, 2005.
17- Keith Bradley, Intellectual Capital and the New Wealth of Nations II, Business Strategy Review, 1997, Volume 8 Issue 4, London.
18- Kongkiti phusavat , Intellectual capital : national implications for industrial competitiveness ,Industrial Management & Data System; Vol 112 N06;2012. Emrald.
19- Lachaal, La compétitivité : concepts, définitions et applications, cahier options Méditerranéennes, N0 57 CIHEAM, 2001, Tunisia.
20- M. Porter, Clusters and the new economics of competition, Harvard Business Review ; 1998.
21- Micheal Porter, The five competitive forces that shap strategy , Harvard Business Review, 1996.
22- Mihain Diana & Opreana Alin , Classification of European Union countries according to national competitiveness and sovereign debt levels, Issue Revista Economica, Vol 65 , Academic Journal, March 2013, Romania.
23- N.Bontis, National Intellectual Capital Index : A United Nations initiative for the arab region, Journal of Intellectual Capital; Vol5, ProQuest Central, 2004.
24- Nguyen Tu Ahn & Nguyen Thu Thuy, Contribution of Knowledge to Economic growth: case of Vietnam, Working paper, Swiss Programme of Research on Global Issues for Developpment,2015.
25- Nick, BONTIS, Intellectual Capital ROI: a Causal Map of Human Capital Antecedents and Consequents, JOURNAL OF INTELLECTUAL CAPITAL, Vol 3, N° 3, 2002.
26- Paul Krugman, Competitiveness :A Dangerous Obsession ,Foreign Affairs , Issu vol :73 , N°2 , March-April 1994 conseil des rolations étrangère ,New York .
27- Pavlina Balcarova , The comparison of Nine-factor Model and Diamond Model :Application for the Czech Republic, Slovakia and Hungary, Faculty of Business and Economic , University in Birno, Acta academic Karviniesia Mendel, Czech Republic , 2014.
28- Peter R Mook et Dean T Jamisson, Le développement de l'éducation en Afrique sud saharienne : perspectives et option politique, Revue finances et développement, n : ° mars 1988.
29- Raluca OPRESCU, Bridging intellectual capital and the competitiveness of nations, Management & Marketing challenges for the Knowledge Society, Vol 7, N01, 2012, Romania.
30- Rodric Hewlett, Integrating Human capital concepts in Productivity and Growth topics, Journal of Management, Volume 2, N0 1, April 2002.

31- Safer Sener & Ecran Saridogan, The effects of science-technology-innovation on competitiveness and economic growth, The 7 th International strategic Mangement conference; Elsevier, Procedia Social and pehavioral sciences,2011.
32- Sbaouelgi jihène et Boulila Ghazi, L'impact de l'enseignement supérieure sur la croissance économique : cas de la Tunisie, le Maroc, la Corée du sud, Ecole supérieur des sciences économiques et commerciales de Tunis, MPRA Paper N0 66980, 9 september 2015.
33- Theodore W Schultz, investment in human capital, the American Economic review, vol 51, No.1, USA, 1961.
34- Thomas Verner & Michal Tvrdon, Comparison of National Competitiveness :Non parametrical approach, Revue IPEDR, Silesian University in Opava, V 55,Czech Republic, 2012.
35- Thomas Verner, National Competitiveness and Expenditure on education, R&D , Journal of competitiveness, Issue :2 ,2011.
36- Tomas Verner, The Effect of Economic freedom on National competitiveness : causality from a Panel of countries, Journal of Economics , Business and Management, Vol 3, N 0 1 January 2015.
37- Vaida Pilinkiene, R&D investment and competitiveness in the Baltic States, 20 th International scientific conference economics and management; 2015 (ICEM) ,Procedia Social and Economics and management , Elsevier.
38- W .Mark Fruin , Knowledge works : Managing Intellectual capital at Toshiba , Oxford university Press, New York , USA, 1997.
39- Yuen Ping Ho & Pohkam Wong, The impact of Singapore Economy: An empirical Evaluation, The Singapore Economic Review, Vol 54, Issue 1, 2009.
40- Zeineb Ben Ammar Mamlouk, La qualité dans l'éducation de base, la formation professionnelle et l'enseignement supérieur : un nouveau paradigme ?, étude effectuée dans le cadre des journées de l'entreprise de l'IARE organisé autour du thème de « L'état et l'entreprise », 11 et 12 décembre 2009.

Mémoires

1- Isabelle Kern, Knowledge Management from case studies with Atlasti , Diploma thesis in Information Technologies, Not published , University of Zurich, Switzerland, Institute of Informatics, 2004.
2- Laurice Serge ETEKI ELOUNDOU, MEMOIRE DE FIN DE FORMATION En vue de l'obtention du diplôme de Master En Gestion de la Politique Economique, INNOVATION ET CROISSANCE ECONOMIQUE : CAS DU CAMEROUN VERS L'EMERGENCE EN 2035, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de Yaoundé II, Cameroun, Juillet 2014
3- Rabii Haji, mémoire présenté comme exigence partielle de la Maitrise en Science Politique, Education, Croissance économique et développement Humain, Le cas : Maroc, Université du Québec à Montréal, Canada, Mai 2011.
4- Seddi Ali, thèse de doctorat, compétitivité économique : quel potentiel pou l'Algérie, département sciences commerciales, Université Ibn khaldoune, Tiaret 2011-2012.

Colloques

1- Irina Travkina, Manuela Tvaronaviciene, An Investigation into Relative Competitiveness of international trade : the case of Lithuania , Paper selected at Vilnius, Gediminas Technical University : 6thinternational Scientific Conference ,May 13-14 ,2010 , Lithuania,

2- Raphael Chiappini, Comment mesurer la compétitivité structurelle des pays ? L'apport d'un indicateur global de compétitivité : le world competitiveness yearbook, Séminaire de la recherche du Lare-efi, Université Bordeaux 6, France, 1 /06/2011.

Rapports

1- : Arturo Bris, Revisiting the Fundamentals of Competitiveness : A Proposal , IMD WORLD COMPETITIVENESS YEARBOOK 2 0 1 5.

2- : Rapport sur : Analyse du système éducatif Tunisien, rapport préparé dans le cadre du programme de l'organisation internationale du travail, financé par l'agence Espagnole de coopération internationale en partenariat, 2013.

3- Annuaire statistique de L'Algérie, Office Nationale des Statistiques, volume n^0 30, édition 2014.

4- Erik.S. REINERT, Competitiveness and Predessors : a 500 year ccross National Perspective, STEP Rapport, Paper prepared for the Business History Conference, Williamsburg, Virginia,Oslo, March 1994 .

5- Klans Shwab & Xavier – i- Martin, The global Competitiveness Report 2015-2016.

6- Klans Shwab, WEF, The Global Competitiveness Report 2012-2013.

7- Klans Shwab, The Global Competitiveness Report 2010-2011.

8- Klans Shwab, The Global Competitiveness Report 2015-2016.

9- L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014.

10- Les rapports nationaux sur, « La Formation professionnelle en chiffres : 2009 ,2013 ,2014 », MINISTERE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE L'EMPLOI, Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications, république Tunisienne. Décembre 2009, Juin 2015, Avril 2016.

11- Meeting of the OCDE council at Ministerial level, Creating value from Intellectual Assets, OCDE, 2006.

12- Michel Debonneuil & Fontagné Lionel, Rapport : la compétitivité, PAO au conseil d'Analyse économique, Paris, France, 2003.

13- PIRLS International Report 2001 ; International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) , A Guide to Reading Education in the Forty PIRLS 2001 Countries. Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.

14- PIRLS International Report 2006 ; International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) , A Guide to Reading Education in the Forty PIRLS 2006 Countries. Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, , Lynch School of Education, Boston College.

15- plus Rapport sur « Principaux résultats de l 'Enquête PISA 2012 : Ce que les élèves de 15 ans savent et ce qu'ils peuvent faire avec ce qu'ils savent », publié par Secrétaire général de l'OCDE, 2014.

Rapport Analytique sur : « Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis », L'Atlas de la décennie de la Charte : Niveaux National et Régional, publié par le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc. , 2014

16- Rapport Analytique sur : Mise en œuvre de la Charte 2000-2013, Acquis, déficit et défis , L'Atlas de la décennie de la Charte : Niveaux National et Régional, publié par le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014.

17- Rapport national sur le développement de L'éducation 2000-2004, Ministère de L'éducation et de la formation, République Tunisienne, Juillet 2004.

18- Rapport sur : « L'Enseignement supérieur Privé en chiffres (2015-2016) », Direction des stratégies et des systèmes d'information. Ministère d'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de la Formation des cadres Royaume du Maroc.

19- Rapport sur : « La Formation professionnelle : Indicateurs Globaux (2013-2014)/ (2014-2015) », publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation,2014, Royaume du Maroc.

20- Rapport sur : « La Formation professionnelle en chiffres (2015-2016) »,, publié par : Département de La Formation professionnelle, Direction de la planification et de l'évaluation, 2014, 2015, Royaume du Maroc,.

21- Rapport sur : Le système éducatif Tunisien : enjeux et défis (synthèse), L'institut tunisien de la compétitivité des études quantitatives(ITCEQ) ,2011 .

22- Rapport sur : Aperçu sur le système Educatif Marocain, Préparé et diffusé à l'occasion de la 47 ème Session de la conférence internationale de l'éducation, Genève, 8 et 11 septembre 2004, publié par : Ministère de L'Education nationale de l'enseignement supérieur de la formation des cadres et de la recherche Scientifique, Royaume du Maroc.

23- Stéphane Garelli , Competitiveness of Nations :The Fundamentals, IMD , World Competitiveness Yearbook, 2006.

24- The World Bank's Knowledge Assessment Methodology (KAM), Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings.

25- TIMSS 2003, TIMSS 2007, TIMSS 2011 International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) , Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College..

26- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 1997.**

27- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2006- 2007.**

INTERNET

1. Anti tonnqvist, « Intellectual capital as a source of national prosperity sur Web :http://www.tekes.fi/fi/gateway/PTARGS_0_201_318_668_1597_43/http;/tekes-ali1;7087/publishedcontent/publish/fi_content/content_pages/.
2. Carol Yeh-Yen & Leif Edvinsson , What National Intellectual Capital Indices Can Tell About the Global Economic Crisis of 2007-2009? ,sur Web : http://www.ejkm.com/issue/download.html?idArticle=258, 12/06/2016.
3. Christan Stam and Anderiessen, Intellectual Capital of the European Union 2008: Measurement the Lisbon Strategy for Growth and Jobs , sur Web : christiaan.stam@inholland.nl,

4. Christian Dreger, Georgerber, Impacts of intangible assets on regional growth and Unemployment, sur web : http://www.ub.edu/sea2009.com/Papers/79.pdf
5. David Luthy, Intellectual Capital and its Measurement, Web: http://www.apira2013.org/past/apira1998/archives/pdfs/25.pdf 26/04/2016.
6. Ehlimana Spahic, MODELS FOR MEASUREMENT OF NATIONAL INTELLECTUAL, Economic and Social Development, 7th International Scientific Conference, New York City.http://search.proquest.com/openview/769444e540c888f1f4372edb37c5c8cd/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2033472.
7. Irena Palikova, Influence of the knowledge economy on the Economic growth and economic level of the countries, Doruceno, 2014,pp :141-142 , sur web: http://www.slu.cz/opf/cz/informace/acta-academica-karviniensia/casopisy-aak/aak-rocnik-2014/docs-3-2014/Palickova.pdf 11/03/2016.
8. Josep Maria Viedma Mart, CICBS: Cities' Intellectual Capital Benchmarking System, sur Web :http://www.telefonica.net/web2/gestiondelcapitalintelectual/publicaciones/CICBSi.pdf
9. Pirjo Stahle & Sten Stahle, Intellectual capital and National competitiveness: conceptual and methodological challenges, sur Web: http://www.stahle.fi/Bounfour_paper.pdf . 07/05/2016.
10. Quartely Report on the Euro Area, The Knowledge drivers of total factor productivity, 2011,http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/qr_euro_area/2011/pdf/qrea4_focus_en.pdf

الملاحق

الملحق (1): مكعب التنافسية

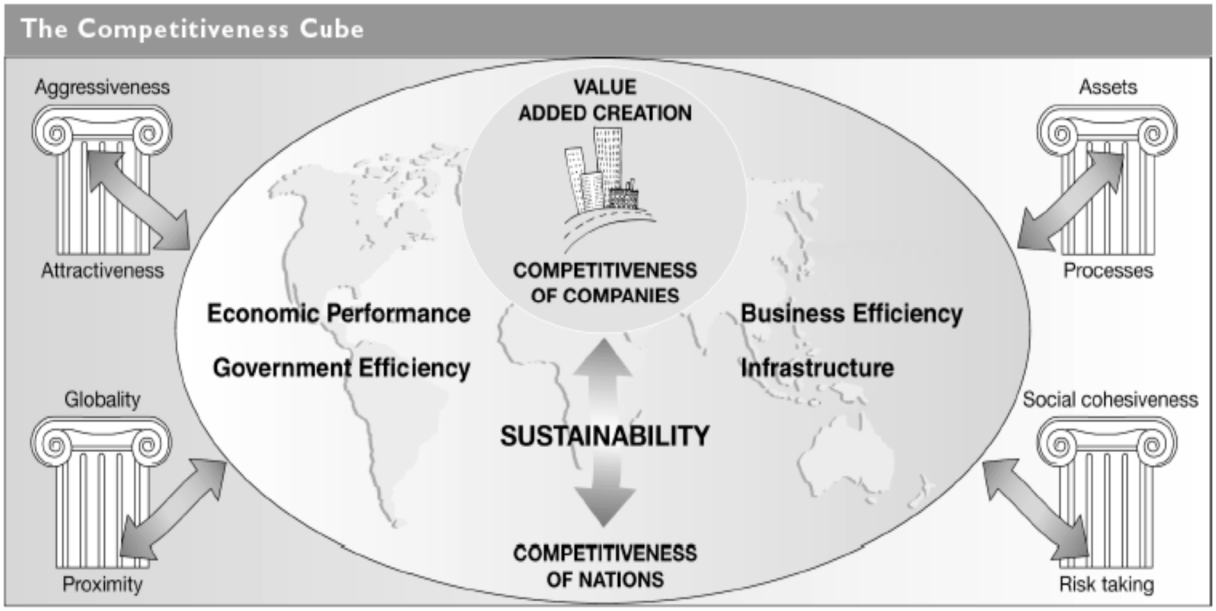

SOURCE : Claudia Ogrean , ***National competitiveness between concept and reality ; Some insight for Romania*** , issue Revista Economica , N°1-2(49) ,The lucian Blaga University of Sibiu , Romania, 2010,p :62

الملحق (2): أهم نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري على المستوى الجزئي

الرقم	اسم النموذج	المؤلف	السنة	وصف المقياس
1	Tobin's q	**Topin J.**	**1950**	q : هي نسبة القيمة السوقية للسهم للشركة مقسوما على تكلفة استبدال موجوداتها .تغير في q تقدم تقريب لقياس الأداء الفعالأم لا من رأس المال الفكري للشركة، تم تطويره من قبل الاقتصادي الحائز على جائزة نوبلJames Tobin سنة 1950.
2	Human Ressource Costing & Accounting(HRCA)	**Flamholtz**	**1970**	عمل رائد لمحاسبة الموارد البشرية .وهناك عدد من أساليبلحساب قيمة الموارد البشرية
3	Human Ressource Costing & Accounting(HRCA)	**Johansson**	**1988**	حساب التأثيرات الخفية الموارد البشرية ذات الصلة بالتكاليف والتي تقلل من أرباح الشركة .رأس المال الفكري يقاس بحساب مساهمة الأصول البشرية المتعاقدة قبل الشركة مقسوما رأسمالها و نفقات الرواتب.حيث أصبح مجال للبحوث في حد ذاتها.
4	HR statement	**Ahonen**	**1990**	تطبيق إدارة (HRCA) على نطاق واسع تم في فيلا ندا ، الربحوالخسارة في الموارد البشرية يقسم تكاليف الأفراد ذات الصلة في ثلاث فئات لتغطية التكاليفالبشرية إلى : تكاليف التجديد وتكاليف التنمية وتكاليف استنفاد، قائمة من 150 شركة فيلاندية تحضر لبيانات الموارد البشرية.
5	بطاقات الدرجات المتوازنة	**Kaplan & Norton**	**1996**	يعتمد على اختيار مجموعة من المؤشرات المتعلقة برأس المال الفكري وتطبيقها على مجموعة من الأفراد لتحديد مستوى ذكائهم بالاعتماد على: معلومات من السوق، معلومات من المواد، معلومات عن الملكية الفكرية.
6	مراقبة الموجودات	**Sveiby**	**1997**	تحديد الموجودات غير الملموسة بثلاث أنواع : المقدرات المميزة للأفراد،الهياكل الخارجية ،الهياكل الداخلية .الذي يعتمد على قياس النمو و ،درجة إعادة الإبداع، الكفاءة ، الاستقرار.

7	**مستكشف سكانديا**	**Edvinsson & Malone**	**1997**	تقرير شامل لتقسيم رأس المال الفكري إلى أربع أصناف (رأس المال البشري، الهيكلي، الزبائني، التنظيمي) حيث يعتمد على التركيز على المقدرات الجوهرية و التركيز على الزبون والتركيز على عمليات و كذا التركيز على الإبداع .
8	براءات الاختراع	**Bontis**	**1996**	حساب عامل التكنولوجيا بالاعتماد على براءات الاختراع التي طورت من قبل رأس المال الفكري للمنظمة. ذلك بالاعتماد على عدد براءات الاختراع و كلفة براءات الاختراع و عائد براءات الاختراع.
9	القيمة السوقية الدفترية	**Stewart**	**1997**	الفرق بين القيمة السوقية و الدفترية ،تمثل إسهامات رأس المال الفكري وتعد القيمة السوقية القيمة الحقيقية للمنظمة، حيث أن قيمة رأس المال الفكري = القيمة السوقية – القيمة الدفترية.
10	قيمة الموجودات غير الملموسة	**Stewart**	**1997**	مخطط يشبه محطة الرادار لاستكشاف ملامح رأس المال الفكري في خلق القيمة وكيفية استخدامها بكفاءة.بالاعتماد على رأس المال البشري، الهيكلي، الزبائني.
11	محاسبة التنبؤ بالمستقبل	**Nash**	**1998**	حساب التدفقات المخططة المخصومة من بداية مدة زمنية ونهايتها ،حيث أن الفرق بينهما يمثل القيمة المضافة لتلك المدة،حسب مايلي: القيمة المستقبلية= قيمة التدفقات المخصومة في بداية المدة – قيمة التدفقات المخصومة في نهاية المدة.
12	إيرادات رأس المال المعرفة	**Lev**	**1999**	حساب إيرادات رأس المال المعرفة كمايلي: إيرادات رأس المال المعرفة= الإيرادات الاعتيادية/ الإيرادات المتوقعة للموجودات الدفترية.
13	خلق القيمة الكلية	**Anderson & Mclean**	**2000**	دراسة تأثير الأحداث السابقة على الأنشطة المخططة بالاعتماد على التدفقات النقدية المخططة.
14	تقييم الموجودات الفكرية	**Sullivan**	**2000**	طريقة منهجية لتقدير قيمة الملكية الفكرية الفردية بالاعتماد على راش المال البشري و الموجودات الفكرية و الملكية الفكرية
15	تقدير القيمة	**Andriessen & Tiessen**	**2000**	تقدير رأس المال الفكري بالاستناد إلى المقدرات الجوهرية من خلال الاعتماد على المهارات و المعرفة الضمنية و كذا القيم والمعايير الجماعية وأيضا التكنولوجيا و المعرفة الصريحة و كذلك العمليات الرئيسية وعمليات الإدارة.
16	خارطة رأس المال الفكري	**McElroy**	**2001**	أن تكون القيمة السوقية تأتي من تأثيرات مالية و فكرية و أن التأثيرات الفكرية (رأس المال الفكري) تكون اكبر في تحقيق الميزة التنافسية و الجديد في هذا النموذج هو اعتبار رأس المال الاجتماعي جزء من رأس المال الفكري،من خلال الاعتماد على رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي و رأس المال الهيكلي.
17	IC Rating ™	**Edvinsson**	**2002**	هو امتداد لنموذج "مستكشف سكانديا" في إطار دمج أفكار الأصول غير الملموسة ومراقبتها و التقييم بكفاءة للتحديد والمخاطر.
18	حقوق الملكية الفكرية	**hulesy**	**2002**	أن حقوق الملكية الفكرية تمثل الوسيلة التي لا غنى عنها لحماية الابتكار وأن نتاجها هو جهود رأس المال الفكري الذي تمثل الملكية الفكرية جزء منه.لان رأس المال الفكري ينشر تأثيره على الأسرار التجارية وحقوق الطبع والعلامات التجارية وبراءات الاختراع.
19	بنية صنع المعرفة	**Awad & Ghaziri**	**2004**	تشمل بنية صانع المعرفة مجموعة من الخصائص و المهارات و المهمات التي تمكنه من جمع المعلومات و معالجتها بشكل يستخلص منها قيمة تضيف منفعة لأعمال المنظمة.بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، عملية التحول، القيم، الثقافة التنظيمية، الخبرة الشخصية.
20	القياس الموزون	**Chen**	**2005**	رأس المال الفكري يمثل مجموعة عناصر كل منها له وزن معين و هذه العناصر هي (رأس المال البشري، الهيكلي، الإبداعي، الزبائني)

المصدر: سعد علي العنزي وأحمد علي صالح ،إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الملحق (3): مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي (بالنسبة للنمو السنوي %) سنة 1989

الـــــدول	النســـبـــة	الـــــدول	النســـبـــة
أمريكا الشمالية		أمريكا اللاتينية	
كندا	25	الأرجنتين	16.5
الولايات المتحدة الأمريكية	15	البرازيل	03.3
أوربا		الشيلي	04.5
بلجيكا	14	كولومبيا	04.1
الدانمارك	04	الاكوادور	04.9
فرنسا	06	الهندوراس	06.7
ألمانيا الديموقراطية	02	المكسيك	0.8
اليونان	03	البيرو	02.5
إسرائيل	04.7	آسيـــــا	
ايطاليا	07	كوريا	15.9
الدول المنخفضة	05	اليابان	03.3
النرويج	07	ماليزيا	14.7
المملكة المتحدة	12	الفلبين	10.5
الإتحاد السوفياتي	6.7	أفريقيـــــا	
		غانا	23.2
		كينيا	12.4
		نيجريا	16.0

المصدر: نيس سعيدة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان "تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر" ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،غير منشورة، الموسم الجامعي، 1998/1997، ص:24.

الملحق (4): مقارنة بين الاستثمار في المعرفة والاستثمار في الآلات والتجهيزات

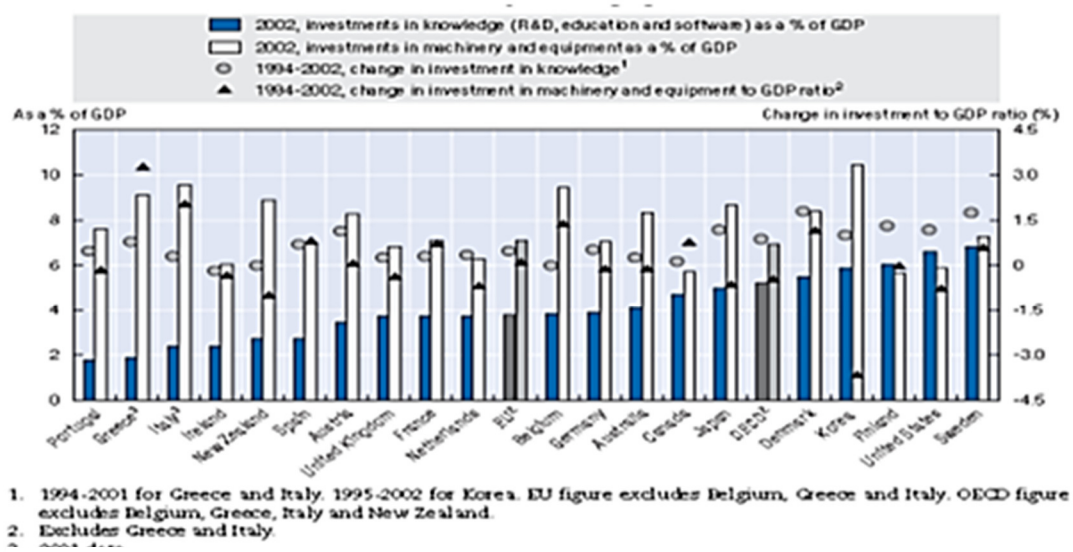

1. 1994-2001 for Greece and Italy. 1995-2002 for Korea. EU figure excludes Belgium, Greece and Italy. OECD figure excludes Belgium, Greece, Italy and New Zealand.
2. Excludes Greece and Italy.

Source : Meeting of the OCDE council at Ministerial level, « ***Creating value from Intellectual Assets*** », OCDE, 2006

الملحق (5): الاستثمارات في رأس المال الفكري والمادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1972-2011

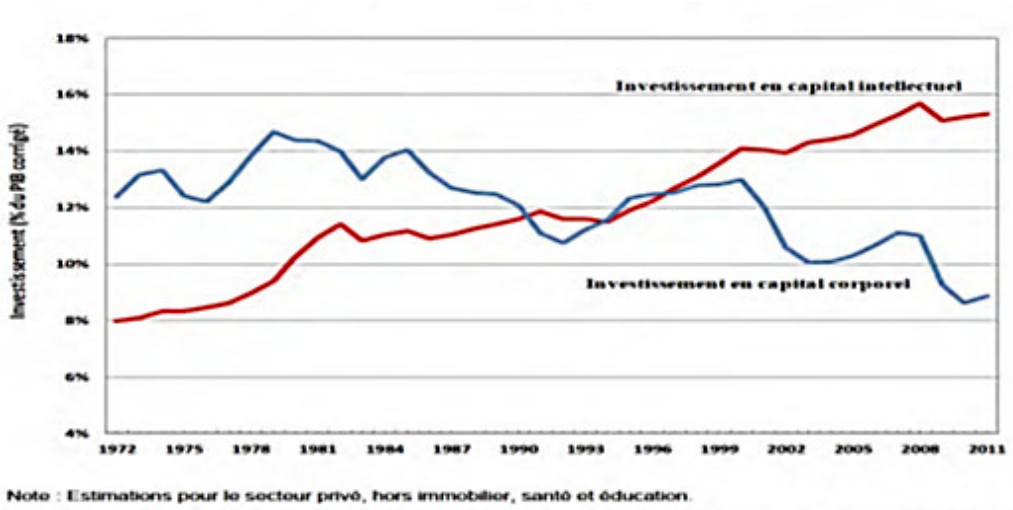

Source : OCDE, ***Nouvelles sources de croissance : Le capital intellectuel, analyse de base et conclusions pour l'action gouvernementale***, Réunion du conseil au niveau des ministres ; Paris 29-30 mai, OCDE, p : 10-18.

الملحق(6): رأس المال البشري في بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2007

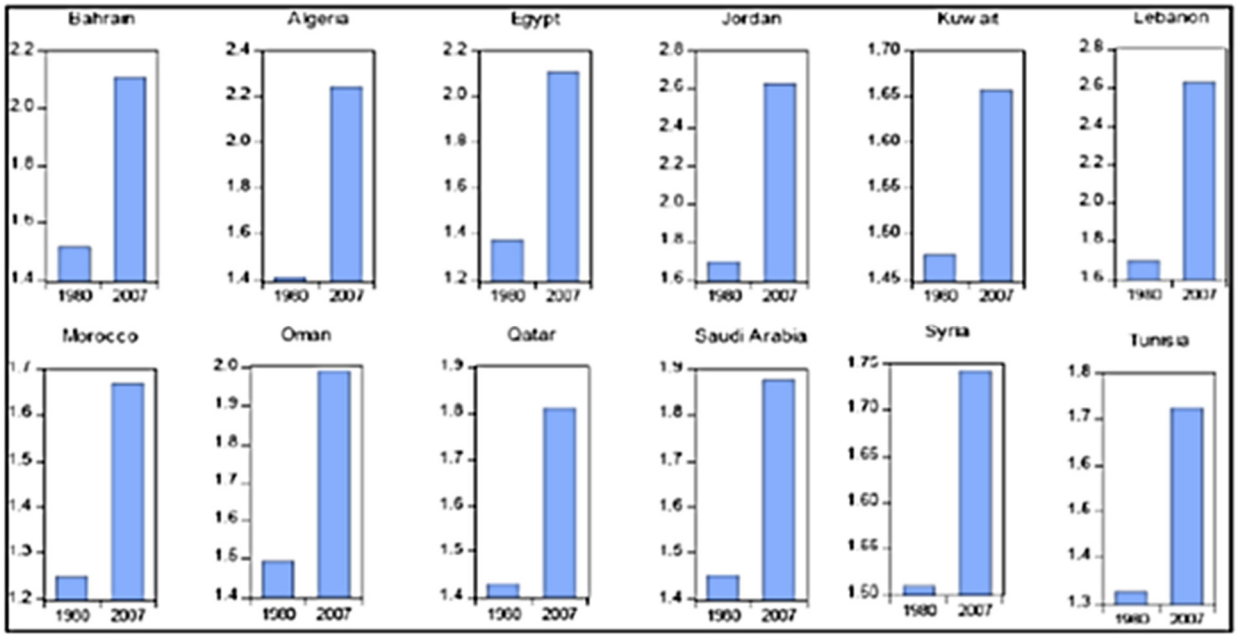

المصدر: بلقاسم العباس و وشاح زراق، " رأس المال البشري والنمو في الدول العربية" ، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 43، 2011 ص: 5.

الملحق (7): رأس المال البشري ومعدلات نمو الإنتاجية في الدول العربية

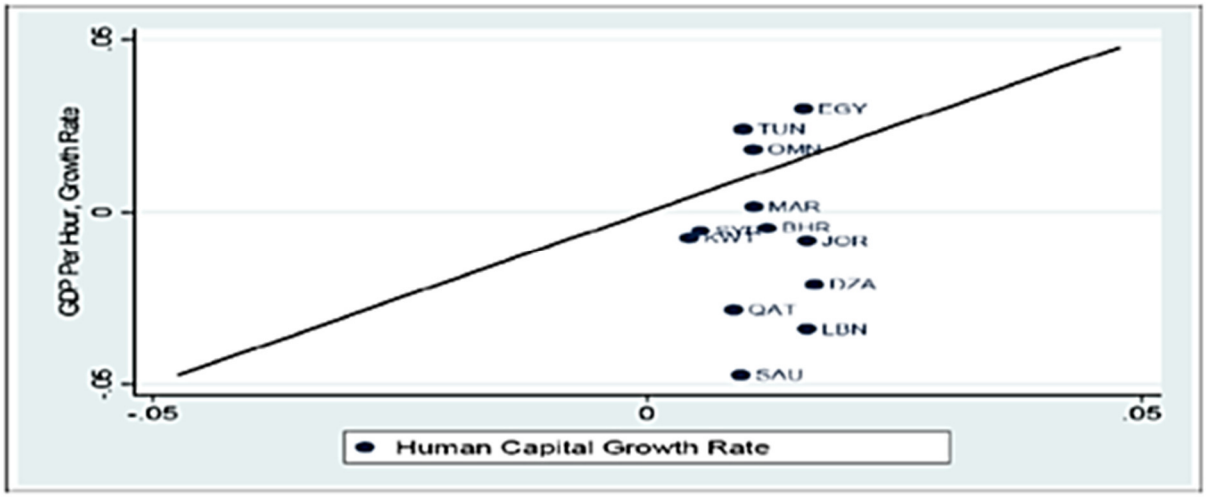

المصدر: بلقاسم العباس ووشاح زراق، " رأس المال البشري والنمو في الدول العربية"، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 43، 2011 ص: 5.

الملحق (8): متوسط نمو الناتج المحلي الخام للسنة ونمو مداخيل العمل حسب مستوى التكوين لدول OCDE (2000-2010)

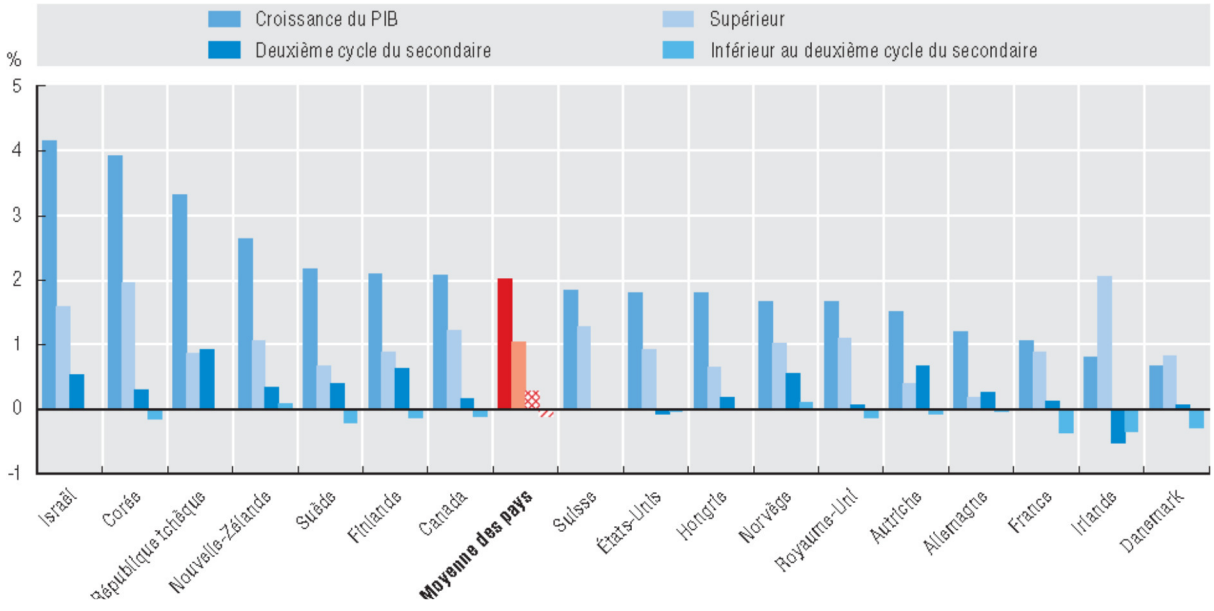

Source : OCDE, ***Quel est l'impact du niveau de formation sur l'économie***, Regard sur l'éducation 2012 Panorama, édition OCDE. Op cit.

الملحق (9): متوسط مداخيل العمل حسب مستوى التكوين في دول OCDE

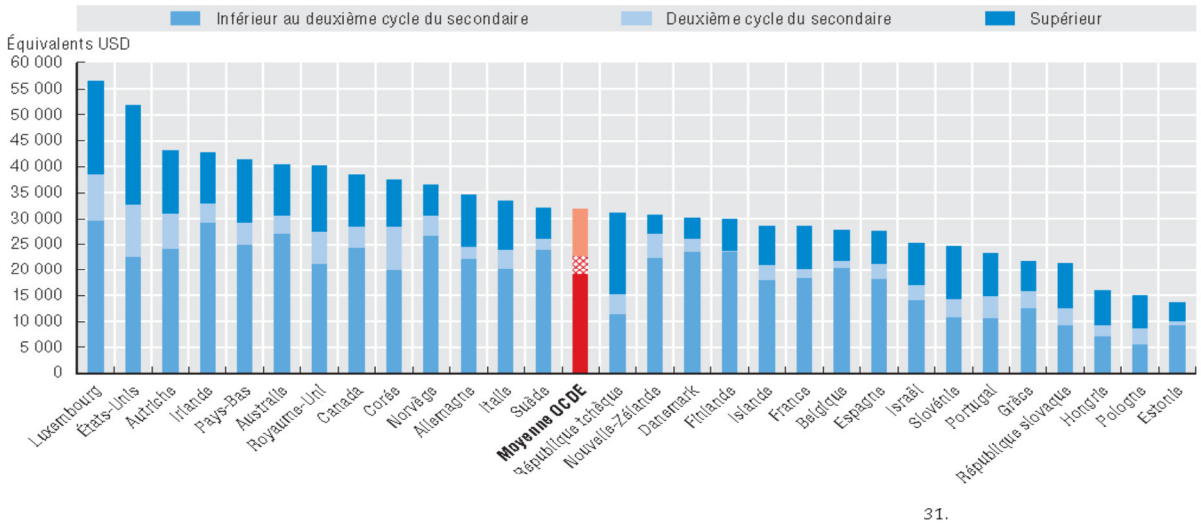

Source : OCDE, ***Quel est l'impact du niveau de formation sur l'économie***, Regard sur l'éducation 2012 Panorama, édition OCDE. Op cit.

الملحق (10): نمط النمو بحسب الثورات التكنولوجية

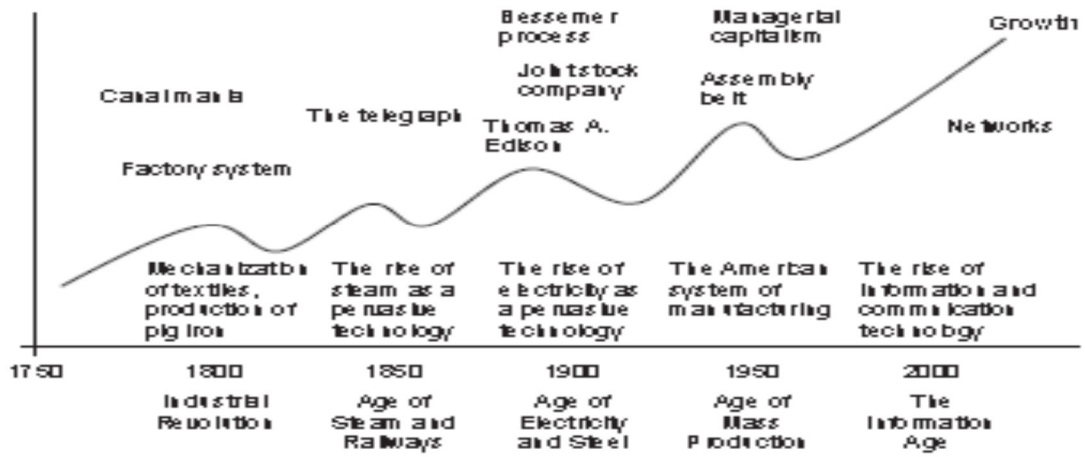

Source: Xavier Tinguely, The **new Geography of innovation: clusters competitiveness and theory**, Editor palgrave Mc Milan, 2013, 10010. Fifth Avenue, New York, USA.p:30.

الملحق (11): البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد التونسي

البيانات الأساسية	الاقتصـــــــاد التـــــــونسي
الاستقلال	تونس بلد عربي ونظامه حكمه جمهوري نال الاستقلال في 20 مارس 1956 من الاحتلال الفرنسي
المساحة	بلغت مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كم^2
العاصمة	تونس
العملة	الدينار التونسي
اللغة الرسمية	العربية
الديانة	الإسلام
الناتج الإجمالي الخام	كان في حدود 44.86 مليار دولار سنة 2008 و45.04 مليار دولار ووصل إلى حدود 43.02 مليار دولار حسب إحصائيات 2015 و2016 الصادرة عن البنك الدولي.
معدل نمو الناتج المحلي السنوي	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.3% سنة 2000، 6.3%سنة 2007 و3.9% سنة 2012 ، وفي حدود0.5 % لسنة 2015 ووصل إلى حدود 1.1 % في جانفي 2017.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	بلغ نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الخام في نهاية عام 2009 حوالي 5319 دينار تونسي حوالي 4.076 دولار، مقابل 2788 ديناراً عام 2000 كما كان من المتوقع أنه خلال الفترة 2011-2016 تهدف الحكومات المتعاقبة لمضاعفة الدخل الفردي للمواطن ليصل إلى حدود 8000 دينار في عام 2016 حوالي 4.328 دولار.
الســكـــــــان	كانت في حدود 10.23 مليون نسمة في سنة 2006 ووصلت إلى أكثـــر 11 مليـــون نسمة حسب إحصائيات سنة 2014 وإلى حدود 11.29 مليون نسمة حسب إحصائيات جويلية 2016.
أهم الموارد الاقتصادية وهيكل الاقتصاد	يعد الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الناشئة ويتميز بالتنوع ونشيط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجمية كونه يعتمد في تحصيل موارده على قطاع الزراعة والمناجم والطاقة والسياحة وكذلك الصناعات التحويلية، فالنسبة للزراعة نجد انه من أهم المنتجات هي الحبوب (القمح والشعير) والزيتون والتمور حيث يعتبر البلد المصدر الأول في العالم للتمور على المستوى العالمي وثاني مصدر لزيت الزيتون بعد الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى الحمضيات والمنتجات البحرية. أما فيما يخص السياحة فان تونس اعتبرت القبلة الأولى للكثير من السياح في منطقة جنوب البحر المتوسط (لاسيما قبل سنة 2010) حيث يحتل هذا القطاع مكانة متميزة في هيكل الاقتصاد التونسي لما يوفره من مناصب عمل ومصادر دخل من العملة الصعبة. الحال نفسه بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية التي تعتبر قطاع استراتيجي تركيبة الاقتصاد الوطني ومصدر آخر لجلب العملة الأجنبية حيث احتلت المراتب الأولى في إفريقيا من ناحية حجم المنتجات المصدرة خاصة في الصناعات المتعلقة بالنسيج والصناعات الغذائية والميكانيكية والالكترونية والكيماوية. إلا انه بعد أحداث الثورة التونسية لسنة 2011 عرفت هذه القطاعات تراجعاً رهيباً نظرا للمشاكل القاعدية والهيكلية المتراكمة للسنوات السابقة في ظل نظام الحكم السابق للرئيس بن علي خاصة في ظل تفاقم المشاكل المالية والاجتماعية وتفشي البطالة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.
التطور التاريخي للاقتصاد	عرف الاقتصاد التونسي في أوائل فترة الثمانينات اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية والتي على أساسها تم منذ سنة 1986-1987 تطبيق جملة من الإصلاحات التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع المبادرات الفردية وخوصصة المؤسسات العمومية، كان للتدخل الحكومي دوراكبيراً في دفع عجلة الاقتصاد قبل هذه الفترة، إلا أنه بدأ هذا الدور يقل تدريجياً في عقد التسعينات مع التوجه نحو الخصخصة، وتبسيط البنية الضرائبية، هذا وقد حققت تونس في التسعينات نموا حقيقيا بلغ حدود 5.5% وكان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة. كما أنه في إطار التحرير المالي الذي انتهجته تونس بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي في 01 مارس 1998 وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي ودولة من البحر المتوسط، حيث نص هذا الاتفاق على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة على مدى العقد التالي، وقد أصبحت تونس شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي في عام 2008 . وفي عام 2007 حقق الاقتصاد التونسي نسبة نمو

	بلغت 6.3 %مقابل 5.5 %سنة 2006، حيث تراجعت مؤشرات المديونية إلى مستويات معقولة من أدى ذلك انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى حدود 44% من PIB واستطاع بذلك الاقتصاد التونسي أن يسجل نموا قدر بـ 3.1 %سنة 2009. في الفترة التي تلت الثورة (بعد 2011) تباطأ النشاط الاقتصادي حيث لم يتعد نمو إجمالي الناتج لمحلي الحقيقي 2.3% في عام 2014، بعد أن سجل 2.4% في عام 2013، وتذهب تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن معدل النمو سيكون في حدود 1 % عام 2015. أما التعافي في الطلب الخارجي فقد كان ضعيفا للغاية بالنظر إلى التدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوربي بإعتباره أحد العوامل المؤثرة فيه، كل هذه المعطيات والأوضاع أدت إلى دخول الاقتصاد التونسي في حالة من النمو السلبي في الربعين الثالث والأخير لعام 2015 (-0.2% و -0.7%). ويُعزى هذا التدهور أيضا إلى تراجع إنتاج قطاعات التعدين (بسبب التوترات الاجتماعية في قطاع الفوسفات)، والنفط والغاز، والخدمات التجارية (السياحة والنقل بشكل رئيسي). وانعكاسا لتباطؤ في النشاط الاقتصادي عموماً، إضافة إلى تراجع تضخّم مؤشر أسعار المستهلكين إلى 4% في صيف عام 2015، وتسجيل ارتفاع في معدل البطالة بشكل طفيف إلى 15.2%، بالرغم من حدوث تراجع طفيف في معدل البطالة بين خريجي التعليم والتكوين (من 20.8% إلى 19.9%). تتوقف الآفاق الاقتصادية قصيرة الأمد على استمرار أثر الصدمات الأمنية والتوترات الاجتماعية التي ميزت معظم عام 2015 وأوائل عام 2016. وفي ظل سيناريو من الأوضاع المواتية، سينتعش النمو الاقتصادي على المدى المتوسط ومن المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي بشكل متواضع إلى 1.8 %عام 2016 مع ارتفاع إنتاج الفوسفات ومن المتوقع أيضاً أن يبلغ العجز المزدوج 8.0- % (الحساب الجاري) و4.4- % (رصيد المالية العامة) من إجمالي الناتج المحلي. وفي ظل سيناريو يجمع بين مواصلة الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الأمن، وتحسُّن الوضع الإقليمي (لاسيما بداية عودة الأوضاع إلى طبيعتها في ليبيا)، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وحدوث ارتفاع طفيف في الطلب الخارجي، فإنه يُتوقع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 2.5 %عام 2017 و3 %عام 2018. كما انه من المفترض استمرار تنامي ضغوط المالية العامة مع زيادة الإنفاق الجاري المتفاقم بسبب الزيادة المعلنة في الأجور بدايةً من عام 2016 والتعيينات الجديدة في قوات الأمن والدفاع. ومن المحتمل أن يستفيد الحساب الجاري من التعافي التدريجي للتحويلات وتجارة الخدمات، كما سينخفض تدريجياً ليصل إلى نحو 7.8-7.5 % من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2017-2018. ومن المتوقع أن تصل مدفوعات خدمة الدين إلى 4 % من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في الفترة 2016-2018.
توزيع العمالة على القطاعات	الخدمات والسياحة 55.6%، الصناعات المرتكزة على التصنيع 18.2%، الزراعة والصيد البحري 10.4%، الصناعات غير المرتكزة على التصنيع 15.9% حسب إحصائيات سنة 2014.
قوة عمل	بلغت حدود 4055900 فرد منهم 2889500 ذكور و 1166400 إناث حسب تقديرات جويلية لسنة 2016.
معدل البطالة	معدل البطالة لسنة 2016 هو في حدود 15.5% بحوالي 630000 فرد منهم 23.1% إناث و12.5 % ذكور
مؤشر التنافسية	حسب المؤشر العالمي للتنافسية (GCI) جاءت في المرتبة 40 من أصل 133 دولة في السنة 2009-2010 والمرتبة 32 من أصل 139 دولة في السنة 2010-2011، وفي المرتبة 83 من أصل 148 دولة في السنة 2013-2014، المرتبة 87 من أصل 144 دولة في السنة 2014-2015، المرتبة 92 من أصل 140 دولة في السنة 2015-2016.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- إحصائيات منشورة بالمعهد الوطني للإحصاء التونسي؛
- تقرير بعنوان "تونس في أرقام لسنة 2013-2014 " من إعداد المعهد الوطني للإحصاء التونسي؛
- معلومات وإحصائيات 2015 الصادرة عن البنك الدولي متعلقة بالاقتصاد التونسي؛
- كلثوم كباي، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان: التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص: 145-147.
- رشام كهينة، مداخلة بعنوان: التجربة التونسية في مجال السياحة :واقع، أبعاد ورهانات، مقدمة في إطار الملتقى الوطني الملتقى الأول :السياحة في الجزائر :الواقع والآفاق المقام ب المركز الجامعي العقيد أكلي محند ألحاج بالبويرة.
- Rapport sur : **Tableau de bord de la compétitivité de l'économie Tunisienne**, publié par l'Institut Tunisienne de la compétitivité et des études Quantitatives, République Tunisienne, février 2016.
- تقرير بعنوان : تونس: الآفاق الاقتصادية- ربيع 2016، من إصدار المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- ربيع 2016. منشور في موقع البنك الدولي على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016 /28.03.2017

- مؤشرات اقتصادية حول الاقتصاد التونسي على الرابط الالكتروني: http://www.tradingeconomics.com/tunisia/ . 2017/03/30

الملحق (12): البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد المغربي

البيانات الأساسية	الاقتصـــــاد المـــــغربـــي
الاستقلال	المملكة المغربية هي دولة عربية تقع في أقصى غرب شمال أفريقيا وهي دولة ذات نظام ملكي برلماني دستوري، استقلت سنة 1960.
المساحة	بلغت مساحة المملكة المغربية 446.550 كم^2
العاصمة	عاصمتها الرباط وأكبر مدنها الدار البيضاء التي تعتبر العاصمة الاقتصادية
العملة	الدرهم المغربي
اللغة الرسمية	العربية
الديانة	الإسلام
الناتج الإجمالي الخام	كان في حدود 79.04 مليار دولار سنة 2006 وبلغ حدود 109.88 مليار دولار سنة 2014 ليصل إلى حوالي 100.6 مليار دولار حسب إحصائيات 2015 و2016 الصادرة عن البنك الدولي.
معدل نمو الناتج المحلي السنوي	وصل معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في جانفي من سنة 2013 إلى حدود 3.8 % و1.7 % في جانفي من سنة 2014، و4.1 % في جانفي من سنة 2015 في حدود 4.5 % في جويلية لسنة 2015 و2016.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في المغرب عام 2006 حوالي 2.583 دولار للفرد ووصل في سنة 2013 حوالي 3.108 دولار للفرد لبلغ في سنة 2016 إلى قرابة 3.239 دولار للفرد.
الســكـــــان	أكثـــــــــــــــــر من 29.8 مليـــــــــــــــــون نسمة حسب إحصائيات سنة 2004 ووصلت إلى 33.84 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2014 والى حدود 34.84 مليون نسمة في سنة 2015.
أهم الموارد الاقتصادية وهيكل الاقتصاد	هو عبارة عن اقتصاد نامي يتوفر على العديد من الثروات الطبيعية حيث يحظى مجال التعدين بأهمية كبيرة فيه كونه يساهم بحوالي 40% من إجمالي الصادرات المغربية، إضافة إلى مادة الفوسفات وذلك على اعتبار أنه يحتوي على حوالي ¾ الاحتياطات العالمية لهذه المادة وهو ما جعله يكون المصدر الأول إضافة إلى معادن أخرى. يتألف الاقتصاد المغربي من ثلاثة قطاعات رئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات حيث يشكل القطاع الزراعي ما يناهز 17 % من مجمل اقتصاد المملكة المرتبط بشكل كبير بالتقلبات المناخية وهو يعتبر إحدى خصوصيات الاقتصاد المغربي لما يتوفر عليه من أراضي زراعية ومساهمته في توفير مناصب شغل كبيرة للسكان وتوفير منتجات تلبي الحاجيات الاستهلاكية للمواطنين وتغذي الصناعات التحويلية بالمواد الأولية، حيث يشمل القطاع الزراعي الصيد البحري والزراعة التصديرية والفلاحة (كتربية المواشي مثلاً). ويساهم الصيد الساحلي من الثروة السمكية بنسبة تقارب 82 % من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية. من أهم المحاصيل الزراعية للاقتصاد المغرب هي الحمضيات والفاكهة والزيتون والحبوب (كالقمح والذرة والشعير) وقصب السكر والقطاني (كالفول والجلبان والعدس والفاصوليا البيضاء). كما تعتبر الزراعة مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل الفردي لعدد كبير من سكان المغرب، إذ يعتمد زهاء 40 % من إجمالي عدد سكان البلاد بشكل أساسي على هذا القطاع الحيوي الهام. أما الأنشطة الصناعية فهي تتوزع على عدة محاور نذكر منها الصناعة الاستخراجية التي تعنى باستخراج المعادن والمياه والطاقة كإنتاج الكهرباء وتكرير البترول واستخلاص الزيوت الصخرية والطاقة النفطية ومشتقاتها) والصناعة الاستهلاكية: كالمنتجات الغذائية والصناعات السمكية والمشروبات والتبغ والصناعة التحويلية كالصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية والتعليبية وصناعة النسيج والجلود والورق والورق المقوى ومعدات النقل والبناء والصادرات والأشغال العامة. يساهم قطاع الصناعة بحوالي 35 % من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب. ومن المنتظر أن يتضاعف هامش الإنتاج الصناعي بحلول العام 2012 بفضل عدة عوامل ومتغيرات اقتصادية نذكر منها مثلا تهافت المستثمرين على المملكة وارتفاع معدلات الطلب الداخلي والخارجي على مختلف الصناعات المحلية المغربية، وذلك نظراً إلى جودتها العالية وأسعارها التنافسية المعقولة على مستوى العالم. ومن أهم الدول الأجنبية التي تستثمر باقة كبيرة من أعمالها ومصالحها التجارية المختلفة في المملكة المغربية، نذكر على سبيل المثال: البرتغال والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية.

	أما في ما يخص قطاع الخدمات، هناك حزمة متنوعة من النشاطات الاقتصادية التي تدخل في تشكيلة هذا القطاع الهام مثل التجارة والنقل والمواصلات والإدارة العامة والمؤسسات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويشكل قطاع الخدمات ما يعادل 52 % من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ما يجعله من أكبر نشاطات القطاعات الاقتصادية من حيث معدلات الإنتاجية والمردوديات الربحية على رؤوس الأموال الاستثمارية، فضلا على تحقيق عوائد إضافية لخزينة الدولة من الرسوم والإيرادات الضريبية. وبناء على ما سلف ذكره من معطيات اقتصادية وبيانات إحصائية يمكن القول أن الاقتصاد المغربي يمكن تصنيفه في بوتقة الاقتصاد المعني بالدرجة الأولى بقطاع الخدمات.
التطور التاريخي للاقتصاد	مر الاقتصاد المغربي منذ استقلاله سنة 1960 عبر ثلاث مراحل رئيسية، تداخلت فيها مجموعة من المؤثرات السياسية والخارجية والإكراهات السياسية والاجتماعية .المرحلة الأولى امتدت من الاستقلال إلى بداية الثمانينات، وتميزت بسياسة اقتصادية هجينة تمزج بين تداخل الاختيار الليبرالي مع لاقتصاد الموجه. انتهت المرحلة بوضعية اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة، أرغمت المغرب على الدخول في مسلسل التقويم الهيكلي، في مرحلة استمرت إلى نهاية التسعينات، واتسمت بتغليب أولوية التوازنات الماكرواقتصادية والنزعة الليبرالية في السياسات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى التأخر الاقتصادي الذي عرفه المغرب الأمر الذي دفع بضرورة إجراء جملة من الإصلاحات لتحسين آدائه والنهوض بمختلف مكوناته لدعم عجلة النمو والتنمية الاقتصادية وذلك عبر تحرير الاقتصاد والخوصصة بالاعتماد على إصلاحات هيكلية تسهل له عملية التحول نحو اقتصاد السوق وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد حيث أن هذه الإصلاحات دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 1983 وبشكل واسع لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد المغربي أين وصل عجز الميزانية إلى حدود 12.6% من الناتج المحلي الخام وعجز الحسابات الجارية إلى حدود 13 % واعتبر آنذاك من أكثر الدول مديونية في العالم. شهدت المرحلة الممتدة من سنة 1983 إلى غاية سنة 2000 تطبيق توصيات سياسة التقويم الهيكلي وخصوصا استقرار المؤشرات الماكرو-اقتصادية وتطهير المالية العمومية، إضافة إلى رفع الدولة ليدها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية عبر برامج الخوصصة وتحرير الأسواق. فمنذ سنة 1993 تسارعت وتيرة رأسملة الاقتصاد المغربي وفتحه على الأسواق الدولية، عبر انطلاق في سياسة اتفاقيات التبادل الحر وعصرنة الأسواق بتحرير الاقتصاد وانفتاحه على برامج الخوصصة وذلك بتوجيه وإشراف من صندوق النقد الدولي وكذلك عبر توقيعه للعديد من اتفاقيات التبادل الحر مع العالم الخارجي. قامت الحكومة المغربية ابتداءا من سنة 2000 بالتوقيع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة، مما يؤهل المغرب لجلب عدة استثمارات أجنبية للتصدير نحو الأسواق الأجنبية الأخرى ساعده على ذلك موقعه الإستراتيجي حيث بلغ الناتج الداخلي الخام في المغرب حوالي 61.3 مليار دولار سنة 2006 ووصل نصيب الفرد من النتاج المحلي الخام معدل 2.000 دولار للفرد .كما بلغ حجم المبادلات التجارية للمغرب في سنة 2007 مع الاتحاد الأوربي قرابة 68.5 %، آسيا17.1% ، أمريكا7.9 %، إفريقيا6.2% . وفي سياق متصل شهد النشاط الاقتصادي في المغرب تعافياً في عام 2015 عقب الأداء الاقتصادي المتباين الذي شهده عام 2014 بفضل النجاح الكبير الذي حققه الموسم الزراعي، حيث تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي مسجلاً ارتفاعاً من 2.4 % عام 2014 إلى 4.4 %عام 2015. غير أن النمو الاقتصادي خارج قطاع الزراعة كان ضعيفا وسجل أقل من 2 %، ولم يتمكن الأداء الجيد للصناعات "الجديدة على غرار صناعات السيارات والطيران والإلكترونيات من تعويض التراجع الذي شهدته القطاعات التقليدية مثل المنسوجات والملابس والسياحة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في عام 2016 إلى 1.7 %، وذلك بافتراض انخفاض إنتاج الحبوب عن المتوسط وارتفاع محدود في إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي وذلك بسبب تضرر الاقتصاد المغربي بشدة نتيجة موجة الجفاف التي حدثت في خريف عام 2015، وعرضت إنتاج الحبوب في موسم 2016 للخطر. الأمر الذي دفع بالسلطات المغربية لوضع خطة الطوارئ التي تهدف لإنقاذ الثروة الحيوانية وحماية الموارد النباتية ودعم الدخل في مناطق الريف والمساعدة على احتواء انكماش إجمالي الناتج المحلي الزراعي لأقل من 10 % في عام 2016. كما أنه من المتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي في حدود 2.5 % مع غياب إصلاحات هيكلية أكثر صرامة. ووفقاً لقانون موازنة لسنة 2016، من المتوقع أن يواصل عجز الموازنة الانخفاض إلى حدود 3.6 %من إجمالي الناتج المحلي تمشياً مع التزام الحكومة بخفض العجز إلى 3 % بحلول عام 2017، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط صار من المتوقع أن يسجل عجز الحساب الجاري مزيداً من الانخفاض ليصل إلى قرابة 1.4 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2016. إن ظهور محددات جديدة للنمو في المغرب بالنسبة لصناعات التصدير ذات القيمة المضافة الأعلى وتوسع الشركات المغربية في غرب أفريقيا من المحتمل أن تهيئ الظروف التي تتيح للمغرب التحول إلى مركز للتجارة والاستثمار بين أوروبا وأفريقيا وتعزيز مكانته في سلاسل القيمة المضافة العالمية. وبافتراض التنفيذ الكامل لجدول أعمال الإصلاحات الشاملة يمكن لوتيرة النمو الاقتصادي أن تتسارع وأن يتجاوز معدله 3.5 % باستمرار على المدى المتوسط. وتشمل التحديات الرئيسية في التوجه الهيكلي نحو الأنشطة غير التجارية، مثل الأنشطة الزراعية التي

	تتسم بالتقلبات وضعف الإنتاجية، والحاجة إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية عن طريق إصلاحات شاملة بغية تمكين مؤسسات السوق (قواعد المنافسة، وقانون العمل، وأنظمة التجارة والاستثمار)، وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الشاملة للإدارة والخدمات العامة، وتعزيز رأس المال البشري لاسيما في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.
توزيع العمالة على القطاعات	- الخدمات 34.7%، البناء والأشغال العمومية 6.2%، الزراعة والصيد البحري 45.9%، الصناعة 13.2% ونشاطات أخرى 0.1% حسب إحصائيات سنة 2000. - الخدمات 38.3%، البناء والأشغال العمومية 9.7%، الزراعة والصيد البحري 39.1%، الصناعة 12% ونشاطات أخرى 0.1% حسب إحصائيات سنة 2011. - الخدمات 40.1%، البناء والأشغال العمومية 9.2%، الزراعة والصيد البحري 39.1%، الصناعة 11.5% ونشاطات أخرى 0.1% حسب إحصائيات سنة 2012.
قوة عمل	كانت في حدود 10.2 مليون في سنة 2000 ووصلت إلى حدود 11.5 مليون في سنة 2012 و 11.7مليون حسب تقديرات سنة 2013.
معدل البطالة	معدل البطالة في المغرب كان سنة 2000 في حدود 13.4% (حوالي 1.37 مليون بطال) ووصلت إلى حدود 8.9% في سنة 2011 (1.03 مليون بطال) و 9% في سنة 2012 (حوالي1.04مليون بطال) ليصل في جويلية من سنة 2014 إلى حدود 9.3% وبلغ حدود 8.7 % في جويلية من سنة 2015 و8.6% في جويلية من سنة 2016 و9.4% في جانفي من سنة 2017.
مؤشر التنافسية	حسب المؤشر العالمي للتنافسية (GCI) جاءت في المرتبة 73 من أصل 133 دولة في السنة 2010-2009 والمرتبة 75 من أصل 139 دولة في السنة 2010-2011، وفي المرتبة 77 من أصل 148 دولة في السنة 2013-2014، المرتبة 72 من أصل 144 دولة في السنة 2014-2015، المرتبة 71 من أصل 140 دولة في السنة 2015-2016.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- معلومات وإحصائيات 2015 الصادرة عن البنك الدولي متعلقة بالاقتصاد المغربي؛
- كلثوم كبابي، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان: التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص: 134-144.
- تقارير التنافسية العالمية (GCI) الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF) للسنوات: (2009-2010) و(2010-2011) و(2013-2014) و(2014-2015) و(2015-2016).

- Rapport sur : **Tableau de bord de la compétitivité de l'économie Tunisienne**, publié par l'Institut Tunisienne de la compétitivité et des études Quantitatives, République Tunisienne, février 2016.

Rapport sur : **Bilan Social 2012** , publié par Ministère De l'emploi et de la formation professionnelle, Département de L'emploi, Royaume du Maroc ,2012.

INDICATEUR SUR L EMPLOI, publié par Ministère de l'emploi et des affaires sociales, Haut Commissariat au Plan, sur web : http://www.emploi.gov.ma/index.php/fr/documentations-publications.html 30/03/2017.

- تقرير بعنوان : المغرب : الآفاق الاقتصادية- ربيع 2016، من إصدار المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- ربيع 2016. منشور في موقع البنك الدولي على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/economic-outlook-spring-2016 /28.03.2017

- أ. د. اميل قسطندي خوري مقال منشور بمجلة الرأي الآخر تحت عنوان: اقتصاد ذو طابع خاص: نظرة شمولية على الاقتصاد المغربي، مجلة الرأي الآخر، بتاريخ 2017/03/29.

- مؤشرات اقتصادية للاقتصاد المغربي على الرابط الالكتروني:http://www.tradingeconomics.com/morocco/ . 2017/03/30

الملحق (13): موجز لنظام التعليم والتكوين في المغرب

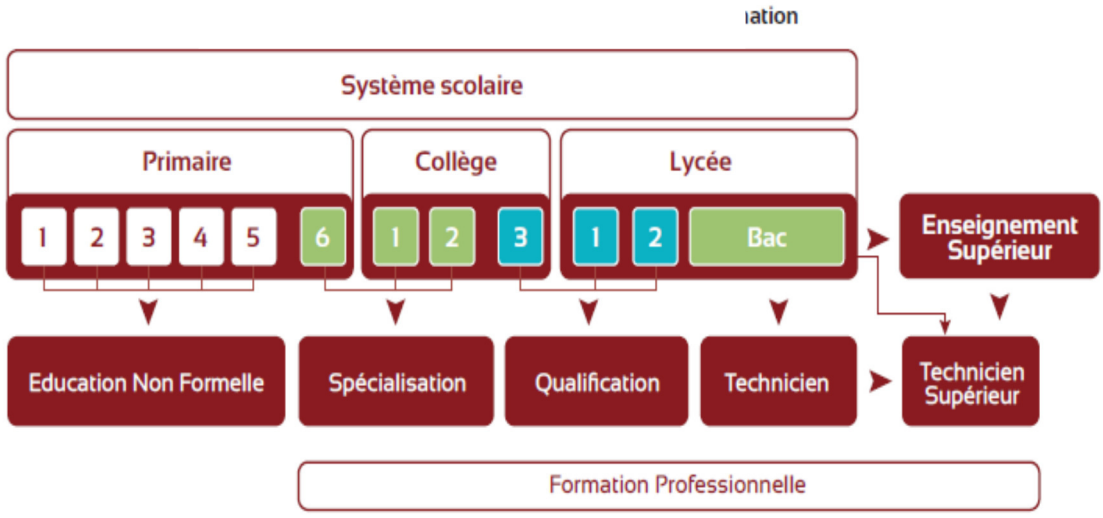

Source : L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014.

الملحق (14): تطور عدد المتخرجين في التعليم العالي حسب الميدان الدراسي

Evolution de l'effectif des diplômés dans l'Enseignement Supérieur universitaire par domaine d'étude

Domaine d'étude	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Enseignement Originel	779	802	713	858	1 054	1 763	664	621	761	836	983	1 109
Sciences Juridiques, Economiques et Sociales	10 575	9 766	8873	9740	10 093	20 671	11 671	11 537	11 737	15 046	15 155	18 066
Lettres et Sciences Humaines	7 169	8 051	8164	9020	11 002	26 243	10 725	10 846	10 272	12 930	14 756	18 419
Sciences	3 648	3 266	2975	3143	3 474	7 212	4 423	5 413	5 560	6 728	8 662	8 450
Total Accès ouvert	22 171	21 885	20 725	22 761	25 623	55 889	27 483	28 417	28 330	35 540	39 556	46 044
Sciences et Techniques	817	770	843	1 011	1 227	1 418	1 697	1 576	2 508	2 582	2 818	3 869
Médecine et Pharmacie	900	812	733	944	971	1 670	1 715	1 202	966	812	899	1 275
Médecine Dentaire	141	129	163	163	211	175	210	157	208	195	139	220
Sciences de l'Ingénieur	533	462	487	599	766	881	977	945	1 228	1 849	2 547	2 396
Commerce et Gestion	306	374	410	429	414	549	540	584	885	129	722	1 231
Technologie	1 002	1 054	1 184	1 193	1 273	1 367	1 598	2 021	2 156	2 420	2 216	3 765
Sciences de l'Education	20	59	181	125	72	52	48	196	263	189	238	356
Traduction	32	30	36	28	34	40	83	54	78	62	80	93
Total Accès régulé	3 751	3 690	4 037	4 492	4 968	6 152	6 868	6 735	8 292	8 238	9 659	13 205
Total	25 922	25 575	24 762	27 253	30 591	62 041	34 351	35 152	36 622	43 778	49 215	59 249

Source : L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014.

الملحق (15): تطور عدد المتخرجين في التعليم العالي حسب الميدان الدراسي

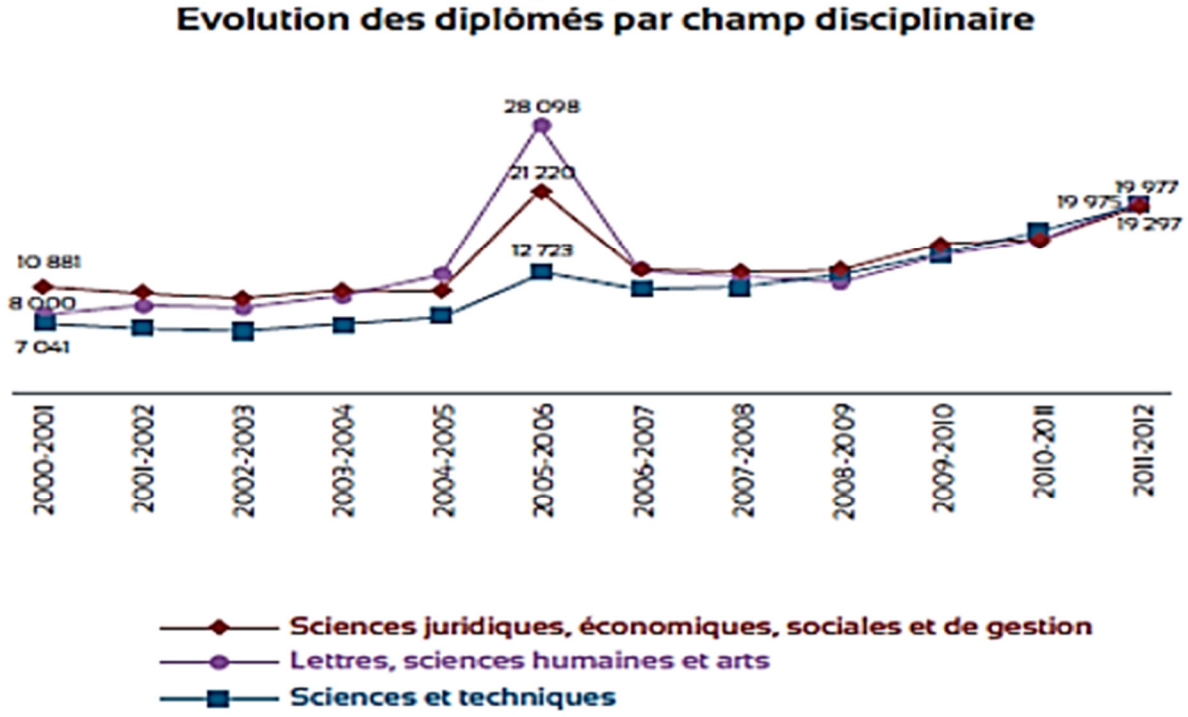

Source : L'Atlas graphique et cartographique de la Décennie de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation 2000-2013, le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation et de la recherche scientifique, Royaume du Maroc, 2014.

الملحق (16):البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد الماليزي

البيانات الأساسية	الاقتصاد الماليزي
الاستقلال	الاستقلال 31 : أغسطس 1957 استقلت الملايو والتي هي الآن شبه جزيرة ماليزيا
المساحة	330242 ألف كلم^2
العاصمة	كولامبور وهي فيدرالية
العملة	الرينغت
اللغة الرسمية	البهاسا ميلايوية (رسمية) والصينية(لهجات مختلفة)، الإنجليزية
الديانة	الإسلام(60.4%)، المسيحية(9.1%)، البوذية(19.2%)، الهندوسية(6.3%) .
الناتج الإجمالي الخام	193.0مليار دولار حسب إحصائيات 2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.9% سنة 2006، 6.3% سنة 2007 و4.6% سنة 2007، كما قدرته الحكومة بـ7% لسنة 2010.
السكان	أكثر من 28.3 مليون نسمة حسب الإحصائيات2010.
التعليم	90.1% في الابتدائي، 60% في الثانوي،93.5% محو الأمية .
أهم الموارد الاقتصادية	يعد البترول و الغاز الطبيعي والقصدير من أهم المعادن المستخرجة فضلا عن الصناعات الالكترونية والكهربائية والأثاث الخشبي والصناعات البتروكيميائية والنسيجية، إضافة إلى كونها تعتبر المنتج الأول عالميا لزيت النخيل.
هيكل الاقتصاد	اقتصاد صناعي ب 44% وخدمي ب 45% و زراعي بـ 9.7% حسب إحصائيات (CIA world fact-book-2008 estimates)
أهم الصناعات	الالكترونيات والمنتجات الكهربائية والكيماويات والأغذية والمشروبات والمعادن والمنتجات آلة، والملابس.
التطور التاريخي للاقتصاد	منذ حصول ماليزيا على الاستقلال عام 1963 كانت كغيرها من الدول النامية تتميز باقتصاد يعتمد بالأساس على المنتجات الأولية و المواد الطبيعية الخام حيث كان قوام الاقتصاد الماليزي يتكون من النشاط الزراعي و التعدين وغلب على هيكل تصديره تصدير المواد الأولية وخاصة مادتي المطاط والقصدير ثم اتسعت دائرة الصادرات الماليزية لتشمل بعد ذلك زيت الزيتون و المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، ثم حدث بعد ذلك تحول في الاقتصاد الماليزي حيث أصبح يغلب على الصادرات الماليزية المنتجات المصنعة والنصف مصنعة وخاصة الصادرات كثيفة المعرفة كالالكترونيات والتي أصبحت محرك النمو للاقتصاد الماليزي
توزيع العمالة على القطاعات	التجارة الداخلية والسياحة 28%، الصناعة 27%، الزراعة والأسماك 16% الخدمات 10%، الحكومة 10 %، أعمال التشييد و البناء 9 %.
قوة عمل	10.89 مليون حسب تقديرات سنة 2007.
معدل البطالة	% 3.4
مؤشر التنافسية	الترتيب 26 من أصل 139 بلد حسب إحصائيات سنة 2009.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد :

- مصطفى بودرامة، أطروحة دكتوراه بعنوان " تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة فرحات عباس ، السنة الجامعية 2009/2008.ص ص:185-186.
- الموقع الالكتروني :/http://ar.wikipedia.org/wiki/ماليزيا.#
- احصائيات منشورة بوزارة الخارجية الأمريكية، على الرابط http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm#econ

الملحق (17): معطيات عامة لأسباب اختيار ماليزيا ومقارنتها بالدول المغاربية

1- نظرة شاملة حول الاقتصاد الماليزي

تعد ماليزيا إحدى الدول التي يطلق عليها إسم "النمور الآسياوية"، حيث لم يأتي هذا اللقب من فراغ بل جاء بعد إصرار على الصمود من واقع الضعف والوهن، فلقد عانت طوال فترة محاولتها للصمود إلى جملة من الضغوطات والأزمات، لكن بفضل جهود أبنائها استطاعت أن تنال مشاعر الإحترام والتقدير نظرًا لما حققته من الصدارة بين دول العالم النامي من إستقرار سياسي وإقتصادي، خاصة عندما يكتب عن نجاحاتها في تحقيق وبناء التقدم والرخاء على حطام الفقر والتخلف والذي يرجعه كثير الكتاب أن السبب الرئيس وراء هذا التغيير يرجع إلى التعليم الذي تتخذه ماليزيا وقودًا لمسارات النهضة.

بالرجوع إلى البيانات والمعطيات الأساسية للإقتصاد الماليزي وبالرجوع إلى المعطيات الخاصة بالإقتصاد الجزائري والعديد من الدول المغاربية على غرار تونس والمغرب يتضح أنه هناك نوع من التقارب ونقاط التقاطع حول المقومات العامة لكل من ماليزيا وهذه الدول خاصة في المراحل الأولى، حيث مرت ماليزيا بمرحلة من الإستعمار خرج منه الاقتصاد مدمر من حيث الهياكل والأسس،كما أنه كان يعتمد في بدايته على تصدير الموارد الطبيعية والتي كانت تشكل المورد الوحيد لهذا الإقتصاد. كما عرف كل من الإقتصاد الجزائري والماليزي مرحلة من الإصلاحات في تاريخ تطوره والتي كانت نقطة الإنعطاف أمام كل واحد منهم فالنسبة للجزائر فإنها عرفت مرحلة من الإصلاحات الهيكلية في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت تحت رعاية صندوق النقد الدولي، حيث كانت باباً أمام هذه الأخيرة للدخول إلى دوامة الإقتصاد الحر كبديل لتلك المفاهيم السائدة في ظل الإقتصاد الإشتراكي، في المقابل عرفت ماليزيا أيضا مرحلة من الإصلاحات والتي اقتضت تنفيذ برنامج طموح للتكيف والإصلاح في الفترة 86-1990 أين تم التركيز فيها على ضرورة الإهتمام بالقطاع الخاص وكذا تخفيف القيود حول رأس المال فضلاً على تخفيف الرسوم على الواردات مع تقليص الحماية الجمركية، عليه فإنه يبقى الفرق بين هذين الحدثين في تاريخ كل من الإقتصادين يكمن في كون أن الجزائر اعتمدت في عملية الإصلاح التي عرفتها على الأطراف الخارجية (FMI من خلال برامج التعديل والتكييف)، بينما فضلت ماليزيا الإعتماد على نفسها في عملية الإصلاح وإعتبرتها أمرا داخليا.عليه فإنه تأتي عملية إختيار التجربة الماليزية دون غيرها من التجارب نظرا كونه الأقرب للتطبيق بالنسبة للواقع والظروف التي يعيشها الإقتصاد الجزائري والعديد من الدول المغاربية، حيث أن التجارب الأخرى تكون إما تنتمي إلى مجال ومستوى معيشي وكذا ظروف بعيدة كل البعد عن تلك الموجودة في هذه الدول وهو الحال بالنسبة للدول المتقدمة (مثل النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، ...) الأمر الذي من شأنه أن يحدث نوع من النقص في مسالة المقارنة كون أن التجربتين لا تنتميان إلى نفس البيئة، كما أن التجارب التي تعرفها بعض الدول المجاورة لا ترقى إلى مستوى المقارنة مثل (تونس،المغرب، مصر ...) كونها لا تختلف كثيرا من ناحية الظروف والأوضاع عن تلك الموجودة في الجزائر، الأمر الذي من شأنه أيضا أن يغيب إمكانية الإستفادة من هذه التجارب هذا من جهة، كذلك كون أن هذه التجارب تبقى ذات سمعة محدودة لم ترقى إلى أن تحقق صدى عالمي مثل الذي حققته ماليزيا في تجربتها التنموية، عليه فإن عملية إختيار التجربة الماليزية جاءت كحل وسط، حيث أنه من جهة تقريبا يعيش الإقتصاد الماليزي نفس الظروف يمتلك نفس المقومات، يعرف نفس التحديات التي تعرفها إقتصاديات الدول النامية عمومًا والإقتصاد الجزائري على وجه الخصوص،ومن جهة أخرى فإن التجربة الماليزية لديها سمعة على المستوى الدولي والإقليمي نظرا لتلك النتائج المحققة وذلك الموقع الذي تحضى به هذه الأخيرة في الساحة الإقتصادية الدولية والإقليمية .

بناءاً على ما سبق فإن عملية اختيار التجربة الماليزية كحالة مقارنة للإقتصاد الجزائري والدول المغاربية من شأنها أن تفتح المجال أمام إمكانية تحقيق تلك النتائج التي وصلت إليها هذه الأخيرة من خلال تعزيز نقاط القوة فيها والوقوف على جوانب القصور وتصحيحها إضافة إلى هذا كله

يمكن إدراج في هذا المجال أيضا ذلك البعد الثقافي والذي يعتبر من بين النقاط المشتركة بين البلدين حيث تظهر نتائج الدراسات التي تمت حول كل من المجتمع الماليزي والجزائري أن كثير من القيم والعادات السائدة في المجتمع الماليزي تتشابه في ملامح عدة مع تلك الموجودة في المجتمع الجزائري والمستوحاة من صلب الدين الإسلامي.

كما نشير أيضا إلى أن الإقتصاد الماليزي استطاع أن ينتقل من كونه اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة كقلب نابض وحيوي، كما استطاع أن يفرض نفسه في كثير من الصناعات على الساحة الدولية مثل الصناعات الإلكترونية والسلع المصنعة (خاصة ذات الكثافة التكنولوجية) نظراً لتلك الإرادة السياسية لدى متخذي القرار والشعب هذا من جهة ،إضافة إلى ذلك الدور الذي لعبته كل من عمليات التعليم والتدريب في توفير العمالة الماهرة والمدربة والمهيأة لمواجهة كل التغيرات التي تطرحها بيئة الأعمال الدولية وكذا تفرزها العولمة الإقتصادية.

عليه يمكن القول أن مسألة التأكيد على إختيار التجربة الماليزية كأساس ومعيار مقارنة للحالة الجزائرية والدول المغاربية كون أن الدعامة الأساسية التي شجعت وسمحت بذلك الانتقال النوعي والسلس للإقتصاد الماليزي من إقتصاد يعتمد على الثروات الطبيعة إلى إقتصاد صناعي متطور ومتنوع كان مرده ذلك التركيز والتثمين لعنصري التعليم والتدريب ضمن الأهداف والخطط الإستراتيجية القومية للبلد وهو الأمر الذي يسعى هذا البحث لتسليط الضوء عليه بإعتباره أحد الحلول المقترحة أمام الاقتصاد الجزائري للإقتداء والسير على نفس الخطى والوتيرة التي يمشى بها الإقتصاد الماليزي من خلال التركيز على عنصري التعليم والتدريب وإعتبارهم عنصرين إستراتيجيين ضمن السياسة الوطنية العامة.إضافة إلى ما تم ذكره سابقا فإنه يمكن إرجاع سبب إختيار التجربة الماليزية نظرًا للأسباب التالية:

- كون أن ماليزيا تنتمي إلى حظيرة الدول "حديثة التصنيع" ذات معدلات نمو مرتفعة نظراً لإكتسابها مزايا تنافسية مكنتها ليس فقط من اجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل على أن تصبح دولة مصدرة للاستثمار في ظل العولمة الإقتصادية، كما استطاعت أن تكتسب صناعتها تنافسية جيدة والمتمثلة في قوة عمل ماهرة ومدربة وكذا بنية أساسية ومعلوماتية متطورة مشجعة للتكنولوجيا المتطورة والتي كانت سببا في زيادة نسبة الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا فيها؛

- إرتفاع المستوى التعليمي فيها ووفرة العمالة المدربة والمنظمة على نقل التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها الأمر الذي تؤكده النتائج والتقارير المختلفة حيث نجد في ترتيب الجامعات لسنة 2010 وجود خمس جامعات ماليزية (التي تمثل شريحة من للدول النامية) والتي استطاعت أن تحصل على مراتب مقبولة على المستوى العالمي، فضلا على قيام الحكومة الماليزية بالتوجه المدرسي نحو المدارس الذكية (Smart schools)، الأمر الذي من شأنه أن يكون سبب وجيه لتبني مثل هذه التجارب الرائدة في الدول النامية كمعيار للاقتداء والتعلم منه؛

- كون أن كل من الجزائر وماليزيا تصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط والذي يقدر بين (1000- 4500) دولار للفرد حسب إحصائيات التقرير الصادر لل (UNTCAD) سنة 2009 ، الأمر الذي يؤكد على أن هذين البلدين يعرفان مستوى معيشي متقارب ويؤكد أيضا على مسالة تقارب وتشابه الظروف والمقومات الأساسية للبلدين؛

- أما بالنسبة للتنمية البشرية فإنه من خلال نظرة عامة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة نجد أنه هناك تقارب آخر بين الإقتصادين من حيث المؤشرات والتصنيف حسب هذا المقياس حيث تصنف كل من الجزائر وماليزيا ضمن خانة البلدان متوسطة التنمية البشرية(حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2005،2004،2003). كما تجدر الإشارة إلى أن ماليزيا كانت السباقة في اللحاق بصف البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة(حسب تقرير التنمية البشرية 2008/2007، 2009) تبعتها بعد ذلك الجزائر مؤخرا لتلتحق بصف هذه البلدان(تقرير التنمية البشرية 2010)، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على مدى ذلك التقارب بين البيانات والمقومات الأساسية لكل من البلدين والذي من شأنه أن يسمح بإمكانية توقع إنتقال عدوة التجربة الماليزية إلى الاقتصاد الجزائري (للمزيد من المعلومات راجع تقارير التنمية البشرية للسنوات 2003 إلى 2016)

2- أبعاد الإهتمام بالتعليم في ماليزيا

يحتل التعليم موقعًا إستراتيجيًا في السياسة الماليزية فهو يعد مشروعها الدائم ويعتبر القناة التي تمثل إستمرارية تاريخية تربط بين الحاضر والماضي لكي تقوده إلى المستقبل حيث يعتبر التعليم أحد القيم الأساسية التي تأثرت بها دول القارة الآسياوية تأثراً كبيرا وجعلتها أحد القيم المجتمعية الإيجابية التي تدفع الأمم نحو النهوض والتقدم، هذه المبادئ تكاد تكون الإطار الفكري الحاكم للسياسات الماليزية إتجاه التعليم والتي تظهر من خلال مكانة وموقع التعليم لدى القيادات السياسية الماليزية وكذا في الخطط القومية واللوائح القانونية.

مكانة التعليم عند القيادات السياسية الماليزية: أدركت القيادات السياسية الماليزية منذ الإستقلال أهمية التعليم كعنصر موحد لعناصر الأمة، حيث يعتبر مهاتير محمد[1] وعبد الله بدوي[2]من أبرز القيادات التي إمتلكت رؤية فكرية واضحة حول التعليم.

أ- رؤية مهاتير محمد لدور التعليم: حظي التعليم بموقع متقدم في فكر مهاتير محمد والذي إستطاع من خلاله أن يبني تطورًا كليًا أوضح من خلاله الدور الإيجابي للتعليم في دفع كافة الأمم نحو قمة التقدم حيث تظهر الخصائص الأساسية لرؤية مهاتير محمد للتعليم من خلال أربعة عناصر أساسية، فالعنصر الأول يظهر من خلال فائدة التعليم والذي ينطلق من قناعة هذا الأخير بأهمية التعلم نظرًا لأن الإنسان يولد لا يعلم شيئا لكن بمجرد تعلمه وحصوله على الحكمة والمعرفة فإنه يستطيع أن ينجز الكثير من الأشياء ويرتقي بذاته بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الحراك الإجتماعي، نظرا لكون التعليم ليس مجرد تقديم معلومات فقط إنما جزء أساسي منه يقوم على التفكير المنطقي من أجل توفير للفرد القدرة على حل المشكلات ومجابهة التحديات، أي أن التعليم هو الإستثمار الحقيقي للدولة التي من خلاله تحافظ على قيم المجتمع، أما العنصر الثاني لرؤية مهاتير محمد يكمن في رؤيته أن التعليم يبدأ من الأسرة حيث اعتبر أن المدارس وبالرغم من أهميتها في مجال التعليم تأتي في المرتبة الثانية بعد الأسرة التي تعتبر المعلم الأساسي والأول من خلال غرسها للنظام والدين والقيم الجيدة بالشكل الذي يساعد على تكوين شخصية الأبناء وقيامهم بحاجاتهم الأساسية.أما العنصر الثالث الذي تركز عليه رؤية مهاتير محمد في التعليم فهي مسالة أهمية القانون والنظام كضرورة حتمية في بناء المجتمع المتقدم باعتباره أحد الأساسيات المهمة للتعليم حيث لابد من تدريب الأفراد لكي يصبحوا منظمين، كما أكد مهاتير محمد على أهمية وجود قواعد اجتماعية تعلم الأفراد كيف يتعايشون معا ويتقاسمون المسؤولية في إطار من التعاون والاحترام، حيث انه إذا تحقق هذا النظام سيتحقق القانون وبالتالي سينشأ نظام اجتماعي جيد يؤدي بدوره لتحقيق مجتمع مستقر، فعلى هذا الأساس يرى مهاتير محمد ضرورة تدريس الأخلاقيات والوطنية في المدارس من خلال تصحيح نظام التعليم وجعله يهتم بتدريس النظام.أما بالنسبة للعنصر الأخير الذي جاء في رؤية مهاتير محمد للتعليم تركيزه على نوعية التعليم التي يحتاجها المجتمع، حيث أشار في هذا الصدد لعديد من الأفكار الأساسية منها الدور الوظيفي للعلم بصورتيه المادية والنظرية في تحقيق التقدم للدولة و الوفاء باحتياجاتها مع ضرورة سير البحث العلمي مع الاحتياجات النوعية للمجتمع، فضلا عن العمل للاستفادة من التكنولوجيا المستوردة والجديدة من اجل تطوير المجتمع، إضافة إلى الإهتمام باقتصاد المعرفة الذي يجري فيه استخدام مكثف للمعرفة في قطاعات الاقتصاد المختلفة.كما اعتبر مهاتير محمد مشروع جسر الوسائط المتعددة أحد المحاور الأساسية التي تفتح على ماليزيا عالم المعرفة الثقافية وكذلك كجسر يربط المدن الذكية في العالم وأكد أيضا هذا الأخير على الدور الكبير الذي يقوم القطاع الخاص والقطاع الإستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العلم والتكنولوجيا لقطاع التعليم مع ضرورة العمل على تنمية

[1]: **مهاتير محمد**: ولد في 20يونيو1925رابع رؤساء وزراء لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003، مما يجعلها أطول فترة لرئيس وزراء في ماليزيا وهي من أطول فترات الحكم في آسيا. امتد نشاط مهاتير السياسي لما يقرب من40 عاما، منذ انتخابه عضواً في البرلمان الاتحادي الماليزي عام 1964 حتى استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام 2003. كان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85%من إجمالي الصادرات، وتنتج 80% من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية.

[2] :**عبد الله بدوي**:ولد في 26 نوفمبر1939 رئيس وزراء ماليزيا وهو من أصول عربيةينتمي رئيس الوزراء الماليزي الجديد عبد الله بدوي إلى أسرة ماليزية مسلمة، تعيش في مدينة تدعى "كيالا باتاس"، وهي مدينة ريفية في الشمال الماليزي، حيث تنتشر المزارع والأراضي الزراعية والمنازل الطينية القديمة.

القوى البشرية كمتطلب أساسي لتحسين نوعية القوى العاملة وتوفير أيدي عاملة ماهرة من خلال توفير التدريب الأساسي والتدريب أثناء الخدمة

أ- رؤية عبد الله بدوي لدور التعليم: تتفق الرؤية السابقة لمهاتير محمد لدور التعليم مع رؤية رئيس الوزراء عبد الله بدوي، حيث استطاع هذا الأخير أن يشكل رؤية شاملة لأهمية ونوع التعليم الذي تحتاجه ماليزيا من خلال إعطائه للمجال التعليمي أولوية كبيرة في خططه فعلى هذا الأساس يمكن تحديد موقع التعليم في فكر عبد الله بدوي من خلال مجموعة من العناصر التالية:

- أهمية التعليم القائم على تلبية احتياجات الدولة والذي ينبع من الخبرة المحلية ويستند في الوقت ذاته على الاطلاع على خبرات وتجارب الآخرين للاستفادة منها؛
- أن تكون أحد الأهداف الأساسية للتعليم هي زيادة وتوثيق العلاقات بين الأجناس والأعراق المختلفة في المجتمع؛
- الإهتمام بالقيم الأخلاقية والمعنوية والقيم الإسلامية من خلال الإهتمام بترسيخ التفكير الحضاري لدى الطلبة بغرس القيم النبيلة من التسامح والإحترام المتبادل في مراحل التعليم الأولى؛
- التمسك والمناداة بالتمسك باللغة البهاسية كلغة رسمية للدولة مع رفع مستوى اللغة الانجليزية؛
- الاهتمام بالتعليم الأساسي والفني من خلال تخصيص المزيد من الاعتمادات المالية في المجالات العلمية والتقنية لتلبية احتياجات السوق؛
- العمل المستمر من اجل تطوير التربية بما يتماشى مع المناهج الدراسية ومتطلبات العصر؛
- العمل المشترك لتنمية القطاع التعليمي من خلال تكاتف الجهود بين الدولة والقطاع الخاص وكذا الانفتاح عن طريق فسح المجال أمام الجهات الأخرى الداخلية منها والخارجية.

والذي يتحقق عن طريق تكاثف الجهود بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ب- من خلال ما سبق يمكن القول أن الإرادة السياسية لتطوير وتثمين التعليم في السياسة العامة الماليزية متوفرة والتي تظهر من خلال تلك الأهمية والمكانة التي يحظى بها عند القيادات السياسية،فضلا عن اقتناعهم بدوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التقدم والتطور للأمم.

ت- مكانة التعليم في اللوائح القانونية في ماليزيا: عقب الإستقلال اتجه صانعوا القرار في ماليزيا في إطار ترتيب النظام الداخلي للدولة إلى الإهتمام بالتعليم بجعله السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الدولة وكذا يلبي إحتياجات الأفراد، فلقد شكل تون عبد الرزاق[1]أول وزير للتعليم عقب الاستقلال لجنة ضمت العديد من الخبراء الوطنيين والأجانب من اجل إقامة نظام تعليمي وطني يستطيع دفع التنمية، مع التأكيد على أن لغة المالاي هي اللغة الوطنية والأساسية للتعليم تدرس معها اللغة الانجليزية، الأمر الذي قبله أغلبية السكان فيما عدا الصينيين الذين عارضوا على هذا القرار وطلبوا من الحكومة استخدام لغات مختلفة في الامتحانات الوطنية. كما تعد من التطورات المهمة التي طرأت على سياسة التعليم في ماليزيا تلك التطورات التي حدثت أثناء تولي مهاتير محمد وزارة التعليم منذ 1974، أين تمت مراجعة سياسة التعليم بهدف ترسيخ مجموعة من الأسس تم النص عليها في التقرير الذي نشر سنة 1979**بهدف** تحقيق الوحدة الوطنية(المجتمع متعدد الإثنيات) وتأكيد الشعور بالوطنية، فضلا عن توفيرها لمهارات يحتاجها سوق العمل في مجال التنمية الوطنية من خلال تحقيق التوازن في كل أشكال التعليم في المناطق الريفية والحضرية. نشير أيضا إلى أن تقرير مهاتير محمد أصبح هو الأساس لإصلاح لائحة التعليم لعامي 1995-1996 والتي صدرت عام 1996 كتنقيح للوائح التي سبقتها حيث اتجهت هذه الإصلاحات إلى العمل من اجل جعل نظام التعليم يتماشى مع احتياجات عصر العولمة عن طريق تطوير نظام تعليمي يمكن الماليزيين من اكتساب المعرفة الملائمة التي تمكنهم من تحقيق مستوى متقدم من الانجاز الإنساني مع الحفاظ على القيم الأخلاقية، كما أن هذا التقرير نص على أن

[1]: نجيب **تون عبد الرزاق** (مواليد 23يوليو1953) في كوالاليبس،سياسي ماليزي، يشغل حاليا منصب رئيس وزراء ماليزيا منذ3 أبريل2009خلفا لعبد الله أحمد بدوي. نجيب عضو المنظمة الوطنية المتحدة للملايو.

تكون لغة البهاسا المالاوية وسيلة التعليم الأساسية قي كل المؤسسات التعليمية وكذا الاحتفاظ بثلاث فئات من المؤسسات التعليمية هي المؤسسات التعليمية الحكومية والمؤسسات التعليمية الخاصة وكذا المدارس الوطنية الصينية والتاميلية. ثم جاء بعد هذه الفترة إعداد المطبوع الأزرق للتخطيط التعليمي عام 2001 والذي ساوى هذا التقرير بين كل مدارس النظام التعليمي بهدف خلق مجتمع موحد يقوم على المساواة ويراعي العدالة بين الأجناس، كما انه من بين التطورات التشريعية المهمة التي تم إصدارها أطلق عليه اسم تقرير الثقة في العقل الوطني عام 2002 باعتباره خطة أساسية لاقتصاد المعرفة، حيث احتوى هذا التقرير على 136 توصية في مجال التعليم والتنمية البشرية منها 64 توصية حول الموارد البشرية و32 توصية تختص بالتعليم من خلال التركيز على أهمية التعليم التكنولوجي الذي يحقق احتياجات الدولة، فضلا على أهمية التدريس باللغة الانجليزية في مدارس ومؤسسات التعليم العالي، أين قدمت هذه الخطة نصائح عدة للحكومة حول كيفية إصلاح النظام التعليمي الماليزي لجعله أكثر موائمة لمجابهة تحديات العولمة.

كما أن الحكومة الماليزية اتجهت منذ 1986 لوضع أول سياسة قومية خاصة بالعلم والتكنولوجيا تم من خلالها التركيز على عاملين أساسين هما: تنمية الموارد البشرية المتخصصة في مجال العلم و التكنولوجيا من خلال التنمية العقلية والعلمية منذ الصغر وكذا زيادة القوة العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا.

ث- الإهتمام بالتعليم في الخطط القومية:تتنوع الخطط القومية الماليزية بين خطط مرحلية قصيرة مثل الخطط الخماسية التي تسير عليها الدولة وبين خطط أطول تتمثل بصورة أساسية في رؤية 2020 باعتباره العام الذي حددته ماليزيا كمحطة وصول إلى مستوى متقدم من التنمية بكافة أنواعها.تظهر أهمية التعليم والقوى البشرية ضمن الخطط قصيرة المدى من خلال ثلاث خطط خماسية مهمة:

ج-الخطة الخماسية الثانية (1969-1973): جاءت لكي تتغلب على أزمة التعليم عند أبناء المالاي والتي نشأت جراء تخوفهم من اثر القيم الجديدة التي تغرسها المؤسسات التعليمية المختلفة على قيمهم الأصلية حيث كانت القيم الإسلامية تحتل مكانة بارزة في ثقافة المالاي الأمر الذي جعل الدولة الماليزية تسعى لإيجاد خطة تراعي تحقيق التوازن بين الأجناس المتعددة خاصة في المجال الاقتصادي من خلال إطلاقها لخطة المسماة " السياسة الاقتصادية الجديدة" والتي يعتبرها العديد من المحللين التشريع الأكثر تأثيرا في مجال التعليم، أين اهتمت الدولة بتحقيق المساواة في التعليم بين الأعراق والتركيز على أهمية التعليم الخاص والتعليم الفني وكذا أهمية تعلم اللغة الانجليزية إلى جانب اللغة المالاوية.

ح-الخطة الخماسية الماليزية السابعة (1996-2000): جاءت لتدفع سياسات التنمية الماليزية في كافة المجالات ومنها المجال التعليمي، حيث تبنت هدفا أساسيا للسياسات التعليمية تمثل في إنشاء القوة البشرية اللازمة للدولة من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية والمتجددة،كما أكدت على مسالة توفير التمويل المادي اللازم للبرامج التعليمية وكذا زيادة جودة وكفاءة نظام التعليم بما يتوافق مع ما نص عليه قانون التعليم الصادر سنة 1976، فضلا على الاهتمام بتعليم وتدريب المدرسين من خلال تنمية وتطوير مهاراتهم الأساسية مع توفير المساكن اللازمة لهم بالتعاون بين الدولة والقطاع الخاص.من جهة أخرى ركزت الخطة على ضرورة توعية الآباء بأهمية التعليم المتوازن من خلال تطوير مناهج التعليم وإتاحة فرصة اكبر لدراسة العلوم والرياضيات، مع تشجيع الطلبة على الاشتراك في الأنشطة المدرسية فضلا على أهمية دعم التعاون بين الآباء و المدرسين والمجتمع من اجل إيجاد الحلول الفعالة لما يطرأ من مشكلات تعليمية.

خ-الخطة الماليزية الثامنة للتنمية (2001-2005): ركزت بصورة أساسية على الاهتمام بوسائل نقل المعرفة من اجل بناء اقتصاد يقوم على المعرفة من خلال مراعاة عنصر الجودة في برامج التعليم وكذا تقليص الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية باعتبارها احد المشكلات الأساسية التي يعاني منها نظام التعليم الماليزي بصورة مزمنة حيث أطلق عليها اسم "سياسة الرؤية القومية". كما نصت الخطة على استمرارها في إجراء بعض المحاولات اللازمة لرفع كفاءة و جودة التعليم ففي المرحلة الابتدائية طالبت الخطة بتكثيف استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خاصة في المناطق

الريفية مع تنفيذ مشروع المدارس الذكية، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد طالبت الخطة ببناء مزيد من المدارس لاستيعاب المزيد من الطلاب وإتاحة أفضل الفرص التعليمية، فضلا عن تشجيعها للدور الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال إنشاء المؤسسات الجامعية الخاصة. على هذا الأساس يظهر أنه هناك اهتمام من قبل الخطط الثانية والسابعة والثامنة بالتعليم من خلال التركيز على أهمية التعليم بكافة أنواعه وكذا الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تطوير أداء كل الطلاب والمدرسين، مع الاهتمام بتطوير المحتوى الدراسي وفتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص في المجال التعليمي.

- الاهتمام بالإبداع في تدريس الرياضيات والعلوم وبالطلاب الذين يعملون ويدرسون في الوقت ذاته؛
- العناية بالمتفوقين من الطلاب، حيث أنشأت لهم مدارس خاصة لهم بها مسكن داخلي وتتم العناية بهم علميًا وتربويًا؛
- تحويل مدارس التعليم العام إلى مدارس تستخدم التقنيات الحديثة وهي ما تسمى بالمدارس الذكية[1] والتي تعمل على تعميمها على كافة المدارس؛
- الاهتمام بالتعليم التقني والمهني بشكل واضح وجعله مسارا موازيا للتعليم الأكاديمي في المرحلة الثانوية العليا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ماجدة علي صالح، "سياسات التعليم وتنمية الكوادر"، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة2008،ص:94.
- M.Bakri Musa, "**An Education system worthy of Malaysia**" Strategic information research & Development, 2003, p: 127.
- Abdul Razek and Peter Shier, "**Education in Malaysia unifying or divise**?," Strategic Research centre and Knorad Adenaner Foundation W,D ,p.18.

[1] :**المدارس الذكية**: تأتي هذه المدارس توافقا مع عصر التكنولوجيا في مجالي الاتصال و الإعلام كخطوة أساسية لتحويل ثقافة الذاكرة بالانتقال من نظام التعليم القائم على الامتحان إلى ثقافة خلاقة تقوم على التفكير و حل المشكلات حيث أنشأت 19 مدرسة ذكية كبداية لمشروع قومي قدمته وزارة التربية و التعليم ، كما تهتم هذه المدارس بتقديم المواد المتعلقة بأنظمة التصنيع الذكية و شبكات الاتصال و نظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية باعتبارها مؤسسات تعليمية متخصصة تسعى لاستيعاب التكنولوجيا و التقنية الحديثة.

الملحق (18): نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

Corrélations

			GCI
Rho de Spearman	GCI	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatérale)	.
		N	189
	Sante	Coefficient de corrélation	,533**
		Sig. (bilatérale)	,000
		N	189
	Ens et Formation	Coefficient de corrélation	,830**
		Sig. (bilatérale)	,000
		N	189
	Techn	Coefficient de corrélation	,906**
		Sig. (bilatérale)	,000
		N	189
	Innovation	Coefficient de corrélation	,904**
		Sig. (bilatérale)	,000
		N	189

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Descriptives

GCI

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
Malysie	56	5,0659	,10759	,01442	5,0370	5,0948
Algerie	43	3,9130	,12447	,01898	3,8747	3,9513
Tunisie	43	4,3731	,31554	,04784	4,2766	4,4696
Maroc	45	4,1106	,08000	,01190	4,0866	4,1346
Total	187	4,4101	,48855	,03569	4,3397	4,4805

ANOVA

GCI

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	38,692	3	12,897	407,055	,000
Intra-groupes	5,798	183	,032		
Total	44,491	186			

Descriptives

Sante

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
Malysie	56	6,1826	,17007	,02279	6,1369	6,2283
Algerie	43	5,5074	,73833	,11259	5,2802	5,7347
Tunisie	43	6,1743	,29077	,04409	6,0853	6,2632
Maroc	45	4,9445	,50664	,07536	4,7926	5,0963
Total	187	5,7271	,69266	,05060	5,6273	5,8269

ANOVA

Sante

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	50,014	3	16,671	77,400	,000
Intra-groupes	39,417	183	,215		
Total	89,430	186			

Descriptives

Ens et Formation

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
Malysie	56	4,7481	,15751	,02110	4,7058	4,7904
Algerie	43	3,5402	,17426	,02657	3,4866	3,5939
Tunisie	43	4,5317	,30610	,04641	4,4381	4,6254
Maroc	45	3,5279	,07594	,01129	3,5051	3,5506
Total	187	4,1264	,59735	,04364	4,0403	4,2125

ANOVA

Ens et Formation

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	59,643	3	19,881	529,614	,000
Intra-groupes	6,870	183	,038		
Total	66,512	186			

Descriptives

Techn

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
Malysie	56	4,4285	,19842	,02659	4,3753	4,4818
Algerie	43	2,6940	,15845	,02416	2,6452	2,7427
Tunisie	43	3,6761	,14251	,02161	3,6325	3,7197
Maroc	45	3,4936	,18490	,02750	3,4382	3,5490
Total	187	3,6304	,65393	,04777	3,5361	3,7246

ANOVA

Techn

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	74,128	3	24,709	810,023	,000
Intra-groupes	5,582	183	,031		
Total	79,710	186			

Descriptives

Innovation

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
Malysie	56	4,4314	,22406	,03002	4,3712	4,4916
Algerie	43	2,6851	,29246	,04460	2,5951	2,7751
Tunisie	43	3,5200	,42264	,06408	3,3907	3,6493
Maroc	45	3,0631	,13003	,01934	3,0241	3,1020
Total	187	3,4891	,73310	,05355	3,3835	3,5948

ANOVA

Innovation

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	85,500	3	28,500	355,344	,000
Intra-groupes	14,677	183	,080		
Total	100,178	186			

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير.....III
الإهداء.....IV
هيكل الدراسة.....V
ملخص الدراسة بالعربية.....VI
ملخص الدراسة بالإنجليزية.....VII
ملخص الدراسة بالفرنسية.....VIII
المقدمة العامة..... أ
الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي حول التنافسية 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول: الإطار النظري العام للتنافسية..... 3
المطلب الأول: تعريف التنافسية..... 3
الفرع الأول: تعريف التنافسية على المستوى الجزئي 4
الفرع الثاني: تعريف التنافسية على المستوى الصناعة أو القطاع..... 5
الفرع الثالث: تعريف التنافسية على المستوى الكلي..... 6
الفرع الرابع: التفرقة بين مفهوم التنافسية وبعض المفاهيم المشابهة 10
المطلب الثاني:النشأة والتطور، الأنواع..... 12
الفرع الأول: لمحة تاريخية حول نشأة مفهوم التنافسية 12
الفرع الثاني: أسباب الاهتمام بالتنافسية 13
الفرع الثالث: تطور التنافسية الدولية 14
الفرع الرابع: أنواع التنافسية 15
المطلب الثالث: أهمية وأهداف تنافسية الدول والانتقادات الموجه إليها 17
الفرع الأول: أهمية التنافسية 17
الفرع الثاني: أهداف التنافسية الدولية 18
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمفهوم تنافسية الدول 19
المطلب الرابع: مبادئ وقواعد تنافسية الدول 20
الفرع الأول: مبادئ تنافسية الدول 21
الفرع الثاني: القواعد الذهبية لتنافسية الدول 22
المبحث الثاني: محددات التنافسية على مستوى الدول..... 24

المطلب الأول: نظرية الميزة التنافسية وماسية بورتر 24
الفرع الأول: المحددات الأساسية..... 24
الفرع الثاني: المحددات الثانوية 27
الفرع الثالث: مراجعات وإضافات فكرية لماسية بورتر 28
المطلب الثاني: دراسات ومساهمات أخرى حول محددات تنافسية الدول..... 32
الفرع الأول: مساهمة الاقتصادي (Brinkman, 1987):..... 33
الفرع الثاني: مساهمة الاقتصاديين (Mody et Reinfeld, 1995) 34
الفرع الثالث: مساهمة الاقتصادي (Purmadi ,2012)..... 35
الفرع الرابع: مساهمة الاقتصادي صالح العصفور (2012)..... 35
الفرع الخامس: مساهمات الاقتصادي (Verner, 2015) 37
المطلب الثالث: دورة حياة التنافسية على مستوى الدول..... 37
الفرع الأول: مرحلة الدول الأقل نمواً (Less Developed Stage) 37
الفرع الثاني: مرحلة الدول النامية (Developing Stage)..... 38
الفرع الثالث: مرحلة الدول شبه (نصف) المتقدمة (Semi-Developed Stage)..... 38
الفرع الرابع: مرحلة الدول المتقدمة (Developed Stage) 39
المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنافسية والهيئات الدولية المهتمة بها 41
المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية 41
الفرع الأول: صعوبات قياس التنافسية 41
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة 41
الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنافسية على مستوى القطاع 43
الفرع الرابع: مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الدول 45
المطلب الثاني: تقارير التنافسية الدولية والعربية..... 47
الفرع الأول: تقرير التنافسية العالمي (WEF)..... 47
الفرع الثاني: مساهمة المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)..... 50
الفرع الثالث: مساهمة المعهد العربي للتخطيط..... 52
المطلب الثالث: أركان وإستراتيجيات وسياسات تعزيز التنافسية..... 54
الفرع الأول: دور الحكومات والدول في دعم التنافسية..... 54
الفرع الثاني: أركان بناء التنافسية..... 56
الفرع الثالث: إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية 58

الفرع الرابع: سياسات التنافسية الضرورية للدول العربية..... 60
خلاصة 63
الفصل الثاني: مقاربات نظرية حول رأس المال الفكري في ظل معطيات إقتصاد المعرفة..... 65
تمهيد..... 66
المبحث الأول: عموميات حول اقتصاد المعرفة 67
المطلب الأول: مفهوم المعرفة 67
الفرع الأول: تعريف المعرفة..... 67
الفرع الثاني: خصائص المعرفة 68
الفرع الثالث: أنواع المعرفة وأهميتها 69
الفرع الرابع: هرمية المعرفة 71
المطلب الثاني: مفهوم الإقتصاد المعرفي 72
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد المعرفي وأهميته..... 72
الفرع الثاني: الخصائص والمتطلبات والمكونات الأساسية لإقتصاد المعرفة..... 74
الفرع الثالث: تصنيفات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل فيه..... 77
المبحث الثاني: إطار نظري ومفاهيمي حول رأس المال الفكري 81
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي العام لرأس المال الفكري..... 81
الفرع الأول: مفهوم رأس المال الفكري 81
الفرع الثاني: المقاربات النظرية حول الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري من منظور كلي 89
المطلب الثاني: طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري 95
الفرع الأول- نماذج قياس رأس المال الفكري على مستوى المؤسسة..... 95
الفرع الثاني: نماذج قياس رأس المال الفكري الوطني 97
الفرع الثالث: مؤشر رأس المال الفكري الوطني 100
المبحث الثالث: الاستثمار في العامل البشري – مفاهيم أساسية- 109
المطلب الأول: الإطار النظري لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري 109
الفرع الأول: مساهمات الاقتصادي (T. W. SHULTZ) 110
الفرع الثاني: مساهمات الاقتصادي (GARY BECKER).....112
الفرع الثالث: مساهمات الاقتصادي (JACOB MINCER).....113
الفرع الرابع: بعض الانتقادات الموجهة لنظرية رأس المال البشري.....114
المطلب الثاني: التفسير النظري للآثار الإقتصادية والإجتماعية لعملية الاستثمار في رأس المال الفكري 115

الفرع الأول: آثار الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي 115
الفرع الثاني: أبعاد الاستثمار في التعليم.....120
المطلب الثالث: المزايا الناجمة عن الاستثمار في العامل البشري وحوافزه 123
الفرع الأول- المنافع الإقتصادية والإجتماعية للإسثمار في رأس المال البشري 123
الفرع الثاني: حوافز الاستثمار في رأس المال البشري.....126
الفرع الثالث: أثر الابتكارات على تطوير رأس المال البشري 127
خلاصة 130
الفصل الثالث: تشخيص واقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية (الجزائر،تونس،المغرب) 132
المبحث الأول: التحليل النظري للعلاقة بين رأس المال الفكري وتنافسية الدول.....134
المطلب الأول: علاقة الأصول غير الملموسة بتنافسية الدول 134
الفرع الأول: الأصول غير الملموسة كمصدر للنمو الاقتصادي 134
الفرع الثاني: الأصول غير الملموسة كإستثمار.....135
الفرع الثالث: تأثير الأصول غير الملموسة على معدلات البطالة 136
الفرع الرابع: رؤية الاتحاد الأوربي إتجاه الأصول غير الملموسة والتنافسية الأوربية.....137
المطلب الثاني: علاقة رأس المال الفكري بتنافسية الدول 138
الفرع الأول: علاقة رأس المال الفكري بالإنتاجية 138
الفرع الثاني: رأس المال الفكري عنصر أساسي لتحقيق التنافسية 142
الفرع الثالث: تأثير رأس المال الفكري على تنافسية القطاعات 144
الفرع الرابع: المعرفة مصدر أساسي للتنافسية 146
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار في رأس المال الفكري وتنافسية الدول 149
الفرع الأول: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي 149
الفرع الثاني: أثر مستويات التعليم والتدريب على مستوى الناتج المحلي الخام 151
الفرع الثالث: علاقة التعليم بالإنتاجية والدخل الفردي ونمو الإيرادات 152
الفرع الرابع: العلاقة بين التعليم والدخل الوطني 154
المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين الإبتكار وتنافسية الدول.....155
الفرع الأول: العلاقة الموجودة بين الابتكار والنمو الاقتصادي.....155
الفرع الثاني: الابتكار محدد أساسي لتحقيق تنافسية للدول 157
الفرع الثالث: الارتباط الموجود بين تطبيقات براءات الاختراع والتنافسية.....160
الفرع الرابع: العلاقة بين الاستثمار في البحث والتطوير وتنافسية الدول 161

المبحث الثاني: قراءة لواقع الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية 165
المطلب الأول: واقع عملية الاستثمار في رأس المال الفكري في الجزائر 165
الفرع الأول: الإطار العام لنظام التعليم في الجزائر.....165
الفرع الثاني: الإطار العام لنظام التكوين والتدريب المهني في الجزائر 181
المطلب الثاني: قراءة لعملية الاستثمار في رأس المال الفكري في تونس 190
الفرع الأول: التوجهات العامة لنظام التعليم في تونس.....190
الفرع الثاني: واقع نظام التكوين والتدريب المهني في تونس 210
المطلب الثالث: واقع الاستثمار في رأس المال الفكري في المملكة المغربية.....219
الفرع الأول: الإطار العام التنظيمي لنظام التعليم المغربي.....219
الفرع الثاني: الإطار العام للتكوين المهني في المغرب 244
خلاصة 260
الفصل الرابع: تفسير العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية في الدول المغاربية 265
تمهيد.....266
المبحث الأول: دراسة لواقع مكونات رأس المال الفكري الوطني في كل من الجزائر، تونس، المغرب 267
المطلب الأول: واقع رأس المال البشري الوطني والثروة المالية في الدول المغاربية.....267
الفرع الأول: رأس المال المالي في الدول المغاربية 267
الفرع الثاني: نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق لكل في الدول المغاربية 269
الفرع الثالث: نسب الالتحاق بالتمدرس في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية 270
المطلب الثاني: رأس المال العملياتي الوطني في الدول المغاربية.....272
الفرع الثاني: عدد حاملي الهاتف المحمول في الدول المغاربية 273
الفرع الثالث: نسبة عدد مستعملي الإنترنت في الدول المغاربية.....274
المطلب الثالث: رأس المال السوقي الوطني في الدول المغاربية.....275
الفرع الأول: نسبة الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا.....275
الفرع الثاني: عدد الطلب على براءات الاختراع: 277
المطلب الرابع: رأس المال التجديدي الوطني في الدول المغاربية 278
الفرع الأول: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الإجمالي الخام.....278
الفرع الثاني: عدد الباحثين والمهندسين والتقنيين الناشطين في مجال البحث والتطوير 279
المبحث الثاني: تشخيص الوضع التنافسي الدولي لاقتصاديات الدول المغاربية.....282

المطلب الأول: وضعية مراحل التنمية لاقتصاديات الدول المغاربية حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالي (WEF) 282
الفرع الأول: واقع مراحل التنمية في الجزائر.....282
الفرع الثاني: واقع مراحل التنمية في تونس 283
الفرع الثالث: واقع مراحل التنمية في المغرب 284
المطلب الثاني: تقييم القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المغاربية حسب مؤشر التنافسية الدولي 285
الفرع الأول: الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري.....285
الفرع الثاني: الوضع التنافسي للاقتصاد التونسي.....291
الفرع الثالث: الوضع التنافسي للاقتصاد المغربي 296
المطلب الثاني: تقييم القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المغاربية حسب مؤشر التنافسية العربية.....301
الفرع الأول: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر نتائج تقرير التنافسية العربية 301
الفرع الثاني: تحليل تنافسية الاقتصاد التونسي من وجهة نظر نتائج تقرير التنافسية العربية.....307
الفرع الثالث: تحليل تنافسية الاقتصاد المغربي من وجهة نظر نتائج تقرير التنافسية العربية 312
المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة والفروق بين مكونات رأس المال الفكري الوطني والتنافسية لكل من الدول المغاربية وماليزيا.....318
المطلب الأول: وصف نتائج مؤشر التنافسية الدولي بالنظر إلى مكونات رأس المال الفكري الوطني في الدول المغاربية وماليزيا. 320
الفرع الأول: مقارنة لنتائج مؤشر التنافسية الدولي ومكونات رأس المال الفكري الوطني في الجزائر وماليزيا...320
الفرع الثاني: مقارنة لنتائج مؤشر التنافسية الدولي ومكونات رأس المال الفكري الوطني في تونس وماليزيا ...324
الفرع الثالث: مقارنة لنتائج مؤشر التنافسية الدولي ومكونات رأس المال الفكري الوطني في المغرب وماليزيا .326
المطلب الثاني: وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة.....328
الفرع الأول: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي.....329
الفرع الثاني: وصف لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر التعليم العالي والتدريب.....330
الفرع الثالث: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي.....331
الفرع الرابع: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلق بمؤشر الابداع 332
الفرع الخامس: وصف إحصائي لمتغير الدارسة المتعلقة بمؤشر التنافسية 333
المطلب الثالث: قياس وتحليل العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة.....333
الفرع الأول: قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في الدول المغاربية وماليزيا.....334
الفرع الثاني: قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة 341

الفرع الثالث: تحليل الفروقات بين متغيرات الدراسة.....341
المطلب الرابع: نتائج اختبار الفرضيات 351
الفرع الأول: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الأولى 351
الفرع الثاني: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الثانية.....351
الفرع الثالث: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الثالثة 352
الفرع الرابع: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الرابعة 352
الفرع الخامس: اختبار نتائج الفرضية الفرعية الخامسة 352
خلاصة 354
الخاتمة 361
الملاحق.....385
فهرس المحتويات.....410

قائمة الجداول

الجدول 1: ملخص حول دورة حياة تنافسية الدول 40
الجدول 2: إدراج الدول ضمن مراحل النمو الاقتصادي حسب حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 49
الجدول 3: أوزان المؤشرات الرئيسية ضمن مراحل النمو 50
الجدول 4: مكونات مؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية (WCY)..... 52
الجدول 5: أهم التعاريف لرأس المال الفكري الوطني 85
الجدول 6: الخصائص والمواصفات الشخصية لرأس المال الفكري 87
الجدول 7: خصائص ومميزات رأس المال الفكري الوطني..... 88
الجدول 8: النظريات والإسهامات الفكرية حول الأصول غير الملموسة من منظور الاقتصاد الكلي 89
الجدول 9: مصفوفة Intellectual Capital Monitor 99
الجدول 10: موجز لأهم نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي..... 99
الجدول 11: أرصدة وترتيب 40 دولة حسب المؤشر الوطني لرأس المال الفكري (NICI 40) 106
الجدول 12: معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالساعة(الإنتاجية) ومعدل نمو رأس المال البشري 141
الجدول 13: أهم المساهمين في أنشطة الملكية الفكرية في العالم.....161
الجدول 14: تطور عدد الأطفال المستفيدين من التعليم التحضيري عبر مختلف الهياكل المتاحة 166
الجدول 15: تطور نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14سنة.....167
الجدول 16: تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم حسب المستوى التعليمي (1962-2011).....167
الجدول 17: تطور عدد التلاميذ للسنة الدراسية (2014-2015) و(2015-2016) في مختلف المستويات التعليمية .168
الجدول 18: مقارنة تطور حجم الأساتذة خلال السنة الدراسية (1962-1963) و(2014-2015) في مختلف الأطوار التعليمية 168
الجدول 19: مقارنة لتطور هياكل المنظومة التربوية للتعليم الأساسي خلال السنة الدراسية (1972- 1973) و(2014-2015) 169
الجدول 20: تطور مخصصات ميزانية التسيير والتجهيز الموجهة لقطاع التعليم 171
الجدول 21: تطور نسبة المتخرجين من التعليم الأساسي حسب السنة الدراسية والجنس (%) 172
الجدول 22: تطور نسبة المتخرجين من التعليم الثانوي حسب السنة الدراسية والجنس (%) 172
الجدول 23: نسبة النجاح في الامتحانات النهائية لمختلف المراحل التعليمية.....172
الجدول 24: ترتيب الجزائر في مسابقة الاولمبياد الدولية للرياضيات(OIM).....173
الجدول 25: مقارنة تطور عدد الطلبة في التدرج ما بين الفترة (2002، 2014).....177

الجدول 26: تطور عدد الأساتذة الجزائريين والأجانب حسب الرتب 178
الجدول 27: عدد الباحثين لكل مليون مواطن حسب القارات والدول لسنة 2014 179
الجدول 28: حصة الجزائر من المنشورات العلمية على المستوى العالمي 180
الجدول 29: تطور عدد المسجلين في التكوين المهني بين الفترة 2000-2014.....187
الجدول 30: تطور عدد المدربين والمكونين خلال الفترة 2010-2014 188
الجدول 31: حوصلة لمخرجات التكوين والتعليم المهنيين خلال الفترة 2010-2012 189
الجدول 32: تطور نسبة التمدرس في حسب الشريحة العمرية للأطفال في تونس.....195
الجدول 33: تطور عدد المدارس والتلاميذ والمؤطرين للسنة التحضيرية في القطاع العمومي.....195
الجدول 34: تطور عدد المدارس والتلاميذ والمدربين في المرحلة الابتدائية بالقطاع العمومي.....196
الجدول 35: تطور عدد المدارس والتلاميذ والمدربين في المرحلة الابتدائية بالقطاع الخاص 196
الجدول 36: تطور معطيات التعليم الإعدادي والثانوي في تونس للقطاع العمومي 197
الجدول 37: تطور معطيات المرحلة الإعدادية والثانوية في القطاع الخاص.....198
الجدول 38: نتائج التلاميذ التونسيين حسب تقييم برنامج PISA 199
الجدول 39: نتائج التلاميذ التونسيين حسب معطيات دراسات التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم(TIMSS) للفترة 1999-2011 200
الجدول 40: تطور عدد مؤسسات التعليم العالي خلال خمس سنوات الأخيرة.....200
الجدول 41: تطور عدد الطلبة المسجلين حسب وزارة الإشراف 201
الجدول 42: تطور أعضاء الهيئة التدريسية في القطاع العمومي حسب الرتبة.....202
الجدول 43: تطور عدد الأساتذة الباحثين الدائمين في القطاع العمومي 202
الجدول 44: تطور نسبة تأطير الطلبة في القطاع العمومي 203
الجدول 45: تطور عدد الطلبة حسب مجال التدريس في القطاع العمومي 203
الجدول 46: تطور عدد الطلبة حسب مجال التدريس في القطاع الخاص 204
الجدول 47: تطور عدد خريجي التعليم العالي خلال الفترة (2010-2015) 205
الجدول 48: عدد المتربصين والمسجلين في التكوين المهني بحسب الشهادة.....212
الجدول 49: عدد المتربصين والمسجلين للتكوين المهني في القطاع الخاص بحسب الشهادة.....213
الجدول 50: عدد المسجلين في التكوين في القطاع العمومي بحسب الانتماء الإداري.....214
الجدول 51: توزيع مراكز ومؤسسات التكوين المهني العمومية حسب الهيئة التابعة لها.....214
الجدول 52: عدد مراكز التكوين المهني التابعة للقطاع الخاص 215
الجدول 53: عدد المؤطرين والمدربين في مراكز التدريب العمومية 215

الجدول 54: عدد المتخرجين من التكوين المهني حسب نوع الشهادة في القطاع العام والخاص.....216
الجدول 55: عدد المسجلين والمتخرجين في الترقية المهنية 217
الجدول 56: معطيات حول حقوق السحب الخاصة خلال الفترة 2013 و2014 217
الجدول 57: معطيات حول التسبيقات على الأداء خلال السنتين 2013 و2014.....218
الجدول 58: معطيات عامة حول التكوين الفلاحي المستمر 2009-2014 219
الجدول 59: تطور نسبة التمدرس في التعليم التحضيري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 4-5 سنوات (%).221
الجدول 60: تطور عدد المؤسسات المدرسية والمربون في التعليم التحضيري 222
الجدول 61: نسبة التمدرس في الطور الابتدائي للشريحة العمرية (6 إلى 11 سنة) 223
الجدول 62: عدد التلاميذ المتمدرسين في التعليم العمومي والخاص حسب التوزيع الجغرافي (2000-2013).....224
الجدول 63: عدد المدارس وأعضاء الهيئة التدريسية في التعليم الابتدائي في القطاع العمومي والخاص 225
الجدول 64: نسبة التمدرس في التعليم الثانوي الإعدادي حسب التوزيع الجغرافي(%).....227
الجدول 65: نسبة التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي حسب التوزيع الجغرافي للشريحة العمرية (15-17 سنة) ...228
الجدول 66: عدد المؤسسات التربوية وأعضاء الهيئة التدريسية في القطاع العام والخاص 230
الجدول 67: تطور عدد طلبة التعليم العالي في الجامعة (2001-2013) (القطاع العام والخاص) 233
الجدول 68: تطور أعداد الطلبة المسجلين الجدد حسب الميدان الدراسي 234
الجدول 69: تطور أعداد الطلبة حسب الأسلاك التعليمية 235
الجدول 70: تطور عدد الهياكل وأعضاء الهيئة التدريسية 235
الجدول 71: تطور عدد المتخرجين في التعليم العالي حسب الأسلاك التعليمية.....236
الجدول 72: بيانات عامة حول تطور التعليم العالي في القطاع الخاص.....236
الجدول 73: عدد الطلبة المتخرجين من التعليم العالي في القطاع الخاص حسب التخصصات 237
الجدول 74: تطور الميزانية المخصصة لنظام التعليم والتكوين في المغرب الوحدة (مليون درهم الجاري).....239
الجدول 75: تطور الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي الوحدة (مليون درهم الجاري) 240
الجدول 76: تطور نسبة المعيدين حسب المستوى التعليمي في القطاع العمومي.....241
الجدول 77: الترتيب العام للمغرب في البرنامج الدولي للبحث في القراءة المدرسية لسنة 2006 و2011.....242
الجدول 78: نتائج الاختبارات الدولية للرياضيات ودراسات العلوم لكل من الجزائر وتونس والمغرب.....243
الجدول 79: عدد المتربصين والمتكونين حسب نمط التكوين والانتماء الإداري 248
الجدول 80: توزيع المتربصين في التكوين الإقامي حسب مستوى التكوين.....249
الجدول 81: توزيع المؤطرين والمكونين حسب بعض المجالات والنشاطات الاقتصادية 249
الجدول 82: توزيع عدد المتخرجين وذوي الشهادات حسب القطاعات المكونة.....252

الجدول 83: توزيع عدد المتخرجين وذوي الشهادات في التكوين الأساسي حسب القطاعات المكونة 252
الجدول 84: تطور عدد الخريجين التكوين المهني الأساسي حسب المجالات وتخصصات التكوين لسنوات (2012، 2013، 2014) 253
الجدول 85: تطور الموارد المالية المخصصة للتكوين المهني في المغرب الوحدة (مليون درهم الحالي).....254
الجدول 86: نسبة المردودية الداخلية القطاع حسب مستوى التكوين (%) 255
الجدول 87: تطور نسبة الإدماج الخريجين لتسعة (09) أشهر بعد التخرج 257
الجدول 88: تطور نسبة الإدماج الخريجين لتسعة (09) أشهر بعد التخرج حسب مجال لتكوين.....257
الجدول 89: تطور نسبة الإدماج الخريجين لثلاثة (03) أشهر بعد التخرج 258
الجدول 90: تطور نسبة الإدماج الخريجين لثلاثة (03) أشهر بعد التخرج حسب مجال لتكوين 258
الجدول 91:المؤشرات المالية المتعلقة في الدول المغاربية.....268
الجدول 92: نسبة القادرين على الكتابة والقراءة ضمن الشريحة العمرية (15فما فوق) في الجزائر، تونس، المغرب (%) 269
الجدول 93: صافي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول المغاربية (%).....270
الجدول 94: نسبة الطلاب في التعليم العالي إلى عدد السكان في الدول المغاربية (%) 271
الجدول 95: عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية الثابتة في الدول المغاربية 272
الجدول 96: عدد مستعملي الهاتف المحمول في الدول المغاربية.....273
الجدول 97: نسبة عدد مستخدمي الانترنت في الدول المغاربية لعدد السكان (%).....274
الجدول 98: نسبة الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا (% من إجمالي الصادرات) في الدول المغاربية 276
الجدول 99: عدد تطبيقات براءات الاختراع للمقيمين في الدول المغاربية.....277
الجدول 100: عدد براءات الاختراع المسجلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في (USPTO) للدول المغاربية 277
الجدول 101: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) من الناتج المحلي الخام في الدول المغاربية (%) 278
الجدول 102: عدد الباحثين والعلماء الناشطين في البحث والتطوير(R&D) لكل مليون شخص في الدول المغاربية 279
الجدول 103: عدد المهندسين والتقنيين العاملين في البحث والتطوير (R&D) لكل مليون شخص في الدول المغاربية 280
الجدول 104: تطور وضعية التنمية للاقتصاد الجزائري ما بين الفترة (2006–2007) و(2016–2017).....282
الجدول 105: تطور وضعية التنمية للاقتصاد التونسي ما بين الفترة (2006–2007) و(2016–2017).....283
الجدول 106: تطور وضعية التنمية للاقتصاد المغربي ما بين الفترة (2006–2007) و(2016–2017) 284

الجدول 107 ترتيب ورصيد الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية الدولي في الفترة الممتدة ما بين (2006–2007)، (2016–2017) 286
الجدول 108: ترتيب ورصيد الاقتصاد الجزائري حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولي.....286
الجدول 109: ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي بمؤشر التنافسية الدولي في الفترة الممتدة ما بين (2006–2007)...291
الجدول 110: ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولي.....292
الجدول 111: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية الدولي في الفترة الممتدة ما بين (2006–2007)، (2016–2017) 297
الجدول 112: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولي 297
الجدول 113: ترتيب ورصيد الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العربية في الفترة الممتدة ما بين (2003–2012) 302
الجدول 114: نتائج الاقتصاد الجزائري المحققة في مؤشر التنافسية الجارية والكامنة.....302
الجدول 115:ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي في مؤشر التنافسية العربية في الفترة الممتدة ما بين (2003–2012) .307
الجدول 116:ترتيب ورصيد الاقتصاد التونسي حسب مكونات مؤشر التنافسية العربية.....307
الجدول 117: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية العربية في الفترة الممتدة ما بين (2003–2012) ..312
الجدول 118: ترتيب ورصيد الاقتصاد المغربي حسب مكونات مؤشر التنافسية العربية.....312
الجدول 119: مقارنة بين نتائج أعمدة مؤشر التنافسية الدولي ومؤشرات رأس المال الفكري الوطني للجزائر وماليزيا320
الجدول 120: مقارنة بين نتائج أعمدة مؤشر التنافسية الدولي ومؤشرات رأس المال الفكري الوطني لتونس وماليزيا.324
الجدول 121: مقارنة بين نتائج أعمدة مؤشر التنافسية الدولي الخاصة برأس المال الفكري الوطني والترتيب العام للمغرب 326
الجدول 122: نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي في الدول المغاربية وماليزيا.....329
الجدول 123: نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر التعليم العالي والتدريب في الدول المغاربية وماليزيا.....330
الجدول 124: نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر الجاهزية والانفتاح التكنولوجي في الدول المغاربية وماليزيا.....331
الجدول 125:نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر الابداع في الدول المغاربية وماليزيا.....332
الجدول 126:نتائج الوصف الإحصائي لمؤشر التنافسية في الدول المغاربية وماليزيا 333
الجدول 127: نتائج معامل الارتباط المتعلقة بماليزيا 335
الجدول 128: نتائج معامل الارتباط المتعلقة بالجزائر 337
الجدول 129: نتائج معامل الارتباط الخاصة بالمغرب 338
الجدول 130: نتائج معامل الارتباط الخاصة بتونس.....339
الجدول 131: نتائج معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة 341
الجدول 132: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير التنافسية.....342

الجدول 133: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير الصحة والتعليم الابتدائي.....343
الجدول 134: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير التعليم العالي والتدريب.....345
الجدول 135: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير الجاهزية والانفتاح التكنولوجي.....346
الجدول 136: نتائج تحليل الفروقات بالنسبة لمتغير الابداع 348

قائمة الأشكال

الشكل 1: مراحل تطور تنافسية الدول حسب مقاربة بورتر 15
الشكل 2: ماسية بورتر ومحددات التنافسية الوطنية 28
الشكل 3: نموذج العوامل التسع المفسر لمحددات تنافسية الدول 30
الشكل 4: النموذج المزدوج ثنائي الماسية –The Double Diamond Model– 32
الشكل 5: محددات تنافسية الدول حسب الاقتصادي برينكمان 34
الشكل 6: دورة حياة التنافسية الدولية 40
الشكل 7: مكونات مؤشر التنافسية العالمية (Competitiveness Global Index) 48
الشكل 8: شكل مختصر لمؤشر التنافسية الإجمالي 53
الشكل 9: هرمية المعرفة 72
الشكل 10: مكونات مؤشر اقتصاد المعرفة 77
الشكل 11: مكونات رأس المال الفكري الوطني 92
الشكل 12: النموذج المختصر لمستكشف سكانديا (Skandia Navigator) 96
الشكل 13: تعديل نموذج مستكشف سكانديا (من مستوى المؤسسات إلى الدول) 101
الشكل 14: مقارنة توزيع بعض الدول العربية بين قيم الأصول المالية وقيم رأس المال الفكري.....105
الشكل 15: كيفية انتقال وتطور عملية الاختراع وصولاً إلى الابتكار 128
الشكل 16: عوامل اقتصاد المعرفة كمحددات للنمو الاقتصادي.....146
الشكل 17: العلاقة بين النظام الوطني للابتكار والتنافسية 158
الشكل 18: نصيب ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة والناتج المحلي الخام 205
الشكل 19: حصة القطاع الخاص من تلاميذ التعليم الابتدائي 224
الشكل 20: تطور عدد الأطفال المتمدرسين في التعليم الثانوي الإعدادي (القطاع العمومي والخاص).....229
الشكل 21: تطور عدد الأطفال المتمدرسين في التعليم الثانوي التأهيلي (القطاع العمومي والخاص) 229
الشكل 22: نسبة حصة القطاع الخاص من التلاميذ في التعليم الإعدادي الثانوي والثانوي التأهيلي (2000–2016)
.....230
الشكل 23: تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا.....231
الشكل 24: تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا حسب التخصصات.....231
الشكل 25: تطور عدد طلبة الأقسام التحضيرية للمدارس العليا.....232
الشكل 26: تطور نسب التمدرس على مستوى التعليم العالي (%) 233

الشكل 27: تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي في القطاع الخاص حسب التخصصات 238
الشكل 28: تطور حصة الميزانية المخصصة لنظام التعليم والتكوين من ميزانية العامة للدولة حسب المستوى الدراسي (%) 239
الشكل 29: توزيع حصص ميزانية التعليم العالي (%) 240
الشكل 30: التطور التاريخي لقطاع التكوين المهني في المغرب 245
الشكل 31: توزيع المؤطرين والمكونين حسب الانتماء الإداري.....250
الشكل 32: توزيع المؤسسات التكوينية حسب الانتماء الإداري.....251
الشكل 33: تطور معدل الإقبال على قطاع التكوين المهني.....256

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	مكعب التنافسية	386
02	أهم نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري على المستوى الجزئي	386
03	مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي (بالنسبة للنمو السنوي %) سنة 1989	388
04	مقارنة بين الاستثمار في المعرفة والاستثمار في الآلات والتجهيزات	388
05	الاستثمارات في رأس المال الفكري والمادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1972-2011	389
06	رأس المال البشري في بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2007	389
07	رأس المال البشري ومعدلات نمو الإنتاجية في الدول العربية	390
08	متوسط نمو الناتج المحلي الخام للسنة ونمو مداخيل العمل حسب مستوى التكوين لدول OCDE (2000-2010)	390
09	متوسط مداخيل العمل حسب مستوى التكوين في دول OCDE	391
10	نمط النمو بحسب الثورات التكنولوجية	391
11	البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد التونسي	392
12	البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد المغربي	394
13	موجز لنظام التعليم والتكوين في المغرب	397
14	تطور عدد المتخرجين في التعليم العالي حسب الميدان الدراسي	397
15	تطور عدد المتخرجين في التعليم العالي حسب الميدان الدراسي	398
16	البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد الماليزي	399
17	معطيات عامة لأسباب اختيار ماليزيا ومقارنتها بالدول المغاربية	400
18	نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة	406

الملخص:

هدف هذا البحث لتقديم دراسة نظرية واحصائية تفسر العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني وعمليات الاستثمار فيه ودورها في تحقيق القدرات التنافسية الوطنية للدول النامية عموماً والمغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) على وجه التحديد، ولأجل ذلك تم التطرق الى الإطار النظري العام حول موضوعي التنافسية ورأس المال الفكري عبر مختلف المساهمات والأبحاث الفكرية المهتمة بذلك، بالإضافة الى التطرق لتشخيص واقع عمليات الاستثمار في رأس المال الفكري في الدول المغاربية عبر عمليتي التعليم والتكوين المهني فيها.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود نوع من العلاقة ذات التأثير الايجابي بين مكونات رأس المال الفكري (رأس المال البشري، رأس المال العملياتي، رأس المال السوقي، رأس المال التجديدي) والجوانب المتعلقة بالتنافسية الوطنية (النمو الاقتصادي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أنشطة البحث والتطوير ...) على مستوى المؤسسات والدول. اما من الناحية الإحصائية فقد تمت معالجة هذا الموضوع انطلاقاً من قياس العلاقة والفروق بين متغيرات الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة لذلك.

خلص في الأخير هذا البحث الى وجود علاقة إيجابية بين المؤشرات التي تعبر على مكونات رأس المال الفكري ومؤشر التنافسية في الدول المغاربية، بالإضافة الى تسجيل فروق في كل متغير من متغيرات الدراسة بين ماليزيا وهذه الدول. على ضوء ما سبق تم التوصل الى نتيجة مفادها أن الاستثمار في رأس المال الفكري له دور في تحقيق القدرات التنافسية للدول النامية عموماً والدول المغاربية الثلاث على وجه التحديد.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري الوطني، التنافسية الوطنية، اقتصاد المعرفة، التعليم والتكوين المهني، البحث والتطوير، الابداع والابتكار، الاستثمار في رأس المال الفكري.

Abstract:

This *study provides* theoretical and statistical evidence explaining the relationship between the components of national intellectual capital and its investment processes, supporting its key *role* played in achieving, generally the national competitiveness in developing countries and especially, in the three Maghreb countries(Algeria, Tunisia, Morocco).

The theoretical framework was presented according to leading contributions and intellectual researches concerning the subjects of competitiveness and intellectual capital, in where this study also examined the real aspect of investments in intellectual capital in the Maghreb countries, According to the indicators of education and professional training.

This study concluded that there is somewhat a relationship with a positive influence between the components of intellectual capital (human capital, operational capital, market capital, innovative capital) and aspects related to national competitiveness (Economic growth, Overall productivity of the production factors, R & D activities, ...) in firms and state level. With a statistical overview, this topic was addressed by measuring the relationship and differences between the variables of the study using the appropriate statistical tools.

The study concluded that there is a positive relationship between the indicators that demonstrate the components of intellectual capital and the competitiveness index in the Maghreb countries, with differences recorded in each variable of study between Malaysia and these countries.

Finally, the present research results that the investment in intellectual capital has a role in achieving the competitiveness of developing countries in general and the three Maghreb countries in particular.

Keywords : National intellectual capital, national competitiveness, knowledge economy, education, research and development, creativity and innovation, investment in intellectual capital.